الدكتور
محمد سعيد نابلسي
كلية الاقتصاد ـ جامعة دمشق

الاقتصاد السياسي

الطبعة السادسة



منشورات جامعة دمشق

١٤١٦ - ١٤١٧ هـ
١٩٩٧ - ١٩٩٨ م

الدكتور
محمد سعيد نابلسي
أستاذ في كلية الاقتصاد والتجارة
جامعة دمشق

الاقتصاد السياسي

مطبعة جامعة دمشق

مقدمـــــة

في الوقت الحاضر تتزايدمكانة العلوم الاقتصادية في منظومة العلوم الاجتماعية، وتكتسب المعرفة الاقتصادية أهمية متزايدة في نطاق المعارف الانسانية . ففي عالمنا المعاصر أضحت العلاقات الاقتصادية أكثر تعقيداً وترابطاً،وبالتالي لم يكن للمسائل الاقتصادية في أية مرحلة من مراحل التاريخ البشري مثل تلك المكانة العلمية والتطبيقية التي تحتلها في المرحلة الحالية .

وعلى الرغم من كل ماأنجزهالفكر الانساني من تقدم ملموس فيمجال العلوم الاقتصادية خاصة خلال القرون الثلاثة الماضية . فإن آفاق تطور هذه العلوم مازالت واسعة والممارسة الحياتية تتطلب باستمرار تطوير المعرفة العلمية وطرائق البحث العلمي لادراك كل ماتفرزه الحياة الاقتصادية من علاقات وظواهر جديدة .

ومما لاشك فيه أن مسألة ارتقاء الوعي الانساني إلى مستوى ادراك طبيعة وجوهر القوانين والعلاقات والظواهر الاقتصادية تبقى احدى المسائل المطروحة في اطار تعميق المعارف الانسانية . فلم يعد من الممكن في الوقت الحاضر أن لايكون للمارسة الانسانية الواعية والعلمية دورها المميز في عملية ضبط النشاط الاقتصادي والتحكم في فعل القوانين الاقتصادية الموضوعية . ولم يعد بوسع البشر كما كان الأمر في الماضي أن يرضخوا في عصر الثورة العلمية – التقنية لمشيئة الفعل العشوائي للقوانين الاقتصادية .

وعلى الرغم من أن البشرية لما تستنفد بعدامكانية استخدام كل المكتشفات العلمية لأجل تحقيق أهدافها في التقدم الحضاري، إلا أن أهم مايميز المرحلة الحالية وخاصة في المجتمعات المتقدمة هو المحاولات الدؤوبة للاستفادة من العلوم النظرية بغية استخدامها في التطبيق والممارسة العملية . وتتحول العلوم في المجتمعات الحديثة إلى قوة منتجة

لها مكانتها الخاصة في نظام تلك القوى . وبالتالي لم تعد العلوم الاقتصادية وسيلة للتأمل الفكري بالظواهر الاقتصادية . فقد اضحى تطبيق العلوم الاقتصادية اسلوباً أساسياً من أساليب ادارة وقيادة المجتمع وتحديد آفاق التطور المقبل . ولم يعد باستطاعة أي من المجتمعات الحديثة أو أية دولة من الدول المعاصرة أن تتخلى عن اساليب التخطيط والبرمجة الاقتصادية .

إلا إن لعلم الاقتصاد السياسي مكانته الخاصة بين العلوم الاقتصادية . وقد التبس موضوع هذا العلم في أذهان الكثيرين . وكما أشرنا في مكان آخر من هذا الكتاب فإن موضوع علم الاقتصاد السياسي لم يكن يتعدى في بداية نشوئه المسائل المتعلقة باقتصاد الدولة . إلا أن موضوعه تجاوز فيما بعد هذا الاطار الضيق ليشمل دراسة اقتصاد المجتمع والعلاقات والقوانين الفاعلة فيه . وقد شاع في بعض البلدان استخدام مصطلح علم الاقتصاد الاجتماعي بدلاً من علم الاقتصاد السياسي ذلك لأن كلمة « سياسي » مشتقة من أصل الكلمة « بوليتيكوس » وهي تعني « اجتماعي ». وإذا كان من غير الجائز فصل الحياة الاقتصادية عن الحياة السياسية . فإن موضوع علم الاقتصاد السياسي يقتصر بالدرجة الأولى على جانب محدد من العلاقات الاجتماعية ألا وهي العلاقات الاقتصادية .

وطالما أن دراسة العلاقات الاقتصادية والبحث عن طبيعة القوانين الاقتصادية تبقى الموضوع الأساسي لعلم الاقتصاد السياسي . فإنه لاغنى للمختصين بفروع العلوم الاقتصادية المختلفة من الاحاطة بنظريات ومقولات ومصطلحات علم الاقتصاد السياسي . وربما لاتقل أهمية ذلك بالنسبة للباحثين والمتخصصين في العلوم القانونية والحقوقية . فكما هو معلوم فإن الكثير من العلاقات القانونية تعبر في محتواها وجوهرها عن جانب ما من جوانب العلاقات الاقتصادية .

يعد علم الاقتصاد السياسي من اقدم العلوم الاقتصادية إن لم يكن اقدمها على الاطلاق . وفي المرحلة الماضية ومابعد الحرب العالمية الثانية بصورة خاصة تعددت العلوم الاقتصادية واتسع نطاق تخصصها وتشعبها إلى فروع مختلفة، وفي هذه المرحلة التي تشهد فيه المعارف العلمية تطوراً هائلاً وفي الوقت الذي تتزايد فيه فروع

التخصص العلمي تبرز الحاجة أيضاً إلى تحقيق تكامل المعرفة العلمية والعلوم الطبيعية والاجتماعية . حيثلم تعد المعرفةالوحيدة الجانب تكفي لفهم الظواهر الطبيعية والاجتماعية المترابطة . واضحت شمولية المعرفة العلمية امراً لاغنى عنه لمسايرة التقدم العلمي .

في مجال العلوم الاقتصادية تجري محاولات هامة لتطوير هذه العلوم،ويتزايد استخدام المنطق الرياضي في تحليل النشاط الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية . إلا أن مدى استخدام هذا الاسلوب يبقى محدوداً . ذلك لأن العمليات والعلاقات الاقتصادية لاتعبر فقط عن علاقات كمية بقدر ماتعبر أيضاً عن علاقات نوعية اجتماعية لايمكن اخضاعها كلياً إلى قواعد وقوانين المنطق الرياضي .

ان البلدان النامية تجتاز مرحلة هامة في تاريخها المعاصر . ومن المحتم أن يتمخض عن هذه المرحلة الانتقالية مجموعة هامة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وبالنسبة لنا كجزء من العالم النامي تكتسب دراسة علم الاقتصاد السياسي والعلوم الاقتصادية الاخرى أهمية خاصة . ولابد لنا من تسخير هذه المعرفة لأجل تحقيق اهدافنا في التقدم الاجتماعي والحضاري .

يبقى هذا الكتاب محاولة متواضعة لايمكن لها أن تحيط بكل المعارف العلمية التي انجزها علم الاقتصاد السياسي . وكل مانأمله من الابحاث والمواضيع التي جاءت فيه أن تقدم لطلابنا الاعزاء قدراً كافياً من المعرفة بحقائق الحياة الاقتصادية وعلاقاتها وظواهرها المختلفة ، وأن يشكل بالنسبة لهم خطوة على الطريق الطويل لاكتساب المعرفة العلمية .

الدكتو سعيد النابلسي

المنهـــاج

١ ـ المدخل الى علـم الاقتصاد السياسي

٢ ـ الانظمـة الاقتصادية ما قبل الراسمالية

٣ ـ الاقتصاد السياسي للراسماليـة

٤ ـ الاقتصاد السياسي للاشتراكيـة

٥ ـ الاقتصاد السياسي واقتصاديات البلدان الناميـة .

القسم الأول

المدخل الى علم الاقتصاد السياسي

الفصل الأول

المدخل الى علم الاقتصاد السياسي

البحث الاول

موضوع علم الاقتصاد

المصطلحات الاساسية

١ ـ علم الاقتصاد السياسي :

بمقارنة علم الاقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى تاريخياً يمكن اعتباره علماً حديثاً فمع بدايات تكون النظام الرأسمالي وفي القرن السابع عشر على وجه الخصوص بدأ علم الاقتصاد السياسي بالتبلور كعلم مستقل عن العلوم الاجتماعية الأخرى . وكان التفكير الانساني بالظواهر الاقتصادية في المراحل التي سبقت ظهور علم الاقتصاد السياسي جزءاً من الحياة الفكرية العامة . ومن الصعب حتى الآن تحديد تاريخ نشوء الفكر الاقتصادي . فالبعض يرى أن بدايات التفكير بالظواهر الاقتصادية تعود إلى مرحلة ما من مراحل التاريخ اليوناني القديم، بينما يرى البعض الآخر أن جذور الفكر الاقتصادي تعود إلى مرحلة ما من تاريخ مصر القديمة وإلى ظهور قوانين حمورابي ، كما يرجع البعض جذور الفكر الاقتصادي إلى الهند والصين القديمتين .

لقد ارتبط نشوء وتطور علم الاقتصاد السياسي بظهور الثورة البورجوازية الصناعية في أوربا . ونتيجة للتغيرات الجذرية التي احدثتها هذه الثورة في عمليات الانتاج ومجال السوق، وماتبع ذلك من تطور جذري في العلاقات الاقتصادية. كل ذلك قد استلزم ضرورة وجود علم اقتصادي يقوم بمهمة البحث في طبيعة العلاقات الاقتصادية

والقوانين التي تحكم عملية التطور الاقتصادي . وهكذا بدأ الفكر الاقتصادي يتبلور في اطار من النظريات والمفاهيم والمصطلحات الاقتصادية .

كان أرسطو أول من استعمل كلمة « اقتصاد » وكان معناها يقتصر على علم قوانين تدبير الشؤون المنزلية . إذ أن كلمة « اقتصاد » مشتقة أصلاً من كلمتين يونانيتين هما « أويكوس » وتعني المنزل « ونوموس » وتعني قانون . أما مصطلح « الاقتصاد السياسي » فقد استخدم لأول مرة في أوائل القرن السابع عشر من قبل « مونكرتيان » في كتابه « شرح الاقتصاد السياسي » الصادر في عام ١٦١٥ . ولم يكن هذا المصطلح يعني بالنسبة للمؤلف أكثر من مبادىء اقتصاد الدولة نظراً لأنه كان مهتماً بدراسة ماليتها . إلا أن مصطلح « الاقتصاد السياسي » أصبح فيما بعد لايدل على دراسة مالية الدولة،وإنما تعدى هذا النطاق ليدل على بحث مشكلات الاقتصاد الاجتماعي . ذلك لأن كلمة « سياسي » وهي مشتقة من الأصل اليوناني « بولتيكوس » تعني أساساً « اجتماعياً ». وبذلك يعد المصطلحان « الاقتصاد السياسي » « والاقتصاد الاجتماعي » مترادفين وان كان اصطلاح الاقتصاد الاجتماعي ربما يصلح بصورة أفضل للتعبير عن موضوع هذا العلم (١) .

وقد اختلف استخدام هذه المترادفات في القارةالأوروبية منذ نشوء هذا العلم، علىالرغم من أن جميع هذه المترادفات كانت تشير إلى المعنى نفسه وتدل كلها على أن المشكلات والعلاقات الاقتصادية في المجتمع تشكل الموضوعالأساسي لهذا العلم، فقد شاع في فرنسا ومنذ أوائل القرن السابع عشر استخدام مصطلح « الاقتصاد السياسي » تحت تأثير مونكرتيان الذي استخدم كما ذكرنا هذا المصطلح في مؤلفة « شرح الاقتصاد السياسي » .

كما شاع استخدام المصطلح نفسه في انجلترا تحت تأثير المصطلحات الفرنسية وكان جيمس ستيوارت أول من استخدم مصطلح « الاقتصاد السياسي » في كتابة الصادر في عام ١٧٦٧ الذي حمل عنوان « بحث في مبادىءالاقتصاد السياسي » .

(١) الاقتصاد السياسي ــ المؤلف اوسكار لانجه ــ الترجمة العربية للدكتور راشد البراوي ١٩٦٦ ، دار المعارف بمصر .

بينما استخدم في بولندا مصطلح « الاقتصاد السياسي » تارة ومصطلح « الاقتصاد الاجتماعي » تارة أخرى . وفي القرن التاسع عشر انتشر في روسيا استخدام مصطلح « الاقتصاد السياسي » بتأثير التقليد الذي كان متبعاً في كل من فرنسا وانجلترا. بينما يلاحظ خلافاً لكل ذلك أن المدرسة الاقتصادية في ألمانيا والتي كانت معروفة باسم المدرسة التاريخية قد لجأت إلى استعمال مصطلح « الاقتصاد القومي » بدلاً من مصطلح « الاقتصاد السياسي » أو « الاقتصاد الإجتماعي » .

ولكن مهما تباينت المصطلحات التي تطلق على هذا العلم، فإن نشوءه قد فتح بدون شك أفاقاً جديدة أمام العلوم الأجتماعية ولقي اهتماماً واسعاً من قبل المفكرين والمهتمين بدراسة العلاقات الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية والقوانين التي تحكم عملية التطور الاقتصادي . وعلى الرغم من التقدم الواسع الذي حققه علماء الاقتصاد السياسي منذ ظهوره وحتى وقتنا الحاضر، فإن البحث العلمي والنظري في هذا العلم شأنه في ذلك شأن العلوم الأخرى لم ينته. وما يزال الباب مفتوحاً أمام علماء الاقتصاد السياسي لإغنائه بالأبحاث الجديدة التي تتناول دراسة المسائل المستجدة في الحياة الإقتصاديـــة .

٢ ــ موضوع علم الاقتصاد السياسي :

يعرف العلم عموماً بأنه مجموعة من المعارف المنسقة والمستخلصة من دراسة الحقائق والظواهر الطبيعية والإجتماعية . وتهدف المعرفة العلمية إلى ادراك القوانين الموضوعية التي تعبر عن محتوى وجوهر هذه الحقائق والظواهر المختلفة . وتتبلور المعرفة العلمية عادة في مجموعة من المصطلحات والفرضيات والنظريات . وقدجرت العادة على تصنيف العلوم إلى علوم طبيعية وعلوم اجتماعية انسانية ، حيث تكون الطبيعة الموضوع الخاص بالعلوم الطبيعية، في حين تتخذ العلوم الاجتماعية والإنسانية من الحياة الاجتماعية والفكرية موضوعاً خاصاً بها .

وإذا كانت الطبيعة هي الموضوع المشترك بين العلوم الطبيعية إلا أن لكل من هذه العلوم موضوعه الخاص والمستقل لأنه يشمل كل موضوع من هذه الموضوعات مجالاً

محدداً من مجالات الطبيعة . إن علم الكيمياء على سبيل المثال يتخذ من جزئيات المادة ومن عملية التفاعل المتبادل بين هذه الجزئيات موضوعاً خاصاً به . بينما تشكل عملية التبادل والتطور الوراثي للكائنات الحية الموضوع الخاص بعلم البيولوجيا . إلا أن العلوم الطبيعية على الرغم من تباين مواضيعها فهي تشكل نظاماً متكاملاً من المعارف العلمية ، بحيث يستحيل وضع حدود فاصلة بين فروعها المختلفة .

وفي المجتمعات الإنسانية نلاحظ أيضاً وجود أنواع متعددة ومتباينة من الظواهر والعلاقات التي تشكل بمجموعها مايسمى عادة بنظام العلاقات الاجتماعية. فإلى جانب العلاقات الاقتصادية نجد العلاقات السياسية والثقافية والعلاقات العائلية والقانونية إلى آخر ذلك من العلاقات التي تحدد سمات وملامح الحياة الاجتماعية المشتركة بين أفراد المجتمع الواحد .

إن العلوم الاجتماعية والفكرية هي الموضوع العام والمشترك بين الفروع المختلفة للعلوم الاجتماعية والانسانية . إلا أن لكل علم من هذه العلوم موضوعه الخاص والمستقل . فالعلوم السياسية مثلاً تتناول بالبحث العلاقات السياسية، بينما تتخصص فروع الآدب والفن في دراسة العلاقات والحياة الثقافية، ولكن على الرغم من تنوع هذه المواضيع إلا أن وحدة الحياة الاجتماعية وترابط العلاقات الاجتماعية يؤديان إلى ضرورة النظر إلى العلوم الاجتماعية باعتبارها أيضاً نظاماً متكاملاً من المعارف العلمية بحيث يستحيل فصل علم السياسة عن علم الاقتصاد أو الفصل بين هذه العلوم وبين علوم التاريخ والفلسفة وغيرها من العلوم الاجتماعية والانسانية .

ولكن مايهمنا من ذلك كله أن نحدد الموضوع الخاص بعلم الإقتصاد السياسي ، وكما لاحظنا فإن مصطلح علم الاقتصاد السياسي ، أو مايسمى في بعض الأحيان بعلم الاقتصاد الاجتماعي ، يشير وبصورة مختصرة إلى موضوع هذا العلم. إلا أن ذلك لم يعد كافياً لتوضيح الجوانب المختلفة لموضوع علم الاقتصاد السياسي . وقد كانت وما تزال هذه المسألة مدار نقاش وجدل بين علماء الاقتصاد السياسي ، ولسنا هنا بصدد عرض الأراء المتعددة والمتباينة حول موضوع هذا العلم ، إلا أنه من الممكن ايجاز هذه الاراء في اتجاهين اساسيين :

الاتجاه الأول: وهوينظر إلى علم الاقتصاد السياسي باعتباره العلم الذي يبحث في سلوك الانسان الاقتصادي العام وبصرف النظر عن الشروط التاريخية والاجتماعية التي تحيط بهذا السلوك . ويرى هذا الاتجاه بأنالسلوك الاقتصادي يخضع لقوانين عامة وواحدة في جميع المجتمعات . وبالتالي فإن موضوع علم الاقتصاد السياسي حسب هذا الاتجاه يجب أن يقتصر على دراسة وبحث السلوك الاقتصادي مجرداً من اطاره الاجتماعي والتاريخي .

الاتجاه الثاني: يعتبر موضوع علم الاقتصاد السياسي شاملاً لدراسة الظواهر والعلاقات الاقتصادية باعتبارها ظواهر وعلاقات ذات طبيعة تاريخية واجتماعية . وحسب هذا الرأي يصبح من غير الممكن دراسة السلوك الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية خارج أطارها التاريخي والاجتماعي . لأنه على الرغم من وجود قوانين عامة للسلوك الاقتصادي في جميع المجتمعات إلا أن القوانين الخاصة بكل من هذه المجتمعات هي التي تحدد جوهر ومحتوى السلوك الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية . وبالتالي فإن العلاقات الاقتصادية تحمل على الدوام طابعاً تاريخياً . وقد تبنى هذا الاتجاه الكثيرون من علماء الاقتصاد السياسي . لأن علم الاقتصاد ، إذ يدرس العلاقات التي تقوم بين بني البشر خلال إنتاج السلع المادية — أي تسخير قوى الطبيعة لخدمة المجتمع — يحتفظ بطابع العلم التاريخي ، لأن هذه العلاقات تتطور عبر الزمن (١) .

إن علم الاقتصاد السياسي يندرج إذن في نظام العلوم الاجتماعية ، كما أصبح واضحاً ان موضوع هذا العلم هو البحث في طبيعة وماهية كل نوع من أنواع العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين البشر في المراحل التاريخية المختلفة أثناء قيامهم بعملية انتاج وتوزيع الثروة المادية . ومن ولأجل توضيح هذه المسألة فمن المفيد الاشارة إلى الحقائق والبديهيات التالية .

---

(١) راجع الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والانسانية — صادر عن اليونسكو — ترجمة جماعة من الاساتذة المختصين في العلوم الاجتماعية — اشراف وزارة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية عام ١٩٧٦ . المجلد الثاني صفحة ٣٧

أولاً — إن للإنسان في كل مرحلة تاريخية حاجات ورغبات معينة لابد من تلبيتها واشباعها . وهذه الحاجات منها ماهو ذو طبيعة بيولوجية كحاجة الانسان إلى المأكل والملبس والمأوى، ومنهاما هو ذو طبيعة معنوية كالحاجة إلى الاعتقاد والفن. وتنشأ الأولى من ضرورات بيولوجية بينما تكون الثانية وليدة مجموعة من الشروط الروحية والثقافية المشتركة بين أفراد المجتمع الواحد .

ثانياً — يتم اشباع الحاجات الانسانية عن طريق استعمال مجموعة من الاشياء المادية كالطعام واللباس والكتب ودور السينما والطرق والمدارس وغيرها من الوسائل الاخرى.

إن جزءاً ضئيلاً من الوسائل المادية الضرورية لاشباع الحاجات الانسانية يتوفر في الطبيعة دون أن يبذل الانسان جهداً في الحصول عليها كالهواء والماء . إلا أن القسم الأعظم منها لايتوفر في الطبيعة بصورة جاهزة للإستعمال . وفي هذه الحالة لابد للإنسان أن يقوم بعمل مايستهدف منه تحويل المادة المتوفرة في الطبيعة حتى تصبح أكثر ملاءمة لاشباع حاجاته . وهذه الوسائل التي تنتج عن العمل والانتاج يطلق عليها عادة اسم النواتج أو المنتجات .

وعندما يهدف العمل الانساني إلى احداث تغييرات في مواصفات المادة المتوفرة في الطبيعة وتكييفها حتى تتلاءم مع حاجاته، فإن هذا العمل يتخذ أشكالاً مختلفة ويجتاز عادة مراحل متعددة حتى تصبح المنتجات قابلة للاستعمال . فعلى سبيل المثال إن ناتجاً ما من المعدن قابل للإستعمال يتطلب استخراج المادة المتوفرة في الطبيعة (كاستخراج فلزات الحديد) . ثم تنتقل المادة من مرحلة الاستخراج إلى مرحلة الصهر لتنقيتها من الشوائب لتصبح مانسميه عادة بالمادة الأولية . وبعدها تدخل هذه المادة في مراحل مختلفة من العمل بدءاً من تصنيعها ثم نقلها وتخزينها وحفظها وانتهاء بعملية استعمالها واستهلاكها في الوقت المناسب .

ثالثاً — إن الناتج المتحقق هو كما أشرنا حصيلة تضافر مجموعة من الجهود الفردية المشتركة في عملية الانتاج ، وعندما يقوم البشر بعملية الانتاج وتوزيع الناتج تنشأ فيما بينهم علاقات اجتماعية ذات طبيعة معنية، وهي التي تتكون من خلال

علاقتهم بالأشياء المادية التي اصطلح عليها عادة بالعلاقات الاقتصادية . وكما أوضحنا سابقاً فإن هذا النوع من العلاقات الاجتماعية هو الذي يشكل موضوع علم الاقتصاد السياسي .

٣ ــ المصطلحات الأساسية في علم الاقتصاد السياسي :

بعد أن تعرضنا لشرح مفهوم علم الاقتصاد السياسي وتاريخ نشوئه وتعرضنا بصورة موجزة إلى تحديد موضوع ذلك العلم ، سنقدم فيما يلي توضيحاً للمصطلحات الأساسية في علم الاقتصاد السياسي ، لأن التعمق في موضوع أي علم من العلوم لايصبح ممكناً إلا بعد دراسة ابحاثه وموضوعاته . ومن ناحية أخرى فإن استيعاب ابحاث وموضوعات هذا العلم يقتضي فهم مصطلحاته وتعاريفه الأساسية .

٣ ــ ١ العمل والإنتـــاج

العمل في الأصل عبارة عن عملية تجرى بين الإنسان والطبيعة . وفي هذه العملية ينشيء الإنسان وينظم ردود الفعل المادية بينه وبين الطبيعة . إن عملية العمل هذه ضرورة حتمية لوجود الجنس البشري واستمراره . ذلك لأن القسم الأعظم من المواد المتوفرة في الطبيعة لاتكون جاهزة للإستعمال المباشر وإشباع الحاجات الانسانية قبل أن تجرى عليها عمليات التحويل الضرورية . وعندما يقيم الإنسان عن طريق النشاط الذي يبذله علاقة بينه وبين الطبيعة، فإنه يهدف إلى تغيير عناصرها واخضاعها لحاجاتـــه .

ولكن بالإضافة إلى العلاقة التي تقوم أثناء عملية العمل بين الإنسان والطبيعة فإنه ينشأ بين البشر أنفسهم نوع معين من العلاقات الاجتماعية ندعوها عادة بعلاقات الانتاج . فعملية الانتاج تتألف عادة من أنواع متعددة من العمل، وتتخذ هذه العملية على الدوام طابعاً اجتماعياً . إن انتاج الخبز على سبيل المثال يجسد عمل عدة مجموعات من الافراد في جميع مراحل انتاج هذه المادة . إلا أن الطبيعة الاجتماعية لعملية وعلاقات الانتاج تختلف من مجتمع إلى آخر، وتتعلق بالمستوى الذي وصل إليه التطور الاقتصادي والإجتماعي .

ولكن لو نظرنا إلى عملية العمل بصورة مجردة ودون أن نضعها في اطار تاريخي واجتماعي محدد لوجدنا أنها تتألف في كل الظروف من عناصر ثابته هي :

آ — العنصر الذاتي (العمل)

العمل هو الجهد الانساني الواعي والهادف . ويتمثل هذا الجهد في بذل أشكال الطاقة الجسدية والذهنية والعصبية التي يمتلكها الإنسان، والتي يحولها في عملية العمل إلى قوة فاعلة وهادفة . فالإنسان عندما يقوم بالعمل يسعى إلى تحقيق شيء محدد اسميناه الناتج أو المنتج كما يهدف من وراء استعمال المنتج إلى اشباع حاجة معينة .

ولتوضيح طبيعة ومحتوى العمل الانساني قد يكون من المفيد مقارنة النشاط الانساني بالنشاط الحيواني . فمن المعلوم أن الحيوان يبذل أيضاً نوعاً من النشاط بهدف تأمين متطلباته وحاجاته . وقد يبدو للوهلة الأولى وجود تشابه مابين النشاط الانساني والنشاط الحيواني من حيث الشكل على الأقل . إلا أن بينهما اختلافاً أساسياً من حيث المحتوى والجوهر .

أولاً :

إن العمل الانساني كما ذكرناه هو عبارة عن نشاط هادف حيث يسبق البدء بممارسة العمل وجود تصور ذهني لدى الإنسان حول الهدف من العمل ونتائجه والغاية منه . إن صانع الفأس على سبيل المثال يبني في ذهنه تصوراً مسبقاً ومحدداً لشكل الفأس التي يريد صنعها والغرض النهائي من استعمالها . وعلى العكس من ذلك نجد أن أن النشاط الحيواني يخضع للدوافع الغريزية البحتة .

ثانياً :

هناك فارق جوهري آخر بين النشاط الانساني والنشاط الحيواني يتجسد في في صنع الانسان لوسائل العمل . إن الانسان وحتى يتمكن من مواجهة الطبيعة والسيطرة عليها يقوم بصنع وتطوير وسائل العمل سواء أكان ن ذلك محراثاً يدوياً أم آلة حديثة . وإذا كان الانسان يهدف من وراء صنع وسائل العمل إلى تغيير معالم

بيئته الخارجية فإن النشاط الذي يمارسه الحيوان يكون عبارة عن عملية احتواء لما هو موجود في الطبيعة دون أن يؤثر ذلك في اجراء تغيير جادي لعالمه الخارجي .

إن قدرة الإنسان على صنع وتطوير وسائل العمل تعد من أهم صفات العمل الإنساني. وقد وصف العالم بنيامين فرانكلين(١) الإنسان «بأنه حيوان صانع لوسائل العمل» وذلك تمييزاً له عن الحيوان الذي يستخدم في نشاطه بعض الوسائل الجاهزة في الطبيعة كالأغصان مثلاً بصورة عفوية ومن قبيل الصدفة . إذ لم يحدث قط أن قام حيوان ما بصنع وسائل لنشاطه . وفضلاً عن ذلك فإن هذه السلوكية العفوية والغريزية في استخدام الحيوان لبعض الوسائل الجاهزة في الطبيعة لا تمارس أي تأثير على تطوره وارتقاءه لأن عملية التحويل والارتقاء الحيواني تخضع لقوانين التطور الطبيعي الخاصة بهذه العملية . بينما يعد صنع وتطوير وسائل العمل من قبل الانسان أساس ارتقائه وارتقاء المجتمع . إن التطور الاجتماعي يقاس أساساً بمستوى تطور وسائل العمل وتطور المكتشفات العلمية والتكنيكية .

ثالثاً :

طالما أن العمل الإنساني يسعى إلى تحقيق هدف محدد ووفق تصور ذهني مسبق فإن الانسان يقوم عادة بإجراء المقارنة بين تصوراته المسبقة وبين نتائج العمل المتحققة

إن نتيجة العمل المتمثلة بما أسميناه بالمنتج تجسد في الواقع تملك الانسان للطبيعة في صورتها المصنعة . إن الطبيعة تحولت بفضل التراكم الطويل للعمل الانساني إلى عالم الانسان . وفي الوقت الحاضر نجد الطبيعة في غالب الأحيان وقد أدخلت عليها يد الإنسان تغييرات أساسية إذ نجد أمامنا أرضاً صالحة للزراعة وغابات اصطناعية وأنهاراً صالحة للإستعمال في أغراض النقل باستثناء بعض المواد الخام الموجودة في باطن الأرض والثروة الدفينة في البحار والتي لم تلامسها يد الانسان بعد .

إن الانسان عندما يقوم بصنع وتطوير وسائل العمل يعمل في نفس الوقت على

---

(١) بنيامين فرانكلين عالم أميركي ورجل دولة . ولد في فيلادلفيا (١٧٠٦ — ١٧٩٠)

تطوير معارفه وتجاربه .. إن المعارف والخبرات الانسانية تنتقل في الغالب من جيل إلى آخر لتبقى في خدمة الإنسان .ونجد أمامنا في الوقت الحاضر تراثاً هائلاً من المعارف والخبرات التي تمثل جهود الأجيال ونتائج صراعها الطويل مع الطبيعة .

وأخيراً فإن المقصود بالعمل بالمعنى الاقتصادي هو العمل المنتج المتمثل بإنتاج الأشياء المادية . إلا أنه يلاحظ عادة وجود أعمال غير منتجة كأعمال الخدمات التي لاتنتج شيئاً مادياً يزيد من الثروة الاجتماعية . إن بعض أنواع الخدمات بالرغم من أنها لاتنتج أشياء مادية إلا أنها تقوم باشباع بعض الحاجات البشرية كالعمل الذي يقوم به المعلم أو الفنان . وعادة يتم في العلوم الاقتصادية التمييز بين الأعمال المنتجة والأعمال غير المنتجة والتي نطلق عليها لفظ الخدمات .

ب ـ العناصر الموضوعية (وسائل الانتاج)

هي مجموعة الوسائل المادية التي يستخدمها الانسان في انتاج الأشياء المادية (المنتجات) . ويمكن تصنيف هذه الوسائل حسب وظيفتها في عملية العمل في نوعين : وسائل العمل ، مواضيع العمل .

أولاً ـ وسائل العمل :

وهي عبارة عن الوسائل المستخدمة للتأثير في موضوع العمل بهدف تحويله إلى شيء جديد ذي مواصفات مادية جديدة وملائمة لإشباع حاجة معينة . وقد رأينا كيف أن الانسان يقوم بصنع وتطوير وسائل العمل لإخضاع الطبيعة والتي تعد الموضوع الأساسي للعمل . ويمكن تصنيف وسائل العمل إلى أنواع :

النوع الأول : أدوات العمل كالعدد والآلات والتجهيزات الآلية الأخرى وهذا النوع من وسائل العمل يحتل المكانة الأولى في مجموعة وسائل العمل .

النوع الثاني : وهو مايسمى بالنظام الوعائي للإنتاج . وهو عبارة عن مختلف الوسائل التي تساعد على نقل وحفظ الأشياء المادية اللازمة لعملية الانتاج ويشمل على سبيل المثال وسائط النقل والأقنية ومستودعات التخزين .

النوع الثالث : وهو عبارة عن نوع معين من الشروط المادية الضرورية لإنجاز عملية الانتاج نذكر منها أبنية المصنع ، الأرض التي تقام عليها هذه الأبنية ، الطرق والممرات .

النوع الرابع : وهو عبارة عن الوسائل المساعدة لإتمام عملية العمل كالوسائل المستخدمة مثلاً في تأمين الطاقة الكهربائية وغيرها من أشكال الطاقة .

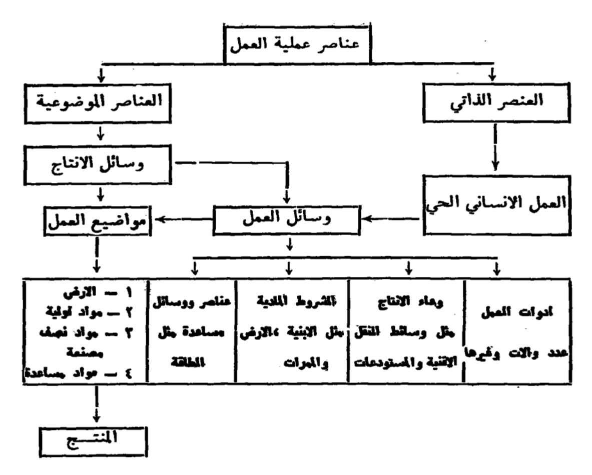
ثانياً — مواضيع العمل

هي عبارة عن الوسائل أو الأشياء المادية التي تخضع للتحويل والتصنيع في عملية العمل . وكما توجد أنواع من وسائل العمل يمكن أيضاً تصنيف مواضيع العمل في أنواع عديدة . إن الطبيعة وما يتوفر فيها من مواد تعد أول نوع من مواضيع العمل . إن فلزات الفحم والمعادن الموجودة في باطن الأرض تعد موضوعاً لنوع معين من الأعمال هو عمل الاستخراج . أما النوع الثاني من مواضيع العمل فهي المواد التي أجريت عليها عملية التحويل الأولى وأصبحت قابلة لعملية تحويل ثانية ويطلق عليها المواد الأولية . إن القطن المحلوج على سبيل المثال يصبح موضوعاً للعمل عندما يستخدم من أجل انتاج النسيج . أما النوع الثالث من مواضيع العمل فهو عبارة عن المواد نصف المصنعة والتي تحتاج إلى عملية تحويل أخرى حتى تصبح كاملة الصنع وقابلة للاستعمال ، وهناك بالإضافة إلى هذه الأنواع الأساسية مواضيع ثانوية ندعوها بالمواد المساعدة .

بعد شرح العناصر المكونة لعملية العمل يمكن تصوير هذه العملية بالشكل التالي على الصفحة الثانية .

والخلاصة — حتى يكون بالإمكان انجاز أي عملية عمل لابد أولاً من توفر العنصر الذاتي وهو العمل الانساني وثانياً العناصر المادية الموضوعية (وسائل الانتاج) والتي تشمل وسائل العمل ومواضيع العمل . ومتى توفرت هذه العناصر مجتمعة يكون المنتج الحصيلة والنتيجة الطبيعة لعملية العمل .

إلا أن درجة اشباع الحاجات الانسانية تتوقف على مستوى انتاجية العمل . وفي



الوقت الذي يعمل فيه الانسان على تحقيق المنتج لإشباع حاجاته فهو يسعى بصورة دائمة إلى زيادة عدد المنتجات . ومن أجل تحقيق هذا الغرض فإن الانسان يعمل على الدوام إلى تطوير وسائل العمل وتحسين أشكال التعاون في العمل وإيجاد الشروط المثلى لتقسيم العمل .

٣ ــ ٢ ــ انتاجية العمل :

تعبر انتاجية العمل عادة عن فعالية العمل المنتج . لأن فعالية أي نوع من أنواع العمل تتجسد في عدد المنتجات المتحققة خلال وحدة الزمن (اليوم أو الساعة مثلاً) وبكلمة أخرى فإن انتاجية العمل تعرف عادة بأنها عدد المنتجات التي يحققها عمل ما في وحدة زمنية معينة . إلا أن انتاجية العمل لاتبقى ثابتة وإنما تتغير مع تغير شروط وعناصر عملية العمل . فإذا كان عمل مايحقق تحت شروط معينة انتاج خمس قمصان خلال الساعة الواحدة ثم ارتفع الانتاج نتيجة تحسن شروط العمل إلى عشرة قمصان

خلال الساعة الواحدة.ففي هذه الحالة تكون انتاجية العمل قد ازدادت إلى الضعف وبينما كان انتاج القميص الواحد يستغرق اثنتي عشرة دقيقة في الحالة الأولى أصبح يستغرق ست دقائق في الحالة الثانية .

ويقصد بتغيير شروط وعناصر العمل الذي يؤثر على زيادة انتاجية العمل تغيير جملة الشروط المادية والتكنيكة والاجتماعية التي تحيط بعملية العمل . إن الانسان لايكتفي بتطوير المستوى التكنيكي لوسائل العمل وإنما يسعى إلى ايجاد أفضل أساليب التعاون وتقسيم العمل .

٣ — ٣ — التعاون في العمل :

أصبح الآن واضحاً أن الانسان لايقوم بعملية الانتاج بمفرده وإنما بالتعاون مع الآخرين . ويقصد بالتعاون في العمل اشتراك مجموعة من الأفراد في انجاز عملية عمل واحدة أو عدة عمليات مترابطة ومتكاملة . ذلك لأن تضافر جهود الأفراد يشكل قوة منتجة ويتيح الامكانية لإنجاز بعض الأعمال التي لايمكن لفرد واحد أن ينجـــزها .

إن التعاون في العمل قديم قدم العمل نفسه ولقد اتخذ عبر العصور أشكالاً مختلفة كانت تنسجم مع طبيعة المرحلة الاقتصادية والاجتماعية . ففي المجتمعات القديمة اتخذ التعاون في العمل شكل التعاون البسيط بينما وصل إلى مراحل عليا في المجتمعات الحديثة بعد أن انتشرت الآلة وتعممت في عملية الانتاج الاجتماعي .

٣ — ٤ — التقسيم في العمل :

إن التعاون في العمل يقتضي في الغالب تقسيم العمل . ويعني تقسيم العمل تخصص مجموعة من الأفراد أو فرد واحد بعمل معين . وكما هو الحال في ظهور أشكال مختلفة للتعاون في العمل فقد تطورت أيضاً أشكال التقسيم في العمل. إن أختلاف أشكال التقسيم في العمل يرجع أساساً إلى أشكال ومراحل تطور وسائل العمل . ففي المجتمعات البدائية حين كانت وسائل العمل بدائية جداً (الحجر والأغصان) كانت مواجهة الطبيعة تقتضي تجميع كل أفراد المجتمع للقيام بعمل واحد (كالصيد مثلاً) . وفي

مثل هذه الظروف لم تكن الشروط متاحة لوجود تقسيم وتخصص في العمل . وكان يتم توزيع العمل الواحد على أفراد المجموعة وفقاً لاعتبارات العمر والجنس بين الصغار والكبار ، بين المرأة والرجل . وهذا الشكل البدائي من تقسيم العمل هو مايسمى بالتقسيم الفيزيولوجي للعمل .

وفي مرحلة مامن التطور وحين اكتشف الانسان وسائل عمل جديدة وأصبح الانسان أكثر قدرة على مواجهة الطبيعة صار بإمكان فرد واحد أو عدة أفراد القيام بعمل معين (كالزراعة أو الصيد) ظهر مايسمى « بتقسيم العمل » . ومنذ ذلك الحين بدأ تقسيم العمل يتبلور في عدة أشكال :

الشكل الأول :

هو مايسمى بالتقسيم الاجتماعي للعمل . وحسب هذا الشكل تتخصص كل جماعة في انجاز جزء ما من عملية الانتاج الاجتماعي . وبذلك تتوزع القوى العاملة في المجتمع على قطاعات وفروع الانتاج المختلفة كالزراعة والصناعة والنقل وما شابه ذلك . فضلاً عن ذلك نلاحظ في كل قطاع انتاجي تقسيماً أخراً للعمل . ففي قطاع الصناعة نجد تخصصاً في الصناعة الاستخراجية وآخر في صناعة الآلات أو صناعة الغزل والنسيج .

الشكل الثاني :

وهو مايسمى بتقسيم العمل على مستوى المؤسسة الواحدة . ففي المؤسسة الواحدة نلاحظ أن كل مجموعة من الأفراد تتخصص بجزء ما من عملية الانتاج في تلك المؤسسة . ففي مؤسسة انتاج النسيج مثلاً نلاحظ أن مجموعة ما من الأفراد تقوم بتحضير المواد الأولية وأخرى تقوم بتشغيل الآلات بينما تقوم مجموعة ثالثة بجمع وتخزين المنتجـات .

بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن كل فرد من هذه المجموعات يتخصص بنوع معين من العمل . فعلى سبيل المثال أن كل فرد من أفراد المجموعة التي تقوم بتشغيل

الآلات بتخصص بجزء ما من عمل الآلة . وهذا الشكل يطلق عليه « التخصص أو التقسيم المهني في العمل » .

٣ ـ ٥ ـ الانتاج ، التبادل . التوزيع ، الاستهلاك :

كانت الغاية من شرح مصطلح عملية العمل والعناصر المكونة لها تبيان أهمية العمل باعتباره النشاط الضروري والحتمي الذي يبذله الإنسان من أجل تحقيق منتج مايصلح لإشباع حاجاته الحياتية المختلفة . كما أوضحنا أن عملية الانتاج تتألف من ضروب متنوعة من الأعمال التي تمارسها مجموعة من الأفراد يجمع فيما بينهم التعاون والتخصص في العمل . إن عملية الانتاج وإن كانت تعد أهم أوجه النشاط الاقتصادي إلا أن البشر يقومون أيضاً بتبادل المنتجات وتوزيعها واستهلا كها . وفي هذه العمليات الأربع تنشأ علاقات بين البشر تدعى علاقات الانتاج نظراً لأن عملية الانتاج والعلاقات السائدة فيها وما تحققه من منتجات هي التي تحدد مستوى علاقات التبادل والتوزيع والاستهلاك . وبالإضافة إلى ذلك فإن عمليات الانتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك تشكل جميعها وحدة مترابطة يشكل فيها الانتاج قطبها الأولي والاستهلاك قطبها النهائي . وبكلمة أخرى وبما أن الانسان ينتج من أجل أن يستهلك فإن الانتاج يشكل نقطة البدء والاستهلاك نهاية المطاف . ولتوضيح هذه المصطلحات سنبدأ بتحديد العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ثم نبين ما المقصود بالتبادل والتوزيع .

آ ـ العلاقة بين الإنتاج والإستهلاك :

إذا كان الغرض من عملية الانتاج تحقيق الاستهلاك فإن الانتاج يشترط أولاً وجود الحاجة إلى الاستهلاك أي وجود حاجات ورغبات استهلا كية معينة . والانسان بصورة عامة لايقدم على انتاج أي شيء مالم يدرك مسبقاً وجود الحاجة إلى استهلاك هذا الشيء ، إذن يمكن القول أن الغرض من جميع المنتجات والخدمات هو تلبية الاستهلاك . وينقسم الاستهلاك إلى نوعين :

النوع الأول : الاستهلاك الفردي :

وبواسطة هذا النوع من الاستهلاك يتم اشباع الحاجات الفردية المباشرة كالحاجة

إلى المأكل والملبس والمأوى والحاجة إلى التسلية والثقافة وغيرها . ويطلق على المنتجات التي تخدم هذا الغرض كالمواد الغذائية وماشابهها « منتجات الاستهلاك الفردي » .

النوع الثاني : الاستهلاك الإنتاجي :

ويقصد به استهلاك وسائل الانتاج كاستهلاك الآلات والمواد الأولية أثناء عملية الانتاج . إن الانسان عندما يقوم بعملية الانتاج يقوم باستهلاك طاقة عمله ، ويقوم أيضاً باستهلاك الوسائل التي يستخدمها والتي تتعرض أثناء استخدامها إلى الفناء المادي فاستعمال الآلة يؤدي تدريجياً إلى استهلاكها حيث لايمكن الاستفادة منها بعد سنوات عديدة من الاستعمال . كما أن استعمال المواد الأولية (كالقطن الخام مثلاً) يعني استهلاك هذه المادة في عملية الانتاج .

إلا أن يجب ملاحظة وجود فارق بين الإستهلاك الفردي والاستهلاك الانتاجي ويبدو هذا الفارق في نتائج كل منهما . إن الاستهلاك الفردي يتم باستعمال المنتجات الاستهلاكية دون أن ينجم عن ذلك تحقيق منتج جديد . إلا أن للإستهلاك الفردي وظيفة هامة من نوع آخر . فهو يعمل على تجديد قوة العمل الانساني وتجديد الأجيال عن طريق التناسل أي تجديد العنصر الذاتي الانساني والضروري لإنجاز عملية الانتاج واستمرارها .

أما عن نتائج وحصيلة الاستهلاك الانتاجي فهي تظهر عادة في تحقيق منتج آخر جديد . إن استهلاك وسائل الانتاج كالآلات والمواد الأولية (كالقطن مثلاً) في عملية الانتاج يؤدي إلى تحقيق منتج ذي مواصفات مادية جديدة (في هذه الحالة هو النسيج) .

وحتى يمكن تلبية حاجات الاستهلاك الفردي والاستهلاك الانتاجي فإن عملية الانتاج في أي مجتمع يجب أن تنقسم إلى :

١ــ **القسم الأول** : وهو الذي يتخصص بإنتاج المنتجات الضرورية للإستهلاك الانتاجي أو مايطلق عليها أحياناً وسائل الانتاج. ونضرب مثالاً على ذلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج

الآلات (كمصانع آلات حلج الأقطان) والمؤسسات التي تقوم بإنتاج المواد الأوليــة (كمحالج الأقطان) .

٢ — القسم الثاني : وهو الذي يتخصص بإنتاج المنتجات الضرورية للاستهلاك الفردي ، أو ما يطلق عليها أحياناً وسائل الاستهلاك الفردي. ومثال على ذلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج المواد الغذائية أو الألبسة وما شابه ذلك من المؤسسات .

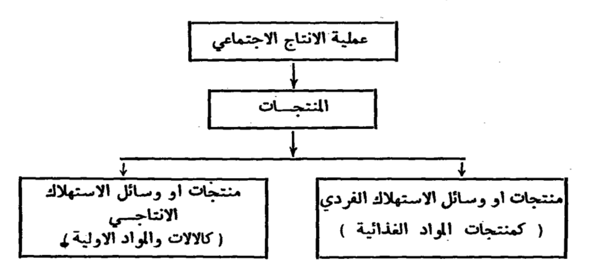
ونلاحظ عند تحليل طبيعة العلاقة المتبادلة والقائمة بين الانتاج والاستهلاك إن الإنتاج يحتل الدرجة الأولى من الأهمية ، وهذا أمر بديهي إذ لايمكن التفكير بإمكانية تحقيق عملية الاستهلاك بنوعيه دون انجاز عملية الانتاج وتحقيق المنتج أولاً ، وقبل أن يخضع أي شيء مهما كان نوعه للاستهلاك لابد أولاً من انتاجه . وقد يستطيع الإنسان في مرحلة ما تحديد حاجاته إلا أن هناك فارقاً بين الأدراك الانساني للحاجة وبين امكانية اشباع هذه الحاجة لأن تحقيق الحاجات يتوقف على امكانية الانتاج والمستوى الذي توصلت إليه عملية الانتاج الاجتماعي.وباختصار فإن مستوى تطور عملية الانتاج في المجتمع هو الذي يحدد حجم ونوعية الاستهلاك وإمكانية تحقيق الحاجات الاستهلاكية المختلفة .

إلا أن الاقرار بأهمية الانتاج ودوره الأساسي لايعني بأي حال من الأحوال أن الاستهلاك هو بمثابة تحصيل حاصل أو أنه يمثل طرفاً سلبياً في العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك ودون أن يكون له أي تأثير عكسي على الانتاج . فالانتاج يتعرض إلى الانخفاض عندما يضعف الطلب على منتج معين فيما يميل إلى الازدياد عندما يكون حجم المنتجات أقل من الحاجات الاستهلاكية . وسنلاحظ عند دراسة العلاقات المتبادلة بين الانتاج والتبادل والتوزيع أهمية الترابط بين الانتاج والاستهلاك والتأثير المتبادل لكل منها على الآخر .

والخلاصة :

إن الهدف من الانتاج هو تلبية حاجات الاستهلاك الفردي وحاجات الاستهلاك الانتاجي . ولتحقيق أنواع الاستهلاك لابد من وجود نوعين من الانتاج الأول الخاص

بإنتاج منتجات أو وسائل الاستهلاك الفردي والثاني الخاص بإنتاج منتجات أو وسائل الاستهلاك الإنتاجي . ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي :



ب ـ التبادل : الاقتصاد الطبيعي ـ الاقتصاد السلعي

في مرحلة ما من مراحل التطور الاقتصادي ظهر كما ذكرنا التقسيم الاجتماعي للعمل . وقد كان من أهم نتائج هذا التقسيم والتخصص في العمل زيادة المنتجات وبالتالي فقد ظهر لدى أفراد كل مجموعة من المجموعات المتخصصة بعمل معين فائض من منتجاتها يزيد عن حاجاتهم المباشرة ، ونظراً لأن كل مجموعة لاتقوم بإنتاج كل مايشبع حاجاتها فقد نشأ نتيجة ذلك الشروط الموضوعية والضرورية لعملية التبادل

من الناحية الظاهرية التبادل هو عبارة عن تبادل منتجات . وقد يكون ذلك تبادل منتج مقابل منتج آخر وقد يكون من الذهب الذي كان يقوم حتى أواخر القرن التاسع عشر بدور النقد . وعندما يخضع أي منتج لتبادل فإننا نطلق عليه « السلعة أو البضاعـة » .

إن التبادل من الناحية الجوهرية هو تبادل بين أعمال متباينة ، أي تبادل عمل مقابل نوع أخر من العمل . إذ لايعقل أن يتم التبادل بين أفراد يقومون بنفس العمل. وباختصار فإن التقسيم والتخصص في العمل هو الشرط الأساسي لقيام التبادل .

ويوجد هناك علاقة متبادلة بين الانتاج والتبادل . وفي الواقع أن عملية الانتاج تسبق عملية التبادل وأن مستوى الانتاج وحجم المنتجات هو الذي يحدد أصلاً مستوى وحجم التبادل . ولكن من ناحية أخرى فإن التبادل يمارس تأثيره على الانتاج ويصبح في ظروف التقسيم الاجتماعي للعمل شرطاً من شروط اتمام عملية الانتاج . فلو افترضنا على سبيل المثال أن مجموعة ما من الأفراد تقوم بإنتاج الحديد الخام بينما تقوم مجموعة أخرى بإنتاج الآلات اللازمة لإنتاج الحديد الخام ففي هذه الحالة يصبح التبادل بينهما شرطاً ضرورياً حتى تتمكن كل مجموعة من انجاز عملية الانتاج .

وفي صدد تعريف التبادل من المناسب التعرض إلى توضيح بعض المصطلحات الهامة مثل الاقتصاد الطبيعي والاقتصاد السلعي . ففي الاقتصاد الطبيعي — اللاتبادلي يتم توزيع واستهلاك المنتجات من قبل المنتجين مباشرة دون أن تخضع للتبادل . وقد كان الاقتصاد الطبيعي هو الطابع الغالب في المجتمعات الاقتصاديةالقديمة . وهذه المجتمعات التي كان يسود فيها الاقصاد الطبيعي البحت كانت تعيش في ظروف الإكتفاء الذاتي .

أما الاقتصاد السلعي أو البضاعي يقصد به الاقتصاد التبادلي . حيث أن المنتجات في هذا الاقتصاد لاتستهلك في غالب الأحيان من قبل الأفراد الذين يقومون بإنتاجها وإنما تخضع للتبادل بمنتجات الآخرين . وعن طريق تبادل المنتجات يتم تبادل إشباع الحاجات المختلفة عوضاً عن إشباع الحاجات مباشرة كما هو الحال في الاقتصاد الطبيعي . وكما هو ملاحظ فإن الاقتصاد السلعي يسود المجتمعات الاقتصادية الحديثة حيث تخضع معظم المنتجات إلى عملية التبادل في السوق .

ج — التوزيــع :

بعد أن يتم التبادل تدخل المنتجات في عملية التوزيع . ويرى فردريك انجلز (١) إن التبادل الذي ظهر في مرحلة ما من المراحل ماهو إلا شكل من أشكال التوزيع

---

(١) فريدريك انجلز — انتي دوهرنغ — (ماركس وانجلز ، المؤلفات الكاملة ، المجلد رقم ٢٠ ، ص ١٣٦، الطبعة الالمانية — برلين ١٩٦٢) .

وحسب هذا الرأي فإن التوزيع لم يتخذ على الدوام شكل التبادل . لأن توزيع المنتجات في الاقتصاد الطبيعي – اللاتبادلي كان يتم مباشرة بين أفراد المجتمع وبين فروع النشاط الاقتصادي دون أن يتخذ التوزيع في هذه الحالة شكل التبادل .

ولكن مهما اتخذ التوزيع من أشكال ، وسواء أكان هناك تبادل أم لا فإن التوزيع يقصد به عادة الطريقة أو الكيفية التي يتم بها توزيع المنتجات بين القطاعات والفروع الاقتصادية من جهة وبين الأفرد والفئات الإجتماعية من جهة أخرى . ويستنتج من هذا التعريف أن التوزيع يتخذ وجهين :

الأول :

وهو مايمكن تسميته بالطابع الوظيفي – المادي للتوزيع ، والمقصود بذلك هو توزيع المنتجات حسب وظيفتها الاقتصادية – المادية . فمن المعلوم أن المنتجات تكون أما منتجات الاستهلاك الفردي أو منتجات الاستهلاك الانتاجي ، ولكل من هذين النوعين غرض وظيفي استعمالي محدد . والتوزيع الوظيفي لها لايعني أكثر من فرز هذه المنتجات وفقاً للغرض الاستعمالي منها . فالنوع الأول من المنتجات يتوزع في قنوات الاستهلاك الفردي بينما تدخل منتجات النوع الثاني في عمليات الانتاج المختلفة .

الثاني :

وهو الطابع الاجتماعي للتوزيع ، ويقصد به الكيفية التي يتم بها توزيع الثروة الاجتماعية المتمثلة بالمنتجات على الأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة ، ويتخذ التوزيع في هذه الحالة شكل الايرادات الفردية.إلا أن هذا الشكل يعبر في الواقع عن محتوى علاقات الملكية السائدة في المجتمع . وقد جرت العادة على التمييز بين نوعين من أنواع ملكية وسائل الانتاج : الملكية الفردية الخاصة والملكية الاجتماعية .

وإذا كان للإنتاج وعلاقاته تأثيرهما المباشر على التوزيع فإن للتوزيع بالمقابل تأثيره على عملية الانتاج . إن شكل التوزيع الوظيفي يحدد نصيب عملية الانتاج من

المنتجات الإنتاجية وبالتالي فإن نمو وتوسع الإنتاج الاجتماعي يتوقفان على حجم ونوعية المنتجات التي ينالها القطاع الانتاجي كالآلات والمواد الأولية وغيرها . كما أن للطبيعة الاجتماعية للتوزيع تأثيرها الخاص والمباشر على نتائج العمل . فالأفراد العاملون في عملية الانتاج الاجتماعي يبدون هتماماً أكبر في العمل ونتائجه عندما يكون نصيبهم من توزيع المنتجات متناسباً مع احتياجاتهم.بينما يتخذون موقفاً سلبياً ويظهرون اللامبالاة في العمل عندما تكون حصتهم من توزيع الثروة الاجتماعية لاتتلاءم مع مستوى حاجاتهم المختلفة والضرورية لتجديد طاقة العمل .

٣ ـ ٦ ـ وحدة الانتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك ـ تجديد أو دورة الانتاج

لقد أشرنا خلال شرح هذه المصطلحات إلى العلاقة المترابطة والمتبادلة بين عمليات الانتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك . صحيح أن لكل من هذه العمليات مفهومها الخاص ولكن من الناحية العملية لايمكن النظر إليها على أساس أنها مراحل أو حلقات مستقلة ومنفصلة بعضها عن البعض . وفي الواقع فإن هذه العمليات الأربع هي أجزاء في كلٍ مترابط يشكل الإنتاج الحلقة الأولى والأساسية فيه . لأن مستوى وعلاقات الانتاج هي التي تحدد سمات وعلاقات التبادل والتوزيع والإستهلاك .

إن هذه الوحدة وهذا الترابط بين الانتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك يظهران بصورة أوضح عندما ننظر إلى عمليتي الإنتاج والإستهلاك في حالتهما المستمرة والمتجددة . إن استمرارية الحياة وتجديد طاقة العمل يستلزمان استمرار وتجديد اشباع الحاجات الانسانية . ومن أجل تحقيق هذه الضرورة لابدَ من استمرارية وتكرار عملية الانتاج . ويطلق على هذه الحالة عادة مصطلح تجديد أو إعادة الانتاج أو مايسمى أحياناً بدورة الانتاج .

ويتم عادة التمييز بين شكلين من عملية إعادة أو تجديد الإنتاج .

الأول ـ

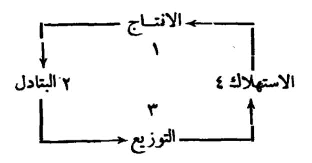
عملية إعادة أو تجديد الانتاج البسيط . وفي هذا الشكل تتم إعادة الانتاج بنفس المستوى الكمي والنوعي من عناصر الانتاج دون أن يحدث أي توسع يذكر في عملية

الانتاج . ونصادف وجود هذا الشكل من إعادة الإنتاج في المجتمعات التي تعيش حالة الركود والتي تقف عند مرحلة معينة من التطور الاقتصادي .

الشكل الثاني :

وهو مايطلق عليه عملية إعادة أو تجديد الانتاج الموسع . وفي هذا الشكل يحدث نمو في عملية الانتاج عن طريق التوسع في عناصر الانتاج المختلفة وينجم عن ذلك زيادة في انتاجية العمل . ويسود هذا الشكل في المجتمعات الديناميكية التي تنتقل من مرحلة إلى مرحلة أعلى من التطور الاقتصادي .

وفي جميع الأحوال سواء أكان تجديد الانتاج بسيطاً أم موسعاً فإنه يمكن باختصار القول بأننا ننتج بهدف أن نستهلك ، كما نستهلك من أجل تحقيق الإنتاج وإن الإنتاج والإستهلاك وجهان لعملية واحدة ومتجددة تتوسط بينهما عمليتا التبادل والتوزيع . كما هو واضح في الشكل التالي :



وهذا مايمكن ملاحظته في الحياة الاقتصادية . إن الانسان عندما يقدم على الانتاج فهو يقوم باستهلاك قوة عمله واستهلاك وسائل الانتاج المختلفة . ومن ناحية أخرى فهو عندما يقوم في نفس الوقت بإشباع حاجاته عن طريق الاستهلاك الفردي فإنه ينتج قوة العمل والتي تمثل العنصر الذاتي من عناصر الانتاج . كما أن استهلاك وسائل الانتاج والذي أسميناه بالاستهلاك الإنتاجي هو العنصر المادي والموضوعي لإنتاج المنتجات . وإن التبادل والتوزيع يشكلان حلقات أساسية في هذه الدورة المتجددة والمتكاملة في وحدة الإنتاج والاستهلاك .

٣ ـ ٧ نمط الأنتاج الأجتماعي :

في التعريف الخاص بمصطلح عملية العمل تبين لنا أن البشر يقيمون أثناء ممارستهم للعمل علاقة مع الطبيعة من جهة ومن جهة أخرى تنشأ فيما بينهم علاقات اجتماعية من نوع معين أسميناها علاقات الانتاج . وهذه العلاقات والشروط المختلفة التي تحيط بعملية الإنتاج في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمعات الإنسانية تشكل بمجموعها وترابطها نظاماً متكاملاً نطلق عليه نمط الإنتاج الاجتماعي .

ومن الواضح أن نمط الانتاج الاجتماعي يشمل في كل مرحلة اجتماعية عنصرين :

آ ـ القوى المنتجة :

ويقصد بها مجموعة العناصر التي تحدد مستوى العلاقة بين المجتمع والطبيعة . وهي تتألف من العنصر الذاتي وهو العمل والعناصر المادية الأخرى وأهمها وسائل العمل والوسائل الأخرى المستخدمة في عملية الانتاج . ومن المعلوم أن الانسان أثناء ممارسته للعمل يقوم بتطوير قدراته الذاتية ويعمل على تطوير وسائل العمل . وكلما أحرز تقدماً ما في هذا المجال تمكن من اخضاع الطبيعة لخدمة أغراضه وحاجاته . وينعكس هذا التطور في القوى المنتجة في زيادة إنتاجية العمل (زيادة عدد المنتجات خلال وحدة الزمن) ويشمل الجوانب التالية :

١ ـ تطور مهارة وخبرة المنتجين في انتاج أكبر كمية من المنتجات خلال أقصى وقت ممكن .

٢ ـ تطور المستوى التكنيكي لوسائل العمل . فكلما تحسن هذا المستوى أمكن زيادة عدد المنتجات في وحدة زمنية معينة . فالإنتقال من وسائل العمل اليدوي إلى وسائل العمل الآلي أدى إلى مضاعفة مركبة في انتاجية العمل .

٣ ـ تطور مستوى التنظيم في العمل أي توزيع عناصر العمل وفقاً للتقسيم الأمثل لأجزاء ومراحل عملية العمل .

٤ — تطور مستوى العلوم والتكنولوجيا والتي تحتل في الوقت الحاضر أهمية متزايدة في عملية الانتاج .

٥ — العوامل الطبيعية . إن الأرض على سبيل المثال تملك درجات متباينة من الخصوبة . ففي حال استخدام نفس الكمية من العمل ونفس المستوى التكنيكي لوسائل العمل في أراضٍ مختلفة الخصوبة فإن المحاصيل الناتجة في الأراضي الخصبة ستكون بدون شك أكبر حجماً من المحاصيل الناتجة في الأراضي الأقل خصوبة كما أن إنتاجية العمل في الصناعات الإستخراجية مثلاً تتوقف إلى حد كبير على كمية ووضع المخزون في المناجـــم .

ب — علاقات الإنتاج :

كما أن عناصر القوى المنتجة لاتبقى ثابتة ، فإن العلاقات التي تنشأ بين البشر في عملية الانتاج تخضع هي الأخرى للتغيير وتختلف من مجتمع إلى آخر . ولكن يجب التمييز بين نوعين من هذه العلاقات :

النوع الأول :

وهي العلاقات ذات الطابع التكنيكي أو مايسمى بالعلاقات التكنيكية . إن مستوى وسائل العمل هو الذي يحدد طبيعة هذه العلاقات . إن دخول الآلة إلى عملية الانتاج يستلزم توزيعاً معيناً للعاملين ويفرض فيما بينهم علاقات تكنيكية معينة تنسجم مع الطبيعة الفنية لتركيب الآلة. وهذا النوع من العلاقات يدخل في صميم موضوع العلوم التكنيكية التي تبحث في وسائل تنظيم العمل من الناحية الفنية البحتة .

النوع الثاني :

وهي العلاقات الاقتصادية ذات الطبيعة الاجتماعية وهي التي تدخل كما ذكرنا سابقاً في صميم موضوع علم الاقتصاد السياسي . وتختلف الطبيعة الاجتماعية لهذه العلاقات حسب علاقات الملكية السائدة في المجتمع . وحين تقوم الأشكال والأنظمة الحقوقية والقانونية بتنظيم حقوق الملكية وحق التصرف بأشكال الملكية فإنها تعكس في الواقع محتوى العلاقات الاقتصادية السائدة في الأنظمة والمجتمعات المختلفة .

وبعد هذا التوضيح للعناصر المكونة لنمط الانتاج يمكن تلخيصه بالشكل التالي:

القوى المنتجـة	→ نمط الانتـاج الاجتماعـي ←	علاقات الانتـاج
١ ـ العمل الانساني والمهارات والخبرات التي يملكها الانسان ٢ ـ تطور وسائل العمل ٣ ـ مستوى تنظيم العمل ٤ ـ تطور العلوم والتكنولوجيا ٥ ـ العوامل الطبيعية		١ ـ علاقات ذات طابع تكنيكي ٢ ـ علاقات اقتصادية ذات طبيعة اجتماعية

وكما هو واضح من هذا الشكل فإنه لايجوز النظر إلى القوى المنتجة وعلاقات الانتاج كعناصر منفصلة أو مستقلة عن بعضها البعض ، وإنما كاجراء من نظام متكامل يعبر في كل مرحلة عن مستوى معين من التطور . ومن الأنماط الشائعة في الانتاج والتي تناولها علم الاقتصاد السياسي بالبحث خمسة أنماط أساسية :

١ ـ نمط الانتاج البـدائي

٢ ـ نمط الانتاج العبـودي

٣ ـ نمط الانتاج الإقطاعـي

٤ ـ نمط الانتاج الرأسمالي

٥ ـ نمط الانتاج الاشتراكي

٣ ـ ٨ ـ القوانين الإقتصادية :

وراء كل ظاهرة سواء أكانت طبيعية أم اجتماعية تختفي مجموعة من العلاقات الضمنية المترابطة والمتلازمة والتي لايمكن للعينان أن تلحظها على سطح الظاهرة . وهذه العلاقة الضمنية والجوهرية هو ماندعوه بقانون الظاهرة . والمعرفة العلمية تهدف إلى الكشف عن قوانين الظواهر الطبيعية والإجتماعية ووضعها في صياغة علمية يطلق عليها « القوانين العلمية » .

إن الحياة الاقتصادية تشكل مركباً من أفعال بشرية تتكرر بصفة مستمرة . ففي ظروف معينة هي نتيجة التطور التاريخي الذي يحققه مجتمع معلوم يعيد هذا النشاط نفسه بطريقة معينة بمعنى أن له قانونية خاصة أو نمطاً خاصاً في الانتظام والاطراد وهذا النمط يمكن تحليله إلى عناصر معينة . أي إلى علاقات وصلات تتكرر باستمرار بين هذه الأفعال أو الأعمال الجزئية التي تتكون منها هذه الأفعال . مثل هذه الصلات أو العلاقات يطلق عليها « القوانين الاقتصادية » (١) .

إن القوانين الاقتصادية هي قوانين موضوعية بمعنى أنها حقيقية وواقعية تميز العملية الاقتصادية . والاقتصاد السياسي يدرس هذه القوانين الإقتصادية الفاعلة موضوعياً ، أنه يكتشفها . وتصاغ نتائج هذه الدراسة في صيغ توضح فعل القوانين الاقتصادية ويطلق عليها « قوانين الاقتصاد السياسي » (٢) .

في كل نمط من الأنماط الإجتماعية للإنتاج توجد مجموعة من القوانين الاقتصادية وتختلف هذه القوانين في أهميتها . ويتم عادة التمييز بين أربعة أنواع من القوانين الاقتصاديـــة :

---

(١) و (٢) اوسكار لانجه ، الاقتصاد السياسي ، الطبعة الالمانية ، برلين ١٩٦٩ ، ص ٢٧٢-٢٧٤ الطبعة العربية ، ترجمة الدكتور راشد البرادي ، ص ٦٨ ـ ٧٠ .

١ ــ قوانين اقتصادية عامة : ويكون هذا النوع من القوانين شاملاً لجميع المجتمعات الاقتصادية بدائية كانت أم رأسمالية أم اشتراكية . مثال ذلك قانون انتاجية العمل وقانون تنامي الحاجات والرغبات الانسانية . إن الانسان بصورة عامة يسعى أثناء قيامه بعملية العمل إلى زيادة عدد المنتجات إلى أكبر عدد ممكن خلال وحدة زمنية معينة (الساعة مثلاً) . كما أن الرغبات والحاجات الانسانية لاتقف عند حد معين وإنما تخضع إلى قانون تنامي الحاجات الكمية والنوعية أي زيادة كمية المنتجات والعمل على تنوعها في آن واحد .

٢ ــ قوانين اقتصادية مشتركة بين أكثر من مجتمع اقتصادي واحد . أي أنها لاتشمل جميع المجتمعات وإنما تقتصر على بعضها فحسب . إن قانون القيمة على سبيل المثال قانون مشترك بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي . بالرغم من أن الكيفية التي يبرز فيها فعل هذا القانون ليست واحدة في كلا المجتمعين . أما في الاقتصاد الطبيعي ــ اللاتبادلي ــ فلا يوجد هناك ضرورة موضوعية لمثل هذا القانون .

٣ ــ قوانين اقتصادية أساسية . إذ يوجد قانون خاص بكل نظام من الأنظمة الاقتصادية يدعى بالقانون الاقتصادي الأساسي . ولهذا القانون أهمية خاصة بين القوانين الاقتصادية نظراً لأنه يعبر عن جوهر العلاقات الاقتصادية السائدة في هذا أو ذاك من الأنظمة الاقتصادية مثل قانون الربح في النظام الرأسمالي أو قانون اشباع الحاجات في النظام الاشتراكي .

٤ ــ قوانين اقتصادية ذات طبيعة مرحلية . وهذا النوع من القوانين لايوجد في كل مراحل التطور لنظام اقتصادي معين . فهناك ضمن النظام الرأسمالي قوانين اقتصادية تتعلق بمرحلة المنافسة الرأسمالية مثل قانون المنافسة بينما يعمل قانون الاحتكار في مرحلة رأسمالية أخرى هي مرحلة الاحتكار .

ولكن هناك ملاحظة تتعلق بالعلاقة بين القوانين الاقتصادية. إن القوانين الاقتصادية لاتقوم بفعلها الموضوعي بصورة مستقلة ومنعزلة بعضها عن البعض الآخر . وإنما تشكل في الواقع نظاماً متكاملاً ومترابطاً يكون القانون الاقتصادي الأساسي المحور المركزي فيه . إن فعل القوانين الاقتصادية في النظام الرأسمالي مثلاً يخضع لفعل القانون الأساسي وهو قانون الربح الرأسمالي .

المبحث الثاني

المنهج في علم الاقتصاد السياسي

١ ـ تمهيد :

إن دراسة الحقائق الموضوعية تشكل المادة الرئيسية والموضوع الأساسي لكافة العلوم . وإن مهمة العلوم لاتقتصر عادة على تسجيل أو حصر هذه الحقائق والوقائع الموضوعية وإنما تتجاوز ذلك إلى ضرورة تحليلها . ويعد التحليل العلمي من أهم أساليب الكشف عن محتوى وجوهر الحقائق والظواهر الطبيعية والاجتماعية وإدراك قوانين نشوئها وتطورها . إن ظاهر الأشياء يتعارض على الغالب مع محتوى وجوهر هذه الأشياء . فظاهرياً تبدو الشمس كأنها تدور حول الأرض . إلا أن المعرفة العلمية توصلت إلى اكتشاف محتوى هذه الظاهرة وبرهنت على عكس ذلك حين تبين أن الأرض هي التي تدور حول الشمس . إن عملية البحث العلمي تفترض عادة تعارض ظاهر الأشياء مع محتواها وإلا فإن الوصول إلى حقائق الأشياء يبقى بعيد المنال . كما أن تحقيق هذه الغاية يتطلب اجتياز طرق شائكة ومعقدة في مجال الدراسة والبحث .

إن أسلوب التحليل والتركيب العلمي من الأساليب الشائعة في دراسة جميع الحقائق والظواهر الطبيعية والاجتماعية . ففي العلوم الاجتماعية ومن ضمنها علم الاقتصاد السياسي يتم استخدام هذا الاسلوب لإدراك قوانين الظواهر الاجتماعية وفي صدد ذلك قد يكون من المفيد توضيح ماهو مقصود بأساليب التحليل والتركيب العلمي .

٢ ـ أساليب التحليل والتركيب العلمي :

في الطبيعة كما في المجتمع نجد مجموعة متعددة ومتنوعة من الظواهر الطبيعية والاجتماعية . وإن كل ظاهرة تشمل العديد من الصفات والعناصر المكونة لها . كما أن الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية لاتوجد بصورة منفصلة بعضها عن البعض وكل منهما يشكل نظاماً متشابكاً ومعقداً من الظواهر المترابطة المتكاملة مما يجعل من البحث العلمي في وحدة الظواهر أمراً مستحيلاً . وهذا يستدعي ايجاد الأساليب الملاءمة التي تساعد على تبسيط البحث وتسهيل طريق الوصول إلى المعرفة العلمية ويمكن اتباع المراحل التالية :

أولاً ـ ضرورة الأخذ نظرياً بمبدأ استقلالية الظاهرة . إذ من الضروري والحالة هذه فصل الظاهرة موضوع البحث عن بقية الظواهر الأخرى ودراستها بصورة مستقلة .

ثانياً ـ تحليل الظاهرة إلى العناصر المكونة لها . إن أية ظاهرة تتألف من مجموعة من العناصر وإن إدراك هذه الظاهرة يستلزم أولاً معرفة عناصرها . أي لابد من تجزئة الظاهرة أي تفتيت الكل إلى أجزاء . ونجد عادة أن هناك في كل ظاهرة عناصر أساسية وعناصر ثانوية . ويقصد بالعناصر الأساسية تلك التي تلعب دوراً أساسياً في نشوء وتطور الظاهرة بينما يكون للعناصر الأخرى دور ثانوي ويطلق على هذا الأسلوب في البحث أسلوب التحليل العلمى .

ثالثاً ـ إعادة تركيب عناصر الظاهرة . إن البحث العلمي لايتوقف عند مرحلة التحليل . إن لابد بعد تجزئة الظاهرة إلى عناصرها من إعادة توحيد وتركيب هذه العناصر حسب التسلسل الذي يحتله كل عنصر في سلم الأهمية . فعندما يقوم العالم الطبيعي بتحليل عناصر ظاهرة المطر يستنتج من هذا التحليل العناصر الأساسية والثانوية المركبة منها هذه الظاهرة . وهذا الأسلوب هو ماندعوه بأسلوب التركيب العلمي

إن التحليل والتركيب يشكلان إذن أسلوباً متكاملاً في البحث العلمي . إذ لايجوز كما هو واضح التوقف عند مرحلة التحليل دون استكمالها بمرحلة التركيب . وبدون

التكامل لايمكن التوصل أصلاً إلى نتائج علمية كاملة . إلا أن هناك فارقاً يجب ملاحظته بين أشكال البحث في الظواهر الطبيعية وبين أشكال البحث في الظواهر الاجتماعية . إن دراسة الظواهر الطبيعية أكثر سهولة إذ أن عالم الفيزياء أو الكيمياء يستطيع أن يستخدم في عملية التحليل والتركيب وسائل مخبرية في دراسته لظاهرة طبيعية معينة بينما لايستطيع الباحث الاجتماعي فعل ذلك . ولذا فلا بد من أن يأخذ تحليل وتركيب الظاهرة الاقتصادية وغيرها من الظواهر الاجتماعية في ذهن الباحث شكلاً تجريدياً ويصبح التجريد العلمي شكلاً ضرورياً لاغنى عن استخدامه في تحليل وتركيب الظواهر الاجتماعية المختلفة .

٣ – التجريد العلمي للظواهر الاقتصادية

يفهم من التجريد عادة أنه الإنسلاخ عن الواقع الموضوعي . أو هو عبارة عن حالة تصور ذهني لا إرتباط بينها وبين الواقع المحدد والملموس إلا أن هذا التفسير لفكرة التجريد يتعارض مع المفهوم الدقيق للتجريد العلمي :

إن التجريد العلمي هو طريقة من طرائق البحث العلمي يمكن استخدامها عند دراسة نظام متشابك من الظواهر . فنحن نلاحظ أن النظام الاقتصادي يتألف من مجموعة من الظواهر والعلاقات الاقتصادية المتعددة الجوانب والأشكال . وهذه الظواهر والعلاقات تشكل في ترابطها الصورة المحددة والملموسة لهذا النظام ، بالرغم من أن بعضها يظهر للعيان وكأنها ظواهر منفصلة عن بعضها البعض . فنحن نرى السلعة والنقد أحياناً باعتبارهما ظاهرتين اقتصاديتين مستقلتين علماً أنهما تشكلان فيما بينهما نظاماً مترابطاً من العلاقات السلعية – النقدية .

إن المعرفة الملموسة والشاملة لأي نظام اقتصادي تستلزم الاحاطة بكل جوانبه وعناصره ، والاحاطة كذلك بالعلاقات الضمنية القائمة بين هذه الجوانب والعناصر الاقتصادية المختلفة . ولكن حتى نتمكن من الوصول إلى المعرفة الشاملة والملموسة وجب عدم دراسة النظام الاقتصادي ككل . ونظراً لصعوبة البحث في تناول هذا النظام دفعة واحدة فلا بد من اللجوء إلى التبسيط أي تحليل النظام إلى العناصر والأجزاء

المكونة له والبحث في كل جزء على حدة . ومن خلال تركيب المعارف الجزئية للظواهر المختلفة يمكن التوصل إلى المعرفة الشاملة حول النظام ككل . وعندما نقوم بتجريد ظاهرة اقتصادية عن بقية الظواهر فإن مثل هذا التجريد لايعني بأي حال من الأحوال الإنسلاخ عن الحقائق الموضوعية بقدر مايقصد به أسلوب في المعالجة العلمية لجوانب النظام الاقتصادي بصورة متدرجة وانتقالية . والتجريد بهذا المعنى يهدف إلى تسهيل البحث العامي من أجل التوصل إلى نتائج علمية محددة .

إن التجريد العلمي يتخذ في ذهن الباحث الاقتصادي مراحل مختلفة : ففي المرحلة الأولى يجب تحديد الشكل الخارجي للظاهرة موضوع البحث وفي المرحلة الثانية ينتقل التحليل من تحديد الشكل إلى تحديد جوهر ومحتوى الظاهرة الاقتصادية . وإذا أمكن تحديد العناصر والعلاقات الضمنية المكونة للظاهرة أمكن بالتالي معرفة عوامل نشوء الظاهرة واتخاذها شكلاً معيناً . وبعد الانتهاء من دراسة ظاهرة معينة تبدأ المرحلة التالية في بحث ظاهرة أخرى وهكذا حتى يمكن بالنهاية الوصول إلى معرفة وإدراك طبيعة جميع الظواهر الاقتصادية ومن ثم العلاقات الضمنية والترابط بين هذه الظواهر

ويتم التعبير عن المعرفة العلمية بواسطة مجموعة من المفاهيم والمقولات الاقتصادية فعندما يتم البحث في طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي مثلاً فإن هذا البحث يتوصل في النهاية إلى تحديد علاقاته في صورة مفاهيم ومقولات اقتصادية محددة . إن دراسة كل من السلعة والنقد والقيمة ورأس المال والربح والفائدة توضح جانباً معيناً من الاقتصاد الرأسمالي . وبإيجاد العلاقة فيما بينها جميعاً يمكن أن نوضح الجوانب المتعددة للعلاقات الاقتصادية في النظام الرأسمالي .

ولابد أخيراً من إبداء الملاحظات التالية بخصوص المنهج في علم الاقتصاد السياسي :

آ ــ أن العلاقات الاقتصادية بصورة عامة ليست علاقات ساكنة وإنما هي علاقات تتصف بالديناميكية والتغير والحركة والانتقال من شكل إلى آخر . وإن طريقة البحث يجب أن تتناول أيضاً حركة التغير في هذه العلاقات أي يجب أن تتناول نشوءها وتغيرها في آن واحد .

ب ــ أن هذا التغير في العلاقات الاقتصادية يتخذ صورة الانتقال من الأشكال البسيطة إلى الأشكال المركبة ــ وإن طريقة البحث تبدأ عادة من دراسة الأشكال البسيطة وتنتهي بدراسة الأشكال الأكثر تعقيداً . إن دراسة النظام الرأسمالي مثلاً أول ماتتناول دراسة السلعة باعتبارها أبسط أشكال الظواهر الاقتصادية ثم تنتقل إلى دراسة الظواهر المعقدة .

جـ ــ إن علم الاقتصاد السياسي يختار لموضوع البحث الحقائق الجوهرية والأساسية ويترك جانباً الظواهر العارضة والتي تظهر بفعل الصدفة .

د ــ بالرغم من أن التجريد العلمي يبقى أسلوباً أساسياً وملائماً لتحليل الظواهر الاقتصادية . إلا أن ذلك لايعني استحالة اللجوء الى التجارب التطبيقية في الميادين الاقتصادة. إذ من الممكن اجراء التجارب على بعض الاجراءات الاقتصادية في نطاق مؤسسة اقتصادية واحدة وذلك للتأكد من إمكانية تعميم نتائج هذه التجربة في المجالات الاقتصاديـــة الأخرى .

٤ ــ المذاهب في علم الاقتصاد السياسي :

إذا كانت المهمة الأساسية لعلم الاقتصاد السياسي هي البحث في العلاقات والقوانين الاقتصادية السائدة في المجتمعات الاقتصادية المختلفة . يمكن لنا حينئذ أن نستنتج بعض الملاحظات الأساسية :

أولاً ــ إن علم الاقتصاد السياسي علم تاريخي لأنه يتطرق إلى بحث العلاقات والقوانين الاقتصادية في إطار تاريخي ــ اجتماعي معين . وفي هذا الإطار يتناول البحث نشوء وتطور علاقات الانتاج والتبادل والتوزيع في مجتمع ما . وقوانين التطور والانتقال من حالة اجتماعية معينة إلى مرحلة اجتماعية أخرى .

ثانياً ــ إن دراسة علاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع تتم من خلال ربط أشكال هذه العلاقات مع أشكال ومستوى تطور القوى المنتجة . نظراً لأن هذين العنصرين يشكلان معاً نمط الإنتاج الاجتماعي .

٣ ــ نظراً للأهمية التي تحتلها العلاقات الاقتصادية في نظام العلاقات الإجتماعية

فهي تؤثر وتتأثر بأشكال العلاقات الاجتماعية الأخرى كالعلاقات الحقوقية والسياسية إلا أن علم الاقتصاد السياسي لايتعرض عادة إلى العلاقات الاجتماعية الأخرى إلا ضمن الخطوط العامة للنتائج المترتبة على العلاقة المتبادلة بينها وبين العلاقات الاقتصادية .

٤ — يتعرض علم الاقتصاد السياسي إلى السياسة الاقتصادية للدولة والإجراءات التي تتخذها في المجال الاقتصادي . لأن لهذه السياسة وهذه الإجراءات عادة تأثيرها الخاص على مجرى الحياة الاقتصادية وفعل القوانين الاقتصادية الموضوعية . وبهذه المناسبة من المفيد لفت الإنتباه إلى أن مايسمى بالقوانين الاقتصادية التي تصدرها الدولة أمر آخر يختلف كلياً عن مفهوم القوانين الاقتصادية الموضوعية التي أشرنا إليها في فقرة سابقـــة .

وفي علم الاقتصاد السياسي كما في أي علم اجتماعي آخر ، توجد مدارس ومذاهب مختلفة . فالمدرسة الذاتية في الاقتصاد السياسي تعد العلاقة الاقتصادية علاقة ذاتية بحتة بين الإنسان والأشياء . وحسب هذا الاتجاه فإن الموقف الذاتي للإنسان والذي يعكس مجموعة المشاعر والدوافع النفسية للسلوك الاقتصادي هو الذي يشكل موضوع علم الاقتصاد السياسي . وفيما بعد سنرى كيف أن بعض نظريات القيمة الذاتية كنظرية المنفعة ونظرية المنفعة الحدية تتبنى المذهب الذاتي في تفسير القيمة . كما نرى أن كينز وأنصاره يتخذون من علم النفس أحد المنطلقات الأساسية في تفسيرهم للعلاقات والظواهر الاقتصادية .

أما المدرسة الموضوعية فهي تعد العلاقات الاقتصادية علاقات موضوعية وتخضع للقوانين الموضوعية التي تفعل فعلها خارج إرادة ووعي الإنسان . وحسب هذا الاتجاه لايمكن الأخذ بالدوافع النفسية والسلوك الذاتي لتفسير جوانب الحياة الاقتصادية . فالسلوك الذاتي والدوافع الذاتية ماهي إلا شكل من أشكال الوعي الاجتماعي الذي يتحدد من ناحية أخرى بفعل شروط الحياة الموضوعية المختلفة التي تحيط بالإنسان . وهذه المدرسة ترفض أن يكون علم النفس وما شابهه مفتاحاً لإدراك أبعاد الحياة الاقتصادية . وإنما على العكس من ذلك فإن ادراك القوانين الموضوعية للحياة

الاقتصادية هو الذي يساعد على فهم الدوافع النفسية للسلوك الاقتصادي والأشكال التي يتخذها في المراحل المختلفة للتطور الإجتماعي .

والخلاصة أن البحث الأول من هذا الفصل تضمن تحديداًالموضوع علم الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي يبحث في نوع معين من العلاقات الاجتماعية هي العلاقات الاقتصادية التي تتصف بالتغير من مجتمع إلى آخر ومن زمان إلى آخر . وبعدها تم شرح المصطلحات الأساسية والتي بدونها لايمكن استيعاب مواضيع وأبحاث علم الاقتصاد السياسي والتعبير عنها .

أما البحث الثاني فقد خصص لشرح بعض طرائق البحث العلمي بصورة عامة وطريقة البحث أو المنهج في علم الاقتصاد السياسي بصورة خاصة . إذ لاغنى للباحث الاقتصادي عن طريقة علمية يستعين بها لدراسة الظواهر والعلاقات الاقتصادية المختلفة والمترابطة في نمط أو نظام اجتماعي معين .

ونضع بين يدي الطالب فيما يلي بعض الأسئلة النموذجية للتفكير والمساعدة على استيعاب محتويات الفصل :

١ — ماهو المقصود بموضوع علم ما من العلوم الطبيعية أو الاجتماعية وموضوع علم الاقتصاد السياسي بصورة خاصة (الحاجات — وسائل اشباعها) .

٢ — عملية العمل والانتاج هي علاقة بين الإنسان والطبيعة وعلاقة ذات طبيعة اجتماعية ماهي عناصر عملية العمل — الفارق بين النشاط الإنساني (العمل) والنشاط الحيواني — الناتج أو المنتج حصيلة عملية العمل .

٣ — ماهو المقصود بإنتاجية العمل — ماهي أهم العوامل لتحقيق زيادة إنتاجية العمـــل .

٤ — التعاون في العمل وأشكاله— ماهو المقصود بتقسيم العمل وأشكاله المختلفة.

٥ — إن الغاية من عملية الإنتاج تحقيق عملية الاستهلاك وتتوسط بينهما عمليّتي

التبادل والتوزيع — ماهو شكل العلاقة بين الانتاج والإستهلاك — ماهو المقصود بالتبادل والتوزيع — هل تشكل هذه العمليات وحدة متكاملة ومترابطة ؟ وما هو المقصود بعملية إعادة أو تجديد الإنتاج ؟

٦ — نمط الانتاج الاجتماعي هو نظام متكامل من القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ماهي عناصر القوى المنتجة وأشكال علاقات الإنتاج ؟

٧ — القانون الاقتصادي قانون اجتماعي موضوعي — ماهو المقصود بالقانون الموضوعي — وماهي أنواع القوانين الاقتصادية ؟

٨ — إن البحث العلمي يتطلب ايجاد أساليب تسهل عملية البحث — ماهو أسلوب التحليل والتركيب — ماذا يعني التجريد العلمي وأهميته في دراسة الظواهر والعلاقات الاقتصاديـــة .

٩ — ماهي أهم المذاهب والمدارس في علم الاقتصاد السياسي .

ارشادات عامــة :

١ — ينصح الطالب بقراءة الفصل الواحد مرة واحدة .

٢ — ثم يتناول كل سؤال من الأسئلة النموذجيــة .

٣ — على الطالب أن يفكر ملياً بالسؤال ثم عليه الإجابة على ورقة بصورة مستقلة ومقتصرة على الأفكار الأساسية للأجابة دون الاستعانة بالأملية .

القسم الثاني

الانظمة الاقتصادية ما قبل الراسمالية

(دراســة تاريخيــة)

الفصل الأول

الانظمة الاقتصادية ما قبل الراسمالية

– تمهيـد :

إن الغاية الأساسية من هذا الفصل هي تقديم دراسة تاريخية عن تطور الأنظمة الاقتصادية في المجتمعات التي سبقت ظهور الأنظمة الاقتصادية الحديثة . وبالرغم من أن الأبحاث القادمة ستتناول قدر الإمكان دراسة الأنظمة الاقتصادية الحديثة بصورة أكثر تفصيلاً . إلا أن هناك مبررات عديدة للأهمية التي تحتلها دراسة الأنظمة الاقتصاديــة القديمــة :

١ – إن علم الاقتصاد السياسي كما ذكرنا هو أيضاً علم تاريخي. صحيح أن هذا العلم بدأ يتبلور في بدايات القرن السابع عشر إلا أن أبحاثه لاتقتصر على دراسة الاقتصاديات الحديثة وإنما تتعداها إلى دراسة المجتمعات الاقتصادية القديمة بهدف معرفة نشوء وتطور الحياة الاقتصادية وقوانين التطور الاقتصادي .

٢ – إن دراسة الأنظمة الاقتصادية القديمة ستساعد بدون شك على فهم طبيعة الأنظمة الحديثة والظواهر والعلاقات الاقتصادية المختلفة فتاريخ البشرية سلسلة مترابطة من المراحل التاريخية ولكنها متباينة من حيث مستوى التطور الاقتصادي . فالمرحلة الحالية تمثل مرحلة من التاريخ الانساني بالرغم من أنها تختلف في طبيعتها وجوهرها عن المراحل السابقة .

٣ – إن دراسة الأنظمة الاقتصادية القديمة ذات فائدة نظرية وعملية في آن واحد

فالمجتمعات النامية ماتزال تعيش تحت وطأة أساليب وأنظمة اقتصادية قديمة . وهي من هذه الزاوية أقرب إلى العالم القديم منها إلى العالم الحديث .

وإن مثل هذه الدراسة ستسهم في فهم الكثير من الجوانب والعلاقات الاقتصادية القائمة في كثير من البلدان النامية مع الأخذ بعين الإعتبار الظروف التاريخية والعالمية الحالية .

٤ — إن العملية الاقتصادية في الأنظمة الاقتصادية القديمة لم تبلغ مستوى التشعب والتداخل الذي وصلت إليه الأنظمة الاقتصادية الحديثة . وهذا مايجعل دراستها أكثر سهولة والتي ستقتصر على توضيح الجوانب والسمات الأساسية لكل من الأنظمة التي سبقت ظهور النظام الرأسمالي .

البحث الاول

النظام المشاعي البدائي

١ ـ عمليـة الانتـاج :

إن نمط الإنتاج البدائي هو أول نمط عرفه التاريخ الاقتصادي . وقد استمر إلى ماقبل الميلاد بقرون معدودة النمط الغالب في كل المجتمعات الإنسانية .

وما تزال مخلفاته ماثلة حتى الآن في أماكن مختلفة من آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية .

وفي هذا المجال لسنا بصدد الدراسة التفصيلية للأشكال التاريخية المختلفة التي اتخذها نمط الانتاج المشاعي البدائي . وإنما سنقتصر على حصر وتوضيح القوانين والعلاقات الاقتصادية العامة والتي تشكل السمات المشتركة بين اقتصاديات المجتمعات البدائية ، دون التوقف عند الخصائص الثانوية لكل من هذه المجتمعات فضلاً عن أن المعلومات التاريخية المتوفرة حتى الآن غير كافية لإعطاء صورة دقيقة عن نشوئها وتطورهـا .

إن غاية هذا البحث أن يقدم لنا صورة عن نشوء العملية الاقتصادية وأشكال تطورها في المجتمعات البدائية . ويمكن توضيح السمات والخصائص العامة لعملية الانتاج على الشكل التالي :

آ ـ انخفاض مستوى وسائل العمل :

كان انخفاض القوى المنتجة وانخفاض مستوى وسائل العمل بصورة خاصة السمة الأولى والأساسية لعملية الانتاج البدائي . ولهذا السبب كان الإنسان البدائي يقف

عاجزاً أمام الطبيعة . لذا كان يسعى أثناء ممارسته العمل واحتكاكه بالطبيعة إلى تطوير وسائل العمل . وقد استلزمت هذه العملية زمناً طويلاً ومديداً .

ففي المرحلة الأولى من العصر الحجري كانت أدوات العمل مركبة من الحجارة والعصي وكانت متعددة الاستخدامات أي أن الانسان كان يستخدمها في جميع عمليات العمل . وكان جمع الأغذية كالجذور والفواكه يحتل المرتبة الأولى بينما كان الصيد يحتل المرتبة الثانية . إلا أن اكتشاف الإنسان للفأس الحجري والرمح فيما بعد أدى إلى تحسين أدوات عمل الصيد الذي انتقل إلى المرتبة الأولى في عمليات العمل .

وفي مرحلة ما من مراحل العصر الحجري توصل الإنسان إلى اكتشاف النار عن طريق الاحتكاك . وكان لذلك أهمية بالغة إذ زاد من قدرات الإنسان على مواجهة الطبيعة والتلاؤم مع البيئة والمناخ . والأهم من ذلك أن اكتشاف النار ساعد على تطوير أدوات العمل فبينما كانت هذه الأدوات تعتمد على الحجر الخام الجاهز في الطبيعة فقد أصبح بالإمكان استخدام النار في تحسين أدوات العمل والصيد وبناء أكواخ السكن وغير ذلك .

أما في المرحلة الثالثة من مراحل العصر الحجري فقد كان لإختراع القوس والسهم وظهور أداة عمل مركبة من القوس والسهم والوتر خطوة هامة في اكتشاف وسائل عمل جديدة . وقد ساعد ذلك بصورة أساسية على تطوير عملية الصيد التي أصبحت بفضل ذلك أكثر مردوداً وانتاجاً .

وبصورة عامة كان لهذا التطور في أدوات العمل خلال العصر الحجري نتائج هامة ، فقد ساعد ذلك أولاً على ظهور الأشكال البدائية الأولى للزراعة حين بدأت عملية الانتقال التدريجي من عملية جمع النباتات إلى العمل الزراعي كزراعة القمح والرز والذرة والقنب والتي تعد حالياً من أقدم أشكال العمل الزراعي .

ثانياً — إن زيادة مردود عملية الصيد ساعدت على الانتقال إلى عملية تدجين ومن ثم تربية الحيوان . كتربية الكلاب والخنزير والماعز والبقر . وهذا بدوره ساعد على تطوير الزراعة حيث أصبح من الممكن حراثة الأرض بواسطة قوة جر الحيوان

بدلاً من استخدام المعازق بالإضافة إلى ذلك كله فقد تحسنت شروط الحياة كشروط السكن وظهور صنع الألبسة والأدوات المنزلية الفخارية وغيرها .

والخلاصة أن استعمال الحجر والخشب في صنع أدوات العمل هو الذي كان يحدد طبيعة وخصائص عملية الانتاج في المجتمعات البدائية . وفي البداية كانت هذه الأدوات محدودة العدد ذات طبيعة شاملة لجميع عمليات العمل إلا أن اكتشاف النار ساعد على تنوع وتعددية أدوات العمل . وأصبح استخدام كل منها أكثر تحديداً وتخصصاً في نوع معين من العمل . إلا أن اكتشاف المعادن فيما بعد كان بمثابة مرحلة نوعية جديدة في التطور الاقتصادي . فقد ساعد على تطوير وسائل العمل وتغيير علاقات الانتاج وأسهم كما سنرى في تفتيت وانهيار أسس المجتمعات البدائية .

ب ـ علاقات الانتــاج :

من المعلوم أن الفرد لايقوم بالعمل بمفرده وإنما ينشأ بين البشر في عملية الانتاج نوع معين من العلاقات يطلق عليها علاقات الانتاج . وفي المجتمعات البدائية كان العمل الجماعي الذي اتخذ شكل التعاون البسيط هو السمة الأولى لعلاقات الانتاج . والمقصود بذلك أن جميع أفراد الجماعة البدائية يقومون بالعمل بصورة جماعية . وفي شكل التعاون البسيط في العمل يقوم كل الأفراد بإنجاز عملية عمل واحدة (الصيد مثلاً) دون أن يكون هناك تقسيم أو تخصص في العمل . وإنما كان هناك مايسمى بالتقسيم الطبيعي أو الفيزيولوجي للعمل أي تقسيم العمل الواحد حسب العمر والجنس .

إن الأسباب الحقيقية وراء هذا الشكل من الطبيعة الاجتماعية للعمل تكمن أساساً في انخفاض مستوى وسائل العمل . لأن غياب وسائل العمل المتطورة يجعل من الانسان الفرد عاجزاً عن مواجهة الطبيعة ويصبح العمل الجماعي في عملية عمل واحدة ضرورة موضوعية ويكون من المحتّم أن ينضم البشر في مجموعة عمل واحدة من أجل تحقيق شروط ووسائل وجودها المشترك . ونتيجة لعدم ارتباط الفرد بعمل معين فقد كان يشكل عنصراً متداخلاً في العمل الاجتماعي العام . وكان أفراد الجماعة البدائية

ينتقلون معاً من عمل إلى آخر (من الزراعة إلى الصيد) حسبما يراه الأفراد الأكبر سناً والذين يقومون بتنظيم العمل بشكل ينسجم مع مصلحة الجماعة .

إن الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج والتصرف الجماعي بالمنتجات كان السمة الثانية من سمات علاقات الانتاج . إن العمل الجماعي والتعاون البسيط حددا شكل ملكية وسائل الانتاج . فلم يكن هناك في ظل هذه الظروف أية ضرورة لوجود الملكية الخاصة . وكانت الأرض والموجودات وغيرها ملكاً للجميع . باستثناء بعض الأشياء كالألبسة التي كانت جزءاً من الملكية الشخصية .

٢ ـ عملية التوزيع ـ القانون الاقتصادي الأساسي :

إن الحياة الاقتصادية في المجتمعات البدائية تقوم على الاكتفاء الذاتي ويسود فيها الاقتصاد الطبيعي . ونظراً لعدم وجود تقسيم اجتماعي للعمل فقد أنتفت الشروط الموضوعية للتبادل . وكانت عملية التوزيع هي الحلقة الوسيطة الوحيدة بين الانتاج والاستهلاك كما في الشكل التالي :

الإنتـــاج ـ التوزيـــع ـ الاستهــــلاك

إن التوزيع المتساوى للمنتجات بين أفراد الجماعة البدائية كان السمة العامة لعلاقات التوزيع في المجتمع البدائي . لأن جماعية العمل والطبيعة الاجتماعية لملكية وسائل الإنتاج بالإضافة إلى انخفاض كمية المنتجات وعدم وجود فائض يزيد عن الحاجات الدنيا الضرورية ، كل هذه العوامل هي التي حددت طبيعة توزيع المنتجات في المجتمع البدائي . وبذلك لم تكن الظروف الموضوعية تتيح الفرصة لأن يأخذ فرد ما نصيباً من المنتجات أكبر من نصيب الأخرين . فقد كان وجود الفرد مرتبطاً بوجود الجماعة وكان من مصلحة الجميع أن يتم توزيع الكمية الضئيلة من المنتجات بالتساوي فيما بينهم .

إن القانون الاقتصادي الأساسي في المجتمع البدائي كان اشباع الحاجات المباشرة والضرورية لبقاء الجماعة والفرد معاً . فالغاية الأساسية من الانتاج هي ضمان بقاء

واستمرار الجماعة البدائية . وفي ظروف انخفاض مستوى وسائل العمل وبالتالي انتاجية العمل كان تضامن وتعاون الجماعة البدائية أمراً محتماً لمواجهة الطبيعة وتأمين الحد الأدنى الضروري للبقاء فقد كان الإنسان الفرد مسلوب الإرادة أمام قوى الطبيعة وكانت جماعية العمل والملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج والتساوي في توزيع المنتجات تفرض كلها حتمية الحياة المشتركة في كل متماسك دون حدود بين الفرد والجماعـــة .

٣ ـ انحلال النظام الاقتصادي البدائي :

قدمنا في الفقرة السابقة عرضاً موجزاً للعلاقات الاقتصادية الأساسية والعامة التي تتسم بها عمليات الانتاج والتوزيع في المجتمع البدائي . وأصبح واضحاً أن الأسس الاقتصادية للمجتمع البدائي تتلخص في انخفاض مستوى وسائل العمل وفي جماعية العمل والملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج . فضلاً عن انعدام التقسيم الاجتماعي للعمل والتبادل مع وجود الاكتفاء الذاتي والإقتصاد الطبيعي والتوزيع المتساوي للمنتجات بين أفراد المجتمع البدائي .

في مجال الحديث عن انحلال مجتمع اقتصادي ما ، يقصد بذلك عادة تفتت الأسس الاقتصادية العامة لهذا المجتمع وظهور بوادر أسس اقتصادية جديدة لمجتمع اقتصادي جديد ففي مرحلة من مراحل التطور التي وصل إليها المجتمع البدائي بدأت الأسس الاقتصادية لهذا المجتمع تتعرض للإنحلال . ذلك بفعل العوامل التالية :

آ ـ ظهور التقسيم الاجتماعي للعمل والتبادل :

إن اكتشاف النار ساعد كما رأينا على تطوير أدوات العمل المصنوعة من الحجر كما ساعد ذلك أيضاً على اكتشاف المعادن وظهور أدوات العمل المصنوعة من المعادن وفي البدء شاع استخدام النحاس ثم البرونز إلا أن استخدام الحديد فيما بعد كان يشكل أهم مرحلة من مراحل العصر المعدني مراحل تطور أدوات العمل . فقد أصبح الإنسان نتيجة ذلك أكثر قدرة من ذي قبل على اخضاع الطبيعة لحاجاته . وزادت انتاجية العمل وبدأ يتحقق فائض عن الحاجات من المنتجات الزراعية والحيوانية .

كان لمثل هذا التطور في وسائل العمل تأثير هام على ظهور التقسيم الاجتماعي للعمل . فبالرغم من ظهور بدايات العمل الزراعي وتربية الحيوان في مرحلة سبقت اكتشاف المعادن إلا أن استخدام المعادن في صنع أدوات العمل يعد بدون شك عاملاً أساسياً من عوامل تطور الزراعة والصيد وتربية الحيوان . فبينما كان انخفاض مستوى وسائل العمل يقتضي جماعية العمل الزراعي فقد أصبح الآن ممكناً لبعض أفراد الجماعة أن يقوموا بعملية الصيد بينما يقوم آخرون بالعمل الزراعي . وهكذا بدأت تتكون جماعات أو قبائل تقوم بأعمال الصيد والرعي فحسب وجماعات أو قبائل أخرى تتخصص بزراعة الأرض . ويعد انفصال العمل في تربية الحيوان عن العمل في زراعة الأرض **أول تقسيم اجتماعي في العمل** .

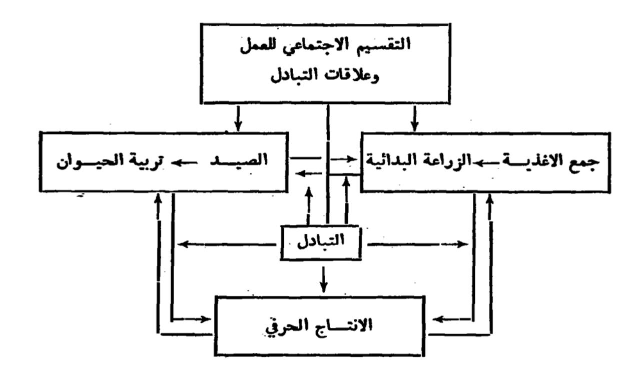
ومن جهة أخرى فإن التقسيم والتخصص في العمل أدى إلى زيادة المهارة والخبرة في العمل وبالتالي إلى زيادة انتاجية العمل . وأصبح لدى كل جماعة فائض عن حاجاتها المباشرة من المنتجات . ونظراً لوجود حاجة لدى كل جماعة متخصصة بعمل معين إلى منتجات الجماعة الأخرى فقد ظهرت الضرورة إلى تبادل المنتجات.

وقبل انفصال العمل الحرفي كانت كل جماعة تقوم بنفسها بصنع أدوات العمل اللازمة إلا أن تطور الانتاج اقتضى وجود جماعة متخصصة في صنع أدوات العمل . وظهر بذلك العمل الحرفي **كنتيجة لظهور ثاني تقسيم اجتماعي في العمل :**

إن انفصال العمل الحرفي ساعد على تطور صنع أدوات العمل وتطور الأعمال الحرفية الأخرى كصنع الأدوات المنزلية والألبسة وغيرها . ومن جهة أخرى فإن تخصص جماعة معينة بالعمل الحرفي ساعد على تطور التبادل . ودخلت منتجات جديدة نطاق التبادل بعد أن كان مقتصراً على منتجات العمل الزراعي ومنتجات تربية الحيوان .

وهكذا حلت الزراعة البدائية محل جمع الأغذية وتطور الصيد إلى تربية الحيوان وظهر الانتاج الحرفي كعمل مستقل عن بقية الأعمال وانفصلت هذه الأعمال عن

بعضها في شكل جماعات كل منها يقوم بعمل معين بعد أن كانت الجماعة تقوم بكل الأعمال . ونتيجة لهذا التقسيم الاجتماعي في العمل ظهرت علاقات التبادل بين الأعمال والجماعات المختلفة . ويمكن تبسيط هذا التطور بالشكل التالي :



ب ـ ظهور التبادل السلعي ـ النقدي :

إن التبادل الذي كان نتيجة للتقسيم الاجتماعي في العمل ساعد على ظهور السلعة وتطور الاقتصاد السلعي . فبينما كانت كل المنتجات تستخدم في الماضي لإشباع حاجات الجماعة فقد أصبح قسماً من هذه المنتجات وهو الفائض عن الحاجات المباشرة يخضع لعملية التبادل . وفي هذه الحالة يتخذ المنتج شكل السلعة أو البضاعة . وقد مر التبادل في مراحل متعددة واتخذ أشكالاً مختلفة (ستكون موضع دراسة في البحوث القادمة) . وكانت الأشكال الأولى للتبادل تنحصر في سلعة مقابل سلعة أخرى . إلا أن تطور التبادل بين عدد كبير من السلع وتوسع دائرة المتبادلين أدى إلى ظهور النقد وبذلك أصبح النقد هو المقياس العام الذي تقاس به قيم جميع السلع

الخاضعة للتبادل . وهذا التطور في علاقات التبادل وظهور التبادل السلعي — النقدي يتنافى مع إحدى الأسس العامة للإقتصاد البدائي اللاتبادلي . وكان تطور التبادل وظهور النقد من العوامل الأساسية التي أدت إلى انهيار المجتمع البدائي .

ج — ظهور الاقتصاد الفردي :

لقد أصبح العمل أكثر انتاجية بعد التطور الذي تحقق في أدوات العمل . وإذا كان انخفاض مستوى أدوات العمل في المراحل السابقة يستلزم جماعية العمل ومشاركة جمع الأفراد في كل الأعمال فإن تطور أدوات العمل فتح المجال أمام ظهور الاقتصاد الفردي . فقد أصبح بإمكان الأفراد القيام بعملية العمل (الزراعة مثلاً) دون الحاجة إلى العمل الجماعي . وبذلك ظهر **الاتجاه نحو فردية العمل عندما فسح** تطور وسائل العمل المجال للمبادرة الفردية أن تحل محل الشكل الجماعي لعملية العمل والانتاج .

وكان من نتائج **ذلك ظهور الملكية الفردية الخاصة** لوسائل الانتاج . فلم تعد الملكية الجماعية التي كانت تنسجم وطبيعة العمل الجماعي متلائمة مع الاتجاه نحو العمل الفردي . كما ساعد نشوء التبادل على تطور الملكية الفردية . فقد أعطي لرؤساء القبائل والجماعات الأكبر سناً حق القيام بأعمال التبادل . وعن هذا الطريق بدؤا يحصرون جزءاً من المنتجات والثروة في أيديهم . وكانت ملكية بعض الحيواناتاولي اشكال الملكية الخاصة ثم تطورت حتى شملت وسائل الانتاج الأخرى كالأرض وغيرهـــا .

ونظراً لأن الانسان صار باستطاعته نتيجة تطور وسائل العمل انتاج أكثر مما يتطلبه لإشباع حاجاته أي **تحقيق فائض من المنتجات فقد برز الاتجاه ليس نحو تملك وسائل الانتاج فحسب وإنما أيضاً نحو تملك الإنسان نفسه**. ففي السابق كان الأسرى يعرضون للقتل لأنه لم يكن باستطاعتهم انتاج أكثر مما يحتاجونه من المنتجات . بينما تغير الوضع الآن فقد أصبح الأسر يحقق مزايا اقتصادية تظهر بصورة أساسية في تحقيق فائض من المنتجات .

كل هذه الظواهر والتطورات كانت تشير إلى حتمية انحلال الأسس الاقتصادية للمجتمع البدائي . لقد استمرت هذه العملية حقبة طويلة جداً من الزمن . ومرت في مراحل مختلفة أدت إلى ظهور ارستقراطية الجماعات والقبائل التي بدأت تسيطر على الأشياء والإنسان معاً ، وتكونت في أواخر المجتمع البدائي بدايات لمجتمع جديد هو مجتمع الرق .

البحث الثاني

النظام الاقتصادي في مجتمع الرق

١ - عملية الانتاج :

في أعقاب انحلال المجتمع البدائي بدأ نظام الرق بالنشوء والتكون مابين (٤٠٠٠ قم - ٣٠٠٠ ق . م) وكانت شروط نشوئه قد بدأت بالتكون في المرحلة الأخيرة من مراحل المجتمع البدائي . وقد استمر نظام الرق حقبة طويلة من الزمن . ففي بلدان كثيرة من أسيا وأوربا وافريقيا استمر هذا النظام حتى القرن الثالث والربع ميلادي . وبلغ ذروة ازدهاره في بلاد الإغريق القديمة وروما حتى القرن الخامس الميلادي عندما شهدت سقوط نظام الرق .

وفي البلدان الذي عاشت مرحلة الرق لم تكن الأنظمة الاقتصادية فيها متطابقة إلا أن هناك أسساً اقتصادية عامة ومشتركة فيما بينها جميعاً وتشمل هذه الأسس مستوى مماثلاً تقريباً في تطور قوى الانتاج وأشكال علاقات الانتاج والتوزيع وعلاقات الملكيـــة .

لقد شملت عملية الانتاج الزراعة وتربية الحيوان والعمل الحرفي . وقد لاحظنا كيف نشأت وتطورت هذه الفروع في المجتمعات البدائية . إلا أن عملية الانتاج تم في نطاق الرق في ظروف تختلف عن تلك التي كانت سائدة في المجتمع البدائي . هذه الشروط هي التي كانت تحدد خصائص أو أشكال الانتاج العبودي :

أولاً :

من زاوية تطور قوى الانتاج فقد تطورت نسبياً وسائل الانتاج الزراعي وظهرت

أدوات عمل جديدة لم تكن معروفة من قبل (كالمذراة — المنجل) كما حقق العمل الحرفي تطوراً هاماً في صناعة الأواني والحدادة والغزل وغيره من الأعمال الحرفية الأخرى .

وبالإضافة إلى ذلك فقد تشعبت عملية الإنتاج عندما تنوعت أشكال التقسيم في العمل الاجتماعي وأشكال التخصص في العمل الزراعي والعمل الحرفي . فقد ظهرت فروع اقتصادية جديدة في مجال الزراعة مثل أعمال البستنةوزراعةالعنب.وغيرها وفي مجال العمل الحرفي انفصلت صناعة النسيج عن صناعة الغزل وظهر صنع الألبسة وأدوات الزينة كأعمال مستقلة . ولكن بقيت الزراعة أهم المجالات الاقتصادية .

وفي هذه المرحلة بالذات شهدت العلوم تطوراً كبيراً . فقد ازدهرت علوم الرياضيات والفلك وفن البناء وعلم الفلسفة . وقد لقي هذا التطور العلمي تطبيقاً له في تطوير الانتاج وتنفيذ الأعمال الكبيرة .

إلا أن هذا التطور في وسائل العمل والتقسيم الاجتماعي والتخصص في العمل وتطور العلوم بقي محدوداً جداً ونسبياً فيما لو قارناه بطبيعة الحال بمقياس التطور في عصرنا الحالي . ولهذا السبب بالذات بقي التعاون البسيط هو الشكل السائد في عملية الانتاج ، فقد كان تجميع العبيد في عملية انتاج واحدة (كالزراعة أو البناء) شرطاً ضرورياً لتحقيق الانتاج الكبير وزيادة المنتجات بهدف اشباع حاجات السادة غير المحدودة . وكان التجمع الكبير للعبيد يشكل بدون شك أهم قوة منتجة في عناصر قوى الانتـــاج .

ثانيـــاً :

بالنسبة لعلاقات الانتاج كان شكل الملكية المطلقة هو الشكل السائد في نظام الرق ومما يميز هذا الشكل أنه لايقتصر على ملكية وسائل الانتاج كالأرض وأدوات العمل والحق المطلق في التصرف بالمنتجات وإنما يتجاوز ذلك كله ليشمل الإنسان أيضاً . فمن الناحية القانونية كان الإنسان يعد كشيء من الأشياء وكان يطلق عليه في روما « أداة عمل ناطقة » .

إن ملكية السادة المطلقة لوسائل الانتاج والانسان سهلت بدون شك إمكانية تجميع العبيد في عملية الانتاج ونقل قوة العمل هذه من عملية انتاج ما إلى عملية عملية إنتاج أخرى حسبما يراه السادة ملائماً لزيادة المنتجات وتحقيق الانجازات الكبيرة كبناء أقنية الري والاهرامات كما في عهد البابليين والفراعنة والأعمال الفنية الضخمة كما في بلاد الإغريق .

ولقد رأينا أن العمل الجماعي الذي اتخذ شكل التعاون البسيط في العمل كان أحد الأسس الهامة التي قام عليها المجتمع البدائي . إلا أن هناك فوارق جوهرية بين طبيعة شكل التعاون البسيط في المجتمع البدائي عما في نظام الرق . ففي المجتمع البدائي كان الأفراد يقومون بجميع الأعمال ولم يكن التقسيم الاجماعي للعمل واضحاً . وكان العمل طوعياً ويتميز بوجود دافع لدى أفراد الجماعة البدائية . صحيح أنهم كانوا يواجهون صراعاً حاداً مع الطبيعة بسبب انخفاض مستوى أدوات العمل إلا أنهم كانوا فيما بينهم يتمتعون بمزايا التحرر من علاقات الاكراه الاقتصادي والقانوني . بينما كان العمل الجماعي والتعاون بين العبيد في مجالات الانتاج المختلفة يقوم في مجتمع الرق على أساس الاكراه الاقتصادي والقسر لصالح السادة الذين يتمتعون بمزايا الملكية المطلقة الاقتصادية والقانونية لوسائل الانتاج والإنسان معاً .

ثالثاً :

إلى جانب عمل العبيد في مختلف المجالات (الزراعة ، تربية الحيوان ، العمل الحرفي) والذي كان يشكل العمود الفقري في عملية الانتاج الاجتماعي ويقوم بإنتاج القسم الأعظم من المنتجات في مجتمع الرق ، كان هناك بعض المنتجين الذين ينتجون بصورة فردية ومستقلة ويتمتعون بحرية نسبية في العمل وملكية وسائل الانتاج . وكان عمل هؤلاء يتركز في الأعمال الحرفية (كأعمال الحدادة وصنع الألبسة وغيرها) وبعض الأعمال الزراعية . إلا أنهم كانوا في نفس الوقت يخضعون بصورة مباشرة أو غير مباشرة للعلاقات الاقتصادية والقانونية السائدة ، إذ كان يتوجب عليهم أن يقدموا جزءاً لايستهان به من منتجاتهم على شكل ضرائب إلى الدولة في شكل عيني أحياناً أو نقدي أحياناً أخرى . كما كانوا يشكلون عماد الجيش في مجتمع الرق . لأنه

لم يكن بوسع السادة والنبلاء أستخدام العبيد في خدمة الأغراض العسكرية بسبب الحاجة الماسة إليهم في عملية الانتاج .

٢ ــ عملية التوزيــع ــ القانون الإقتصادي الأساسي :

ظل الاقتصاد الطبيعي هو الطابع الغالب في مجتمع الرق . أي أن المنتجات أو القسم الأوفر منها لاتخضع للتبادل وإنما تستعمل من أجل اشباع الحاجات المباشرة. ولكن إلى جانب الاقتصاد الطبيعي تطور ، كما سنرى،مجال التبادل وتطورت العلاقات السلعية ــ النقدية . إن الاستهلاك المباشر للمنتجات كان يتم من قبل السادة والعبيد . وكان من حق السادة تحديد الكيفية التي يجب أن يتم فيها توزيع المنتج . وعادة كان يتم تقسيم المنتج إلى قسمين :

آ ــ القسم الأول: وهو مايسمى بالمنتج الضروري . وهو الكمية المخصصةمن المنتج (الحبوب مثلاً) لسد حاجات العبيد الاستهلاكية الدنيا والضرورية لتجديد قوة العمل والإستمرار في عملية الانتاج .

٢ ــ القسم الثاني: وهو مايسمى بالمنتج الفائض : وهو يشكل عادة القسم الأعظم من المنتج . ويستخدم من قبل السادة في اشباع حاجاتهم الإستهلاكية المختلفة والتي لاتقف عند حدود الاستهلاك الشخصي الضروري وإنما تتعداها إلى اشباع الملذات وبناء القصور والمسارح وغيرها .

ونظراً لإنخفاض إنتاجية العمل بسبب تدني مستوى أدوات العمل . فقد كان من حق السادة أن يحددوا مقدار حصتهم من المنتجات وزيادتها كلما ازدادتوتنوعت رغباتهم وحاجاتهم الاستهلاكية . وكان من المستطاع زيادة حصتهم بإحدىطريقتين :

أولاً :

تطوير وتحسين وسائل العمل من أجل زيادة انتاجية العمل وتحقيق كمية أكبر من المنتجات . إلا أن ذلك يشترط تخصيص جزء من حصتهم من الناتج الفائض للإنفــاق على تحسين وسائل العمل . ولكن من جهة أخرى فإن هذا الأسلوب فيما

لو لجؤوا إليه سيحرمهم جزءاً من الفائض المخصص بأكمله للإستهلاك الشخصي المباشر وهذا مايتنافي مع رغبتهم الدائمة في زيادة الاستهلاك لاإنقاصه .

ثانيــاً :

زيادة استغلال العبيد إلى أقصى حد ممكن . وكان ذلك أمراً ممكناً . إذ كان يتوجب عليهم مقابل حد الكفاف من الاستهلاك الشخصي أن يبذلوا أقصى حد ممكن من تكثيف العمل . أي بذل أكبر قدر ممكن من الطاقة العضلية والعصبية وإطالة ساعات العمل إلى أقصى حد ممكن . ونتيجة لذلك فقد كان العمر الحياتي والإنتاجي للعبيد قصيراً وكان الموت المبكر قدرهم المحتوم نتيجة الاستهلاك السريع لقوة العمل والتي لايكفي لتعويضها استهلاكهم الشخصي المحدود من الناتج الضروري .

ونظراً لأن عمل العبيد كان يشكل العمود الفقري لعملية الإنتاج في نظام الرق فإن تجديد قوة عمل العبيد يمثل الشرط الأساسي لإستمرارية عملية الإنتاج . ونظراً لأن العبيد لم يملكوا الحق في أن يكون لهم حياتهم العائلية الخاصة بهم فإن تجديد عنصر العمل عن طريق التناسل الطبيعي للأجيال كان أمراً مستحيلاً . وبقي أمام السادة الحروب وتجارة العبيد باعتبارهما الوسيلة الوحيدة التي يمكن بواسطتها فقط الحصول على قوة عمل جديدة . إن دول أنظمة الرق في الشرق القديم وبلاد الإغريق في أثينا وسبارطا وروما قادت حروباً وغزوات بهدف الحصول على عبيد جدد وبهدف توسيع نفوذها السياسي والعسكري والجغرافي . وهكذا كانت عملية تجديد العبيد مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ومباشراً باستخدام القسر والأكراه الاقتصادي الخارجي كشرط أساسي لضمان استمرار عملية الانتاج في نظام الرق .

وباختصار فإن التوزيع اللامتساوي للمنتجات هو الذي تتسم به علاقات التوزيع في نظام الرق . فضلاً عن ذلك فقد كان السادة يسعون بصورة دائمة إلى زيادة حصتهم من المنتجات . وكان اشباع حاجاتهم ورغباتهم الشخصية المتزايدة يمثل الهدف الأساسي من الإنتاج وفيه يكمن بالتالي القانون الأساسي للنظام الاقتصادي في مجتمع الـرق .

٣ ـ التبادل والعلاقات السلعية ـ النقدية في نظام الرق

آ ـ تطور عملية التبادل :

في أواخر المجتمع البدائي بدأت عملية التقسيم الاجتماعي للعمل وبدأت معها بالظهور عملية التبادل التي اقتصرت في البدء على سلعة مقابل سلعة ، وبعدها ظهر النقد كمعادل تقاس به قيم جميع السلع الخاضعة للتبادل . ومع أن نطاق التبادل قد تطور في نظام الرق . إلا أن هذا النطاق ظل محدوداً ولم يحل كلياً محل الاقتصاد الطبيعي الذي ظل يشكل الطابع الغالب لنظام الرق . فإلى جانب الاقتصاد الطبيعي نجد نمواً للإقتصاد السلعي الذي بدأ يشمل تبادل أنواع عديدة من المنتجات .

ويرجع تطور التبادل في نظام الرق إلى أسباب عديدة : **أولاً** :لقد لعبت الأعمال الحرفية دوراً أساسياً في هذا المجال . كان الحرفيون يقومون بالإنتاج من أجل بيع منتجاتهم وتبادلها في السوق . ففي أثينا وجدت أعمال حرفية لصنع السجاد وصنع الألبسة ، كما انتشرت في روما والمدن الأخرى ورشات متخصصة بإنتاج المجوهرات ومنتجات الحدادة وفي الهند القديمة تم انتاج المناديل والأنسجة القطنية والحريرية والمواد العطرية وجميع هذه المنتجات كانت تخضع للتبادل في السوق .

ثانياً: لقد أسهم تطور الانتاج الزراعي من ناحية أخرى في اتساع نطاق التبادل . فقد أدت زيادة انتاجية العمل الزراعي إلى ظهور فائض من المنتجات الزراعية يزيد عن الحاجات الاستهلاكية المباشرة وأصبح ممكناً مقايضة هذا الفائض بمنتجات العمل الحرفي وغيرها من المنتجات .

ثالثاً: أن تزايد رغبات وحاجات السادة ساعد بدوره على توسيع عملية التبادل. وكان الحصول على منتجات الآخرين يخدم هذا الغرض ويؤدي إلى تنوع في الأستهلاك الشخصي لطبقة السادة . وكان السادة يعملون على زيادة حصتهم من الناتج الفائض

رغبة منهم في تبادله والحصول على منتجات أخرى . كل هذه الأسباب قادت إلى تطور السوق الداخلي . كما بدأ التبادل بين الدول وتوسعت علاقات التجارة الخارجية وظهر مايسمى بالسوق الخارجي .

ب – ظهور رأس المال التجاري ورأس المال الربوي :

في نظام الرق بدأ دور النقد يتزايد في مجال التبادل مما أدى إلى تطور العلاقات السلعية – النقدية . وإن اتساع نطاق التبادل وتعدد المنتجات الخاضعة للتبادل وتبعثر المنتجين أدى إلى ضرورة وجود فئة من الناس تقوم فقط بدور الوسيط بين البائعين والمشترين بعد أن كان التبادل يتم مباشرة بين المنتجين ، وشكل ظهور العمل التجاري **ثالث تقسيم اجتماعي للعمل** . (التقسيم الأول كان كما ذكرنا سابقاً انفصال تربية الحيوان عن الزراعة والتقسيم الثاني كان انفصال الأعمال الحرفية عن العمل الزراعي في أواخر المجتمع البدائي) .

لقد تخصصت الفئة التجارية بشراء وبيع السلع بالنقد . وكان سعر الشراء أقل من سعر البيع في السوق وهذا الفرق بين السعرين كان مصدر الربح التجاري . ولم يعد دور النقد مقتصراً على قياس قيم السلع المختلفة كما كان الأمر في السابق وإنما أصبح وسيلة تجميع الثروة وظهر لأول مرة في التاريخ الاقتصادي مايسمى **برأس المال التجاري** .

أما رأس المال الربوي الذي ظهر أيضاً في هذه المرحلة فقد اتخذ من النقد وسيلة للاقتراض والتسليف وتحقيق الفائدة . وفي هذه الحالة يقوم المرابون بتقديم القروض النقدية إلى السادة والمنتجين الحرفيين الأحرار وذلك مقابل معدل عال من الفائدة . أي كان على المقترض تسديد القرض في وقت الاستحقاق بالإضافة إلى الفائدة . وكانت الفائدة تأخذ شكلاً نقدياً أو عينياً (على شكل مادي كالحبوب) . وبهذا الشكل كان المرابون يحصلون على جزء من المنتجات التي ينتجها المنتجون الصغار . ونظراً لارتفاع معدلات الفائدة فقد كان الربا سبباً في افلاسهم في غالب الأحيان . كما أن السادة

عندما كانوا يقومون بالاقتراض كانوا يعملون في نفس الوقت على زيادة استغلالهم للعبيد بهدف الحصول على أكبر كمية ممكنة من الناتج الفائض حتى يتمكنوا من تسديد القروض والفائدة معاً .

وهكذا توسع مجال التداول السلعي ــ النقدي عن طريق رأس المال التجاري والتداول النقدي البحت بواسطة رأس المال الربوي كما في الشكل التالي :

ميدان التداول

رأس المال التجـــاري	رأس المال الربـــوي
التجارة الداخلية ــ التجارة الخارجية	الاقتراض والتسليف مقابل فائدة

وتطورت فيما بعد العلاقات السلعية ــ النقديةأكثر فأكثر وتزايد دور رأس المال التجاري ورأس المال الربوي في الحياة الاقتصادية . ولكن تطور التبادل وتطور العلاقات السلعية ــ النقدية يتنافى أصلاً مع طبيعة الاقتصاد الطبيعي الذي يشكل سمة أساسية من سمات نظام الرق . وهكذا أسهم تطور العلاقات السلعية ــ النقدية في سقوط النظام الاقتصادي لمجتمع الرق .

٤ ــ انحلال النظام الإقتصادي في مجتمع الرق :

من دراستنا السابقة للعلاقات الاقتصادية في نظام الرق والتي تشمل علاقات الانتاج والتوزيع وتطور التبادل والعلاقات السلعية والنقدية يمكن الاستنتاج بأن النظام الاقتصادي في هذا المجتمع يقع تحت وطأة مجموعة من التناقضات الاجتماعية لابد أن تؤدي إلى التفتت والإنحلال .

أولاً :

بالنسبة للعلاقات التي تربط بين السادة والعبيد فقد كانت تقوم على ملكية السادة المطلقة لوسائل الانتاج والإنسان ، وكانت تتسم بالاكراه والقسر الاقتصادي

والقانوني . وفي مثل هذه الظروف . من الطبيعي ألا يكون لدى العبد أي دافع جدي نحو العمل أو أي اهتمام بزيادة الانتاج لأن ذلك لن يغير أي شيء في مستوى حياته طالما أن نصيبه من توزع المنتجات سيبقى في مستوى الحد الأدنى والضروري فقط لتجديد قوة عمله . وكانوا في مناسبات عديدة يقاومون علاقات القهر الاقتصادي الذي كان يؤدي بهم في كثير من الحالات إلى الفناء بسبب كثافة العمل المطلوب منهم وباعتبار أن عمل العبيد كان يشكل العمود الفقري في عملية الانتاج الاجتماعي فإن طبيعة العلاقة التي كانت قائمة بين السادة وبين العبيد كانت تشكل التناقض الأساسي في النظام الاقتصادي .

وبالاضافة إلى أشكال الإكراه الاقتصادي فقد اتخذ هذا التناقض مظهراً من نوع آخر . وذلك في صورة تناقض بين العمل اليدوي والعمل الذهني والذي ظهر لأول مرة في التاريخ الاقتصادي فقد كان العمل اليدوي هو قدر العبيد المحتوم بينما اقتصر العمل الذهني على السادة والنبلاء . وقد شمل العمل الذهني ادارة شؤون الدولة والاهتمام بالعلوم والفلسفة والأدب والفن وكان هذا النوع من العمل محرماً على العبيد . وقد أدى الانفصال بين العمل الذهني والعمل اليدوي إلى تطور العلوم والآداب وقد ترك نظام الرق تراثاً ثقافياً مايزال حتى الآن أحد المصادر التاريخية للثقافةالانسانية.

ثانياً :

بالإضافة إلى التناقض الأساسي بين السادة والعبيد فقد ظهر تناقض آخر بين المدينة والريف . فقد تمركزت في المدن طبقة التجار والمرابين ومحصلي الضرائب . وكانوا يحصلون عن طريق التجارة والأقراض وتحصيل الضرائب على جزء هام من المنتجات التي يحققها المنتجون الصغار في الريف . وفي غالب الأحيان كانت نسبة الأرباح التجارية الكبيرة ومعدلات الفائدة والضرائب المرتفعة تؤدي إلى افلاسهم . وفضلاً عن أن هؤلاء كانوا يمولون الدولة بالضرائب فقد كانوا في نفس الوقت يشكلون عماد القوة العسكرية لها . ومن الطبيعي أن يكون لإفلاسهم الاقتصداي انعكاسات أخرى في المجالات العسكرية والسياسية نتيجة موقفهم السلبي من النظام والعلاقات السائدة فيه .

وهكذا نرى أن هذه التناقضات كان لابد أن تؤدي إلى أزمة عامة تشمل مجالات الحياة المختلفة . وقد ظهرت مثل هذه الأزمة في الامبراطورية الرومانية وبشكل خاص في السنوات المائة الأخيرة من حياتها . فقد تزعزعت القدرة العسكرية لها نتيجة افلاس الحرفيين والفلاحين الصغار الأحرار والذين تحولوا بسبب ذلك إلى عبيد . وأصبحت الامبراطورية في مركز الدفاع بدلاً من مركز الهجوم وتحولت الانتصارات العسكرية إلى هزائم تحت ضربات القبائل البربرية . وكان من النتائج الهامة لهذه الهزائم أن تضاءل عدد العبيد الأسرى الذين كانوا يشكلون قوة العمل الضرورية لإنجاز عملية الانتاج الاجتماعي ، ومن جهة أخرى فقد زادت أسعار العبيد في السوق العالمي لتجارة العبيد ، وهكذا تضاءلت فرص تجديد قوة العمل في نظام الرق بسبب الهزائم العسكرية وانكماش تجارة العبيد .

ونتيجة لتزايد الأزمة في الانتاج العبودي وتناقص المردود الاقتصادي فقد برز الاتجاه نحو تفتيت العلاقات الاقتصادية ونشوء علاقات اقتصادية جديدة . فكثير من السادة بدؤوا في تقسيم أراضيهم إلى قطع صغيرة وتأجيرها إلى الفلاحين الأحرار والعبيد الذين تحولوا إلى فلاحين أحرار بعد انعتاقهم من قيود العبودية . وكان السادة يقومون في غالب الأحيان بتقديم وسائل العمل والبذار وغيره . كل ذلك مقابل تقديم جزء كبير من المنتجات أما بصورة عينية أو بصورة نقدية . وقد تراكمت على الفلاحين نتيجة ذلك الديون وأصبحوا أكثر أرتباطاً بالأرض . وفي هذه الظروف والعلاقات الجديدة لم يكونوا عبيداً بالمعنى الاقتصادي والقانوني إلا أنهم لم يصبحوا أحراراً من الناحية الاقتصادية .

هذه التغيرات كانت تشكل بدايات تشير إلى حتمية سقوط النظام الاقتصادي العبودي وبدأت تتكون بوادر جديدة لعلاقات وأسس اقتصادية للنظام الاقطاعي الجديـــد .

المبحث الثالث

النظام الاقتصادي الاقطاعي

١ ـ نشوء النظام الإقطاعي :

ظهر النظام الاقطاعي في كثير من بلدان العالم على انقاض نظام الرق . ويمثل سقوط الامبراطورية الرومانية في القرن الخامس ميلادي نهاية نمط الانتاج العبودي إلا أن بعض المجتمعات الأوربية الأخرى لم تعرف في تلك المرحلة أنظمة الرق وإنما انتقلت مباشرة من حالة المجتمع البدائي إلى علاقات النظام الاقطاعي . وفي بعض بلدان الشرق القديم كالهند والصين ظهر أيضاً النظام الاقطاعي ولكن نشوءه وتكونه اجتاز مراحل بطيئة في التطور . بينما ساعدت بعض العوامل والظروف الخاصة في أوربا على التطور السريع للنظام الإقطاعي .

لقد كانت الأمبراطورية الرومانية تشهد في المرحلة الأخيرة من حياتها عوامل تفسخ نظام الرق . إلا أن الهزائم العسكرية كانت تضيف إلى تلك العوامل عوامل أخرى جديدة . وبعد انهيار الامبراطورية على أيدي الجيوش الغازية بدأت طبقة النبلاء والقادة العسكريون يبسطون سيطرتهم على الأرض والقرى . وفي هذه المرحلة كان من الضروري تطوير أجهزة الدولة الجديدة من أجل فرض السيطرة الكاملة على الامبراطورية الرومانية المنهارة . ولكن من جهة أخرى كان تثبيت السلطة الجديدة يتطلب أرضاء رجال الدولة ، وخاصة القادة العسكريين ، وكان توزيع الأراضي عليهم أهم الوسائل التي تحقق هذه الغاية .

إن الأسس العامة والجوهرية للنظام الاقتصادي الاقطاعي كانت متماثلة في

جميع المجتمعات الاقطاعية وذلك بغض النظر عن بعض الصفات الخاصة لكل من هذه المجتمعات . فقد كانت الملكية الكبيرة للأرض تشكل السمة الأساسية للنظام الإقطاعي ، وهي تعني الملكية المطلقة لمنطقة معينة من الأرض وتبعية الفلاحين إلى السلطة الإقطاعية . إلا أن طبيعة العلاقة بين الاقطاع والفلاحين تختلف عن طبيعة العلاقة بين السادة والعبيد . فقد كان السادة يتمتعون بالملكية المطلقة لوسائل الانتاج والانسان معاً . بينما يتمتع الفلاح في النظام الاقطاعي بنوع من الحرية النسبية وخاصة فيما يتعلق بملكية بعض وسائل الانتاج مثل ملكية قطعة محدودة من الأرض وبعض وسائل العمل كأدوات العمل الزراعي والحيوانات . كما كانت له حياته العائلية الخاصة . وكان التناسل الطبيعي خلافاً لنظام الرق المصدر الأساسي لتجديد قوة العمل

٢ — عملية الإنتاج والتوزيع — أشكال الريع الإقطاعي :

أولاً : لقد كان الانتاج الاقطاعي بمثابة العمود الفقري في عملية الانتاج الاجتماعي أي أن الانتاج الاقطاعي كان يشمل المجال الأكبر في عملية الانتاج الاجتماعي ويحقق القسم الأعظم من المنتجات وكانت أشكال الملكية متعددة في هذا المجال ، فإلى جانب الملكية الإقطاعية الكبيرة للأرض كانت هناك ملكيات صغيرة تابعة للفلاحين . أما المروج والمراعي وماشابهها فقد كانت تخضع لشكل الملكية المشاعية — الجماعية .

ثانياً : إلى جانب الإنتاج الإقطاعي كان هناك شكل الإنتاج الفردي البسيط . ويشمل المنتجين الحرفيين الصغار والفلاحين الأحرار الذين يقومون بالعمل بصورة فردية ومستقلة وكان القسم الأعظم من منتجاتهم يخضع لعملية التبادل والبيع في السوق . وقد لاقت هذه الأعمال تطوراً هاماً في النظام الاقطاعي بسبب اتساع التنوع في التخصص ونشوء فروع حرفية جديدة .

بالنسبة لعملية الانتاج الإقطاعي فقد ساد فيها على الغالب نظامان أساسيان من علاقات الإنتـــاج :

آ — النظام الأول وهو مايسمى بنظام السخرة :

وفي هذا النظام يتوجب على الفلاح أن يقوم بالعمل في أرض الإقطاعي لأيام

معدودة في الأسبوع وتعود المنتجات المتحققة في هذه الأرض إلى الإقطاعي بكاملها وفي أيام العمل الباقية من أيام الأسبوع يقوم الفلاح بالعمل في أرضه الخاصة ويعود إليه الناتج المتحقق في هذه الأرض . وهو الناتج الضروري لإعادة وتجديد قوة عمله .

ب ـ النظام الثاني : وهو مايسمى بنظام الريع :

وفي هذا النظام لايتم توزيع أيام العمل وإنما يتوجب على الفلاح في هذه الحالة أن يقدم القسم الأكبر من الناتج أو المنتج بدلاً من أيام عمل معينة . وهذا القسم من الناتج الفائض الذي يعود إلى الاقطاعي اتخذ في المراحل الأولى شكلاً عينياً (تقديم كمية مامن الناتج) ثم اتخذ فيما بعد شكلاً نقدياً . وفي الحالة الأخيرة كان على الفلاح بيع الناتج في السوق وتقديم حصة الاقطاعي نقداً . أما القسم الباقي من الناتج فهو يمثل الجزء الضروري واللازم لتجديد قوة العمل .

وكما هو واضح فهناك اختلافات بين النظام الأول والثاني . ففي نظام السخرة ينقسم العمل زمانياً ومكانياً إلى قسمين . بينما يقوم الفلاح بالعمل في نظام الريع دون تقسيم وتقديم قسم من الناتج بدلاً من أيام عمل محددة . ففي الحالة الأولى كان الاقطاعي يحصل على العمل بشكله الطبيعي بينما يحصل في الحالة الثانية على نتيجة العمل مجسداً في قسم من الناتج وهو الناتج الفائض .

في الحالة الأولى لم يكن الفلاح مهتماً بالعمل ونتائجه أما في الحالة الثانية فقد أصبح أكثر اهتماماً بنتائج العمل طالما أنه يحصل على قسم من الناتج الكلي . لذلك عمد الإقطاع إلى استبدال نظام السخرة بنظام الريع لأنه يضمن تقديم قسم من الناتج بدلاً من أيام عمل لايضمن فيه نتائجه ، وفي كثير من الحالات كان نظام السخرة يختلط مع نظام الريع وفي هذه الحالة كان على الفلاح أن يقدم أياماً من العمل بالإضافة إلى قسم من الناتج المتحقق في أرضه الخاصة .

ولكن مهما اختلفت هذه الأنظمة والأشكال فإن محتوى علاقات النظام الاقطاعي

القائم على ملكية الأرض يبقى واحداً من حيث الجوهر . وهذا المحتوى يتخذ شكلاً يطلق عليه عادة لفظ ريع الأرض .

ومن الواضح أن القانون الاقتصادي الأساسي في نظام الإقطاع والذي يعبر عن الهدف من عملية الإنتاج والنشاط الاقتصادي يكمن أولاً في تحقيق الناتج الفائض الذي يعود إلى الاقطاعيين من أجل اشباع رغباتهم الاستهلاكية المباشرة وفي تحقيق الناتج الضروري الذي يعود إلى الفلاح من أجل تحديد قوة العمل .

٣ ـ تطور العلاقات السلعية ـ النقدية :

ظل الاقتصاد الطبيعي هو الطابع الغالب للإقتصاد الاقطاعي وخاصة في مراحله الأولى . وفي الاقتصاد الطبيعي كان يتم استهلاك الناتج مباشرة من قبل الاقطاعيين والفلاحين وكان القسم الخاص بالإقطاعي يستهلك من قبله مباشرة . كما كان الفلاح يقوم مع عائلته باستهلاك حصته من الناتج ، وكان يقوم أحياناً بصنع قسم من أدوات عمله دون شرائها من السوق .

ومع ذلك فقد تطورت علاقات التبادل والعلاقات السلعية ـ النقدية في النظام الاقطاعي وكانت هذه العلاقات قد ظهرت في أواخر المجتمع البدائي واتسعت في نظام الرق . ويعود التطور النسبي للعلاقات التبادلية في نظام الإقطاع إلى العوامل التالية :

أولاً : تطور التقسيم الإجتماعي للعمل وزيادة أنواع التخصص في العمل وذلك نتيجة لتطور وسائل العمل وظهور فروع اقتصادية جديدة . ومن المعلوم أن اتساع نطاق التخصص في العمل يؤدي إلى توسيع الحاجة للتبادل بين الأعمال الزراعية والأعمال الحرفيـــة .

ثانياً : ظهور الريع النقدي .

فقد لاحظنا في هذه الحالة أنه كان يتوجب على الفلاح بيع الناتج في السوق وتقديم حصة الإقطاع على شكل نقدي وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى توسيع علاقات التبادل وكمية السلع المتبادلة . كما أصبح بإمكان الإقطاعي أن يشتري سلعاً من

الأخرين بواسطة النقد . كما ساعد ذلك على تطوير التبادل بين الفلاحين والحرفيين

٤ ـ انحلال المجتمع الإقطاعي :

إن علاقات التبادل والعلاقات السلعية ـ النقدية اتسعت في النظام الاقطاعي نتيجة التطور في وسائل العمل وتقسيم العمل الاجتماعي . ومن المعلوم أن تطور وسائل العمل وظهور وسائل جديدة يؤدي إلى تشعيب في التخصص وظهور أعمال جديدة وهذا بدوره يؤدي إلى توسيع دائرة التبادل . وقد كان لتطور العلاقات السلعية النقدية دور أساسي في تفتيت الأسس الاقتصادية العامة للمجتمع الإقطاعي . إلا أنه كانت هناك عوامل أخرى لاتقل عن ذلك أهمية ، ويمكن تلخيص عوامل التطور التي قادت إلى تفتيت النظام الاقطاعي بما يلي :

آ ـ تطور القوى المنتجة :

ففي القرن السادس عشر والسابع عشر تطورت صناعة الاستخراج والتعدين والطاقة . وظهرت الأفران العالية وأمكن استخراج الفولاذ من الحديد . كما ظهرت الآلات الهوائية والمائية وتطورت صناعة السفن وتم اكتشاف البوصلة كما عرفت قبل ذلك طباعة الكتب .

ب ـ ظهور علاقات إقتصادية جديدة :

كان محتوى العلاقات الاقتصادية في النظام الاقطاعي يقوم بالدرجة الأولى على أساس تأمين الرغبات الاستهلاكية المباشرة للاقطاعيين . ونظراً لأن ذلك كان يشكل الهدف والقانون الأساسي فلم يكن لديهم بالتالي أي اهتمام بتطوير الانتاج إلا في حدود هذه الرغبات والحاجات الشخصية وبالتالي لم يكن هناك أي دافع لاستخدام القوى المنتجة الجديدة ، طالما أن الوضع القائم يؤمن لهم حاجاتهم دون انفاق أي شيء على تحسين وسائل وشروط العمل . لذا بقي الانتاج في ظل الإقطاع انتاجاً راكداً بسيطاً دون أن يحقق خطوات هامة في النمو والتقدم .

ثم أن استخدام القوى المنتجة والمكتشفات العلمية الجديدة يتطلب من جهة أخرى

تنظيماً أخر للعمل يختلف عن التنظيم القائم في النظام الاقطاعي . فإذا كان الانتاج الاقطاعي يقوم على أساس تبعثر الفلاحين المنتجين فإن استخدام التكنيك الحديث يتطلب ايجاد نوع آخر من التعاون والتنظيم في العمل . وهذا بدوره يستلزم أول مايستلزم تحرير اليد العاملة من علاقا ت الانتاج الاقطاعية والتي أصبحت معرقلة للتطور اللاحق .

ج ـ تطور الإقتصاد السلعي ـ النقدي :

. إن تطور التبادل والعلاقات السلعية ـ النقدية وتوسع السوق الداخلي والخارجي وخاصة بعد اكتشاف امريكا لم يعد ينسجم مع الاقتصاد الطبيعي الذي كان الطابع الغالب للإقتصاد الإقطاعي ، كما ازداد دور رأس المال التجاري والربوي الذي ظهر لأول مرة في نظام الرق نتيجة هذا التوسع وازدياد علاقات التبادل والعلاقات السلعية النقدية في النظام الاقطاعي . ونظراً لأن القانون الأقتصادي الأساسي لرأس المال عموماً هو تحقيق الربح الأقصى فإن طبيعة رأس المال التجاري والربوي تتنافى مع طبيعة العلاقات الاقتصادية الاقطاعية التي تهدف إلى اشباع الرغبات الشخصية المباشرة . لقد لعب رأس المال التجاري والربوي دوراً هاماً في تفتيت أسس النظام الاقتصادي وخاصة في المرحلة التي أصبح فيها بالإمكان استثمار رأس المال في مجال الصناعة وبعد التطور الذي حققته القوى المنتجة والمكتشفات الحديثة ، إلا أن تحقيق ذلك يشترط من ناحية أخرى وجود يد عاملة حرة من علاقات التبعية الاقطاعية . وعندما توفرت هذه الشروط مع بدايات الثورة الصناعية البرجوازية اتجه رأس المال التجاري إلى الصناعة كما اتجه رأس المال الربوي نحو الاستثمارات المصرفية .

هذه هي العوامل الأساسية التي قادت إلى زعزعة أسس النظام الاقطاعي الذي أصبح غير متلائم أو منسجم مع ملامح التطور الجديد . وقد كان من المحتم والضروري أن يظهر نظام اقتصادي جديد يقوم على علاقات وأسس اقتصادية جديدة تتلاءم مع التطورات الجديدة . وهكذا بدأ النظام الاقتصادي الرأسمالي بالظهور وبدأ معه الاقتصاد السلعي ليحل تدريجياً محل الاقتصاد الطبيعي . وأصبح الانتاج ولأول مرة في التاريخ الاقتصادي يهدف إلى تحقيق الربح لا الإشباع المباشر للحاجات الشخصية وأصبح

الربح الرأسمالي القانون الاقتصادي الأساسي. وأصبحت السلعة أي الناتج المنتج من أجل التبادل وتحقيق القيمة والربح هي الخلية التي يتشكل منها الاقتصاد الرأسمالي .

الخلاصة :

لقد تناولنا في هذا الفصل دراسة الأنظمة الاقتصادية التي سبقت ظهور الاقتصاد الرأسمالي ، ولاحظنا أن كل نظام من هذه الأنظمة يقوم على أسس اقتصادية تختلف عن الأسس التي تقوم عليها الأنظمة الأخرى. وهذا مايسمح بالمقارنة بين نظام وآخر فضلاً عن اعطائنا لمحة عن التطور التاريخي للعمليات والعلاقات الاقتصادية . ويمكن تلخيص النقاط الأساسية الواجب استيعابها في هذا الفصل كما يلي :

آ — أن النظام الاقتصادي في المجتمع البدائي هو أول الأشكال الاقتصادية في تاريخ المجتمعات . وهذا النظام يقوم على الأسس والعلاقات الاقتصادية الأساسية التاليـــة :

— بدائية القوى المنتجة بصورة عامة وانخفاض مستوى وسائل وأدوات العمل المركبة من العصي والحجارة (العصر الحجري) . وكان لاكتشاف النار أهمية بالغة في تطور القوى المنتجة .

— جماعية العمل ، التعاون في العمل الواحد والتقسيم الطبيعي الفيزيولوجي في العمـــل .

— الملكية الجماعية المشاعية للأرض ووسائل الانتاج .

— التوزيع المتساوي للمنتجات .

— القانون الاقتصادي الأساسي = اشباع الحاجات المباشرة للجماعة والفرد كوحدة اجتماعية متماسكة .

أما بالنسبة للأسس الاقتصادية التي يقوم عليها نظام الرق فهي تختلف عن أسس الاقتصاد البدائي . ويمكن تلخيصها كالتالي :

– ملكية السادة المطلقة لوسائل الإنتاج والإنسان معاً .

– عملية الإنتاج تقوم بصورة أساسية على التعاون البسيط لعمل العبيد .

– التوزيع غير المتساوي للنواتج أو المنتجات . وللسادة حق مطلق بالتصرف بالناتج وكيفية توزيعه بين الناتج الضروري والناتج الفائض .

– تقسيم اجتماعي في العمل .

– علاقات تبادل إلى جانب الإقتصاد الطبيعي – ظهور رأس المال التجاري والربوي .

وفي مرحلة الإنتقال إلى النظام الإقتصادي الإقطاعي برزت أسس اقتصادية جديدة . إن الأسس الإقتصادية في المجتمع الإقطاعي تتسم بالسمات الأساسية التالية :

– ملكية اقطاعية كبيرة للأرض مع وجود ملكية صغيرة وملكية جماعية مشاعية .

– توزع غير متساو للمنتجات – وكان التوزيع يقوم على أسس نظام السخرة أو نظام الريع .

– تطور علاقات التبادل نتيجة زيادة التخصص في العمل وظهور الريع النقدي .

أسئلة نموجية للتفكير والمساعدة على استيعاب محتويات الفصل الثاني :

١ – ماهي ضرورات العمل الجماعي وأشكاله في الإقتصاد البدائي ؟ ماهو المقصود بالتقسيم الطبيعي للعمل . ؟

٢ – ماهي مبررات الملكية الجماعية والتوزيع المتساوي للمنتجات ؟

ماهو القانون الإقتصادي الأساسي في الإقتصاد البدائي ؟

٣ – ماهي العوامل التي أدت إلى ظهور التقسيم الإجتماعي للعمل ؟

وماهو دور ذلك في نشوء التبادل وظهور السلعة والنقد ؟

٤ ــ ماهي العوامل التي أدت إلى تفتت وانحلال الاقتصاد البدائي ؟

٥ ــ كيف كانت علاقات الانتاج في نظام الرق؟ وماهي أشكال توزيع المنتجات هل يختلف القانون الاقتصادي الأساسي عنه في الاقتصاد البدائي ؟

٦ ــ ماهي أسباب تطور علاقات التبادل والعلاقات السلعية النقدية ؟ هل يمثل ظهور رأس المال التجاري والربوي تقسيماً اجتماعياً جديداً للعمل ؟ وماهو دور كل منهمـا ؟

٧ ــ ماهي العوامل التي أدت إلى تفتت وسقوط نظام الرق ؟

٨ ــ ماهي طبيعة علاقات الانتاج في النظام الاقطاعي ؟ وما هو الفارق بين نظام السخرة ونظام الريع وأشكال ريع الأرض ؟

٩ ــ ماهي عوامل تطور التبادل والعلاقات السلعية ــ النقدية في النظام الاقطاعي ؟

١٠ ــ ماهي العوامل التي أدت إلى انحلال النظام الاقتصادي الاقطاعي وظهور الاقتصاد الرأسمالي ؟ .

القسم الثالث

الاقتصاد السياسي للراسمالية

الباب الأول

الاسس العامة للنظام الراسمالي

الفصل الأول

السلعة والنقد

١ – تمهيد :

تضمنت الفصول السابقة دراسة تاريخية عن اقتصاديات المجتمعات التي سبقت ظهور المجتمع الرأسمالي . وكانت هذه الدراسة تهدف إلى توضيح نشوء وتطور العلاقات الاقتصادية والقوانين السائدة في هذه المجتمعات وبشكل خاص القانون الاقتصادي الأساسي .

وقد رأينا كيف أن علاقات الاقتصاد الرأسمالي كانت قد بدأت بالظهور في مرحلة معينة من تطور المجتمع الاقطاعي . ولكن قبل البدء بدراسة النظام الاقتصادي الرأسمالي يجب ابداء الملاحظات التاليـــة :

آ – في المجتمعات السابقة للنظام الرأسمالي كان الاقتصاد الطبيعي هو الطابع الغالب والعام للحياة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي أي أن هذه المجتمعات كانت تهدف من عملية الانتاج إلى تحقيق الاستهلاك المباشر دون أن يخضع الجزء الأكبر من المنتجات للتبادل في السوق أي أن الإنسان ينتج بهدف تحقيق رغباته واحتياجاته الشخصية المباشرة .

وإلى جانب الاقتصاد الطبيعي ظهرت علاقات التبادل وتطورت تدريجياً العلاقات

السلعية — النقدية بدرجات متفاوتة حسب تطور تقسيم العمل الاجتماعي والحاجة إلى تبادل المنتجات . إلا أن علاقات التبادل والعلاقات السلعية — النقدية بقيت محصورة في حدود معينة ولم تصبح هي الطابع العام والغالب على العلاقات الاقتصادية رغم أنها نسبياً كانت أكثر تطوراً في النظام الاقطاعي منها في نظام الرق . وقد ساهمت هذه العلاقات السلعية — النقدية في انهيار الاقتصاد الطبيعي لأنها تتنافى مع محتوى هذا الاقتصاد الذي لايهدف إلى التبادل في السوق . وقد ظهرت عمليات الانتاج والتوزيع والاستهلاك في الاقتصاد الطبيعي وفق المراحل التاليـــة .

الانتـــاج — التوزيـــع — الاســـتهلاك —

ب — على العكس من ذلك فإن الاقتصاد الرأسمالي اقتصاد سلعي . وعندما نقول اقتصاد سلعي فإننا نعني بأن القسم الأعظم من المنتجات يأخذ شكل السلعة أو البضاعة أي أنها تخضع للتبادل والبيع في السوق قبل أن تنقل من عملية الإنتاج إلى عملية الاستهلاك :

الانتـــاج — التبـــادل — التوزيـــع — الاســـتهلاك .

إن أهم صفات النظام الرأسمالي تكمن في أن العلاقات السلعية — النقدية والتي بدأت بالتكون في المجتمعات السابقة للرأسمالية أصبحت هي الطابع الغالب في الاقتصاد الرأسمالي . أي أن علاقات الانتاج والعلاقات الاقتصادية عموماً تأخذ شكل العلاقات السلعية — النقدية .

فإذا كانت العلاقات السلعية — النقدية في المجتمعات السابقة للرأسمالية لاتبدو كظاهرة عامة في اطار الاقتصاد الطبيعي فإنه لايمكن التفكير بوجود النظام الرأسمالي دون وجود وانتشار علاقات التبادل والتي تأخذ شكل العلاقات السلعية — النقدية .

ج — لقد أشرنا في الفصل السابق بخصوص منهج وأسلوب علم الاقتصاد السياسي إلى أن المعرفة العلمية للعلاقات الاقتصادية المتشابكة تقتضي دراسة الأشكال والظواهر

الاقتصادية الأكثر بساطة ثم الانتقال منها إلى العلاقات والظواهر الأكثر تعقيداً . وهذا ينطبق على الظواهر الطبيعية والظواهر الاجتماعية ومنها الظواهر الاقتصادية . وكما في العلوم الكيميائية حيث يبدأ التحليل العلمي بتحليل العناصر الكيميائية المكونة للظواهر الطبيعية — البسيط منها والمعقد — كما يشمل ذلك أيضاً البحث عن العلاقات التي تربط بين هذه العناصر ، كذلك في علم البيولوجيا يبدأ التحليل العلمي بدراسة الخلية وهي أبسط وحدة في الجهاز العضوي . إذ أن دراسة الخلية شرط لابد منه لفهم وادراك العلاقات العضوية كلها . وإذا أردنا تطبيق هذا المنهج العلمي على الظواهر الاقتصادية في النظام الرأسمالي فإنه من الضروري عند استخدام منهج علم الاقتصاد السياسي في دراسة وتحليل هذه الظواهر الانتقال من الشكل البسيط الذي بدأ به النظام الرأسمالي إلى العلاقات المعقدة فيه . إن هذا الشكل البسيط في الاقتصاد الرأسمالي يتمثل أولاً في السلعة ، لأن الناتج يتحول هنا إلى سلعة والسلعة تعد الخلية الاقتصادية الأساسية في النظام الرأسمالي .

إن دراسة السلعة أولاً ثم النقد ثانياً باعتبارهما الأشكال البسيطة والأولى في النظام الرأسمالي يتفق مع المنهج العلمي في تحليل النظام الرأسمالي . إن هذه الدراسة للسلعة والنقد تمكننا من فهم العلاقات الأكثر تعقيداً في النظام الرأسمالي وهي تعد شرطاً ضرورياً لابد منه لدراسة العلاقات الرأسمالية الأساسية كالعلاقة بين رأس المال والأجر ودراسة أشكال رأس المال وغيرها من الأشكال والعلاقات الرأسمالية .

وإلى جانب دراستنا للعلاقات والظواهر الرأسمالية الأساسية والأولية والتي تعبر عنها السلعة والنقد فإننا سوف نلجأ إلى مقارنة العلاقات الاقتصادية الرأسمالية بالعلاقات التي يتصف بها الانتاج السلعي البسيط . فقد كان الانتاج السلعي البسيط يمثل في مرحلة سقوط الاقطاع الأساس في نشوء النظام الرأسمالي والعلاقات الرأسمالية ، أي أنه كان يمثل البذور الأساسية التي تكونت منها الرأسمالية .

ويفهم من الانتاج السلعي البسيط الأنتاج الذي يقوم به الحرفيون والفلاحون الصغار الذين يملكون وسائل انتاج خاصة بهم ويقومون بالعمل لصالحهم الخاص

المباشر عن طريق انتاج السلعة وبيعها في السوق . أن الملامح الأساسية التي تصف الانتاج السلعي البسيط هـــي :

١ ـــ وجود تقسيم اجتماعي في العمل ، أي أن كل منتج لايستطيع أن يشكل بمفرده اقتصاداً متكاملاً . فهو ضمن مجموعة كبيرة من المنتجين يتخصص كل منهم بعمل معين والناتج المتحقق من عملهم لايخدم رغباتهم بشكل مباشر وإنما يباع في السوق وهو بذلك يجب أن يشبع احتياجات الآخرين الذين يقومون بشراء هذا الناتج.

٢ ـــ استقلالية هؤلاء المنتجين ، إذ أن اقتصادهم يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وللناتـــج المتحقق .

لقد كان الانتاج السلعي البسيط أكثر الأشكال شيوعاً في المرحلة ماقبل الرأسمالية وظل يحتل حيزاً كبيراً في عملية الانتاج في المراحل المبكرة للرأسمالية إلا أن التطور اللاحق للرأسمالية أدى تدريجياً إلى زوال هذا الشكل البسيط في الانتاج ليحل محله الانتاج الرأسمالي الكبير . وبالرغم من أنه يلاحظ وجود مظاهر وبقايا لهذا الشكل البسيط في الانتاج إلا أنه لايحتل مكانة أساسية في عملية الانتاج الرأسمالي والعلاقات الرأسماليــــــــة .

البحث الاول

السلعـــة

يطلق اسم السلعة على الناتج الذي تحققه عملية الإنتاج من أجل التبادل . وعندما ينظر المرء إلى السلعة كما تبدو في عملية التبادل في السوق فإنه يلاحظ أن لهذه السلعة صفتين أساسيتين . الصفة الأولى هي أن السلعة شيء مادي يشبع حاجة انسانية معينة (كالخبز الذي يشبع حاجة الإنسان إلى الغذاء) وهذه الصفة هي مايطلق عليها عادة القيمة الاستعمالية . أما الصفة الثانية التي تملكها السلعة فهي إمكانية مقايضتها بسلعة أخرى وفق نسبة معينة وهذه الصفة الثانية للسلعة هي ماندعوه بالقيمة التبادلية .

١ – القيمة الإستعماليـــة للســلعـة :

تستطيع القيمة الاستعمالية للسلعة أن تلبي نوعين من الحاجات ، النوع الأول وما هو مايطلق عليه الحاجات الانتاجية كالقيمة الاستعمالية التي تحملها الآلة والمواد الأولية والتي تخدم حاجات عملية الانتاج . أما النوع الثاني فإنه يتمثل في الحاجات الشخصية الانسانية المادية منها والمعنوية كالألبسة والمواد الغذائية والتي تلبي حاجات انسانية مادية بينما تلبي القيمة الاستعمالية التي يحملها الكتاب والمذياع حاجات انسانية معنويـــــة .

إن القيم الاستعمالية التي تحملها السلع تشكل المحتوى المادي للثروة الاجتماعية وإن استمرار وجود الفرد والجماعة يتطلب استمرار انتاج هذه القيم الاستعمالية فالفرد مثلاً يحتاج بصورة دائمة إلى المواد الغذائية وغيرها من السلع الاستهلاكية . صحيح أن الطبيعة تمنح الانسان أنواعاً مختلفة ومتعددة من القيم الاستعمالية كالهواء والماء مثلاً ولكن هذه القيم الاستعمالية تكون جاهزة في الطبيعة دون أن يحتاج الانسان

إلى بذل أي جهد في تحقيقها أما القسم الأعظم من القيم الاستعمالية فإنه يتجسد في السلع التي ينتجها العمل الإنساني .

وحتى يتحول الناتج الذي يحققه العمل إلى سلعة يجب أن يتوفر فيه المقدرة على اشباع حاجات الآخرين . فلقد كان الهدف من الناتج في الاقتصاد الطبيعي هو اشباع حاجات المنتجين المباشرين له . أما إذا كانت السلعة تعني الناتج الخاضع للتبادل مع الآخرين فيجب أن يتوفر فيها شرط اشباع حاجات الآخرين وباختصار يجب على القيمة الاستعمالية للسلعة أن تمثل قيمة استعمالية اجتماعية .

ولكن ليس من الضروري أن يتحول كل ناتج يحمل قيمة استعمالية تشبع حاجات الآخرين إلى سلعة . فعندما يقدم الفلاح إلى الاقطاعي قسماً من الناتج المتحقق في أرضه على شكل ريع الأرض فإن هذا القسم من الناتج لايخدم حاجات الفلاح وإنما يلبي حاجات الآخرين وهم الاقطاعيون في هذه الحالة . وهذا القسم من الناتج المسمى بالناتج الفائض لايتحول إلى سلعة . لأن هذا الناتج الفائض يقدم إلى الاقطاعي بدون مقابل أي دون تبادل بسلعة أخرى . ولذا يمكن الاستنتاج بإنه بالإضافة إلى ضرورة توفر القيمة الاستعمالية يجب أن يتوفر في الناتج وجود قيمة تبادلية له حتى يصبح هذا الناتج سلعة . أي يجب مبادلة القيمة الاستعمالية الناتج بقيم استعمالية أخرى وفق نسب معينة . وباختصار يجب أن يتوفر في الناتج شرطان أساسيان حتى يتحول إلى سلعة : القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية .

ففي الاقتصاد الطبيعي (الانتاج من أجل الاستهلاك المباشر) يكون للناتج قيمة استعمالية ولكنه لايحمل قيمة تبادلية . وفي هذه الحالة لايتحول الناتج إلى سلعة . فالقيمة الاستعمالية تتوفر إذن في الناتج سواء استخدم من أجل الاستهلاك المباشر أم استخدم كسلعة للتبادل بسلع أخرى . أما في الاقتصاد السلعي كالاقتصاد الرأسمالي فالقيمة الاستعمالية وهي المحتوى المادي للسلعة يجب أن تحمل صفة اجتماعية أخرى هي القيمة التبادليـــــة .

وبكلمة أخرى ليس كل ناتج سلعة وإنما كل سلعة ناتج خاضع للتبادل يحمل قيمة استعمالية وقيمة تبادليـــــة .

٢ ـ القيمة التبادليـــة :

تبدو القيمة التبادلية للوهلة الأولى عبارة عن علاقة تبادل بين كميات من سلع مختلفة أو عبارة عن تناسب يتم بموجبه تبادل قيم استعمالية لسلع متباينة فعندما يتم تبادل قميص مقابل حذاء فهذا يعني أن القيمة التبادلية للقميص الواحد تساوي حذاءً واحداً فقـــط .

ومن المعلوم أن منتجي السلع يقومون بعملية تبادل السلع منذ زمن طويل ، أحياناً بصورة مباشرة أي سلعة مقابل سلعة وهذا ماندعوه بالمقايضة ، ثم أصبح تبادل السلع فيما بعد يأخذ شكلاً غير مباشر أي بواسطة النقد . فالمنتج يبيع السلعة بالنقد حتى يحصل على سلعة أخرى بواسطة النقد . وفي الفترة القادمة عندما ندرس أشكال القيمة فإننا سوف ننتقل من الشكل البسيط الأولي المباشر للتبادل إلى الأشكال المعقدة وغير المباشرة . أي أن هذه الدراسة ستتناول الجانب التاريخي في تطور أشكال التبادل . لأن فهم الأشكال البسيطة والأولية في التبادل سيساعدنا على فهم الأشكال الأكثر تعقيداً. إلا أن هذه الدراسة سوف لا تقتصر على أشكال القيمة التبادلية وإنما ستتناول أيضاً محتوى وجوهر القيمة التبادلية . وقد أثار محتوى وجوهر التبادل جدلاً كبيراً بين علماء الاقتصاد السياسي الكلاسيكيين منهم والمعاصرين . وهذا الاهتمام الذي أثاره موضوع القيمة يمكن تفسيره بأن الاقتصاد الرأسمالي الذي بدأ بالظهور في القرن السابع عشر هو كما ذكرنا اقتصاد سلعي أي أن الناتج يتحول إلى سلعة له قيمة استعمالية وقيمة تبادلية . ففي الاقتصاد الطبيعي عندما يقوم الانسان بالإنتاج من أجل الاستهلاك المباشر وليس بهدف التبادل في السوق فمن الطبيعي إذن ألا يثير موضوع القيمة التبادلية أي اهتمام نظري أو عملي . أما في الاقتصاد الرأسمالي السلعي فإن الانسان ينتج من أجل التبادل في السوق وتحقيق الربح . ولهذا كان من الطبيعي أن يهتم علماء الاقتصاد السياسي بدراسة وتحليل القيمة التبادلية . فإذا قلنا أنه من الضروري أن يتوفر في السلعة قيمة استعمالية فهذا أمر مفروغ منه لأن الناس لايشترون السلع في السوق

بدون أن يكون لها قيمة استعمالية تقوم بإشباع حاجة انسانية معينة أما مايثير الجدل والاهتمام فهو القيمة والقيمة التبادلية في السوق . لأن المنتج الرأسمالي يهمه كثيراً أن يعرف فيما إذا كانت السلعة تحقق قيمتها التبادلية في السوق أم لا . لأن تحقيق الربح يتوقف على السعر الذي تباع به السلعة في السوق .

حول موضوع القيمة والقيمة التبادلية توجد نظريات مختلفة كل منها يحاول تفسير القيمة من وجهة معينة . فظاهرة القيمة والقيمة التبادلية في السوق ليست ظاهرة طبيعية لايختلف أثنان حول صحة القوانين التي تحكمها ، وإنما هي ظاهرة اقتصادية اجتماعية . وفي أية ظاهرة اجتماعية اقتصادية تتباين الآراء حول تفسير محتوى هذه الظاهرة . إذن يمكن تصوير صفات وشروط السلعة بالشكل التالي :

القيمة الاستعمالية	السلعة	القيمة التبادلية
هي مجموعة الصفات المادية التي تحملها السلعة والتي بواسطتها يمكن تلبية حاجات الفرد والمجتمع . وهي : ١ ــ قيم استعمالية تلبي حاجات الفرد كالمواد الغذائية ٢ ــ قيم استعمالية تلبي حاجات الإنتاج كالآلالة والمواد الأولية .	هي الناتج الذي يلبي حاجات انسانية والخاضع للتبادل مع ناتج آخر	هي علاقة تناسب يتم بموجبها تبادل سلعة مقابل سلعة أخرى وهي في جوهرها علاقة بين منتج ومنتج أخر يتبادلان فيما بينهما نتاج عملهما . مثال : (فأس = ٢٠ كغ حبوب)

وقد لاقت دراسة القيمة التبادلية اهتماماً خاصاً . وتناولت هذه الدراسة أشكال القيمة التبادلية التي صادفتها عملية التبادل عبر مراحل التطور التاريخي للعلاقات التبادلية كما أن هذه الدراسة لم تقتصر على شكل القيمة التبادلية وإنما تناولت أيضاً محتوى وجوهر القيمة التبادلية والذي كان الموضوع الأساسي لنظريات القيمة .

٣ ـ أشكال القيمة التبادلية :

نشأ التبادل كما أشرنا في مرحلة من التطور الاقتصادي تميزت بظهور التقسيم الاجتماعي للعمل . ومنذ ذلك الحين اتخذت القيمة التبادلية أشكالاً تنسجم مع مستوى ودرجة تطور العلاقات التبادلية كان آخرها الشكل النقدي للقيمة . وهذا الشكل لم يكن في الماضي هو الشكل الشائع والمألوف الذي ساد العلاقات التبادلية وإنما سبقته إلى الظهور أشكال مختلفة للقيمة التبادلية .

٣ ـ ١ ـ الشكل البسيط :

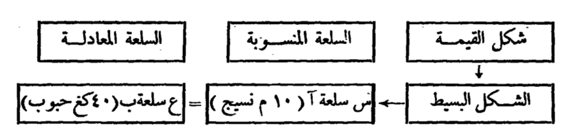
إن أقدم أشكال القيمة هو مايطلق عليه عادة الشكل البسيط والعفوي للقيمة التبادلية . وكان هذا الشكل منسجماً مع الأشكال البدائية للعلاقات التبادلية وقد بدأت بين عدد محدود من المنتجين الذين تكون لديهم فائض من الناتج . وهكذا انحصرت عملية التبادل في حدود ضيقة للغاية وذلك بسبب انعدام التنوع في السلع الخاضعة للتبادل فضلاً عن محدودية الانتاج وانخفاض مستواه وهذا التبادل الذي ظهر في شكل سلعة مقابل سلعة أخرى كان يتم غالباً بصورة عفوية وتحكمة الصدفة التي تجمع بين المتبادلين ، إذ أنعدمت في تلك المرحلة العلاقات التبادلية المنظمة التي تتسم عادة بالدورية والتكرار . وحسب الشكل البسيط للقيمة فإن التعبير عن قيمة سلعة مايتم بواسطة سلعة أخرى معادلة لها . كأن نقول مثلاً :

س سلعة آ = ع سلعة ب

أو ١٠ م نسيج = ٤٠ كغ حبوب .

وتبدو هذه المعادلة التبادلية البسيطة على شكل علاقة كمية بين السلعة آ وهي النسيج وبين كمية من السلعة ب وهي الحبوب . وهذا الشكل البسيط للقيمة يشترط إذن وجود طرفين في المعادلة التبادلية بين سلعة وسلعة أخرى . ففي الطرف الأول تقف السلعة آ ـ والتي تبحث عن قيمتها في سلعة أخرى ب والتي تقف في الطرف المقابل لتقوم بعملية التعبير عن قيمة السلعة الأولى . أي أننا ننسب السلعة آ ـ التي تبحث عن

قيمتها إلى سلعة أخرى ب وهي تعبر عن قيمة السلعة الأولى . فالسلعة الأولى آ ـ (النسيج) يطلق عليها السلعة المنسوبة بينما تمثل السلعة ب (الحبوب) السلعة المعادلة أي التي تجسد القيمة المعادلة للسلعة المنسوبة .



٣ ـ ٢ ـ الشكل الواسع :

بفعل التطور الكمي والنوعي الذي تحقق في عملية الانتاج توسعت نسبياً العلاقات التبادلية وتنوعت المنتجات الخاضعة للتبادل وقد حل الشكل الواسع محل الشكل البسيط للتبادل . وحسب هذا الشكل فإن السلعة التي يراد مبادلتها لاتجد مقابلها سلعة واحدة معادلة لها كما هو الحال في الشكل البسيط . وإنما أصبح بالإمكان في الشكل الواسع للقيمة التبادلية مقارنة وقياس السلعة (آ) بعدد من السلع يقوم كل منها بدور المعادل لها ، أي أن السلعة المنسوبة تجد تعبيراً عن قيمتها في عدد من السلع وهذه السلع التي يعبر كل منها عن قيمة السلعة المنسوبة تشكل السلع المعادلة :

س سلعة آ = ع سلعة ب

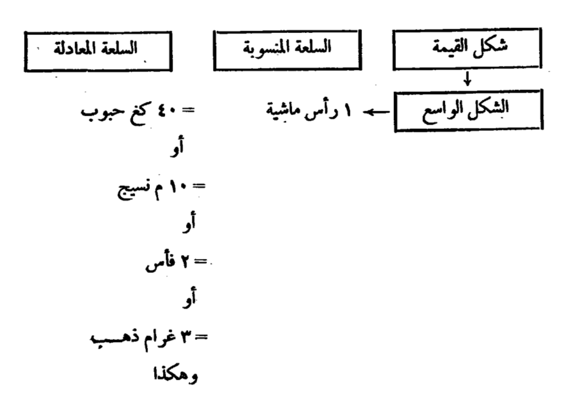
أو

هـ سلعة د

أو

ن سلعة ل

ويظهر شكل القيمة الواسع في العلاقـة التاليـة :



وكما يبدو من هذه المعادلة فإن التبادل لايزال يقوم على الشكل المباشر للتبادل فكما هو الحال في الشكل البسيط فإنه يتم حسب الشكل الواسع مبادلة سلعة ما مقابل احدى السلع المعادلة لها . إلا أن الشكل الواسع وخلافاً للشكل البسيط قد تصادفه بعض الصعوبات . فالتبادل في الشكل البسيط كان مقتصراً على سلعتين دون أن تصادفه أية صعوبات إذ يشترط فقط توفر الحاجة والرغبة لدى المتبادلين في تملك كل منهما لسلعة الأخرى . إلا أن الصعوبة قد تظهر في الشكل الواسع عندما يريد صاحب الماشية مثلاً الحصول على حبوب إلا أن مالك الحبوب لايحتاج إلى ماشية وإنما إلى نسيج ؛ وهكذا تزداد عملية التبادل تعقيداً كلما تزايد عدد المنتجات التي تدخل نطاق التبادل وكلما وجدت السلعة التي يراد تبادلها عدداً أكبر من السلع المعادلة لها . إلا أنه أمكن مع مرور الزمن التغلب نسبياً على هذه الصعوبات عندما حل الشكل العام للقيمة محل الشكل الواسع للقيمة التبادلية .

٣ ـ ٣ ـ الشكل العام للقيمة :

وحسب هذا الشكل فإن السلعة المنسوبة التي يراد مبادلتها لاتجد أمامها مجموعة

من السلع معادلة لها وإنما سلعة واحدة تكون بمثابة المعادل العام لجميع السلع . فقد انفصلت من بين مجموعة السلع سلعة واحدة تحمل بعض الصفات الخاصة واتفق عليها لتكون الشكل العام والمعادل للقيمة . إذ أصبح بإمكان أي منتج أن يبادل سلعته مقابل سلعة واحدة وبواسطة هذه الأخيرة يستطيع الحصول على أية سلعة أخرى ، وبذلك حل الشكل العام للقيمة محل الشكل الواسع للقيمة وأصبح شكل التبادل والقيمة التبادلية كالتالي :

ع سلعة ب =		
أو		
و سلعة ت =		س سلعة آ
أو		
هـ سلعة ث =		
وهكذا		

كما يمكن تمثيل هذه المعادلة بالشكل التالي :

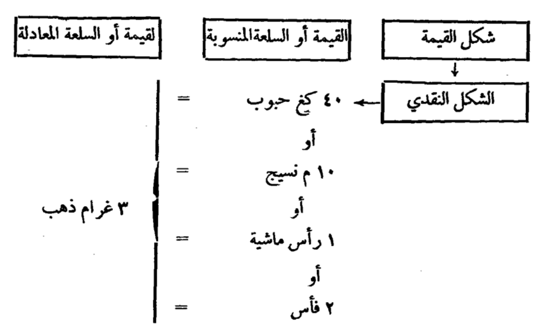
شكل القيمة	القيمة أو السلعة المنسوبة		القيمة أو السلعة المعادلة
الشكل العام ←	٤٠ كغ حبوب	=	
	أو		
	٢٠ م نسيج	=	١ رأس ماشية
	أو		
	٢ فأس	=	
	أو		
	٣ غرام ذهب	=	

وحسب هذا المثال تقوم الماشية بدور المعادل العام لقيم جميع السلع الأخرى . وأصبح ممكناً بواسطة هذه السلعة التعبير عن قيم جميع السلع الأخرى ، وأصبح هناك شكل موحد لتبادل جميع السلع مقابل سلعة واحدة ، وباستطاعة مالك الحبوب مثلاً مبادلة الحبوب بالماشية أولاً ثم مبادلة الماشية بأية سلعة يشاء (نسيج مثلاً)

وفي تلك المرحلة التي وصلت إليها عملية التبادل قامت عدة سلع أحياناً بدور المعادل العام لجميع السلع الأخرى ، فإلى جانب الماشية وجدت الحبوب أيضاً كسلعة معادلة لجميع السلع . وقد اختلفت السلع التي تقوم بدور المعادل العام من مجتمع إلى آخر إذ نجد في مجتمع ما الماشية أو الحبوب وفي مجتمع آخر قد يكون النسيج أو الفرو هو المعادل العام . إلا أن التطور اللاحق لعملية التبادل أدى تدريجياً إلى وجود سلعة واحدة فقط تقوم بدور المعادل العام بينما اختفت السلع الأخرى كشكل للقيمة المعادلة لباقي السلع وظهر بذلك الشكل النقدي للقيمة .

٣ - ٤ - الشكل النقدي للقيمة :

في الشكل النقدي للقيمة بدأت المعادن الثمينة تقوم بدور المعادل العام لقيم جميع السلع الأخرى . إذ أن وجود بعض المزايا الخاصة بالمعادن الثمينة مثل وحدة الشكل وإمكانية التجزئة إلى وحدات كمية صغيرة وكذلك سهولة التداول وقدرتها على المقاومة وحفظ القيمة ، وقدرتها على التعبير عن قيمة كبيرة بكمية صغيرة منها بسبب ارتفاع قيمتها الخاصة نفسها ، كل هذه المزايا التي لاتتوفر في أية سلعة أخرى جعلت من الممكن أن تقوم المعادن الثمينة بهذا الدور كوسيلة قياس ومقارنة ومعادلة السلع بعضها البعض . وأصبح المعادل العام لباقي السلع يقتصر على سلعة واحدة بينما تعددت أحياناً السلع التي قامت بهذه الوظيفة في الشكل الواسع للقيمة . وأصبح شكل التبادل والقيمة التبادلية كالتالي :



وقد ظهر النقد كمعادل عام لجميع السلع الأخرى قبل الميلاد بزمن طويل وذلك عندما ظهرت المعادن الثمينة في بلاد الاغريق والامبراطورية الرومانية . وتدريجياً حلت المعادن الثمينة محل السلع الأخرى كمعادل عام للقيمة وبصورة نهائية ، وقد ظل الذهب والفضة زمناً طويلاً يمارسان دور النقد جنباً إلى جنب إلى أن أصبح الذهب في أواخر القرن التاسع عشر المعادل النقدي الوحيد للقيمة .

إن مايميز المعادن الثمينة هو وجود بعض الصفات الطبيعية فيها والتي لاتتوفر في باقي السلع الأخرى . وهذه الصفات هي :

آ ــ وحدة الشكل :

تتميز المعادن الثمينة بوحدة الشكل والتكوين . فليس هناك أي فارق بين قطعتين من الذهب أو الفضة لهما نفس الوزن . وهذه الصفة التي تميز المعادن الثمينة لها أهمية بالغة بالنسبة لقياس قيم السلع الأخرى . فعندما تتم مبادلة السلع بالذهب فإننا نقيس هذه السلع بالنقد الذهبي . وحتى يمكن التعبير عن قيم هذه السلع فمن الضروري أن تكون وحدات النقد (الذهب أو الفضة) ذات نوعية واحدة . ويبقى الفارق مقتصراً على الناحية الكمية فقط . فالوحدات النقدية من الذهب أو الفضة ذات شكل ومحتوى واحد . والفارق الوحيد بينها هو أنها ذات أوزان مختلفة .

ب ـ تجزئة المعادن الثمينة :

خلافاً لأي سلعة أخرى كالفرو مثلاً فإنه بالإمكان تجزئة المعادن الثمينة إلى أجزاء يمثل كل جزء منها قيمة معينة . وإن تجزئة المعادن الثمينة كالذهب والفضة لاتغير شيئاً من طبيعتها . وهذه الصفة التي تتميز بها المعادن الثمينة تسهل عملية تبادل السلع لأن كل سلعة لها قيمة خاصة بها . فالقيم التي تمثلها أجزاء المعدن الثمين تساعد على قياس القيم المختلفة للسلع الأخرى . فالليرة الذهبية مثلاً تنقسم إلى وحدات أصغر منها ويمكن بواسطة كل وحدة من هذه الوحدات قياس ومبادلة سلع مختلفة تحمل نفس القيمة التي تحملها هذه الوحدة .

جـ ـ سهولة التداول :

إن وحدات صغيرة الوزن من المعادن الثمينة (الفضة أو الذهب) تمثل قيمة مرتفعة وهي في نفس الوقت سهلة التداول والانتقال من يد وأخرى . ويمكن لهذه الوحدات الصغيرة أن تقوم بدور الوسيط في عملية تداول كمية كبيرة من السلع الأخرى .

د ـ المقاومة والمحافظة على القيمة :

إن المعادن الثمينة خلافاً لأية سلعة أخرى تتصف بإمكانية المقاومة والبقاء فترة طويلةمنالزمن دون أنتفقد شيئاً كبيراً منالقيمةالتي تمثلها . وهذا ماكانمايفسر قدرة الذهب أو الفضة على القيام بصورة دائمة بمهمة قياس قيم السلع الأخرى .

إن تطور ظروف وشروط علاقات التبادل استلزم بالضرورة أن تقوم المعادن الثمينة في مرحلة ما من تطور هذه العلاقات بدور النقد . وقد خرجت المعادن الثمينة من مجموعة السلع الأخرى لتقوم بهذا الدور نظراً للصفات التي تملكها والتي سبق شرحها . إن المعادن الثمينة كسلعة لها قيمة استعمالية أساسية تنبثق من الصفات الطبيعية الكيميائية والفيزيائية التي تحملها ، وهذه الصفات تساعد على استخدام المعادن الثمينة في عملية الإنتاج وذلك عندما يتم انتاج سلع الزينة أو عندما تستعمل في تركيب الأسنان

الصناعية . إلا أنها عندما استخدمت كنقد فإن المعادن الثمينة حصلت على قيمة استعمالية أخرى بالإضافة إلى قيمتها الاستعمالية الأساسية فقد أصبحت تستخدم أيضاً لقياس قيمة السلعة ووسيلة لمبادلة السلع بعضها ببعض . فقد أصبح بإمكان المرء أن يبادل سلعته بالنقد ويحصل بواسطة هذا النقد على سلعة أخرى تلبي حاجاته ورغباته وهكذا فإن المعادن الثمينة بالإضافة إلى قيمتها الاستعمالية الأساسية أصبحت لها قيمة استعمالية أخرى عندما تستعمل كنقد وتقوم بدور المعادل العام أو المقياس العام لقيم جميع أنواع السلع .

البحث الثاني

نظريات القيمــة

١ – تمهيــد :

لقد بحثنا في الفقرات السابقة القيمة الاستعمالية للسلعة ثم انتقلنا إلى دراسة أشكال القيمة التبادلية من الناحية التاريخية بدءاً من الشكل البسيط للقيمة وانتهاء بالشكل النقدي للقيمة والذي يعتبر الآن الشكل الأكثر شيوعاً في معظم المجتمعات . إلا أن هناك فارق بين شكل التبادل وبين جوهر ومحتوى التبادل . فمن ناحية الشكل نحن نبادل حذاء بعدة أمتار من النسيج أو بكمية ما من النقد . إلا أن هذه الظاهرة لابد من أن تثير التساؤل حول جوهر هذا التناسب ومحتوى هذه المعادلة وحول القاعدة التي تم على أساسها هذا التبادل . كيف يمكننا أن نفسر أن متراً من الحرير يساوي كمية من الحبوب أكبر من الكمية التي نحصل عليها عندما نبادل متراً من النسيج القطني بالحبوب أو أن نحصل على كمية من الحبوب مقابل كيلو غرام من الذهب أكبر من الكمية التي نحصل عليها مقابل كيلو غرام من الحديد .

حول تفسير هذه الظاهرة وهذا الشكل الذي يتم فيه التبادل، تحاول نظريات القيمة الاجابة على جوهر هذه الظاهرة وأسس التناسب الذي يتم بموجبها مبادلة سلعة مقابل سلعة أخرى .

وحول ماهية وجوهر القيمة ظهرت نظريات كثيرة تحاول كل منها من منطلق معين ايجاد تفسير لهذه الظاهرة الاقتصادية . إن القيمة تظهر في السوق على شكل القيمة التبادلية . فعندما تم مبادلة سلعة ما بكمية ما من النقد فإن هذه الكمية من النقد هي ماندعوه عادة بالقيمة التبادلية أو ماتسمى عادة بالسعر أو الثمن السائد في السوق .

ومنذ بداية النظام الرأسمالي اهتم علماء الاقتصاد السياسي اهتماماً كبيراً بتفسير ظاهرة القيمة التبادلية أو مايسمى بالسعر . ويمكن أن نجد تفسيراً لهذا الاهتمام النظري في موضوع السعر . لأن الاقتصاد الرأسمالي كما قلنا هو اقتصاد سلعي . أي أن الناتج في هذا الاقتصاد يخضع إلى التبادل وليس بهدف الاستهلاك الشخصي المباشر كما هو الأمر في الاقتصاد الطبيعي . وعندما نقول أن الناتج يكون بهدف التبادل والبيع في السوق فمن الطبيعي أن يهتم مالكو السلعة بمعرفة مقدار سعرها في السوق . لأن كمية الايرادات النقدية والربح تتوقف على السعر الذي تحققه السلعة من عملية البيع في السوق .

لقد ظهرت إذن نظريات مختلفة حول القيمة والسعر في السوق وإن وجود نظريات متعددة يعني عدم توافق الآراء بين علماء الاقتصاد السياسي حول تفسير هذه الظاهرة إن دراسة نظريات القيمة تهدف إلى توضيح الاسس النظرية التي تقوم عليها كل نظرية من هذه النظريات . وقد جرى عادة تصنيف هذه النظريات إلى نظريات رأسمالية في القيمة ونظريات القيمة في العمل . (Labor Theory of Value) وهذه النظريات هي :

أولاً — نظرية العرض والطلب .

ثانياً — نظرية المنفعة .

ثالثاً — نظرية تكاليف الانتاج .

رابعاً — نظرية عناصر الانتاج الثلاثة .

خامساً — نظرية المنفعة الحدية .

سادساً — نظريات حديثة في القيمة .

سابعاً — نظرية القيمة في العمل * .

★ يترجم البعض اسم هذه النظرية على الشكل التالي : نظرية قيمة العمل ، او نظرية القيمة — العمل .

١ ــ نظريــة العرض والطلب :

إن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية تعد قانون العرض والطلب هو الذي يحدد قيمة أو سعر سلعة ما في السوق . فعندما يكون الطلب على هذه السلعة أكبر من العرض فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع سعر السلعة . وعلى العكس عندما يكون العرض أكبر من الطلب فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض سعر السلعة في السوق .

وكان ج . أورتيس أحد الاقتصادين الإيطاليين في القرن الثامن عشر ، أول من صاغ قانون العرض والطلب . ويتلخص هذا القانون بالقول بأن سعر السلعة يتناسب طرداً مع الطلب ، أي كلما ازداد الطلب ارتفع السعر ، وعكساً مع الكمية المعروضة للبيع من هذه السلعة أي كلما ازداد العرض انخفض سعر السلعة . كما أن البعض عمد بطريقة أخرى إلى صياغة محتوى هذه النظرية إذ عد سعر سلعة ما متوقفاً على عدد لبائعين وعدد المشترين في السوق . وإن عدد البائعين يمثل عدد عارضي السلعة بينما يمثل المشترون عدد طالبي السلعة في السوق . فكلما ازداد عدد عارضي سلعة ما عن طالبي هذه السلعة فإن السعر يميل إلى الانخفاض . بينما يتجه السعر إلى الارتفاع كلما ازداد عدد طالبي السلعة عن عدد عارضيها في السوق .

ومن الواضح أن هذه النظرية تعد القيمة والسعر مفهومين مترادفين لافارق بينهما إن الإقتصادي الإنكليزي بيلي وهو أحد أنصار نظرية العرض والطلب (القرن التاسع عشر) لايعترف بوجود أي قيمة للسلعة تسبق عملية التبادل فيالسوق ويعتبرالسعر الذي يتحدد بفعل قانون العرض والطلب الشكل الوحيد للقيمة . بينما نرى أن هناك نظريات أخرى تفرق بين مفهوم القيمة والسعر وتقول بأسبقية القيمة على السعر وباعتبار القيمة تمثل كمية العمل المبذول في انتاج البضاعة . واعتبار السعر الشكل النقدي الذي تظهر فيه القيمة في السوق .

إلا أن التفسير الذي جاءت به نظرية العرض والطلب حول القيمة أو السعر لم يلق قبولاً عند الكثيرين من الاقتصاديين . وقد لاقى هذا التفسير نقداً جوهرياً يمكن تلخيصه كالتالي :

أ ــ إذا كان ارتفاع سعر سلعة ما يتوقف على زيادة الطلب عن العرض وانخفاضه يرتبط بانخفاض الطلب عن العرض . إذن كيف يتحدد السعر عندما يتساوى الطلب مع العرض ؟

ب ــ إذا كان السعر يتأثر بفعل العلاقة بين العرض والطلب في السوق فإنه يمكن القول من ناحية أخرى أن العرض والطلب يتأثران بمستوى السعر السائد في السوق . إذ من الملاحظ أن ارتفاع سعر سلعة ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على هذه السلعة ويكون في هذه الحالة حافزاً للمنتجين على زيادة الانتاج وبالتالي زيادة العرض والعكس هو الصحيح ، إذ أن انخفاض سعر السلعة يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وتناقص الكمية المعروضة منها . وبسبب هذا النقد أصبح تفسير هذه النظرية يدور في حلقة مفرغة ولم تتمكن بالتالي من اعطاء الاجابة الكافية لتوضيح ظاهرة القيمة .

٢ ــ نظريـــة المنفعـــة :

عندما لم تعد الأفكار الأساسية التي جاءت بها نظرية العرض والطلب قادرة على تفسير محتوى القيمة وتشكيل القناعة العلمية بصحتها لدى الكثيرين من علماء الاقتصاد السياسي ظهرت نتيجة ذلك وفي القرن الثامن عشر نظرية أخرى في القيمة هي نظرية المنفعة ، وكان ب . دي كونديلاك . وف . كالياني من الأنصار الأوائل لهذه النظرية.

ومع ظهور هذه النظرية ظهر لأول مرة الاتجاه نحو ربط قيمة سلعة ما بالمنفعة التي تمثلها هذه السلعة . أو بكلمة أخرى . **فإن الفكرة الأساسية التي بنيت عليها هذه النظرية تعد منفعة السلعة هي التي تحدد قيمة هذه السلعة .**

وانطلاقاً من هذه الفكرة فإن اتباع هذه النظرية يعمدون إلى تصنيف الحاجات الانسانية في أنواع ثلاثة :

آ ــ الحاجات الأساسية وهي التي تمثل المرتبة الأولى في سلم الحاجات لأن عدم اشباع هذه الحاجات (مثل الحاجة إلى الطعام يؤدي إلى فقدان الحياة) .

ب ــ الحاجات التي تحتل المرتبة الثانية في سلم الحاجات والتي يؤدي عدم اشباع

اشباعها إلى انخفاض مستوى الانسان الصحي والثقافي .

جـ ــ الحاجات الثانوية والتي تحتل المرتبة الثالثة والأخيرة في سلم الحاجات الانسانية والتي يؤدي عدم اشباعها فقط إلى إثارة مشاعر الاستياء وعدم الارتياح لدى الإنسان .

وحسب هذه النظرية فإن السلع الغذائية ولإنها تلبي الحاجات الإنسانية الأولى والأساسية فهي تمثل أكبر منفعة وبالتالي يجب أن يكون لها القيمة القصوى . بينما يجب أن يكون للسلع التي تلبي الحاجات الثانية قيمة أقل من السلع الغذائية أما قيمة السلع الكمالية فيجب أن تكون أدنى القيم لأنها تحمل المنفعة الدنيا عندما تلبي الحاجات الثانوية والأخيرة في سلم الحاجات .

وأول مايؤخذ على هذه النظرية مخالفتها للواقع . إذ يلاحظ أن أسعار السلع الغذائية والتي تحمل أكبر منفعة لأنها تشبع أهم الحاجات الانسانية (الحاجة إلى الطعام) تكون عادة أقل من أسعار السلع الأخرى التي تحمل منفعة أقل عندما تلبي حاجات ليست في مرتبة الحاجات الأساسية مثل السلع الكمالية التي تكون أسعارها عادة أكبر من أسعار السلع الغذائية . وهذه الشواهد العملية لايمكن ايجاد تفسير لها من خلال الأسس التي تقوم عليها نظرية المنفعة .

ثانياً إن هذه النظرية تعد الاستهلاك هو الأساس وتهمل تأثير الانتاج في تحديد القيمة كما أن السلع تختلف من الناحية النوعية لأن لكل منها منفعة أو قيمة استعمالية معينة ومن هذه الزاوية بالذات ليس هناك قاسم مشترك بين السلع المختلفة ولايمكن للمنفعة أن تكون مقياساً للمقارنة بين مختلف السلع وبالتالي مقياساً للقيمة . ويتبنى أنصار نظرية القيمة في العمل هذا النقد إذ يعدون العمل هو القاسم المشترك بين السلع وهو الذي يجعلها قابلة فيما بينها للقياس والمقارنة .

٣ ــ نظرية تكاليف الإنتاج :

إن الاستنتاجات التي توصلت إليها النظرية الكلاسيكية في العمل (سنفرد لها فقرة خاصة) وخاصة الاستنتاجات التي توصل اليهاديفيد ريكاردو لم تلق قبولاً لها بين

بعض علماء الاقتصاد السياسي . وبالرغم من أن بعض أصحاب هذه النظرية مثل تورينس ، جيمس ميل وستيوارت ميل يعدون أنفسهم اتباعاً لريكاردو ، إلا أنهم في الواقع لم يأخذوا بمفهوم تكاليف الانتاج حسبما جاء في نظرية ريكاردو . ففي حين كان ريكاردو يقصد بذلك تكلفة كل العمل المبذول في انتاج السلعة ويعد الآلات والمواد الأولية ماهي إلا نتيجة عمل ، فإن هذه النظرية تفرق بين العمل الحي وبين عناصر الانتاج الأخرى كالآلات وغيرها . وهي تقول باختصار ليست تكلفة العمل هي وحدها التي تحدد قيمة السلعة وإنما هناك أيضاً عناصر أخرى كالآلات والمواد الأولية وغيرها تسهم إلى جانب العمل في تحديد قيمة السلعة .

ويصبح واضحاً أن تكلفة انتاج سلعة ما هي عبارة عن مجموع تكلفة العناصر المختلفة التي تسهم في انتاجها . ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي :

عناصر الانتاج	سعر أو تكلفة العنصر الواحد
الأرض	xxx ل . س
البناء	xxx ل . س
الآلات	xxx ل . س
المواد الأولية	xxx ل . س
مواد أخرى	xxx ل . س
العمل (الأجر)	xxx ل . س
	xxx ل . س

تكاليف الانتاج = مجموع تكاليف عناصر الانتاج

وعندما يكون لدينا مجموع تكاليف عناصر انتاج كمية من سلعة ما يمكن عندئذ استخراج تكلفة الوحدة الواحدة من حاصل تقسيم مجموع هذه التكاليف على عدد أو كمية هذه السلعة . وقد حاول بعض أنصار نظرية تكاليف الانتاج اعطاء تفسير لتكلفة الانتاج وعلاقتها بالقيمة .إن جيمس ميل على سبيل المثال يقول « إن العمل الحي

وحدة لايضيف أي قيمة جديدة وإنما يشترك في ذلك مع عناصر الانتاج الأخرى كالآلات والمواد الأولية » . فعندما يقوم صانع الأحذية مثلاً باستخدام عمله الحي في انتاج الحذاء فإنه يستعمل من أجل ذلك العدد والمواد الأولية كالجلود وغيرها إن القيمة الجديدة للحذاء هي أكبر من قيمة استهلاك الآلات والمواد الأولية المستخدمة في انتاجه . فإذا افترضنا أن قيمة الاستهلاكات والمواد تساوي ٣٠ ل .س بينما تكون قيمة الحذاء ٦٠ ل . س فإن الفرق وهو (٦٠ ل . س — ٣٠ ل . س) يمثل القيمة الجديدة المضافة على قيمة استهلاك العدد والمواد الأولية وغيرها . وحسب رأي جيمس ميل فإن العمل والعدد والآلات تشترك جميعها في تحقيق هذه القيمة المضافة الجديدة بينما سنرى أن نظرية العمل تقول بأن الآلات والمواد الأولية وغيرها إنما تجسد عملاً ميتاً وهي عناصر جامدة لاتعطي أي قيمة جديدة . وإن العمل هو العنصر الوحيد الذي ينقل قيمة هذه العناصر كما هي دون زيادة إلى السلعة الجديدة ولكنه يضيف إليها خلال عملية الانتاج أيضاً القيمة الجديدة .

وانطلاقاً من نفس المبدأ الذي تقوم عليه نظرية تكاليف الانتاج يقول ماك كولاخ أحد أنصار هذه النظرية « إن القيمة ليست ناتج العمل الإنساني وإنما أيضاً نتيجة عمل الآلات وعناصر الطبيعة » بينما نجد أيضاً أن جون ستيوارت ميل يعطي تعريفاً آخر لتكاليف الانتاج باعتبارها : « مجموع النقود التي ينفقها صاحب رأس المال على انتاج سلعة ما . »

إن المباديء التي جاءت في هذه النظرية حول تفسير القيمة لم تلق صدى واسعاً بين علماء الاقتصاد السياسي . إذ يمكن القول من ناحية أخرى أن الأسعار هي التي تحدد تكاليف الانتاج وليس العكس . فعندما ينفق صاحب رأس المال النقود على شراء عناصر الانتاج فهو يشتري هذه العناصر بالأسعار السائدة في السوق . وإن أسعار هذه العناصر هي التي تتخذ كما هو واضح في الجدول السابق أساساً في تحديد تكاليف الانتاج . وهكذا يرى البعض أن هذه النظرية تترك مسألة تحديد القيمة والسعر تدور في حلقة مفرغة عندما تفترض أن سعر سلعة ما يمكن تحديده بواسطة أسعار سلع أخرى هي أسعار عناصر الانتاج . وباختصار إذا كانت تكلفة انتاج السلعة هي التي

تحدد سعرها إلا أنه يمكن القول أيضاً أن اسعار عناصر الانتاج هي التي تحدد تكلفة انتاج السلعة .

٤ ـ نظرية عناصر الإنتاج الثلاثة :

من حيث الجوهر لاتختلف الأسس التي تقوم عليها هذه النظرية كثيراً عن الأسس التي بنيت عليها نظرية تكاليف الانتاج . يعد الاقتصادي الفرنسي جان باتيست ساي (١٧٦٧ ــ ١٨٣٢) من أبرز مؤسسي هذه النظرية . وما تزال هذه النظرية تلقى تأييداً لها في علم الاقتصاد السياسي الرأسمالي .

إن هذه النظرية تعتبر أن هناك عناصر ثلاثة فقط تشترك في انتاج أي سلعة من السلع وهذه العناصر هي :

١ ــ العمــــل
٢ ــ رأس المـــــال
٣ ــ الأرض

وتستنتج هذه النظرية أن هذه العناصر الثلاثة تشترك جميعها في تكوين وتحديد قيمة السلعة . وإن كل عنصر من عناصر الانتاج الثلاثة يحقق جزءاً ما من هذه القيمة فالعمل يحقق الأجر ورأس المال ــ الربح بينما تحقق الأرض ريع الأرض .

وهكذا فإن كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة يحقق عائداً أو دخلاً مقابل إسهامه في انتاج السلعة . وعندما يعود إلى كل من عناصر الإنتاج الثلاثة الجزء الذي يحققه في قيمة السلعة في صورة عائد أو دخل فليس هناك أي شكل من أشكال الاستغلال من قبل طبقة اجتماعية لطبقة اجتماعية أخرى . وبالتالي لايوجد أي تناقض بين رأس المال والعمل أو بين العمل ومالكي الأرض .

وما يزال عدد من علماء الاقتصاد السياسي الرأسمالي يتبنى الأفكار الأساسية التي جاءت في هذه النظرية ، على سبيل المثال الاقتصادي الأمير كي المعاصر ل. كيلسو الذي

يعد العمل لايحقق وحده القيمة وإن نظرية العمل في القيمة أصبحت غير كافية لتفسير القيمة في الشروط الحديثة لعملية الانتاج . فإذا كان العمل في الماضي يشكل العنصر الأساسي في عملية الانتاج ففي الوقت الحاضر يتزايد دور رأس المال نظراً لتزايد دور الآلة والتكنيك الحديث وغير ذلك من عناصر رأس المال . وحسب رأيه فإن الربح الذي يحصل عليه صاحب رأس المال هو حق طبيعي مقابل إسهام رأس المال في عملية الانتـــاج .

وكما سنرى فإن هذه النظرية تتعارض مع أسس نظرية القيمة في العمل والتي تعد العمل هو الذي يحقق القيمة .

٥ ـ نظرية المنفعة الحدية أو الهامشية :

في العقد السابع من القرن التاسع عشر برز في علم الاقتصاد السياسي اتجاه المنفعة الحدية أو الهامشية في نظريات القيمة . وقد أسهم كل من و . جيفونس ، ل . والراس ك . منجر في أرساء أسس هذه النظرية . إلا أن الاقتصادي النمساوي بوهم بافيرك يعد من أشهر مؤسسي هذه النظرية . ويمكن تلخيص الأفكار الأساسية في هذه النظرية بما يلي :

١ ـ أن بوهم بافيرك يميز أولاً بين منفعة الشيء وبين قيمة هذا الشيء . وحسب رأيه ليس للأشياء النافعة أي قيمة عندما تتوفر منها كميات لانهائية وغير محدودة . أو بكلمة أخرى فإن قيمة شيء أو سلعة ما تظهر فقط في حال وجود كمية محدودة من هذا الشيء أو هذه السلعة فعلى سبيل المثال عندما يكون لدى الإنسان من شيء ما خمسون وحدة (٥٠ كيس حبوب مثلاً) إلا أنه يحتاج فقط إلى عشرة أكياس تكفي لإشباع حاجاته المختلفة . فالكمية الباقية وهي أربعون وحدة لاتمثل بالنسبة إليه أي قيمة ، أما عشر الوحدات التي يحتاج إليها للإستعمال فإن كل منهما يحمل قيمة ما . وإذا لم يحصل على العدد اللازم من الوحدات العشر فإن حاجاته تبقى دون حدود الاشباع الكامل .

إن القيمة حسب هذه النظرية هي اذن عبارة عن علاقة بين الإنسان وبين الأشياء

إن الإنسان يقدر قيمة شيء ما من خلال علاقة هذا الشيء بدرجة المنفعة التي يمكنه الحصول عليها . وهو يعطي قيمة لأي كمية من شيء ما طالما أن استعمال هذه الكمية يبقى في نطاق اشباع حاجاته ، أن بوهم بافيرك يقول « إن قيمة شيء ما تكمن في أهمية هذا الشيء بالنسبة لرفاه الإنسان وحاجاته(١) » .

٢ — إن حجم المنفعة هو المعيار الذي تقاس به قيمة الأشياء والمقصود بحجم المنفعة حسب هذه النظريةهو ماأسمتة بحجم المنفعة الحدية وإن المنفعة الحدية ليست هي المنفعة القصوى أو المنفعة الوسطى وإنما هي عبارة عن أصغر منفعة يمكن أن يحققها الآنسان من آخر وحدة في الكمية المستهلكة من شيء ما . وهذه المنفعة الدنيا هي التي تحدد قيمة هذا الشيء .

ومن أجل توضيح هذه الفكرة فإن بوهم بافيرك يورد المثال التالي :

نفترض أن انساناً ما يقوم بزراعة الأرض للحصول على منتج الحبوب واستعماله في اشباع حاجاته الشخصية المختلفة ، وقد حقق في إحدى السنوات محصولاً بلغ خمسة أكياس من الحبوب ، وهو يقوم باستهلاك هذه الأكياس الخمسة في اشباع حاجاته المختلفة حتى يحين وقت الحصاد الثاني ، ونظراً لأن لديه حاجات تختلف من حيث الأهمية فإن كل كيس من هذه الأكياس يمثل بالنسبة له درجة ما من المنفعة . ومن أجل ذلك يقوم بتوزيع الأكياس الخمسة وفق تسلسل حاجاته المختلفة . فهو يخصص الكيس الأول لمواجهة الجوع وهذا الكيس يمثل بالنسبة إليه أكبر منفعة لأنه يلبي أهم حاجاته إلى الغذاء . ولذلك يعطي لهذا الكيس أكبر درجة على سلم القيمة . أما الكيس الثاني فإنه يخصص للمحافظة على الصحة والقوة والنشاط وهو يمثل بالنسبة إليه منفعة أقل من منفعة الكيس الأول ويعطيه الدرجة الثانية في القيمة . بينما يستعمل الكيس الثالث لإطعام الحيوانات والطيور وهو يمثل بالنسبة إليه منفعة أقل من منفعة الكيس الأول والثاني ويحتل بالتالي الدرجة الثالثة في القيمة .

أما الكيس الرابع فإنه يستعمل بهدف استخراج الخمر من الحبوب وبالتالي فإن

(١) الاقتصاد السياسي للرأسمالية ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٧٢صفحة ١٢٨ ، مجموعة من المؤلفين .

منفعته وقيمته أقل من منفعة وقيمة الأكياس الثلاثة الأولى . أما الكيس الخامس فهو يستعمل لإطعام الببغاء ولذلك فهو يقدم أقل المنافع ويحمل بالتالي أقل قيمة ولو أعطينا درجات للأكياس الخمسة تمثل منفعة وقيمة كل كيس من هذه الأكياس لكان لدينا الجدول التالي :

عدد الأكياس المتوفرة	درجة المنفعة والقيمة
الكيس الأول	١٠ درجات
الكيس الثاني	٨ درجات
الكيس الثالث	٦ درجات
الكيس الرابع	٤ درجات
الكيس الخامس	١ درجة واحدة

ومن الواضح أن الكيس الخامس يمثل بالنسبة إليه أقل منفعة لأنه يشبع آخر حاجاته وهذه المنفعة هي التي يطلق عليها المنفعة الحدية . ويلاحظ أيضاً أن قيمة الأكياس الخمسة تتناقص مع تناقص المنفعة حتى تصل إلى الحد الأدنى وتقف عند القيمة الحدية إن الدرجة الأخيرة على سلم المنافع والقيم تمثل درجة واحدة حسب المثال السابق . وهذه القيمة الحدية هي التي تحدد قيمة كل كيس من الأكياس الخمسة . وبكلمة أخرى فإن القيمة الحدية هي التي تحدد قيمة شيء من الأشياء .

وزيادة في التوضيح فإن القيمة تتغير في هذا المثال بتغير عدد الأكياس . فما يزيد عن الأكياس الخمسة ليس له أية قيمة بعد تحقيق اشباع كل الحاجات . أما لو افترضنا أن هناك ثلاثة أكياس فقط بدلاً من خمسة فإن الكيس الثالث يقوم بإشباع الحاجة الثالثة ويمثل المنفعة الحدية . وفي هذه الحالة ترتفع قيمة الكيس الواحد من الأكياس الثلاثة وتصبح ست درجات بدلاً من درجة واحدة . أما إذا كان هناك كيس واحد فقط فإن القيمة تصبح في هذه الحالة عشر درجات . وهكذا نرى أن التقدير الشخصي لقيمة الأشياء يتغير تبعاً للكمية المتوفرة منها وأهميتها بالنسبة لدرجة اشباع الحاجات

وباختصار فإن نظرية المنفعة الحدية تنطلق من الطابع الذاتي للحاجات ومن

اعتبار أن قيمة السلعة تتحدد نتيجة العلاقة الذاتية بين الإنسان وهذه السلعة . إن الانسان يحتاج بطبيعة الحال إلى الماء والهواء أكثر من حاجته إلى المعادن الكريمة كالماس مثلاً ولكن نجد أن قيمة الماس أكبر بكثير من قيمة الماء أو الخبز . لذا تعد نظرية المنفعة الحدية أن ما يحدد قيمة الشيء ليست شدة الحاجة إليه كما رأينا في نظرية المنفعة (راجع نظرية المنفعة) وإنما شدة الحد الأخير من الحاجة أي المنفعة الحدية منه والتي تحدد في النتيجة قيمة هذا الشيء .

وحسب نظرية المنفعة الحدية فإن البائعين والمشترين عندما يلتقون في السوق يقوم كل منهم بتقدير شخصي للمنفعة الحدية للسلعة الخاضعة للتبادل . ويكون سعر السلعة في السوق هو حصيلة التقاء التقديرات الشخصية المختلفة للمنفعة مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل المنافسة وعلاقات العرض والطلب السائدة في السوق .

إن أنصار النظرية الموضوعية في القيمة ، وبصورة خاصة أنصار نظرية القيمة في العمل لايقرون بصحة الأسس والمنطلقات الذاتية التي تشكل محتوى نظرية المنفعة الحدية إذ أن الأفكار التي جاءت بها هذه النظرية بالرغم من أنها تستطيع تفسير بعض الظواهر الاقتصادية في السوق إلا أنها لم تكشف عن العوامل الأساسية المكونة لقيمة وسعر السلعة في السوق . ويمكن تلخيص نقد نظرية المنفعة الحدية كالتالي :

أولاً :الحق يقال أن نظرية المنفعة الحدية تعبر عن صحة بعض الوقائع الاقتصادية. فالأشياء التي تفيض كثيراً عن حاجة الانسان تحمل عادة قيمة أقل مما هي في حالة كون الكمية محدودة . فالانسان الذي يعاني من العطش في الصحراء يمكن أن يعطي قيمة كبيرة لكمية قليلة من الماء . أما الانسان الذي يستخدم النهر لتشغيل طاحونته فيكون عادة على استعداد لأن يمنح الآخرين كمية من الماء دون مقابل لأن الكميات الوفيرة من الماء تفيض عن حاجاته . كما أن ربة المنزل التي تملك كمية محدودة من النقود سوف تسعى جاهدة لإنفاق هذه النقود على الأشياء الضرورية والتي تشبع حاجة ما . بينما تمتنع عن شراء الأشياء التي لاتلبي أي حاجة من حاجاتها . وصحيح أيضاً أن كلاً من المشترين والبائعين الذين يتقابلون في السوق يملك حاجات مختلفة عن

حاجات الآخر وبالتالي فإن الأشياء أو السلع المعروضة للبيع تمثل بالنسبة لكل منهم درجات مختلفة من الأهمية .

هذه الحقائق التي لاتقبل الجدل يمكن أن تعطي تفسيراً صحيحاً للعلاقة بين حاجات الانسان وبين انفاقه على شراء الأشياء أو السلع التي تشبع هذه الحاجات . وهذه العوامل تؤثر بدون شك على زيادة أو انخفاض السعر عن القيمة الأساسية للسلعة ، إلا أنها لاتعطي تفسيراً جوهرياً وكافياً عن الكيفية التي يتم بها تشكل السعر في السوق . أي أن نظرية المنفعة الحدية تفسر حسب هذا الرأي بعض الظواهر السطحية في السوق دون أن تكشف عن جوهر ومحتوى القيمة والسعر في السوق .

ثانياً: إن بقاء نظرية المنفعة الحدية في اطار الظواهر الاقتصادية يعود إلى أنها تنطلق من عملية الاستهلاك عندما تبحث عن قيمة الشيء أو السلعة وذلك من خلال تقدير المستهلك لمنفعته وقيمة الشيء . وهي بذلك تهمل عملية الانتاج التي تمثل حسب نظرية القيمة في العمل الأولوية في النشاط الاقتصادي لأنها هي التي تحدد الكمية المنتجة من سلعة ما وبالتالي مستوى الاستهلاك الفردي . فالإنسان حسب نظرية العمل هو منتج أولاً ثم مستهلك ثانياً . بينما تنظر نظرية المنفعة الحدية إلى الانسان باعتباره مستهلكاً عندما تنطلق من العلاقة بين حاجاته الذاتية الاستهلاكية وبين الشيء كأساس في تحديد القيمة .

ثالثاً: إن نظرية المنفعة الحدية عندما تأخذ بهذا المبدأ فهي تحل التقديرات الذاتية الشخصية محل العلاقات الاقتصادية الموضوعية . فإذا كان الانسان حسب نظرية المنفعة الحدية يربط بين منفعة وقيمة الشيء وبين الكمية المتوفرة منه . فإن عملية الانتاج في كل مرحلة وحسب مستوى التطور الذي وصلت إليه هي التي تحدد أولاً وأخيراً حجم الكمية المتوفرة من سلعة ما . وهذا التغير في الانتاج وبالتالي الكميات المنتجة هو الذي يحدد ويؤثر على تقديرات الانسان الذاتية والشخصية لحاجاته ومنافع الأشياء وقيمتها بالنسبة إليه . وباختصار فإن النظرية الموضوعية تقول بأن العلاقات الموضوعية التي تحيط بعملية الانتاج وتحدد نتائجها هي التي تؤثر في التقديرات الشخصية ـ الذاتية .

رابعاً: إن المثال الذي أورده يوم بافيرك حول استعمال الأكياس الخمسة من الحبوب

يكون صحيحاً وينطبق على إنسان يقوم بالإنتاج بمفرده من أجل اشباع حاجاته عن طريق الاستهلاك الشخصي المباشر . ولو افترضنا وجود مثل هذه الحالة فإن الانسان يستطيع عندئذ تقدير منفعة الأشياء التي ينتجها ويحدد الكميات الواجب انتاجها والضرورية لاشباع حاجاته المختلفة .

إلا أن ذلك لاينطبق على الاقتصاد السلعي . ففي الاقتصاد السلعي نجد أن المنتج يقوم بالإنتاج من أجل بيع السلعة إلى الآخرين . وطالما أنه لايستهلك السلعة مباشرة فهي لاتشكل بالنسبة إليه أي منفعة وتكون في هذه الحالة عديمة القيمة. ومع ذلك فإننا فلاحظ أن المنتج عندما يبيع السلعة في السوق فهو يحصل على قيمتها ويحقق الربح أيضاً بالرغم من أن هذه السلعة لاتمثل بالنسبة إليه أي منفعة ولا تشبع أية حاجة مباشرة من حاجاته .

٦ ـــ نظريـــات رأسماليـــة حديثة في القيمـــة :

لقد ظهرت في هذا القرن بعض الاتجاهات الجديدة في علم الاقتصاد السياسي الرأسمالي وهذه الاتجاهات لاتمثل نظريات جديدة حول القيمة إذ أن الأسس التي تقوم عليها تعتمد على صوغ النظريات السابقة في نظرية واحدة متكاملة .

يعد الفريد مارشال (١٨٤٢ ـــ ١٩٢٤) أحد ممثلي النظريات الحديثة في القيمة . إن جوهر نظرية مارشال يقوم على التمييز بين السعر في الأجل القصير والسعر في الأجل أو المدى الطويل . وتتلخص بما يلي :

آ ـــ إن تغييرات السعر في المدى أو الأجل القصير ترتبط بتغييرات العرض والطلب في السوق . أي أن مارشال يعد نظرية العرض والطلب صحيحة ولكن في الأجل القصير فقط .

ب ـــ إن مايحدد السعر في المدى أو الأجل الطويل هو تكاليف الانتاج . فإذا كان السعر في المدى القصير يتأثر بفعل العرض والطلب في السوق فإن السعر في الأجل الطويل لابد أن يستقر ويتحدد عندئذ بفعل تكاليف عناصر الانتاج المختلفة .

جـ ــ وحسب رأي مارشال فإن قيمة السلعة لاتتحدد بفعل العمل المبذول في انتاجها وإنما أيضاً بالجهد الذي يبذله صاحب رأس المال والجهاز الإداري وبالدور الذي يقوم به رأس المال المدفوع في عملية الانتاج .

أما الاقتصادي الأميركي المعاصر ب . ساموئلسن فهو يعتمد على الدراسة التاريخية لظهور السلعة . وهو يعد أن السلعة ظهرت مع ظهور المجتمع الإنساني . فالبشر حسب رأيه يتمتعون بقدرات وميول طبيعية مختلفة ومن البديهي أن يؤدي ذلك إلى وجود تقسيم اجتماعي للعمل وإلى وجود التبادل بين المنتجات المختلفة . وحول موضوع التبادل والقيمة يقول ساموئلسن :

آ ــ إن النقد هو الذي يجعل السلعة قابلة للمقارنة والقياس وبالتالي هو الذي يجعلها قابلة للتبادل بالسلع الأخرى . فمن ناحية التركيب المادي فإن الورد يختلف عن الخبز ولكن يمكن اخضاعهما للمقارنة والقياس بواسطة النقد . وهكذا فإن السلع بحد ذاتها لاتحمل أي قيمة ولا يوجد بينها قاسم مشترك يجعلها قابلة للمقارنة إلا حين تقاس بالنقد وهذا الرأي يتعارض مع نظرية القيمة في العمل التي تعد السلع لها قيمة لأنها تمثل عملاً إنسانياً والعمل هو الذي يجعل السلع قابلة للمقارنة والقياس ، والنقد هو في الأصل سلعة يحققها العمل كالذهب مثلاً .

ب ــ إن سعر السلعة في السوق يتحدد حسب رأي ساموئلسن بفعل قوانين العرض والطلب والمنفعة الحدية وتكاليف الانتاج . فهو بذلك يحاول أن يربط هذه النظريات الثلاث في نظرية واحدة . فإذا كان السعر يتأثر بفعل العرض والطلب فإن الطلب من ناحية أخرى يتأثر بالمنفعة الحدية التي تحققها السلعة للمستهلك بينما يتأثر عرض هذه السلعة بتكاليف الانتاج أي أن تكاليف الانتاج هي التي تحدد الكميات المعروضة من السلعة .

جـ ــ إن تكاليف الانتاج وقيمة السلعة لاتتحدد بفعل كمية العمل المبذول في انتاجها . وإنما لرأس المال المستثمر الدور الأساسي في خلق القيمة . إن صاحب رأس المال ، حسب رأي ساموئلسن ، يقدم على المخاطرة عندما يستثمر رأسماله في عملية

الانتاج . وهو يتخلي بذلك عن استهلاكه الشخصي بهدف الأستثمار والأنتاج . فهو بذلك يتفق إذن مع رأي مارشال في عدم اعتبار العمل عاملاً أساسياً في تحديد القيمة وهو يبرر أيضاً دور رأس المال في تحقيق وتحديد القيمة .

٧ – نظريات القيمة في العمل :

منذ أوائل القرن السابع عشر برز في علم الاقتصاد السياسي وفي انجلترا على وجه الخصوص اتجاه آخر في تفسير قيمة السلعة والسعر في السوق . وكان من أبرز ممثلي هذا الاتجاه الاقتصاديون الكلاسيكون الأوائل وليم بيتي (١٦٢٣ – ١٦٧٨). آدم سميث (١٧٢٣ – ١٧٩٠) وديفيد ريكاردو (١٧٧٢ – ١٨٢٣) . وقد اعتمد كارل ماركس (١٨١٨ – ١٨٨٣) فيما بعد على الأراء التي أتى بها هؤلاء الاقتصاديون الأوائل في تطوير نظرية القيمة في العمل ووضع نظرية فائض القيمة . إن نظرية كارل ماركس تلتقي بصورة خاصة مع نظرية ديفيد ريكاردو ، وفي كثير من النقاط ، إلا أنها تختلف عنها أيضاً في كثير من المسائل الجوهرية . كما أن الاستنتاجات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية التي توصل إليها كارل ماركس تختلف عن الاستنتاجات التي توصل إليها الاقتصاديون الأوائل (بيتي ، سميث ، ريكاردو) ، وذلك فيما يتعلق بمستقبل النظام الرأسمالي . إذ أن ريكاردو مثلاً أقر ببعض التناقضات التي يعيشها النظام الاقتصادي الرأسمالي . وبصورة خاصة التناقض بين العمل وبين رأس المال ولكن من ناحية أخرى فإن هذه التناقضات حسب رأيه يمكن لها أن تحل ضمن اطار النظام الرأسمالي نفسه . أما كارل ماركس فقد حاول في نظريته اثبات حتمية انهيار النظام الرأسمالي وإن التناقضات التي يعيشها هذا النظام غير قابلة للحل إلا في إطار نظام آخر هو النظام الاشتراكي .

ونظراً لوجود اختلاف في بعض وجهات النظر حول نظرية القيمة في العمل وحول الاستنتاجات النظرية بين الاقتصاديين الأوائل وليم بتي وآدم سميث وديفيد ريكارد وبين كارل ماركس فقد جرت العادة على تقسيم نظريات القيمة في العمل إلى نظرية الكلاسيكين الأوائل في القيمة والنظرية الماركسية في القيمة .

١ – : نظرية القيمة في العمل عند الكلاسيكيين (وليم بتي ، آدم سميث دافيد ريكاردو) :

تحاول نظريات القيمة في العمل عموماً ، في اتجاه مغاير لنظريات العرض والطلب والمنفعة وغيرها أن تبحث عن الأسس الموضوعية التي تحيط بعمليّي العمل والانتاج بهدف تحديد القيمة وتفسير ظاهرة السعر في السوق . وقد برزت هذه الأفكار لأول مرة في النظرية الكلاسيكية وهي :

أولاً: إنما يميز الإنسان عن غيره من الكائنات حسب هذه النظريات هو العمل الهادف والعمل هو الصفة الملازمة والشرط الضروري لوجود الانسان واستمراره . والعمل وحده هو الذي يحول الموارد الطبيعية وغيرها من المواد الجامدة إلى ناتج له منفعة استعمالية وله أيضاً قيمة فالأشياء المتوفرة في الطبيعة لاتعطي وحدها أي ناتج ولا تحقق أي قيمة جديدة .

ثانياً: إذا كان العمل هو خالق السلعة والقاسم المشترك بين جميع السلع .. فإن ما يحدد قيمة السلعة إذن هو كمية العمل المبذول في انتاجها . وتقاس كمية العمل بوحدة الزمن (ساعة أو يوم مثلاً) كأن تقول بأن كمية العمل التي استغرقها انتاج سلعة ما هو كذا من الساعات أو الأيام وهذه الكمية هي مانطلق عليه قيمة هذه السلعة .

ثالثاً: إن كمية العمل المبذول في انتاج سلعة ما متغيرة باستمرار نظراً لتطور أساليب وأدوات العمل . فإذا كان انتاج سلعة ما يستغرق عشر ساعات فإن تطور وتحسين وسائل وأدوات الانتاج قد يؤدي إلى انخفاض هذه الساعات بحيث تصبح خمس ساعات بدلاً من عشر أو بكلمة أخرى فإنه يصبح من الممكن نتيجة ادخال تحسينات جديدة على عناصر الانتاج انتاج كمية أكبر من السلع خلال وحدة الزمن (ساعة مثلاً) . ومن المعلوم أن إنتاج عدد معين من الوحدات السلعية في وحدة زمنية ماهي ماندعوه عادة بإنتاجية العمل .

ويعود إلى ريكاردو الفضل الأول في الكشف عن العلاقة بين تغير انتاجية العمل وتغير قيمة السلعة ، فإذا تغيرت انتاجية العمل في انتاج القمصان مثلاً بحيث أصبح

عدد القمصان المنتجة في الساعة الواحدة عشرة قمصان بدلا من خمسة ، فان كمية العمل المبذولة في انتاج السلعة الواحدة ، أي القميص تكون في الحالـــة الأولى

$$\frac{\text{٦٠ دقيقة}}{\text{٥ قمصان}} = \text{١٢ دقيقة}$$

وفي الحالة الثانية تصبح هذه الكمية $\frac{\text{٦٠ دقيقة}}{\text{١٠ قمصان}}$ = ٦ دقائق . واذا كانت قيمه القميص حسب هذه النظرية هي عبارة عن كمية العمل المبذولة في انتاجه والمقدرة بالزمن فان القيمة تنخفض من ١٢ دقيقة الى ٦ دقائق نتيجة لزيادة انتاجية العمل الى الضعف .

رابعا : لقد كشف ريكاردو أيضا عن العلاقة بين القيمة وبين العمل البسيط والعمل المعقد . فاذا كان العمل هو خالق السلعة والقيمة فان الناس يتبادلون أعمالا متباينة كأن يبادل عمل صانع الخبز (عمل بسيط) بالعمل الذي يقوم به صانع الدراجة (عمل معقد) ، فالعمل الأول لا يحتاج الى تأهيل كبير بينما يحتاج العمل الثاني الى تأهيل وكفاءة فنية معينة . فعندما يتم التبادل بين الخبز والدراجة فان ذلك يتم وفق تناسب معين . حيث أن ساعة واحدة من العمل المركب أو المعقد تساوي عددا من ساعات العمل البسيط .

خامسا : اذا كان العمل وحده هو الذي يخلق القيمة فيجب أن تعود الى العامل قيمة السلعة كاملة . وان الربح الذي يحققه صاحب رأس المال وهو جزء من قيمـــة السلعة ليس من حقه امتلاكه . وهذا الاستنتاج الذي توصل اليه اتباع نظريـــة القيمة في العمل كان له تأثير كبير على تطور الفكر الاشتراكي والحركة الاشتراكية في أوربا حيث آثار هذا الاستنتاج مسألة جديدة في تاريخ الفكر الاقتصـــادي والاجتماعي عندما نبه الأذهان الى وجود تناقض بين العمل ورأس المال .

٢ ـ النظرية الماركسية في القيمة :

لقد اشتهر كارل ماركس (١٨١٨ ـ ١٨٨٣) في صياغة نظريته حول القيمة

على الاستنتاجات التي توصلت إليها نظرية الكلاسيكيين الأوائل وخاصة الاستنتاجات العلمية التي توصل إليها ريكاردو . إلا أن هناك كما ذكرنا اختلافات جوهرية بين النظرية الكلاسيكية في العمل وبين النظرية الماركسية . وهذه الاختلافات تتناول المنهج في البحث والاستنتاجات العلمية .

أولاً : إن كارل ماركس يعتمد أسلوب المادية التاريخية — الجدلية في تحليل الظواهر والعلاقات الاقتصادية . إن الظواهر والمقولات الاقتصادية كالقيمة وغيرها هي حسب رأيه مقولات تاريخية اجتماعية . إن القيمة التبادلية ظهرت كما هو معروف مع ظهور التبادل وتقسيم العمل الاجتماعي . وهي تعبر عن علاقة إجتماعية نشأت في ظروف تاريخية معينة . وهي بالتالي خاضعة للتغير أو الزوال مع تغير الشروط الاجتماعية . بينما كانت النظرية الكلاسيكية في العمل تعد القيمة وغيرها من المقولات الاقتصادية مقولات أبدية وغير قابلة للزوال ، وذلك انطلاقاً من اعتقاد الكلاسيكيين الأوائل سميث وريكاردو ، بأبدية النظام الرأسمالي .

ثانياً : إن مفهوم العمل عند ماركس يختلف عن مفهوم العمل في نظرية ريكاردو . إن ماركس كما هو الأمر عند ريكاردو يعد العمل هو القاسم المشترك بين السلع المختلفة والخاضعة للتبادل فيما بينها . فمن حيث القيمة الإستعمالية أو المواصفات المادية ليس هناك مايجمع بين الحذاء والقميص أو كمية من الذهب . ومن زاوية التركيب المادي للسلع المختلفة لايوجد بينها أي قاسم مشترك يصلح أن يكون مقياساً للمقارنة والتبادل ولكن حتى يتم التبادل بين السلع يجب أن يخضع قياس قيمتها لقاسم مشترك فيما بينها وقديماً قال الفيلسوف اليوناني أرسطو : إن التبادل يتم على أساس التساوي والتعادل . ولكن حتى يتم هذا التساوي أو هذا التعادل لابد من وجود أساس مشترك للقياس والمقارنة بين الأشياء المتبادلة .

من حيث الشكل قد لايبدو وجود أي خلاف بين نظرية ريكاردو وبين نظرية ماركس حول اعتبار العمل القاسم المشترك بين السلع والذي يجعلها قابلة للقياس والتبادل . إلا أن كارل ماركس عندما ينتقد نظرية ريكاردو يرى أن ريكاردو اكتفى

في بحثه حول القيمة بدراسة حجم القيمة والجانب الكمي فيها بينما أهمل الجانب النوعي (الاجتماعي) الذي يعد في رأي ماركس العامل الأساسي في تحديد القيمة .

إن التبادل حسب النظرية الماركسية يتحول إلى ظاهرة اجتماعية وخاصة عندما يتخذ التبادل شكلاً أوسع من شكل التبادل البسيط (سلعة مقابل سلعة) . وفي هذه الحالة فإن التبادل لايقتصر على اثنين من المنتجين وإنما يتخذ في مرحلة أعلى من التطور في علاقات التبادل حيزاً اجتماعياً واسعاً بحيث يشمل عدداً كبيراً من المنتجين الذين يتبادلون السلع في السوق .

إن التبادل يتحول إذن في ظل الاقتصاد السلعي إلى علاقة اجتماعية . وهذه العلاقة الاجتماعية هي التي تمثل الجانب النوعي أو العلاقة النوعية التي قصدتها النظرية الماركسية باعتبارها العامل الأساسي في تحديد القيمة. وحتى يكون بالإمكان توضيح المقصود بالقيمة كعلاقة اجتماعية لابد من دراسة ماتضمنته النظرية الماركسية من أراء حول مفهوم العمل الفردي الذي يتخذ شكل العمل الملموس المجسد في انتاج القيمة الاستعمالية للسلعة وبين مفهوم العمل الاجتماعي الذي يتخذ شكل العمل العام المجرد الذي يحدد قيمة السلعة في عملية التبادل في السوق .

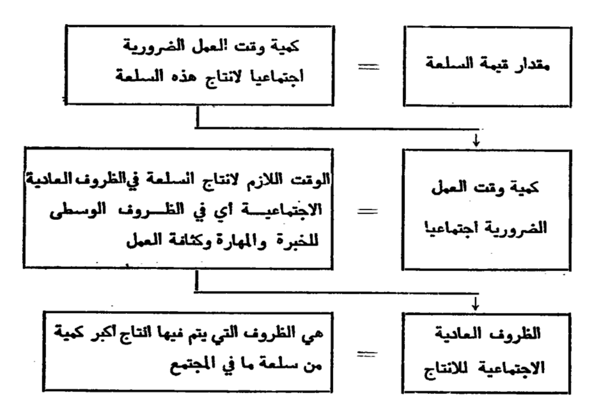
آ ـ العمل الفردي والعمل الإجتماعي :

ذكرنا أكثر من مرة أنه في مرحلة معينة من التطور الاقتصادي توسعت دائرة التقسيم الاجتماعي للعمل وأدى ذلك إلى ظهور عدد كبير من المنتجين الصغار كل منهم يتخصص بعمل معين . وأدى تطور هذا التقسيم والتخصص في العمل إلى توسع علاقات التبادل ـ السلعي بين هؤلاء المنتجين .

إن كلاً من المنتجين في ظل الانتاج الفردي القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج يملك وسائله الخاصة وخبراته الفردية ويقوم بالإنتاج بمفرده وبمعزل عن المنتجين الآخرين . وهذا مايؤدي إلى ظهور التمايز بين المنتجين نتيجة للأختلاف في وسائل الانتاج المستعملة والأختلاف في المهارة الفنية . ويظهر مايسمى بالطابع الفردي للعمل والانتاج . وهذا الطابع الفردي والتمايز بين المنتجين يظهر على شكل اختلاف

في انتاجية العمل لكل من المنتجين . إذ بإمكان منتج ما أن ينتج عدداً أكبر من سلعة ما (أحذية مثلاً) مما يحققه الآخرون من المنتجات . وإن كلاً من المنتجين يبذل مايسمى بالوقت الفردي الضروري لإنتاج السلعة .

ولكن حين يدخل المنتجون في عملية التبادل في السوق فإن كلاً منهم يدخل السوق بسلعته بعد أن يكون قد بذل في انتاجها عمله الفردي الخاص والذي يحدد القيمة الفردية لمنتجاته . والسؤال هو : أي قيمة تسود في عملية التبادل طالما يوجد هناك عدد كبير من القيم الفردية ؟ يجيب كارل ماركس بالقول أن قيمة السلعة لاتتحدد في هذه الحالة بالعمل الفردي الذي بذله كل من المنتجين في انتاجها وإنما بكمية العمل الضرورية اجتماعياً لإنتاجها . وحسب نظرية كارل ماركس يجب التمييز إذن بين القيمة الفردية للسلعة والقيمة الإجتماعية لها . إن مقدار قيمة السلعة إذن يتحدد بكمية العمل الضرورية اجتماعياً لانتاجها وهي تمثل الوقت اللازم لإنتاج سلعة ما في الظروف العادية الاجتماعية الوسطية للإنتاج أي في الظروف التي يتم في ظلها انتاج أكبر كمية من هذه السلعة . ويمكن تصوير ذلك بالشكل التالي :



ولتوضيح هذه الفكرة نضرب المثال التالي : لنفترض أن هناك ثلاث مجموعات من المنتجين تقوم بإنتاج نوع واحد من سلعة معينة (البدلة الجاهزة مثلاً) وإن المجموعة الأولى تعمل في أحسن ظروف فنية ممكنة وهي تحتاج من أجل انتاج بذلة واحدة إلى ست ساعات فقط بينما تعمل المجموعة الثانية في ظروف أقل مستوى من الظروف الفنية للمجموعة الأولى وتحتاج إلى ثماني ساعات لإنتاج بذلة واحدة . أما المجموعة الثالثة فهي تنتج في أسوأ الظروف وتحتاج إلى عشر ساعات من أجل انتاج البذلة الواحدة

إن الشروط العادية الاجتماعية (الوسطية) للإنتاج تقترب من تلك الشروط التي يتم على أساسها انتاج القسم الأكبر من المنتجات ، أي الشروط التي يتركز فيها انتاج استخدام أكبر كمية في العمل الاجتماعي المبذول في انتاج هذه السلعة . إن القيمة الاجتماعية المعترف بها في السوق باعتبارها القيمة العادية الوسطية تكون أقرب ما تكون إلى القيمة الفردية للسلعة لدى المشروع (أو الفئة من المشروعات) التي تقدم الكمية الأكبر من الانتاج إلى السوق . ولنقترب من الواقع بأمثلة ملموسة :

– فإذا افترضنا أن مساهمة كل فئة من المشروعات في تقديم المنتجات إلى السوق كانت متعادلة ، (وهذا مايكون أقرب إلى الواقع في ظروف سيادة الانتاج الصغير والمتوسط) فإن القيمة الاجتماعية الوسطية تكون معادلة للوسط الحسابي العادي لتكاليف الانتاج لدى الفئات الثلاثة ، أي :

٦ ساعات + ٨ ساعات + ١٠ ساعات ÷ ٣ = ٨ ساعات عمل .

– أما إذا افترضنا أن كل فئة من الفئات الثلاث تقدم كمية مختلفة من المنتجات كان تقدم الفئة الأولى ١٠٠ وحدة ، والثانية ٧٠٠ وحدة ، والثالثة ٢٠٠ وحدة (وهذا مايكون أقرب إلى الواقع في ظروف سيادة الانتاج الرأسمالي الذي يؤدي إلى ظهور وتوسع التفاوت بين المشروعات المختلفة من حيث الإمكانيات الإنتاجية ومكانتها في السوق) فتكون القيمة الاجتماعية الوسطية مساوية للوسط الحسابي المرجح للقيم الفردية لدى الفئات الثلاث ، وهي بالتالي تكون أقرب إلى القيمة الفردية لدى الفئة التي تقدم الكمية الأكبر من المنتجات إلى السوق ، ويتضح ذلك من المثال التالي :

فئات المشروعات	وقت العمل الفردي المبذول في انتاج السلعة لدى كل فئة (القيمة الفرديـــة)	كمية الوحدات التي تنتجها كل فئة
آ	٦	١٠٠
ب	٨	٧٠٠
ج	١٠	٢٠٠
		١٠٠٠

في مثل هذه الحالة تكون القيمة الوسطية اجتماعياً معادلة للوسط الحسابي المرجح للقيم الفردية المبذولـــة على انتاج السلعة لدى مختلف الفئات ، أي :

$$\frac{٦\times ١٠٠ \times ٨ \times ٧٠٠ \times ١٠ \times ٢٠٠}{١٠٠٠ (\text{كمية الانتاج الاجتماعي})} = \frac{٨٢٠٠}{١٠٠٠} = ٨,٢٠$$

ويتضح من المثال أن القيمة الاجتماعية (٨,٢٠) تنجذب إلى القيمة الفردية لدى الفئة التي تنتج أكبر كمية (٧٠٠ وحدة) وهي ٨ ساعات عمل .

والآن ماهو تأثير القيمة الاجتماعية المعترف بها وهي ٨,٢٠ ساعة عمل على كل من المشروعات ؟

إن الفئة الأولى تحصل عند بيع السلعة في السوق على ٨,٢٠ ساعة عمل وهي القيمة الاجتماعية للسلعة في الوقت الذي تكون تكلفة السلعة لديها ٦ ساعات عمل (القيمة الفردية) . وبالنتيجة فهي تحقق فائضاً مقداره ٢,٢٠ ساعة عمل في كل وحدة ومنتجة ومباعة لديها .

أما الفئة الثانية فإن قيمتها الفردية وهي ثماني ساعات تقارب القيمة الاجتماعية وهي بذلك تحقق الأرباح العادية والمتوسطة . أما الفئة الثالثة فهي عندما تحصل على القيمة الاجتماعية (٨,٢٠) بينما تكون تكلفة منتجاتها ١٠ ساعات عمل فإنها تقع في الخسارة وتتدهور ظروف الانتاج لديها يوماً بعد يوم مما يؤدي بأفرادها إلى الإفلاس والتحول من منتجين مستقلين إلى عمال مأجورين .

ب – انتاجية العمل وحجم القيمة :

إن القيمة الاجتماعية ليست ثابتة فهي تتغير مع تغير شروط الانتاج ، لأن تغير شروط الانتاج يؤدي إلى تغير كمية العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج السلعة وبالتالي إلى تغير القيمة الاجتماعية . وبكلمة أخرى فإن تغير القيمة الاجتماعية يرتبط بتغير انتاجية العمل . وكان ريكاردو كما ذكرنا قد بحث هذه الناحية من حيث تأثير تغير انتاجية العمل على القيمة الفردية . إلا أن ماركس يذهب إلى أبعد من ذلك عندما يبحث في العلاقة بين تغير الانتاجية وبين تغير القيمة الاجتماعية التي تحدد حسب نظريته قيمة السلعة في السوق .

وإذا أردنا تصوير التأثير الذي يمارسه تغير انتاجية العمل الاجتماعي فإننا نفترض أن أحد المنتجين يقوم بإنتاج وحدتين من سلعة ما خلال ساعات العمل اليومي الثماني إلا أن ظروف وشروط الانتاج تغيرت بسبب ادخال وسائل جديدة للعمل وزيادة الخبرة وتحسين تنظيم العمل بحيث أصبح ينتج أربع وحدات بدلاً من وحدتين فقط . إن القيمة تنخفض في هذه الحالة إلى النصف . وإذا كان هذا المنتج يقوم بإنتاج أكبر كمية من هذه السلعة في المجتمع فإن قيمته الفردية تحدد القيمة العادية الاجتماعية . ففي الحالة الأولى تكون القيمة الفردية أربع ساعات وفي الحالة الثانية تصبح ساعتين وفي كلتا الحالتين فإن القيمة الفردية لديه تحدد القيمة الاجتماعية إذا بقي أكبر المنتجين في السوق . ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي :

	ساعات العمل في اليوم	عدد المنتجات في اليوم الواحد	القيمة وهي الوقت الضروري اجتماعياً لإنتاج السلعة جميع السلع	السلعة الوحدة
الانتاجية الوسطية العادية اجتماعياً	٨ ساعات	٢ وحدة	٨ ساعات	٤ ساعات .
تضاعف الانتاجية الوسطية العادية الإجتماعيـــة	٨ ساعات	٤ وحدات	٨ ساعات	٢ ساعتين

وهكذا يلاحظ تأثير الإنتاجية على القيمة كما هو الأمر في المثال السابق حيث أن تضاعف انتاجية العمل أدى إلى انخفاض قيمة السلعة إلى النصف . ومن هنا يمكن صياغة قانون تغير الانتاجية وتغير القيمة الاجتماعية . إن تزايد الانتاجية الوسطية العادية الاجتماعية يؤدي إلى انخفاض القيمة الاجتماعية بينما يؤدي انخفاض الانتاجية إلى زيادة القيمة الاجتماعية ، لأن انخفاض الانتاجية يعني زيادة كمية العمل المبذول والضرورية اجتماعياً لإنتاج السلعة وبالتالي زيادة القيمة الاجتماعية . فلو أصبحنا ننتج سلعة واحدة فقط بدلاً من سلعتين خلال ثماني ساعات فإن القيمة في هذه الحالة تتضاعف لتصبح ثماني ساعات بدلاً من أربع ساعات .

إن القيمة تتناسب إذن عكساً مع أنتاجية العمل الاجتماعي . فزيادة انتاجية العمل الاجتماعي تؤدي إلى انخفاض القيمة بينما يؤدي انخفاض هذه الانتاجية إلى زيادة القيمـــة .

جـ ـ دور قانون القيمة في تطور الاقتصاد السلعي الرأسمالي :

إن تبادل السلع في السوق يتم إذن وفق تناسب معين . وإن العمل المجرد العام الاجتماعي هو الذي يحدد هذا التناسب وهذه العلاقة الاجتماعية يطلق عليها قانون

القيمة . وهذا القانون الاقتصادي هو قانون موضوعي وهو يعمل في كل اقتصاد تتحول فيه المنتجات إلى سلع خاضعة للتبادل في السوق . إلا أن فعل هذا القانون يختلف من مجتمع إلى آخر حسب علاقات الانتاج والعلاقات الاقتصادية السائدة في المجتمع .

وقد كان لقانون القيمة تأثير كبير على تطور شكل الاقتصاد السلعي البسيط الذي يقوم على المنتجين الحرفيين الصغار المستقلين والذي كان سائداً في أواخر النظام الاقطاعي وبدايات الاقتصاد الرأسمالي ، باعتباره يحكم آلية الانتقال إلى النظام الرأسمالي . إن قانون القيمة يمارس تأثيره على توزيع العمل الاجتماعي وعلى تطور العلاقات الرأسمالية وتطور وسائل الانتاج :

أولاً : قانون القيمة وتوزيع العمل بين الفروع الإقتصادية :

لابد في كل مجتمع من توزيع العمل ووسائل الانتاج بين الفروع الاقتصادية المختلفة وذلك نتيجة لوجود تقسيم وتخصص في العمل . كما أن هذا التوزيع شرط ضروري لتلبية احتياجات المجتمع من السلع المختلفة . فنحن نرى مثلاً توزيع العمل ووسائل الانتاج بين الفروع الصناعية المختلفة ، أي بين الصناعة الانتاجية والصناعية الاستهلاكية ، كما نجد ضمن الصناعة الاستهلاكية توزيعاً للعمل ووسائل الانتاج بين الصناعة الغذائية وبين صناعة الألبسة .

وهذا التوزيع للعمل ووسائل الانتاج يتم في الاقتصاد السلعي الرأسمالي بشكل عفوي ومن قبل الأفراد أنفسهم ، حيث يحق لمالك وسائل الانتاج أن يختار مجال الانتاج أو الفرع الذي يحقق له أكبر ربح ممكن . ويمارس قانون القيمة والسعر في السوق تأثيره على مثل هذا الاختيار . لأن مستوى القيمة والسعر هو الذي يحدد مستوى الربح الذي يعد الدافع الرئيسي للنشاط الرأسمالي .

فما هو دور قانون القيمة والسعر في توزيع العمل ووسائل الانتاج في الاقتصاد السلعي الرأسمالي ؟

قد يكون نصيب فرع اقتصادي ما (صناعة الألبسة مثلاً) من التوزيع الفردي للعمل ووسائل الانتاج ضئيلاً بحيث لايكفي انتاج هذا الفرع لتغطية الطلب في السوق على السلعة التي ينتجها ، وفي هذه الحالة فإن سعر هذه السلعة يرتفع عن القيمة

الفعلية لها . والعكس عندما يكون نصيب هذا النوع من توزيع العمل ووسائل الانتاج كبيراً فإن العرض من السلعة يزيد عن الطلب عليها مما يؤدي إلى انخفاض سعر هذه السلعة . أن نظرية كارل ماركس تقول أن لعلاقات العرض والطلب في السوق الرأسمالي تأثير ما يظهر في انحراف السعر عن القيمة . أي أن السلعة يكون لها قيمة عندما تعرض للبيع في السوق . إلا أن علاقات التبادل والعرض والطلب في السوق قد تؤدي إلى انحراف السعر عن القيمة زيادة أو نقصاناً . ويجب أن لايغيب عن الذهن وجود فرق واضح بين هذه النظرية ونظرية العرض والطلب التي تعد السلعة غير حاملة قيمة وأن سعرها يتحدد فقط بفعل علاقات العرض والطلب في السوق .

ويجب التمييز بين ثلاث حالات يتساوى فيها السعر مع القيمة أو ينحرف السعر عن القيمة فإذا تساوى الطلب والعرض فعندئذ يتساوى السعر والقيمة أما إذا ارتفع الطلب عن العرض فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع السعر ، أما إذا انخفض الطلب عن العرض فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض السعر عن القيمة :

الطلب		العرض	السعر		القيمة
الطلب	=	العرض	السعر	=	القيمة
الطلب	<	العرض	السعر	<	القيمة
الطلب	>	العرض	السعر	>	القيمة

فإذا كان الطلب على السلعة (آ) أكبر من العرض بينما الطلب على سلعة أخرى (ب) أقل من العرض فإن سعر السلعة آ يكون أكبر من قيمتها بينما يكون سعر السلعة ب أقل من قيمتها . إن منتجي السلعة آ يحققون ربحاً إضافياً بينما لايحقق منتجو السلعة ب القيمة في السوق . وفي هذه الحالة ينتقل رأس المال والعمل إلى الفرع الذي ينتج السلعة آ والذي يحقق أرباحاً عالية . بينما ينخفض عدد منتجي السلعة ب التي لايحقق بيعها في السوق المربح المطلوب . إلا أن زيادة عدد منتجي السلعة آ يؤدي إلى زيادة عرض هذه السلعة من جديد وبالتالي إلى انخفاض السعر . بينما يؤدي انخفاض عدد منتجي السلعة ب إلى تناقص العرض من هذه السلعة وبالتالي إلى زيادة سعرها . وهكذا يتم توزيع العمل ووسائل العمل بين الفروع الاقتصادية بصورة فردية وغير منظمة

بحيث يصبح التطابق بين العرض والطلب هو مجرد صدفة بينما يكون عدم التطابق بينهما هو القاعدة .

ثانيـاً : تأثير قانون القيمة على تطور العلاقات الرأسمالية :

يلاحظ من توضيح العلاقة بين القيمة الفردية والاجتماعية التي سبق شرحها إن لقانون القيمة تأثيراً كبيراً وأساسياً في تطور العلاقات الرأسمالية . فالمنتجون الذين تكون قيمتهم الفردية أقل من القيمة الاجتماعية المعترف بها يحققون أرباحاً بينما يحقق المنتجون الذين تزيد قيمتهم الفردية عن القيمة الاجتماعية الخسارة والإفلاس . ففي الحالة الأولى قد تكون القيمة الفردية بالنسبة للمنتج ١٢ ساعة بينما تكون القيمة الاجتماعية المعترف بها هي ١٨ ساعة والمنتج يحقق ربحاً هو عبارة عن الفرق بين القيمتين . أما في الحالة الثانية فإن القيمة الفردية قد تكون ٢٠ ساعة والقيمة الاجتماعية هي ١٨ ساعة ويحقق المنتج الخسارة . وهكذا يمكن القول :

١ – بأن الحالة الأولى تؤدي إلى زيادة ثروة المنتجين وبالتالي إلى تقوية مركزهم في منافسة بقية المنتجين .

٢ – أن الحالة الثانية تؤدي إلى إفلاس المنتجين عندما لاتتساوى القيمة الاجتماعية أو سعر السوق وقيمتهم الفردية .

٣ – أما في الحالة التي يتساوى فيها السعر مع القيمة فإن المنتجين يظلون يعملون في ظروف غير مستقرة بسبب منافسة المنتجين الذين يحققون أرباحاً غير عادية .

وفي بدايات الاقتصاد الرأسمالي أدى تأثير فعل قانون القيمة إلى وجود تمايز بين المنتجين الصغار وبالتالي إلى نشوء وتطور العلاقات الرأسمالية .

فأولاً بالنسبة إلى المنتج الذي يحقق أرباحاً غير عادية . فهو يستطيع بواسطة هذه الأرباح توسيع مجال عمله بأن يشتري وسائل انتاج جديدة . وبينما كان يقوم بالعمل بمشاركة عائلته فهو يبحث الآن عن قوة عمل الآخرين . وتدريجياً يترك العمل ويتحول إلى رأسمالي يقوم بتشغيل عمل الآخرين .

أما بالنسبة للمنتج الذي تكون قيمته الفردية أعلى من القيمة الاجتماعية بحيث لايكفي السعر في السوق لتغطية قيمته فإنه قد يبحث أولاً عن عمل اضافي إلى جانب

عمله الفردي الخاص ثم يترك عمله الفردي هذا نهائياً ويتحول إلى عامل لدى الغير . وهكذا يلاحظ أن فئة من المنتجين الصغار تتحول بفعل قانون القيمة إلى رأسماليين بينما يتحول قسم آخر إلى عمال مأجورين لدى الغير .

ثالثاً : قانون القيمة وتطور وسائل الإنتاج :

بالإضافة إلى التأثير الذي يمارسه قانون القيمة على توزيع العمل الاجتماعي وتطور العلاقات الرأسمالية فإن النظرية الماركسية ترى أيضاً أن لقانون القيمة تأثيراً على تطور وسائل الانتاج الاجتماعية . فقد أوضحت هذه النظرية رأيها في القيمة والاختلاف بين القيمة الفردية والقيمة الاجتماعية ، وبينت أن هذه الأخيرة هي التي تمثل قيمة السلعة في السوق . ويستنتج من ذلك أيضاً بأنه كلما كانت القيمة الفردية أقل من القيمة الاجتماعية ازداد الربح .

في مثل هذه الظروف التي تسودها المنافسة بين المنتجين في النظام الرأسمالي فإن كل منتج يحاول قدر الامكان تطوير وسائل الانتاج . ذلك لأن تطوير وسائل الانتاج يؤدي كما هو معروف إلى زيادة انتاجية العمل . أي زيادة عدد السلع المنتجة في وحدة زمنية واحدة . ومن ناحية أخرى فإن زيادة عدد السلع في الساعة أو اليوم يؤدي إلى انقاص كمية العمل الفردي المبذول في انتاج السلعة الواحدة وبالتالي إلى تناقص القيمة الفردية عن القيمة الاجتماعية . وهكذا يسعى كل من المنتجين في الاقتصاد الرأسمالي إلى تطوير وسائل الانتاج حتى يتمكن من تحقيق الحد الأقصى من الربح وبالتالي تقوية مركزه في سوق المنافسة بين المنتجين لنوع معين من السلع .

ولكن النظرية الماركسية ترى أن تطور وسائل الانتاج ، في الوقت الذي يؤدي فيه إلى زيادة كمية المنتجات في السوق ، يقود إلى ظهور تناقضات وأزمات اجتماعية

أولاً : لأن تطور وسائل الانتاج لدى بعض المنتجين سيؤدي إلى إفلاس المنتجين الآخرين الذين لم يتمكنوا من تطوير وسائل الانتاج وادخال وسائل عمل جديدة على عملية الانتاج .

ثانياً: إن تطور وسائل الانتاج في مرحلة المنافسة يتم عادة بصورة فردية عشوائية وغير منظمة . ونظراً لأن كلاً من المنتجين يقوم بعملية الانتاج بمفرده وبمعزل عن المنتجين

الآخرين فقد يؤدي ذلك إلى زيادة الكميات المنتجة بحيث يجد هؤلاء المنتجون إن كمية العرض في السوق أكبر من الكمية المطلوبة أو العكس . ونتيجة لذلك فقد يظهر أحياناً فائض في انتاج سلعة ما أو نقص في انتاج سلعة أخرى .

ثالثاً : إن مثل هذا التطور قد يؤدي إلىهدر وضياع في العمل الاجتماعي لأن القيمة الفردية لبعض المنتجين الذين لم يتمكنوا من تطوير وسائل الانتاج تكون أكبر من القيمة الاجتماعية للسلعة ، وقد لا يحققون القيمة في السوق وخاصة إذا كانت الكمية المعروضة أكبر من الطلب في السوق . وفي هذه الحالة يكونون قد بذلوا عملاً فردياً ولكن دون أن يلقي اعترافاً اجتماعياً أي أنهم حققوا القيمة الاستعمالية ولكن دون أن يتمكنوا من بيع السلعة في السوق وتحقيق القيمة التبادلية . ونظراً لأنهم ينتجون من أجل التبادل ففي حال عدم تحقيق القيمة التبادلية في السوق فإن مصيرهم سيكون الإفلاس .

رابعاً :قد لاتقتصر أزمة الانتاج على بعض المنتجين وإنما قد تشمل فرعاً أو قطاعاً اقتصادياً كاملاً (كالصناعة الاستهلاكية مثلاً) . فقد يزيد الانتاج في هذا الفرع أو ذاك عن حاجات المجتمع بسبب فقدان التنظيم بين المنتجين الذين ينتجون بصورة فردية ومستقلة وفي جو من المنافسة الحادة . وإذا تكررت هذه الظاهرة في أكثر من قطاع اقتصادي ظهر عندئذ مايسمى بأزمة الكساد في النظام الرأسمالي .

لقد تعرضت نظريات القيمة في العمل إلى النقد من قبل النظريات الرأسمالية في القيمة . فقد رفضت هذه النظريات الأسس التي تقوم عليها نظريات القيمة في العمل وكذلك الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه النظريات . إن نظرية تكاليف الانتاج ونظرية عناصر الانتاج الثلاثة كانت بمثابة الرد على نظرية ريكاردو في القيمة .

كما جاءت نظرية المنفعة الحدية كرد على النظرية الماركسية . وهكذا يمكن الاستنتاج بأن بعض نظريات القيمة ، كنظرية المنفعة الحدية ، والتي تعد أن القيمة علاقة بين الذات والموضوع ، بين الإنسان والشيء ، تنتمي أصلاً إلى المذهب الذاتي في علم الاقتصاد السياسي بينما تنتمي نظريات القيمة في العمل إلى المذهب الموضوعي في القيمة . وكما أشرنا في السابق فإن نظريات القيمة تعكس في الواقع صراعاً فكرياً واجتماعياً عندما تعالج موضوعاً هاماً من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية هو موضوع القيمة .

المبحث الثالث

– النقـــد –

١ – تمهيـــد :

عند دراستنا لتطور أشكال القيمة التبادلية وجدنا أن النقد أصبح في النهاية هو المعادل العام لجميع قيم السلع الأخرى وأصبح بذلك الشكل السائد في معظم المجتمعات وفي علاقة التبادل في السوق تظهر السلعة في طرف والنقد في طرف آخر ، أي أن السلعة والنقد هما قطبا العلاقات التبادلية والتي تظهر على شكل نظام من العلاقات السلعية النقدية .

وقد بحثنا في الفصول والأبحاث السابقة موضوع السلعة، ومن الضروري الالمام أيضاً بموضوع النقد . لأنه لايمكن الاحاطة بالاقتصاد السلعي الرأسمالي دون معرفة جوهر السلعة وماهية النقد .

وحتى يمكن تعريف النقد فلا بد من تحليل الوظائف الخاصة التي يقوم بها في في عملية التداول في السوق .

٢ – وظائف النقـد :

٢ – ١ – الوظيفة الأولى : مقياس القيمة ومعيار السعر .

إن الوظيفة الأولى التي يؤديها النقد هي وظيفة مقياس القيمة ومعيار السعر . فعندما نقول أن قيمة أو سعر السلعة يعادل كذا من الوحدات النقدية (الليرة مثلاً) فإننا نقيس هذه القيمة وهذا السعر بالنقد .

ولكن حتى يستطيع النقد القيام بهذه الوظيفة يجب أن يحمل هو أيضاً قيمة . لأنه لايمكن قياس أشياء ذات قيمة بواسطة شيء آخر لايحمل أي قيمة . فإذا ماتم قياس قيمة السلع بالذهب فإن الذهب بحد ذاته يمثل قيمة وهكذا يصبح بالإمكان مقارنة قيم جميع السلع بمقياس نوعي واحد . وإن وجود هذا المقياس النوعي يجعل بالإمكان قياس ومقارنة السلع بعضها ببعض من الناحية الكمية . كان تقول أن سلعة ما تساوي ثلاثة غرامات من الذهب وسلعة أخرى تساوي ستة غرامات من الذهب . فكل من السلعتين تقاس بمقياس نوعي واحد هو الذهب والاختلاف هو فقط من زاوية الكم لأن قيمة السلعة الثانية تساوي ضعف قيمة السلعة الأولى .

وإذا اتخذ النقد شكل الذهب وأمكن بواسطته قياس قيم السلع الأخرى فإن قيمة الذهب تقاس بنفس الوقت بواسطة القيم التي تمثلها السلع الأخرى وذلك حين يتم التناسب بين الذهب وغيره من السلع .

إلا أنه يلاحظ أن قيمة السلعة تتغير باستمرار نتيجة تغير انتاجية العمل ، وكذلك فإن قيمة الذهب لاتبقى ثابتة . لأن قيمة الذهب باعتباره سلعة ترتبط أيضاً بتغير انتاجية الذهب . وإذا كان السعر هو التعبير النقدي من القيمة (مثلاً أن سعر السلعة كذا غرام من الذهب) فإن السعر يرتبط من ناحية بقيمة السلعة ومن ناحية أخرى بقيمة الذهب إذا كان الذهب هو المعادل النقدي العام لقيم جميع السلع الأخرى . ويمكننا أن نبين العلاقة بين قيمة السلعة وقيمة الذهب من جهة والسعر من جهة أخرى بالحالات التالية :

	قيمة السلعة	قيمة الذهب	السعر
الحالة الأولى	ارتفاع	ثابت	ارتفاع
الحالة الثانية	انخفاض	ثابت	انخفاض
الحالة الثالثة	ثابت	ارتفاع	انخفاض
الحالة الرابعة	ثابت	انخفاض	ارتفاع .

وهكذا يتغير السعر بصورة طردية مع تغير قيمة السلعة وبصورة عكسية مع تغير

قيمة الذهب . فإذا كانت قيمة السلعة مرتبطة بكمية العمل فإن ارتفاع كمية العمل تؤدي إلى زيادة القيمة وبالتالي زيادة السعر . والعكس صحيح عندما تنخفض كمية العمل المبذولة في انتاج السلعة لأن ذلك يؤدي إلى انخفاض سعر السلعة . إلا أن تغير السعر لايتوقف فقط على تغير قيمة السلعة وإنما أيضاً على تغير قيمة الذهب . مثلاً أن :

٢٠ كغ حبوب = ٦ غرامات ذهب

فإذا بقيت قيمة الحبوب ثابتة بينما تضاعفت انتاجية الذهب بحيث ينتج في الساعة أثنا عشر غراماً من الذهب بدلاً من ستة غرامات فإن قيمة الذهب تنخفض إلى النصف أي من عشر دقائق بالنسبة للغرام الواحد إلى خمس دقائق فقط . وفي هذه الحالة فإن معادلة التبادل السابقة تتغير لتصبح :

٢٠ كيلو غرام حبوب = ١٢ غرام ذهب

وهكذا فإن انخفاض قيمة الذهب نتيجة زيادة انتاجيته إلى الضعف يؤدي إلى زيادة سعر الحبوب . أما إذا زادت قيمة الذهب إلى الضعف نتيجة تناقص الانتاجية في إنتاجه إلى النصف وأصبح انتاج الساعة الواحدة ثلاثة غرامات بدلاً من ستة غرامات فإن قيمة عشرين كيلو غراماً حبوب ستعادل قيمة ثلاثة غرامات ذهب فقط . وهكذا نرى بأن زيادة قيمة الذهب من عشر دقائق بالنسبة للغرام الواحد إلى عشرين دقيقة يؤدي إلى انخفاض سعر الحبوب من ستة غرامات ذهب إلى ثلاثة غرامات فقط . وفي القرن السابع عشر أدى اكتشاف الذهب في العالم الجديد إلى تزايد انتاجيته وانخفاض قيمته من ناحية وإلى ارتفاع أسعار السلع من ناحية أخرى .

وحتى يقوم النقد بوظيفته الأولى في قياس القيمة فهناك ضرورة لتثبيت الوحدات النقدية التي تستخدم كمعيار للأسعار المختلفة . وهذه الوحدات النقدية تمثل عادة كمية محددة من النقد المعدني الثمين (الذهب : مثلاً) . وهذه الكمية تختلف من بلد إلى آخر فعلى سبيل المثال كان الروبل في روسيا عام ١٨٩٧ يمثل كمية من الذهب تساوي ٠٫٧٧٤ غ وكان الدولار الأميركي إلى وقت قريب يمثل ٠٫٨٨٨ غرام من الذهب وذلك طبقاً لقيمته الاسمية المثبتة بموجب القانون .

٢ ـ ٢ ـ الوظيفة الثانيـــة : النقـــد وسيلة للتـــداول

وفي هذه الحالة يمارس النقد وظيفته الثانية كوسيلة للتداول . وحتى يمكن فهم هذه الوظيفة من المفيد اجراء المقارنة بين شكل التبادل البسيط المباشر (المقايضة) أي:

سلعـــة ـ سلعـــة

وبين الشكل النقدي عندما أصبح النقد المعادل العام لجميع قيم السلع الأخرى بحيث أصبحت صورة التبادل السلعي النقدي على الشكل التالي :

سلعـــة ـ نقـــد ـ سلعـــة

ففي الحالة الأولى يتم تبادل سلعة مقابل سلعة ، بينما يظهر النقد في الحالة الثانية كوسيلة للتداول ، حيث تباع السلعة مقابل النقد ويتم شراء سلعة أخرى بواسطة النقد أيضـــاً .

وفي حالة التبادل البسيط المباشر (المقايضة) تبدو عمليتا البيع والشراء عملية واحدة ويكون البائع هو المشتري في الوقت نفسه . أما في الحالة الثانية فإنه يوجد مرحلتان متمايزتان : في المرحلة الأولى يتم بيع السلعة بالنقد ، وفي المرحلة الثانية يتم شراء سلعة أخرى بالنقد . أي أن هناك انفصال زماني ومكاني بين عمليتي البيع والشراء أي بإمكان المرء أن يبيع السلعة بالنقد ويشتري سلعة أخرى في مكان آخر وزمان آخر .

وبواسطة النقد إذن يستطيع المرء أن يشتري أية سلعة يريدها وفي أي مكان وزمان يختاره بينما يبقى التبادل في الحالة الأولى محصوراً بين سلعتين فقط وهكذا فإن النقد هو الذي ينجز ويسهل عملية التداول السلعي في السوق عندما يقوم بدور الوسيط في عملية تداول العدد الكبير من السلع .

إلا أن السلعة تخرج من عملية التداول عندما تتحقق قيمتها في السوق وتذهب إلى عملية الاستهلاك . أما النقد فإنه يبقى في دورة التداول في السوق . ومع هذا فإن الأولوية تبقى للدورة السلعية التي تلعب الدور الأساسي بينما تنبثق وظيفة النقد كوسيلة للتداول من الدورة السلعية إذ بدون الدورة السلعية لايوجد هناك نقد في التداول . أن النقد يرافق الحركة السلعية وينظم تداولها في السوق .

٢ ـ ٣ ـ الوظيفة الثالثة : النقـد وسيلة لتكوين الثروة والادخار :

إن هذه الوظيفة تنبع أساساً من الوظيفتين الأولى والثانية أي قياس القيمة والسعر ووسيلة للتداول السلعي . كما يجب لفهم الوظيفة الثالثة للنقد الإحاطة بظروف وظيفة الانتاج والتداول السلعي في السوق .

فعندما يقوم أحد المنتجين ببيع منتجاته في السوق ويتوجب عليه في فترة لاحقة شراء أدوات الانتاج (آلة مثلاً) وذلك بعد أن ينتهي استهلاكها كلياً فإن عليه في هذه الحالة تجميع النقد اللازم لعملية الشراء المقبلة . والنقد يقوم عندئذ بوظيفة تكوين الثروة والتراكم أو الادخار .

إن النقد الذهبي يقوم بهذه الوظيفة بصورة أفضل مما يقوم بها النقد الورقي . ذلك لأن النقد الورقي يتعرض للإنخفاض في قيمته الشرائية إذا لم تبق قيمته ثابتة . وقد أدرك الناس ذلك إذ نجدهم يفضلون اكتناز الذهب على اكتناز النقد الورقي . لأن قيمة الذهب تبقى أكثر ثباتاً من النقد الورقي .

٢ ـ ٤ ـ الوظيفة الرابعة : النقد كوسيلة للدفع :

ومع تطور عمليات التداول السلعي نشأت أشكال جديدة للتداول ومنها البيع على أساس الائتمان . وفي هذه الحالة تتم عملية الشراء قبل أن يقوم المشتري بعملية بيع منتجاته في السوق . وإن عملية الشراء هذه تتم على أساس الدفع الآجل .

وهناك أسباب وراء هذا الشكل من التداول ترجع إلى طبيعة الانتاج والتداول الخاصة بالسلعة . فمن المعروف أن المزارع قد يحتاج إلى بعض السلع كالسماد مثلاً حتى يستطيع البدء بعملية الانتاج ولكن قد لايتوفر لديه النقد اللازم . إلا أنه يستطيع شراء المواد والسلع اللازمة على شرط أن يسدد قيمتها بعد تحقيق المحصول الزراعي . وينشأ بهذه الحالة المدينون من طرف والدائنون من طرف آخر .

وفي مثل هذه الحالات لايظهر النقد بصورة مباشرة فورية في عملية التبادل . بينما تحل محله مؤقتاً أشكال مختلفة من الالتزامات الأجلة الدفع (كمبيالة ، سند ، الخ)

التي يتعهد بموجبها المدين بتسديد مبلغ معين يمثل سعر السلعة في وقت آخر يسمى تاريخ الاستحقاق . وفي هذا التاريخ يقوم المشتري بتسديد القيمة نقداً .

وهكذا يقوم النقد بوظيفة الدفع الآجل . ومع الزمن تطورت أشكال الدفع الآجل وظهر النقد الائتماني إذ يستطيع حامل الكمبيالة سداد التزاماته بواسطة هذه الكمبيالة وتحويلها إلى البائع الجديد الذي يستلم قيمتها في تاريخ الاستحقاق . ثم اتخذ النقد الائتماني شكل البنكنوت وهي أوراق مستندية تقوم بوظيفة الدفع ويلتزم البنك بموجبها بسداد قيمتها نقداً (كالشيكات مثلاً) وقد تطورت هذه الأشكال وأصبحت تحل تدريجياً محل الكمبيالـــة .

٢ ــ ٥ ــ الوظيفة الخامسة : النقـــد كنقـــد عالمـــي

إن تطور الانتاج العالمي والتبادل السلعي بين الدول المختلفة كان لابد من أن يؤدي تدريجياً إلى ظهور وظيفة جديدة للنقد . حيث أصبح دور النقد لاينحصر في الحدود الوطنية المحلية لكل دولة وإنما يتجاوز هذه الحدود ليمارس وظيفته الخامسة كنقد عالمي .

إلا أن لكل دولة عملتها الوطنية الخاصة بها التي تمثل قيمة معينة تختلف عن قيمة النقد المحدد في الدول الأخرى . وهنا لابد من وجود نقد واحد يعد مقياساً للتبادل بين هذه الدول . ونظراً لاختلاف طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية السائدة في المجتمع . فقد عد النقد الذهبي أو مايماثله من قيمة فعلية مقياس التبادل ووسيلة للمبادلات التجارية الدولية . وفي عملية التبادل هذه لايؤخذ بما تملكه كل دولة من العملة الوطنية المحلية الخاصة بها وإنما بما تملكه من احتياطي الذهب . ولذا تحتاج كل دولة إلى كمية من احتياطي الذهب لتسوية حساباتها مع الدول الأخرى وكلما زادت حصة الدولة من احتياطي الذهب أو مايماثله من قيم حقيقية قوى مركزها في علاقات التبادل الدولي .

٣ ــ قوانين الدورة النقديـــة وكميـــة النقـــد :

إن النقد سواء أكان يمثل وحدات نقدية من المعدن الثمين (الذهب مثلاً) أم

وحدات من النقد الورقي فإن للدورة النقدية بعض الصفات التي تختلف بها عن الدورة السلعية . إن السلعة عندما تباع وتشترى تخرج غالباً من عملية التداول بينما يبقى النقد في مجال التداول يمارس وظائفه الخاصة به . فعندما يشتري المرء سلعة استهلاكية (قميص مثلاً) فإن كمية النقد المدفوعة نفسها تستعمل من قبل البائع للقيام بعمليات تبادل أخرى بينما تخرج السلعة من السوق لتدخل عملية الاستهلاك ، إن الوحدات النقدية تقوم عادة بعدد من العمليات التبادلية تزيد اجمالي قيمتها عن قيمة النقد المتبادل نفسه فالنقد المدفوع مقابل سعر القميص ولو فرضناه وحدة نقدية من فئة الخمس والعشرين ليرة سورية فإن بائع القميص يستعمل هذه الوحدة النقدية نفسها في شراء سلعة أخرى والبائع الجديد يستعملها من جديد في عمليات أخرى وهكذا . فإذااستمرت هذه الوحدة النقدية في الدوران والتداول بحيث قامت بعدد من الدورات تساوي ست دورات مثلاً وفي كل دورة تقوم بعملية تبادل تساوي قيمتها أي خمساً وعشرين ليرة سورية فإن مجموع أسعار العمليات التجارية التي تخدمها يساوي (٦×٢٥ = ١٥٠ ليرة سورية) أي أننا في هذا المثال نستعمل فئة نقدية واحدة في عدة عمليات تجارية مجموع أسعارها ١٥٠ ليرة سورية .

وانطلاقاً من هذه الصفات والوظائف الخاصة التي يمارسها النقد في مجال التداول فإن كمية النقد اللازمة في المجتمع للتداول هي أقل من اجمالي أسعار السلع المتداولة وبمعنى آخر فليس هناك حاجة إلى قيمة من النقد تساوي مجموع أسعار السلع المتداولة نظراً لأن النقد يقوم بعدد أكبر من الدورات في مجال التداول ، ويمكن إذن حصر العوامل التي تحدد كمية النقد اللازمة للتداول في عاملين اساسيين :

١ ـ العامـــل الأول :

وهو يمثل مجموع أسعار السلع التي تخضع للتبادل النقدي . فكلما ازداد مجموع أسعار هذه السلع دعا ذلك إلى ضرورة زيادة الكمية النقدية وبالعكس .

٢ ـ العامـــل الثاني :

وهو متوسط عدد دورات النقد . وهو يمثل سرعة الدورة النقدية في المجتمع

وهذه تتناسب عكساً مع كمية النقد إذ كلما ازدادت سرعة الدورة النقدية انخفضت الكمية اللازمة من النقد .

فإذا فرضنا أن الدولار الواحد يقوم بخمس دورات في فترة معينة (سنة مثلاً) بينما بلغ مجموع أسعار السلع الخاضعة للتبادل بالنقد مائة ألف دولار ففي هذه الحالة فإن الكمية اللازمة من الدولارات الذهبية (إذا كان النقد ذهباً) هي :

$$\text{كمية النقد} = \frac{\text{مجموع أسعار السلع}}{\text{متوسط عدد الدورات السنوية}} = \frac{١٠٠٠٠٠,٠٠}{٥} =$$

٢٠٠٠٠ دولار ذهبي ، وهذا القانون للدورة النقدية ينطبق في حال كون جميع العمليات التجارية تتم بواسطة النقد . إلا أن هناك عادة بعض العوامل الأخرى التي تؤثر على كمية النقد اللازمة يمكن ايجازها بما يلي :

١ - بعض العمليات التجارية التي لايظهر فيها النقد بصورة مباشرة وفورية كالعمليات التي تتم على أساس الدفع الآجل كالكمبيالة والسندات والخ .. وهذه تستحق الدفع في فترة قادمة . أي أن عمليات البيع والشراء تتم دون أن يستعمل النقد إلا في الفترات اللاحقة وفي هذه الحالة فليس هناك حاجة فورية للمبلغ من النقود الذي يعادل مجموع أسعار هذه العمليات .

٢ - بعض العمليات التي تمت سابقاً على أساس الدفع الآجل (كمبيالة ، سند) وهي تستحق الدفع والتسديد حالياً . وحين استحقاق وقت الدفع لابد من وجود كمية من النقد تعادل أسعار هذه العمليات التجارية المستحقة .

٣ - بعض عمليات التبادل التي تتم أحياناً على أساس المقايضة أي سلعة مقابل سلعة أخرى . حيث لايستعمل النقد في هذه الحالة كوسيلة للقياس والتداول . وفي هذا النوع من المبادلات السلعية التجارية ليس هناك حاجة أيضاً إلى المبالغ النقدية اللازمة لسداد قيمة هذه العمليات .

إن هذه الاعتبارات تؤثر على كمية النقد الضرورية . فالدفع الآجل يؤدي إلى

انقاص كمية النقد كما أن الدفع المستحق يزيد من الحاجة إلى النقد . وفي الحالة الثالثة (المقايضة) فإن ذلك يؤثر في انقاص كمية النقد اللازمة للتداول حيث لايكون هناك حاجة للنقد لتغطية هذا الجزء من عمليات التبادل السلعي في السوق ، وهكذا يصبح القانون الذي ينظم ويحدد كمية النقد اللازمة للتداول كالتالي :

كمية النقد الضرورية = (مجموع أسعار السلع المتداولة + مجموع المبالغ المستحقة الدفع – مجموع المبالغ الآجلة الدفع – مجموع أسعار صفقات المقايضة) ÷ العدد الوسطي لدورات النقد

وإذا استبدلنا الرموز بهذه العوامل كان لدينا :

$$م = \frac{س + د - ق - ت}{ن}$$

وهكذا يمكن تحديد قانون الدورة النقدية والذي ينظم كمية النقد اللازمة للتداول إذا توفرت هذه المعطيات والعوامل الناظمة لتحديد هذه الكمية ، ولكن يجب التمييز أيضاً بين حالتين :

١ – إذا كان النقد الذهبي هو النقد المتداول فإن كمية النقد اللازمة تتأثر أيضاً بقيمة الذهب التي لاتبقى ثابتة في حال تغير انتاجية العمل في استخدام الذهب . فإذا انخفضت قيمة الذهب نتيجة إرتفاع الانتاجية ففي هذه الحالة لابد من زيادة كمية النقد الذهبي اللازمة لتداول السلع إذا بقيت كمية وقيمة السلع ثابتة . لأننا كما لاحظنا في الوظيفة الأولى للنقد الذهبي إن انخفاض قيمة الذهب يؤدي إلى زيادة أسعار السلع وفي هذه الحالة لابد اذن من زيادة كمية النقد الذهبي نتيجة لانخفاض قيمته حتى يمكنه تغطية الأسعار الثابتة للسلع الأخرى . فإذا كان سعر سلعة ما دولاراً ذهبياً واحداً وانخفضت قيمة الذهب إلى النصف بينما بقيت قيمة السلعة ثابتة فإن سعر السلعة يصبح دولارين . ويجب أن يكون هناك دولاران بدلاً من دولار واحد حتى يمكن مبادلة هذه السلعة .

٢ ـ في الحالة الثانية عندما يحل النقد الورقي محل النقد الذهبي كما هو شائع في الوقت الحاضر . ففي هذه الحالة إذا كانت كمية النقد الورقي تساوي نفس كمية النقد الذهبي فإن النقد الورقي يؤدي نفس الوظيفة التي يقوم بها النقد الذهبي .

ولكن في حال زيادة كمية النقد الورقي عن كمية النقد الذهبي اللازمة للتداول فإن العلاقات النقدية ـ السلعية ستؤول إلى التبدل والتغيير . أولاً لأن النقد الذهبي خلافاً للنقد الورقي ، يحمل قيمة بحد ذاته بينما لايحمل النقد الورقي أي قيمة خاصة وإنما يمثل قيمة هي القيمة الحقيقية للنقد الذهبي . فالليرة السورية الورقية لاتحمل قيمة إلا قيمة طباعتها التي لاتذكر وإنما تملك قيمة اسمية هي عبارة عن كمية ما من الذهب مثبتة بالقانون . وثانياً أن النقد الذهبي يقوم بوظيفة تكوين الثروة أفضل من النقد الورقي . والناس عندما يتعاملون بالنقد الذهبي فإنهم لايستخدمون إلا الكمية اللازمة منه فقط للتداول بينما يذهب مايزيد عن ذلك إلى الاكتناز والأغراض الصناعية . أما النقد الورقي فيبقى غالباً في عملية التداول نظراً لأن الناس لايفضلونه كثيراً كوسيلة لتكوين الثروة والادخـــار .

فلو افترضنا على سبيل المثال أن كمية النقود الضرورية هي مائة مليون دولار من الذهب بينما يوجد في التداول مائتا مليون دولار من النقد الورقي فإن كل دولار في هذه الحالة من النقد الورقي يمثل نصف القيمة الاسمية التي يحملها وبذلك تنخفض القيمة الشرائية للدولار الورقي إلى النصف .

مثال آخر : إن البائع آ باع إلى المشتري ب آلتين بسعر عشرة آلاف دولار على أن يكون الدفع بعد سنة واحدة . فإذا افترضنا أن قيمة الدولار الورقي انخفضت إلى النصف نتيجة طرح كميات اضافية من النقد الورقي في السوق زيادة عن الكمية الضرورية فإن قيمة الآلة الواحدة ترتفع ١٠٠ ٪ بحيث تصبح عشرة آلاف دولار بدلاً من خمسة آلاف دولار فعندما يسدد المشتري ب قيمة الآلتين إلى البائع آ والمثبتة على الكمبيالة أو السند الموقع بينهما بعد عام من الشراء فهو يسدد مبلغ عشرة آلاف دولار والتي أصبحت تساوي قيمة آلة واحدة بدلاً من آلتين . وهو بذلك يتحرر من التزامه

من الناحية الحقوقية ولكن من الناحية الاقتصادية فإنه في هذه الحالة يسدد قيمة آلة واحدة بدلاً من قيمة آلتين نتيجة لانخفاض قيمة النقد الورقي إلى النصف .

وباختصار فإن قانون كمية النقد هو قانون اقتصادي موضوعي يعبر عن التناسب الضروري بين كمية النقد اللازمة وبين الدورة السلعية في السوق . كما يعبر عن العلاقة الموضوعية بين كمية النقد الحقيقي (الذهب مثلاً) وبين كمية النقد الورقي الذي يمثل النقد الحقيقي . وكما هو الحال بالنسبة للسلعة فهناك أيضاً نظريات متعددة تحاول كل منها تفسير ظاهرة النقد وقوانينه الخاصة من وجهة نظر معينة ولا يتسع المقام هنا للتوسع في مسائل النقود لأن هذا يحتاج إلى بحث خاص مفصل .

الخلاصة :

لقد تضمن الفصل السابق دراسة بعض السمات العامة للاقتصاد الرأسمالي .

أولاً :

إن الاقتصاد السلعي هو الطابع الغالب على الاقتصاد الرأسمالي بينما كان الاقتصاد الطبيعي هو السمة العامة للاقتصاديات التي سبقت الرأسمالية .

ثانياً :

اذن من الضروري أن نبدأ دراسة الرأسمالية بدراسة السلعة . فالسلعة هي الناتج الخاضع للتبادل وهي تتألف من قيمة استعمالية وقيمة تبادلية . إن القيمة الاستعمالية هي شرط بديهي في كل سلعة . أما القيمة التبادلية فقد كانت موضع الدراسة ، سواء من حيث الشكل (أشكال القيمة)أو من حيث الجوهر والمحتوى والذي تبحثه نظريات القيمة .

ثالثاً :

بالنسبة لأشكال القيمة يوجد هناك من الناحية التاريخية أربعة أشكال للقيمة . الشكل البسيط للقيمة ، الشكل الواسع للقيمة ، الشكل العام للقيمة ، الشكل النقدي للقيمة . أما حول موضوع محتوى القيمة والعوامل التي تحددها فقد ظهرت نظريات متعددة تحاول كل منها تفسير القيمة من زاوية معينة ، إلا أنه يمكن التمييز بين نظريات رأسمالية في القيمة ونظرية القيمة في العمل . إن دراسة أية نظرية تتضمن الأفكار الأساسية فيها ونقد هذه النظرية .

رابعاً :

بعد دراسة السلعة كان من الضروري التعرض إلى النقد . لأن السلعة والنقد يشكلان

طرفي التبادل أن النقد يمثل على الدوام قيمة ما سواء أكان ذلك في شكله الحقيقي (النقد الذهبي) أم في شكل ورقي والذي يفترض أنه يمثل قيمة حقيقية حتى يستطيع أن يكون مقياساً لجميع القيم .

وحتى يمكن فهم خصائص النقد يجب ادراك الوظائف الخمس التي يقوم بها في الحياة الاقتصادية . إن الوظيفة الأولى والأساسية هي أن النقد يقوم بوظيفة مقياس للقيمة والسعر ، وبدونها لايمكن للنقد أن يمارس وظائفه الأربعة الأخرى أي وسيلة للتداول ، وسيلة للتراكم والثروة ، وسيلة للدفع ، وأخيراً وظيفته كنقد عالمي .

ونتيجة لهذه الخصائص والوظائف المميزة للنقد فإن للدورة النقدية وكمية النقد اللازمة للتداول قانونها الخاص . وحتى يمكن فهم طبيعة هذه الدورة يجب التمييز أولاً بينها وبين طبيعة الدورة السلعية . وهذه الطبيعة الخاصة للدورة النقدية هي التي تحكم قانون كمية النقد . إن قانون كمية النقد يأخذ بعين الاعتبار أولاً مجموع أسعار السلع في المجتمع ومتوسط عدد دورات الوحدات النقدية ، بالإضافة إلى المبالغ المستحقة للدفع والآجلة الدفع وعمليات المقايضة باعتبارها عوامل لها تأثيرها على تحديد كمية النقد .

أسئلة نموذجيـــة للتفكير والمساعدة على استيعاب محتويات هذا الفصل :

١ – ماهو الفرق بين الاقتصاد الطبيعي والاقتصاد السلعي ؟

٢ – متى يتخذ الناتج شكل السلعة ؟

٣ – ماهو المقصود بالقيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية ؟

٤ – من الناحية التاريخية هناك أربعة أشكال للقيمة التبادلية ؟ ماهو الفرق بين كل من هذه الأشكال ؟

٥ – ماهي العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض السعر حسب نظرية العرض والطلب ؟ هل تفرق هذه النظرية بين القيمة والسعر ؟ اعرض نقد هذه النظرية ؟

٦ – إن نظرية المنفعة تربط بين المنفعة والقيمة حسب تصنيف الحاجات ؟

٧ – كيف يتم تصنيف قيم السلع حسب هذه النظرية ؟ اعرض نقد هذه النظرية ؟

٧ ـ ماهو المقصود بتكلفة الانتاج كأساس في تحديد القيمة والسعر حسب نظرية تكاليف الانتاج ؟ هل يؤثر السعر من ناحية أخرى في تحديد التكلفة ؟

٨ ـ تعتبر نظرية عناصر الانتاج الثلاثة أن كل عنصر يحقق جزءاً من القيمة . ماهو المقصود بذلك ؟

٩ ـ ان نظرية المنفعة الحدية تربط بين حد المنفعة الأخيرة للسلعة وبين قيمة السلعة ؟ كيف يتحدد الحد الأخير للمنفعة ؟ هل تأخذ نظرية المنفعة الحدية بأهمية الانتاج ؟ هل تنطبق على الاقتصاد السلعي ؟

١٠ ـ ان النظريات الرأسمالية الحديثة في القيمة تحاول الربط بين نظريات القيمة في نظرية واحدة ؟ ماهو مفهوم مارشال وساملسون في القيمة ؟

١١ ـ هل هناك نظرية واحدة في قيمة العمل ؟ ماهي الأفكار الأولية في هذه النظرية كيف ربط ريكاردو بين قيمة السلعة وبين انتاجية العمل وبين العمل البسيط العمل المعقد ؟

١٢ ـ بماذا تختلف النظرية الماركسية عن النظرية الكلاسيكية في العمل ؟ ان الجانب النوعي في النظرية الماركسية هو العلاقة الاجتماعية للقيمة ؟ هل هناك فرق بين القيمة الفردية والقيمة الأجتماعية وكيف تتحدد القيمة الاجتماعية (مثال) ؟

هل هناك علاقة بين انتاجية العمل الاجتماعي وبين القيمة ؟ وما هو تأثير قانون القيمة على توزيع العمل الاجتماعي وتطور العلاقات الرأسمالية وتطور وسائل الانتاج؟

١٣ ـ حتى يمكن فهم السمات الخاصة بالنقد يجب إدراك وظائفه الخمسة ؟ كيف يكون النقد مقياساً للقيمة والسعر ؟ كيف يكون وسيلة للتداول ؟ كيف يكون وسيلة للثروة والتراكم ؟ كيف يكون وسيلة للدفع ؟ ماهو المقصود بأن النقد يقوم بوظيفته كنقد عالمي ؟

١٤ ـ ماهو الفرق بين الدورة السلعية والدورة النقدية ؟

١٥ ـ كيف يتحدد قانون كمية النقد ؟ ماهي العوامل المختلفة التي تؤخذ بعين الاعتبار في تحديد هذا القانون ؟ هل هناك فارق بين النقد الذهبي والنقد الورقي ؟

الباب الثاني

رأس المـال

الفصل الأول

رأس المال والربح

١ ـ تحول النقـد إلى رأس مال :

١ ـ ١ ـ النقـد ورأس المـال :

تضمنت الأبحاث السابقة تحديداً لمفهوم السلعة والنقد ووظائفه الخاصة وقوانين الدورة النقدية . وذلك نظراً للدور الخاص الذي تقوم به السلعة ويقوم به النقد في الاقتصاد السلعي الرأسمالي . فبالرغم من أن علاقات التبادل السلعي ـ النقدي كانت قد ظهرت إلى جانب الاقتصاد الطبيعي في المجتمعات التي سبقت المجتمع الرأسمالي إلا أن المحتوى الخاص للسلعة والنقد في الاقتصاد الرأسمالي يختلف عن محتوى ووظيفة السلعة والنقد في الاقتصاديات السابقة للاقتصاد الرأسمالي . وقد أشرنا في فصول سابقة إلى أن الانتاج والتبادل كان غالباً يهدف في تلك الاقتصاديات إلى تحقيق اشباع الحاجات المباشرة . بينما أصبح تحقيق الربح هو الهدف الأساسي من النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي .

من أجل ذلك يصبح من الضروري تحديد مفهوم رأس المال . لأن مفهوم رأس المال قد يختلط في أذهان البعض بمفهوم وسائل الانتاج أو النقد .

إن النقد كما رأينا عبارة عن شيء محدد له قيمة ما . وإن الثروة النقدية عندما

تكون في حالتها الساكنة وتأخذ شكل الاكتناز لايمكن اعتبارها رأسمالاً إلا إذا تحولت هذه الثروة واتخذت شكل استثمار مايكون الهدف من ورائه تحقيق الربح . ويظهر رأس المال في صورة تزايد مستمر في الثروة النقدية .

ـ حول رأس المال لم يكن هناك اتفاق بين علماء الاقتصاد السياسي على تحديد مفهومه إن أنصار النظرية الميركانتيلية لم يفرقوا بين رأس المال والثروة النقدية. وحسب رأيهم لايوجد هناك فرق بين النقد ورأس المال . أما نظريات الاقتصاديين الكلاسيكين الأوائل فقد طابقت بين رأس المال ووسائل الانتاج . إن أصحاب النظرية الفيزيوقراطية على سبيل المثال حددوا مفهوم رأس المال على أنه عبارة عن العدد والمواد الأولية وغيرها من العناصر المادية المستعملة في عملية الانتاج . إلا أن النظرية الماركسية لم تأخذ بهذه التفسيرات لأن رأس المال عبارة عن علاقة اجتماعية بين طبقة تملك وسائل الانتاج وطبقة اجتماعية أخرى تملك فقط قوة العمل . ومن خلال هذه العلاقة الاجتماعية فقط يمكن لصاحب رأس المال أن يحول النقد إلى رأسمال(١).

١ ـ ٢ ـ المعادلة العامة لرأس المال :

بصرف النظر عن اختلاف التفسيرات حول طبيعة وجوهر رأس المال . فإنرأس المال يجسد من الناحية الظاهرية على الأقل حركة النقد في حالتها المتغيرة المتزايدة ؛ إن صاحب رأس المال يبدأ بالنقد وينتهي بالنقد . ولكن يشترط في النقد الأخير أن يكون أكبر من حيث الكمية من النقد الأساسي الذي بدأ به . وهذا الفرق بين النقد الأولي والنقد النهائي هو مايطلقون عليه عادة الربح الرأسمالي . وهذه المعادلة العامة لرأس المال هي القانون العام الذي يحكم حركة رأس المال في الاقتصاد الرأسمالي في أي زمان ومكان ومهما اختلفت أنواع رأس المال .

ولكن إذا كانت حركة رأس المال تهدف إلى تحقيق زيادة ما في القيمة تمثل الربح فإن هذا لايعني أن أية زيادة في القيمة تعكس في جوهرها حركة رأس المال . ولتوضيح

---

(١) المرجع : الاقتصادي السياسي ـ الطبعة الالمانية.دار النشر « الاقتصاد » برلين عام ١٩٧٣ صفحة (١٧١) .

هذه الفكرة يمكن القول بأن المنتج السلعي الصغير يحقق هو الآخر زيادة في القيمة النقدية للسلعة التي يقوم بإنتاجها . فعندما يقوم الحرفي الصغير مثلاً باستخدام عمله وجهده الشخصي في تحويل المواد التي يستعملها إلى سلعة جديدة ، فإن قيمة السلعة الجديدة تكون أكبر من قيمة المواد المستخدمة في انتاجها . لأنه بواسطة عمله هذا يضيف قيمة اضافية جديدة إلى قيمة المواد المستعملة في عملية انتاج السلعة الجديدة . فعندما يقوم صانع النسيج بتحويل القطن الخام إلى نسيج فإن القيمة الجديدة لهذه السلعة المنتجة تكون أكبر من قيمة القطن الخام وغيره من المواد المستعملة في انتاج النسيج . وهو عندما يقوم ببيع السلعة المنتجة الجديدة في السوق فهو يحصل على قيمة تزيد عن قيمة المواد المستخدمة في انتاجها . إلا أن النقد الذي يستخدم في شراء المواد الأولية وغيرها لايأخذ في هذه الحالة شكل رأس المال . لأن تحويل النقد إلى رأس مال يشترط فيه توفر بعض الشروط والأسس التي تختلف عن شروط وأسس الانتاج السلعي الحرفي الصغير .

ومن خلال المقارنة بين معادلة التداول السلعي الصغير وبين معادلة التداول السلعي الرأسمالي يمكن توضيح الاختلاف بين زيادة النقد في الاقتصاد السلعي الصغير وبين زيادة النقد وتحوله إلى رأس مال في الاقتصاد السلعي الرأسمالي .

ففي حالة التداول السلعي الصغير تظهر مراحل معادلة التداول السلعي في السوق على الشكل التالي :

سلعـــة — نقـــد — سلعـــة

أولاً — في المرحلة الأولى يقوم المنتج السلعي الصغير بتحويل السلعة التي أتم انتاجها إلى نقد في السوق . أو بكلمة أخرى يقوم المنتج الصغير ببيع السلعة الناتجة في السوق ويحصل في هذه الحالة على كمية من النقد تعادل قيمة المواد المستخدمة مضافاً إليها القيمة التي أضافها عمله الخاص .

ثانياً — في المرحلة الثانية يقوم بتحويل النقد إلى سلعة عندما يستخدم النقد المتحقق من عملية البيع في شراء سلع جديدة تلبي احتياجاته المختلفة سواء منها المواد الأولية

اللازمة لعملية انتاج جديدة أو مواد غذائية من أجل اشباع حاجاته الشخصية .

أما المعادلة العامة للتداول السلعي الرأسمالي فهي خلافاً للمعادلة السابقة تبدأ بالنقد وتنتهي بالنقد الزائد وهي تظهر على الشكل التالي :

نقــــد ــ سلعـــــة ــ نقــد زائد

أولاً ــ في المرحلة الأولى كما هو واضح من هذه المعادلة يقوم صاحب رأس المال بتحويل النقد إلى سلعة . وهي تشمل عناصر الانتاج المادية الضرورية من آلات ومواد أولية وغيرها . كما تشمل هذه المرحلة أيضاً شراء وتأمين قوة العمل اللازمة . وبعد انجاز هذه المرحلة تبدأ عملية انتاج السلعة الجديدة .

ثانياً ــ في المرحلة الثانية يقوم بتحويل وبيع السلعة الناتجة إلى نقد في السوق . ويكون النقد المتحقق من عملية البيع عادة أكبر من النقد الذي بدأ به في المرحلة الأولى . ويطلق على النقد الجديد النقد الزائد . ويتكون النقد الزائد من النقد الأولي (ن) مضافاً إليه مبلغاً معيناً . فلو بدأ بنقد مقداره مليون دولار وانتهى بنقد زائد مقداره مليون ونصف المليون دولار ، فإن النقد العائد يعوض النقد الأساسي المدفوع مضافاً إليه نصف مليون دولار .

وإذا أجرينا الآن المقارنة بين معادلة التداول السلعي الصغير وبين معادلة التداول السلعي الرأسمالي لوجدنا أنهما يمثلان من زاوية الشكل مرحلتين متتابعتين . وكما لاحظنا فإن معادلة التداول السلعي الصغير تبدأ بالسلعة التي تتحول إلى نقد وهذا الأخير يتحول بدوره من جديد إلى سلعة ، بينما تبدأ معادلة التداول السلعي الرأسمالي بتحول النقد إلى سلعة ثم تنتهي بتحويل السلعة إلى نقد زائد .

إلا أنه يوجد بين هاتين المعادلتين اختلاف أساسي يتناول المحتوى والهدف لكل منهما :

١ ــ في معادلة التداول السلعي الصغير يعتمد المنتج الحرفي في غالب الأحيان على عمله الشخصي في انتاج السلعة . بينما يعتمد صاحب رأس المال على عمل الغير حين يقوم بشراء قوة العمل في سوق العمل .

٢ ـ في معادلة التداول السلعي الصغير تمثل القيمة الإستعمالية بداية ونهاية الدورة وتكون هي بحد ذاتها الغاية من عملية الإنتاج والتبادل ، بينما في التداول الرأسمالي تتحول القيمة الإستعمالية إلى مجرد واسطة ووسيلة لتحقيق غاية أخرى هي الحصول على النقد المتضمن للربح ، ويصبح النقد بحد ذاته الغاية من عملية الإنتاج والتداول الرأسمالي .

١ ـ ٣ ـ شروط وقوانين الإنتاج الرأسمالي :

لابد من توفر شروط معينة حتى تتم عملية الإنتاج الرأسمالي . حيث أن العلاقات التي تحيط بعملية الإنتاج في ظروف الإقتصاد الرأسمالي تختلف عن علاقات الإنتاج التي سادت الإقتصاديات ماقبل الرأسمالية . ففي ظروف الإنتاج السلعي لاحظنا كيف أن المنتج الصغير يعتمد على عمله الخاص في عملية الإنتاج كما يكون عادة مالكاً لوسائل انتاجه الخاصة . إن عملية الإنتاج الرأسمالية لاتقوم إلا بعد توفر شروط معينة هي :

آ ـ وجود وسائل الإنتاج في السوق :

إذ يتوجب توفر وسائل الإنتاج المختلفة في السوق من أبنية وآلات ومواد أولية وغيرها من العناصر المادية . وفي هذه الحالة يقوم صاحب رأس المال بتخصيص جزء من النقد لتحويله إلى سلع وشراء مختلف الوسائل المادية الضرورية للبدء بعملية الإنتاج .

ب ـ وجود قوة عمل حرة في سوق العمل :

ويقصد بذلك ضرورة وجود قوة عمل « حرة » من الناحية القانونية يتوفر لأصحابها حق التصرف بها ، أي أن يكون لهم حق بيع قوة عملهم لأصحاب رؤوس الأموال في السوق . ومن ناحية ثانية يجب أن يكون هؤلاء الأشخاص (العمال) مضطرين لبيع قوة عملهم لأنهم لايتمتعون بملكية وسائل الانتاج التي تتيح لهم الفرصة

لإقامة أي عمل اقتصادي مستقل وخاص بهم .

ولتوضيح هذه الناحية يمكن مقارنة شروط قوة العمل في النظام الرأسمالي بشروطها في أنظمة الرق والقنانة الاقطاعية . فلم تكن قوة العمل في النظامين الآخرين حرة من الناحية القانونية .

وكما لاحظنا فإن للسادة في نظام الرق حق التصرف الكامل بالرقيق إلى جانب الملكية المطلقة لوسائل الانتاج إذ لم يكن ينظر إلى الرقيق الا كجزء (متميز) من وسائل الانتاج .

وفي النظام الاقطاعي نجد أن الفلاح القن (رغم أنه لم يعد ملكية شخصية للسيد وأصبح يتمتع بملكية بعض أدوات الانتاج والحيوانات وأحياناً منزل السكن . وأصبح يملك الحق في جزء مما ينتجه) يبقى مقيداً بشروط تحرمه من حقوقه الشخصية : كمنع انتقاله من استثمار اقطاعي إلى استثمار اقطاعي آخر ، أو إلزامه بشروط في العمل والانتاج والحياة يحددها الاقطاعي عادة . وغير ذلك ، وباختصار . فلم يكن يملك الحق ببيع قوة عمله في السوق ، أي بالتحول إلى عامل مأجور . بينما نجد أن النظام الرأسمالي قد « حرر » قوة العمل من الناحية الحقوقية الشكلية ، لكنه لم يحررها من الناحية الاقتصادية . . إن وضع العامل في الانتاج الرأسمالي يختلف عن وضع المنتج الحرفي الصغير . إن المنتج الحرفي يتمتع بحق التصرف بقوة عمله ويمتلك إلى جانب ذلك وسائل الانتاج الخاصة به . وهو في هذه الظروف يستطيع أن يستخدم بحرية تامة عناصر الانتاج المادية والذاتية وفق مقتضيات الانتاج ووفق مصالحه الفردية الخاصة المباشرة .

جـ – انتاج سلعة ذات مواصفات جديدة :

حيث يشترط من استخدام عناصر الانتاج المختلفة المادة منها والذاتية تحقيق سلعة جديدة تحمل مواصفات معينة هي :

أولاً – من زاوية القيمة الاستعمالية فإنه من البديهي أن تحمل السلعة الجديدة قيمة استعمالية تختلف عن القيمة الاستعمالية للمواد المستخدمة في انتاجها . فالقيمة

الأستعمالية للنسيج مثلاً وهو السلعة الناتجة الجديدة تختلف عن القيمة الاستعمالية للمادة المستخدمة في انتاجه وهي القطن .

ثانياً : يشترط في ظروف الانتاج الرأسمالي أن تكون القيمة التبادلية للسلعة الجديدة في السوق أكبر من قيمة العناصر المختلفة والمستخدمة في عملية انتاجها ، إن قيمة متر النسيج في السوق تكون في الأحوال العادية أكبر من قيمة العناصر المستخدمة في انتاجه والتي تشمل استهلاك نسبة معينة من قيمة البناء والآلات وكامل قيمة المواد الأولية بالإضافة إلى الأجر المدفوع . فإذا كانت قيمة متر النسيج عشر ليرات بينما بلغت قيمة العناصر المستخدمة في انتاجه سبع ليرات فإن الفارق يشكل الربح الرأسمالي .

إن صاحب رأس المال لايقدم عادة على عملية الانتاج دون أن يدرك مسبقاً إمكانية تحقيق هذه الزيادة في قيمة السلعة الجديدة . وأن يكون النقد الذي انتهى إليه أكبر من النقد الذي بدأ به . وبالتالي يمكن القول بأن الجوهر الأساسي لرأس المال والانتاج الرأسمالي يكمن اذن في تحقيق الربح الذي يعد القانون الاقتصادي الأساسي والدافع المحرك للنشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي .

٢ ـ نظريـات الربـح :

كما أثار موضوع القيمة في الاقتصاد الرأسمالي اهتمام علماء الاقتصاد السياسي كذلك فعل موضوع مصدر وطبيعة الربح الرأسمالي أو الزيادة النقدية التي يحققها صاحب رأس المال باعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع على شراء عناصر الاستثمار وبين النقد النهائي المتحقق بعد بيع السلعة في السوق الرأسمالي ، ومن البديهي أن يكون الربح موضعاً لهذا الاهتمام بعد أن أصبح السمة العامة والقانون الاقتصادي الأساسي الباعث على النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي . وكما هو الحال في نظريات القيمة برزت أيضاً نظريات عديدة حول الربح ولكنها متباينة في تفسيرها لظاهرة الربح الرأسمالي . إن الفقرات التالية تتضمن عرضاً للأفكار الأساسية لأهم هذه النظريـات .

٢ ـ ١ ـ النظرية الميركانتيلية أو نظرية التجارة :

في المراحل التي سبقت نشوء الرأسمالية ظهرت النظرية الميركانتيلية أو ماتسمى أحياناً بنظرية التجارة . ويتلخص موقف هذه النظرية من مصدر الربح بالقول بأن التجارة والتداول في السوق هما المصدر الوحيد لتحقيق الربح . أي أن عملية شراء وبيع السلعة هي التي تحقق الربح الرأسمالي والذي يمثل الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع في السوق . ونظراً لأن الربح عادة يؤدي إلى زيادة الثروة النقدية في المجتمع فقد نادت هذه النظرية بضرورة تشجيع التجارة الداخلية والخارجية طالما أنها تشكل مصدر الربح ومصدر زيادة ثروة الأمة .

ويرجع أسباب ظهور النظرية الميركانتيلية إلى الظروف الاقتصادية الموضوعية التي كانت سائدة في تلك المرحلة . فقد حققت رؤوس الأموال التجارية أرباحاً طائلة بواسطة التجارة التي اتسع مجالها نتيجة توسع السوق الداخلي والخارجي . وقد نمت رؤوس الأموال التجارية نتيجة ذلك نمواً كبيراً وكان لها دور هام في نشوء وتطور النظام الرأسمالي حين توجه القسم الأكبر منها إلى الاستثمار في مجال الصناعة.

إلا أن التفسير الذي جاءت به النظرية الميركانتيلية حول مصدر الربح الرأسمالي لم يلق فيما بعد قبولاً لدى الكثير من علماء الاقتصاد السياسي . وخاصة في تلك المرحلة التي بدأ فيها قسم من رؤوس الأموال التجارية يتجه من مجال التداول في السوق إلى الاستثمار في مجال الانتاج . وفي هذه المرحلة من بدايات تطور الرأسمالية التي مهدت لظهور رأس المال الصناعي تميز الفكر الاقتصادي بالتأكيد على أهمية الانتاج كونه هو وليس التداول المصدر الأساسي لكل أشكال الثروة الإجتماعية ومن بينها الربح الرأسمالي . وفي تلك المرحلة بالذات والتي بدأت منذ أوائل القرن السابع عشر وجه إلى النظرية الميركانتيلية الكثير من الانتقادات يمكن تلخيصها بما يلي :

أولاً ـ من الناحية الشكلية تبدو القيمة والربح (باعتباره أحد أجزاء القيمة) وكأنهما ينشآن عن طريق عملية تداول السلعة في السوق . وهذا ماتظهره المعادلة العامة للتداول السلعي الرأسمالي . (نقد ـ سلعة ـ نقد زائد) . إلا أن تحليل هذه الظاهرة بحثاً عن

محتواها يبين أن التداول وتبادل السلع في السوق وإن كان عملاً ضرورياً في الاقتصاد السلعي (التبادلي) إلا أنه مجرد عملية تحويل شكلي يتم فيها فقط مبادلة السلعة بالنقد أو مبادلة النقد بالسلعة . إن عملية الإنتاج هي المكان الذي تتكون فيه القيمة والتي تتحول إلى نقد خلال عملية التداول في السوق . وباختصار يمكن ايجاز هذا الإعتقاد بالقول بأن التداول في السوق الذي اعتبرته النظرية الميركانتيلية مصدر للربح ليس إلا مجرد عملية تحول وتبدل أشكال القيمة من شكل إلى شكل آخر دون زيادة في كميتها ، وهو وإن كان عملاً ضرورياً في الاقتصاد السلعي إلا أنه غير منتج ولا يؤدي بحد ذاته إلى زيادة الثروة وبالتالي لايمكن أن يكون مصدراً للربح .

ثانياً — عندما تقول النظرية الميركانتيلية بأن التداول في السوق مصدر الربح فإن ذلك يعد خروجاً عن القانون العام والقواعد العامة التي تخضع لها عملية التبادل في السوق إن التبادل في السوق يقوم عادة على أساس قاعدة التساوي بين البائع والمشتري وتعادل القيم المتبادلة كما يقتضي قانون القيمة . وإذا حدث وإن حقق بعض أصحاب رؤوس الأموال أرباحاً اضافية عن طريق التداول في السوق لأسباب تعود إلى مركزهم المتميز أو إلى ارتفاع السعر نتيجة زيادة الطلب عن العرض فإن مثل هذه الاستثناءات لايمكن أن تؤيد تفسير النظرية الميركانتيلية حول مصدر الربح وإرجاعه إلى عملية التداول بحد ذاتها . لأن الربح الإضافي الذي يحققه بائع السلعة يعادل الخسارة التي يدفعها مشتري هذه السلعة . فلو ارتفع سعر السلعة مثلاً خمس دولارات فإن هذه الزيادة التي يحصل عليها البائع تكون على حساب المشتري . وهذه الحالة التي يتساوى فيها الربح الإضافي الذي يحققه بعض أصحاب رؤوس الأموال وخسارة البعض الآخر لاتؤدي إلى زيادة الربح الكلي في المجتمع عن طريق التداول في السوق . وإنما هي مجرد انتقال جزء من الثروة من فئة لأخرى ، أي عملية إعادة توزيع للثروة . وفي واقع المجتمع الرأسمالي فإننا نلاحظ أن هناك أكثر من عملية إعادة توزيع للثروة .

٢ — ٢ — النظريـــة الفيزيوقراطية :

لقد ظهرت هذه النظرية في أواخر القرن الثامن عشر وكان من أبرز ممثليها

الاقتصادي الفرنسي فرانسوا كيني . ويعود إلى هذه النظرية فضل كبير في محاولاتها العلمية التي قامت بها بهدف تحليل طبيعة وتركيب عملية الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالي لأن هذه النظرية اتخذت من عملية الانتاج نقطة البدء والمنطلق الأساسي في تحليل الظواهر الاقتصادية . وهي من هذه الناحية تختلف اختلافاً جوهرياً عن النظرية الميركانتيلية التي اتخذت كما رأينا من عملية التداول في السوق منطلقها الأساسي في تحليل الظواهر الاقتصادية ومن ضمنها ظاهرة الربح .

إن النظرية الفيزيوقراطية تعد العمل منتجاً عندما يضيف إلى النواتج الموجودة في المجتمع نواتج إضافية جديدة . ونظراً لأن هذه النظرية تعد العمل الزراعي هو العمل الوحيد في المجتمع الذي يحقق هذه الغاية فإن ريع الأرض حسب هذه النظرية هو المصدر الوحيد لفائض القيمة في المجتمع ، أما الربح والفائدة فهي الأشكال التي يتخذها جزء من هذا الفائض الذي يتعرض لإعادة التوزيع .

إلا أننا سنرى عند البحث في نظرية فائض القيمة إن هذه الأخيرة تعد أشكال العمل المنتج في ظل شروط الإنتاج الرأسمالي تحقق فائضاً من القيمة يظهر في صورة ربح رأسمالي عندما يتم بيع السلعة في السوق .

٢ — ٣ — نظريـــات الإنسجام والتقشف :

إن نظرية الانسجام تعتمد في تحليلها لمصدر الربح الرأسمالي على فكرة الانسجام بين عناصر الانتاج المختلفة . وكانت نظرية عناصر الانتاج الثلاثة وهي إحدى نظريات القيمة (راجع نظريات القيمة) أول نظرية جاءت بفكرة الإنسجام بين عناصر الانتاج . وقد لاحظنا عند دراستنا لنظريات القيمة أن ممثلي هذه النظرية وعلى رأسهم الاقتصادي الفرنسي جان باتسيت ساي (١٧٦٧ — ١٨٣٢) يعدون كل عنصر من عناصر الإنتاج الثلاثة وهي رأس المال والعمل والأرض مسهماً في تحقيق جزء من أجزاء قيمة السلعة .

إن الربح الرأسمالي حسب نظرية الانسجام هو جزء من القيمة الذي يحققه رأس

المال . وهذا الربح هو بمثابة الحق الطبيعي الذي يحصل عليه صاحب رأس المال مقابل إسهام رأس ماله في عملية انتاج السلعة ، كما هو الحال بالنسبة للأجر الذي يحققه العمل أو الريع الذي تحققه الأرض . وما تعنيه هذه النظرية بمبدأ الإنسجام هو أن عناصر الإنتاج الثلاثة تقوم بعملية الانتاج بصورة منسجمة لأن كلاً منها يحصل على دخل يعادل مساهمته في عملية الانتاج دون وجود استغلال يقوم به أي عنصر لأي عنصر آخر .

كان لفكرة الانسجام بين عناصر الانتاج صدى واسع في النظريات الرأسمالية التي جاءت حول تفسير الربح . إن بعض الاقتصاديين ، أمثال جيمس ميل وماك كولاخ ، حاولوا أن يعطوا مفهوماً واسعاً للعمل . إن العمل حسب رأيهم لايقتصر على الجهد الذي يقوم به الأنسان وإنما يشمل أيضاً عمل الآلة وعمل الأرض وعمل المواد الأولية وغيرها من عناصر الانتاج المادية . وإن كلاً من هذه العناصر يعمل بصورة منسجمة مع العناصر الأخرى ويحقق مقابل ذلك دخلاً مناسباً . فالربح هو الدخل الذي يحصل عليه صاحب رأس المال مقابل « العمل » الذي تقوم به الآلة ووسائل الإنتاج الأخرى ، والريع هو الدخل الذي يحصل عليه مالك الأرض مقابل « مساهمة » الأرض في الانتاج .

وفي الوقت الحاضر مازالت نظرية انسجام عناصر الانتاج الثلاثة تمارس تأثيرها في علم الاقتصاد السياسي الرأسمالي . إن الاقتصادي الأميركي جون كلارك يعد هو الآخر عناصر الانتاج مشتركة كلها في تحقيق قيمة السلعة، وإن لكل منها دوراً في تحقيق جزء ما من هذه القيمة . ويذهب في نظريته إلى أبعد من ذلك حين يحاول تحديد حجم الجزء من القيمة الذي يحققه كل من عناصر الانتاج المختلفة .

أما نظرية التقشف فهي تحاول أن تعطي تفسيراً مختلفاً للربح الرأسمالي . إن الربح حسب هذه النظرية هو الحق الطبيعي الذي يحصل عليه صاحب رأس المال مقابل زهده وتقشفه وتخليه عن استهلاكه الشخصي . إن الربح حسب رأي الاقتصادي ن . سنيور هو مكافأة يحصل عليها صاحب رأس المال مقابل تخليه عن استعمال النقد في عملية اشباع حاجاته الشخصية المباشرة وقيامه باستخدام هذه النقود في عملية انتاج

كما نجد من ناحية أخرى تفسيراً آخر لمصدر الربح . إن الاقتصادي النمساوي بوهم بافيرك وهو أحد أصحاب نظرية المنفعة الحدية يعد الربح هو الدخل الذي يحصل عليه صاحب رأس المال مقابل انتظاره طوال الفترة التي تستغرقها عملية تحويل وسائل الانتاج إلى سلع جاهزة للبيع في السوق .

في اتجاه مغاير كلياً لهذه النظريات سنجد في الفقرة القادمة أن نظرية فائض القيمة لاتقر بصحة هذه الآراء في تفسيرها لظاهرة الربح . وهي لاتعد عملاً مثل التقشف والزهد أو الانتظار يمكن أن يحقق أية زيادة في الثروة . لأن مصدر الربح أو غيره من أشكال هذه الثروه لا يمكن ارجاعه إلى عوامل نفسية ذاتية وإنما يتحقق فقط في عملية الانتـــاج .

٢ ـ ٤ ـ نظريـــة فائـــض القيمـــة :

لاحظنا عند البحث في نظريات العمل في القيمة أن هذه النظريات تعد العمل مصدر القيمة ومصدر كل أشكال الثروة في المجتمع . وكان آدم سميث وديفيد ريكاردو وفيما بعد كارل ماركس من أوائل علماء الاقتصاد السياسي الذين تبنوا هذا الاتجاه في نظريات القيمة (راجع نظرية القيمة في العمل) إلا أن أبحاث سميث وريكاردو وماركس لم تقتصر على موضوع القيمة وإنما تناولت أيضاً وبإسهاب موضوع مصدر الربح الرأسمالي . وحول طبيعة ومصدر الربح يمكن باختصار ابراز الأفكار الأساسية التالية التي جاءت بها نظرية فائض القيمة :

أولاً ـ نظراً لأن العمل في نظرية القيمة في العمل هو المصدر الوحيد للقيمة التي تشمل كلفة قوة العمل والربح معاً فإن هذه النظرية ترى أن الربح يمثل جزءاً من ناتج العمل تدعوه فائض القيمة . ويقصد بفائض القيمة هو ذلك الجزء من ناتج العمل غير المدفوع ويعني ذلك أن العامل لايحصل على كامل ناتج عمله لأن قسماً من القيمة التي يخلقها يذهب إلى صاحب رأس المال في شكل فائض القيمة ، وبالتالي فإن هذه النظرية خلافاً

لنظرية الانسجام تستنتج وتؤكد على وجود تناقض يقوم على استغلال رأس المال لعنصر العمل .

ثانياًـ إن الاقتصاديين الكلاسيكيين الأوائل (سميث وريكاردو) اعتبروا وجود فائض القيمة بمثابة قانون طبيعي وهو يسود كل المجتمعات الاقتصادية ، ولم يفرقوا بين مفهوم الناتج الفائض الذي يحصل عليه الإقطاعي وبين مفهوم فائض القيمة الذي يحصل عليه صاحب رأس المال ، بينما يرى ماركس أن مفهوم فائض القيمة يمثل قانوناً اقتصادياً أساسياً خاصاً بالإقتصاد الرأسمالي .

ثالثاً ـ بالنسبة لآدم سميث وريكاردو فإن جوهر التناقضات في النظام الرأسمالي يكمن في عدم عدالة توزيع الثروة التي يحققها العمل بين الفئات الاجتماعية المختلفة . ورأى كل من سميث وريكاردو أنه من الممكن حل تناقضات النظام الرأسمالي إذا تم احداث تغيير في علاقات وأسس توزيع الثروة . وكان لمثل هذه الاستنتاجات فيما بعد تأثير كبير على نشوء الفكر الإصلاحي والاشتراكية الخيالية في أوربا . بينما يرى ماركس أن علاقات توزيع الثروة ماهي إلا انعكاس لعلاقات الانتاج في النظام الرأسمالي التي تتركز بشكل أساسي في علاقة الملكية على وسائل الانتاج ، وبالتالي فإن علاقات التوزيع ماهي إلا نتيجة وليست سبباً لتناقضات المجتمع الرأسمالي ، وأن حل هذه التناقضات لايمكن أن تتم إلا عن طريق الثورة الاشتراكية وتغيير علاقات الانتاج وإحلال الملكية الإجتماعية لوسائل الانتاج محل الملكية الخاصة .

رابعاً ـ يستنتج مما سبق أن نظرية فائض القيمة لاتعد عملية التداول في السوق مصدر الربح كما فعلت النظرية الميركانتيلية وإنما تعد عملية الانتاج هي المجال الذي يتشكل فيه فائض القيمة . وفي مجال التداول تتحول عادة القيمة ومن ضمنها فائض القيمة وتأخذ شكل النقد في السوق .

إلا أنه بالرغم من التقاء نظرية سميث وريكاردو مع نظرية ماركس في بعض المواقف حول فائض القيمة ، فإن النظرية الماركسية لاترى أن نظرية سميث وريكاردو تعطي تفسيراً علمياً واضحاً حول طبيعة ومحتوى فائض القيمة ، وترى أنه حتى يمكن

توضيح هذه المسألة يجب التمييز بين مفهوم قوة العمل ومفهوم العمل وبين مفهومي رأس المال الثابت ورأس المال المتغير .

آ – مفهوم قوة العمل ومفهوم العمل :

رأينا أنه يتوجب على صاحب رأس المال أن يوفر عناصر الانتاج المادية والعنصر الذاتي عن طريق شرائها في السوق . ويقصد بالعنصر الذاتي قوة العمل ، ولهذا العنصر صفات خاصة تميزه عن باقي عناصر الانتاج المادية . وتظهر هذه الصفات من خلال التفريق بين مفهوم قوة العمل ومفهوم العمل :

أولاً – تعرف قوة العمل بأنها القدرة أو الطاقة الجسدية والذهنية التي يملكها العامل والتي تظهر أثناء عملية الانتاج في صورة عمل محدد مثل القدرة التي يتمتع بها عامل النسيج والتي تظهر في عمل معين هو صناعة النسيج .

ثانياً – إن قوة العمل وهي صفة الإنسان الحي تحتاج إلى تجديد مستمر . ويتم هذا التجديد عن طريق استهلاك وسائل الحياة التي تؤمن اشباع حاجات العامل الضرورية من مأكل وملبس ومأوى وغير ذلك . إلا أن مستوى اشباع هذه الحاجات يختلف من مجتمع إلى آخر ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى . وتوجد مجموعة من العوامل الفيزيولوجية والتاريخية والثقافية هي التي تحدد مستوى الاستهلاك الفردي واشباع الحاجات الفردية

ثالثاً – إن صاحب رأس المال حين يدفع أجر العمل فإن العامل يستخدم هذا الأجر في شراء السلع والخدمات الضرورية لتجديد قوة العمل .

رابعاً – نظراً لأن العامل يقوم باستعمال الأجر في شراء السلع والخدمات الضرورية لتجديد قوة العمل فهذا يعني أن الأجر المدفوع يمثل قيمة قوة العمل . إلا أن الصفة الأساسية التي تميز قوة العمل عن باقي عناصر الانتاج المادية هي أنها تعطي خلال فترة استهلاكها في عملية الانتاج قيمة أكبر من قيمتها المدفوعة . أو بكلمة أخرى أن القيمة التي يخلقها العامل بعمله تكون أكبر من قيمة قوة عمله نفسها والتي تتخذ شكل الأجر .

خامساً – إن الفرق بين القيمة التي يخلقها عمل العامل وبين قيمة قوة عمله (الأجر) هو الذي يشكل مايسمى بفائض القيمة . فلو قام عامل ما يعمل عشر ساعات تعادل قيمة الساعة الواحدة ثلاثة دولارات لكانت القيمة التي يحققها في اليوم الواحد تعادل ثلاثين دولاراً . فإذا بلغ الأجر خمسة عشر دولاراً فإن العامل ينتج هذا الأجر خلال خمس الساعات الأولى بينما تشكل قيمة مايقدمه بعمله خلال خمس الساعات الباقية فائض القيمة . إن فائض القيمة لايظهر عادة بصورة مستقلة وإنما يبقى جزءاً من قيمة السلعة وعندما يبيع صاحب رأس المال السلعة في السوق فإن القيمة التي يحصل عليها تتضمن فائض القيمة الذي يظهر عندئذ في صورة الربح الرأسمالي .

وباختصار فإن النظرية الماركسية تعد العمل مصدر القيمة الوحيد ، وبالتالي فإن فائض القيمة ليس إلا جزءاً من القيمة ، ذلك لأن قيمة عناصر الانتاج المادية (أبنية آلات ، مواد أولية) تبقى ثابتة في عملية الانتاج وهي تشكل مايسمى حسب هذه النظرية برأس المال الثابت بينما تشكل قيمة قوة العمل العنصر الوحيد المتغير لأنها تعطي خلال استهلاكها قيمة أكبر من قيمتها وتمثل مايسمى برأس المال المتغير .

ب – رأس المال الثابت :

وهو عبارة عن قيمة وسائل الانتاج المادية المختلفة أي قيمة البناء والآلات والمواد الأولية وغيرها من العناصر المادية . وهي تمثل عملاً سابقاً مجسداً يطلق عليه لفظ العمل الميت . إن هذه الوسائل عنصر ضروري من عناصر الانتاج ، إلا أن دور ووظيفة هذا العنصر المادي يختلف عن دور ووظيفة عنصر العمل الحي .

إن من طبيعة العناصر المادية الجامدة أنها لاتتحول من تلقاء نفسها إلى ناتج جديد ذات قيمة جديدة إذا تركت بمعزل عن العمل الإنساني الحي . فالعمل الحي هو الذي يبعث فيها الحياة حين يقوم بتشغيلها ليحقق منها ناتجاً جديداً يتمتع بمواصفات مادية جديدة وقيمة جديدة ، مثل تشغيل آلة النسيج لتحويل القطن الخام إلى نسيج . وهذه

الوسائل تتعرض بدون العمل الحي إلى التلف الطبيعي والأنخفاض في قيمتها الأستعمالية والتبادليـــة .

ويطلق على عناصر الانتاج المادية لفظ رأس المال الثابت لأن قيمتها تبقى ثابتة ولاتتزايد في عملية الانتاج . فالعامل عندما يقوم بتشغيل هذه العناصر يقوم بنقل قيمتها إلى قيمة السلعة الجديدة دون أن تعطي هذه العناصر بحد ذاتها قيمة اضافية جديدة . وهنا يلاحظ أن هذه النظرية تختلف عن نظرية الانسجام التي تقول بأن رأس المال المتمثل بالآلات والمواد الأولية وغيرها يعطي قيمة جديدة تمثل الربح والذي عدته الحق الطبيعي مقابل إسهام رأس المال في عملية الانتاج . بينما رأينا أن النظرية الماركسية تعد قيمة قوة العمل الذي تمثل رأس المال المتغير هي العنصر الوحيد الذي يعطي قيمة جديدة أكبر من قيمته والفارق هو الذي يمثل فائض القيمة كمصدر وحيد للربح الرأسمالي .

ج ـ رأس المال المتغير :

إن صاحب رأس المال يخصص إذن جزءاً من رأسماله لشراء قوة العمل في السوق ويطلق على هذا الجزء لفظ رأس المال المتغير . ويقصد بذلك أن هذا الجزء الذي يعادل الأجر يتصف بالتغير خلافاً لرأس المال الثابت . وهذا يعود كما رأينا إلى طبيعة قوة العمل التي لاتكتفي بنقل قيمة وسائل الانتاج (رأس المال الثابت) إلى السلعة الجديدة وإنما تضيف بواسطة العمل إلى القيم القديمة قيمة جديدة هي عبارة عن القيمة المضافة التي يخلقها العمل زيادة عن قيمة قوة العمل (الأجر) .

وباختصار فإن قيمة عناصر الانتاج المادية (رأس المال الثابت) تبقى ثابتة ولا تعطي أثناء عملية الانتاج قيمة إضافية تزيد عن قيمتها . بينما نرى أن قيمة قوة العمل العمل (الأجر) أو مايسمى برأس المال المتغير هي العنصر الوحيد المتغير بمعنى أن قيمته لاتبقى ثابتة إذ أنه يعوض قيمته من جهة ويضيف قيمة مضافة من جهة أخرى تشكل مصدر الربح الرأسمالي . وترجع قدرة قوة العمل هذه إلى خاصية الإنسان باعتباره يحمل بالإضافة إلى قوته الفيزيولوجية قوى عقلية ونفسية وروحية تشكلت

خلال التطور التاريخي للمجتمع البشري ومن خلال الحياة الإجتماعية .

د ـ حجم ومعدل فائض القيمة :

إن رأس المال ينقسم اذن حسب نظرية ماركس إلى رأس المال الثابت ورأس المال المتغير أي : ك = ث + ف

ك = رأس المال

ث = رأس المال الثابت وهي عبارة عن قيمة وسائل الانتاج المادية المختلفة . أي قيمة البناء والآلات والمواد الأولية وغيرها من العناصر المادية الجامدة .

ف = رأس المال المتغير أي قيمة قوة العمل أو مايطلق عليه الأجر .

إن قيمة رأس المال الثابت (ث) تبقى ثابتة دون تغيير في عملية الانتاج . خلافاً لرأس المال المتغير (ف) فهو يعطي قيمة أكبر من قيمة قوة العمل أي أكبر من (ف) أي أن قيمة رأس المال المتغير تتغير في عملية الانتاج . وإن قيمة السلعة الجديدة تتضمن بذلك العناصر التالية :

ق = ث + ف + م

ويبدو واضحاً من المعادلة السابقة أن القيمة الجديدة التي يضيفها العمل إلى القيمة الثابتة (ث) هي عبارة عن (ف + م) . أي أن يعوض قيمة رأس المال المتغير (ف) ويعطي بالإضافة إلى ذلك قيمة زائدة (م) وهي تمثل فائض القيمة .

مثال : إذا أراد صاحب رأس المال انتاج سلعة جديدة (آلة مثلاً) فهو يشتري رأس المال الثابت (ث) عندما يدفع قيمة الآلات والمواد الأولية وغيرها من العناصر المادية اللازمة لإنتاج الآلة وليكن بمبلغ ٢٣٠ دولاراً . إن قيمة العناصر الجامدة هذه تنتقل بواسطة العمل إلى قيمة السلعة الجديدة دون أن أي تغير ، أي أن مساهمتها في قيمة السلعة الجديدة تتحدد بقيمتها الثابتة (٢٣٠) دولاراً . فإذا كانت قيمة قوة العمل (الأجر) ٢٠٠ دولار فإن هذه القيمة لرأس المال المتغير لاتبقى ثابتة وإنما تتغير أثناء

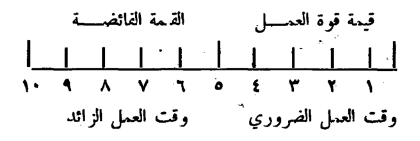
أثناء العمل والإنتاج . ولنفترض أن العمل يعطي قيمة تساوي ٤٠٠ دولار. فإنه يغطي بالمائتي دولار الأولى قيمة قوة العمل (الأجر) وهي ٢٠٠ دولار وتبقى ٢٠٠ دولار أخرى هي القيمة الفائضة . ويكون صاحب رأس المال قد دفع ٤٣٠ دولار إلا أن قيمة السلعة الجديدة بلغت ٦٣٠ دولار أي بزيادة قدرها ٢٠٠ دولار وهي تمثل فائض القيمة الذي يتملكه الرأسمالي .

ويمكن من ناحية أخرى تصوير هذه العلاقة بين قيمة قوة العمل والقيمة الفائضة على شكل توزيع ساعات عمل العامل في اليوم الواحد إلى قسمين :

١ ـ وقت العمل الضروري وتمثل ساعات العمل الضرورية لإنتاج قيمة قوة العمل أي أن العامل خلال وقت العمل الضروري يقوم بتغطية قيمة قوة عمله (الأجر) .

٢ ـ وقت العمل الزائد ويمثل ساعات العمل الزائد . ويقوم العامل خلال هذا الوقت بإنتاج القيمة الزائدة أو فائض القيمة الذي يمتلكه صاحب رأس المال على صورة جزء من قيمة السلعة الجديدة عند بيعها .

فلو افترضنا أن العامل يقوم بعشر ساعات عمل في اليوم . وإنه في الساعات الخمس الأولى من العمل (الوقت الضروري) يقوم بإنتاج قيمة قوة عمله (الأجر) فهو في الساعات الخمس الباقية يقوم بإنتاج فائض القيمة وذلك وفقاً للشكل التالي :



ويتضح من المثال السابق أن القيمة التي يحققها العمل في عملية الانتاج تتوزع بين قيمة قوة العمل والتي تنتج خلال وقت العمل الضروري وبين القيمة الفائضة التي ينتجها وقت العمل الزائد ، وإن هذا التوزيع النسبي للقيمة التي يحققها العمل هو

ماتدعوه نظرية ماركس بمعدل فائض القيمة . أو بدرجة الاستغلال الرأسمالي . وإن معدل فائض القيمة يساوي :

$$\text{معدل فائض القيمة} = \frac{\text{م}}{\text{ف}} = \frac{\text{حجم فائض القيمة}}{\text{قيمة قوة العمل}}$$

وحسب المثال السابق فإن وقت العمل الضروري يمثل خمس ساعات والوقت الزائد خمس ساعات أيضاً . ويكون معدل فائض القيمة مقاساً بالوقت على الشكل التالي :

$$\text{معدل فائض القيمة} = \frac{\text{٥ ساعات وقت زائد}}{\text{٥ ساعات وقت ضروري}} \times ١٠٠ = ١٠٠ \%$$

وإذا كانت كل ساعة تعطي على سبيل المثال ، قيمة تساوي ٢٠ دولاراً، فإن كلاً من خمس الساعات الأولى والثانية يعطي مائة دولار . وتمثل مائة الدولار الأولى قيمة قوة العمل بينما تمثل مائة الدولار الثانية فائض القيمة ويكون معدل فائض القيمة مقاساً بالنقد :

$$\text{معدل فائض القيمة} = \frac{\text{١٠٠ (حجم فائض القيمة)}}{\text{١٠٠ (قيمة قوة العمل)}} \times ١٠٠ = ١٠٠ \%$$

في القرن التاسع عشر كان الاقتصادي البريطاني ن . سنيور وهو أحد ممثلي علم الاقتصاد السياسي الرأسمالي يعد الساعة الأخيرة فقط من ساعات العمل هي التي تحقق الربح الرأسمالي الصافي بينما يعمل العامل خلال الساعات السابقة كلها على تغطية نفقات رأس المال أي قيمة البناء والآلات والمواد الأولية والأجر . فإذا كان العامل يقوم بعشر ساعات عمل في اليوم فإنه خلال تسع الساعات الأولى يعطي قيمة تغطي قيمة رأس المال بجميع عناصره الثابتة والمتغيرة بينما يقدم في الساعة العاشرة الأخيرة فقط الربح الصافي .

وهكذا نلاحظ وجود فارق جوهري بين نظرية ماركس ونظرية سنيور . حيث أن نظرية ماركس تعد رأس المال الثابت أي قيمة البناء والآلات والمواد الأولية تنتقل كما هي إلى السلعة الجديدة وإن عملية خلق فائض القيمة لاتنحصر في الساعة الأخيرة فقط وإنما تجري في كل لحظة من لحظات الانتاج وتتوزع على كامل فترة العمل . وإن العمل يحقق قيمة إضافية جديدة إلى قيمة الوسائل التي تستهلك في الانتاج وتنتقل قيمتها إلى المنتجات الجديدة ويجري توزع القيمة الجديدة إلى جزء يعود إلى العامل لتعويض قيمة قوة عمله المستهلكة في الانتاج ، وجزء آخر يذهب إلى الرأسمالي في صورة قيمة مضافة .

ومما يثبت خطأ نظرية سنيور الذي كان يحذر من تخفيض ساعات العمل بحجة أن ذلك يؤدي إلى القضاء على الأرباح والتراكم الرأسمالي ، إنه رغم التخفيض المتكرر لساعات العمل فإن الربح لم يخفض ، بل يستمر ويتزايد ، ذلك لأن الربح ينتج في كل دقيقة عمل وليس في الساعة الأخيرة فقط .

هـ — أساليب زيادة معدل فائض القيمة :

إن نظرية ماركس تتناول أيضاً دراسة الأساليب التي يلجأ إليها صاحب رأس المال لزيادة معدلات فائض القيمة وإن صاحب رأس المال يسعى إلى زيادة هذه المعدلات للأغراض التاليـــة :

١ — طالما أن فائض القيمة هو مصدر الربح الرأسمالي فإن زيادة معدلات فائض القيمة سيؤدي إلى زيادة الربح وبالتالي زيادة رأس المال .

٢ — إن زيادة ونمو رأس المال نتيجة زيادة الربح الرأسمالي سيعمل على تدعيم مركز صاحب رأس المال في مجال المنافسة الرأسمالية في السوق ، وسيؤدي بالتالي إلى زيادة الأرباح في المستقبل ، فالربح هو الهدف المحرك للنشاط الرأسمالي .

وهناك حسب نظرية ماركس أساليب مختلفة يلجأ اليها صاحب رأس المال لزيادة

معدل فائض القيمة . وإن كلاً من هذه الأساليب ينسجم والظروف التاريخية المحيطة بعملية الانتاج .

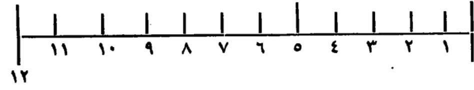
أولاً – أسلوب فائض القيمة المطلق :

حسب هذا الشكل من أشكال زيادة معدل فائض القيمة فإن صاحب رأس المال يقوم بإطالة ساعات العمل اليومي إلى الحد الأقصى الممكن له في الشروط الاجتماعية القائمة وهو بذلك يهدف إلى زيادة عدد ساعات وقت العمل الزائد زيادة مطلقة للحصول على فائض القيمة المطلق وكان هذا الأسلوب هو الأسلوب السائد في المراحل الأولى لتطور الانتاج الرأسمالي . أي في تلك المراحل التي لم تبلغ فيه الآلة مستوى مرتفعاً من التطور التكنيكي . وكانت انتاجية العمل تتوقف على العمل اليدوي بصورة أساسية وبالتالي فإن إطالة ساعات العمل إلى حدها الأقصى كانت الطريقة الأساسية لزيادة معدلات فائض القيمة .

فإذا كانت ساعات العمل اليومي عشر ساعات وكانت موزعة حسب المثال السابق بين خمس ساعات هي عبارة عن وقت العمل الضروري وخمس ساعات أخرى تمثل وقت العمل الزائد . فإن معدل فائض القيمة يكون :

$$= \frac{\text{٥ ساعات وقت العمل الزائد}}{\text{٥ ساعات وقت العمل الضروري}} = ١٠٠ \%$$

ولكن مقدار ومعدل فائض القيمة يتغير فيما إذا كانت ساعات العمل اليومية ١٢ ساعة مثلاً بدلاً من عشر ساعات . إن وقت العمل الضروري يبقى كما هو خمس ساعات . بينما يزداد وقت العمل الزائد إلى سبع ساعات بدلاً من خمس ساعات



٥ ساعات وقت العمل الضروري ٧ ساعات وقت العمل الزائد

ويصبح معدل فائض القيمة نتيجة إطالة ساعات العمل اليومي على الشكل التالي :

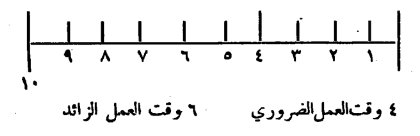
$$\text{معدل فائض القيمة} = \frac{\text{٧ ساعات العمل الزائد}}{\text{٥ ساعات العمل الضروري}} = ١٤٠ \%$$

إلا أن هناك حدوداً وموانع تقف أمام صاحب رأس المال في سعيه إلى إطالة ساعات العمل اليومي بصورة مطلقة . منها أولاً أن ساعات اليوم محدودة بأربع وعشرين ساعة . كما أن العامل يحتاج إلى عدد من ساعات اليوم لتجديد قوة عمله . فهو يحتاج إلى النوم وتأمين حاجاته المادية والثقافية . وبذلك تقف عملية إطالة ساعات العمل اليومي عند حدود تختلف حسب مستوى التطور الاجتماعي ويؤدي تجاوزها إلى اعاقة تجديد قوة العمل الضرورية لعملية الانتاج .

ثانياً — فائض القيمة النسبي :

إذا كان شكل فائض القيمة المطلق يرتبط بإطالة ساعات العمل اليومية فإن فائض القيمة النسبي يرتبط بزيادة إنتاجية العامل خلال وقت العمل . وقد ظهر شكل فائض القيمة النسبي مع ظهور وتطور الآلة وأصبح بالإمكان زيادة عدد الوحدات من السلع المنتجة خلال الساعة الواحدة . فإذا كان العامل يحتاج قبل ادخال الآلة الجديدة إلى خمس ساعات لتغطية قيمة العمل الضروري فإنه أصبح بعد ادخال الآلة المتطورة يحتاج إلى ساعات أقل لتغطية هذه القيمة .

فلو افترضنا بقاء ساعات العمل اليومية ١٠ ساعات لكن التوزيع النسبي لساعات العمل يتغير بين ساعات العمل الضروري وساعات العمل الزائد بنتيجة ارتفاع إنتاجية العمل بفضل استخدام الآلات ، لأصبحت ساعات العمل الضروري أربع ساعات مثلاً بدلاً من خمس ساعات وترتفع بذلك ساعات العمل الزائد إلى ست ساعات بدلاً من خمس ساعات .



ويكون معدل فائض القيمة في هذه الحالة :

$$\text{معدل فائض القيمة} = \frac{\text{٦ ساعات العمل الزائد}}{\text{٤ ساعات العمل الضروري}} = ١٥٠ \%$$

ثالثاً ــ أسلوب فائض القيمة الإضافي :

إن فائض القيمة الإضافي هو شكل خاص من أشكال فائض القيمة النسبي ، لكنه يتميز بأنه لايتحقق إلا في تلك المشروعات الأكثر تطوراً بالمقارنة بالمستوى العادي الوسطي السائد في هذا الفرع الانتاجي أو ذاك ، ويظهر تفوقها في ارتفاع انتاجية العمل لديها بشكل متميز مما يؤدي إلى انخفاض وقت العمل الضروري وارتفاع وقت العمل الإضافي ، أي إلى ارتفاع معدل فائض القيمة عن المعدل الذي تحققه المؤسسات الأخرى الأقل تطوراً . إن هذه المصانع المتفوقة تحقق بالإضافة إلى القيمة المضافة النسبية (العادية) التي تحققها المشروعات الأخرى فائضاً اضافياً يتمثل بالفرق بين تكاليف الانتاج لديها (التي تكون منخفضة) وتكاليف الانتاج السائدة . ويزول فائض القيمة الاضافي إذا افتراضنا أن طرق الانتاج المتقدمة التي تستخدمها المشروعات المتفوقة قد شاعت وأصبحت مستخدمة على نطاق واسع في المجتمع . .

لو افتراضنا أن العامل في المصنع (آ) الذي يقوم بثماني ساعات عمل في اليوم يحتاج فقط إلى أربع ساعات تمثل وقت العمل الضروري لإنتاج قيمة تعادل قيمة قوة عمله أي الأجر . أي أنه يقوم بإنتاج أربع وحدات من السلع قيمتها أربعة دولارات (٤×١ دولار) وهي تعادل الأجر اليومي . وهو يحقق أيضاً في أربع الساعات الباقية التي تمثل وقت العمل الزائد أو الإضافي نفس العدد من السلع قيمتها (٤×١) وهي تمثل فائض القيمة . ويكون معدل فائض القيمة (م) يساوي :

$$\text{م} = \frac{\text{٤ساعات الوقت الزائد}}{\text{٤ ساعات الوقت الضروري}} = \frac{\text{٤ دولارات}}{\text{٤ دولارات}} \times ١٠٠ = ١٠٠$$

أما المصنع – ب – فهو ينتج نفس السلعة (قميص مثلاً) التي ينتجها المصنع آ – إلا أن انتاجية العمل في هذا المصنع تساوي ضعف إنتاجية العمل في المصنع (آ) وذلك يعود إلى استخدام المصنع ب لوسائل أفضل في الإنتاج والتنظيم . إن المصنع (ب) ينتج اذن في الساعة الواحدة سلعتين بدلاً من سلعة واحدة . ويكون انتاجه خلال ثماني ساعات (٨×٢ = ١٦ سلعة) ونظراً لأن قيمة السلعة السائدة في السوق هي دولار واحد تمثل قيمة المصنع آ فإن قيمة جميع السلع التي ينتجها المصنع ب تساوي ستة عشر دولاراً (١٦× ١ دولار = ١٦ دولار) .

أما بالنسبة لقيمة قوة العمل أي الأجر في المصنع ب فهي تساوي قيمة قوة العمل أو الأجر المدفوع في المصنع آ باعتباره المقياس الاجماعي للأجر ويساوي كما رأينا أربعة دولارات في اليوم الواحد . وإن العامل في المصنع آ يحتاج إلى أربع ساعات من العمل الضروري لتغطية الأجر ، بينما يحتاج العامل في المصنع ب إلى ساعتين فقط لأن انتاجيته ضعف انتاجية العامل في المصنع آ ونظراً لأن عدد ساعات العمل اليومي المقررة هي واحدة في كلا المصنعين وهي ثماني ساعات فإن وقت العمل الزائد في المصنع ب يكون ست ساعات بدلاً من أربع ساعات كما هو في المصنع آ . ويكون معدل فائض القيمة (م) يساوي :

$$\text{م} = \frac{\text{٦ ساعات العمل الزائد}}{\text{٢ ساعات العمل الضروري}} = \frac{\text{١٢ دولار}}{\text{٤ دولار}} \times ١٠٠ = ٣٠٠ \%$$

وكما هو واضح في هذا المثال فإن صاحب المصنع ب يحقق معدلاً من فائض القيمة يساوي ٣٠٠ ٪ بينما بلغ هذا المعدل في المصنع آ ١٠٠ ٪ فقط ، وذلك يعود إلى المكانة الفردية الخاصة التي يتميز بها في انتاجية العمل التي تبلغ ضعف انتاجية المصنع آ والذي يؤخذ كمقياس اجتماعي للقيمة والأجر . إلا أن صاحب المصنع ب قد يفقد هذه المكانة المتميزة فيما إذا لجأ أصحاب المصانع الأخرى إلى استخدام نفس الآلة ووسائل التنظيم التي يستخدمها هذا المصنع . ولذا يلجأ صاحب المصنع (ب) عادة إلى كتمان مثل هذا السر الذي يحقق له مزيداً من فائض القيمة (الإضافي) .

لقد وجه إلى نظرية فائض القيمة انتقادات كثيرة ، ولم تلق الأستنتاجات التي توصلت إليها حول مصدر وطبيعة الربح قبولاً بين علماء الاقتصاد السياسي الرأسمالي إن بعض النظريات الخاصة بالربح والتي تعتمد أساساً على استنتاجات نظرية جان باتسيت ساي (نظرية عناصر الانتاج الثلاثة) تعارض مبادىء نظرية فائض القيمة . ولا تعد العمل مصدر فائض القيمة أو الربح فكما لاحظنا أن هذه النظريات تنطلق من انتاجية رأس المال والأرض باعتبارهما عناصر لها مساهمتها في عملية الانتاج وهي تحقق دخلاً اضافياً متمثلاً بالربح وريع الأرض بينما تنظر نظرية فائض القيمة إلى هذه العناصر كشرط ضروري من شروط الانتاج لكنها لاتعطي قيمة فائضة وإنما تبقى قيمتها ثابتة في عملية الانتاج . إن نظريات الانسجام والتقشف تنتقد أيضاً نظرية فائض القيمة ، ولا تزال الفكرة التي تقول بأن رأس المال المتمثل بقيمة عناصر الانتاج هو مصدر الربح تشكل محور النظريات الاقتصادية التي ترفض المبادىء التي جاءت بها نظرية فائض القيمة حول مصدر وطبيعة الربح الرأسمالي .

وتلخيصاً للفصل السابق يجب التمييز أولاً بين مفهوم النقد ومفهوم رأس المال كما أن المعادلة العامة للتداول السلعي الرأسمالي تختلف عن معادلة التداول السلعي الصغير . إن معادلة التداول السلعي الرأسمالي تبدأ بالنقد الأساسي المدفوع وتنتهي بالنقد الزائد . وإن النقد الزائد (مليون ونصف مليون دولار مثلاً) يغطي النقد الأساسي المدفوع (مليون دولار) مضافاً إليه نصف مليون تشكل الربح الرأسمالي .

لقد أثار موضوع مصدر وطبيعة الربح الرأسمالي اهتمام علماء الاقتصاد السياسي وظهرت حوله نظريات عديدة ولكنها تختلف في تفسيرها لظاهرة الربح :

أولاً : النظرية الميركانتيلية أو نظرية التجارة التي تعد التداول والتجارة في السوق هو مصدر الربح .

ثانياً : النظرية الفيزيوقراطية تعد فائض العمل الزراعي هو الفائض الوحيد في المجتمع وإن ريع الأرض هو مصدر الربح الرأسمالي .

ثالثاً : نظريات الانسجام والتقشف : نظرية الانسجام تعد عناصر العمل الثلاثة (العمل

رأس المال ، الأرض) تعمل مع بعضها بصورة منسجمة وكل منها يحقق دخلاً ما مقابل إسهامه في عملية الانتاج . وإن اسهام رأس المال في عملية الانتاج هو مصدر الربح وهو الحق الطبيعي الذي يحصل عليه صاحب رأس المال دون أي شكل من أشكال الاستغلال الرأسمالي .

أما نظرية التقشف فإنها تعد أحجام صاحب رأس المال عن استهلاك ماله من أجل إنتاج حاجات المجتمع يعطي لصاحب رأس المال حقاً في الحصول على الربح الرأسمالي

رابعاً : نظرية فائض القيمة : فهي لاتعتبر أن عملاً مثل التداول أو التقشف يمكن أن يكون عملاً منتجاً يحقق زيادة في القيمة وبالتالي لايمكن اعتبارهما مصدراً للربح . وهي تعتبر أن العمل الذي ينتج السلعة هو وحده مصدر فائض القيمة . وفائض القيمة هو عبارة عن جزء من قيمة ناتج العمل لايدفعه الرأسمالي للعامل وهو المصدر الوحيد للربح الرأسمالي . وحسب هذه النظرية فإن الربح هو نتيجة الاستغلال الرأسمالي . إلا أن النظرية الماركسية في فائض القيمة تميز بين مفهوم قوة العمل ومفهوم العمل وبين مفهوم رأس المال الثابت ومفهوم رأس المال المتغير كما تقدم دراسة للأساليب المختلفة لزيادة معدل فائض القيمة .

أسئلة نموذجية للتفكير والمساعدة على استيعاب مواضيع هذا الفصل :

س ١ – كيف تفرق بين مفهوم النقد ومفهوم رأس المال ؟

س ٢ – ماهي المعادلة العامة للتداول السلعي الرأسمالي ؟ ماهو الفرق بينها وبين معادلة التداول السلعي الصغير ؟

س ٣ – ماهي الشروط الواجب توفرها حتى تتم عملية الانتاج الرأسمالي ؟

س ٤ – كيف تفسر النظرية الميركانتيلية مصدر الربح الرأسمالي ؟ ماهي أهم انتقادات هذه النظرية ؟

س ٥ – ماهو تفسير النظرية الفيزيوقراطية لمصدر الربح ؟

س ٦ — ماهو تفسير نظرية الانسجام لمصدر الربح؟ وماهو تفسير نظرية التقشف له؟

س ٧ — ماهو المقصود بأن فائض القيمة هو مصدر الربح ؟

س ٨ — ماهو الفرق بين مفهوم قوة العمل ومفهوم العمل ، وبين قيمة قوة العمل والقيمة التي ينتجها العمل ؟

س ٩ — ماهو الفرق بين مفهوم رأس المال الثابت ورأس المال المتغير ؟

س ١٠ — اشرح أسلوب زيادة معدل فائض القيمة المطلق ؟ اشرح أسلوب زيادة معدل فائض القيمة النسبي وأسلوب فائض القيمة الإضافي ؟

الفصل الثاني

أشكـال تطـور الإنتـاج الرأسمالي

أشكال رأس المال

١ ــ التعـاون الرأسمـالي البسـيط :

١ ــ ١ ــ شكل الإنتاج في التعاون الرأسمالي البسيط :

في بداية نشوء الرأسمالية في أوربا كانت ورشات العمل اليدوي تمثل أولى مؤسسات الانتاج الرأسمالي ، وقد سبقت أشكال العمل اليدوي شكل الانتاج الآلي كما اتخذ العمل اليدوي في البدء شكل التعاون البسيط في الانتاج الرأسمالي ثم انتقل في المرحلة الثانية إلى أسلوب المانيفكتورة في الانتاج . ويختلف العمل اليدوي في أسلوب التعاون البسيط عن أسلوب المانيفكتورة في انعدام التقسيم والتخصص في العمل بين الأفراد العاملين بينما يقوم أسلوب المانيفكتوره على مبدأ التقسيم والتخصص في العمـــل .

وقد كانت ورشات العمل اليدوي بصورة عامة تعود إلى أصحاب رؤوس الأموال التجارية وذلك حين بدؤوا بتحويل قسم من ثرواتهم النقدية من مجال التجارة إلى مجال الانتاج . ومن ناحية أخرى فقد كان معظم العمال الذين يعملون في هذه الورشات في السابق منتجين حرفيين مستقلين وقد أصبحوا الآن يعملون في ورشات تخضع لملكية وإدارة صاحب رأس المال .

أما بالنسبة لشكل التعاون البسيط في الانتاج الرأسمالي فقد يكون من المفيد أولاً التذكير بمفهوم التعاون ، إن التعاون بصورة عامة هو شكل من أشكال تنظيم العمل

تفرضه ضرورات عملية الانتاج . وضمن هذا الشكل يقوم عدد من الأفراد بالتعاون فيما بينهم لإنجاز عمل واحد أو عدة أعمال مترابطة يكمل كل منها الآخر . والتعاون البسيط يمثل أدنى أشكال التعاون لأنه يتصف بعدم وجود تقسيم وتخصص في العمل بين الأفراد العاملين الذين يقومون عادة وبصورة مشتركة بإنجاز نوع واحد من العمل .

وكما هو معلوم فقد ساد هذا النوع من التعاون البسيط عملية الانتاج في المجتمعات البدائية . إلا أن التعاون البسيط الذي ساد عملية الانتاج في بداية نشوء الرأسمالية كانت له صفات خاصة تميزه عن شكل التعاون البسيط في المجتمعات الاقتصادية السابقة :

أولاً : يتم تنظيم هذا النوع من التعاون الرأسمالي البسيط من قبل صاحب رأس المال بهدف تحقيق الربح بينما كان الهدف من التعاون البسيط بين الأفراد في المجتمعات السابقة هو اشباع حاجاتهم الشخصية المباشرة .

ثانياً : في التعاون الرأسمالي البسيط يقوم العمال ببيع قوة عملهم مقابل الأجر إلى صاحب رأس المال ، بينما كان الأفراد في المجتمع البدائي مثلاً يسخرون قوة عملهم لخدمة حاجاتهم وحاجات الجماعة في اطار من العمل الجماعي التعاوني البسيط . كما يلاحظ أن قوة العمل في نظام الرق كانت ملكاً للسادة دون مقابل مايسمى بالأجر في النظام الرأسمالي .

ثالثاً : يتم العمل ضمن اطار التعاون الرأسمالي البسيط تحت اشراف وإدارة صاحب رأس المال . كما له الحق في تملك الناتج الذي تحققه عملية التعاون البسيط الرأسمالي فضلاً عن ملكيته لوسائل الانتاج .

وباختصار فإن التعاون الرأسمالي البسيط يمثل أول شكل من أشكال علاقات الانتاج الرأسمالي الذي حل تدريجياً محل الانتاج الحرفي الصغير . ومن الوجهة التاريخية فقد كان التعاون البسيط يمثل شرطاً موضوعياً من شروط تطور الرأسمالية . وفي بداية ظهور شكل التعاون البسيط كان صاحب رأس المال يشارك في عملية الانتاج وفيما بعد اقتصر دوره على شراء المواد الأولية اللازمة لعملية الانتاج وكذلك بيع

السلعة الناتجة في السوق . ومع ازدياد عدد العمال أصبح بإمكانه أن يترك العمل ويكلف أحد الأشخاص بمهمة الاشراف والتنظيم . وبذلك يكون قد تبلور شكل الانتاج الرأسمالي الذي يعتمد على عمل الآخرين .

١ ــ ٢ مزايا التعاون البسيط في الإنتاج الرأسمالي :

بالرغم من طبيعة الانتاج اليدوي وتدني مستوى التعاون في هذا الشكل الأولي للإنتاج الرأسمالي إلا أنه يحقق لصاحب رأس المال مزايا عديدة لاتظهر في حالة تبعثر المنتجين الحرفيين الصغار عندما ينتجون بصورة مستقلة . وينجم عن التعاون البسيط مزايا كثيرة منها :

أولاً : من المعلوم أن الانتاج الحرفي الصغير المستقل يعتمد على العمل اليدوي . وفي ظروف استقلالية الانتاج تكتسب المهارة الفردية للمنتج أهمية خاصة وتلعب دوراً أساسياً في مجال المنافسة بين المنتجين الصغار على بيع منتجاتهم في السوق ، نظراً لأن القيمة الاجتماعية للمنتج في السوق تتحدد عادة وفقاً لمستوى المهارة الوسطي ، فمن لايتمتع بهذا الحد من المهارة لايقدر على مجاراة باقي المنتجين في السوق .

أما في اطار التعاون الرأسمالي البسيط فبالرغم من أنه هو الآخر يعتمد على العمل اليدوي ، إلا أن تعاون عدد أكبر من العمال في عمل واحد يقلل من التفاوت بين المهارات الفردية حيث يمكن تغطية انخفاض المهارة الفردية لدى بعض العمال عن طريق ارتفاع مستوى المهارة لدى البعض الآخر . وهكذا يتقارب مستوى العمل التعاوني الوسطي في المؤسسة الواحدة مع المستوى الوسطي السائد في المجتمع . وفي هذه الحالة لاترتفع قيمة السلعة التي تنتجها هذه المؤسسة الصغيرة عن قيمة السلعة الإجتماعية السائدة في السوق . وعن طريق التعاون البسيط يصبح بإمكان المؤسسة مجاراة القيمة في السوق وتحقيق الربح بينما لايكون بإمكان المنتج الحرفي الصغير المستقل أحياناً منافسة المنتجين الآخرين في السوق .

ثانياً: كما يتميز التعاون الرأسمالي البسيط بأنه يخلق قوة منتجة نتيجة تضافر جهود

الأفراد فيه بصورة جماعية ومشتركة . وهذه القوة المنتجة تساعد على انجاز بعض العمليات التي لايمكن لقوة العمل الفردي أن تنجزها . وهذه القوة المنتجة هي أكبر من مجرد حصيلة جمع بسيط للقوى . كما أن التعاون يتيح إمكانية تنفيذ بعض الأعمال الكبيرة التي لايمكن للأعمال الفردية تنفيذها .

ثالثاً : ومن المزايا الأخرى التي يحققها التعاون زيادةانتاجية العمل في الساعةالواحدة حيث يزداد انتاج عدد الوحدات السلعية في الساعة نتيجة التعاون وتنخفض نتيجة لذلك تكلفة السلعة الواحدة . ويساعد على تحقيق ذلك المباراة التي تحدث بين الأفراد في مجال التعاون كما ويساعد التعاون على تحقيق الاستعمال الأفضل لوسائل الانتاج بحيث تصبح أكثر ريعية فإن بناء مشغل لعشرين شخصاً مثلاً سيكون أقل كلفة من بناء عشرة مشاغل يخصص كل مشغل منها لشخصين فقط .

رابعاً : يحصل صاحب رأس المال على المزايا التي يحققها العمل الجماعي التعاوني دون مقابل . فهي لاتكلفه شيئاً إضافياً . فهو يدفع الأجر لكل من العمال بمفرده بينما لايدفع شيئاً مقابل المزايا التي يحققها التعاون بين عدد من العمال . فكلما ذكرنا أن هذا التعاون يؤدي إلى زيادة انتاجية العمل وخلق قوة منتجة لايمكن الحصول عليها بواسطة الفرد الواحد وإنما هي حصيلة العمل الجماعي . ويدفع صاحب رأس المال الأجر عادة للفرد الواحد دون أن يدخل في حسابه هذه المزايا التي يحققها العمل الجماعي التعاوني .

إن التعاون يظل بصورة عامة السمة الأساسية للإنتاج الرأسمالي ، والتعاون الرأسمالي البسيط هو الشكل الأولي من أشكال التعاون الذي ظهر في عملية الانتاج الرأسمالي . إلا أن التعاون اكتسب أشكالاً متطورة في نظام المانيفكتوره الرأسمالية وما تلاها عن أشكال التعاون في نظام الانتاج الآلي الكبير .

٢ ـ المانيفكتوره في النظام الرأسمالي :

٢ ـ ١ ـ أشكال وأساليب الإنتاج في نظام المانيفكتوره :

خلافاً للتعاون الرأسمالي البسيط فإن التعاون في نظام المانيفكترره يقوم على التخصص

وتقسيم العمل . وقد سادت المانيفكتوره عملية الانتاج الرأسمالي في الفترة الواقعة بين أواسط القرن السادس عشر وحتى أواخر القرن الثامن عشر . وقد اتخذت المانيفكتورة الأساليب والأشكال التالية :

آ – الإسلوب الأول :

وهو يقوم على أساس تجميع العمال من مهن مختلفة في عملية انتاج واحدة متكاملة تحت اشراف وإدارة صاحب رأس المال . ويقوم العمال وفق هذا الأسلوب بإنتاج أجزاء السلعة حتى تصبح نهائية وقابلة للإستهلاك . وعلى سبيل المثال ، كان إنتاج العربة في السابق يتم على أيدي عدد كبير من الحرفيين المستقلين . وكان كل منهم يقوم بعمله بصورة فردية ومنعزلة عن الآخر . فالنجار يقوم بأعمال النجارة وصانع الأقفال يقوم بعمله بصورة مستقلة وهكذا دون أن يوجد تعاون مشترك فيما بينهم يجمعهم في عملية انتاج واحدة . وقد قام صاحب رأس المال بجمع هؤلاء في مشغل واحد . يقوم كل منهم بعمل معين ضمن اطار تقسيم محدد للعمل إلا أن هذه الأعمال يكمل بعضها البعض في إنتاج سلعة واحدة هي (العربة) .

ب – الإسلوب الثاني :

وكان يعتمد على تجميع العمال من مهنة واحد في عملية الانتاج إلا أن كلاً منهم أصبح يقوم الآن بجزء معين أو انجاز مرحلة معينة من مراحل العمل .

ففي الفترة التي سبقت قيام المانفيكتورة كان صنع الإبرة مثلاً يتم من قبل المنتج الحرفي الصغير بصورة مستقلة . وكان الحرفي يقوم بكل الأعمال اللازمة لصنع الأبرة أما في داخل المانيفكتورة فقد جرى تقسيم لهذه الأعمال بحيث يقوم كل عامل بعمل معين من الأعمال الضرورية لإنتاج الابرة . فالأول يقوم بسحب السلك والآخر بتوجيهه والثالث يقوم بعملية قص السلك ويقوم الرابع بعملية البرد . وهكذا تتناوب أيدي عديدة مراحل انتاج الأبرة المختلفة .

ومهما اختلفت أساليب تجميع العمال في مؤسسات المانيفكتورة فإن مايميز شكل

الانتاج في المانيفكتورة . هو أنه يقوم على أسس تقسيم العمل . إلا أن تقسيم العمل بصورة عامة يعد عاملاً هاماً من عوامل زيادة اذاجية العمل ، لأن التخصص في العمل يرفع من مستوى المهارة في العمل ويؤدي إلى تطور أدوات العمل وتخصصها وتمايزها حتى تصبح منسجمة مع تخصص الأفراد في عملية الانتاج .

ج - الإسلوب الثالث :

وهو مايسمى بالإنتاج المنزلي الرأسمالي ، وقد ظهر هذا الأسلوب في مرحلة سبقت نشوء المانيفكتورة إلا أنه ظل قائماً جنباً إلى جنب مع نظام المانيفكتورة وأصبح جزءاً مكملاً من عملية الانتاج فيه .

ويرجع ظهور هذا الشكل من أشكال الانتاج الرأسمالي إلى المرحلة التي بدأ فيها رأس المال التجاري دخول مجالات الانتاج السلعي الحرفي الصغير . في البدء كان التاجر يقوم بشراء المنتجات من الحرفيين الصغار والفلاحين الذين يقومون بإنتاجها وذلك عندما يصعب عليهم تسويقها وبيعها ، وكان التاجر يحقق ربحاً عن طريق شراء هذه المنتجات بأسعار تقل عن قيمتها الحقيقية وبيعها في السوق بأسعار أعلى من أسعار الشراء وفيما بعد ابتدأ التاجر بتسليف الحرفيين مبلغاً من المال يتم تسديده بواسطة السلع التي ينتجها هؤلاء الحرفيون . وفي مرحلة لاحقة أخذ التاجر يقدم المواد الأولية بدلاً من المال مقابل هذه السلع . وبذلك انفصل الحرفيون عن السوق عندما انتقلت إلى التاجر عمليات شراء المواد الأولية اللازمة للإنتاج وعمليات بيع السلعة الناتجة في السوق .

في المرحلة التالية انتقل صاحب رأس المال التجاري إلى نظام الأجور في تعامله مع هؤلاء الحرفيين الذين اتخذوا من المنازل مكاناً لعملية الانتاج . وفي ظل هذا النظام كان صاحب رأس المال التجاري يقدم لهم المواد الأولية اللازمة لإنتاج السلعة ليقوموا بتصنيفها مقابل مبلغ معين من المال يمثل الأجر . وهكذا تحول الحرفيون المستقلون في السابق إلى عمال . وكان نظام الأجر يرتكز على قاعدة الأجر مقابل القطعة الواحدة وحسب هذا النظام فإن العامل كان يحصل على مبلغ معين مقابل كل قطعة أو وجدة سلعية واحدة .

إنْ مايتصف به الانتاج المنزلي الرأسمالي هو تبعثر عملية الانتاج لعدموجود تعاون مباشر بين العمال يقوم على أساس التمركز في مكان عمل محدد . وعندما ظهر نظام المانيفكتورة استمر الانتاج المنزلي ونشأت بينهما أشكال من التعاون وتقسيم العمل . وأصبح الانتاج المنزلي جزءاً من نظام المانيفكتورة ، فقد كان العمل المنزلي يقوم في الغالب بإنجاز مراحل أولية من عملية انتاج السلعة تقوم بعدها مؤسسات أو رشات المانيفكتورة باستكمال الناتج في صورته النهائية . وقد سهلت طبيعة العمل اليدوي الذي كان سائداً حينذاك وجود مثل هذه الأشكال من العمل غير المتمركز . وذلك خلافاً للعمل الآلي الذي يشترط تعاوناً وتقسيماً متمركزاً في أماكن واحدة للعمل حتى يمكن انجاز عملية الانتاج .

٢ - ٢ - دور المانيفكتوره في تطور الإقتصاد الرأسمالي :

لقد أشرنا عند دراستنا للإقتصاد البدائي إلى عملية نشوء تقسيم العمل الإجتماعي أي انفصال العمل الزراعي عن العمل الحيواني ثم انفصال العمل الحرفي عن العمل الزراعي ، ويتميز تقسيم العمل الإجتماعي عادة بوجود التخصص في انتاج سلع معينة فالعمل الزراعي يقوم بإنتاج السلع الزراعية بينما يتخصص الانتاج الحرفي بإنتاج سلع أخرى ذات مواصفات مختلفة عن السلع التي ينتجها العمل الزراعي .

أما تقسيم العمل داخل المانيفكتورة فإنه يتميز بوجود تخصص في جزء معين أو مرحلة معينة من مراحل عملية انتاج سلعة معينة . ويوجد هناك بالإضافة إلى ذلك فروق أساسية بين تقسيم العمل على مستوى المجتمع وبين تقسيم العمل على مستوى المؤسسة أو المصنع الواحد . وأهم هذه الفروق :

١ - إن تقسيم العمل الإجتماعي هو الأساس في وجود علاقات السوق . إذ يشترط في التبادل أن تكون السلع المتبادلة ذات صفات نوعية مختلفة ، لأن وجود السلع المختلفة هي نتيجة لوجود التقسيم الإجتماعي للعمل أي وجود أعمال متباينة ومختلفة (عمل زراعي ، عمل صناعي) بينما ينحصر تقسيم العمل داخل المؤسسة الواحدة في تعاون العاملين دون وجود علاقات تبادل فيما بينهم .

٢ ـ إن تقسيم العمل على المستوى الاجتماعي يتم أحياناً بصورة عشوائية وغير منظمة بين قطاعات عملية الانتاج الإجتماعي بينما يخضع تقسيم العمل داخل المؤسسة إلى التنظيم والإدارة الموحدة .

٣ ـ عندما يتم تقسيم العمل على مستوى المجتمع بصورة عشوائية فإن توزيع العمل نفسه لايتم بصورة متناسبة بين فروع الانتاج المختلفة فقد يصدف أن يتجه العمل إلى فرع اقتصادي ما أكثر من الفروع الاقتصادية الأخرى مما ينجم عنه سوء في توزيع العمل بينما يمكن تحقيق هذا التناسب في توزيع العمل داخل المؤسسة الواحدة

لقد أدى تقسيم العمل داخل المانيفكتورة إلى زيادة انتاجية العمل . كما أن تقسيم العمل إلى مراحل يؤدي إلى تبسيط العمل نفسه وإلى تقليص الفترة الزمنية اللازمة لتأهيل وتدريب العامل . إلا أن هذا التخصص في جزء ما من العمل زاد من ارتباط العامل بالمؤسسة الرأسمالية لأنه ليس بإمكانه الآن القيام بعمل متكامل بمفرده . كما أدى العمل داخل المانيفكتورة الرأسمالية إلى ايجاد فجوة بين العمل العضلي والعمل الذهني إذ أن تخصص العامل في جزء أو مرحلة ما من العمل لاتدع له مجالاً لتطوير إمكانياته في فهم واستيعاب الجوانب الأخرى لعملية انتاج السلعة كما هو الحال في الانتاج الحرفي عندما يقوم المنتج الحرفي بإنتاج كامل السلعة .

إلا أنه كان لتقسيم وتخصص العمل في المانيفكتورة دوراً هاماً في تطور القوى المنتجة وزيادة الانتاج وتطور علاقات السوق . لأن زيادة انتاجية العمل التي خلقها تقسيم العمل أدى بدوره إلى تطور وسائل الانتاج وارتفاع الطلب على قوة العمل والسلع المختلفة في السوق . وبالرغم من أهمية هذا الدور إلا أنه بقي محدوداً بالمقارنة مع الدور الذي لعبه الانتاج الآلي . لأن نظام المانيفكتورة لم يتمكن من السيطرة الكاملة على جميع مجالات الانتاج في المجتمع نظراً لبقاء العمل اليدوي واستمراره كشكل وحيد من أشكال الانتاج في نظام المانيفكتورة . لأن العمل اليدوي خلافاً للعمل الآلي لايفسح المجال كثيراً لتوسع علاقات الانتاج الرأسمالي . حيث يبقى المجال إلى حد كبير مفتوحاً أمام العمال اليدويين وخاصة المهرة منهم للانتقال من المانيفكتورة إلى العمل الفردي الحرفي المستقل .

إلا أن اهمية نظام المانيفكتورة في تطور النظام الرأسمالي برزت في كونه يمثل مرحلة تمهيدية هامة في عملية الانتقال إلى الانتاج الآلي . فقد هيأ شروط الانتقال إلى الآلة لأن تقسيم العمل داخل المانيفكتورة إلى مراحل أو أجزاء عملية العمل وكذلك التخصص في استخدام وسائل العمل خلقت الشروط المناسبة والضرورية لاستخدام الآلة . ذلك أن استخدام الآلة يستلزم تخصصاً دقيقاً في العمل أكثر ماتتطلبه شروط العمل اليدوي .

٣ — الإنتاج الآلــي الرأسمالي الكبير :

٣ — ١ — طبيعة وسمات الإنتــاج الآلــي :

بصورة عامة يشكل الانتقال إلى الانتاج الآلي مرحلة نوعية جديدة في التطور لقد تم اكتشاف الآلة البخارية في القرن السابع عشر . إلا أن استعمال الآلة في عملية الانتاج بدأ في أواسط القرن الثامن عشر . وكانت انكلترا قد سبقت غيرها من البلدان الأوروبية الأخرى في الانتقال إلى الانتاج الآلي . وكان ذلك ايذاناً ببدء مايسمى عادة بالثورة الصناعية . ونتيجة لهذا التطور نشأت شروط موضوعية اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي كانت قائمة في نظام التعاون الرأسمالي البسيط ونظامالمانيفكتورة.

أولاً — إن اكتشاف الآلة واستعمالها في عملية الانتاج يشكل بدون شك تطوراً هاماً وجديداً في وسائل العمل لم يسبق له مثيل في الحياة الاقتصادية . فقد احدث ذلك ثورة في الشروط التكنيكية والاقتصادية المحيطة بعملية الانتاج .

ثانياً — من البديهي أن يخلق الانتاج الآلي علاقات جديدة بين رأس المال والعمل تختلف عن علاقات الانتاج التي كانت سائدة في ظل الانتاج اليدوي . كما ساعد استعمال الآلة على انتشار علاقات الانتاج الرأسمالي التي أصبحت تدريجياً هي العلاقات الاقتصادية السائدة في المجتمع الرأسمالي ، الشيء الذي لم يتمكن من تحقيقه تقسيم العمل اليدوي في نظام المانيفكتورة .

ثالثاً — إلا أن الآلة أخذت تنافس قوة العمل في مجال الانتاج . فقد أدى استعمالها

إلى ظهور البطالة ، وأصبح من الممكن الاستغناء عن قوة العمل كلما حدث تطور جديد في المستوى التقني للآلة . كما أدى ظهور الآلة إلى إفلاس عدد كبير من المنتجين الحرفيين الصغار الذين لم يعد بوسعهم مسايرة الانتاج الآلي في السوق .

وباختصار كان لاستعمال الآلة أثار عميقة شملت جميع مجالات الحياة الاقتصادية والإجتماعية للنظام الرأسمالي . وقد ظهر ولأول مرة المشروع الآلي الذي أصبح الاطار العام لعملية الانتاج الرأسمالي .

٣ — ٢ — المشروع الآلي الرأسمالي :

كما هو معلوم فإن المشروع أو المصنع الآلي يضم عدداً من الآلات يقوم بتشغيلها عدد مناسب من العمال يجمعهم التعاون القائم على تقسيم العمل والتخصص المهني . وقد يكون هذا التعاون بين العمال مقتصراً على عملية انتاج ذات طبيعة واحدة مثل انتاج الغزل ويطلق عليه التعاون الآلي البسيط . وأما أن يشمل عمليات انتاج مختلفة مثل عمليات الغزل والنسيج معاً الذي يعتمد على تشغيل مجموعة متنوعة من الآلات ويطلق على هذا الشكل من التعاون لفظ التعاون الآلي المعقد أو المركب . ويتميز المشروع الآلي عن ورشات العمل اليدوي بعدد من الصفات أهمها :

أولاً : أن شكل التعاون بين عمال المشروع الآلي يمثل مرحلة متطورة قياساً على التعاون في أسلوب التعاون الرأسمالي البسيط وأسلوب المانيفكتورة . كما أن تقسيم العمل يختلف من حيث طبيعته عن تقسيم العمل اليدوي داخل نظام المانيفكتورة .

وكما لاحظنا فإن تقسيم العمل داخل المانيفكتورة كان يعتمد على تجزئة االأعمال اليدوية البسيطة وعلى تخصص أدوات العمل اليدوي . أما في الانتاج الآلي ، فإن تقسيم العمل يجب أن يتكيف مع تقسيم الآلة نفسها . لأن طبيعة العمل الآلي تقوم على تعاون عدد كبير من الآلات . كما أن كل آلة تنقسم عادة إلى أجزاء الآلة . وكل جزء منها يتطلب تخصصاً معيناً في العمل أو بكلمة أخرى فإن طبيعة الآلة هي التي تفرض نوعاً خاصاً من تقسيم العمل بحيث أصبحت قوة العمل خاضعة لمتطلبات العمل الآلي . وبينما

كانت أداة العمل اليدوي في الماضي تخضع لمتطلبات الانسان أصبح على الانسان التكيف مع متطلبات الآلة وخصائصها .

ثانياً : لقد أدت عملية الانتاج في المشروع الآلي إلى تعميق الهوة بين العمل العضلي والعمل الذهني . وأصبح المشروع يضم عدداً من العمال يتسم عملهم بصورة أساسية بالطابع العضلي إلى جانب فئة أخرى من المهندسين والفنيين المتخصصين بأعمال الإشراف التقني على الآلة .

ثالثاً : إن هذا التخصص والتقسيم بين العمل الذهني والعمل العضلي أدى بدون شك إلى تسهيل عملية العمل . إلا أنه من ناحية أخرى أدى إلى الحد من عملية الإبداع الفردي فقد كان العمل اليدوي قبل ظهور الآلة يتيح الفرصة لإظهار المهارة الفردية في عملية الانتـــاج .

رابعاً : خلافاً للعمل اليدوي فإن العمل في المشروع الآلي لايتطلب عادة قوة جسدية كبيرة . وقد سهل ذلك دخول الطفل والمرأة إلى عملية الانتاج وقد حقق صاحب رأس المال من جراء ذلك مزايا كثيرة . من أهمها أن تشغيل المرأة والطفل ساعد على تخفيض الأجر . لأنه أصبح بإمكان العائلة الواحدة الاعتماد على دخول أفرادها مجتمعة بدلاً من الاعتماد على دخل فرد واحد كما كان الحال سابقاً . وطالما أن مجموع الدخول الفردية للعائلة الواحدة أصبح كافياً لتجديد طاقة عمل افراد العائلة الواحدة فقد أصبح بإمكان صاحب رأس المال أن يخفض دخل الفرد الواحد .

خامساً : لقد فتح المشروع الآلي مجالاً واسعاً لزيادة انتاجية العمل وآفاقاً جديدة لتحقيق الربح . ولكن هذا يشترط تكثيفاً شديداً في العمل فقد أصبحت الآلة تشكل دافعاً جديداً لزيادة وقت العمل وتكثيفه حتى يكون بالمستطاع تحقيق أعلى انتاجية ممكنة واستهلاك قيمة الآلة بأقصى سرعة ممكنة . لأن مشكلة الاستهلاك الأمثل للآلة لم تبرز في السابق عندما كانت وسائل العمل اليدوي تلقى تطوراً بطيئاً . بينما يواجه المشروع الآلي تطوراً سريعاً في مستوى الآلة ويتوجب عليه مسايرة هذا التطور عن طريق الاستهلاك السريع للآلة ومن ثم تستبدل بها آلة جديدة متطورة .

فالأستهلاك السريع للآلة يجنب صاحب رأس المال الكثير من المفاجأت كأن تنخفض قيمة الآلة في السوق أو قد تظهر آلة جديدة ذات انتاجية أعلى من انتاجية الآلة القديمـــة .

ذلك أن استهلاك قيمة الآلة لايجري دفعة واحدة وإنما على دفعات وخلال سنوات عديدة . ففي كل سنة ينتقل جزء واحد فقط من قيمة الآلة (١٠٪ مثلاً) إلى قيمة السلع الناتجة . وفي الأحوال العادية يعود هذا الجزء إلى صاحب الآلة بعد بيع السلعة الناتجة في السوق .

لنفرض أن قيمة الآلة عشرة آلاف دولار وإن اسنهلاك الآلة السنوي ١٠ ٪ أي ألف دولار سنوياً . فبعد خمس سنوات من استهلاك الآلة يكون قد تم استهلاك نصف قيمة الآلة وبقيت القيمة الباقية البالغة خمسة آلاف دولار . إلا أنه في هذا الوقت بالذات انخفض سعر الآلة في السوق وأصبح خمسةآلاف دولار بدلاً من عشرة آلاف دولار . وإذا لجأ صاحب رأس مال آخر إلى شراء الآلة بسعرها الجديد فإن استهلاكها السنوي يكون على أساس ١٠ ٪ من السعر الجديد أي خمسمائة دولار في السنة . بينما يكون الاستهلاك بالنسبة لصاحب رأس المال الأول على أساس ١٠٪ من السعر القديم أي ألف دولار . وهكذا يصبح بإمكان صاحب رأس المال الجديد أن يبيع السلعة بسعر أقل في السوق — لأن تكلفة استهلاك الآلة لديه أقل منها لدى مالك الآلة القديمة.

كما قد تصادفه حالة أخرى وهي ظهور آلة جديدة ذات انتاجية أعلى من انتاجية الآلة القديمة التي يملكها . ولنفترض أن قيمة الآلة الجديدة خمسة عشر ألف دولار وإن استهلاكها السنوي هو ١٠٪ أي ألف وخمسمائة دولار سنوياً إلا أن انتاجية الآلة الجديدة هي ثلاثة أضعاف انتاجية الآلة القديمة . وبالرغم من ارتفاع قسط الاستهلاك السنوي بالنسبة للآلة الجديدة عن قسط الاستهلاك بالنسبة للآلة القديمة إلا أن نصيب السلعة الواحدة من الاستهلاك أقل منه في انتاج الآلة القديمة . ويصبح بإمكان صاحب رأس المال الذي يستعمل الآلة الجديدة بيع السلعة بسعر أقل في السوق إن صاحب الآلة القديمة لايستطيع والحالة هذه منافسته في السوق نظراً لارتفاع نسبة اسهلاك الآلة لديه . (هذه النقاط ستبحث ثانية في الفقرات الخاصة باستهلاك

رأس المال الأساسي) . وباختصار فإن تكثيف العمل عن طريق اطالة وقت العمل أو ادخال نظام الورديات أصبح سمة أساسية من سمات الانتاج في المشروع الآلي .

٣ ـ ٣ ـ حدود استعمال الآلة :

لقد أوضحنا في فقرات سابقة أن الربح هو القانون الاقتصادي الأساسي الذي يحكم حركة رأس المال في النظام الرأسمالي . والربح هو المعيار الأساسي لنشاط رأس المال . وهذا ينطبق أيضاً على استخدام الآلة في عملية الانتاج . فصاحب رأس المال يلجأ إلى استخدام الآلة بدلاً من وسائل العمل اليدوي لأن ذلك يحقق له مزيداً من الربح . وإذا لم تؤد الآلة هذه الغاية فلا يكون هناك أي مبرر لاستعمالها في عملية الانتاج وإن مايحدد استخدام أية آلة جديدة أكثر تطوراً من الآلة السابقة هو الامكانية التي يتيحها مثل هذا الاستخدام لتحقيق المزيد من الربح .

إن صاحب رأس المال يجري عادة مفاضلة بين سعر الآلة وسعر قوةالعمل (الأجر) اللذين يتأثران بعلاقات العرض والطلب من قوة العمل في سوق العمل . فإذا كان العرض من قوة العمل محدوداً والطلب عليها مرتفعاً فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأجر وبالعكس . إن صاحب رأس المال يوازن بين تكلفة الآلة وبين تكلفة قوة العمل اللازمة . فإذا وجد أن استخدام آلة جديدة يزيد من حجم الربح فإنه يفضل شراءها ولو أدى إلى بطالة جزء من قوة العمل . وفي جميع الأحوال فإن صاحب رأس المال يبحث باستمرار عن التناسب الأمثل بين عناصر الانتاج المادية وبين عنصر العمل بهدف تحقيق الحد الأقصى والأمثل من الربح .

ويلاحظ في بعض البلدان الرأسمالية التي تكون فيها الأجور مرتفعة أن المستوى التقني للآلة أعلى منه في البلدان الأخرى . ففي الولايات المتحدة الأمريكيةونظراً لفقدان قوة العمل في السابق واعتمادها على قوة العمل المهاجرة نجد أن المستوى التكنولوجي حقق تقدماً كبيراً لتعويض النقص في قيمة العمل .

٣ ـ ٤ ـ الثورة الصناعية والثورة العلمية التكنيكية :

بالنسبة للتطور التاريخي للإنتاج الآلي يجرى عادة التمييز بين مرحلتين . الأولى

هي مرحلة الثورة الصناعية التي بدأت في القرن الثامن عشر . والثانية هي المرحلة الحالية التي يشهدها التطور التكنولوجي في البلدان المتطورة والتي يطلق عليها لفظ الثورة التكنيكية العلمية .

لقد بدأت الثورة الصناعية في انكلترا ويرجع ذلك إلى عوامل موضوعية تتعلق بخصائص التطور التاريخي لإنكلترا ومن أهم هذه العوامل :

أولاً : انهيار الاقتصاد الاقطاعي بصورة مبكرة، إذ سبق انهيار الاقطاع في انكلترا انهياره في البلدان الأوربية الأخرى . وكان هذا النظام الذي يقوم أساساً على الاقتصاد الطبيعي والاكتفاء الذاتي يشكل عقبة رئيسية أمام الاقتصاد السلعي الرأسمالي الذي يتطلب توسعاً في علاقات التبادل وامتداداً لعلاقات السوق الداخلي والخارجي .

ثانياً: توفر قوة العمل في السوق ، فكان ذلك نتيجة طبيعية لتفتت علاقات الاقطاع وتحرير اليد العاملة في الريف وكانت اليد العاملة الريفية مصدراً أساسياً من مصادر قوة العمل في النظام الرأسمالي .

ثالثاً: مستوى التراكم النقدي نتيجة التوسع في مجال التجارة الخارجية بصورة أساسية فقد أحكمت انكلترا سيطرتها على السوق الخارجية العالمية وحققت من وراء السيطرة والتجارة الاستعمارية أرباحاً طائلة كانت مصدراً أساسياً من مصادر التراكم النقدي فيهـــا .

لقد بدأت الثورة الصناعية في مجال الصناعة النسيجية والغزلية نتيجة ارتفاع الطلب على هذه المنتجات في السوق الداخلي والخارجي . كما أدى تطور الآلة إلى تحسين وسائل النقل والإتصال الداخلي والخارجي معاً وبالتالي إلى توسع وامتداد السوق . وتدريجياً بدأ انتشار الآلة في الدول الأوروبية الأخرى وخاصة في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وروسيا التي بدأت طريق التطور نحو الرأسمالية .

وفي الوقت الحاضر تشهد الدول الرأسمالية وغيرها من الدول المتطورة ثورة صناعية تكنيكية علمية جديدة . إن الثورة العلمية التكنيكية الحالية تفتح أفاقاً جديدة

أمام التطور الاقتصادي العالمي . إن الأتمتة ستسهم في حل الكثير من الصعوبات الاقتصادية القائمة في مجال الطاقة وتنمية الموارد الطبيعية . كما بإمكانها أن تسهم في تجاوز الحدود الطبيعية الفيزيولوجية والذهنية لقوة العمل .

إن التطور التكنولوجي الحديث والثورة العلمية يحدثان تغيرات هامة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتثير في نفس الوقت الكثير من المسائل النظرية أمام علم الاقتصاد السياسي . وتجرى في هذا المجال حالياً محاولات جادة لتفسير هذه الظواهر الجديدة وتأثيرها على احتمالات التطور الاقتصادي والاجتماعي المقبل .

٤ ــ أشكال رأس المال :

٤ ــ ١ ــ رأس المال الصناعي

هو أهم أشكال رأس المال في الاقتصاد الرأسمالي ، وتنبثق أهمية رأس المال الصناعي من انجازه عملية الانتاج المادي وبصورة خاصة في قطاع الصناعة . وهو بذلك يختلف عن رأس المال التجاري أو التسليفي اللذين يتخصصان في مجال التداول ومن الوجهة التاريخية يعد رأس المال التجاري والربوي أقدم من رأس المال الصناعي ، إلا أن رأس المال الصناعي أضحى وبعد ظهور الانتاج الآلي على وجه الخصوص أهم أشكال رأس المال بحيث يمكن القول بأن بقية أشكال رأس المال أصبحت تابعة بشكل أو آخر لرأس المال الصناعي . وفي الفقرات السابقة أوضحنا المراحل التي مرت بها عملية الانتاج الرأسمالي . وتشكل مرحلة الانتقال إلى الانتاج الآلي بدون شك أهم مراحل تطور النظام الرأسمالي وتطور علاقات الانتاج للرأسمالي . وقد كان لرأس المال الصناعي دور أساسي في هذا التطور وكان تطور علاقات الانتاج الرأسمالي يعتمد أساساً على الأشكال والمراحل التي اتخذها تطور رأس المال الصناعي .

٤ ــ ٢ ــ رأس المال التجاري :

أشرنا في البحث الخاص بنظام الرق إلى الظروف التي أحاطت بنشوء رأس المال التجاري ورأس المال الربوي في مرحلة اتسمت باتساع مجال التبادل السلعي وازدياد

دور النقد في الحياة الاقتصادية وفيما بعد ازدادت أهمية رأس المال التجاري والربوي في الاقتصاد الإقطاعي كنتيجة طبيعية لإزدياد الانتاج والتبادل . وفي الأساس فقد كان ظهور رأس المال التجاري مرتبطاً بانفصال عملية التبادل عن عملية الانتاج . فبعد أن كان التبادل يتم مباشرة بين المنتجين (المقايضة) فإن صعوبة التبادل فيما بعد والناشئة عن ازدياد عدد المنتجين وتبعثرهم أدى إلى ضرورة وجود فئة وسيطة من التجار متخصصة بعمليات التبادل أي شراء وبيع السلع في السوق .

إن الاقتصاد الرأسمالي كما هو معروف اقتصاد تبادلي . ومن الطبيعي أن يكون للتبادل فيه أهمية اقتصادية خاصة هي أكبر بكثير من مكانة التبادل في الاقتصاديات السابقة للرأسمالية .

وبالنسبة لدور ووظيفة رأس المال التجاري في الاقتصاد الرأسمالي فمن الممكن التمييز بين مرحلتين . في المرحلة الأولى لنشوء الاقتصاد الرأسمالي لم يكن لرأس المال التجاري دور أساسي في عملية التبادل في السوق . وهذا يعود إلى أن رأس المال الصناعي كان يقوم بعملية الانتاج والتداول في السوق معاً . ذلك لأن السوق في تلك المرحلة كان ضيقاً بسبب الضآلة النسبية للإنتاج وبالتالي كمية السلع الخاضعة للتداول .

في المرحلة الثانية ومع تطور الانتاج الآلي وزيادة الانتاج السلعي الكبير اتسعت عملية التبادل في السوق مما أدى إلى ضرورة انفصال عملية الانتاج عن عملية التداول وأصبح رأس المال الصناعي متخصصاً في عملية الانتاج بينما عهد إلى رأس المال التجاري مهمة القيام بعملية التداول في السوق .

وقد تميزت هذه المرحلة بالذات بتعدد مراكز الانتاج واتساع نطاق التخصص والتنوع في انتاج السلع كما تباينت الفترات الزمنية بين فترات الانتاج وفترات الاستهلاك . فقد تستمر المصانع في انتاج سلعة ما طوال السنة بينما يكون الطلب على استهلاكها منحصراً في فصل واحد من فصول السنة (كإنتاج الألبسة الشتوية مثلاً) كما تباعدت مراكز الانتاج عن مراكز الاستهلاك نتيجة تبعثر المستهلكين بعد أن اتسعت المدن اتساعاً كبيراً . واتسعت علاقات السوق الداخلي والخارجي في آن واحد

كل هذه الظروف اقتضت أن يكون لرأس المال التجاري دوراً هاماً في عمليات نقل السلعة وتخزينها وحفظها للوقت المناسب لبيعها في السوق .

لقد اتخذت الوساطة التي يقوم بها رأس المال التجاري أشكالاً مختلفة . وتعددت الحلقات الوسيطة بين مركز انتاج السلعة وبين مراكز البيع النهائي . وفي هذا الصدد يمكن أن نشير إلى تجارة الجملة وتجارة المفرق ، أو التجزئة كمراحل وسيطة في عملية تداول السلعة . فقد تخصصت بعض رؤوس الأموال التجارية بتجارة الجملة وهي التي تقوم بدور الوسيط بين مراكز الانتاج ومراكز بيع السلعة كما تخصصت رؤوس أموال تجارية أخرى بعملية التجارة بالمفرق ، أي ايصال السلعة إلى المستهلك النهائي .

٤ ـ ٣ ـ رأس المال التسليفي :

يتعامل هذا النوع من أنواع رأس المال بالنقد . ويحصل مالك النقد مقابل التسليف على عائد يسمى بالفائدة . وكان رأس المال الربوي قد ظهر ولأول مرة في اقتصاد الرق . إلا أن رأس المال التسليفي الذي نشأ مع ظهور الرأسمالية حل مكان رأس المال الربوي وأصبح جزءاً أساسياً من رأس المال الاجتماعي .

من البديهي أن يكون للنقد في الاقتصاد الرأسمالي السلعي ـ النقدي دور مميز وأكثر فعالية منه في الاقتصاديات السابقة للرأسمالية . وعادة لايقوم صاحب رأس المال التسليفي بنفسه بتوظيف النقد في استثمار ما . وإنما يمنح هذا الحق لأصحاب رؤوس الأموال الصناعية والتجارية مقابل معدل معين من الفائدة .

ويقوم النظام المصرفي حالياً بإنجاز وظائف رأس المال التسليفي والإشراف على الحركة النقدية وتوجيهها وفق متطلبات السياسة المصرفية المقررة . إن الأجهزة المصرفية لاتعتمد عادة على رؤوس أموالها الخاصة في منح القروض وإنما تعتمد على الأموال الفائضة عن حاجة المجتمع خلال فترة ما من الزمن . وتتكون الأموال الفائضة عادة من النقد غير الموظف في مجال الاستثمار أو الاستهلاك . ويرجع وجود مثل هذه النقود إلى التفاوت الزمني بين عملية الشراء وعمليات البيع أو إلى وجود أقساط

استهلاك رأس المال الثابت كأقساط استهلاك الآلة المتراكمة حتى يحين وقت استبدال الآلة . أو قد تكون نتيجة الادخارات التي يودعها بعض الأفراد في المصارف .

إن المصارف تقوم بتوظيف هذه النقود الحرة لفترة معينة وذلك في منح القروض مقابل الفائدة . وقد تكون هذه القروض قصيرة الأجل تمنح لفترة وجيزة أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل . كما أصبح خصم السندات والكمبيالات وغيرها من الأدوات التجارية إحدى الوظائف الأساسية للأجهزة المصرفية .

لقد مرت أشكال رأس المال في مراحل مختلفة من التطور . إلا أن مايميز مرحلة الاحتكار الحالية هو التعاون والترابط الوثيق فيما بين أشكال رؤوس الأموال المختلفة بحيث لايجوز الفصل بين رأس المال الصناعي الذي مايزال أهم أشكال رأس المال وبين رأس المال التجاري والتسليفي .

والخلاصة :

لقد اتخذ الانتاج الرأسمالي أشكالاً مختلفة عبر تطور النظام الرأسمالي . وكان أولها التعاون الرأسمالي البسيط ثم المانيفكتورة والانتاج الآلي . أن لكل من هذه الأشكال صفات ومزايا خاصة كما أن لكل منها دوراً مافي تطور الاقتصاد الرأسمالي .

كما يجب التمييز بين الأشكال الثلاثة لرأس المال : الصناعي والتجاري والتسليفي . إن لكل من هذه الأشكال وظيفة خاصة في اطار تقسيم العمل الاجتماعي ، إلا أن رأس المال الصناعي كان وما يزال أهم أشكال رأس المال في النظام الرأسمالي .

أسئلة نموذجية للتفكير والمساعدة على استيعاب محتويات الفصل :

س ١ — ماهو الفرق بين التعاون البسيط في الانتاج الرأسمالي والتعاون البسيط في اقتصاديات ماقبل الرأسمالية ؟

س ٢ — ماهي مزايا التعاون البسيط في الانتاج الرأسمالي ؟

س ٣ – ماهو الفرق بين شكل الانتاج في التعاون البسيط وشكل الانتاج في المانيفكتورة ؟

س ٤ – ماهي مزايا المانيفكتورة ودورها في تطور الرأسمالية ؟

س ٥ – ماهي الصفات الخاصة بالإنتاج الآلي ؟

س ٦ – ماهي مزايا وآثار المشروع الآلي الرأسمالي ؟

س ٧ – ماهي أشكال رأس المال ؟ ماهو دور ووظيفة رأس المال الصناعي ؟ ماهو دور كل من رأس المال التجاري والتسليفي ؟

الفصل الثالث

تجديد وتراكم رأس المال

البحث الاول

تجديد وتراكم رأس المال الفردي

١ – تمهيد :

تطرق البحث في الفقرات السابقة إلى جوهر وقوانين الانتاج الرأسمالي وأشكاله عبر التطور التاريخي للرأسمالية . وقد انطلق هذا البحث من افتراض أن عملية الانتاج الرأسمالية تتم لمرة واحدة .. وكان هذا الإفتراض ضرورياً بهدف تبسيط البحث الذي استهدف الإحاطة بآلية وقوانين الانتاج الرأسمالي .

إلا أن الانتاج الرأسمالي لايتوقف عند عملية واحدة وإنما هو في الواقع عملية متكررة ومتجددة وبصورة عامة فإن تجديد أو تكرار عملية الانتاج قانون موضوعي لعملية الانتاج في كل المجتمعات بصرف النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية . إن البشر عموماً يقومون بإنتاج الوسائل المختلفة من وسائل عمل أو وسائل الاستهلاك الشخصي . إن استهلاك هذه الوسائل لتلبية الحاجات المختلفة يشكل كما هو معلوم الهدف من عملية الانتاج . ثم يبدأ الناس عملية انتاج جديدة تهدف إلى تجديد هذه الوسائل ، ويشكل ذلك شرطاً ضرورياً لاستمرار وجود الفرد والمجتمع معـاً .

إلا أن تجديد عملية الانتاج في النظام الرأسمالي تختلف اختلافاً جوهرياً عن تجديد

عملية الانتاج في المجتمعات السابقة للرأسمالية . ففي المجتمعات التي سبقت النظام الرأسمالي كانت عملية تجديد الانتاج تتصف بالركود . فقد كان تطور القوى الانتاجية بطيئاً وبصورة خاصة أدوات العمل التي حافظت إلى حد بعيد على مستواها البدائي . فالفلاح في المجتمع الاقطاعي ، مثلاً ، يكرر الانتاج بنفس أدوات العمل وعناصر الانتاج الأخرى دون أن يطرأ عليها تطوير أو توسيع إلا في حدود ضيقة وهكذا كانت عملية تكرار الانتاج تتصف بالتقليدية والتكرار بنفس الوتيرة السابقة تقريباً وهذا الشكل هو ماندعوه بتجديد الانتاج البسيط .

أما عملية تجديد الانتاج الرأسمالي فهي خلافاً لذلك تتصف بالتوسع والنمو . ذلك لأن آلية الانتاج الرأسمالي وعلاقات السوق تتطلب الديناميكية في عملية الانتاج للأسباب التاليـــة :

آ – إن تحقيق الربح يتوقف على حجم رأس المال . فكلما توسع رأس المال أتاح الفرصة لزيادة الربح . ومن ناحية أخرى فإن زيادة الربح تؤدي إلى توسع جديد في حجم رأس المال .

ب – إن مواجهة المنافسة في السوق الرأسمالي تفرض على كل من أصحاب رؤوس الأموال أن يقوم بتوسيع وزيادة رأس ماله الخاص . وبدون هذا التوسع فإن صاحب رأس المال يتعرض إلى الإفلاس والخروج من السوق .

لذا تتصف عملية تجديد الانتاج الرأسمالي الفردي عموماً بالديناميكية والتوسع الدائم في رأس المال . وهذا مايميزها عن عملية تجديد الانتاج في الاقتصاديات السابقة للرأسمالية التي كانت تتصف بالركود . لذا فإن تجديد الأنتاج الرأسمالي الموسع هو القاعدة العامة التي تحكم حركة رأس المال . إلا أن الاحاطة بجوانب هذه العملية تتطلب أولاً فهم عملية تجديد الانتاج الرأسمالي البسيط ، لأن استيعاب جوانب الشكل البسيط في تجديد الانتاج يساعد على فهم الأشكال الموسعة الأكثر تعقيداً من الأشكال البسيطـة .

٢ ـ عمليــة تجـديــد الإنتاج البسيط :

في هذه الحالة من تجديد عملية الانتاج يشترط أن يقوم صاحب رأس المال باستهلاك كامل الربح لأغراضه الشخصية دون أن يستخدم هذا الربح أو جزءاً منه في توسيع رأس المال . وفي هذه الشروط فإن تجديد عملية الانتاج الرأسمالي يتم دون أي توسيع في عناصر الانتاج والتي تشمل وسائل الانتاج (الآلات ، المواد الأولية) وقوة العمل .

ولتوضيح هذا المفهوم لعملية الانتاج الرأسمالي البسيط نقول بأن صاحب رأس المال يقوم بشراء وسائل الانتاج (ث) وشراء قوة العمل في السوق (ف) وبعد الانتهاء من عملية الانتاج فإن قيمة السلعة الجديدة (س) تكون أكبر من مجموع (ث + ف) :

س = ث + ف + م

لنفترض أن ث وهي قيمة وسائل الانتاج تساوي ٨٠٠٠ دولار وأن قيمة قوة العمل تساوي ٢٠٠٠ دولار . فإذا كانت قيمة السلعة الجديدة (س) تساوي ١٢٠٠٠ دولار فإن الربح (م) يساوي ٢٠٠٠ دولار . أي أن عناصر قيمة السلعة الجديدة هي

ق = ٨٠٠٠ ث + ٢٠٠٠ ف + ٢٠٠٠ م .

إن صاحب رأس المال يحصل على قيمة السلعة الجديدة بعد بيعها في السوق وهي تساوي حسب هذا الإفتراض ١٢٠٠٠ دولار . أن هذه القيمة المتحققة من عملية البيع تغطي استهلاك قيمة وسائل الانتاج أي قيمة استهلاك الآلات والمواد الأولية وغيرها كما تغطي قيمة قوة العمل (الأجر) ويبقى لصاحب رأس المال فائضاً قدره ٢٠٠٠ دولار هو عبارة عن الربح الرأسمالي .

فإذا استهلك صاحب رأس المال هذا الفائض في سبيل تأمين حاجاته ورغباته الشخصية فإن مايبقى لديه يكون ١٠٠٠٠ دولار وهو يمثل نفس الكمية من النقد التي بدأ بها عملية الانتاج ، وهو يستطيع أن يبدأ عملية الانتاج من جديد بنفس المبلغ

السابق فيقوم بشراء وسائل الانتاج (ث) بمبلغ قدره ٨٠٠٠ دولار . وشراء قوة العمل بمبلغ ٢٠٠٠ دولار ، كما نفترض أن عملية تجديد الانتاج هذه تعطيه مرة أخرى نفس الفائض السابق أي ٢٠٠٠ دولار الذي يقوم باستهلاكه لأغراضه الشخصية ثم يبدأ عملية الانتاج على نفس الوتيرة السابقة وهكذا دون توقف .

وهكذا نلاحظ بأن صاحب رأس المال يقوم بتجديد الانتاج باستمرار بنفس المستوى السابق دون زيادة في رأس المال المستخدم أي دون زيادة في قيمة وسائل الانتاج وقوة العمل . وفي هذه الحالة يطلق على هذه العملية عملية تجديد الانتاج البسيط

ويهدف صاحب رأس المال من تجديد عملية الانتاج البسيط إلى تجديد الربح الرأسمالي وفائض القيمة . لأن كل عملية تجديد تعطيه الربح الذي يخصصه لاستهلاكه الشخصي . وبدون هذا الربح يكون صاحب رأس قد استهلك رأس ماله كلياً بعد خمس سنوات . لأننا افترضنا أن رأس المال بلغ ١٠٠٠٠ دولار وبدون تجديد الربح يستهلك الرأسمالي هذا المبلغ بمعدل ٢٠٠٠ ددولار سنوياً خلال خمس سنوات .

إلا أن تجديد عملية الانتاج الرأسمالي في شكلها البسيط أو الموسع تشترط بعض الشروط التي لايمكن بدونها إعادة عملية الانتاج من جديد . وهذه الشروط هي :

أولاً : تجديد عناصر الانتاج المادية (الآلات والمواد الأولية وغيرها) . لأن هذه العناصر تتعرض كما لاحظنا للإستهلاك خلال عملية الانتاج . إن الآلات تتعرض أثناء تشغيلها للاستهلاك والاهتراء التدريجي كما تستهلك المواد الأولية دفعة واحدة وخلال عملية انتاج واحدة . وسواء استغرق استهلاك الآلة سنة واحدة أم عدة سنوات ، فإنه يتوجب على صاحب رأس المال شراء عناصر الانتاج في السوق بعد أن يتم استهلاكها وذلك حتى يمكن تجديد عملية الانتاج .

ثانياً : تجديد قوة العمل . لأن العامل عندما يقوم بالإنتاج فهو لايستهلك وسائل الانتاج المادية والذي يطلق عليه بالإستهلاك المنتج فحسب وإنما يقوم أيضاً باستهلاك قوة عمله وهو من أجل أن يقوم بعملية الانتاج ثانية فإنه في حاجة إلى تجديد قوة العمل وذلك

بواسطة استهلاك السلع الضرورية كالمواد الغذائية وغيرها من السلع اللازمة لتلبية متطلبات تجديد قوة العمل .

ثالثاً: تجديد علاقات الانتاج الرأسمالي ، أي أن يجد صاحب رأس المال قوة العمل في السوق في كل مرة يريد فيها تجديد عملية الانتاج . ويشترط أن تكون قوة العمل هذه حرة من الناحية القانونية والاقتصادية . أي أن يكون هناك كما ذكرنا سابقاً أشخاص لايملكون وسائل الانتاج وإنما يملكون فقط قوة العمل الخاضعة للبيع في السوة السوق .

٣ ــ تراكم رأس المال وتجديد الإنتاج الرأسمالي الموسع :

٣ ــ ١ ــ شروط تجديد الإنتاج الموسع :

إذا كان صاحب رأس المال في حالة تجديد عملية الانتاج البسيط يقوم باستعمال كامل الربح لإنفاقه على استهلاكه الشخصي فإن حالة تجديد عملية الانتاج الموسع تشترط أن يخصص صاحب رأس المال الربح الفائض أو جزءاً منه لزيادة رأس المال إن تحويل الربح أو جزءاً منه إلى رأس مال هو مايدعى بتراكم رأس المال . وهذا التراكم في رأس المال يعتبر شرطاً ضرورياً لتوسيع عملية الانتاج عن طريق التوسع في عناصر الانتاج وهذا مايدعى بعملية تجديد الانتاج الموسع .

ويهدف صاحب رأس المال من وراء تحويله فائض القيمة أو الربح إلى رأس مال إلى الحصول على كمية أكبر من الربح . كما أن التوسع في رأس المال يساعده كما أشرنا إلى تقوية مواقعه التنافسية في السوق الرأسمالي . ويمكننا توضيح تجديد عملية الانتاج الموسع بالمثال التالي :

افتراضنا في المثال السابق أن صاحب رأس المال يحقق فائض قيمة ربحاً قدره ٢٠٠٠ دولار وإنه في حالة تجديد الانتاج البسيط يقوم باستعمال هذا الربح لاستهلاكه الشخصي . أما في حالة تجديد الانتاج الموسع فإن صاحب رأس المال يقوم بتحويل جزء من الربح إلى رأس مال .

إن تحويل الربح وإضافته إلى رأس المال الأساسي سيؤدي إلى توسيع عناصر

الانتاج المختلفة وسيساعد صاحب رأس المال على شراء وسائل انتاج إضافية وشراء عدد إضافي من قوة العمل ، كأن يصبح لديه مثلاً أربع آلات وثمانية عمال بدلاً من ستة . كما أن زيادة عدد الآلات يستلزم زيادة المواد الأولية والمواد المساعدة اللازمة لزيادة الانتاج . وإذ افترضنا أن المستوى التكنيكي للآلة بقي ثابتاً في مرحلة ما فإن إضافة آلة جديدة من نفس النوع تستلزم أيضاً وكما هو واضح من هذا المثال استخدام عدد إضافي من العمال يعادل عدد العمال الذين تتطلب الآلة السابقة تشغيلهم . أما إذا تغير المستوى التكنيكي للآلة وظهرت آلة جديدة متطورة فإن هذه الآلة لاتحتاج عادة إلى نفس العدد السابق من قوة العمل وإنما إلى عدد أقل .

وإذا بقي المستوى التكنيكي لأدوات الانتاج ثابتاً فإن توزيع الربح لشراء عناصر انتاج جديد في حالة توسيع عملية الانتاج سيتم بنفس التناسب السابق . فإذا كان الربح كما افترضنا ٢٠٠٠ دولار فإنه سيوزع في هذه الحالة بين شراء كمية إضافية جديدة من عناصر الانتاج المادية (ث) وشراء عدد اضافي من قوة العمل (ف) ولما كان التناسب السابق بين قيمة ث = ٨٠٠٠ دولار وبين قيمة ف = ٢٠٠٠ دولار هو أربعة إلى واحد فإن توزيع الربح سيكون وفق هذا التناسب إذا بقي المستوى التكنيكي كما أشرنا ثابتاً دون أي تغيير . ومن ناحية أخرى فإن زيادة عناصر الانتاج ستؤدي في الأحوال العادية إلى زيادة الربح وزيادة الانتاج . . وتصبح المعادلة الجديدة لقيمة النواتج بعد تجديد الانتاج كما يلي :

ق = ث (٨٠٠٠ + ١٦٠٠) + ف (٢٠٠٠ + ٤٠٠) +م (٢٤٠٠) = ١٤٤٠٠ دولار وكما واضح فإن القيمة الجديدة للسلع المنتجة بلغ ١٤٤٠٠ دولار بينما حافظت في حال تجديد الانتاج البسيط على قيمة ثابتة بلغت ١٢٠٠٠ دولار نتيجة عدم تحويل أي جزء من الربح إلى التوسع في رأس المال .

ويستنتج من المثال السابق أن تحويل الربح إلى التوسع في عملية الانتاج يؤدي كما هو واضح إلى زيادة حجم الربح من جديد . وهذه الزيادة الجديدة يمكن تحويلها من جديد إلى رأس مال ، إذ باستطاعة صاحب رأس المال تحويل الربح الإضافي الجديد والبالغ ٢٤٠٠ دولار إلى رأس مال وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الربح . وهكذا فإن

الاستمرار بالتوسع في عملية الانتاج عن طريق تراكم الربح وتحويله إلى رأس مال يؤدي إلى زيادة مستمرة في الربح . وهذه الزيادة بدورها تتحول إلى رأس مال وهكذا فإن التوسع في عملية الانتاج يهدف إلى تحقيق زيادة في الربح ورأس المال معاً .

٣ ـ ٢ ـ عوامل زيادة تراكم رأس المال :

يسعى صاحب رأس المال إلى توسيع رأس ماله وهذا السعي الدائم لايقف عند حدود معينة . ذلك أن المنافسة تدفع صاحب رأس المال إلى تدعيم مركزه في السوق عن طريق توسيع رأس المال إلى أقصى حدود ممكنة لذا يلجأ صاحب رأس المال إلى استخدام شتى الوسائل لزيادة تراكم رأس المال . وهناك عدة عوامل تؤثر في حجم تراكم وزيادة رأس المال منها :

أولاً : نسبة توزيع الربح :

نسبة توزيع الربح بين الاستهلاك الشخصي وبين الجزء المخصص للتوسع في رأس المال . وإذا كان هذا التناسب ثابتاً ، مثلاً ٥٠٪ للإستهلاك الشخصي و ٥٠٪ للتوسع في رأس المال ، فإن تراكم رأس المال يتوقف عندئذ على حجم الربح . فكلما ارتفع حجم الربح ازداد حجم التراكم المخصص للتوسع في رأس المال . فإذا كان حجم الربح ٢٠ ٠٠٠ دولار مثلاً فإن نصيب التوسع في رأس المال يكون وفقاً للتناسب السابق ١٠٠٠٠ دولار . أما إذا ارتفع حجم الربح إلى ٥٠ ٠٠٠ دولار فإن هذه الحصة ترتفع عندئذ إلى ٢٥ ٠٠٠ دولار .

ومن أجل الوصول إلى الحجم الأقصى للتراكم فلا بد إذن من السعي إلى تحقيق حجم الربح الأقصى . وإذا أخذنا بالرأي الذي تقول به نظرية التداول والتجارة حول الربح فإن حجم الربح يتوقف إذن على مقدار سعر البيع في السوق . فكلما تمكن صاحب رأس المال من البيع بأسعار أعلى زاد حجم الربح . أما إذا اعتبرنا أن فائض القيمة أو الربح هو عبارة عن جزء من قيمة العمل غير المدفوع إلى العامل حسب نظرية فائض القيمة فإن حجم الربح يتوقف إذن على درجة الاستغلال الرأسمالي ، إذ يسعى صاحب رأس المال وفق هذه النظرية إلى تخفيض قيمة قوة العمل (الأجر) إلى الحد الأدنى الضروري لتجديد قوة العمل مما يزيد بالمقابل من حجم فائض القيمة .

ثانيــاً : زيادة انتاجية العمل الإجتماعي :

وهذا العامل يؤثر في حجم توسع رأس المال لأن درجة التوسع هذه تتوقف على قيمة وسائل الانتاج وقيمة قوة العمل في السوق . فكلما انخفضت قيمة هذه العناصر نتيجة لزيادة انتاجية العمل الاجتماعي أمكن التوسع في رأس المال . لأن زيادة انتاجية العمل في قطاعات الانتاج الاجتماعي تؤدي كما ذكرنا سابقاً إلى انخفاض قيمة وسائل الانتاج وقيمة السلع الضرورية اللازمة لتجديد قوة العمل . كما أن انخفاض قيمة السلع الضرورية (الغذائية وغيرها) يؤدي من ناحية أخرى إلى انخفاض الأجر . وفي حال انخفاض قيمة وسائل الانتاج والأجر فإن صاحب رأس المال يستطيع أن يشتري مقابل كمية من الربح قدرها مليون دولار ، مثلاً ، كمية أكبر من وسائل الانتاج وعدداً أكبر من قوة العمل مما يتيح له إمكانية التوسع في رأس المال .

ومن ناحية أخرى فإن انخفاض قيمة السلع الاستهلاكية في السوق يؤدي إلى الإقلال من حجم الربح المخصص لاستهلاك صاحب رأس المال الشخصي إذ باستطاعته حينئذ شراء السلع الاستهلاكية بأسعار أقل وبالتالي من زيادة نسبة وحجم الربح المخصص للتوسع في رأس المال :

كما أن زيادة انتاجية العمل الاجتماعي عن طريق التطور العلمي والتكنيكي تحقق الإمكانيات للاستخدام الأفضل لرأس المال . وذلك حين يلجأ صاحب رأس المال إلى استخدام وسائل حديثة في الانتاج . وهذه الوسائل الحديثة تساعد على انخفاض تكلفة السلعة نظراً لارتفاع انتاجية هذه الوسائل مما يزيد من فعالية رأس المال وتحقيق الربح نتيجة للتقدم العلمي والتكنيكي .

ثالثــاً : عوامل أخرى تسهم في توسع رأس المال .

ومن هذه العوامل استخدام الأقساط السنوية لاستهلاك الأصول الثابتة فإذا اعتبرنا على سبيل المثال أن قيمة الآلة ١٠٠٠٠ دولار وهي تستهلك على مدى عشرات أي نسبة ١٠٪ سنوياً . فإن هذه النسبة السنوية والبالغة ألف دولار تعود إلى صاحب رأس

المال بعد بيع السلعة في السوق لأنها تشكل عنصراً من عناصر قيمة السلعة المباعة .
وباعتبار أن تجديد الآلات لايتم إلا بعد استهلاكها كلياً أي بعد عشر سنوات مثلاً ،
فإن بإمكان صاحب رأس المال استعمال أقساط الاستهلاك هذه في توسيع رأس المال
وذلك في شراء عناصر انتاج اضافية جديدة كمواد أولية اضافية أو تشغيل ساعات
اضافية وغير ذلك. وتعد أقساط الاستهلاك في هذه الحالة مصدراً أو عاملاً اضافياً
بالإضافة إلى العوامل السابقة والتي تسهم جميعها في تراكم وتوسع رأس المال .

٣ ـ ٤ ـ العلاقة بين التراكم وتركيب رأس المال :

كما هو معلوم فإن رأس المال يتوزع في عملية الانتاج بين وسائل الانتاج
وبين قوة العمل . إلا أن العلاقة بين هذين العنصرين لاتبقى ثابتة لأن صاحب رأس
المال يعمل على احداث تغييرات مستمرة في عناصر هذه العلاقة إذا كان ذلك سيؤدي
إلى زيادة حجم الربح ، كاستخدام وسائل تكنيكية حديثة وهذه التغيرات تتناول
التركيب التقني والتركيب القيمي لرأس المال .

آ ـ التركيب التقني لرأس المال : ويقصد به التناسب الكمي بين وسائل الانتاج
وبين قوة العمل . إن كل نوع من أنواع الآلات مثلاً يتطلب عدداً محدداً من العمال
وتوجد علاقة عكسية بين تطور المستوى التكنيكي للآلة وبين قوة العمل . فكلما
ارتفع المستوى التكنيكي تقلصت الحاجة إلى قوة العمل . فإذا كانت الآلة القديمة
تحتاج إلى أربعة عمال فإن التناسب التقني يكون أربعة إلى واحد . ويصبح هذا التناسب
واحداً إلى اثنين إذا كانت الآلة الحديثة تحتاج إلى عاملين فقط .

ب ـ التركيب القيمي لرأس المال : ويقصد به التناسب بين قيمة وسائل الانتاج
(ث) وبين قيمة قوة العمل (ف) . فإذا كانت قيمة (ث) ٢٠٠٠٠ دولار وقيمة
قوة العمل ٥٠٠٠ دولار فإن التناسب يكون أربعة إلى واحد . أو بكلمة أخرى أن كل
أربعة دولارات من قيمة ث يتطلب دولاراً واحداً من قيمة الأجر (ف) .

إلا أنه توجد علاقة متبادلة بين التركيب التقني وبين التركيب القيمي لرأس المال
هذه العلاقة تأخذ أشكالاً وحالات مختلفة :

الحالة الأولى : استخدام وسائل تكنيكية حديثة في عماية الإنتاج :

وسيؤدي ذلك إلى تغير في التركيب التقني لرأس المال أي بين (ث) و (ف) . إن استخدام آلة حديثة سيؤثر بدون شك على عدد قوة العمل لأنها تحتاج عادة إلى عدد من العمال أقل مما تحتاجه الآلة القديمة . ومن ناحية أخرى فإن ادخال آلة جديدة متطورة إلى عملية الانتاج سيؤدي إلى زيادة انتاجية العامل الراحد في وحدة الزمن . إلا أن تغير التركيب التقني سيؤثر على التركيب القيمي لرأس المال . فلوا افترضنا أن الآلة القديمة تحتاج إلى خمسة عمال فإن التركيب التقني هو (١ ، ٥) وأن قيمة هذه الآلة بلغت ٢٠٠٠٠ دولار بينما بلغ مجموع الأجور ٥٠٠٠ دولار . وبذلك يكون التركيب القيمي هو (٤ ، ١) . أما الآلة الجديدة فهي تحتاج إلى عاملين (التركيب التقني هو ١ ، ٢) إلا أن قيمتها بلغت ٤٠٠٠٠ دولار نتيجة التحسن في مستواها التكنيكي ونظراً لأنها تحتاج إلى قوة عمل أكثر مهارة فإن أجر العامل يرتفع على سبيل المثال إلى ٢٠٠٠ دولار بدلاً من ١٢٥٠ دولار ويصبح مجموع الأجور ٤٠٠٠ دولار . ويلاحظ أن تغيراً ما يطرأ على التركيب القيمي لرأس المال الذي أصبح يساوي (١٠ ، ١) وذلك نتيجة للتغير في التركيب التقني لرأس المال .

الحالــة الثانيــة :

وهي الحالة التي تخفض فيها قيمة وسائل الانتاج وقيمة الأجر ، وهذه الحالة تؤثر من ناحية أخرى على التركيب التقني لرأس المال إن انخفاض قيمة وسائل الانتاج سيساعد على زيادة كمية هذه الوسائل (ث) كما أن انخفاض الأجر يساعد أيضاً على زيادة عدد قوة العمل (ف) . وهكذا يتغير التناسب التقني بين (ث) و (ف) نتيجة انخفاض قيمة السلع في السوق .

إلا أنه من ناحية أخرى قد لايؤدي ارتفاع الأسعار إلى تغيير في التركيب التقني لرأس المال فقد ترتفع أسعار المواد الأولية وأسعار السلع الغذائية نتيجة سوء المواسم الزراعية ، ففي هذه الحالة قد تبقى كمية وسائل الانتاج وكمية قوة العمل ثابتة إلا أن قيمة كل منها تتغير نتيجة ارتفاع الأسعار وفي هذه الحالة يتغير التركيب القيمي لرأس

المال بينما يبقى التركيب التقني ثابتاً ، أي أن صاحب رأس المال مايزال يستخدم نفس الكمية من وسائل الانتاج ونفس العدد من العمال .

إن التركيب القيمي لرأس المال الذي يتأثر بالتغير الذي يطرأ على التركيب التقني هو مايطلق عليه لفظ التركيب العضوي لرأس المال . وهذا التركيب يخضع للتغير المستمر في عملية تجديد الانتاج ويتأثر بصورة أساسية بالكيفية التي يتم فيها تراكم الربح وتحويله إلى رأس المال . إن قانون التراكم وتحويل الربح إلى رأس مال يؤدي عادة إلى زيادة التركيب العضوي لرأس المال . ويقصد بذلك ارتفاع قيمة وسائل الانتاج (ث) بالنسبة لقيمة الأجر (ف) . لأن قيمة وسائل الانتاج ترتفع عادة نتيجة التحسن في المستوى التكنيكي مع ظهور آلة جديدة ذات مواصفات فنية جديدة . إلا أن ذلك يؤدي إلى تقليص كمية وقيمة قوة العمل . لأن الآلة المتطورة تحتاج إلى عدد أقل من العمال وبالتالي فإن الاستغناء عن جزء من قوة العمل وظهور البطالة هو النتيجة الطبيعية للتراكم والتغير في التركيب العضوي لرأس المال .

٣ ــ ٤ تمركز رأس المـــال :

أصبح من الواضح أن الربح هو المصدر الأساسي للتراكم وتوسع رأس المال بالإضافة إلى ذلك توجد عوامل أخرى تؤثر على عملية تراكم وتوسع رأس المال . كما أوضحنا أن التراكم يؤثر عادة على تركيب رأس المال ويؤدي إلى زيادة قيمة وسائل الانتاج بسبب استعمال الوسائل التكنيكية الحديثة .

إلا أن تمركز رأس المال يمثل شكلاً آخراً من أشكال تراكم رأس المال . ويتم هذا التراكم والتوسع عن طريق تمركز واندماج عدد من رؤوس الأموال الفردية في رأس مال واحد . وفي الغالب يكون الدافع وراء مثل هذا التمركز والإندماج بين بعض رؤوس الأموال الفردية هو خلق القدرة على منافسة رؤوس الأموال الكبيرة التي تتمتع بمزايا زيادة انتاجية العمل فيها وارتفاع معدلات الربح والإمكانيات المستمرة في التوسع والنمو .

ويأخذ اندماج رؤوس الأموال أشكالاً وصيغاً قانونية مختلفة . ويظهر هذا الاطار

القانوني في إسهام أو نصيب كل فرد في رأس المال . إن شكل الشركة المساهمة وهو أكثر أشكال الشركات شيوعاً يمثل إطاراً قانونياً محدداً لتمركز رؤوس الأموال الفردية ومساهمة الافراد في تكوين رأس المال .

ومع مرور الزمن أصبحت الشركات المساهمة في بعض الدول الرأسمالية تحتل حيزاً واسعاً في عملية الانتاج الاجتماعي . إن مائة شركة مساهمة في الولايات المتحدة تمثل قسماً هاماً من رأس المال الاجتماعي تقوم بإنتاج مايقارب ٥٠٪ من مجموع الانتاج القومـــي .

البحث الثاني

تجديد انتاج راس المال الاجتماعي

١ – مفهوم رأس المال الإجتماعــي :

تناولت الأبحاث السابقة عملية انتاج وتجديد انتاج رأس المال الفردي والأشكال التاريخية لهذه العملية خلال المراحل المختلفة لتطور النظام الرأسمالي .. وكانت الغاية من هذه الأبحاث الوصول إلى معرفة القوانين العامة والعلاقات الأساسية التي تحكم حركة رأس المال الفردي .

إلا أن هذه الأبحاث لم تتعرض إلى العلاقات التي تربط بين رؤوس الأموال الفردية إذ أن حركة رؤوس الأموال الفردية تتصف بالترابط والتكامل في ظل الاقتصاد السلعي الرأسمالي القائم على التخصص الدقيق وتقسيم العمل الاجتماعي . وفي شروط هذا الاقتصاد فإن عملية الانتاج التي يقوم بها كل من رؤوس الأموال الفردية تتم بصورة مستقلة وفردية وهذا يعود إلى طبيعة الملكية الفردية الخاصة لوسائل الانتاج إلا أن رؤوس الأموال الفردية لاتقوم على الانتاج بهدف اشباع الحاجات الفردية الخاصة وإنما بهدف تحقيق الربح . ولكن من ناحية أخرى فإن عملية تحقيق الربح تشترط تبادل السلع وتحقيق قيمتها في السوق .

وفي السوق على وجه الخصوص تبرز العلاقة الموضوعية والحتمية بين رؤوس الأموال الفردية . إن رأس المال الفردي الذي يتخصص بإنتاج آلة الحديد هو بحاجة ماسة إلى رأس المال الذي يتخصص بإنتاج الحديد الخام وهذا الأخير لايستطيع أيضاً القيام بعملية الانتاج دون تأمين آلة صنع الحديد الخام . كما أن أصحاب رؤوس

الأموال هذه والعناصر العاملة في المؤسسات بحاجة إلى السلع الغذائية الضرورية لعملية الاستهلاك الفردي والتي تعد شرطاً ضرورياً من شروط عملية الانتاج ويمكن أن نخلص إلى القول بأن رأس المال الإجتماعي هو الذي يشكل مجموع رؤوس الأموال الفردية في شكلها المترابط والمتكامل . وهذا البحث يتناول دراسة هذا الترابط بين رؤوس الأموال الفردية الذي يشكل الحركة الكلية ويبرز العلاقات المتبادلة في رأس المال الاجتماعـــي .

وكما أشرنا في السابق فإن تجديد الانتاج الرأسمالي الفردي يشكل ضرورة موضوعية للحفاظ على استمرارية عملية الانتاج . وينطبق ذلك على كل من رؤوس الأموال الفردية . ويستنتج من ذلك وجود عمليات مختلفة من تجديد الانتاج الرأسمالي الفردي شاملة لجمع المؤسسات والقطاعات الاقتصادية المختلفة التي تشكل عملية تجديد الانتاج الرأسمالي الاجتماعي . ومن خلال عملية تجديد الانتاج الاجتماعي يظهر الترابط بين رؤوس الأموال الفردية ، لأن تجديد الانتاج الاجتماعي يتطلب في الظروف العادية والطبيعية توفر الشروط التالية :

آ ــ تبادل السلع بين رؤوس الأموال الفردية عن طريق بيع هذه السلع الناتجة في السوق وبدون هذا التبادل وتحقيق قيمة السلعة في السوق لايمكن لكل من رؤوس الأموال الفردية العودة إلى عملية انتاج جديدة .

ب ــ يشمل هذه التبادل السلع الانتاجية (الآت ومواد أولية وغيرها) كما ينبغي أن يشمل أيضاً السلع الاستهلاكية الضرورية لعملية الاستهلاك الفردي . إن تبادل النوع الأول من السلع الانتاجية يضمن توفر عناصر تجديد الانتاج كشراء آلة من جديد وشراء المواد الأولية . كما أن تبادل النوع الثاني من السلع الاستهلاكية يضمن تجديد قوة العمل الاجتماعي كعنصر أساسي من عناصر عملية تجديد الانتاج الرأســمالي الاجتماعـــي .

وتبدو أهمية عملية التبادل بين رؤوس الأموال الفردية كشرط ضروري لعملية تجديد الانتاج الاجتماعي فيما لو قارناها بشروط تجديد الانتاج الاجتماعي في ظل

الاقتصاد الطبيعي (اللاتبادلي) ففي الاقتصاد الطبيعي لم تبرز ضرورة تبادل وبيع النواتج الاجتماعية ، لأن مثل هذه المجتمعات الاقتصادية تعيش في حالة من الاكتفاء الذاتي وهي تنتج ماتحتاجه من منتجات لاستهلاكها في عملية الانتاج (كاستهلاك أدوات العمل) أو في عملية الاستهلاك الفردي . بينما تختلف الصورة في الاقتصاد السلعي الرأسمالي الذي يعد التبادل مرحلة أساسية من مراحل دورة جميع رؤوس الأموال وبالتالي تجديد عملية الانتاج الاجتماعي .

ج ـ إن لعملية تجديد الانتاج الرأسمالي الاجتماعي جانباً اجتماعياً يتمثل في أنها تشمل أيضاً تجديد علاقات الانتاج الرأسمالي السائدة في المجتمع ، أي استمرار علاقات الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وعلاقات توزيع الثروة الاجتماعية واستمرار شروط تنظيم عملية الانتاج الاجتماعي على أساس رأسمالي .

وباختصار إن ترابط رؤوس الأموال الفردية عن طريق تبادل السلع فيما بينها يعد شرطاً ضرورياً من شروط تجديد الانتاج الرأسمالي الاجتماعي ، ومن خلال هذا الترابط تتم الحركة الدائمة لرأس المال الاجتماعي . كما تشترط عملية الانتاج الاجتماعي تجديد علاقات الانتاج والتوزيع السائدة في النظام الرأسمالي .

٢ ـ تحليل رأس المال الاجتماعي :

لقد لاقت المسائل المتعلقة بتجديد الانتاج الاجتماعي الرأسمالي اهتماماً خاصاً من علماء الاقتصاد السياسي . فقد قام الاقتصادي الفرنسي ف . كيني (١٦٩٤ ـ ١٧٧٤) أبرز ممثلي النظرية الفزيوقراطية بأول محاولة لتحليل عملية تجديد الانتاج الاجتماعي . وقد انطلق كيني في تحليل عملية تجديد الانتاج الاجتماعي من اعتبار عملية الانتاج الاجتماعي كعملية تتصف بالتكرار والإستمرارية . وقد بحث في الشروط الخاصة والضرورية لعملية تجديد الانتاج الاجتماعي الرأسمالي وركز بصورة خاصة على ضرورة توفر التبادل كمرحلة أساسية في عملية تجديد الانتاج وعد التبادل جارياً بين الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة وبذلك تعتمد دراسة كيني على تحليل الشكل السلعي لرأس المال الاجتماعي .

كما قام كيني بدراسة الناتج القومي الاجتماعي الكلي .وحسب رأيه يمكن تقسيم الناتج القومي وفقاً لشكله المادي الطبيعي إلى قسمين وهما الناتج الصناعي والناتج الزراعي . إلا أن كيني اقتصر في دراسته للناتج القومي على الشكل المادي والقيمة الاستعمالية لهذا الناتج وأهمل في التحليل القيمة التبادلية للناتج القومي .

كما قام آدم سميث بمحاولة أخرى لتحليل عملية تجديد الانتاج الاجتماعي الرأسمالي وحسب رأيه فإن الناتج القومي يمثل نتيجة العمل المبذول في سنة معينة . وهو يميز في تحليله بين الناتج الفردي والناتج الاجتماعي . فالناتج الفردي حسب زعمه يشمل قيمة الآلات والمواد الأولية المستخدمة في عملية الانتاج ، بينما الناتج القومي لايتضمن قيمة هذه العناصر لأن قيمة هذه العناصر سبق وإن أضيفت إلى قيمة الناتج الفردي وتم توزيعها بين عوائد عوامل الانتاج إلى ربح وريع وأجر .

ولقد أولى كارل ماركس في كتابه « رأس المال » اهتماماً خاصاً لتحليل عملية الانتاج الاجتماعي وعملية تجديد الانتاج الاجتماعي الرأسمالي . وكان يهدف إلى الكشف عن القوانين التي تحكم عملية التطور الرأسمالي ، وذلك عن طريق البحث في العلاقات المتبادلة بين العناصر المختلفة والتي تحيط بعمليتي الانتاج وتجديد الانتاج الاجتماعي الرأسمالي .

إن البحث في ظاهرة رأس المال الاجتماعي هي بدون شك أكثر صعوبة من دراسة رأس المال الفردي . وهذا يعود إلى تشابك وترابط رؤوس الأموال الفردية المختلفة في ظاهرة اجتماعية شاملة مجموعة واسعة من العلاقات الاقتصادية . لذا فإن التحليل الاقتصادي لهذه الظاهرة المعقدة يستلزم التركيز على العناصر الأساسية والجوهرية واغفال العناصر الثانوية التي لايؤثر اهمالها على سير التحليل الاقتصادي واكتشاف العلاقات والقوانين التي تحكم عملية انتاج وتجديد انتاج رأس المال الاجتماعي .

ولمعرفة عناصر رأس المال الاجتماعي فمن البديهي القول بأن رأس المال الاجتماعي في الاقتصاد السلعي الرأسمالي يظهر على شكل رأس مال سلعي . أي أن الثروة الاجتماعية تتمثل في صورة مجموعة متعددة ومتنوعة من السلع فيما لو افترضنا

أن انتاج جميع السلع يتم في شروط علاقات الانتاج الرأسمالية . وكما هو معروف فإن للسلعة قيمة استعمالية وقيمة تبادلية . وهذا ينطبق أيضاً على رأس المال الاجتماعي المتمثل في مجموعة عديدة من السلع ذات قيم استعمالية وقيم تبادلية . وإن تحليل رأس المال الاجتماعي يظهر للوهلة الأولى في شكلين :

آ — الشكل المادي الطبيعي ويمثل القيم الاستعمالية لرأس المال السلعي الاجتماعي

ب — الشكل القيمي وهو الذي يمثل رأس المال الاجتماعي من زاوية القيمة .

آ — الشكل المادي الاستعمالي لرأس المال الاجتماعي :

يمكن تقسيم جميع السلع في المجتمع من زاوية الوظيفة الاستعمالية التي تؤديها إلى نوعين :

الأول ، ويشمل مجموعة السلع الاستهلاكية التي تشبع حاجات الاستهلاك الفردي المختلفة . ولهذا النوع من السلع تركيب مادي معين مثل التركيب المادي للسلع الغذائية والألبسة وغيرها . وهذا التركيب المادي هو الذي يحدد الغرض الاستعمالي أو القيمة الاستعمالية لكل من هذه السلع .

النوع الثاني ، وهو السلع الانتاجية وهي ذات مواصفات مادية وقيمة استعمالية تختلف عن القيمة الاستعمالية للسلع الاستهلاكية . فإذا كانت السلع الاستهلاكية تدخل عادة مجال الاستهلاك الفردي فإن السلع الانتاجية تقوم بخدمة اغراض الانتاج الاجتماعي

إلا أن هناك بعض الحالات الخاصة التي تكون فيها بعض السلع استهلاكية وانتاجية في آن واحد . إن مادة السكر على سبيل المثال قد تستعمل لأغراض استهلاكية تارة وأغراض إنتاجية تارة أخرى .

وانسجاماً مع تقسيم السلع الاجتماعية إلى سلع انتاجية وسلع استهلاكية يمكن القول بأن الانتاج الاجتماعي ينقسم هو الآخر إلى قسمين :

آ — القسم الأول ويتألف من جميع القطاعات والفروع الاقتصادية المتخصصة

بإنتاج السلع الانتاجية (القسم الانتاجي) . وهذه السلع تشمل السلع التي يبقى استعمالها ثابتاً ولعدة سنوات (مثل البناء والآلات والتجهيزات الأخرى) وكذلك السلع التي يتم استهلاكها دفعة واحدة في عملية الانتاج كالمواد الأولية .

ب ــ القسم الثاني ويتألف من جميع القطاعات والفروع المتخصصة بإنتاج السلع الاستهلاكية وتشمل السلع التي تستهلك دفعة واحدة (كالخبز والسكر) والسلع التي يستغرق استهلاكها فترة أطول من الزمن (كالألبسة والأثاث) . وسنرى بأن تقسيم السلع الاجتماعية إلى انتاجية واستهلاكية يكتسب أهمية خاصة بالنسبة لتحليل عملية تجديد الانتاج الاجتماعي الرأسمالي لأن مثل هذا التقسيم يساعد على توضيح العلاقة المتبادلة والمترابطة بين القسم الأول الانتاجي والقسم الثاني الاستهلاكي .

ب ــ الشكل القيمي لرأس المال الاجتماعي :

لاحظنا أن قيمة كل سلعة تتألف عادة من العناصر (ث + ف + م) باعتبار أن (ث) تمثل قيمة استهلاك وسائل الانتاج (بناء وآلات ومواد أولية وغيرها) وإن (ف) تمثل قيمة الأجر ، بينما تمثل (م) فائض الربح .

ومن البديهي أن القيمة الكلية للسلع في الانتاج الاجتماعي تحوي نفس العناصر . لأن هذه القيمة تتألف من مجموع القيم الخاصة بجميع أنواع السلع الاجتماعية . أن (ف) تمثل مجموع الأجور الاجتماعية بينما تمثل (م) اجمالي الربح الاجتماعي .

إن تحديد عناصر القيم السلعية له أهمية أيضاً في تحليل عملية الانتاج الاجتماعي لأن هذه العملية تتطلب كما أشرنا تبادل السلع وتصريف قيمتها في السوق . إذ لا يمكن تحديد عناصر الانتاج دون أن يتم بيع السلع في السوق . ومن غير ذلك لا يتمكن كل من رؤوس الأموال العاملة في المجتمع من تجديد عملية الانتاج .

٣ ــ عملية تجديد الإنتاج الرأسمالي الاجتماعي :

كانت الغاية الأساسية من تحليل رأس المال الاجتماعي هي توضيح مختلف العناصر

المكونة له . وهذه العناصر تظهر بصورة مترابط في عملية تجديد الانتاج الاجتماعي إلا أن البحث في عملية تجديد الانتاج الرأسمالي الاجتماعي يشترط بعض الافتراضات الأخرى ، كأن نفترض وجود علاقات انتاج رأسمالية شاملة لكل قطاعات وفروع الانتاج الاجتماعي ، وكأن نفترض ثبات الأسعار وإهمال عنصر التجارة الخارجية .

إن عملية الانتاج الاجتماعي تشمل القسم الخاص بإنتاج السلع الانتاجية والقسم الخاص بإنتاج السلع الاستهلاكية ، لأن تصنيف جميع السلع في المجتمع من الناحية المادية الاستعمالية يظهر كما أشرنا إلى وجود سلع انتاجية وسلع أخرى ذات طبيعة استهلاكية . إلا أن لهذه السلع أيضاً قيمة تبادلية في السوق . وإذا أخذنا بعين الاعتبار التركيب المادي الاستعمالي والقيمة التبادلية لجميع السلع في المجتمع . أمكن عندئذ تصوير عملية الانتاج الرأسمالية الاجتماعية بالشكل التالي :

القسم الأول (سلع انتاجية) = ٨٠٠٠ ث١+٢٠٠٠ ف١+٢٠٠٠م١ =١٢٠٠٠

القسم الثاني (سلع استهلاكية) = ٣٠٠٠ ث٢+١٠٠٠ ف٢+١٠٠٠ م٢ = ٥٠٠٠

وكما هو واضح من هذا الشكل فإن كل قسم من أقسام الانتاج الاجتماعي يتألف من (ث) وهي قيمة وسائل الانتاج و (ف) وهي مجموع الأجور و (م) وتمثل اجمالي الربح . وإن مجموع قيمة القسم الأول (١٢٠٠٠) مضافاً إليه مجموع قيمة القسم الثاني (٥٠٠٠) يمثل قيمة الناتج الاجتماعي الإجمالي في السنة الأولى من سني الانتاج .

إلا أننا نعلم أن عملية الانتاج في المجتمع تتصف بالتكرار والتجديد وهي لاتقتصر على سنة واحدة وإنما هي عملية مستمرة. وهذا ينطبق أيضاً على الاقتصاد الرأسمالي. إلا أننا نميز في تجديد الانتاج الرأسمالي الاجتماعي كما هو الحال في تجديد الانتاج الرأسمالي الفردي بين حالتين :

آ ــ الحالة الأولى : عملية تجديد الانتاج الرأسمالي الاجتماعي البسيط . وفي هذه الحالة فإن أصحاب رؤوس الأموال في المجتمع يقومون باستهلاك كامل الربح الذي

يعادل ، حسب الشكل السابق (٢٠٠٠ م١ + ١٠٠٠ م٢ = ٣٠٠٠) . ويتم تجديد عملية الانتاج الاجتماعية بنفس الوتيرة السابقة . وفي هذه الحالة فإن عملية الانتاج الاجتماعي تصادف حالة من الركود الاقتصادي . إلا أن مثل هذه الحالة هي حالة افتراضية في الاقتصاد الرأسمالي لأن مايتصف به عادة هذا الاقتصاد هو التوسع في عملية الانتـــاج .

ب ــ الحالة الثانية : عملية تجديد الانتاج الرأسمالي الاجتماعي الموسع . وفي هذه الحالة فإن أصحاب رؤوس الأموال في المجتمع يقومون باستغلال جزء من الربح في توسيع عملية الانتاج . وبذلك تزداد عناصر الانتاج الاجتماعي (ث + ف) ويزداد حجم الربح وحجم الناتج القومي وفي هذه الحالة يمكن القول بأن عملية الانتاج الاجتماعي تنتقل من مستوى معين إلى مستوى أعلى ، وإن المجتمع يعيش في حالة من النمو الاقتصادي . ويستدل عادة على النمو الاقتصادي في المجتمع من خلال مؤشرات زيادة قيمة الناتج الاجتماعي أو القومي التي تمثل قيمة مجموع السلع الناتجة خلال السنة في المجتمع .

وفي جميع الأحوال سواء أكان تجديد الانتاج الرأسمالي الاجتماعي بسيطاً أم موسعاً فإن هذا التجديد يشترط التبادل ضمن كل قسم من أقسام الانتاج الاجتماعي وبين القسم الأول (سلع انتاجية) والقسم الثاني (سلع استهلاكية) . فالقسم الأول يحتاج إلى السلع الاستهلاكية من القسم الثاني لتجديد قوة عمل العاملين فيه وتلبية حاجات الاستهلاك الفردي لأصحاب رؤوس الأموال ، كما أن القسم الثاني يحتاج هو الآخر إلى سلع انتاجية (آلات ومواد أولية) حتى يتمكن من انتاج السلع الاستهلاكية . وعلى سبيل المثال ، إن مصنع الكونسروة (القسم الثاني) يحتاج إلى آلات صنع الكونسروة والمواد الأولية من القسم الأول ، كما أن هذا الأخير يحتاج إلى منتجات الكونسروة لتلبية حاجات الاستهلاك . وباختصار فإن عملية تجديد الانتاج الاجتماعي لايمكن لها أن تتم إلا إذا توفر شرط التبادل وبيع السلع بين القطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة العاملة في المجتمع .

والخلاصة أن دراسة عملية تجديد الانتاج الرأسمالي الاجتماعي تظهر مدى التشابك

بين رؤوس الأموال الفردية العاملة في الاقتصاد الرأسمالي وذلك عن طريق تبادل السلع فيما بينها . وهذه الدراسة تستلزم ، أولاً ، تحليل رأس المال الاجتماعي والعناصر المادية والقيمية المكونة له ، وثانياً ، تحليل العلاقة المتبادلة بين فروع الانتاج في المجتمع

أسئلة نموذجية للتفكير والمساعدة على استيعاب مواضيع الفصل :

١ ـ ماهو المقصود بعملية تجديد الانتاج ؟

٢ ـ كيف يستخدم الربح في تجديد الانتاج الرأسمالي البسيط ؟ وكيف تتم عملية تجديد الانتاج الرأسمالي الفردي البسيط (مثال) ؟

٣ ـ ماهي شروط وعناصر عملية تجديد الانتاج الرأسمالي الفردي الموسع ؟

٤ ـ ماهي العوامل التي تؤثر على تراكم وتوسع رأس المال الفردي ؟

٥ ـ ماهي العلاقة بين التراكم وبين تركيب رأس المال ؟

٦ ـ هل يعد تمركز رأس المال شكلاً من أشكال التراكم ؟

٧ ـ ماهو المقصود برأس المال الاجتماعي ؟

٨ ـ كيف يمكن تحليل عناصر رأس المال الاجتماعي ؟

٩ ـ ماهي شروط تحقيق عملية تجديد الانتاج الرأسمالي الإجتماعي ؟

الفصل الرابع

دورة راس المال

البحث الاول

الدورة العامة لراس المال

١ ــ دورة الانتاج والتداول الرأسمالي :

يقوم رأس المال الفردي بدورة متكاملة تشمل مجالي الانتاج والتداول في السوق . وكما أشرنا فإن الاقتصاد الرأسمالي اقتصاد سلعي ، بمعنى أن الناتج يتحول إلى سلعة خاضعة للبيع في السوق . وتتصف عمليات الانتاج والتداول بالترابط والتكامل إذ لايمكن في ظل الاقتصاد السلعي انجاز الواحدة دون الأخرى . لأن تحقيق تداول السلعة الناتجة في السوق يعد شرطاً ضرورياً للبدء في عملية الانتاج والتي بدونها أيضاً لايمكن أن يكون هناك تداول .

ويمكن تمثيل الدورة العامة لرأس المال بالشكل التالي :

نقد ــ سلعة < قوة العمل / وسائل الانتاج ... انتاج .. سلعة زائدة ــ نقد زائد

وكما هو واضح تشمل هذه الدورة مراحل ثلاثاً تشكل بمجموعها الدورة العامة لرأس المال ، وتبدأ الدورة العامة لرأس المال بالنقد وتنتهي بالنقد الزائد . وهذه المراحل الثلاثة هي :

– **المرحلة الأولى :** مرحلة تحول النقد ألى سلعة :

في هذه المرحلة يقوم صاحب رأس المال بشراء سلعة في السوق تشتمل على وسائل الانتاج (البناء ، الآلات ، المواد الأولية وغيرها) كما تشمل قوة العمل . وتم هذه المرحلة في مجال التداول في السوق كما يتم انجاز هذه المرحلة أو الوظيفة بواسطة الشكل الأول من أشكال رأس المال وهو رأس المال النقدي . وتظهر هذه المرحلة على الشكل التالي :

نقد – سلعة < قوة العمل / وسائل الانتاج

– **المرحلة الثانية :** مرحلة الانتاج :

ويتم في هذه المرحلة تشغيل وسائل الانتاج بواسطة قوة العمل . وفي هذه المرحلة يتم تحقيق السلعة المنوي انتاجها . ويقوم بانجاز هذه المرحلة أو الوظيفة الشكل الثاني من أشكال رأس المال وهو رأس المال المنتج .

– **المرحلة الثالثة :** مرحلة تحويل السلعة الزائدة إلى نقد زائد :

وتمثل المرحلة الأخيرة في الدورة وتتم هذه المرحلة في مجال التداول في السوق حيث يتم تحويل السلعة الناتجة إلى نقد ، وتمثل هذه السلعة قيمة تزيد عن قيمة السلع المستخدمة في عملية الانتاج . وهذه القيمة الزائدة تتحول إلى نقد زائد عندما تباع السلعة في السوق . ويقوم بإنجاز هذه المرحلة أو الوظيفة الشكل الثالث من أشكال رأس المال وهو مايسمى برأس المال السلعي وهي تظهر على الصورة التالية :

سلعة زائدة – نقد زائد

ويلاحظ بأن الدورة العامة لرأس المال تتألف من مرحلة التداول الأولى ثم المرحلة المرحلة الثانية وهي مرحلة الانتاج تعقبها المرحلة الثالثة وهي مرحلة تداول السلع الناتجة في السوق . كما يلاحظ بأن رأس المال يأخذ في كل من هذه المراحل شكلاً معيناً وينجز كل من الأشكال الثلاثة لرأس المال مرحلة أو وظيفة معينة وتسمى هذه الأشكال بالأشكال الوظيفية لرأس المال .

أولاً – الشكل الوظيفي الأول : رأس المال النقدي

إن رأس المال يبدأ بكمية ما من النقد ، وتستعمل هذه الكمية كما أشرنا في المرحلة الأولى من أجل شراء عناصر الانتاج (وسائل الانتاج وقوة العمل) ويؤدي رأس المال النقدي هذه الوظيفة على شكل تداول نقدي – سلعي في السوق . إلا أنه يوجد اختلاف جوهري بين مايسمى بالشكل العادي لتحويل النقد إلى سلعة وبين محتوى الوظيفة التي يقوم بها رأس المال النقدي ويظهر هذا الاختلاف في النواحي التالية :

١ – في الشكل العادي يتحول النقد إلى سلعة كأن يقوم شخص مابشراء سلعة استهلاكية (قميص مثلاً) في السوق ويكون الغرض الأساسي من عملية الشراء هذه تحقيق حاجة الاستهلاك الشخصي . في هذه الحالة لايعود النقد إلى المشتري بأي شكل من الأشكال .

٢ – أما رأس المال النقدي فهو عندما يقوم بوظيفة تحويل النقد إلى سلعة في السوق فإنه يتشابه ظاهرياً مع الشكل العادي لشراء السلعة . إلا أن الهدف من وراء هذه العملية لايكون في الحصول على سلعة بغرض الاستهلاك الشخصي وإنما من أجل استخدامها في عملية الانتاج وبهدف تحقيق النقد الزائد . إلا أن النقد هنا خلافاً لما هو عليه الحال في الشكل العادي يعود ثانية إلى صاحب رأس المال على صورة نقد زائد .

٣ – في الشكل العادي يتم انفاق النقد في سبيل شراء سلع مادية ذات منفعة استعمالية معينة ، أما رأس المال النقدي فهو يقوم بشراء وسائل الانتاج وشراء قوة العمل . وتتميز قوة العمل بأنها ذات صفات نوعية خاصة لاتتوفر في باقي العناصر الأخرى الموجودة في السوق لأن قوة العمل هي العنصر الديناميكي الحي في عناصر الانتاج . وهكذا فإن رأس المال النقدي لايقوم بإنجاز عملية التداول السلعي العادي في السوق والتي تظهر على شكل :

نقد – سلعة

وإنما يقوم بإنجاز عملية التداول في المرحلة الأولى من مراحل الدورة العامة لرأس المال وهذه العملية تظهر على شكل :

نقــد ــ سلعــة < قوة العمل / وسائل الانتاج

إن للمرحلة التي ينجزها رأس المال النقدي مكانة هامة في الدورة العامة لرأس المال لأنها تهيء عناصر الانتاج المختلفة المادية منها والإنسانية . كما أن رأس المال النقدي يعبر في نفس الوقت عن علاقة اجتماعية بين طبقة تملك وسائل الانتاج وطبقة اجتماعية أخرى تملك قوة العمل . وتظهر هاتان الطبقتان على صورة مشترين وبائعين في السوق وتنظم هذه العلاقة بواسطة عقد العمل وهكذا يشترط رأس المال النقدي حتى يقوم بوظيفته وجود سوق لوسائل الانتاج وسوق آخر لقوة العمل .

ثانيــاً ــ الشكل الوظيفي الثاني : رأس المال المنتج :

بعد انجاز المرحلة الأولى التي يقوم بها رأس المال النقدي تنتقل وسائل الانتاج وقوة العمل التي تم شراؤها إلى عملية الانتاج ويظهر رأس المال في هذه المرحلة على شكل رأس المال المنتج . تكون الوظيفة التي يقوم بها رأس المال المنتج في مجال الانتاج وذلك خلافاً لوظيفة رأس المال النقدي ووظيفة رأس المال السلعي والتي تقوم في مجال التداول . كما أن رأس المال المنتج يقوم بخلق سلعة ذات قيمة جديدة بينما تقتصر وظيفة رأس المال النقدي ورأس المال السلعي على تحويل النقد إلى سلعة أو السلعة إلى نقد في السوق .

ثالثــاً ــ الشكل الوظيفي الثالث : رأس المال السلعي :

يتمثل رأس المال السلعي بوجود كمية ما من السلع التي تحققت في عملية الانتاج ومن زاوية قيمة هذه السلع فهي تتضمن نفقات الانتاج بالإضافة إلى فائض الربح . ويقوم رأس المال السلعي بإنجاز المرحلة الثالثة والأخيرة من دورة رأس المال وهي تحويل هذه السلعة إلى نقد في السوق . ويمكن تقسيم النقد الزائد المتحقق إلى جزئين :

١ ــ الجزء الأول وهو يغطي رأس المال النقدي الأساسي والمدفوع من قبل صاحب رأس المال على شراء عناصر الانتاج (قيمة وسائل الانتاج وقيمة قوةالعمل).

٢ ــ الجزء الثاني ويشكل الربح النقدي المتحقق .

ومع انتهاء عملية بيع السلعة في السوق وتحقيق قيمتها نقداً تكون قد انتهت الدورة الأولى لرأس المال ليبدأ بعدها صاحب رأس المال بدورة جديدة وهي إما أن تبدأ بنفس الكمية من رأس المال النقدي المستخدم في بداية الدورة الأولى وأما أن يقوم صاحب رأس المال باستخدام جزء من الربح في توسيع وزيادة رأس المال النقدي المخصص للدورة الجديدة .

إلا أن حجم الربح المتحقق في الدورة الأولى لرأس المال قد لايكون كافياً لتحويله إلى رأس مال . وفي هذه الحالة فإن صاحب رأس المال يتريث حتى يقوم رأس المال بعدة دورات يصبح بعدها حجم الربح كافياً لزيادة وتوسيع رأس المال وخلال ذلك فإن الربح يتكون على شكل تراكم نقدي ولا يظهر على شكل طلب على السلعة في السوق .

٢ ــ ترابط أشكال رأس المال الصناعي :

يعد رأس المال الصناعي الشكل الأساسي لرأس المال في النظام الرأسمالي لأنه يشكل الدعامة الأساسية التي تقوم عليها عملية الانتاج الرأسمالي . بينما تأتي رؤوس الأموال الأخرى كرأس المال التجاري في المرتبة الثانية في تصنيف رؤوس الأموال الفردية لأن مدى نشاط رؤوس الأموال هذه يتوقف على نشاط وفعالية رأس المال الصناعــي .

وقد لاحظنا وجود مراحل ثلاث في دورة رأس المال الصناعي . كما تمثل هذه المراحل الثلاث ثلاثة أشكال من رؤوس الأموال يقوم كل منها بإنجاز مرحلة من مراحل الدورة العامة لرأس المال .

كما أن أشكال رأس المال الثلاثة لاتوجد بصورة مستقلة ومنفصلة عن بعضها

البعض وإنما بصورة مجتمعة وفي آن واحد . ولنأخذ مثالاً لميزانية إحدى المؤسسات الصناعية في آخر العام حيث ظهرت على الشكل التالي :

اجمالي رأس المال		٣٩١٢٩٦٧٠٧ دولار
رأس المال النقدي	٤٥١٦٩٤٥٢	
رأس المال المنتج	٣١٢٦٢٤٤٥٨	
رأس المال السلعي	٣٣٥٠٢٧٩٧	
	٣٩١٢٩٦٧٠٧	٣٩١٢٩٦٧٠٧

إن وجود رأس المال بأشكاله الثلاثة يشكل ضرورة موضوعية وأساسية لاستمرار دورة رأس المال . ففي كل مؤسسة صناعية نجد حركة الصندوق والتي تمثل حركة رأس المال النقدي والذي يقوم باستمرار بدفع الأجور وشراء السلع الضرورية للإنتاج كما يوجد في نفس الوقت رأس المال المنتج الذي يقوم بإنجاز عملية الانتاج وإلى جانب ذلك نجد أيضاً حركة دائمة لرأس المال السلعي على صورة سلع جاهزة للبيع في السوق .

إن كلاً من هذه الأشكال الثلاثة لرأس المال في حركة دائمة وإن لكل منها دورته المستقلة ضمن اطار الدورة العامة لرأس المال . وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الدورة العامة لرأس المال إلى ثلاث دورات جزئية تقوم بإنجازها الأشكال الثلاثة لرأس المال أي رأس المال النقدي ورأس المال المنتج ورأس المال السلعي .

وبالرغم من الاستقلالية النسبية التي تتمتع بها كل من الدورات الجزئية الثلاث إلا أنه لايمكن انجاز أي دورة منها دون انجاز الدورات الأخرى . وهذا الترابط بين الثلاث هو الذي يضمن استمرار الدورة العامة لرأس المال الكلي . إذ أن أي انقطاع أو توقف في أي دورة جزئية يؤدي إلى ارتباكات في الدورة العامة لرأس المال . فعلى سبيل المثال إن أي تأخير في دورة رأس المال السلعي ، أي عندما يتأخر بيع السلعة الناتجة في السوق سيؤخر دورة رأس المال النقدي إذ لايمكن شراء سلع انتاجية جديدة

مما يؤثر أيضاً على دورة رأس المال المنتج وقد يحدث توقف في عملية الانتاج وفي الفقرات القادمة سيتركز البحث على الدورات الجزئية للأشكال الثلاثة لرأس المال .

٣ — الدورات الجزئية لأشكال رأس المال :

٣ — ١ — دورة رأس المال النقدي :

تكتسب دورة رأس المال النقدي أهمية خاصة في الدورة العامة لرأس المال . فكما لاحظنا تبدأ دورة رأس المال العامة بالنقد وتنتهي بالنقد الزائد . وتشكل عودة النقد شرطاً ضرورياً لاستمرار دورة رأس المال النقدي التي تتضمن تحقيق النقد الزائد الذي يحمل الربح النقدي إضافة إلى رأس المال المسلف . وهكذا فإن دورة رأس المال النقدي تبدأ بالنقد وتنتهي بالنقد الزائد على الشكل التالي :

قوة العمل
نقد — سلعة < .....انتاج ... سلعة زائدة — نقد زائد
وسائل الانتاج

وكما يلاحظ فإن عملية الانتاج تشكل حلقة وسيطة بين المرحلة الأولى التي يتحول فيها النقد إلى سلعة والمرحلة الثالثة التي تتحول فيها السلعة الزائدة إلى نقد زائد . أي أنه بدون المرحلة الثانية التي تشمل عملية الانتاج لايمكن الوصول إلى الهدف النهائي . وبواسطة النقد الزائد المتحقق يمكن البدء بدورة جديدة من رأس المال النقدي. وهي إما أن تبدأ بنفس الكمية الأولى من النقد وفي هذه الحالة فإن الزيادة النقدية تستهلك من قبل صاحب رأس المال لأغراض شخصية وإما أن تبدأ بكمية من النقد تزيد عن الكمية الأولى . وفي هذه الحالة تبدأ عملية التوسع في رأس المال النقدي .

٣ — ٢ — دورة رأس المال المنتج :

تبدأ دورة رأس المال المنتج بعملية الانتاج وتنتهي بعملية الانتاج . وكما هو معروف فإن صاحب رأس المال لايتوقف عند عملية انتاج واحدة وإنما يكرر عملية الانتاج باستمرار أي يوجد هناك دورة دائمة في الانتاج . وهذه الدورة تظهر على الشكل التالي :

انتاج ــ سلعة زائدة ــ نقد زائد ــ سلعة ــ انتاج

ويلاحظ أن هذه الدورة التي يقوم بها رأس المال المنتج تتضمن المراحل التالية :

١ ــ المرحلة الأولى : تبدأ بعملية الانتاج بعد تأمين عناصر الانتاج

٢ ــ المرحلة الثانية : تحويل السلعة الناتجة الزائدة إلى نقد زائد

٣ ــ المرحلة الثالثة : استخدام النقد الزائد المتحقق من عملية بيع السلعة الزائدة في السوق وذلك في شراء سلع انتاجية جديدة والبدء بعملية الانتاج من جديد . وباعتبار أن دورة رأس المال المنتج تبدأ بالانتاج وتنتهي بتجديد الانتاج فقد يبدو لأول وهلة أن الهدف النهائي من هذه الدورة تجديد الانتاج . إلا أن الهدف الأساسي من تجديد الانتاج الرأسمالي هو تحقيق مزيد من الربح والوصول إلى النقد الزائد من جديد وهذا الهدف يظهر بصورة واضحة في دورة رأس المال النقدي بينما يختفي هذا الهدف في دورة رأس المال المنتج . ويلاحظ في دورة رأس المال المنتج مايلي :

١ ــ إن عملية التداول تشكل الحلقة الوسيطة بين عملية الانتاج الأولى وعملية الانتاج الثانية . ذلك لأن تجديد الانتاج يشترط بيع السلعة التي سبق انتاجها في السوق وتحويل قيمتها إلى نقد .

٢ ــ يظهر النقد في دورة رأس المال المنتج كوسيلة بينما يظهر في دورة رأس المال النقدي كهدف نهائي لهذه الدورة . فعندما يتم بيع السلعة الناتجة وتحويلها إلى نقد فإن هذا النقد يستخدم من جديد في شراء السلع الانتاجية اللازمة لتجديد عملية الانتاج

إلا أنه يجب التمييز بين حالتين من حالات تجديد عملية الانتاج الرأسمالي الفردي . ذلك لأن طبيعة دورة رأس المال المنتج تتوقف أساساً على كيفية استعمال فائض الربح والتي يمكن أن تكون كما رأينا سابقاً في أحد الحالتين التاليتين :

أولاً ــ حالة تجديد الإنتاج الرأسمالي الفردي البسيط :

في هذه الحالة يشترط أن يقوم صاحب رأس المال باستخدام فائض الربح في الاستهلاك الشخصي دون أن يستعمل فائض الربح أو جزءاً منه في توسع عملية الانتاج وفي مثل هذه الحالة فإن دورة رأس المال المنتج تكرر نفسها دون أي زيادة في عناصر الانتاج.

كنا قد افترضنا في مثال سابق أن النقد الزائد المتحقق بعد عملية بيع السلعة في السوق يساوي ١٢٠٠٠ دولار وهو يغطي رأس المال المدفوع والبالغ ١٠٠٠٠ دولار ويشكل الباقي فائض الربح الذي يبلغ ٢٠٠٠ دولار . ففي حالة دورة الانتاج البسيط ينقسم النقد الزائد إلى جزئين :

١ — الجزء الأول وهو الذي يساوي مبلغ رأس المال المدفوع في عملية الانتاج الأولى وقد بلغ حسب هذا المثال — ١٠٠٠٠ — دولار . وعندما يبدأ صاحب رأس المال الفردي بعملية تجديد الانتاج مستخدماً نفس المبلغ السابق فإنه يقوم بتجديد الانتاج البسيط .

ب — الجزء الثاني : وهو الجزء الذي يمثل فائض الربح ويساوي حسب هذا المثال — ٢٠٠٠ — دولار وهذا الجزء يستخدم في حالة تجديد الانتاج البسيط من قبل صاحب رأس المال لغرض الاستهلاك الشخصي دون أن يخصص أي جزء منه في توسيع عملية الانتاج .

في حالة تجديد الانتاج البسيط ، تظهر دورة رأس المال المنتج اذن على الشكل التالي :

انتاج .. سلعة زائدة .. نقد زائد < نقد — سلعة — انتاج
الربح النقدي — سلعة استهلاكية

ثانيـاً — حالة تجديد الانتاج الرأسمالي الفردي الموسع :

يشترط في هذه الحالة ألا يعمد صاحب رأس المال الفردي إلى استخدام الربح بغرض استهلاكه الشخصي وإنما يشترط أن يستخدم كامل الربح أو جزءاً منه في توسيع عملية الانتاج . أي أنه يبدأ عملية انتاج جديدة بعناصر انتاج جديدة هي أكبر من عناصر الانتاج المستخدمة في عملية الانتاج الأولى ، وإذا افترضنا حسب المثال السابق أنه يستخدم كامل الربح في توسيع رأس المال فإنه يبدأ عملية الانتاج الجديدة

برأس مال قدره — ١٢٠٠٠ — ل . س دولار أي أنه يستخدم النقد الزائد المتحقق بعد عملية البيع في السوق بأكمله في تجديد عملية الانتاج . وتظهر دورة رأس المال المنتج في حالة تجديد الانتاج الموسع على الشكل التالي :

انتاج — سلعة زائدة .. نقد زائد — سلعة .. انتاج

وقد أشرنا سابقاً إلى أن التوسع في تجديد الانتاج هو القانون العام للإنتاج الرأسمالي الفردي لأن زيادة الربح وكذلك المقدرة على المنافسة في السوق تتوقفان على توسع رأس المال .

٣ — ٣ — دورة رأس المال السلعي :

تبدأ دورة رأس المال السلعي — بتحول السلعة الزائدة إلى نقد زائد وتحويل النقد الزائد إلى سلع انتاجية . وهكذا يتم انجاز المرحلة الأولى من هذه الدورة في مجال التداول في السوق ثم تعقبها المرحلة الثانية وهي مرحلة الإنتاج والتي تعطي سلعة زائدة جديدة . أي أن دورة رأس المال السلعي تبدأ بالسلعة الزائدة ، وتنتهي بالسلعة الزائدة وذلك وفقاً للشكل التالي :

سلعة زائدة — نقد زائد — سلعة < قوة العمل / وسائل الإنتاج انتاج — سلعة زائدة

وباعتبار أن هذه الدورة تبدأ ببيع السلعة الزائدة في السوق وتحويلها إلى نقد زائد فهذه المرحلة تحتل مكانة هامة في الدورة العامة لرأس المال . حيث يتوقف استمرار الدورة العامة لرأس المال على تحقيق النقد الزائد وبدون النقد الزائد لا يمكن الإستمرار في عملية الإنتاج وتحقيق السلعة الزائدة من جديد .

إلا أنه بالرغم من الإختلاف الواضح بين طبيعة وشكل كل دورة من دورات رأس المال الثلاث وكذلك الإختلاف في الهدف بينها فإن هذه الدورات تشكل وحدة متكاملة وكلا مترابطاً لأن الدورة العامة لرأس المال تشترط تواجد الدورات الثلاث لأشكال رأس المال . كما أن كل دورة من هذه الدورات الثلاث تظهر مدى التشابك بين عمليات الإنتاج والتداول الرأسمالي .

البحث الثاني

الدورة الزمنية لراس المال

١ — قانون عدد دورات رأس المال :

في البحث السابق درسنا الدورة العامة والدورات الجزئية لأشكال رأس المال الثلاثة بصورة مجردة عن الزمن والوقت اللازم لإنجاز الدورة العامة لرأس المال . إلا أن صاحب رأس المال لايهتم بإنجاز دورة رأس المال في مجال الإنتاج والتداول فحسب بل يهتم أيضاً بالفترة الزمنية التي تتطلبها هذه الدورة ، لأن السرعة الزمنية التي تتم خلالها الدورة العامة لرأس المال تؤثر على :

١ — حجم رأس المال : إذ أن لطول أو قصر الفترة الزمنية اللازمة لدورة رأس المال تأثيراً كبيراً على تحديد حجم رأس المال المطلوب . فكلما قصرت الفترة الزمنية اللازمة قلت الحاجة إلى رأس المال لأن صاحب رأس المال في هذه الحالة يقوم باستخدام النقد الزائد المتحقق بعد عملية بيع السلعة في السوق في عملية الإنتاج من جديد . بينما إذا طالت الفترة الزمنية اللازمة فهو يحتاج إلى كمية أكبر من رأس المال .

٢ — حجم ومعدل فائض الربح السنوي : إذ أن حجم ومعدل الربح السنوي يتوقف على عدد دورات رأس المال خلال السنة .

وتختلف الفترة اللازمة لدورة رأس المال من فرع اقتصادي إلى فرع آخر . ففي فروع الصناعة الإستهلاكية تكون الفترة الزمنية اللازمة لدورة رأس المال عادة أقصر من الفترة الزمنية اللازمة لرأس المال في فروع الصناعة الثقيلة . حيث أن الفترة الزمنية اللازمة لإنتاج وبيع السلعة الإستهلاكية (قميص مثلاً) أقصر من الفترة الزمنية اللازمة لإنتاج وبيع سلع انتاجية (كالآلة مثلاً) .

ولقياس عدد دورات رأس المال تؤخذ عادة السنة كمقياس زمني (م) وإذا كان لدينا الفترة الزمنية اللازمة لدورة رأس مال ما (ه) تستطيع معرفة عدد دورات رأس المال خلال السنة وبالتالي يمكننا استنتاج قانون عدد دورات رأس المال (ن) على الشكل التالي :

$$ن = \frac{م}{ه}$$

فعلى سبيل المثال إذا كانت الفترة الزمنية لدورة رأس مال ما هي ستة أشهر فإن عدد الدورات في السنة يكون :

$$ن = \frac{١٢ \text{ شهر}}{٦ \text{ أشهر}} = ٢ \text{ دورتان}$$

أما إذا كانت الفترة الزمنية لرأس مال آخر هي أربعة وعشرين شهراً فإن رأس المال في السنة الواحدة يقوم بنصف دورة فقط أي يكون عددالدورات في السنة :

$$ن = \frac{١٢}{٢٤} = \frac{١}{٢} \text{ دورة}$$

ونستنتج من مقارنة دورة رأس المال الأول مع دورة رأس المال الثاني إن سرعة دوران رأس المال الأول تساوي أربعة أضعاف سرعة دوران رأس المال الثاني .

٢ ـ الصفات الخاصة بدورة أجزاء رأس المال :

لاحظنا أن رأس المال النقدي يقوم في المرحلة الأولى بشراء وسائل الإنتاج وقوة العمل اللازمة وبعدها تنتقل عناصر الإنتاج إلى عملية الإنتاج ويظهر رأس المال في هذه المرحلة على شكل رأس المال المنتج . ألا أن رأس المال المنتج ينقسم إلى قسمين :

٢ ــ١ رأس المال الأساسي : ويشمل قيمة الأصول الأساسية مثل قيمة البناء والالآت والتجهيزات الثابتة الأخرى .. ويتصف رأس المال الأساسي بأن استهلاكه

لايتم دفعة واحدة خلال عملية انتاج واحدة وإنما تدريجياً وعلى مدى دورات عديدة من دورات الإنتاج . فالآلة مثلاً لاتستهلك دفعة واحدة وخلال دورة واحدة . ومن أجل ذلك تحسب عادة في كل سنة نسبة من قيمة الآلة تمثل قسط الإستهلاك السنوي من قيمة الآلة . وهذه القيمة الجزئية تحسب كأحد عناصر قيمة السلعة الناتجة ، وعندما يتم بيع القيمة في السوق فإن القيمة النقدية المتحققة تتضمن من بين ماتتضمنه قيمة استهلاك الآلة السنوي . وهكذا يعود إلى أصحاب رأس المال في كل سنة جزء واحد فقط من قيمة الآلة . أما القيمة الكاملة للآلة فهي لاتعود إلا بعد دورات عديدة من دورات رأس المال وعلى مدى العديد من السنوات .

٢ ـ ٢ ـ رأس المال المتداول :

وتختلف طبيعة رأس المال المتداول عن رأس المال الأساسي بأن استهلاكه يتم دفعة واحدة في كل عملية انتاج وتعود قيمته كاملة بعد كل دورة من دورات رأس المال ويشمل رأس المال المتداول قيمة المواد الأولية (كالقطن مثلاً) وقيمة المواد المساعدة (كالمحروقات) .

إن قيمة رأس المال المتداول تنتقل بصورة كاملة إلى السلعة الناتجة . فالقطن مثلاً يستهلك كلياً في عملية الإنتاج وبذلك فإن قيمته تنتقل كلياً إلى السلعة الجديدة وعندما تتحقق عملية بيع السلعة الجديدة في السوق فإن هذه القيمة للاصول المتداولة تعود كاملة إلى صاحب رأس المال لأن قيمة هذه الأصول تحسب وتعد أيضاً كأحد عناصر القيمة المباعة في السوق .

ومن حيث طبيعة الدورة فإن قيمة قوة العمل تدخل في اطار دورة رأس المال المتداول . فمن زاوية انتقال القيمة إلى السلعة الجديدة فإن قيمة الأجر تنتقل بصورة كاملة إلى قيمة السلعة الجديدة وتشكل أحد عناصرها . كما أن قيمة قوة العمل تعود إلى صاحب رأس المال بعد بيع السلعة في السوق . أما من حيث الصفات الخاصة بقوة العمل فإن قوة العمل الإنساني لاتستهلك دفعة واحدة وإنما على فترات طويلة تمثل عمر الحياة الإنتاجي . كما أن وظيفة قوة العمل ودورها في عملية الإنتاج يختلفان عن دورة ووظيفة العناصر الأخرى لرأس المال المتداول .

إذن بالنسبة لدورة رأس المال والتي تنتهي في عملية البيع بتحقيق النقد الزائد فإن القيمة المتحققة تغطي جزءاً من قيمة رأس المال الأساسي وكامل قيمة رأس المال المتداول . وفي هذه الحالة فإن دورة رأس المال المتداول لاتثير نقاشاً كبيراً بينما تثير دورة رأس المال الأساسي أموراً كثيرة حول عدد الدورات اللازمة لتحقيق قيمته في السوق . ولتوضيح هذه المسألة نقول بأن رأس المال الأساسي ينقسم إلى :

١ – القسم الأول ويمثل قيمة بعض الأقساط السنوية المستردة ويظهر على صورة نقد بعد بيع السلعة في السوق .

٢ – القسم الثاني ويمثل القيمة الباقية من عناصر رأس المال الأساسي والتي لم تستهلك بعد .

مثال: نفترض أن لدينا آلة قيمتها عشرة آلاف دولار . وهذه الآلة تستهلك على مدى عشر سنوات أي بنسبة ١٠٪ من قيمة الآلة سنوياً . وخلال كل سنة وعندما يتم بيع السلعة في السوق فإن مايعود من قيمة الآلة هو ١٠٪ فقط . وبعد خمس سنوات يكون لدينا ٥٠٪ من قيمة الآلة بشكل نقدي . أما القيمة الباقية فهي تمثل باقي قيمة الآلة المستردة في عملية الإنتاج .

وقد أثار موضوع دورة رأس المال الأساسي ودورة رأس المال المتداول اهتمام علماء الإقتصاد السياسي فقد قسم ممثلو النظرية الفيزيوقراطية (كيني ، تورغو) رأس المال المنتج إلى قسمين : القسم الأول وقد أطلقوا عليه اسم الدفعات الأساسية وهي بمثابة رأس المال الأساسي، والقسم الثاني ، وقد أطلقوا عليه اسم الدفعات السنوية وهي بمثابة رأس المال المتداول .

أما آدم سميث فقد انطلق في تقسيم رأس المال من حركة القيم الإستعمالية لرأس المال ولم يأخذ بانتقال وحركة قيمة رأس المال بأنواعه المختلفة إلى السلعة الجديدة وحسب هذا التحديد فإن رأس المال حسب نظرية آدم سميث ينقسم إلى قسمين :

١ – قسم غير متحرك أو غير متداول وهو يمثل أدوات الإنتاج كالآلات وغيرها

وهذا القسم لايدخل في مجال التداول لأن قيمته لاتنتقل إلى قيمة السلعة الناتجة . ويسمى هذا القسم برأس المال الأساسي .

٢ – قسم متحرك وهو الذي يصادف تغييراً في المكان كالحركة التي تميز المواد الأولية والسلعة والنقد ويمثل هذا القسم رأس المال المتداول .

كما أن دافيد ريكاردوا اتبع نفس الإسلوب الذي اتبعه آدم سميث في تقسيم رأس المال . فهو ينطلق في هذا التقسيم من الصفات المادية التي تميز كلاً من القيم الإستعمالية خلال عملية الإنتاج . فهو يعد رأس المال الأساسي ذلك الجزء من رأس المال الذي يستهلك بصورة بطيئة إما رأس المال المتداول فهو ذلك الجزء الذي يستهلك بصورة سريعة وخلال دورة واحدة . وبذلك لم يأخذ ريكاردو بحركة وانتقال قيمة رأس المال الأساسي إلى قيمة السلعة الجديدة وإنما أكتفي بالتقسيم المادي الطبيعي لرأس المـال .

وبالفعل فإن رأس المال الأساسي (كالآلة) من زاويه الشكل المادي الطبيعي لايظهر في السلعة خلافاً للقطن مثلاً . وفيما بعد عد الإقتصاديون أن رأس المال الأساسي وإن كان لايظهر أثناء تداول السلعة بشكله المادي الطبيعي إلا أن قيمته تنتقل جزئياً إلى قيمة السلعة الناتجة . فالقميص مثلاً لايظهر شيئاً من الطبيعة المادية للآلة ولكن قيمة القميص تتضمن جزءاً من قيمة الآلة . وحسب رأي هؤلاء فإن الآلة إذا بقيت بشكلها المادي ثابتة دون أن تظهر في السلعة الناتجة بوضوح فإن قيمتها تتصف بالحركة عندما ينتقل جزء من قيمتها في كل سنة إلى السلعة الناتجة .

٣ – الاستهلاك المادي والمعنوي لرأس المال الأساسي :

٣ – ١ – الاستهلاك المادي لرأس المال الأساسي :

ويقصد بالإستهلاك المادي لرأس المال الأساسي النقص التدريجي في القيمة المادية الإستعمالية نتيجة لإستعمال واهتراء رأس المال الأساسي في عملية الإنتاج (الآلة مثلاً). وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض تدريجي في قيمة الآلة نظراً لتناقص قيمتها الإستعمالية

فإذا قدر استهلاك الآلة بعشر سنوات فإن عمرها الإنتاجي يتناقص في كل سنة كما أن قيمتها تنخفض في الأحوال العادية ١٠٪ في كل سنة من سنوات الإستهلاك .

وحتى يمكن تجنب الهدر السريع لرأس المال الأساسي نتيجة الإستعمال وفعل العوامل الطبيعية لابد من إجراء التصليحات والصيانة الدورية اللازمة ، ويميز عادة بين نوعين من هذه التصليحات :

آ — النوع الأول : هو مايسمى بالتصليحات الجارية وهي التي تنفذ باستمرار خلال فترة تشغيل الآلة . وهذا النوع من النفقات وإن كان يتعلق برأس المال الأساسي إلا أن دورته تحسب ضمن دورة رأس المال المتداول . لأن قيمة هذه التصليحات تنتقل بأكملها إلى قيمة السلعة فاستهلاكها يتم دفعة واحدة لأنها تتصف بالتكرار المستمر وربما في كل دورة من دورات الإنتاج .

ب — النوع الثاني : هو التصليحات والصيانة الرأسمالية التي تتناول الأجزاء الأساسية في رأس المال الأساسي . إذ أن بعض أجزاء الآلة الرئيسية قد يفنى خلال عملية الإستعمال ولابد في هذه الحالة من أن تستبدل بها أجزاء جديدة . وإن قيمة هذه الأجزاء تضاف إلى القيمة الأساسية للآلة ويحسب استهلاكها على سنوات وإن قيمتها تعود مع قيمة رأس المال الأساسي خلال العديد من السنوات .

٣ — ٢ — الاستهلاك المعنوي لرأس المال الاساسي :

إذا كان انخفاض قيمة رأس المال الأساسي يعود في حالة الإستهلاك المادي إلى الإستعمال الطبيعي لعناصر رأس المال الأساسي فإن هناك أسباباً أخرى تؤدي إلى انخفاض قيمة رأس المال الأساسي . ويمكن ارجاع هذه الأسباب إلى عوامل اقتصادية لاتتعلق بالأسباب الطبيعة العادية للإستهلاك المادي لرأس المال الأساسي . وهذا النوع الآخر من الإستهلاك هو مايطلق عليه بالإستهلاك المعنوي لرأس المال الأساسي . وهذه الأسباب يمكن ارجاعها إلى العاملين التاليين :

١ — عامل زيادة انتاجية العمل الإجتماعي الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة وسعر رأس المال الأساسي في السوق .

٢ — ظهور عناصر جديدة متطورة من عناصر رأس المال الأساسي في السوق ذات انتاجية أعلى ، كأن تظهر آلة جديدة متطورة في السوق تتميز بارتفاع انتاجية العمل بالمقارنة بإنتاجية الآلة القديمة .

مثال على العامل الأول :

إذا اشترى صاحب رأس المال آلة قيمتها ١٠٠٠٠ دولار وقدر عمرها الإستهلاكي بعشر سنوات فإن القسط السنوي لقيمة الإستهلاك تساوي ١٠٪ ؛ وبعد ثلاث سنوات فإن مجموع قيمة أقساط الإستهلاك يساوي ٣٠٪ ، وتكون القيمة الباقية للآلة تساوي ٧٠٪ ، أي ٧٠٠٠ دولار حسب السعر الأساسي للآلة . ولو افترضنا ارتفاع انتاجية العمل في المؤسسة التي تقوم بصنع هذه الآلة إلى الضعف فإن قيمة الآلة تنخفض إلى النصف لتصبح — ٥٠٠٠ — دولار .

فإذا اشترى صاحب رأس مال آخر (ب) هذه الآلة فإنه يحسب الإستهلاك السنوي بـ ١٠٪ من القيمة الجديدة والتي تساوي ٥٠٠٠ دولار . بينما يحسب صاحب رأس المال (آ) القسط السنوي للإستهلاك بالنسبة للآلة الأولى بـ١٠٪ من أصل ١٠٠٠٠ دولار . وفي هذه الحالة فإن صاحب رأس المال الجديد (ب) يستطيع أن يبيع بسعر أقل نظراً لأن قسط الإستهلاك السنوي لديه والذي يشكل عنصراً من عناصر قيمة السلعة أقل من قسط الإستهلاك لدى صاحب رأس المال (آ) . ويتوجب على الرأسمالي (آ) عندئذ تخفيض القيمة القديمة للآلة التي كانت (١٠٠٠٠) دولار إلى القيمة الجديدة البالغة (٥٠٠٠) دولار . وعليه أن يحسب قسط الإستهلاك السنوي (١٠٪) من القيمة الجديدة . وبهذه الطريقة فقط يمكن لصاحب رأس المال (آ) مجاراة انخفاض سعر السلعة الجديدة نتيجة انخفاض قيمة الآلة . وباختصار فإن قيمة الآلة تنخفض لدى صاحب رأس المال (آ) . وهذا الإنخفاض لايعود إلى استعمالها المادي وإنما يرجع إلى عامل اقتصادي هو انخفاض قيمتها في السوق .

مثال على العامل الثاني :

لو افترضنا أن صاحب رأس المال (آ) اشترى آلة بـ ١٠٠٠٠٠ دولار وكان

استهلاكها السنوي ١٠٪ ، وبعد فترة ثلاث سنوات ظهرت آلة جديدة متطورة قيمتها ١٥٠ ٠٠٠ دولار ويتم استهلاكها أيضاً على مدى عشر سنوات بنسبة ١٠٪ سنوياً إلا أن انتاجية الآلة الجديدة تبلغ ثلاث أضعاف الآلة القديمة . فإذا بلغ عدد السلع المنتجة في الحالة الأولى عشرة آلاف سلعة في السنة فإن نصيب السلعة الواحدة من قسط الإستهلاك السنوي يكون :

١٠٠٠٠ قيمة الاستهلاك السنوي
——————————— = ١ دولاراً واحداً
١٠٠٠٠ عدد السلع الناتجة

أما في الحالة الثانية فإن انتاج الآلة يكون (٣٠ ٠٠٠) سلعة في السنة وإن استهلاكها السنوي يساوي ١٥٠٠٠ دولار (١٥٠ ٠٠٠ × ١٠٪ = ١٥ ٠٠٠) وبذلك يكون نصيب السلعة الواحدة من قسط الإستهلاك السنوي :

١٥٠٠٠ قيمة الإستهلاك السنوي　　١
——————————— = — دولار
٣٠ ٠٠٠ عدد السلع الناتجة　　٢

وفي هذه الحالة يكون باستطاعة صاحب رأس المال الثاني أن يبيع السلعة بسعر أقل من صاحب رأس المال الأول نتيجة ارتفاع انتاجية العمل لدى الآلة الجديدة وبالتالي انخفاض نصيب السلعة من قسط الإستهلاك السنوي . ونظراً لأن صاحب رأس المال الأول لايستطيع أن يبيع بسعر أعلى من سعر السوق فإنه سيضطر إلى تخفيض قيمة السلعة لديه عن طريق تخفيض قيمة الآلة إلى (٥٠ ٠٠٠) دولار بدلاً من (١٠٠ ٠٠٠) دولار حتى يصبح قسط الإستهلاك السنوي (٥٠ ٠٠٠ × ١٠٪ = ٥٠٠٠) ويصبح نصيب السلعة لديه من قسط الإستهلاك السنوي

٥٠٠٠ دولار　١
———— = — دولار) . وبذلك تنخفض قيمة الآلة القديمة بسبب ظهور
١٠ ٠٠٠ سلعة　٢

جديدة متطورة وذات انتاجية أعلى من الآلة القديمة .

وباختصار فإن انخفاض قيمة الآلة المستعملة في الإنتاج لايعود في كلتا الحالتين إلى الإستهلاك المادي الطبيعي لهذه الآلة وإنما يرجع إلى مايسمى بالإستهلاك المعنوي لرأس المال الأساسي .

٤ – استبدال رأس المال الأساسي :

رأينا إن قيمة رأس المال الأساسي تنتقل في كل سنة وبصورة جزئية (١٠٪ من القيمة مثلاً) إلى السلعة الجديدة . ويشكل هذا الجزء الذي يطلق عليه لفظ الإستهلاك السنوي أحد عناصر قيمة هذه السلعة . وعندما يتم تحقيق قيمة السلعة في السوق فإن النقد المتحصل يتضمن قيمة الإستهلاك السنوي لرأس المال الأساسي فضلاً عن النفقات الأخرى كقيمة المواد الأولية والأجور وغيرها بالإضافة إلى فائض الربح . مثال لدينا عناصر قيمة سلعة ما كالتالي :

٢ دولار نصيب السلعة من قيمة استهلاك رأس المال الأساسي (استهلاك بناء وآلات) .

٤ دولار قيمة مواد أولية

٢ دولار الأجر

٢ دولار فائض الربح

١٠ دولار

ماذا تحقق بيع جميع السلع الناتجة في السوق فإن هذه القيمة المتحققة تغطي قيمة قسط الإستهلاك السنوي من رأس المال الأساسي وقيمة المواد الأولية وقيمة الأجر وكذلك فائض الربح . وعلى هذا الأساس يتراكم لدينا في كل سنة جزء من قيمة رأس المال الأساسي على شكل نقدي يساوي ١٠٪ سنوياً وبعد عشر سنوات تكون لدينا قيمة رأس المال الأساسي كاملة نستطيع بواسطتها تجديد الآلة القديمة ونستبدل بها آلة جديدة . وتدعى عادة هذه المخصصات السنوية بمخصصات الإستهلاك .

ويمكن بواسطة الجدول التالي توضيح الكيفية التي يتم بواسطتها استبدال رأس

المال الأساسي ، إذا افترضنا أن لدينا رأس مال ثابتاً قيمته ٢٠ مليون دولار ويتم استهلاكه خلال عشر سنوات أي بنسبة ١٠٪ سنوياً :

الوقت	قيمة رأس المال الأساسي	القيمة المنقولة إلى السلعة خلال كل سنة	مخصصات الإستهلاك
في بداية الإنتاج	٢٠ مليون دولار	—	—
نهاية السنة الأولى	١٨ مليون دولار	٢ مليون دولار	٢مليون دولار
نهاية السنة الثانية	١٦ مليون دولار	٢	٤
نهاية السنة الثالثة	١٤ مليون دولار	٢	٦
نهاية السنة الرابعة	١٢ مليون دولار	٢	٨
نهاية السنة الخامسة	١٠ مليون دولار	٢	١٠
نهاية السنة السادسة	٨ مليون دولار	٢	١٢
نهاية السنة السابعة	٦ مليون دولار	٢	١٤
نهاية السنة الثامنة	٤ مليون دولار	٢	١٦
نهاية السنة التاسعة	٢ مليون دولار	٢	١٨
نهاية السنة العاشرة	صفر	٢	٢٠

وحسب هذا الجدول يكون قد تجمع لدينا في نهاية السنة العاشرة مبلغ ـ ٢٠ ـ مليون دولار نتيجة التراكمات النقدية التي تمثل قيمة أقساط الإستهلاك المتحصلة خلال عشر سنوات . وفي نهاية السنة العاشرة تكون قيمة رأس المال الأساسي قد استهلكت كلياً ويمكن تجديد رأس المال الأساسي بواسطة هذه المبالغ المتراكمة من الأقساط السنوية ومخصصات الإستهلاك .

إلا أنه يمكن لصاحب رأس المال استخدام هذه المخصصات خلال سني تراكمها وقبل أن يحين الوقت لاستبدال رأس المال الأساسي (الآلة مثلاً) . إذ يمكن بواسطة هذه التراكمات النقدية توسيع عملية الإنتاج الرأسمالي الفردي عن طريق استخدام هذه المخصصات في شراء عناصر انتاج اضافيه جديدة . وفي هذه الحالة فإن هذه المخصصات النقدية تشكل كما رأينا سابقاً عاملاً آخر من العوامل التي تساعد على تراكم وتوسع رأس المال بالإضافة إلى الربح .

إلا أنه يجب التميز بين مخصصات الإستهلاك الفردي والذي يحدده صاحب رأس المال وبين مخصصات الإستهلاك الإجتماعي وهو المخصص المتعارف عليه اجتماعياً فإذا كان المخصص الإجتماعي المتعارف عليه بالنسبة لإستهلاك الآلة هو ١٠٪ سنوياً فلا يجوز للمخصص الإستهلاكي الذي يحدده صاحب رأس المال الفردي أن يكون أكبر من المخصص الإجتماعي . لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع سعر السلعة التي ينتجها بينما يكون السعر الإجتماعي السائد في السوق أقل نظراً لانخفاض مخصص الإستهلاك السنوي . وفي هذه الحالة لايستطيع صاحب رأس المال هذا أن يواجه منافسة الآخرين في السوق بهذا السعر المرتفع للسلعه .

كما يلجأ عادة أصحاب رؤوس الأموال إلى اقتطاع نسبة من الأرباح السنوية لتكوين مايسمى باحتياطي الإستهلاك . ويستعمل هذا الاحتياطي عادة لمواجهة المفاجآت التي قد تطرأ على قيمة الإستهلاك السنوي ، كأن تنخفض قيمة الآلة مثلاً نتيجة فعل عوامل الإستهلاك المعنوي ، ولايستخدم هذا الإحتياطي إلا في مثل هذه الحالات المفاجئة ، كاستخدام احتياطي الإستهلاك في تغطية ارتفاع قيمة آلة جديدة متطورة . بالإضافة إلى ذلك تجيز الأنظمة الرأسمالية لأصحاب رؤوس الأموال عادة احتساب نسبة كبيرة سنوياً من قيمة رأس المال الأساسي مما يسمح باسترداد هذه القيمة خلال فترة قصيرة وذلك تشجيعاً لتجديد وتطوير رأس المال الأساسي بمعدلات سريعة إن ذلك يسبب ارتفاع قيمة السلعة في السوق نتيجة ارتفاع نسبة الإستهلاك التي تشكل أحد عناصر هذه القيمة . وإذا أمكن لصاحب رأس المال استرجاع قيمة رأس المال الأساسي قبل أن تنتهي فترة الإستهلاك العادية (عشر سنوات مثلاً) فإنه في هذه الحالة

يحقق أرباحاً إضافية نظراً لعدم وجود احتساب الإستهلاك كإحدى نفقات انتاج السلعة . ويتمكن عندئذ من أن يستبدل الآلة القديمة بآلة متطورة ظهرت حديثاً في السوق .

وفي كل الأحوال فإن صاحب رأس المال يسعى إلى استهلاك رأس المال الأساسي بأقصى سرعة ممكنة وذلك تحسباً للمفاجآت التي قد تظهر بسبب ظهور آلة جديدة متطورة ، وربما يلجأ إلى زيادة أقساط الإستهلاك السنوية من أجل التهرب من ضريبة الأرباح لأن زيادة الإستهلاك تتحقق على حساب تخفيض الأرباح الختامية ، ويلجأ الرأسمالي إلى أساليب مختلفة من أجل تحقيق الإستهلاك السريع لرأس المال الأساسي ومن هذه الأساليب :

١ — استغلال كامل الطاقة الإنتاجية وذلك بإدخال نظام الورديات إلى عملية الإنتاج .

٢ — تكثيف درجة العمل . أي استغلال كامل الوقت المخصص للإنتاج دون تبذير أو هدر في أي جزء من أجزاء وقت العمل .

٥ — الدورة الفعلية والدورة الكلية لرأس المال :

أصبح من الواضح أن الدورة الزمنية لرأس المال تشمل دورة رأس المال الأساسي ودورة رأس المال المتداول . ويوجد اختلاف بين طبيعتي دورة رأس المال فدورة رأس المال الأساسي تستغرق فترة زمنية أطول من دورة رأس المال المتداول . والدورة الزمنية التي يستغرقها استهلاك الآلة مثلاً ، أطول من الدورة الزمنية التي يستغرقها استهلاك رأس المال المتداول ، كالمواد الأولية التي تستهلك دفعة واحدة خلال عملية الإنتـاج ..

وبذلك يكون رأس المال قد أتم دورته الطبيعية عندما يعود كامل رأس المال المدفوع مضافاً إليه الربح . وهذه الدورة يطلق عليها الدورة الفعلية لرأس المال والتي تشمل دورة رأس المال الأساسي ودورة رأس المال المتداول .

إلا أن لرأس المال دورة أخرى تدعى الدورة الكلية لرأس المال . وهذه الدورة تكون من زاوية القيمة أكبر من الدورة الفعلية لرأس المال . وتنجم هذه الدورة عادة عن الطبيعة الخاصة بدورة رأس المال المتداول فمن المعلوم أن قيمة رأس المال المتداول (قيمة المواد الأولية والأجر) تعود بكاملها بعد كل عملية بيع للسلع الناتجة في السوق بينما يعود رأس المال الأساسي سنوياً على شكل أجزاء وأقساط . وهكذا يستطيع صاحب رأس المال أن يستعمل قيمة رأس المال المتداول أكثر من مرة واحدة في السنة إذا كانت عملية الإنتاج وتداول السلعة في السوق لاتستغرق أكثر من عدة أشهر .

مثال توضيحي :

لدينا رأس مال مدفوع قدره ٢٠٠ مليون دولار . موزع بين (١٢٠) مليون دولار قيمة رأس المال الأساسي وبين (٨٠) مليون دولار رأس مال متداول إن قيمة رأس المال الأساسي تعود جزئياً وبنسبة ١٠٪ مثلاً خلال كل سنة . بينما تعود قيمة رأس المال المتداول بعد بيع السلعة في السوق أي بعد انتهاء كل دورة . ولوفرضنا أن رأس المال المتداول يدور أربع دورات خلال السنة إذن يمكن استعمال قيمة رأس المال المتداول أربع مرات خلال السنة الواحدة كما هو واضح من الجدول التالي :

نوع رأس المال	الدورة الفعلية لرأس المال مليون دولار	عدد الدورات في السنة	الدورة الكلية لرأس المال (مليون دولار)
رأس المال الأساسي	١٢٠	١٠٪	١٢
رأس المال المتداول	٨٠	٤	٣٢٠
اجمالي رأس المال المدفوع	٢٠٠	١,٦٦	٣٣٢

من الجدول تبين أن دورة قيمة رأس المال الأساسي هي ١٠٪ من أصل قيمته البالغة (١٢٠ × ١٠٪ = ١٢ مليون دولار) بينما بلغ مجموع قيمة دورة رأس المال المتداول ٣٢٠ مليون دولار (٨٠ × ٤) بالرغم من أن قيمته الفعلية هي ٨٠ مليون دولار فقط .

ويرجع هذا إلى أن صاحب رأس المال يبدأ في عملية الإنتاج في أول السنة وتنتهي الدورة التي تشمل فترة الإنتاج والتداول في السوق خلال ثلاثة أشهر ليعود إليه بعد هذه الفترة كامل قيمة رأس المال المتداول ويستطيع بعدها البدء بدورة جديدة ؛ فيقوم ثانية بشراء رأس مال متداول قيمته (٨٠) مليون دولار نظراً لاستهلاك قيمة رأس المال المتداول (القطن مثلاً) في الدورة الأولى بصورة كلية وهكذا تبدأ دورة جديدة تستغرق أيضاً ثلاثة أشهر أخرى ويكون عدد دورات رأس المال المتداول أربع دورات خلال العام وتساوي قيمتها الكلية ٨٠ × ٤ = ٣٢٠ مليون دولار .

مثـال آخـر :

لنفترض أن صاحب رأس مال تجاري بدأ عمله التجاري في أول العام بمبلغ مليون ليرة سورية وأن الدورة التجارية تستغرق شهراً واحداً فقط . وفي آخر الشهر الأول يكون قد أنجز الدورة الأولى التي شملت عملية شراء وبيع السلعة . وحقق بذلك ربحاً قدره ـــ ٢٠٠ ـــ ألف ليرة سورية فيكون لديه في آخر الشهر الأول مليون ليرة سورية مضافاً إليها الربح . وبإمكانه في بداية الشهر الثاني البدء بدورة تجارية جديدة وتستغرق شهراً آخر ويكون في نهايته قد استرد رأس المال مع الربح الجديد . وإذا استمر في ذلك خلال العام يكون رأس المال المدفوع البالغ مليون ليرة سورية قد دار اثنتي عشرة دورة خلال السنة بحيث يبلغ رقم رأس المال الكلي لهذه الدورات اثني عشر مليون ليرة سورية بالرغم من أن رأسماله المدفوع هو مليون ليرة سورية فقط .

وهذا يوضح طبيعة رأس المال المتداول في المثال السابق إذ بإمكانه أن يدور عدة دورات في السنة ويكون الحجم الكلي لدورات رأس المال المتداول (٣٢٠ مليون دولار) أكبر من رأس المتداول الفعلي المدفوع (٨٠ مليون دولار) بحيث بلغت القيمة الكلية لدورات رأس المال ١,٦٦ ($\frac{٣٣٢}{٢٠٠}$ = ١,٦٦) دولار في السنة وذلك بالرغم من عدم انتهاء دورة رأس المال الأساسي والتي تستغرق عشر سنوات .

هكذا يشكل حجم قيمة رأس المال الناجم عن عدد الدورات خلال السنة الدورة الكلية لرأس المال . ونرى بأن الدورة الكلية لرأس المال (١،٦٦ دورة في السنة) لاتنطبق مع الدورة الفعلية لرأس المال ، لأن انجاز الدورة الفعلية النهائية لرأس المال يحتاج كما هو واضح في الجدول السابق إلى عدد من الدورات على مدى عشر سنوات وذلك حتى تنتهي دورة رأس المال الأساسي يستبدل بعدها برأس مال أساسي جديد .

٥ ــ تأثير الدورة الفعلية لرأس المال على العرض والطلب في السوق :

تحتل دراسة الدورة الفعلية أهمية خاصة نظراً للتأثير الذي تمارسه على العلاقة بين الإنتاج والإستهلاك وعلى العلاقة بين العرض والطلب في السوق .

إن لكل من أجزاء رأس المال أي رأس المال الأساسي ورأس المال المتداول تأثيره الخاص على العرض والطلب في السوق ، نظراً لاختلاف صفات دورة رأس المال الأساسي التي تستغرق عدداً من السنوات عن صفات دورة رأس المال المتداول والتي تستغرق عادة فترة أقصر من فترة الدورة التي يستغرقها رأس المال الأساسي .

ولتوضيح هذا التأثير الذي تمارسه كل من دورة رأس المال الأساسي ودورة رأس المال المتداول على العرض والطلب في السوق نقول إن كلاً من أصحاب رؤوس الأموال يقوم بعرض سلعة في السوق تساوي قيمتها (ث + ى + م) باعتبار أن ث تمثل قيمة وسائل الإنتاج (استهلاك رأس المال الأساسي واستهلاك رأس المال المتداول كاستهلاك المواد الأولية وغيرها) وإن ف تمثل قيمة الأجر وتمثل م فائض الربح . وعندما تتحقق عملية البيع في السوق فإن صاحب رأس المال يسترد قيمة جميع هذه العناصر نقداً . إلا أن قيمة العناصر المستردة تعود من جديد إلى السوق وتشكل طلباً على السلع الإنتاجية والسلع الإستهلاكية لأن صاحب رأس المال يقوم بالطلب على السلع الإنتاجية من جديد لإعادة عملية الإنتاج . كما تشكل (ف) وهي قيمة الأجر طلباً على السلع الإستهلاكية وأن (م) تتوزع بين السلع الإستهلاكية الخاصة بالإستهلاك الفردي لصاحب رأس المال وبين شراء سلع انتاجية جديدة للتوسع في الإنتاج . ولكن لابد من التساؤل فيما إذا كان الطلب على أنواع السلع هذه يساوي

أو يعادل في كل فترة القيمة المستردة من عملية بيع السلعة في السوق وبالتالي تأثير ذلك على استقرار أو عدم استقرار الطلب في السوق .

من تحليل عناصر القيمة نجد أن كلاً من هذه العناصر يمارس تأثيراً ما على العرض والطلب في السوق ويظهر هذا التأثير على الصورة التالية :

أولاً – أن الأجر (ف) يتحول إلى طلب على السلع الإستهلاكية في السوق واللازمة لتجديد قوة العمل (كالسلع الغذائية وغيرها) . وباعتبار أن قوة العمل تستلزم التجديد المستمر فإن الطلب المساوي لمقدار كمية الأجور في المجتمع يشكل عاملاً من عوامل استقرار الطلب في السوق الرأسمالي .

ثانياً – إن أصحاب رؤوس الأموال يتصرفون بالأجزاء الباقية من القيمة أي (ث + م) . إلا أن التصرف بهذه الأجزاء ينعكس في أشكال مختلفة على عمليّي العرض والطلب في السوق وذلك كما يلي :

آ – إن فائض الربح (م) ينقسم عادة إلى جزئين الأول وهو الذي يستخدم من قبل أصحاب رؤوس الأموال في الإستهلاك الشخصي . أي أن هذا الجزء يشكل طلباً على السلع الإستهلاكية ويمارس نفس الأثر الذي يمارسه الأجر (ف) من حيث استمرارية هذا الطلب ، وبالتالي فإن هذا الجزء من فائض الربح يشكل عاملاً من عوامل استقرار الطلب في السوق .

أما الجزء الثاني من فائض الربح فهو يستخدم كما لاحظنا من أجل التوسيع في رأس المال وقد يضطر صاحب رأس المال إلى تجميع هذه الأجزاء على مدى عدد كبير من دورات رأس المال حتى يصبح حجم الربح المتراكم كافياً للإستثمار . وخلال هذه الفترة فإن هذه الأجزاء من فائض الربح لاتظهر في السوق إلا في فترات متقطعة حينما يقرر أصحاب رؤوس الأموال استخدام الربح المتراكم في شراء عناصر انتاجية اضافية بهدف التوسيع في الإنتاج . لذا فإن الطلب في هذه الحالة لايشكل عاملاً مستقراً من عوامل الطلب في السوق .

ب ــ لو لجأنا إلى تحليل (ث) والتي تمثل قيمة وسائل الإنتاج المختلفة (بناء ،آلات وتجهيزات ومواد وغيرها) لوجدنا أنها تتضمن جزءاً من قيمة رأس المال الأساسي وهذا الجزء يمثل أقساط الإستهلاك السنوي المستردة بعد بيع السلعة . كما أنها تتضمن القيمة الكاملة للمواد الأولية والمساعدة وغيرها من العناصر المادية لرأس المال المتداول إن قيمة (ث) تعود نقداً إلى أصحاب رأس المال بعد بيع السلعة في السوق . ويستعمل هذا النقد من جديد في تأمين العناصر المادية اللازمة لتجديد عملية الإنتاج . إلا أن لكل من هذه العناصر تأثير معين على الطلب في السوق .

العنصر الأول ويمثل قيمة المواد الأولية والمساعدة . وهذه كما لاحظنا تحتاج إلى تجديد مستمر نظراً لأنها تستهلك كلياً في عملية الإنتاج . وهذا الطلب المستمر على شراء العناصر المادية لرأس المال المتداول يشكل عاملاً من عوامل استقرار الطلب في السوق .

العنصر الثاني ويمثل قيمة رأس المال الأساسي (كالآلات وغيرها) إلا أن رأس المال الأساسي لايحتاج إلى تجديد مستمر نظراً لأن استهلاكه يتم على مدى عدد من السنوات . إن قيمة رأس المال الأساسي تتراكم خلال هذه السنوات على شكل نقدي بعد بيع السلعة في السوق ، وهذا التراكم النقدي يشكل مخصصات الإستهلاك التي تستخدم في استبدال رأس المال الأساسي بعد الإنتهاء من استهلاكه كلياً . ولذا فإن الطلب على شراء رأس المال الأساسي لايظهر بصورة مستمرة في السوق وإنما بصورة متقطعة أي عندما يحين الوقت للإستبدال الطبيعي لرأس المال الأساسي ، وهذا النوع من الطلب لايعد إذن عاملاً من عوامل استقرار الطلب في السوق .

إلا أن الطلب يزداد على عناصر رأس المال الأساسي عندما يلجأ أصحاب رؤوس الأموال أو معظمهم وفي وقت واحد إلى استبدال عناصر رأس المال الأساسي وذلك باستخدام مخصصات الإستهلاك وجزء من فائض الربح المخصص للتوسع في شراء عناصر اضافية لعملية الإنتاج .

وإذا استمر الطلب على عناصر رأس المال الأساسي فترة طويلة من الزمن فإن

استمرار هذا الطلب يؤدي إلى ارتفاع الأسعار على الآلات والتجهيزات الثابتة الأخرى كما يؤدي ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع معدل الربح في الفروع التي تنتج هذه العناصر ويصبح ذلك عاملاً من عوامل جذب رؤوس الأموال الأخرى إلى الإستثمار في هذه الفروع . ومن ناحية أخرى يزداد طلب هذه الفروع على المواد الأولية والمواد الخام والفحم الحجري والمحروقات .

إن ازدياد الطلب على عناصر رأس المال الأساسي يؤدي إذن وكما هو واضح إلى توسيع عملية الإنتاج في جميع الفروع الإقتصادية كالصناعة الإستخراجية وصناعة التعدين والمواصلات والنقل . كما يستلزم هذا التوسع في جميع الفروع الإقتصادية زيادة قوة العمل في هذه الفروع ، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الإستهلاكية وبالتالي التوسع في الصناعات الإستهلاكية . وباختصار فإن استبدال رأس المال الأساسي واستمرار الطلب على السلع الإنتاجية قد يحدث انتعاشاً عاماً يشهد النظام الرأسمالي أثناءها حالة من الإزدهار الإقتصادي .

إلا أنه بعد فترة ما يبدأ الطلب على عناصر رأس المال الأساسي بالإنكماش بسبب اكتفاء حاجة أصحاب رؤوس الأموال من الآلات والتجهيزات وغيرها . بينما تستمر الفروع الإقتصادية للآلات والتجهيزات بالإنتاج ، ويصبح العرض أكبر من الطلب . ويظهر فائض الإنتاج الذي لايجد له رواجاً في السوق .

ويظهر نتيجة ذلك الإنكماش في الطلب على السلع الإستهلاكية . وهذا الإنكماش في الطلب العام في السوق قد يدفع ببعض أصحاب رؤوس الأموال إلى اغلاق المصانع ويصبح عاملاً من عوامل البطالة في السوق .

وباختصار فإن الصفات الخاصة بإنتاج وتداول عناصر رأس المال الأساسي تؤدي في فترة استبداله إلى ارتفاع الطلب عن العرض مما يسبب انتعاشاً عاماً في الإقتصاد الرأسمالي . إلا أن ظهور التراجع في الطلب بعد استبدال هذه العناصر قد يحدث انكماشاً عاماً في عملية الإنتاج وتبدأ مرحلة من الركود الإقتصادي .

٦ — وقت الإنتاج والعمل ووقت التداول :

إن سرعة دورة رأس المال الفردي تتوقف على الوقت التي تستغرقه عملية الإنتاج

من جهة ، وعلى الوقت الذي تستغرقه عملية التداول في السوق ، من جهة أخرى.

٦ ـ ١ ـ وقت الإنتاج :

ويمثل وقت الإنتاج الوقت الذي يتواجد فيه رأس المال في مجال الإنتاج . ويتألف وقت الإنتاج من جزئين أساسيين : الجزء الأول وهو وقت العمل وهو عبارة عن عدد الأيام اللازمة لانتاج السلعة بصورة نهائية وجاهزة للإستعمال . وفي كل من الفروع الإقتصادية يتوقف طول فترة العمل على عدد ساعات العمل اليومي وعلى مستوى انتاجية العمل . ويمثل وقت العمل أهم أجزاء الوقت الذي تستغرقه دورة الإنتاج ففي خلال هذا الوقت يتم انتاج السلعة الخاضعة للبيع في السوق.

وفي بعض الفروع الإقتصادية يشمل وقت الإنتاج أيضاً الوقت الذي تستغرقه تهيئة بعض المواد الأولية حتى تصبح جاهزة للإنتاج مثل تجفيف الخشب وغير ذلك ويشمل أيضاً الوقت الذي يتواجد أثناءه قسم من وسائل الإنتاج كاحتياطي يستخدم عند الضرورة لضمان استمرارية عملية الإنتاج . إلا أنه مع ادخال الوسائل العماية الحديثة على طريقة استخدام مواضيع العمل (المواد الأولية مثلاً) أمكن اختصار جزء كبير من وقت الإنتاج . فقد أمكن على سبيل المثال اختصار الوقت اللازم لتجفيف الخشب بعد تطبيق وسائل التجفيف الحديثة .

إن وقت العمل يمارس تأثيره على سرعة الدورة وحجم رأس المال المدفوع في كل من الفروع الصناعية فكلما تقاص وقت العمل تسارعت دورة رأس المال وأدى ذلك إلى تقليص حجم رأس المال اللازم للإنتاج . وعلى العكس من ذلك فإن زيادة وقت العمل تؤدي إلى تباطؤ دورة رأس المال وفي هذه الحالة تبرز الحاجة لزيادة حجم رأس المال المدفوع .

مثال على ذلك ، نفترض أن رأس المال (آ) يستثمر في انتاج سفينة تجارية وأن وقت العمل يستغرق سنة كاملة . أما رأس المال (ب) فإنه يستثمر في انتاج الأحذية حيث يستغرق وقت العمل أسبوعاً كاملاً . ويفترض أن كلاً من رأس

المال (آ) و (ب) يحتاج إلى نفس العدد من قوة العمل ونفس القيمة من رأس المال المتداول خلال الاسبوع الواحد . وخلال الاسبوع الأول يكون رأس المال المدفوع متعادلاً في كلتا الحالتين . إلا أن الفارق بينهما يظهر واضحاً في النتائج .

فلو افترضنا أن بيع السلعة الناتجة في كلتا الحالتين يتم مباشرة بعد الإنتهاء من عملية الإنتاج . وهكذا يصبح بإمكان صاحب رأس المال (ب) بيع السلعة بعد الاسبوع الأول مباشرة . وهو بذلك يسترد عناصر قيمة السلعة بما فيها قيمة رأس المال المتداول وهو يستعمل القيمة المستردة هذه في شراء رأس المال المتداول (المواد الأولية) وفي دفع الأجر . وهو بهذه الحالة لايحتاج إلى رأس مال اضافي جديد لتأمين شراء رأس المال المتداول .

— أما في رأس المال (آ) فإن الحالة تختلف عما هي في الحالة (ب) حيث أن وقت العمل يستغرق سنة كاملة . وقبل انتهاء السنة لاتكون السلعة جاهزة للبيع ولتحقيق القيمة نقداً في السوق . وحتى يمكن ضمان استمرار عملية الإنتاج فلابد لصاحب رأس المال بعد انتهاء الاسبوع الأول من السنة من تأمين رأس مال نقدي لتجديد رأس المال المتداول وقوة العمل . وتتكرر نفس العملية في الإسبوع الثالث . وهكذا يتوجب على صاحب رأس المال تأمين رأس المال اللازم على مدى اثنين وخمسين اسبوعاً . وهكذا يكون رأس المال المدفوع في هذه الحالة أكبر بمقدار ٥٢ مرة من رأس المال المدفوع في حالة رأس المال ب الذي ينتج الأحذية . وإذا لم يتمكن صاحب رأس المال (آ) من تأمين المال اللازم على مدى اثنين وخمسين اسبوعاً فهو لايستطيع الإستمرار في عملية الإنتاج . وعندما يتم بناء الباخرة وتتحقق عملية البيع مباشرة فإن صاحب رأس المال يسترد رأس المال المدفوع المستثمر في عملية الإنتاج ويصبح بإمكانه البدء بإعادة الإنتاج . وهكذا فإن سرعة دورة رأس المال (آ) والتي تستغرق سنة كاملة تتصف بالبطء قياساً على سرعة الدورة التي يستغرقها رأس المال(ب). كما أن حجم رأس المال اللازم في الحالة (آ) أكبر بمقدار اثنتين وخمسين مرة من حجم رأس المال اللازم لإنتاج الأحذية .

وحتى يمكن الإسراع بدورة رأس المال يحاول أصحاب رؤوس الأموال تقليص

وقت العمل إلى الحد الأدنى . ويتحقق ذلك بزيادة انتاجية العمل واستخدام الوسائل التكنيكية الحديثة وتعميق تقسيم العمل الإجتماعي بواسطة التخصص — كما يساعد على ذلك أيضاً زيادة ورديات العمل أو إطالة يوم العمل .

٦ — ٢ — وقـت التداول :

وهو الوقت الذي يستغرقه انتقال السلعة من المنتج إلى المستهلك النهائي ، ويشكل الوقت الذي يستغرقه نقل السلعة من مراكز الإنتاج إلى السوق كما يشمل الوقت الذي يستغرقه حفظ السلعة في المستودعات وكذلك الوقت الذي تستغرقه عملية بيع السلعة وتحويل القيمة إلى نقد في السوق .

إن زيادة وقت التداول في السوق تنعكس في إبطاء دورة رأس المال وفي زيادة حجم رأس المال اللازم . والعكس صحيح حيث أن تقليص وقت التداول يؤدي إلى تسارع دورة رأس المال وانخفاض حجم رأس المال اللازم . لأن أي تأخير في انجاز عملية التداول في السوق سينعكس بدورة على تباطؤ عملية الإنتاج .

إن صاحب رأس المال يسعى جهده إلى تقليص وقت التداول بهدف تسريع دورة رأس المال المنتج والذي يقوم بوظيفة خلق السلعة وهي أهم مراحل دورة رأس المال .

وبالمقدار الذي يتطور فيه الإقتصاد الرأسمالي تتطور أيضاً الشروط والعوامل التي تؤثر على تقليص وقت التداول في السوق . فقد أدى تطور وسائط النقل والمواصلات إلى تقليص الوقت اللازم لنقل السلعة من مراكز الإنتاج إلى مراكز الإستهلاك وبالتالي إلى تقليص الوقت اللازم لتداول السلعة . إلا أنه من ناحية أخرى فإن انتشار وتوسع عملية الإنتاج الرأسمالي وتوسع التقسيم والتخصص في العمل الإجتماعي واتساع الرقعة الجغرافية لعملية التداول كل ذلك أدى إلى ازدياد المسافة بين مراكز الإنتاج ومراكز التداول وبالتالي إلى زيادة وقت التداول .

وبالإضافة إلى ذلك توجد أسباب أخرى تسهم في إطالة وقت التداول في السوق

فانعدام التطابق بين العرض والطلب سيزيد من صعوبات تصريف السلعة في السوق ويزيد من الوقت اللازم لعمليات البيع والشراء وقد يطيل في وقت تخزين السلعة حتى يصبح الطلب عليها ملائماً أو قد يلجأ صاحب رأس المال إلى نقل السلعة من مكان إلى مكان آخر يتوفر فيه الطلب على السلعة ولايقتصر أثر ذلك على إطالة الوقت اللازم للتداول وإنما يؤدي إلى إطالة الوقت اللازم لإنجاز الدورة الكلية لرأس المال وإلى ايجاد نوع من الخلل في التناسب الضروري بين حجم رأس المال اللازم للتداول وحجم رأس المال اللازم لإنجاز عملية الإنتاج .

والخلاصة أن الدورة العامة لرأس المال تشمل عمليات ومراحل الإنتاج والتداول لإنجاز شراء عناصر الإنتاج واتمام عملية الإنتاج وبيع السلعة وتداولها في السوق . وفي كل مرحلة يتخذ رأس المال شكلاً وظيفياً معيناً . إن لكل من الأشكال الثلاثة لرأس المال وظيفة معينة كما أن لكل منها دورة جزئية خاصة ومستقلة نسبياً عن الدورة العامة لرأس المال . إلا أن هذه الدورات الجزئية الثلاث تشكل في ترابطها دورة واحدة هي الدورة العامة لرأس المال .

إلا أنه في الدورة الزمنية لرأس المال يؤخذ بعين الإعتبار الفرق الذي يحدد عدد دورات كل من أنواع رأس المال . وفي هذا الصدد يتوجب التميز بين الدورة الزمنية لرأس المال الأساسي والدورة الزمنية لرأس المال المتداول . ففي الدورة الزمنية لرأس لرأس المال الأساسي لابد من معرفة الطبيعة الخاصة للإستهلاك المادي والمعنوي لرأس المال الأساسي وعملية استبداله بعد انتهاء الدورة الخاصة به .

كما أن هناك دورة فعلية ودورة كلية هي أكبر من الدورة الفعلية لرأس المال وهذا يرجع إلى طبيعة دورة رأس المال المتداول . كما أن لدورة عناصر رأس المال الأساسي والمتداول تأثيراً مختلفاً على العرض والطلب في السوق. كما أن دورة رأس المال تتألف من وقتي الإنتاج والتداول .

أسئلة نموذجية للتفكير والمساعدة على استيعاب محتويات هذا الفصل :

س ١ — ماهي مراحل الدورة العامة لرأس المال ؟ وكيف يقوم كل من الأشكال الوظيفية الثلاثة لرأس المال بإنجاز هذه المراحل ؟

س ٢ – ماهي طبيعة الدورة الجزئية لرأس المال النقدي ؟ وماهي حالات دورة رأس المال المنتج ؟ وماهي طبيعة دورة رأس المال السلعي ؟

س ٣ – ماهو قانون عدد دورات رأس المال ؟

س ٤ – ماهي الصفات الخاصة بكل من دورة رأس المال الأساسي والمتداول ؟

س ٥ – هل هناك فرق بين الإستهلاك المادي والإستهلاك المعنوي لرأس المال الأساسي؟ وماهي عوامل الاستهلاك المعنوي ؟

س ٦ – أوضح تأثير كل من عناصر دورة رأس المال على العرض والطلب في السوق .

س ٧ – ماهو المقصود بوقت الإنتاج والتداول كإجراء في الدورة الزمنية لرأس المال ؟

الفصل الخامس

أجر العمل في النظام الرأسمالي

البحث الاول

اشكال اجر العمل

١ — تمهيد :

تركز البحث في الفصول السابقة على بعض العلاقات والظواهر الإقتصادية في الإقتصاد الرأسمالي حيث بدىء بدراسة السلعة ثم النقد وبعدها انتقل البحث إلى الكشف عن طبيعة رأس المال الفردي وقد تناول البحث الخاص برأس المال أولاً المعادلة العامة لرأس المال وقوانين الإنتاج الرأسمالي ونظريات الربح الرأسمالي وثانياً دراسة الأشكال التاريخية للإنتاج الرأسمالي بدءاً من الشكل التعاوني البسيط وانتهاء بالإنتاج الآلي وثالثاً وبعد دراسة الأشكال التاريخية للإنتاج الرأسمالي تناول البحث موضوع تراكم رأس المال وأشكال تجديد الإنتاج الرأسمالي ، ورابعاً ، دراسة دورة رأس المال العامة والدورات الجزئية لأشكال رأس المال ، وخامساً الدورة الزمنية لرأس المال . وقد تناول هذا البحث أولاً ، موضوع قانون عدد دورات رأس المال ثم دورة رأس المال المتغير والأساسي والإستهلاك والمادي والمعنوي لرأس المال الأساسي وغيرها من المواضيع التي لها علاقة مباشرة بالدورة الزمنية لرأس المال .

كما خصص بحث خاص لدراسة رأس المال الإجتماعي وهذا الموضوع يبين العلاقات المتبادلة بين رؤوس الأموال الفردية التي تشكل رأس المال الإجتماعي .

وتظهر هذه العلاقات المتبادلة في عملية تجديد الإنتاج الإجتماعي البسيط أو الموسع .

ولكن في الفصول السابقة أشرنا أكثر من مرة إلى أن هناك شرطاً أساسياً يجب أن يتوفر حتى يمكن تحقيق الإنتاج الرأسمالي أو عملية تجديد الإنتاج الرأسمالي وهو وجود قوة العمل وذلك بالإضافة إلى ضرورة توفر وسائل الإنتاج المختلفة (البناء ولآلات والمواد الأولية وغيرها) في السوق .

إذن لابد من وجود أناس يعرضون قوة عملهم للبيع في سوق العمل مقابل مايسمى بأجر العمل . والأجر كإحدى الظواهر الإقتصادية للنظام الرأسمالي يعبر من حيث المحتوى عن علاقة اجتماعية بين من يملك رأس المال من جهة وبين من يملك قوة العمل من جهة أخرى .

والأجر كغيره من العلاقات الإقتصادية يحتاج للبحث والتحليل بهدف الكشف عن القوانين التي يخضع لها في ظل الإقتصاد الرأسمالي . إن دراسة نظام الأجور في النظام الرأسمالي يعد من المواضيع الهامة التي تعرض لها علم الإقتصاد السياسي . وقد ظهرت نظريات متعددة حول موضوع الأجر . وهذه النظريات تختلف أيضاً في تفسيرها لمحتوى وجوهر الأجر الذي اتخذ أشكالاً مختلفة في النظام الرأسمالي .

٢ ـ أشكال الأجر :

لقد اتخذ الأجر في النظام الرأسمالي منذ نشوئه أشكالاً مختلفة . ويرجع تعدد أشكال الأجر إلى أسباب واعتبارات شتى ترتبط بطبيعة المراحل التاريخية للإقتصاد الرأسمالي وظروفها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية . والفقرات القادمة تبحث في الأشكال الأساسية للأجر في النظام الرأسمالي .

٢ ـ ١ ـ أجر الوقت :

حسب هذا الشكل يعد الوقت الذي يستغرقه عمل العامل مقياساً لتحديد الأجر ويشكل معدل أجر الساعة الواحدة والذي يرمز إليه عادة بسعر العمل وحدة قياس الأجر . وتتخذ وحدة قياس الأجر أساساً لحساب الأجر اليومي أو الإسبوعي أو

الشهري ، حيث يكون أجر العامل في اليوم أو الإسبوع أو الشهر عبارة عن سعر العمل (سعر ساعة العمل الواحدة) مضروباً بعدد ساعات العمل اليومي أو الإسبوعي فإذا كان سعر العمل أو سعر ساعة العمل الواحدة نصف دولار فإنأجر العامل اليومي يكون أربعة دولارات إذا بلغت ساعات العمل اليومي ثماني ساعات في اليوم الواحد .

إن نظام الوقت القائم على أساس أجر الساعة الواحدة يحقق لصاحب رأس المال عدة مزايا منها :

أولاً — اطالة ساعات العمل اليومي :

ويمكن تحقيق ذلك عن طريق انقاص سعر العمل في الساعة الواحدة . ففي هذه الحالة قد يقبل العامل بإطالة ساعات العمل اليومي وذلك من أجل زيادة مقدار الأجر اليومي الضروري لتجديد قوة عمله اليومية وللإنفاق على أفراد عائلته . فإذا تحدد سعر ساعة العمل الواحدة بأربعين سنتاً بدلاً من خمسين سنتاً ففي هذه الحالة فإن على العامل أن يقوم بعشر ساعات عمل في اليوم بدلاً من ثماني ساعات حتى يتمكن من المحافظة على مقدار الأجر اليومي الضروري وهو يعادل حسب الإفتراض أربعة دولارات في اليوم الواحد .

وحتى إذا افترضنا أن سعر ساعة العمل الواحدة بقي على حاله دون تغيير (خمسينسنتاً حسب المثال السابق) فإن ساعات العمل اليومية قد ترتفع من ثماني ساعات إلى عشر ساعات ، وعندها يحصل العامل على مايسمى بأجر العمل الإضافي إن مايحصل عليه العامل من أجر اضافي قدره (٥٠ سنت× ٢ ساعتين = ١ دولار واحد) لايعادل مايفقد من الطاقة المبذولة في الساعات الأخيرة من العمل ، لأن الساعات الأخيرة من العمل تتطلب تكثيفاً لطاقة العمل ولجهد العامل أكبر مما تتطلبه ساعات العمل الأولى . لأن قوة العمل تستهلك تدريجياً خلال العمل . فساعات العمل الأخيرة أو العمل الإضافي تتطلب من العامل جهداً أكبر مما تتطلبه الساعات الأولى من العمل اليومي .

ثانياً ـ تحقيق المرونة التي تتطلبها مقتضيات الإنتاج :

إذ أن الأجر اليومي أو الإسبوعي لايحدد بصورة مسبقة وإنما يحدد كما أشرنا على أساس سعر ساعة العمل الواحدة مضروباً بعدد ساعات العمل اليومي أو الإسبوعي أوالشهري . إن تحديد الأجر علىأساس الساعة الواحدة يتيح امكانية تحقيق المرونة في الإنتاج التي تتطلبها شروط العرض والطلب في السوق . إذ باستطاعة صاحب رأس المال أن يقلل من ساعات العمل اليومي أو الإسبوعي إذا تقلص الطلب على السلعة في السوق في فترة ما من الزمن . وفي مثل هذه الحالات لايحصل العامل على نفس الأجر طالما أن سعر ساعة العمل هو مقياس الأجر وليس سعر العمل اليومي أو الإسبوعي الثابت . لأن مقدار الأجر يتوقف على عدد ساعات العمل الفعلي .

ثالثـاً ـ تكثيف العمـــل :

إذ أن تحديد سعر ساعة العمل الواحدة كمقياس لحساب الأجر اليومي أو الإسبوعي أو الشهري يتيح الفرصة لتكثيف العمل . فقد يلجأ صاحب رأس المال أحياناً إلى تخفيض ساعات العمل اليومي لأسباب لاتتعلق بتحقيق المرونة المطلوبة في الإنتاج وإنما يكون هذا التخفيض بهدف تحقيق تكثيف العمل . حيث أن تخفيض ساعات العمل اليومي يساعد في المحافظة على طاقة العمل لفترة قصيرة . وخلال هذه الفترة القصيرة من العمل يكون العامل في حالة من النشاط الجسدي والذهني تساعده على تكثيف العمل وتركيز الجهد الذي ينعكس في النهاية في زيادة انتاجية العمل خلال وحدة الزمن أي زيادة عدد الوحدات المنتجة من السلع خلال الساعة الواحدة .

إلا أن نظام أجر الوقت لايعطي العامل أي حافز مادي لزيادة انتاجية العمل إلى أقصى حد ممكن لأن الأجر يتحدد وفق سعر ساعة العمل الواحدة . ولذلك لابد من اللجوء إلى استخدام نظام دقيق للرقابة على العمل بهدف الإستغلال الكامل لوقت العمل . كما يقوم صاحب رأس المال بمنح مكافآت اضافية للعمال المهرة الذين يحققون معدلات عالية في انتاجية العمل . ولكن مهما يكن الأمر فقد يرى صاحب رأس المال أنه من الأفضل في بعض الظروف التخلي عن نظام أجر الوقت واستبداله

بشكل آخر وهو شكل أجر القطعة .

٢ ـ ٢ ـ أجـر القطعـة :

حسب هذا الشكل من أشكال الأجور فإن مقدار الأجر اليومي أو الإسبوعي يتحدد على أساس كمية أو عدد القطع المنتجة التي يحققها العامل أو يتوقف على عدد المراحل التي ينجزها العامل في عملية الإنتاج . إذ خلافاً لشكل أجر الوقت فإن الأجر الذي يحصل عليه العامل لايتحدد وفقاً لسعر ساعة العمل كوحدة لقياس الأجر وإنما يرتبط تحديده بعددالوحدات السلعية المنتجة أو بعدد مراحل محددة من العمليات الإنتاجية خلال فترة ما من الزمن .

فإذا كان سعر ساعة العمل مضروباً بعدد ساعات العمل هو الذي يحدد بالنتيجة مقدار الأجر اليومي أوالإسبوعي حسب نظام أجر الوقت فإن الأجر يختلف عند حسابه وفقاً لنظام أجر القطعة ، إذ أن وحدة القياس حسب نظام أجر القطعة هي معدل أجر القطعة الواحدة . ويتحدد هذا المعدل عادة وفقاً لمعايير ومقاييس فنية تحدد بالتالي عدد القطع أوالسلع الواجب انتاجها خلال وحدة الزمن . فإذا افترضنا على سبيل المثال أن عاملاً ما يتمتع بمستوى وسطي من المهارة يتقاضى أربعة دولارات خلال ثماني ساعات العمل اليومي ، ولكنه ملزم خلال ساعات العمل اليومي هذه بأن ينتج وفقاً للمقاييس المحددة في انتاجية العمل أربعين قطعة أو سلعة ما من السلع ، فإن معدل الأجر الذي يتخذ كوحدة لقياس الأجر اليومي سيكون في هذه الحالة

$$\frac{\text{٤٠٠ سنت}}{\text{٤٠ قطعة}} = \text{١٠ سنت للقطعة الواحده}$$

. فإذا حقق العامل المعايير المحددة وهي تعادل حسب هذا المثال أربعين قطعة خلال ثماني ساعات من العمل فإنه يتقاضى أجراً يومياً مقداره أربعة دولارات .

ويمكن الإستنتاج بأن شكل أجر القطعة ما هو إلا عبارة عن مقياس ظاهري لتحديد الأجر اليومي أو الإسبوعي أو الشهري . حيث تبقى وحدة الزمن هي المقياس الأساسي

والجوهري لحساب وتحديد الأجر . ذلك لأن انتاج القطعة الواحدة يجسد عملياً كمية من الزمن اللازم لانتاجها . وأن معايير انتاج القطعة تتحدد بالزمن الذي يستغرقه انتاج هذه القطعة كأن نقول إن قطعة ماتحتاج إلى نصف ساعة لإنتاجها . أو حسب المثال السابق إن على العامل أن ينتج أربعين قطعة خلال ثماني ساعات لعمله اليومي . وباختصار يمكن القول بأن أجر القطعة ماهو إلا شكل معدل لأجر الوقت . فإذا كان أجر الوقت لايربط بين الوحدة الزمنية (الساعة) وبين عدد القطع أو الوحدات الناتجة فإن نظام أجر القطعة يربط بين عدد القطع أو الوحدات المنتجة وبين الزمن الذي يتطلبه انتاج هذه القطع أو الوحدات .

إلا أن معدل أجر القطعة لايبقى ثابتاً ، ويخضع تغير هذا المعدل لعاملين أولهما زيادة انتاجية العمل أي زيادة عدد الوحدات أو القطع الناتجة خلال الساعة الواحدة وذلك عن طريق ادخال وسائل تكنيكية حديثة على عملية الإنتاج وثانيهما تكثيف العمل إلى أقصى حد ممكن أي تكثيف وتركيز طاقة العمل بهدف زيادة عدد القطع المنتجة ضمن ظروف الإنتاج القائمة دون ادخال وسائل جديثة ، أي العمل على استغلال الطاقة الإنتاجية للآلة إلى أقصى حد ممكن .

وفي كلتا الحالتين يصبح من الممكن تخفيض معدل أجر القطعة الواحدة . فلو افترضنا مثلاً أن معايير عدد انتاج القطع خلال ثماني ساعات قد تغيرت بسبب زيادة انتاجية العمل أو تكثيف العمل بحيث أصبح عدد القطع الواجب انتاجها وفقاً للمعايير الجديدة مائة قطعة بدلاً من ثمانين قطعة خلال ساعات العمل اليومي الثماني ، وإذا بقي الأجر اليومي للعامل أربعة دولارات ففي الحالة الأولى يكون معدل أجر القطعة

الواحدة ٤٠٠ سنت / ٨٠ قطعة = ٥ سنت . ويصبح معدل أجر القطعة الواحدة في حالة تغيير معايير العمل إلى مائة قطعة في ثماني ساعات على الشكل التالي = ٤٠٠ سنت / ١٠٠ قطعة = ٤ سنتات .

إن نظام أو شكل أجر القطعة يحقق بعض المزايا لصاحب رأس المال ومن أهم هذه المزايا :

أولاً – سهولة الرقابة :

إذ أن وضع معايير للعمل يتحدد بموجبها عدد القطع الواجب انتاجها خلال وحدة ما من الزمن يسهل عملية الرقابة على كمية ونوعية المنتجات التي يحققها العامل في عملية الإنتاج ، حيث لاتخضع الرقابة إلى الإسلوب العشوائي وإنما تتم في مثل هذه الحالة بالمقارنة مع المقاييس الإنتاجية المحددة .

ثانياً – ربط الأجر بالإنتاج :

ففي نظام أجر القطعة لايدفع الأجر مقابل أي جهد من العمل ماعدا الجهد أو العمل الذي يحقق المقاييس التي يحددها صاحب العمل . فإذا افترضنا على سبيل المثال أن معيار انتاج القطعة الواحدة ستون دقيقة وأن معدل أجر القطعة الواحدة نصف دولار ، فلو استغرق عامل ما في انتاج هذه القطعة وقتاً يفوق المعيار الزمني المحدد وكان على سبيل المثال ثمانين دقيقة ، فلا يتقاضى هذا العامل أي أجر اضافي مقابل الجهد الإضافي الذي بذله خلال العشرين دقيقة الأخيرة . وبذلك تصبح الغاية من اللجوء إلى استخدام نظام أجر القطعة أكثر وضوحاً إذ أن استخدام هذا الإسلوب يحث العامل على التقيد بمعايير العمل المحدد ويدفعه إلى تكثيف العمل وبذل أقصى طاقته حتى يحقق انتاج عدد القطع المطلوبة ويضمن بالتالي الأجر الضروري لتجديد قوة عمله .

إن لكل من شكل أجر الوقت وأجر القطعة مزاياه ومساوئه بالنسبة لصاحب رأس المال . فإذا كان نظام أجر الوقت بالرغم من مزاياه يفتقر إلى مزية ربط الأجر بالإنتاج فإن إحدى مساوىء نظام أجر القطعة هي صعوبة تغيير معايير نتائج العمل بين فترة وأخرى إذ أن مثل هذا التغيير يستلزم دراسة فنية دقيقة فضلاً عن الإنعكاسات السلبية التي يسببها تخفيض أجر القطعة الواحدة في أوساط العاملين وقد يصطدم أي تخفيض في معدل أجر القطعة الواحدة بمعارضة عمالية يصعب معها اجراء أي تغيير في المعدل المقرر للقطعة الواحدة .

إذن يتوقف تطبيق كل من نظام أجر الوقت ونظام أجر القطعة على الكثير من

الإعتبارات الإقتصادية والفنية والسياسية . ومن هذه الإعتبارات تطور المستوى التكنيكي وانعكاسه على الأجور ومنها أيضاً الدور الذي تلعبه النقابات العمالية في تحديد الأجور في النظام الرأسمالي .

ومن الوجهة التاريخية كان استخدام نظام أجر الوقت ممكناً في المراحل الأولى المبكرة في تاريخ النظام الرأسمالي . ففي هذه المراحل كان العمل اليدوي هو الشكل الشائع في عملية الإنتاج . ونتيجة لإستخدام العمل اليدوي لم تكن انتاجية العمل مرتفعة بحيث تتطلب وضع معايير دقيقة لعدد القطع الواجب انتاجها. ومن أجل ذلك كان تطبيق نظام أجر الوقت ممكناً. وفي مرحلة متقدمة من الإنتاج ومع دخول الآلة بصورة خاصة إلى عملية الإنتاج ، أصبح استخدام أجر القطعة ضرورياً نظراً للإهتمام بزيادة انتاجية الآلة واستغلالها استغلالاً كاملاً .

في الظروف الحالية التي تحيط بعملية الإنتاج في النظام الرأسمالي والتي تتميز بإحداث ثورة علمية – تقنية في أساليب وطرق الإنتاج عن طريق استخدام الآلات الأوتوماتيكية وغيرها من الأساليب التكنولوجية الحديثة ، في مثل هذه الظروف الجديدة فإن انتاج أكبر كمية ممكنة من السلع يرتبط مباشرة بسرعة العمل الآلي في انجاز العمليات الإنتاجية المختلفة . وفضلاً عن ذلك فإن أولى النتائج المترتبة على ادخال تغييرات مستمرة في الأساليب التكنولوجية هي الزيادة المستمرة في انتاجية العمل . وفي ظل هذه الظروف المتغيرة باستمرار يصبح من الصعوبة بمكان وضع معايير ثابتة ودقيقة لعدد القطع أو السلع الواجب انتاجها خلال وحدة الزمن . أضف إلى ذلك تضاؤل دور العمل الجسدي في عملية الإنتاج . كل هذه العوامل تجعل من استخدام نظام أجر القطعة أمراً في غاية الصعوبة . ويصبح نظام أجر الوقت أكثر ملاءمة منه في ظل هذه الظروف . ففي الولايات المتحدة تتقاضى نسبة كبيرة من العمال الأجر على أساس أجر الوقت . ويتضاءل استخدام نظام أجر القطعة في الفروع الإنتاجية التي تلجأ إلى ادخال الوسائل التقنية الحديثة على عملية الإنتاج .

٢ ـ ٣ ـ نظـام أجـر الحوافـز :

خلال القرن الحالي ظهرت في الدول الرأسمالية أنظمة وأشكال أخرى للأجر وتهدف هذه الأنظمة إلى تجنب المساوىء التي تنجم عن أشكال أجر الوقت وأجر القطعة . ومن حيث الجوهر فإن هذه الأنظمة ماهي إلاعبارة عن أشكال معدلة لنظام أجر الوقت وأجر القطعة معاً . أي أنها تقوم على محاولة الجمع بين مزايا كل من نظام أجر الوقت ونظام أجر القطعة وذلك باستخدام أساليب حديثة في تحديد الأجر تهدف إلى زيادة معدلات الربح إلى أقصى حد ممكن . ولو أن هذه الأنظمة ذات محتوى واحد إلا أنه من الممكن تصنيفها بغرض تسهيل البحث إلى الأنظمة التالية :

آ ـ نظـام تايلـور :

ويعد نظام تايلور أول شكل من أشكال أجر الحوافز ويهدف هذا النظام إلى ايجاد أفضل الأساليب في تنظيم وعقلانية العمل . ويعتمد هذا النظام على فكرة أساسية وهي تحديد المقياس الزمني لكل حركة من الحركات مهما كان نوعها والتي يقوم بها العامل أثناء قيامه بعملية العمل . ولقياس الزمن تستخدم عادة وسائل حديثة للقياس مثل أشرطة الأفلام التي تقوم بتصوير وتحديد حركات ومراحل العمل المختلفة. ويتم عادة لتحقيق هذا الغرض اختيار أفضل العمال وأكثرهم مهارة .

وباستخدام هذه الوسائل الحديثة يصبح من الممكن تحديد الوقت اللازم لإنجاز كل حركة من حركات العامل وذلك على أساس أصغر وحدة زمنية ممكنة فقد تكون وحدة القياس الزمني ثانية واحدة أو جزءاً ما من الثانية . وتبدو أهمية هذه الأساليب في التنظيم العقلاني للعمل عن طريق اختصار بعض الحركات أو المراحل القصيرة غير الضرورية لإنجاز عملية العمل . إذ يصبح بالإمكان إلغاء بعض الحركات التي يقوم بها العامل والتي يستغرق انجازها زمناً ما والتي لاتعد ضرورية لإتمام عملية العمل وإنما تصبح عائقاً أمام زيادة انتاجية العمل ، أي زيادة عدد السلع المنتجة إلى أقصى حد ممكن خلال أقصر فترة زمنية ممكنة .

ونتيجة لهذه الأبحاث حول عقلانية وتنظيم العمل يمكن التوصل إلى وضع أفضل

معايير للعمل . وهذه المعايير تحدد أعلى كمية من القطع الممكن انتاجها خلال وحدة الزمن في الظروف والشروط الحالية القائمة في عملية الإنتاج . وبعد انجاز هذه المرحلة يحدد معدلان للأجور :

الأول: ويمثل الحد الأدنى من معدل وقيمة الأجر، مثلاً أن يكون الحد الأدنى ٨٠٪ من تعرفة الأجر وعلى أساس الحد الأدنى للأجور تتحدد قيمة أجر العمال الذين لم يحققوا أثناء عملية العمل المعايير المثلى لأنتاجية العمل .

الثاني: ويمثل الحد الأعلى من معدل وقيمة الأجر مثلاً. أن يكون الحد الأعلى ١٢٠٪ من تعرفة الأجر وعلى أساس هذا المعدل تحسب قيمة الأجر بالنسبة للعمال الذين تجاوزا أثناء العمل المعايير المحددة لإنتاجية العمل. فلو تجاوز أحد العمال مثلاً معايير العمل بنسبة ١١٠٪ فإن الأجر يحسب على أساس النسبة العليا المحددة لمعدل الأجر أي ١,٢٠ × ١١٠ = ١٣٢٪ من تعرفة الأجر .

ويبدو واضحاً أن الغاية من وضع معايير مثلى لإنتاجية العمل إلى جانب وجود معدلين للأجور هي حث العمال على تحقيق المعايير المطلوبة وتحقيق أعلى قيمة ممكنة للأجر وهذا النظام للأجر يقوم بوظيفة الحافز من أجل زيادة انتاجية العمل وتحقيق أقصى معدلات الربح الممكنة .

ب ـ نظـام هيلسي وروفـان :

فيما بعد ظهرت أشكال جديدة لنظام أجور الحوافز في الدول الرأسمالية وتعتمد هذه الأشكال الجديدة لأجور الحوافز على زيادة معدل الأجر بنسبة معينة فيما إذا تجاوز العامل المعايير والمقاييس المحددة لإنتاجية العمل . وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين نوعين من أنواع زيادة نسبة معدل الأجر .

الأول : نسبة ثابتة في زيادة معدل الأجر :

إذ يقوم نظام هيلسي على تحديد نسبة ثابتة لزيادة معدل وقيمة الأجر في حال تجاوز المعايير المحددة لإنتاجية العمل . كأن تكون هذه النسبة الثابتة ٥٪ من معدل

فإذا تجاوز أحد العمال معايير العمل بنسبة ١١٠٪ فإن الأجر يزيد بنسبة ١٠٥٪ . بينما من المفروض أن يزيد بنفس النسبة وهي ١١٠٪ كما هو الحال في نظام أجر القطعة وفي حال وجود نسبة ثابتة لزيادة معدل الأجر سيبذل العامل أقصى جهد ممكن لزيادة معايير العمل حتى يحقق أكبر قيمة ممكنة من الأجر .

الثـاني : نسبة متناقصة في زيادة معدل الأجر :

وقد اعتمد هذا النظام روفان حيث تتناقص نسبة الزيادة في معدل الأجر كلما ازدادت نسبة التجاوز في معايير العمل . فعلى سبيل المثال إذا تجاوز أحد العمال معايير العمل بنسبة ١١٠٪ بدلاً من ١٠٠٪ فقد تكون نسبة زيادة معدل الأجر ١٠٥٪ . ولكن إذا بلغت نسبة التجاوز في معايير العمل في المرة القادمة ١٢٠٪ فإن نسبة التزايد في معدل الأجر لاتكون ١١٠٪ كما هو الحال في نظام هيلسي وإنما تتزايد هذه النسبة بصورة متناقصة فقد تكون على سبيل المثال ١٠٨٪ بدلاً من ١١٠٪ .. وهكذا يتزايد الأجر وفق معدلات متناقصة لاتتناسب مع تزايد معدلات التجاوز في معايير العمل . وهذا النظام يحث العامل على تكثيف العمل بدرجة أكثر من الأنظمة الأخرى .

جـ ـ نظـام المشاركة بالربح ونظام العلاوات :

وهو شكل من أشكال أجر الحوافز ، فإلى جانب الأنظمة والأشكال التي سبق شرحها ظهرت أشكال أخرى الغرض منها أيضاً خلق الحافز لدى العمال لزيادة انتاجية العمل . وهي ماتسمى بنظام المشاركة بالربح . وتعتمد هذه الأنظمة على منح العمال نسبة ما من الربح إلى جانب الأجر المحدد . أن دفع نسبة ما من أرباح رأس المال ستعمل دون شك على حث العمال على زيادة انتاجية العمل وزيادة حجم الأرباح وتبرهن التجربة في تطبيق مثل هذه الأنظمة على زيادة حجم ومعدل الربح السنوي الرأسمالي .

ومن أشكال الحوافز هناك نظام العلاوات . فقد أدخل هذا النظام بعد إجراء تجارب عديدة لتحديد العلاوة المناسبة لبعض المعايير الكمية والنوعية في العمل وتدفع

العلاوة إلى جانب الأجر على شكل مكافأة للعمال الذين يتجاوزون المعايير المألوفة لإنتاجية العمل . وقد تأخذ العلاوة شكل العلاوة الفردية أو تأخذ أحياناً أخرى شكل العلاوة الجماعية . وهذا الشكل الأخير أصبح أكثر الأشكال شيوعاً في نظام العلاوات . إذ يعمل على حث مجموعات العمال التي تشترك بعمل واحد على تجاوز معايير العمل وتصبح العلاوة بمثابة الحافز لتحقيق هذا الغرض .

٢ ـ ٤ ـ نظـام التقـييم التحليلي للعمــل :

منذ سنوات عديدة بدىء في الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وفرنسا بصورة خاصة وعلى نطاق واسع تطبيق شكل آخر من أشكال وأنظمة الأجور وهو مايسمى بنظام التقييم التحليلي للعمل . ويعتمد هذا النظام على استخدام أساليب من طبيعة خاصة في تحديد تعرفة أو مقدار الأجر . فهذا النظام يقوم بتحديد علامات لكل نوع من أنواع العمل وذلك انطلاقاً من معايير ومهام معينة يتوجب على العمال تحقيقها . حيث أن كل نوع من أنواع العمل يتطلب مقدرة بدنية وذهنية معينة ومستوى معيناً من التأهيل والخبرة . وهكذا تعطى علامة معينة لكل درجة من درجات القدرة البدنية والذهنية والخبرة وذلك بعد الأخذ بعين الإعتبار بعض العوامل التي تعرقل تنفيذ العمل مثل حوادث المرض وغيرها . وبعد تحديد علامة لكل من هذه العناصر يتم تقسيم العمال إلى مجموعات . وكل مجموعة تقوم حسب تحديد العلامات بعمل معين ويحدد لكل من هذه المجموعات قيمة الأجر الملائم لدرجة العلامات المحددة .

ويمكن بعد دراسة الأنظمة المختلفة للأجور الإستنتاج بأنه نظراً لارتباط الأجر مباشرة بانتاجية العمل فإن صاحب رأس المال يبحث باستمرار عن أفضل الوسائل وأكثرها عقلانية لتحديد قيمة الأجر بهدف تحقيق أقصى معدلات الربح الرأسمالي .

المبحث الثاني

الاجر الاسمي والاجر الحقيقي
وعوامل تغيير اجر العمل

١ ـ الأجر الإسمي والأجر الحقيقي :

تضمنت الفقرات السابقة دراسة أشكال الأجر . وهذه الدراسة أوضحت مختلف الأسس التي تتخذ في تحديد الأجر في النظام الرأسمالي . كما أصبح واضحاً أن الهدف الأساسي من تغير أشكال الأجر والإنتقال من شكل إلى آخر هو تكثيف العمل وزيادة انتاجية العمل إلى أعلى مستوى تسمح به ظروف الإنتاج .

ولكن مهما اختلف شكل الأجر سواء أكان على أساس الوقت أم القطعة أم غيرها فإننا في جميع الأحوال يجب أن نميز بين نوعين من الأجر .

الأول ـ الأجـر الإسمي :

وهو يمثل الأجر النقدي أو كمية النقود التي يحصل عليها العامل ويطلق عليه عليه أحياناً بالأجر النقدي الإسمي .

الثـاني ـ الأجـر الحقيقـي :

أما الأجر الحقيقي فهو يمثل كمية ونوعية السلع والخدمات الإستهلاكية المختلفة التي يتمكن العامل من الحصول عليها عندما يقوم بعملية تحويل الأجر النقدي إلى سلع وخدمات ضرورية في السوق . وأن كمية ونوعية السلع والخدمات التي يحصل عليها العامل هي التي تحدد المستوى المعيشي الحقيقي وتحدد الظروف المختلفة التي يتم فيها تجديد قوة العمل .

ويمكن الإشارة أيضاً إلى أنه في المراحل الأولى من تطور النظام الرأسمالي انتشر وبدرجات متفاوتة مايسمى بالأجر الطبيعي ، وحسب الأجر الطبيعي فإن العامل لايحصل على كامل أجره على شكل نقدي . فقد كان يدفع القسم الأول على شكل نقدي والقسم الثاني على شكل سلع مختلفة . وقد ظل الأجر الطبيعي قائماً في روسيا حتى عام ١٩١٠ حيث كان يدفع ١/١٠ من أجر العامل على شكل سلع استهلاكية . وكانت تقوم بهذه المهمة محلات تجارية تابعة مباشرة للمؤسسات الصناعية . وكانت هذه المحلات هي التي تحدد سعر ونوعية هذه السلع . وتدريجياً اختفى الشكل الطبيعي للأجر في الدول الرأسمالية . وأصبح الأجر النقدي هو الشكل الشائع للأجر في هذه الدول .

بعد تقسيم الأجر إلى نوعين . الأجر النقدي والأجر الحقيقي يصبح بديهياً القول بأنه لايجوز النظر إلى مستوى الأجر من زاوية الأجر النقدي الذي يتقاضاه العامل . لكن ماهو أهم من الأجر الإسمي هو الأجر الحقيقي أي القيمة الحقيقية التي يمثلها الأجر النقدي والتي تتمثل في كمية ونوعية السلع والخدمات التي يحصل عليها العامل مقابل الأجر النقدي في السوق .

إن تحليل العلاقة القائمة بين الأجر الإسمي النقدي وبين الأجر الحقيقي يقودنا إلى الكشف عن وجود علاقة غير ثابتة وغير متوازية بين نوعي الأجر الإسمي والحقيقي إذ أن هذه العلاقة بين الأجر النقدي والأجر الحقيقي تظهر بأشكال مختلفة .

الأول: زيادة الأجر الإسمي النقدي مع بقاء أسعار السلع الإستهلاكية ثابتة في السوق ففي هذه الحالة يمكن القول أن هناك زيادة في الأجر الحقيقي لأن العامل يستطيع الحصول على كمية أكبر من السلع والخدمات نتيجة زيادة الأجر النقدي مع ثبات الأسعار في السوق .

الثاني: زيادة الأجر الإسمي النقدي بنسبة أقل من زيادة الأجر الحقيقي. فلو ارتفع

الأجر الإسمي النقدي بنسبة ٥٪ وارتفعت أسعار السلع الإستهلاكية في السوق إلى ١٠٪ لكان في مثل هذه الحالة انخفاض في مستوى الأجر الحقيقي . ذلك لأن الزيادة في أسعار السلع الإستهلاكية تكون في هذه الحالة أكبر من الزيادة النسبية في الأجر الإسمي . أي أنه بالرغم من ارتفاع الأجر الإسمي النقدي فإن العامل سيحصل على كمية أقل من السلع والخدمات .

الثالث: زيادة الأجر الإسمي النقدي بنسبة متوازية مع زيادة الأجر الحقيقي. فلو ارتفع الأجر الإسمي النقدي بنسبة ٥٪ . وبالمقابل ارتفعت أسعار السلع الإستهلاكية بنفس النسبة أي ٥٪ فإن العامل يحافظ في هذه الحالة على مستوى الأجر الحقيقي بالرغم من زيادة الأجر الإسمي وذلك نظراً لارتفاع الأسعار بنفس نسبة زيادة الأجر الإسمي .

وهكذا يصبح من البديهي عند دراسة وتحديد العلاقة بين الأجر الإسمي النقدي وبين الأجر الحقيقي أن نأخذ بالإعتبار العوامل التالية :

العامل الأول :

وهو كمية النقد التي يحصل عليها العامل والتي تمثل مستوى الأجر الإسمي النقدي .

العامل الثاني :

مستوى أسعار السلع والخدمات الإستهلاكية الضرورية لتجديد قوة العمل ولحياة عائلة العامل . لأن ارتفاع أو انخفاض أسعار هذه السلع والخدمات هي التي تحدد المستوى المعاشي للعامل وعائلته ، ويصبح بالتالي من الخطأ النظر إلى مستوى الأجر من زاوية الأجر الإسمي النقدي فقط .

العامل الثالث :

معدل أو نسبة الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة التي تؤدي إلى تخفيض

الرواتب والأجور . فمن المعلوم أن شكل الضريبة المباشرة يكون على شكل اقتطاع مباشر من الرواتب والأجور بنسبة قد تختلف بين حين وآخر كأن نقول مثلاً أن نسبة الضريبة المباشرة على دخل الرواتب والأجور هي ١٠٪ من القيمة الكلية للأجر كما قد تفرض الضرائب والرسوم بصورة غير مباشرة مثلاً فرض ضريبة أو رسم على أسعار بعض السلع الإستهلاكية (كالرسوم المفروضة على السكر أو غيره) . وهذه الأشكال الضريبية المباشرة وغير المباشرة تؤدي إلى تخفيض الأجر النقدي والأجر الحقيقي وتتحول إلى شكل من أشكال ايرادات الميزانية العامة للدولة .

إن هذه العوامل مجتمعة هي التي تحدد مستوى الدخل الحقيقي والفعلي . ولتوضيح العلاقة بين هذه العوامل نفترض ، على سبيل المثال ، أن الأجر النقدي في فترة ما بلغ — ٥٠٠ — دولار وبلغت الضرائب المباشرة والحسميات الأخرى مثل حسميات التأمين الإجتماعي والصحي — ١٠٠ — دولار فإن الأجر النقية الصافي يصبح في هذه الحالة — ٤٠٠ — دولار ، وهو الدخل أو الأجر الصافي الذي يتصرف به العامل في شراء السلع والخدمات الضرورية في السوق . وباختصار فإن كمية ونوعية السلع والخدمات التي يحصل عليها العامل في السوق هي التي تحدد المستوى المعيشي للعامل أو بكلمة أخرى هي التي تحدد الدخل الحقيقي . فلو افترضنا أن تغيراً ما حدث في مستوى الأجر النقدي بحيث ارتفع بنسبة ١٠٪ فإن الدخل النقدي يصبح في هذه الحالة — ٥٥٠ — دولار . فإذا بقيت العوامل الأخرى على حالها أي دون تغير في مستوى الأسعار ونسب الضرائب فلا شك أن العامل يستطيع في هذه الحالة شراء كمية أكبر من السلع والخدمات في السوق مما يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الأجر أو الدخل الحقيقي . أما إذا رافقت هذه الزيادة في الدخل النقدي زيادة أكبر منها في أسعار السلع والخدمات أو زيادة جديدة في النسب الضريبية بحيث بلغت نسبة ارتفاع الأسعار ١٥٪ فإن العامل لايتمكن من الحصول على نفس الكمية السابقة من السلع والخدمات مما يؤدي إلى انخفاض في مستوى الدخل أو الأجر الحقيقي وذلك بالرغم من ارتفاع الأجر الإسمي النقدي . أما إذا ارتفعت الأسعار والضرائب بنفس نسبة الزيادة في الأجر الإسمي النقدي فإن العامل في هذه الحالة سيحافظ على المستوى السابق للدخل الحقيقي .

إن ظاهرة التضخم المتمثلة في ارتفاع أسعار السلع والخدمات تؤثر بدون شك تأثيراً سلبياً على مستوى الدخل الفردي الحقيقي فيما لو كانت معدلات زيادة التضخم أي معدلات زيادة أسعار السلع والخدمات أعلى من زيادة معدلات ارتفاع الأجر الإسمي النقدي . أما إذا تعادلت معدلات زيادة التضخم مع معدلات زيادة الأجر النقدي الإسمي فلا يحدث عندئذ أي تغير في مستوى الدخل الحقيقي . كما أن زيادة الدخل النقدي الإسمي وفق معدلات أعلى من زيادة معدلات التضخم ستؤدي إلى ارتفاع في مستوى الدخل الحقيقي .

٢ – العوامل الأساسية في تغير قيمة ومستوى أجر العمل :

بعد أن ميزنا بين مفهوم الأجر الإسمي النقدي ومفهوم الأجر الحقيقي وأوضحنا العلاقة المتبادلة بينهما لابد من البحث في العوامل المختلفة التي تؤدي إلى تغير في مستوى وقيمة أجر العمل . إذ يلاحظ في الحياة العملية أن أجر العمل لايبقى ثابتاً وإنما يتغير باستمرار بفعل الكثير من العوامل . فإذا كانت الغاية النهائية من استخدام أجر العمل هي تجديد طاقة وقوة العمل فإن تحقيق هذه الغاية لايتم في ظروف اقتصادية ثابتة لأن هذه الظروف خاضعة لمجموعة من التغيرات في المستوى والتطور الإقتصادي . وطالما أن الظروف والعلاقات الإقتصادية في تغير ديناميكي مستمر فإن مقدار وقيمة أجر العمل كإحدى الظواهر والعلاقات الإقتصادية لايبقى بالتالي في حالة الثبات وإنما في حالة التغير المستمر . فقد يزداد أو ينقص مقدار أجر العمل . إذن لابد من معرفة العوامل التي تؤدي إلى مثل هذا التغير في أجر العمل . وفي الواقع هناك عوامل متعددة ذات تأثير مختلف على تغير مستوى أجر العمل . ومن هذه العوامل مايساعد على تخفيض أجر العمل ومنها مايستلزم زيادة أجر العمل وهذه العوامل هي :

آ – عوامل انخفاض أجر العمل :

يرجع هذا العامل بصورة أساسية **إلى زيادة انتاجية العمل** . ويعد زيادة انتاجية العمل العامل الرئيسي الذي يساعد على تخفيض الأجر النقدي الضروري لتجديد قوة العمل . فقد أشرنا مراراً إلى أن زيادة انتاجية العمل تعني زيادة عدد السلع المنتجة

خلال وحدة الزمن وهي الساعه الواحدة . فلو افترضنا أن انتاجية العمل كانت وحدتين من السلع في الساعة الواحدة ثم تضاعفت نتيجة لتحسين شروط الإنتاج كإدخال وسائل حديثة على عملية الإنتاج بحيث أصبح عدد الوحدات المنتجة خلال الساعة الواحدة أربع وحدات بدلاً من وحدتين ، فإن انتاجية العمل تكون قد تضاعفت وفي حالة تضاعف انتاجية العمل على هذا الشكل فإن انتاج الوحدة الواحدة يتم خلال ربع ساعة بدلاً من نصف ساعة ، وهكذا تتناقص تكلفة الإنتاج وتكلفة العمل المبذول في انتاج السلعة الواحدة ، ومن جهة أخرى فإن انخفاض التكلفة يعني انخفاضاً في قيمة وسعر السلعة في السوق .

فلو حدث مثل هذا الأمر في انتاج السلع الإستهلاكية بحيث تضاعفت انتاجية العمل في انتاج هذا النوع من السلع فمن المنطقي والطبيعي أن تنخفض أسعار سلع الإستهلاك الفردي إلى نصف الأسعار السابقة والتي كانت سائدة في السوق . وفي وجود مثل هذه الحالة فإن العامل لايحتاج إلى نفس الكمية من الأجر الذي كان يتقاضاه سابقاً لشراء السلع الإستهلاكية الضرورية . حيث أن نصف مقدار الأجر السابق يكفيه في حال انخفاض الأسعار إلى النصف للحفاظ على مستوى الدخل الحقيقي . فإذا انخفضت أسعار السلع بنسبة ٥٠٪ فإن ٥٠٪ من الأجر النقدي السابق يكون كافياً لشراء نفس الكمية من السلع الإستهلاكية الضرورية لتجديد قوة العمل .

إلى جانب هذا العامل الأساسي في انخفاض أجر العمل يوجد هناك أيضاً عوامل أخرى تساعد على تخفيض أجر العمل . فمن المعلوم أن زيادة الطلب على قوة العمل في النظام الرأسمالي قد دفعت إلى دخول المرأة وبعض أفراد العائلة الواحدة كالأطفال إلى عملية الإنتاج . إن اشتراك عدد أكبر من أفراد العائلة في عملية الإنتاج سيزيد بدون شك من مجموع الدخول النقدية الإسمية للعائلة الواحدة . إن زيادة عدد الدخول الفردية للعائلة الواحدة سيتيح الفرصة إلى انقاص الأجر النقدي الإسمي للفرد الواحد طالما أن تزايد عدد الدخول الفردية يصبح كافياً لإستمرار حياة العائلة الواحدة . بينما لو اعتمد مستوى الحياة للعائلة على دخل فرد واحد فقط من أفرادها فلابد في هذه الحالة من أن يكون الأجر النقدي لهذا الفرد الواحد مرتفعاً حتى يلبي المتطلبات المعيشية الضرورية للعائلة واحتياجاتها المختلفة .

ب ـ عوامل زيادة أجــر العمــل :

إلى جانب وجود العوامل التي تساعد على تخفيض الأجر النقدي توجد عوامل أخرى تستدعي زيادة قيمة أجر العامل . وفي هذا الصدد يمكن ذكر العوامل التالية التي تساعد على زيادة أجر العمل :

أولاً ـ عامل تزايد الإحتياجات الفردية :

من المعلوم أن الإحتياجات الفردية وكذلك وسائل اشباعها لاتبقى ثابتة وإنما هي في حالة تغير مستمر . فمع مرور الزمن تتطور وتزداد هذه الإحتياجات الفردية كماً ونوعاً . ففي مرحلة معينة تصبح بعض الحاجات التي كانت تعد كمالية في السابق من الحاجات الضرورية . وهكذا تتغير مع التقدم الإقتصادي والإجتماعي الحاجات الفردية المادية والثقافية الضرورية لتجديد قوة العمل . إذ يلاحظ في الوقت الحاضر تزايد الحاجات الفردية المختلفة مع تزايد وتنوع المنتجات المختلفة . وهذا التطور الكمي والنوعي في المستوى المعاشي للفرد يؤدي إلى ضرورة زيادة الأجر حتى يمكن مواجهة المتطلبات الإستهلاكية الفردية المتزايدة .

ثانيــاً ـ عامــل تكثيف العمــل :

لقد أشرنا سابقاً إلى أن صاحب رأس المال يلجأ إلى تكثيف العمل إلى أقصى درجة ممكنة وذلك بهدف الإستغلال السريع والأمثل لوسائل الإنتاج وتحقيق الحد الأقصى من انتاجية العمل والربح . ومن أجل ذلك يستخدم صاحب رأس المال كل الوسائل الممكنة للرقابة على العمل والحوافز المختلفة من أجل تكثيف العمل أي زيادة وتركيز الجهد الذي يبذله العامل في عملية العمل . إلا أن تكثيف العمل المبذول في عملية العمل يستلزم تزايدا في انفاق الطاقة الجسدية والذهنية . ومن جهة أخرى فإن تزايد الإنفاق في الطاقة الجسدية والذهنية يتطلب تزايد في كمية السلع والخدمات الضرورية لتعويض الإستهلاك الكثيف في طاقة العمل . أي أن ذلك يستدعي زيادة أجر العمل .

إن التطور التكنيكي والعلمي يتطلب مستوى معيناً من المعرفة العلمية والتأهيل الفني . وفي الوقت الحاضر يتزايد هذا التطور بوتائر سريعة وهو يفرض باستمرار ارتفاعاً في مستوى العاملين الفني والعلمي . فالشروط التكنيكية المستجدة تجعل عملية الإنتاج أكثر تعقيداً من السابق . وهي تتطلب من العاملين تركيزاً ذهنياً وتكثيفاً شديداً في العمل حتى يمكن التحكم في العمليات الإنتاجية المعقدة . إن هذه الشروط الجديدة تستلزم بدون شك زيادة الأجر لتعويض استهلاك الطاقة الذهنية التي يستلزمها التكثيف المتزايد في عملية العمل .

ثالثاً ـ عامل مستوى التأهيل والمهارة :

إن أجر العمل يتحدد وفق اعتبارات تتعلق بدرجة التأهيل الفني والخبرة والمهارة ومع اختلاف درجات التأهيل والمهارة تختلف بالتالي أجور العمال . فمن الطبيعي أن يرتفع مقدار الأجر كلما ارتفع مستوى التأهيل والمهارة . ولهذا الإعتبار أهمية في الوقت الحاضر في تحديد مقدار الأجر . فكما أشرنا إلى أن المتطلبات الحالية لعملية الإنتاج التي يفرضها ارتفاع المستوى التكنيكي والعلمي تستلزم وجود مستوى معيناً من المعرفة والخبرة العلمية . يلاحظ حالياً التضاؤل النسبي لدور العمل اليدوي وتزايد المكانة التي يحتلها العمل الذهني في عملية الإنتاج . وهذا التغير النوعي في طبيعة العمل يشترط في نفس الوقت زيادة في أجر العمل .

رابعاً ـ تأثير عوامل العرض والطلب في سوق العمل :

بالإضافة إلى العوامل السابقة التي يساعد البعض منها على تخفيض أجر العمل بينما يستدعي البعض الآخر زيادة أجر العمل توجد عوامل أخرى لها أيضاً تأثيرها على أجر العمل وهي عوامل العرض والطلب على قوة العمل في سوق العمل .

ومن المفيد قبل أن نتطرق إلى تأثير هذه العوامل التذكير بتأثير عوامل العرض والطلب على سعر السلع في السوق . فقد رأينا عند البحث في نظريات القيمة أن نظرية العرض والطلب تعد السعر أو القيمة متحددين بفعل عوامل العرض والطلب في السوق

فإذا ازداد الطلب على سلعة ما عن العرض على هذه السلعة فإن السعر يرتفع في السوق وعلى العكس فإن انخفاض الطلب عن العرض سيؤدي إلى انخفاض القيمة أو السعر في السوق . بينما تعد نظرية القيمة في العمل أن القيمة لاتتحدد بفعل العرض والطلب وإنما بكمية العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج السلعة . إلا أن نظرية القيمة في العمل تعد أيضاً عوامل العرض والطلب مؤثرة على سعر السلعة في السوق . فقد ينحرف السعر عن القيمة ارتفاعاً عندما يزداد الطلب عن العرض بينما ينحرف السعر عن القيمة انخفاضاً إذا قل الطلب عن عرض السلعة في السوق .

إن هذه القاعدة تنطبق بشكل أو بآخر على أجر العمل في النظام الرأسمالي . حيث يتأثر تحديد أجر العمل بعوامل عرض قوة العمل والطلب على هذه القوة في سوق العمل . وأن لهذا التأثير الذي تمارسه عوامل العرض والطلب في قوة العمل جوانب مختلفة ، وهذا يعني :

أولاً : في حال زيادة الطلب على قوة العمل عن العرض الموجود منها في السوق فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع مقدار أجر العمل في النظام الرأسمالي .

ثانياً : في حالة زيادة العرض في قوة العمل عن الطلب عليها في سوق العمل فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض مقدار الأجر في النظام الرأسمالي . أن زيادة العرض من قوة العمل على الطلب عليها هو مايدعى في علم الإقتصاد السياسي بالبطالة في سوق العمل . وتعني البطالة وجود فائض من قوة العمل . أي وجود أناس يبحثون عن مكان لهم في عملية الإنتاج الإجتماعي . وهكذا يكون للبطالة تأثير سلبي على مقدار أجر العمل إذ يساعد على انخفاض هذا الأجر في سوق العمل .

إلا أنه يجب معرفة وتحديد الأسباب والعوامل التي تحدد وجود أو عدم وجود البطالة أو فائض قوة العمل في سوق العمل . ونظراً للطبيعة الخاصة بقوة العمل الإنساني فإنه مما لاشك فيه إن وجود أو عدم وجود الفائض في قوة العمل أو البطالة يخضعان إلى أسباب وعوامل واعتبارات تختلف عن العوامل التي تحدد وجود فائض في عرض السلع أو زيادة في الطلب عليها في السوق . حيث أن عرض السلع في السوق يتحدد

وفق الإعتبارات والظروف التي تحيط بعملية الإنتاج كما يتأثر الطلب على السلع بعدد المشترين أو المستهلكين للسلعة في السوق . ويمكن القول بأن العوامل والإعتبارات التي تحدد وجود أو عدم وجود فائض في قوة العمل والتي تؤثر على تحديد مقدار الأجر هي :

أولاً : العلاقة بين نسبة العاملين فعلاً . وبين نسبة العاطلين عن العمل :

إذ أنه في كل مرحلة توجد طاقة معينة لاستيعاب عدد معين من العاملين في عملية الإنتاج . وفي حالة وجود نسبة من العاطلين الباحثين عن عمل فإنه هذا الفائض من قوة العمل سيقوم بالضغط على وسائل العمالة والتشغيل في محاولة لايجاد مكان للعمل في عملية الإنتاج . إن زيادة العرض من قوة العمل في مثل هذه الأحوال سيساعد على تخفيض مقدار الأجر أو احلال عمال جدد محل العمال القدامى مقابل مقدار أدنى من أجر العمل .

ثانيـاً : معدلات النمو السكاني :

من المعلوم أن التزايد أو النمو السكاني يتم وفق معدلات مختلفة من بلد لآخر . ويخضع هذا النمو لاعتبارات مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية وغيرها . فقد يكون معدل النمو في بلد ما ٢,٥٪ وقد يكون ١٪ أو أقل من ذلك في بلد آخر . إلا أن درجة معدلات النمو السكاني تؤثر بالنتيجة على مستوى قوة العمل في مجتمع ما . إذ أن الإعتبارات التي تؤدي إلى زيادة معدل النمو السكاني ستؤثر بدرجات متفاوتة على فائض قوة العمل وتكون عاملاً من عوامل زيادة العرض من قوة العمل في سوق العمل .

ثالثاً : التقدم التكنيكي :

إذ أن التقدم التكنيكي في وسائل الإنتاج يكون عاملاً من عوامل زيادة البطالة في قوة العمل . فمن المعلوم أن هناك تناسباً معيناً وعلاقة عكسية بين مستوى التقدم التكنيكي ومستوى التشغيل والعمالة . فالآلات الحديثة المتقدمة في المستوى التكنيكي

تتطلب عادة عدداً من العمال أقل مما تتطلبه الآلات القديمة . فإدخال وسائل انتاجية حديثة يؤدي عادة إلى تقليص عدد العاملين في عملية الإنتاج ، ويزيد بالتالي من عرض قوة العمل والبطالة في سوق العمل .

رابعاً : الدورات الموسمية لعملية الانتاج :

ففي بعض المواسم قد يزداد الطلب على قوة العمل بسبب زيادة الطلب على السلع الناتجة وقد ينقص الطلب على قوة العمل في مواسم أخرى حين يتضاءل الطلب على هذه السلعة في السوق وينعكس ذلك في تقليص عملية الإنتاج وتقليص عدد العاملين فيها .

وفي حالة الإرتفاع الشديد في معدلات البطالة وفائض قوة العمل قد ينخفض أجر العمل إلى الحد الأدنى الذي يكون فيه أقل من مستوى المتطلبات الضرورية من السلع والخدمات الإستهلاكية اللازمة لتجديد قوة العمل . إذ يصبح من غير الممكن الحصول على السلع والخدمات الكافية مقابل الأجر المتدني عن الحد الضروري . والقائمة التالية تبين العلاقة بين تغيرات مستوى الأجور في الصناعة الإستخراجية ونقل السكك الحديدية وصناعة البناء في الولايات المتحدة وذلك منذ بداية الأزمة الإقتصادية العالمية المعروفة في الثلاثينيات من هذا القرن وحتى عام ١٩٣٧(١) :

السنة	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧
المعدل الوسطي السنوي لأجر العمل	١٠٠٪	٩٤٪	٨٤٪	٦٩٪	٦٤٪	٦٩٪	٧٤٪	٨٠٪	٨٧٪
معدل البطالة بالنسبة للعاملين	١١٪	٢٢٪	٣٥٪	٤٨٪	٤٦٪	٣٨٪	٣٦٪	٣٠٪	٢٦٪

ويلاحظ من هذه القائمة بأن أجر العمل قد انخفض مابين الفترة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ إلى الحد الأدنى وهي الفترة التي بلغت فيها البطالة أعلى معدلاتها بالنسبة للعاملين . وكان هذا الإنخفاض في أجر العمل بمعدل الثلث وذلك بمقارنة معدل الأجر للأعوام

(١) مجموعة من المؤلفين ـ الاقتصاد السياسي ـ الطبعة الالمانية ـ صفحة ٢٢٥ عام ١٩٧٣

٩٣٢ – ١٩٣٣ مع معدل الأجر في عام ١٩٢٩ – ومابعد هذه الفترة والواقعة بين ٩٣٤ – ١٩٣٧ يلاحظ الإرتفاع التدريجي في معدلات الأجر مرة أخرى وذلك بسبب التناقص التدريجي في معدلات البطالة .

جـ – عامل التنظيم النقابي :

من المعلوم أن غالبية العمال في الدول الرأسمالية ينتمون إلى منظمات نقابية . وأن المهمة الأساسية لهذه المنظمات النقابية هي الدفاع عن مصالح العمال الإقتصادية . ويبرز دور النقابات العمالية بصورة خاصة في التأثير على تحديد وزيادة أجر العمل . وخاصة عندما ينخفض الأجر في مرحلة ما إلى الحد الأدنى الذي لايكون فيه كافياً لتلبية المتطلبات المختلفة والضرورية لتجديد قوة العمل ، وبصورة عامة يمكن اعتبار دور المنظمات النقابية عاملاً من العوامل التي تعمل في اتجاه زيادة أجر العمل .

ودور النقابات العمالية لايقتصر على وقف انخفاض الأجر إلى الحد الأدنى وقد أشرنا سابقاً إلى أن مستوى متطلبات تجديد قوة العمل لايبقى ثابتاً ، حيث أن مستوى الإحتياجات الفردية يتغير كماً ونوعاً بتطور الظروف الإقتصادية والإجتماعية وتغير شروط العمل . وفي هذا المجال تقوم النقابات العمالية بدور هام في السعي من أجل زيادة أجر العمل حتى يتحقق نوع من الإنسجام أو التطابق بين مقدار الأجر والمتطلبات المستجدة والمتغيرة والضرورية لتجديد قوة العمل . وفي حال نجاح النقابات العمالية في تحقيق هذه الغاية فإن ذلك سيساعد على زيادة أجر العمل وتحسين المستوى المعاشي للطبقة العاملة .

بعد ايضاح العوامل المختلفة التي تؤثر على تحديد مستوى ومقدار أجر العمل في النظام الرأسمالي يلاحظ أن تحديد هذا المستوى تتجاذبه عوامل متباينة ومتناقضة بعضها يساعد على تخفيض أجر العمل بينما يعمل البعض الآخر على زيادة أجر العمل .

ونظراً لأهمية أجر العمل باعتباره عنصراً من عناصر تكلفة الإنتاج ونظراً لعلاقة الأجر المباشرة بنتائج العمل والربح النهائي ، فإن صاحب رأس المال يسعى إلى ايجاد

نوع من التوازن بين العوامل المؤثرة والتي تتجاذب تحديد أجر العمل في اتجاهات متباينة . فإذا فعلت العوامل المؤثرة في زيادة أجر العمل فعلها فإن صاحب رأس المال سيلجأ في هذه الحالة إلى اتخاذ الوسائل التي تعمل على الحد من تأثير الإرتفاع المتزايد في أجر العمل على الربح الرأسمالي . فإذا كانت عوامل زيادة تكثيف العمل وارتفاع مستوى التأهيل والخبرة وللمهارة من عوامل زيادة الأجر فإن استغلال هذه العوامل نفسها يعمل في ظروف التقدم المستمر في المستوى التكنيكي والعلمي لوسائل الإنتاج على زيادة انتاجية العمل ويعمل أيضاً على تحقيق الإستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية والوسائل الإنتاجية وزيادة الربح الرأسمالي .

ثالثاً : اختلاف مستوى أجر العمل في الدول الرأسمالية :

بالرغم من وجود أشكال متشابهة للأجر في الدول الرأسمالية كأجر الوقت أو أجر القطعة أو أجر الحوافز إلا أن مستوى ومقدار أجر العمل يختلف بين دولة وأخرى من الدول الرأسمالية . ويرجع هذا الإختلاف في مقدار ومستوى الأجر بين الدول الرأسمالية إلى جملة من الشروط التاريخية والخاصة بكل من هذه البلدان . فالإحتياجات الفردية ليست واحدة في هذه البلدان وإنما تختلف من بلد لآخر . كما أن اختلاف مقدار ومستوى أجر العمل يتوقف على درجة التنظيم النقابي والتقاليد التاريخية لدور النقابات العمالية في كل بلد من البلدان الرأسمالية .

ففي روسيا بلغ أجر العمل حده الأدنى في أوائل القرن الحالي بالمقارنة مع أجر العمل الذي كان سائداً خلال تلك الفترة في الدول الرأسمالية الأخرى . فقد كان متوسط أجر العمل في روسيا خلال عام ١٩١٠ يعادل ربع متوسط أجر العمل الذي كان سائداً خلال تلك الفترة في الولايات المتحدة . ويمكن تفسير انخفاض مستوى الأجر في روسيا خلال تلك الفترة إلى تدني مستوى التطور الإقتصادي الرأسمالي فضلاً عن وجود جذور عميقة للعلاقات الإقطاعية .

أما في الولايات المتحدة فإن ارتفاع مستوى أجر العمل عما هو في البلدان الرأسمالية يرجع إلى الكثير من الإعتبارات والظروف التاريخية التي أحاطت بنشوء وتطور النظام

الرأسمالي للولايات المتحدة . ومن أهم هذه الإعتبارات .

أولاً : لقد تكونت الطبقة العاملة في ظروف تاريخية ملائمة فلم يكن هناك جذور للعلاقات الإقطاعية ولم تخضع الأراضي الشاسعة والغنية إلى استثمار سابق مما سمح بتطوير سريع للزراعة والصناعة في الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر ، مما كان له تأثير هام على زيادة أجر العمل وارتفاع مستوى المعيشة .

ثانياً : إن النقص النسبي لقوة العمل واعتماد الصناعة على هجرة العمال من البلدان الأخرى أدى إلى ضرورة تكثيف العمل . وكما هو معروف فإن تكثيف العمل يؤدي إلى انفاق كثيف في طاقة العمل وهذا يتطلب زيادة الأجر حتى يمكن تعويض هذا الإتفاق الكثيف في طاقة وقوة العمل .

ثالثاً : إن التطور الإقتصادي السريع للولايات المتحدة خلق لها مركزاً اقتصادياً قوياً في اطار الإقتصاد العالمي . وأصبح توسع وانتشار رأس المال الأميركي في البلدان الأخرى وخاصة المستعمرات مصدراً من المصادر الأساسية لزيادة الثروة في الولايات المتحدة . وقد حققت الطبقة العاملة أو جزء منها على الأقل مزايا من جراء توزيع الثروة وكان ذلك سبباً من أسباب ارتفاع مستوى الأجر في الولايات المتحدة .

أما في البلدان المتخلفة فيلاحظ عموماً انخفاض مستوى الأجور عن البلدان المتقدمة . وقد يصل الأجر في بعض هذه البلدان إلى مستوى الحد الأدنى الذي لا يكفي لتجديد قوة العمل . وترجع أسباب هذه الظاهرة إلى اعتبارات تاريخية خاصة بهذه البلدان . فلقد كان القسم الأعظم منها مستعمرات أو شبه مستعمرات تابعة مما أعاق التطور الإقتصادي ونمو الثروة القومية في هذه البلدان .

والخلاصة لقد تناول البحث :

أولاً : أشكال الأجر : إن أجر الوقت وأجر القطعة وأجر الحوافز وأساليب التقييم التحليلي تعد الأشكال الرئيسية لتطور الأجر في النظام الرأسمالي . و كل من هذه

الأشكال يعتمد على أسس معينة في حساب وتحديد الأجر .

ثانياً :إن الأجر يتخذ عادةشكل الأجر النقدي.إلا أن الأجر النقدي أو الإسمي - يختلف عن الأجر الحقيقي الذي يمثل كمية ونوعية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل الأجر النقدي .

ثالثاً: إن الأجر غير ثابت وهو يتعرض للإنخفاض أو الإرتفاع ولكل من الإنخفاض والارتفاع عوامله الخاصة به . كما أن هناك عوامل خاصة في كل بلد من البلدان الرأسمالية تقف وراء اختلاف الأجور في هذه البلدان .

أسئلة نموذجية للتفكير والمساعدة على استيعاب هذا الفصل .

س ١ – ماهو المقياس الذي يتخذ في حساب أجر الوقت ؟ ماهي مزايا ومساوىء نظام أجر الوقت ؟

س ٢ – كيف يحدد الأجر في نظام أجر القطعة ؟ هل يوجد مقياس مشترك بين حساب أجر الوقت وحساب أجر القطعة ؟ ماهي مزايا ومساوىء أجر القطعة ؟

س ٣ – ماهي الغاية من نظام الحوافز في تحديد الأجر ؟ وماهي أشكال هذه الحوافز ؟ ماهو المقصود بالتقييم التحليلي للأجر ؟

س ٤ – ماهو الفارق بين الأجر الإسمي والأجر الحقيقي ؟ كيف تتحدد أشكال العلاقة بين الأجر الإسمي والأجر الحقيقي ؟

س ٥ – هل تختلف عوامل انخفاض الأجر عن عوامل زيادة الأجر ؟

الباب الثالث

راسمالية المنافسة

الراسمالية الاحتكارية

الفصل الأول

راسمالية المنافسة

١ — مفهوم المنافسة :

يقصد بمفهوم المنافسة بصورة عامة المزاحمة بين المنتجين الفرديين أو أصحاب رؤوس الأموال على تصريف منتجاتهم في السوق حتى تحقق القيمة الفردية الخاصة بكل من المنتجين أو أصحاب رؤوس الأموال اعترافاً اجتماعياً . وأن تكون القيمة الفردية متعادلة أو متقاربة مع القيمة الإجتماعية العادية . وعلى أن يعتبر العمل الفردي جزءاً من العمل الإجتماعي العام والمبذول في انتاج كمية السلعة ذات النوع الواحد والمعروضة للتبادل في السوق .

إن المنافسة حين تكتسب هذه الشمولية ، وتصبح القاسم المشترك بين المنتجين الفرديين أو أصحاب رؤوس الأموال الخاصة ، فإنها تفتح المجال للقوانين الإقتصادية لأن تقوم بفعلها وتأثيرها الخاص في آلية الإقتصاد السلعي . إن قانون المنافسة هو أحد قوانين الإقتصاد الرأسمالي وهو يكتسب صفة القانون الموضوعي الذي يمارس عمله وتأثيره بمعزل عن إرادة الأفراد الذين يزاولون عملية التبادل السلعي في السوق . وكما سنرى فإن العمل العشوائي لهذا القانون يظهر بصورة خاصة في شروط المنافسة الرأسمالية الحرة .

وبغية التخفيف من التأثير العشوائي لقانون المنافسة ، فقد لجأ المنتجون الصغار أو الحرفيون والتجار في مرحلة العصر الوسيط التي سبقت ظهور الرأسمالية في أوروبا إلى تشكيل مايسمى بالطوائف الحرفية أو المهنية التي كانت تسعى إلى ضمان مصالح أعضائها من الأضرار التي تنجم عن المنافسة العشوائية في السوق . وبهذا الشكل اتخذت المنافسة بين المنتجين والتجار في تلك المرحلة طابعاً خاصاً ومنظماً ومميزاً عن المنافسة الحرة التي ظهرت فيما بعد في النظام الرأسمالي .

إن السمة الأساسية للمنافسة الرأسمالية تبرز في هدف تحقيق أقصى ربح ممكن وهو الذي يسعى إليه كل من أصحاب رؤوس الأموال ، وبهذا الشكل فإن المنافسة الرأسمالية تعبر عن المحتوى الحقيقي لطبيعة رأس المال . إن التنافس الرأسمالي حول الربح يتخذ لهذا السبب بالذات طابعاً أكثر حدة وأكثر تنوعاً واتساعاً مما قد تكون عليه المنافسة بين المنتجين الحرفيين الصغار . إن التنافس بين عدد كبير من أصحاب رؤوس الأموال والتجار يشمل مجالات واسعة تتعدى الحدود الوطنية إلى السوق العالمي وتؤدي بالنتيجة إلى ازاحة بعض رؤوس الأموال التي تعجز عن الإستمرار في السوق وإلى القضاء تدريجياً على المنتجين الحرفيين الصغار بسبب ضآلة حجم الإستثمار لديهم والإمكانيات المحدودة والعاجزة عن مسايرة متطلبات وشروط المنافسة في السوق .

٢ ـ أشكال المنافســة الرأســماليــة :

من الممكن تحديد أشكال المنافسة الرأسمالية وفق مقاييس عديدة . أولاً إذا اتخذنا من طبيعة النشاط الإقتصادي الإنتاجي مقياساً للتحديد يمكن القول بوجود نوعين من المنافسة .

آ ـ المنافسة داخل الفرع الإقتصادي الواحد .

ب ـ المنافسة بين الفروع الإقتصادية المختلفة .

إن المنافسة بين أصحاب رؤوس الأموال داخل الفرع الإقتصادي الواحد تؤدي

في النتيجة إلى تشكيل قيمة اجتماعية وسطية للسلعة الواحدة في السوق تقترب أو تبعد بهذا القدر أو ذلك عن القيمة الفردية لهذه السلعة والخاصة بكل من المشاريع الرأسمالية المنتجة لها . أما المنافسة بين الفروع الإقتصادية المختلفة فهي تظهر في المزاحمة بين أصحاب رؤوس الأموال المختلفة على تحقيق الشروط المثلى للربح ، وفي التنافس حول المجالات الفضلى للإستثمار . إن حركة رأس المال وانتقاله من فرع اقتصادي ما إلى فرع اقتصادي آخر ما هي إلا عبارة عن الأشكال التي تعكس طبيعة المنافسة في الفروع الإقتصادية المختلفة . إلا أن حركة رؤوس الأموال هذه وانتقالها من فرع إلى آخر سعياً وراء الربح الأقصى ستؤدي في النتيجة إلى اعادة التوازن بين معدلات الربح المتفاوتة التي تحققها الفروع الإقتصادية المختلفة ، لتشكل معدل وسطي واحد للربح الرأسمالي . أو بكلمة أخرى فإن الأرباح العالية والأرباح المنخفضة والمتحققة في الفروع الإقتصادية المختلفة تتوازن نتيجة حركة وانتقال رؤوس الأموال بين هذه الفروع وتشكل مايسمى بالربح الوسطي السائد في السوق .

ويستنتج من ذلك بأن المنافسة في هذه الحالة تقوم بوظيفة المنظم العشوائي للسعر ويسود في سوق المنافسة مايطلق عليه عادة بسعر المنافسة . إلا أن المنافسة الحرة في السوق لاتظهر في الواقع كنتيجة لحركة وانتقال رؤوس الأموال بين الفروع الإقتصادية الإقتصادية ، وإنما تأخذ من الناحية الظاهرية أشكالاً للمنافسة في السوق بين أطراف عديـــدة .

آ ـ منافسة بين البائعين .

ب ـ منافسة بين المشترين .

ج ـ منافسة بين البائعين والمشترين .

وتتحدد الطبيعة التنافسية بين هذه الأطراف، كما يبدو ذلك في السوق بتأثير فعل وقوانين وعلاقات العرض والطلب . فإن زيادة العرض عن الطلب أو العكس تؤثر بدون شك في تحديد قدرة أحد الأطراف على المنافسة وتأثيره على تحديد سعر المنافسة في السوق . إن التأثير الذي يمارسه هذا الطرف في مجال السوق يظهر في هذه

الحالة بصورة احتكار نسبي أو مؤقت . فباستطاعته أن يزيد أو يخفض من سعر المنافسة في السوق . وهذا الإحتكار يكون نسبياً ومؤقتاً لأن استمرارية المنافسة الحرة لاتسمح باستمرارية الإحتكار .

ثانياً : قد تكون طبيعة أو نوع السلعةمقياساًلتحديد أنواع وأشكال المنافسة. وعلى أساس هذا المقياس تبدو المنافسة الحرة في السوق وفق الأشكال التالية :

آ ــ منافسة حول نوع واحد من السلع .

ب ــ منافسة بين سلع بديلة مثل المنافسة بين الفحم وبين البترول أو بين السلع البلاستيكية وبين السلع المعدنية . ويطلق على هذا النوع من المنافسة بين أنواع مختلفة من السلع (المنافسة البديلة) .

ج ــ المنافسة حول توسيع نطاق تصريف السلعة في السوق على حساب نوع آخر من السلع . وخاصة في حالة الطلب المرن أي الطلب الذي لايتصف بالثبات المطلق أو النسبي مثل المنافسة بين الألبسة والتلفزيون والسيارات ....إلخ .

ثالثاً : إن العلاقات الإجتماعية تشكل مقياساً آخر لتحديد أشكال المنافسة ، وهنا نجد أن المنافسة التي يخلقها رأس المال في السوق تؤدي إلى نشوء أنواع من المنافسة لها طبيعة اجتماعية تتمثل في :

آ ــ المنافسة بين العمال .

ب ــ المنافسة بين العمل ورأس المال .

إن ادخال وسائل انتاج حديثة في عملية الإنتاج يشكل عنصر منافسة يهدد استمرار العامل في عملية الإنتاج حين يؤدي ذلك إلى اخراجه من مجال الإنتاج ، ويتشكل جيش العاطلين عن العمل وهذه البطالة تؤدي بدورها إلى نشوء المنافسة بين العمال أنفسهم بغية الحصول على أماكن عمل جديدة . والنتيجة الوحيدة لهذا النوع من المنافسة هي الضغط على الأجر وانخفاضه عن المستوى السابق .

ومن ناحية أخرى فإن المنافسة بين أصحاب رؤوس الأموال على شراء قوة العمل تؤدي إلى زيادة الأجر . إلا أن القانون الأساسي للتراكم الرأسمالي وزيادة رأس المال يقوم إلى حد ما بتنظيم العلاقة بين العرض والطلب على قوة العمل حتى لايكون لزيادة الأجر تأثيراً سلبياً على زيادة معدل حجم الربح الرأسمالي . ويكون ذلك ممكناً بواسطة تأثير بعض القوانين الإقتصادية والإجراءات التي يلجأ إليها أصحاب رؤوس الأموال للتخفيف من حدة المنافسة فيما بينهم على قوة العمل . وليس بالإمكان في جميع الأحوال استبعاد المنافسة بين رأس المال والعمل بصورة كلية والتي تتحول إلى شكل من أشكال الصراعات الإجتماعية . وعندما يلجأ العمال إلى تنظيم أنفسهم في النقابات ، فإن ذلك يجسد رد الفعل الطبيعي للتخفيف من شدة الإنعكاسات السلبية التي تنجم عن المنافسة سواء أكانت بين العمال أنفسهم أم بين العمل ورأس المال .

٣ ــ المنافسة الحرة والمذهب الحر :

تعرضنا في الفقرات السابقة وبصورة عامة إلى تحديد مفهوم وأنواع المنافسة الرأسمالية . إلا أن تطور النظام الرأسمالي يؤكد وجود مرحلتين في تاريخ المنافسة الرأسمالية :

آ ــ المنافسة الحرة .

ب ــ المنافسة الإحتكارية .

ففي المنافسة الحرة لايقف أمام منافسة رأس المال أي نوع من أنواع الإحتكار الطبيعي أو المصطنع . ورأس المال في هذه الظروف يتمتع بالحرية التامة في الإنتقال والحركة بدافع تحقيق أقصى مايمكن من الربح . وفي ظل المنافسة الحرة تشتد التناقضات نتيجة للفعل العشوائي للقوانين الإقتصادية . إلا أن المنافسة الحرة تمثل مرحلة موضوعية في تاريخ الرأسمالية وهي وليدة الثورة التي أطاحت بالعلاقات الإقطاعية .. وشهدت مرحلة ازدهارها بعد نشوء الصناعة الكبيرة خلال الثلث الثاني من القرن الماضي . وكان من أبرز ملامحها وشروطها مايلي :

أ ــ حرية الحركة المطلقة لرأس المال أو الإنتقال السهل من فرع اقتصادي إلى فرع اقتصادي آخر وإزالة أي شكل من أشكال الإحتكار .

ب ــ تطور النظام المصرفي .

جـ ــ اخضاع معظم القطاعات الإقتصادية إلى سيطرة رأس المال .

د ــ توفر كثافة سكانية معينة ترفد القطاعات الإقتصادية بقوة العمل .

إن هذا التطور الموضوعي في نشوء وتطور الإقتصاد الرأسمالي قد ساهم في تطور الفكر الإقتصادي الذي تبلور في ظهور المذهب الحر أو مايسمى أحياناً بالمدرسة الإقتصادية الحرة التي سادت الفكر الإقتصادي خاصة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر . وبينما كانت المذاهب والتيارات المعدنية والتجارية في الماضي تنادي بضرورة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية فإن المذهب الحر يرتكز أساساً على فكرة إبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الإقتصادي . إن المذاهب والتيارات المعدنية والتجارية التي مثلت الفكر الإقتصادي الذي كان سائداً في أوروبا وخصوصاً خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر وحتى بدايات القرن الثامن عشر ، كانت تعبر موضوعياً عن المرحلة التي سبقت الثورة الصناعية ونشوء الرأسمالية الأوربية . تلك المرحلة التي تميزت بضرورة تجميع النقد المعدني الثمين وتراكم الربح الذي تحققه التجارة الخارجية بهدف زيادة الثروة الوطنية . وقد انبثق عن تلك التيارات اتجاه ينادي بضرورة وجود سياسة اقتصادية للدولة . كما برزت في اطار هذه السياسة ثلاثة اتجاهات . أولها السياسة المعدنية التي اتبعتها بصورة خاصة كل من البرتغال واسبانيا والتي كانت تنادي بمنع تصدير المعادن الثمينة إلى الخارج واستيفاء ثمن البضائع المصدرة بالمعادن الثمينة ، وثاني هذه الإتجاهات برز في فرنسا وتمثل بالسياسة الصناعية التي اتبعها رجل الدولة (كولبير) ، وكان الهدف منها تحقيق فائض في الميزان التجاري يتمثل بالذهب أو الفضة وكان تحقيق هذا الهدف حسب رأي كولبير مرهوناً

باتباع سياسة تقوم الدولة بتنفيذها وهي ترمي إلى تشجيع الصناعة الحرفية وتشجيع الصادرات الصناعية .

وبرز الإتجاه الثالث في انكلترا والذي أطلق عليه حينذاك اسم السياسة التجارية ووضع هذه السياسة رجل الدولة كرومويل . وكان يهدف من جراء اتباع هذه السياسة إلى زيادة الصادرات والحد من المستوردات والحصول عن طريق التجارة مع العالم الخارجي على أكبر كمية من المعادن الثمينة .

وقد ظل المذهب التجاري سائداً حتى منتصف القرن الثامن عشر إلا أن السياسة الإقتصادية التي اتبعتها بعض الدول لم تحقق النتائج المرجوة منها .

إلا أن هذه السياسة التي كانت تهدف أساساً إلى تشجيع التجارة وتجميع النقد قد ألحقت اضراراً ببعض القطاعات الإقتصادية الأخرى كالزراعة التي لم تلق من السياسة الإقتصادية التشجيع الكافي . وقد لقي اتجاه تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية معارضة شديدة وبرزت الرغبة في العودة إلى النظام الإقتصادي الحر .

وقد ظهر أنصار المذهب الحر في كل من فرنسا وانكلترا حيث انتقدوا بشدة مبدأ التدخل في النشاط الإقتصادي . كما انتقدوا كذلك المذهب المعدني والتجاري القائل بأن ثروة الأمم تتمثل بالحجم المتوفر من المعدن الثمين .

وبالرغم من أن بعض علماء الإقتصاد السياسي أمثال وليم بيتي (١٦٢٣ ــ ١٦٨٧) كان قد دعا إلى منع الدولة من التدخل في الشؤون الإقتصادية . إلا أن المدرسة الإقتصادية الحرة نشأت وتبلورت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر . ويعد كيني مؤسس المدرسة الفيزيوقراطية أو الطبيعية في فرنسا وآدم سمث مؤسس المدرسة الكلاسيكية في انكلترا على سبيل المثال لا الحصر من أنصار المذهب الحر . ومما ساعد على ظهور المدرسة الإقتصادية الحرة التطور الإقتصادي والإجتماعي الذي شهدته أوربا وعلى وجه الخصوص في بدايات الثورة الصناعية . حيث اختلفت النظرة إلى مفهوم الثروة وبدأ يسود الأعتقاد القائل بأن ثروة الأمة لاتتمثل بالنقد وإنما بزيادة الإنتاج في المجتمع .

ويعتقد مؤسسو المدرسة الإقتصادية الحرة بوجود نظام طبيعي أو قوانين طبيعية تحكم الحياة الإقتصادية . وليس هناك بالتالي أي مبرر لتدخل الدولة في الحياة الإقتصادية الإقتصادية . ويشترط سير هذا النظام الطبيعي سيادة الحرية الفردية وتأمين الحرية للأفراد والمشاريع الإقتصادية . كما تؤكد هذه المدرسة على انسجام المصالح الخاصة أو الفردية مع مصالح المجتمع العامة بظل النظام الطبيعي وسيادة الحرية ا لإقتصادية

وعلى الرغم من أهمية المكانة التي احتلتها المدرسة الحرة في الفكر الإقتصادي والحياة الإقتصادية إلا أنها واجهت في الوقت نفسه تيارات اقتصادية أخرى مناوئة لها . نذكر منها المدرسة التاريخية والمذهب الإقتصادي القومي وتدخل الدولة والتيارات الإشتراكية على اختلاف أنواعها . وفي بدايات القرن الحالي بدأ المذهب الحر بالانهيار والتلاشي وبصورة خاصة بعد الأزمة الإقتصادية العالمية مابين أعوام ٩٢٩ – ٩٣٢ ، والتي جاءت تجسيداً لمبدأ سيادة الحرية الإقتصادية وعفوية النشاط الإقتصادي في المجتمع . وكان من أهم الإستنتاجات التي أدت إليها هذه الأزمة ضرورة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية والتحكم في آلية النشاط الإقتصادي .

لقد أدت المنافسة الحرة في النتيجة إلى ظهور الإحتكار الرأسمالي . والإحتكار الرأسمالي يخضع بسبب تمركز الإنتاج ورأس المال إلى نوع من التنظيم يخفف من تأثير الإنعكاسات السلبية التي تسببها المنافسة التامة والعشوائية . إلا أن الإحتكار كما سنرى في الأبحاث القادمة لايلغي المنافسة لأن المنافسة تظل صفة ملازمة للنظام الرأسمالي وتحل المنافسة الإحتكارية مكان المنافسة الحرة أو التامة .

٤ – السعر والربح في رأسمالية المنافسة :

تعرضنا في بحث سابق بالفصل الخاص بالسلعة إلى نظريات القيمة . وذكرنا أن هذه النظريات تحاول ومن جهات نظر متباينة معرفة وتحديد العوامل التي تحدد قيمة السلعة وفضلاً عن ذلك أشرنا إلى الأهمية التي يحتلها موضوع القيمة التبادلية في الإقتصاد السلعي الرأسمالي الذي يسود فيه قانون الربح باعتباره القانون الأساسي للإقتصاد الرأسمالي .

فحتى يتحقق هذا الهدف فلابد من تحقيق عملية بيع السلعة في السوق وهذه تتوقف عليها استمرارية أو عدم استمرارية عملية الإنتاج الرأسمالي . إذ تشكل عملية التبادل أو البيع في السوق شرطاً أساسياً من شروط دورة وإعادة الإنتاج في الإقتصاد الرأسمالي . ونحن إذ نتعرض إلى دراسة تشكل السعر والربح في رأسمالية المنافسة فلأن عملية تكون السعر والربح هذه تخضع إلى شروط وآلية المنافسة الحرة في السوق .

وقد لاحظنا كيف أن بعض نظريات القيمة مثل نظرية العرض والطلب لاتميز بين مفهوم القيمة ومفهوم السعر . وتعتبر أن القيمة أو سعر السلعة لايظهران إلا في السوق حين تدخل السلعة عملية التبادل . وأن سعر السلعة حسب هذه النظرية يحدد من خلال تفاعل عوامل العرض والطلب ، أو مايطلق عليها في هذه النظرية قوانين العرض والطلب في السوق ... وعلى الرغم من أن هذه النظرية في مرحلة نشوئها لم تعط تفسيراً دقيقاً لكل العوامل التي تتحكم في تحديد سعر السلعة في السوق ، فإن معظم النظريات الرأسمالية الحديثة في القيمة لم تهمل تأثير عوامل العرض والطلب على تحديد السعر في السوق . إلا أن هذه النظريات نفسها لم تقلل في الوقت نفسه من أهمية المنفعة الحدية للسلعة ولا من أهمية تكاليف الإنتاج وخاصة أهمية هذه التكاليف في تحديد السعر على المدى البعيد (١) .

إلا أن نظرية القيمة في العمل تميز كما لاحظنا بين مفهوم القيمة ومفهوم السعر . إن قيمة السلعة حسب النظرية الماركسية هي عبارة عن كمية العمل الضروري اجتماعياً لانتاجها . وكمية العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة في الشروط الوسطى للإنتاج . هذه النظرية تعتبر أن القيمة تبقى الأساس الذي يحدد سعر السلعة في السوق . وعلى الرغم من أن السعر قد لايتطابق تطابقاً تاماً مع القيمة وخاصة بشروط المنافسة الحرة في السوق الرأسمالي . حيث أن آلية السوق في مثل هذه الشروط التي تتميز بتعدد المنتجين لابد أن يكون لها تأثير الخاص في تحديد سعر السلعة في السوق . إذن كيف يتحدد الربح والسعر في سوق المنافسة الحرة ؟ وماهي العلاقة بين القيمة والسعر في شروط المنافسة الحرة أو التامة ؟

---

(١) راجع نظريات القيمة بهذا الكتاب

أولاً : الربـح وتشكل معدل الربـح الوسطي :

يستحيل أن يكون حجم معدل الربح واحداً في الفروع الإنتاجية المختلفة ، ويعود ذلك إلى أسباب متعددة . ومن بين هذه الأسباب اختلاف حجم ومعدل فائض القيمة واختلاف التركيب العضوي لرأس المال واختلاف عدد دورات رأس المال خلال فترة زمنية معينة تحدد عادة بالسنة الواحدة . ونظراً لأن كلاً من أصحاب رؤوس الأموال يسعى إلى تحقيق أعلى معدلات الربح ، فإن المنافسة فيما بينهم ستؤدي بالنتيجة وبصورة عفوية إلى تساوي معدلات الربح في الفروع الإنتاجية المختلفة . وتتجلى هذه المنافسة بين فروع الإنتاج المختلفة في شكل انتقال أو هجرة رؤوس الأموال التي تحقق أرباحاً منخفضة إلى الفروع الأخرى التي تحقق أرباحاً مرتفعة . إلا أن انتقال رؤوس الأموال من الفروع ذات الأرباح المخفضة يؤدي إلى تقلص الإنتاج في هذه الفروع وانكماش العرض السلعي في السوق — وينجم عن ذلك ارتفاع أسعار السلع التي تنتجها هذه الفروع وارتفاع معدل الربح فيها .

وعلى العكس من ذلك فإن هجرة رؤوس الأموال إلى الفروع ذات الأرباح ستؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة العرض السلعي في السوق ، وبالتالي إلى انخفاض السعر وتقلص الربح .

وبكلمة أخرى فإن حركة وانتقال رؤوس الأموال بين الفروع الإنتاجية المختلفة يؤديان في النهاية إلى أن تتعادل معدلات الربح في هذه الفروع ، وتشكيل مايسمى بالمعدل الوسطي للربح . وفي هذه الحالة فإن الحجوم المتساوية من رؤوس الأموال تحقق جميعها معدلاً وسطياً واحداً من الربح .

ثانيـاً : تشـكل سـعر الإنتـاج :

إن المنافسة بين أصحاب رؤوس الأموال حول البحث عن أفضل مجالات الإستثمار الرأسمالي تؤدي إذن وكما رأينا في الفقرة السابقة إلى تشكل المعدل الوسطي وبواسطة تشكل الربح الوسطي تتحول القيمة إلى سعر معين وهو مايطلق عليه سعر

الإنتاج . وهو الشكل الذي يتخذه السعر في ظل المنافسة الحرة . إن سعر الإنتاج هو إذن مقولة خاصة من مقولات المنافسة الحرة . إن سعر الإنتاج يجب أن يغطي بالنسبة لكل نوع من أنواع السلع المنتجة في الفروع المختلفة نفقات انتاجها مضافاً إليه الربح الوسطي فيكون :

سعر الإنتاج = نفقات الإنتاج + الربح الوسطي .

إن سعر الإنتاج الذي يتشكل نتيجة المنافسة بين الفروع الإنتاجية المختلفة قد يتساوى مع قيمة السلعة أو يزيد أو ينقص عنها . وبهذا الشكل فإن تشكل سعر الإنتاج في سوق المنافسة الحرة يبدو وكأنه يدحض الأسس التي بنيت عليها نظرية القيمة في العمل . إلا أن هذه النظرية عندما تحدد القيمة بكمية العمل الضروري اجتماعياً لانتاجها فإنها تؤكد حتمية انحراف السعر عن القيمة نتيجة المنافسة في السوق . وهذه القيمة تبقى هي المحور الذي يتذبذب حوله سعر الإنتاج . أو بكلمة أخرى تبقى القيمة هي الأساس في تحديد هذا السعر . فضلاً عن ذلك فإن هذه النظرية حين تدرس ظاهرة انحراف السعر عن القيمة بالنسبة للسلعة الواحدة فإنها توضح من ناحية أخرى بأن أسعار السلع في نطاق المجتمع ككل لابد وأن تتساوى مع قيمهذهالسلع . وأن سعر الإنتاج يقوم إذن في شروط المنافسة الحرة بوظيفة إعادة توزيع اجمالي الربح الإجتماعي الذي هو عبارة عن الشكل المتحول لفائض القيمة الإجتماعي ، وذلك بين أصحاب رؤوس الأموال بحيث تحقق الحجوم المتساوية منها معدلاً واحداً من الربح الوسطي .

إن سعر الإنتاج إذن هو الشكل المتحول لقيمة السلعة في شروط المنافسة الحرة . وهو الذي يتجدد بنتيجة المنافسة بين الفروع الإنتاجية المختلفة . إلا أنه من ناحية أخرى فإن سعر الإنتاج يتأثر هو أيضاً بعوامل العرض والطلب في السوق . إذ أن سعر للبيع النهائي للسلعة قد يكون أكبر من سعر الإنتاج عندما يكون الطلب أكبر من العرض والعكس هو الصحيح . وبالتالي يجب التمييز بين ثلاث مقولات .

١ – قيمة السلعة .

٢ – سعر الإنتاج وهو الشكل المتحول للقيمة بشروط المنافسة الحرة .

٣ — سعر البيع وهو الشكل المتحول لسعر الإنتاج تحت تأثير عوامل العرض والطلب في السوق .

والخلاصة إذا كانت قيمة السلعة تساوي من حيث المبدأ كمية العمل المبذولة اجتماعياً في انتاجها ، فإن هذه القيمة بظروف المنافسة الحرة تتحول إلى سعر يطلق عليه سعر الإنتاج ، أو أن سعر الإنتاج هو الشكل المتحول للقيمة بتأثير المنافسة بين أصحاب رؤوس الأموال التي تؤدي في النتيجة إلى تشكل معدل ربح وسطي واحد للحجوم المتساوية من رؤوس الأموال إلا أنه من ناحية أخرى فإن سعر الإنتاج يتأثر بعوامل العرض والطلب ، وتباع السلعة بسعر نهائي يدعى سعر السوق وقد يكون سعر السوق أقل أو أكثر من سعر الإنتاج .

الفصل الثاني

الرأسمالية الاحتكارية

١ ــ الإحتكارات الرأسمالية (تمهيــد)

تميزت المرحلة التي بدأت مع نشوء الرأسمالية وانتهت في أواخر القرن التاسع عشر بسيادة المنافسة الحرة أو المنافسة في الإقتصاد الرأسمالي . وعلى عتبة الإنتقال من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين حدثت تغييرات نوعية هامة في اسلوب الإنتاج الرأسمالي عندما ظهرت الرأسمالية الإحتكارية لتبدأ مرحلة جديدة في مسيرة الإقتصاد الرأسمالي .

في مرحلة المنافسة الحرة كان الإنتاج السلعي في الإقتصاد الرأسمالي موزعاً كما لاحظنا بين مجموعة متعددة من المشاريع الرأسمالية التي كانت تقوم بعملية الإنتاج بصورة منعزلة بعضها عن البعض مع غياب الصورة الدقيقة عن آفاق وعلاقات ومتطلبات السوق الرأسمالي . خلافاً لما تتصف به الرأسمالية الإحتكارية من مكانة الإحتكارات في عملية الإنتاج والسوق .

إلا أن مثل هذه التغيرات النوعية لاتعني نفياً للقوانين الأساسية التي ترتكز إليها آلية الإقتصاد الرأسمالي ، ومن أهمها قانون الربح الذي يبقى المحرك الأساسي لنشاط رأس المال الإحتكاري .

٢ ــ حتمية الإحتكار ــ تركز رأس المال والإنتــاج :

كان من المحتّم من الناحية الموضوعية أن تؤدي المنافسة الرأسمالية إلى نشوء الإحتكار الرأسمالي . أو بكلمة أخرى فإن الإحتكار هو وليد المنافسة . ففي شروط

المنافسة الرأسمالية الحرة أو المنافسة يسعى كما لاحظنا كل من أصحاب رؤوس الأموال إلى تحقيق أقصى مايمكن من حجم ومعدل الربح . إلا أن التمايز في شروط الإنتاج الرأسمالي الفردي في ظل المنافسة يؤدي إلى تمايز آخر في معدلات الربح التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال . إن المنافسة داخل الفرع الإنتاجي الواحد الذي ينتج نوعاً واحداً من السلع تدفع كلاً من أصحاب رؤوس الأموال ليسعى أن تكون القيمة الفردية والخاصة به أقل من القيمة السوقية . إلا أن تحقيق هذا الهدف لايكون مؤكداً وبالتالي فإن بعض أصحاب رؤوس الأموال يحققون أرباحاً عالية وغير عادية والبعض الآخر يحقق أرباحاً متوسطة بينما يتعرض الآخرون إلى الخسارة والإفلاس .

كما أن المنافسة بين فروع الإنتاج المختلفة ولو كانت بالنتيجة تؤدي إلى وجود معدل وسطي بالربح للحجوم المتساوية من رأس المال ، إلا أن كلاً من أصحاب رؤوس الأموال يسعى إلى تخفيض نفقات الإنتاج عن طريق تحسين وسائل وشروط الإنتاج وذلك بهدف زيادة معدلات الربح . وباختصار فإن المنافسة في ظل تمايز شروط الإنتاج بين أصحاب رؤوس الأموال تؤدي إلى تمايز في تحقيق حجوم ومعدلات الربح ، وبالتالي إلى تركز رأس المال والإنتاج في المشاريع ذات الربحية العالية ، بينما تضطر بعض المشاريع التي تحقق الخسارة إلى الخروج من عملية الإنتاج .

« إن المنافسة الحرة تؤدي إلى تركز الإنتاج . وهذا التمركز في مرحلة معينة من تطوره يؤدي من ناحية أخرى إلى نشوء الإحتكارات » (١) . وعلى هذا الأساس يمكن استنتاج مقومات تشكل الإحتكار .

– إن المنافسة على تحقيق الحد الأقصى من الربح تقود تدريجياً إلى تركز رأس المال عن طريق تحويل الربح إلى رأس مال .

– إن تركز رأس المال يعني بالضرورة تركز الإنتاج . لأن توسيع المشاريع الرأسمالية يمكن تحقيقه فقط وبصورة أساسية عن طريق تركز رأس المال .

---

(١) لينين – المؤلفات الكاملة – د كد ٢٢ – و رتيز فير لاك برلين ٧١، صفحة ٢٠٤

– ومن ناحية أخرى فإن تركز الإنتاج يساعد بدوره على تركز رأس المال . ذلك لأن زيادة نصيب المشاريع الرأسمالية الكبيرة من الإنتاج الإجتماعي يتيح لها امكانية تحقيق أرباح غير عادية ، وبالتالي تحقيق توسع مستمر في رأس المال . لأن المشاريع الكبيرة تمتاز عن المشاريع الصغيرة بقدرتها على المنافسة سواء أكان في مجال الإنتاج أم في مجال التداول في السوق .

– إن تركز رأس المال في المشاريع الرأسمالية الكبيرة يتيح الفرصة لهذه المؤسسات لاستخدام التقنية الحديثة وذلك بهدف تحقيق المزيد من الربح .
ومن ناحية أخرى فإن استخدام التقنية الحديثة يساعد على تراكم الخبرة العلمية والمكتسبات التقنية في هذه المشاريع ، مما يجعلها رائدة في مجال الإستفادة من التحولات والتطورات التقنيـــة .

لقد تطور المستوى التقني خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر . وكان من أهم هذه المنجزات التقنية ، ظهور وسائل صناعة صب الفولاذ والأفران العالية . وظهور أساليب جديدة في الصناعات الكيمائية وتطور وسائل الإتصال مثل استخدام الهاتف أو السيارة ، وإلى جانب ذلك فقد ظهرت بدايات استخراج النفط كما ظهرت صناعة الهندسة الكهربائية . وهذه التحولات في المجال التقني أدت إلى تحولات مماثلة في هيكل الصناعة فبينما كانت الصناعات الخفيفة مثل الصناعة النسيجية تشكل القاعدة الصناعية ، فإن ظهور الصناعة الثقيلة نتيجة هذه التحولات كان حدثاً هاماً في مجال التصنيع وخاصة في مجال تصنيع الآلات التي بدأت تحتل المكانة الأولى في القطاع الصناعي .

وباختصار فإن تطور القوى الإنتاجية في نهاية القرن التاسع عشر قد ساعد على نشوء الإحتكار . لأن مثل هذا التطور يتطلب مؤسسات صناعية كبيرة وزيادة حجم رأس المال . وإن استخدام التكنيك الحديث يصبح ممكناً في المؤسسات ذات الإنتاج ورأس المال الكبير . بينما لم يكن ذلك ممكناً في المشاريع الرأسمالية الصغيرة مما ساعد المشاريع الكبيرة على تحقيق أرباح عالية جديدة وتركز الإنتاج ورأس المال في هذه المشاريع .

ومن مظاهر هذا التركز في هذه المؤسسات نمو قوة العمل فيها وزيادة حصتها من الإنتاج القومي . فالمؤسسات الرأسمالية في الولايات المتحدة في عام ١٩٠٤ والتي زاد فيها الإنتاج السنوي عن مليون دولار كانت تضم ١,٤ مليون من القوى العاملة أي مايساوي ٢٥,٦٪ وقد ارتفع هذا العدد إلى مليونين في عام ١٩٠٩ أي مايساوي ٣٠,٥٪ من القوى العاملة ، وهذه المؤسسات كانت تنتج ٣٨٪ من الناتج القومي عام ١٩٠٤ بينما بلغت هذه النسبة ٤٣,٨٪ في عام ١٩٠٩ . ويلاحظ هنا أن نسبة الإنتاج هي أكبر من نسبة القوة العاملة . وذلك يعود إلى استخدام الوسائل التقنية الحديثة ووسائل تكثيف العمل مما أدى إلى زيادةنصيبالعاملالواحد منالإنتاج (١).

إن توظيف الوسائل التقنية الحديثة في الصناعة الثقيلة يزيد من أهمية ووزن رأس المال الاساسيأكثر مما هو عليه في مؤسسات الصناعة الخفيفة . وكان من الصعوبة بمكان الإعتماد فقط على رأس المال الفردي . وكان لابد من الإستعانة بالقروض وتشكيل شركات المساهمة ودمج وتمركز عدد من رؤوس الأموال برأس مال واحد . ففي شروط تركز الإنتاج يصبح اتحاد أصحاب رؤوس الأموال ممكناً بل وضرورياً لتحديد السعر في السوق وتحقيق الأرباح العالية بينما كان هذا التمركز في السابق مستحيلاً في شروط انخفاض مستوى تركز الإنتاج وتبعثره بين عدد أصحاب رؤوس الأموال كما كان عليه الوضع في النصف الأول من القرن التاسع عشر . وهكذا ساعد نشوء مؤسسات كبيرة تمتلك القسم الأكبر من الطاقة الإنتاجية في المجتمع على دفع بعض المؤسسات الصغيرة إلى الإنضمام لهذه المؤسسات ، لضمان مصالحها والتخفيف من آثار المنافسة في السوق .

واختصاراً لما سبق فإن المنافسة على الربح تؤدي إلى تركز رأس المال الذي يعتبر شرطاً أساسياً لتركز الإنتاج . إلا أن تركز الإنتاج من ناحية أخرى يساعد على تدعيم تركز رأس المال .

إن تطور القوى المنتجة وخاصة ظهور الصناعة الثقيلة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد فتح مجال التوظيف أمام رؤوس الأموال الكبيرة ، وكل هذه العوامل

(١) الاقتصاد السياسي — الطبعة الالمانية برلين ٩٧٣ صفحة ٤٩٠.

بالإضافة إلى عامل اندماج رؤوس الأموال أدت إلى زوال المنافسة الحرة وتشكل الإحتكارات الرأسمالية الكبيرة منذ بداية القرن العشرين حيث أخذ دورها منذ ذلك الحين يتعاظم في الحياة الإقتصادية .

٣ ـ الخصائص الجوهرية للإحتكار الرأسمالي :

في المفهوم الضيق للكلمة فإن الإحتكار يعني امتيازاً اقتصادياً يتيح امكانية تحقيق مزايا يؤدي إلى أرباح غير عادية . ولقد عرف التاريخ الإقتصادي قبل نشوءالرأسمالية الإحتكارية أشكالاً من الإحتكار ، نذكر منها على سبيل المثال احتكار الأرض في الإقتصاد الإقطاعي الذي كان يمنح الإقطاعي مزايا تحقيق أشكال الريع المختلفة إلا أننا في هذا المجال لسنا بصدد الحديث عن هذه الأشكال من الإحتكار بقدر مايدور الحديث حول خصائص الإحتكار الرأسمالي :

أولاً :إنالإحتكار في اسلوب الإنتاج الرأسمالي يعني احتكار طبقةأو مجموعة من الأفراد للملكية وسائل الإنتاج واحتكار نتائج عملية الإنتاج . ويعد هذا الشكل من أشكال الملكية هو الأساس الموضوعي لتحقيق الربخ الرأسمالي .

ثانياً: إن الإحتكار الرأسمالي يشملمعظمأو جميع السلع التي يمكنانتاجها بصورة مستمرة سواء أكانت سلعاً استهلاكية مثل القميص والأحذية أم سلعاً انتاجية مثل الآلات والمود الأولية . وقبل نشوء الإحتكارات الرأسمالية في بداية هذا القرن عرف انتاج بعض السلع نوعاً من الإحتكار . وكان هذا الإحتكار يقتصر على السلع النادرة التي لاتدخل ضمن نطاق السلع المألوفة والعادية والتي يمكن انتاجها بصورة مستمرة ومن قبل عدد كبير من المنتجين .

وكان باستطاعة منتجي هذه السلع النادرة أن يتحكموا بشروط انتاجها وتحقيق أرباح مرتفعة وغير عادية .

أما الإحتكار الذي نشأ مع بداية هذا القرن فهو لايقوم على الإستفادة من بعض الشروط الخاصة والنادرة وإنما يمثل احتكاراً للشروط العادية التي تتحقق فيها عملية انتاج معظم وأنواع السلع المختلفة .

ثالثاً: من الخصائص الأساسية للإحتكار الرأسمالي قدرة هذا الإحتكار على التدخل في علاقات السوق والتأثير على تحديد السعر في حدود معينة تضمن له تحقيق أرباح غير عادية . إن هذه القدرة التي تتمتع بها الإحتكارات لاتستند إلى الإستفادة المؤقتة من بعض المكتشفات التقنية أو بعض الحقوق السياسية أو مجموعة من الصدف العابرة ، وإنما تنبع أساساً من القاعدة الموضوعية لتركز الإنتاج ورأس المال في المؤسسات الإحتكارية .

رابعاً: إن الإحتكار الرأسمالي لايشكل ظاهرة مؤقتة بقدر مايعبر عن مرحلة تاريخية وظاهرة ثابتة بشكل نسبي . لأن تاريخ الرأسمالية عرف على الدوام أشكالاً من الإحتكار المؤقت . ففي مرحلة التراكم الأولى لرأس المال حققت الشركة التجارية لشرق الهند على سبيل المثال أرباحاً غير عادية . عن طريق بيع السلع بأسعار تفوق قيمتها . إلا أن مثل هذا الإحتكار كان لايتجاوز حدود مجال التداول السلعي بين مجموعة من الدول . وكان بمثابة ظاهرة مؤقتة . وذلك خلافاً للإحتكار الرأسمالي الحالي الذي أصبح يشكل السمة الأساسية في النظام الرأسمالي الذي يعتمد في تحقيقه للأرباح غير العادية على سيطرته على مراكز الإنتاج الرئيسية وتحكمه بالرقابة على بيع وتصريف السلع في السوق .

خامساً: إن مايحدد صفة وطبيعة الرأسمال هي درجة التمركز في رأس المال والإنتاج فان كل شركة من الشركات الرأسمالية الموجودة حالياً لاتشكل بالضرورة احتكاراً ففي الولايات المتحدة يوجد عدد كبير من الشركات المساهمة . لكن هذه الشركات لاتأخذ صفة الإحتكار إلا عندما ترتفع درجة التركز في رأس المال والإنتاج فقد يكون الإحتكار مشروعاً فردياً أو شركة رأسمالية أو اتحاداً من شركات عديدة ، إلا أنه يشترط فيها أن تشكل قسماً أساسياً من رأس المال العامل في المجتمع حتى تكتسب صفة الإحتكار . أو بكلمة أخرى يشترط فيها أن تمثل قدرة اقتصادية تفوق قدرة المشاريع المتوسطة والصغيرة . إذن لايجوز إلصاق صفة الإحتكار بأية شركة أو مجموعة من الشركات إلا إذا توفر فيها شرط التركز الشديد في الإنتاج ورأس المال والقدرة على أن يكون لها تأثير ما في تحديد أسعار السوق وتحقيق أرباح غير عاديـــة .

وباختصار يوجد هناك مجموعة من الخصائص والشروط التي تحدد جوهر ومحتوى الإحتكار . وذلك مهما اتخذ الإحتكار من أشكال مختلفة جديرة أيضاً بالدراسة والبحث .

٤ ــ أشكال الإحتكارات الرأســمالية :

لقد اتخذ الإحتكار أشكالاً وظيفية مختلفة ، وكل من هذه الأشكال يتخذ طابعاً قانونياً واقتصادياً محدداً . وهذه الأشكال هي :

أولاً : الكارتــل :

يشكل الكارتل اتفاقاً بين عدد من أصحاب رؤوس الأموال يتحدد بموجبه شكل علاقات تصريف السلعة في السوق وحسب هذا الإتفاق فإن الأعضاء المشتركين في الكارتل يلتزمون عادة بعدم بيع سلعهم في السوق بأسعار لاتقل عن الأسعار التي نص عليها الإتفاق ، كما يصدق في كثير من الكارتلات أن يتحدد لكل مشترك مجال معين لتصريف سلعة أو نصيب معين من مجموع السلع الخاضعة للتصريف في السوق . ويترتب عادة على من يتجاوز هذه الحدود دفع غرامة نقدية عن هذه المخالفة لاتفاق الكارتل .

ثانيــاً : السينديكــات :

خلافاً للكارتل فإن عملية بيع السلعة لاتتم بصورة منفردة من قبل أعضاء الكارتل وحسب الشروط المحددة في الإتفاق ، وإنما تتم في السنديكات بصورة مركزية حيث يوجد هنا تمركز في عمليات التصريف . إن إدارة أو غرفة السنديكات هي التي تقوم بتوزيع الطلبات والتعهدات على الأعضاء المشتركين ، وهكذا تقوم إدارة السنديكات بتنظيم عملية بيع السلع أو شراء المواد الأولية التي يتطلبها نشاط كل من الأعضاء المشتركين . وبهذا الشكل تستطيع السنديكات عن طريق الإحتكار تحقيق بعض المزايا لاعضائها حين تقوم ببيع السلع العائدة لهم بأسعار مرتفعة وشراء المواد الأولية بأسعار مناسبة .

ثالثاً : التروست :

يعد التروست شكلاً متقدماً عن أشكال احتكار الكارتل والسنديكات . فعندما ينضم فرد أو مشروع ما إلى التروست ، فهو لايتنازل فقط عن استقلاليته الخاصة في مجال التداول ، كما هو الحال في الكارتل والسنديكات وإنما يتنازل أيضاً عن استقلاليته في مجال عملية الإنتاج . وبهذا الشكل يكتسب العضو المشارك صفة المساهم في التروست ، ويخضع إلى إدارة مركزية واحدة . وبالمقارنة مع الكارتل والسنديكات فإن التروست يتمتع من خلال التمركز الشديد في رأس مال والإنتاج بقدرة خاصة على المنافسة مع الإحتكارات الأخرى ، ويستطيع بالتالي ضمان تحقيق أرباح عالية لأعضائه .

وقد يتخذ التروست نفسه أشكالاً مختلفة . ففي غالب الأحيان يكون التروست على شكل اندماج كامل للمؤسسات الرأسمالية المكونة له . إلا أنه في حالات أخرى تبقى المؤسسات مستقلة . هذه الإستقلالية تكون شكلية لأنها من الناحية الإقتصادية تخضع في الواقع للشركة القائدة في التروست .التي تمتلك عادة الحق المطلق في الرقابة الكاملة على الأسهم وغيرها من أصول وممتلكات التروست . والشركة القائدة بهذا المعنى يجب أن تمثل أكبر المساهمين ويعود إليها في طبيعة الحالة أكبر نسبة من الأرباح التي يحققها التروست .

رابعاً : الكونسيرن :

يعد الكونسيرن من أكثر أشكال الإحتكارات تطوراً وتعقيداً . ومع مقارنته بأشكال الإحتكارات السابقة فهو يشمل على مشاريع ومؤسسات متعددة ليست تابعة لفرع اقتصادي معين ، وإنما لفروع عديدة تشمل الصناعة والنقل والتجارة ومجالات التأمين والمجال المصرفي ، وقد يضم الكونسيرن بعض الرأسماليين الأفراد وشركات مساهمة وتروستات . وقد يبقى أعضاء أو مساهمو الكونسرن مستقلين . ولكن تبقى هذه الإستقلالية شكلية. إذ أن مركز الكونسرن وقد يكون إحدى التروستات صناعياً أو مؤسسة مصرفية كبيرة يبقى هو المسيطر الذي يخضع له كل الأعضاء المساهمين .

وقد يأخذ هذا الإرتباط أشكالاً مختلفة منها على سبيل المثال العقود التي تحدد شكل العلاقة بين الأعضاء ومركز الكونسيرون .

ومهما اختلف الإحتكار فإن الصفة المميزة له هو التمركز في رأس المال . وكما هو واضح فإن مايميز أشكال الإحتكارات عن بعضها هو موضوع الإحتكار بالذات . فإذا كان موضوع الإحتكار هو التصريف في السوق فإن الكارتل والسنديكات هي الأشكال المعبرة عنه . أما إذا لم يقتصر موضوع الإحتكار على التصريف بل تعدى ذلك إلى مجال الإنتاج ، فإن التروست يعد الشكل الملائم لهذا النوع من الإحتكار . وعندما لايقتصر موضوع الإحتكار على مجالي التصريف والإنتاج وإنما يشمل أيضاً مجالات التسليف المصرفي والتأمين بحيث تقوم المشاريع المساهمة بالعمل في فروع عديدة فإن الكونسيرون بشكل الصيغة المناسبة لمثل هذا النوع من أنواع الإحتكار .

إن مايتصف به الإحتكار هو تحكم الفئة العليا من الطبقة الرأسمالية بالقسم الأكبر من عمليات الإنتاج والتصريف . ففي الماضي لم تقف أمام المنافسة الحرة بين أصحاب رؤوس الأموال أية حدود . وكانت المنافسة تخضع للقوانين الإقتصادية الفاعلة في اسلوب الإنتاج الرأسمالي . أما في مرحلة الرأسمالية الإحتكارية فلا أحد يستطيع أن يتجاهل تأثير الإحتكارات على تحديد السعر في السوق وتأثير ها على فعل القوانين الإقتصادية وفرض إرادتها على رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة .

وإذا كان تركز وتمركز رأس المال والإنتاج نشأ في أحضان المنافسة الحرة . فإن أشكال التمركز الإحتكاري لاتبقى ثابتة وإنما تتطور كلما استجدت شروط اقتصادية وتقنية جديدة . إن الشروط الحالية للرأسمالية الإحتكارية التي تتميز بالثورة العلمية – التقنية والتقدم التكنلوجي واندماج الدولة في الإحتكارات الرأسمالية لم تؤثر فقط على تسارع عملية تركز الإنتاج ورأس المال وإنما أيضاً على أشكال هذا التمركز الإحتكاري .

إن تركز الإنتاج ورأس المال في بعض المشاريع الإحتكارية حين بدأت بوادرها منذ أواخر القرن التاسع عشر شكل فيما بعد الأساس المادي والموضوعي لنشوء

أشكال احتكارية جديدة تتلاءم مع طبيعة المرحلة الحالية التي أصبحت فيها عملية الإنتاج الإجتماعي نتيجة التقدم العلمي والتكنلوجي تتصف بالتشعب والتخصص الدقيق .

إن التجمع الإحتكاري أصبح الآن أحد الأشكال الإحتكارية الشائعة في النظام الرأسمالي . فبدلاً من أن يقتصر المشروع الإحتكاري على فرع صناعي معين ، فقد أصبح التجميع الإحتكاري يشمل اتحاد فروع صناعية مختلفة بمشروع احتكاري واحد . وأن نشاط هذا المشروع لايقتصر على مرحلة واحدة من مراحل الإنتاج ، وإنما يشمل مراحل متعاقبة مثل استخراج الحديد الخام من فلزات الحديد ثم تحويله إلى منتجات أولية للتصنيع . إن التجمع الإحتكاري الذي كان يقتصر في الماضي على مجال التعدين قد أخذ حالياً بالإمتداد ليشمل معظم القطاعات بدءاً من استخراج المواد الأولية وحتى مرحلة انتاج المنتج النهائي . إن التوجه الحالي نحو التجمع يعبر في الواقع عن مسعى الإحتكارات لوضع المراحل الأساسية لعملية الإنتاج تحت اشرافها ورقابتها . وقد أدى ذلك إلى استغناء معظم الإحتكارات عن خدمات المشاريع التي كانت تقوم بتوريد المواد الأولية وبالتالي إلى تركز الأرباح التي كانت تحققها هذه المشاريع في التجمع الإحتكاري . فضلاً عن ذلك فإن كثيراً من المؤسسات الصغيرة قد أصبحت تابعة تكنولوجياً واقتصادياً للتجمعات الإحتكارية التي أصبحت أحد الأشكال الأساسية للتمركز الرأسمالي .

وقد نشأ في المرحلة الحالية باتجاه مغاير للمجمع الإحتكاري مايسمى بالتعدد أو التنوع الإحتكاري . فقد فسح التقدم العلمي والتكنلوجي المجال أمام رأس المال الإحتكاري للتنوع في الإستثمارات . فضلاً عن أن عدم استقرار السوق وسعي الإحتكارات لضمان مصالحها تجاه تقلباته هذه كلها دفعت الإحتكارات للبحث عن مجالات جديدة للإستثمار الرأسمالي .

وفي حالة التنوع فإن الإستثمارات والقوى الإنتاجية تتوزع في اتجاهات عديدة فهي لا تشكل فقط مراحل متعاقبة لدورة انتاجية واحدة كما هو الحال في المجمع الإحتكاري وينتج عن هذا التوزع تنوع في المنتجات النهائية . وهكذا يقوم الإحتكار المتنوع

بتنظيم انتاج منتجات عديدة لاتربطها أية علاقة بالمنتج الأساسي . أو يقوم بصنع أصناف عديدة من المنتجات تحت رقابة مالية موحدة ودمج الإحتكارات الكبيرة بمزيج احتكاري واحد . وقد بدأت موجة الدمج هذه بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن المساهمة في مثل هذه الإحتكارات تتطلب رأسمالاً كبيراً وانفاقاً واسعاً لأجل البحث والتطوير وبراءات الإختراع . ولهذا فإنه يلقي في الوقت الحاضر دعماً خاصاً من الدولة .

وإذا كان من الممكن في السابق تحديد الإتجاه الأساسي للمشروع ، فإن ذلك يصبح صعباً في المشاريع الإحتكارية المتنوعة لأن اتساع نطاق الإحتكارات الكبيرة واتحاد فروع الإنتاج التي لاتربطها الناحية التكنولوجية أية علاقةهو مايميز الإحتكارات الحالية عن احتكارات بداية القرن العشرين . إن شركة السيارات في الولايات المتحدة مثل جنرال موتورز وكرايزلير على سبيل المثال قد أدخلت في انتاجها منذ سنوات صناعة الصواريخ والصناعة الإلكترونية وصناعة الآلات الزراعية وآلات الاستخراج وغيرها . ونظراً لتعدد الفروع الصناعية فإن تنظيم عمل هذهالإحتكارات يخضع حالياً للبرمجة المخططة وبمساعدة ودعم الدولة .

٥ ـ الإحتكار والمنافسة في الرأسمالية الإحتكارية :

آ ـ الإحتكار والمنافسة :

قد يتبادر إلى الذهن أحياناً أن الإحتكار يلغي المنافسة أو هو نقيض للمنافسة . إن الإحتكار كما ذكرنا كان بدون شك وليد المنافسة الحرة . إلا أن المنافسة هذه تبقى في الرأسمالية الإحتكارية وتأخذ طابع المنافسة الإحتكارية . إن المنافسة الإحتكارية تقوم على أساس التمركز الشديد للإنتاج ورأس المال ، ويظل طابع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج قائماً . إلا أن هذه الملكية بدلاً من أن تكون مبعثرة بين عدد كبير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة كما كانت عليه في المنافسة الحرة ، فإن الملكية الخاصة في شروط الرأسمالية الإحتكارية تتركز بصورة أساسية في عدد من الإحتكارات التي تقوم بانتاج وتصريف القسم الأكبر من الناتج القومي .

وفي شروط تمركز القوى العاملة في عدد من المشاريع الإحتكارية فإن التناقض بين الطابع الإجتماعي للإنتاج وبين طبيعة الملكية الفردية يصبح أكثر بروزاً في الرأسمالية الإحتكارية ، إذ أن الإحتكارات الكبيرة توحد مجموعة كبيرة من المشاريع تحت اشرافها ومراقبتها ، وهي في نشاطها أيضاً لاتقتصر على بلد واحد وإنما يمتد هذا النشاط ليشمل بلداناً عديدة .

ومن الأهمية بمكان أن يؤمن كل فرع من فروع الإنتاج مايحتاجه من المواد الأولية واليد العاملة المتخصصة ووسائل النقل والأسواق المطلوبة لتصريف السلع ولقد استطاعت الإحتكارات أن تضع تحت تصرفها معظم هذه الوسائل . وبذلك لم يدخل الطابع الإجتماعي للإنتاج مرحلة جديدة من التطور فحسب وإنما تطور أيضاً أسلوب تملك نتائج عملية الإنتاج الإجتماعي نتيجة الإستغلال شبه الكامل للمشاريع والفروع والمناطق الإقتصادية من قبل الإحتكارات الرأسمالية .

ونتيجة لهذا التناقض الأساسي بين الطابع الإجتماعي للإنتاج وبين التمركز الشديد لملكية وسائل الإنتاج تبدو التناقضات الأخرى المتفرعة عنه أكثر بروزاً ، مثل التناقض بين تنظيم الإنتاج على مستوى المشروع الإحتكاري الواحد وبين عشوائية الإنتاج على المستوى الإجتماعي. ففي ظل رأسمالية المنافسة فإن تنظيم الإنتاج في شروط تبعثر وتوزع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج كان يتم على مستوى المشروع الفردي الواحد. بينما في الرأسمالية الإحتكارية فإن حدود تنظيم الإنتاج تتوسع لتشمل كل المشاريع التابعة للإحتكار . ولكن نتيجة لاستمرار طابع الملكية الخاصة للإحتكارات فإن كلاً من هذه الإحتكارات يبقى معرضاً لمجموعة من المخاطر نتيجة لفقدان التنظيم الشامل لعملية الإنتاج الإجتماعي .

وباختصار فإن الرأسمالية الإحتكارية تتميز بتمركز الإنتاج ورأس المال خلافاً لما كان عليه الحال في رأسمالية المنافسة . إلا أن بقاء الملكية الخاصة يتناقض مع الطبيعة الإجتماعية للإنتاج . ومن ناحية أخرى فإن استمرار الملكية الخاصة الإحتكارية لوسائل الإنتاج يجعل من الصعوبة بمكان تحقيق التنسيق بين عمليات الإنتاج في المشاريع الإحتكارية المختلفة وتصبح المنافسة فيما بينها أمراً محتماً . إلا أن المنافسة الإحتكارية

تكتسب هنا ملامح وخصائص معينة تميزها عن المنافسة الحرة أو التامة .

ب ـ خصائص المنافسة الإحتكارية :

إن تمركز الإنتاج ورأس المال في المشاريع الإحتكارية الخاصة يؤدي إلى تفاقم المنافسة حول السوق وتصريف الإنتاج الكبير . وبسبب وجود المنافسة الإحتكارية فإن بعض الإقتصاديين ، أمثال شامبرلين وكابلان ، يقولون « أما بضرورة احتكار كامل أي أن تحتكر مؤسسة احتكارية كامل الإنتاج أو ابقاء المنافسة الكاملة أو التامة » ونظراً لعدم وجود مثل هذا الإحتكار الكامل لفرع اقتصادي ما من قبل مؤسسة احتكارية واحدة فإنهم يستنتجون عدم وجود الإحتكار . وأن النظام الرأسمالي كما كان عليه في الماضي يقوم على أساس المشروع الحر (١) .

إلا أن الواقع يؤكد وجود المنافسة إلى جانب الإحتكار الرأسمالي . ويبرهن أيضاً على وجود علاقة جدلية بين الإحتكار والمنافسة . لأن الإحتكار بحد ذاته يخلق نوعاً جديداً من المنافسة تختلف عن المنافسة الحرة أو التامة . لأن أي احتكار وفي شروط تعددية الإحتكارات لايستطيع تثبيت مواقعه إلا عن طريق المنافسة التي قد تؤدي إلى خراب وإفلاس بعض المشاريع التي لاتستطيع الصمود في وجه المنافسة . وفي الرأسمالية الإحتكارية تصبح المنافسة أكثر حدة ولاتخضع إلى أسس التكافؤ كما كان عليه الحال في المنافسة الحرة . وهي أي المنافسة الإحتكارية تكتسب ذلك خصائص وملامح جديدة أهمها :

١ ـ المنافسة حول الربح الإحتكاري :

إن المشروع الرأسمالي برأسمالية المنافسة كان ربحياً عندما يتحقق الربح الوسطي على الأقل في شروط المنافسة الحرة . وكانت المنافسة الحرة تقوم وبصورة عفوية على تنظيم الربح بحيث تحقق الحجوم المتساوية من رؤوس الأموال في النتيجة حجماً واحداً

(١) الاقتصاد السياسي لأساليب الانتاج ماقبل الراسمالية ـ مترجم عن الروسية ـ الطبعة الالمانية برلين ٩٧٢ صفحة ٥٠٠

من الربح . إلا أن الإحتكار الرأسمالي لايقبل بالربح الوسطي ، وإنما يسعى إلى تحقيق الربح الإحتكاري الإضافي . ومن الناحية الموضوعية فإن المركز الذي يحتله الإحتكار في عملية الإنتاج والتصريف في السوق يتيح له غالباً امكانية تحقيق هذا الهدف . ولأجل تحقيق هذا الهدف يسعى كل من الإحتكارات إلى إضعاف منافسة الإحتكارات الأخرى . وعوضاً عن المباراة التي كانت تتصف بها المنافسةالحرة بين أصحاب رؤوس الأموال ، فإن الإحتكار يلجأ إلى أساليب التحكم التي تملكها الأقلية الإحتكارية في مراكز الإنتاج والتسويق .

٢ — شمولية المنافسة الإحتكارية :

إن المنافسة في الرأسمالية الإحتكارية لاتقتصر على السوق الداخلية ، وإنما تمتد لتشمل السوق العالمي . وفي المنافسة الحرة فإن التنافس في السوق العالمية كان يقتصر على بعض المشاريع الرأسمالية التي كانت تقوم بعمليات التصدير إلى الخارج . أما في مرحلة الرأسمالية الإحتكارية . فإن كل اتحاد أو مشروع احتكاري يشترك بالصراع التنافسي في السوق العالمية . وفي مجال السوق العالمية فإن المنافسة الإحتكارية لاتنحصر بين احتكارات البلدان الرأسمالية المختلفة وإنما تبرز هذه المنافسة أيضاً بين احتكارات البلد الرأسمالي الواحد . مثال على ذلك التنافس بين جنرال موتورز ومشروع فورد . فالتنافس فيما بينهما لايقتصر على سوق الولايات المتحدة وإنما يشمل أيضاً السوق العالمية . وفضلاً عن ذلك فإن لكل من هذين الإحتكارين فروعاً في الخارج تتنافس فيما بينها على السوق العالمية .

ج — دور الدولة في المنافسة :

إن الدولة لاتبقى في الظروف الحالية بعيدة عن التدخل في المنافسة الإحتكارية . فبينما كان دور الدولة في رأسمالية المنافسة الحرة يقتصر على اجراءات سياسية الحماية أو اطلاق حرية التجارة حتى تضمن التكافؤ في التنافس بين جميع أصحاب رؤوس الأموال أو المشاريع الرأسمالية الصغيرة والمتوسطة . فإن الدولة في الرأسمالية الاحتكارية تقوم ببعض الإجراءات لحماية رأس المال الإحتكاري ، والإحتكارات

بصورة أساسية . وهي بذلك تضعف من قدرة رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة على المنافسة الداخلية ، كما تقوم الدولة بالعمل على تشجيع الإحتكارات لمواجهة الإحتكارات الأجنبية في السوق العالمية .

وعدا ذلك فإن الدولة لاتستخدم كوسيلة فقط لحماية الإحتكارات ، وإنما تصبح هي بحد ذاتها موضوعاً للإحتكار . وذلك حين يشتد التنافس بين الإحتكارات على التعهدات التي تطرحها الدولة لتنفيذ بعض المشاريع وخصوصاً مشاريع وبرامج التسلح التي تحقق عادة أعلى معدلات الربح .

د ـ المنافسة على المواد الأولية واليد العاملة :

في رأسمالية المنافسة الحرة كان التنافس يظهر بصورة أساسية في بيع السلع في السوق ، أما التنافس على شراء المواد الأولية فكان يشكل ظاهرة نادرة إلى حد ما ، لأن المشاريع الرأسمالية الصغيرة والمتوسطة الإنتاج كانت لاتجد صعوبات كبيرة في تأمين المواد الأولية . أما بالنسبة للمشاريع الإحتكارية وبسبب تركيز وزيادة الإنتاج ، فقد أصبحت هذه المشاريع بأمس الحاجة إلى مراقبة حركة المواد الأولية وأصبح سوق المواد الأولية مجالاً آخر للمنافسة إلى جانب المنافسة على سوق تصريف السلع .

وبالإضافة إلى ذلك فإن التقدم التكنولوجي الذي حققته الثورة العلمية ـ التقنية الحالية قد خلق مجالاً جديداً للمنافسة . إذ يلاحظ الآن اشتداد حدة المنافسة على اليد العاملة الماهرة والمتخصصة وخاصة الفئة التقنية المتخصصة والمؤهلة علمياً مثل فئة المهندسين وماشابههم . وهذه يتعاظم دورها في عملية الإنتاج ومراكز البحث العلمي والتقني .

٦ ـ أشكال المنافسة الإحتكارية :

تعرضنا بصورة عامة في بحث سابق إلى المفهوم العام للمنافسة وإلى أشكال المنافسة بصرف النظر عن كونها منافسة حرة أو منافسة احتكارية . إلا أن هذه الأشكال

في المنافسة الإحتكارية تتميز ببعض الصفات الخاصة التي تتلاءم وطبيعة المنافسة الإحتكارية . وبالإمكان ذكر أهم هذه الأشكال :

آ ــ المنافســة الداخليــة :

عندما حددنا أشكال الإحتكارات ذكرنا أن هذه الأشكال قد تأخذ شكل الإتحاد بين مؤسسات عديدة يقتصر نشاطها على تصريف السلعة (الكارتل) أو قد يشمل الإنتاج والتصريف (التروست) أو أن أحدها يتجاوز هذا النطاق إلى مجال التسليف المصرفي والتأمين وغيره (راجع أشكال الإحتكارات) . إلا أنه من الخطأ القول بعدم وجود منافسة داخل هذه الأشكال وبين الأعضاء المساهمين في تكوينها سواء أكانوا أفراداً أم مؤسسات .

إن المنافسة الداخلية أي داخل الإحتكار الواحد تظهر بصورة أساسية في التنافس حول حصص الأعضاء المساهمين في الإتحاد الإحتكاري . إذ يسعى كل من هؤلاء الأعضاء لزيادة حصته في المساهمة . وبالتالي إلى تدعيم موقعه داخل الإحتكار الواحد . بغية تحقيق أكبر نسبة ممكنة من الأرباح . إن تغير الطاقة التصريفية أو الإنتاجية لكل من الأعضاء المساهمين وخاصة في شروط التطور التقني الحالي يؤدي إلى تغير علاقات القوى بين شركاء الإتحاد الإحتكاري . إن تعاظم حصة العضو المشارك تسهل له المطالبة بإعادة النظر في التوزيع القائم للحصص ومجالات التصريف وفي مستوى الأسعار المحددة للسلع . أو بكلمة أخرى فإن التنافس يشتد داخل الإحتكار حول زيادة الأسهم أو الحصص وحول مراكز الإدارة وحول الأسعار وإعادة توزيع الأرباح .

ب ــ المنافســة بين الفروع الإقتصاديــة المختلفــة :

لايشتد التنافس في شروط الإحتكار داخل الفرع الإقتصادي الواحد ، وإنما بين الفروع الإقتصادية المختلفة وهكذا تشتد المنافسة على سبيل المثال بين الإحتكارات المتخصصة بتوريد المواد الأولية وبين الإحتكارات التي تقوم بتصنيع المواد الأولية

والمنتجات نصف المصنعة . إذ تحاول الأولى رفع أسعارها انطلاقاً من موقعها الإحتكاري في توريد المواد الأولية ، بينما تحاول الثانية الحفاظ على انخفاض الأسعار . وقد تلجأ الإحتكارات الثانية التي تقوم بتصنيع المنتجات النهائية على اقامة مشاريع لتصنيع المواد الأولية تابعة لها . بينما قد تقوم الإحتكارات الأولى بإقامة مؤسسات لتحويل وتصنيع المواد الأولية إلى منتجات نهائية بدلاً من توريدها إلى الإحتكارات الأخرى .

ج ـ المنافسة حول السلع البديلة :

في هذه الحالة تدخل الإحتكارات التي تقوم بإنتاج منتجات بديلة حلبة التنافس فيما بينها . وهكذا تنشأ المنافسة بين الإحتكارات التي تقوم بانتاج القصدير وتلك الإحتكارات التي تقوم بانتاج الألمنيوم ، مثلاً أو أن ينشأ التنافس بين الإحتكارات التي تقوم بانتاج الكاوتشوك الطبيعي ، وتلك التي تقوم بإنتاج الكاوتشوك الصناعي أو بين الإحتكارات التي تقوم بإنتاج المنتجات الصوفية من الصوف الطبيعي ، وبين الإحتكارات التي تقوم بإنتاج المنتجات الصوفية التركيبية .

إن محاولة بعض الإحتكارات رفع أسعارها تؤدي إلى اشتداد المنافسة ، فعلى سبيل المثال إذا أقامت شركات انتاج الفولاذ بزيادة أسعار الفولاذ ، عندئذ تقوم الشركات التي تستخدم الفولاذ بإنتاجها إلى استبداله بالبلاستيك . وهذا مايؤدي إلى تشجيع صناعة البلاستيك وتجد احتكارات الفولاذ نفسها في منافسة شديدة مع الإحتكارات المنتجة للبلاستيك .

د ـ المنافسة حول المستهلك :

وفي هذا الشكل من أشكال المنافسة الإحتكارية فالإن التنافس يكون بين الإحتكارات التي تقوم بإنتاج سلع ذات طبيعة مختلفة . إن الشركات الإحتكارية التي تقوم بإنتاج الموبيليا تسعى بكل وسائل الإعلان والتسهيلات الرامية إلى الدفع بالتقسيط لبيع أكبر كمية من هذه السلعة وبالمقابل نجد أن الشركات الإحتكارية الأخرى التي تقوم بإنتاج الألبسة والأحذية وغيرها تسعى إلى تحقيق الهدف نفسه . فالمنافسة هنا تدور

إذن حول دخول المستهلكين ونسب توزيع القوة الشرائية لهذه الدخول على السلع الإستهلاكية المختلفة .

هـ - المنافسة بين الإحتكارات والمؤسسات غير الإحتكارية :

إن المنافسة لاتنحصر عادة بين الإحتكارات وإنما أيضاً بين هذه الإحتكارات وبين المؤسسات غير الإحتكارية أو مايطلق عليها بالمؤسسات الهامشية التي لاتنتمي إلى أي من الإحتكارات وهذه المؤسسات يمثلها بعض الرأسماليين الذين يفضلون عدم الدخول أو الإنتماء الى الإحتكارات الرأسمالية . وهم يمثلون عادة الرأسماليين الصغار والمتوسطين .

إن تكاليف الإنتاج في هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون عادة أعلى من تكاليف الإنتاج في الإحتكارات التي تتشابه في انتاج السلع . ونظراً لأن المؤسسات الإحتكارية هي التي تؤثر في تحديد أسعار هذه السلع والتي تكون عادة مرتفعة ، فإن المؤسسات الهامشية تحقق في مثل هذه الشروط أرباحاً عادية بينما تحقق الإحتكارات أرباحاً مرتفعة وغير عادية بسبب انخفاض تكاليف انتاج السلعة .

ونظراً للمركز التفضيلي الذي تتمتع به الإحتكارات ، فإن المؤسسات الهامشية لاتستطيع مجابهة هذه الإحتكارات . وان التنافس فيما بينها لايتسم بالثبات والإستقرار إن الإحتكارات تملك الوسائل العديدة التي تستطيع بواسطتها الحاق الضرر بالمؤسسات الهامشية للدرجة إنها تستطيع إزالتها من السوق أو اجبارها على الإنضمام إلى الشركات الإحتكارية . فقد تتفق هذه الإحتكارات العاملة في الصناعة التحويلية مع الإحتكارات التي تقوم بإنتاج المحروقات ومشتقات الطاقة والمواد الأولية للتضييق على المؤسسات الهامشية . أو أن تقيم اتفاقاً مع شركات النقل للحد من نقل السلع التي تنتجها المؤسسات الهامشية أو تتفق معها على أسعار مرتفعة لنقل البضائع . كما قد تقوم المصارف الكبرى بتقليص القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . كما بإمكان الشركات الإحتكارية الضغط على هذه المؤسسات عن طريق تخفيض الأسعار بحيث تكون أقل من تكلفة الإنتاج في هذه المؤسسات . حتى تكون هذه المؤسسات

مضطرة في النهاية إلى بيع أسهمها وسنداتها إلى الشركات الإحتكارية ، وتعلن عن حل نفسها لتنظم إلى هذه الشركات .

و ـ المنافسة حول التقدم التقني :

بسبب التقدم التقني التكنولوجي السريع والذي يميز المرحلة الحالية عن المرحلة السابقة في رأسمالية المنافسة ، فإن المنافسة تشتد بين الإحتكارات حول الإستفادة من مكتسبات التقدم التقني . لأن عدم التكافؤ في التقدم التقني بين الإحتكارات يؤدي إلى تغير مراكز القوى لهذه الإحتكارات . إن الإحتكارات التي تحتكر التقدم التقني هي التي تتمتع بالقدرة على التطور وتزايد دورها في الإقتصاد الوطني .

ن ـ المنافسة الحرة في الرأسمالية الإحتكارية :

إلى جانب هذه الأشكال من المنافسة الإحتكارية تبقى المنافسة الحرة التقليدية بين المؤسسات الهامشية أو المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة ، إلا أن شروط المنافسة هذه في ظل الرأسمالية الإحتكارية تختلف عن الشروط التقليدية السابقة .

أولاً : لأن مجال المنافسة بين هذه المؤسسات يبقى محدوداً وضيقاً بسبب ضآلة الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات في الإقتصاد الوطني الذي تسوده الرأسمالية الإحتكارية .

ثانياً : إن المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخضع بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى مراقبة الإحتكارات الرأسمالية الكبيرة .

ثالثاً : إن المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصبح أكثر حدة نظراً للظروف الصعبة التي توجد فيها هذه المؤسسات في ظل الإحتكار .

رابعاً : إن الإحتكارات الكبيرة تقوم باستغلال المنافسة بين هذه المؤسسات لأنها تقوم عادة بإنتاج مواد نصف مصنعة وقطع جزئية صغيرة . وأن الإحتكارات تستطيع في جو المنافسة بين هذه المؤسسات شراء هذه المنتجات بأسعار مناسبة .

وهكذا يلاحظ أن المنافسة الحرة في الرأسمالية الإحتكارية تتم في الشروط التي تمليها الإحتكارات ، كما يبدو واضحاً إن الإحتكارات الرأسمالية لاتزيل نهائياً

شكل المنافسة الحرة التي انبثقت منها هذه الإحتكارات ، وإنما تبقى إلى جانبها وتزيد في الوقت نفسه من حدة أشكال التنافس في الرأسمالية الإحتكارية .

٧ – استحالة الإحتكار المطلق :

يستنتج مما سبق أن الإحتكار وكما ذكرنا لايلغي المنافسة ، وإنما يتميز أيضاً بوجود نوع آخر من المنافسة هي المنافسة الإحتكارية ، التي تخضع لقوانين وسمات نوعية تميزها عن المنافسة الحرة أو التامة التي كانت سائدة قبل مرحلة الرأسمالية الإحتكارية . وبهذا المعنى فإن وجود المنافسة الإحتكارية تعني في الواقع استحالة الإحتكار الكامل أو المطلق . ويوجد هناك مجموعة من العوامل الموضوعية التي تعيق نشوء الإحتكار المطلق .

أولاً : إن الإحتكار الناشيء في فرع اقتصادي معين يسعى عادة إلى الإمتداد داخل هذا الفرع والتوسع أيضاً في الفروع الإقتصادية الأخرى . إلا أن قدرة هذا الإحتكار على المنافسة تدفع بالمشاريع الكبيرة العاملة في هذا الفرع أو ذاك إلى عقد اتفاقات احتكارية فيما بينهما لمواجهة منافسة أي احتكار يحاول السيطرة الكاملة على النشاط الإقتصادي لهذا الفرع .

ثانياً : يحاول الإحتكار الرأسمالي عادة فرض شروطه على المشاريع الرأسمالية التي تقوم بتوريد المواد الأولية والمحروقات وغيرها من المواد . ولأجل ذلك تسعى هذه المشاريع إلى ايجاد صيغة عمل ما فيما بينها لمواجهة الإنعكاسات الضارة للشروط الإحتكاريـــة .

ثالثاً : إن نشوء فروع اقتصادية جديدة ومشاريع منافسة جديدة تجعل من قيام اقتصاد احتكاري كامل أمراً مستحيلاً . ولذا فإن ميل الإحتكارات الرأسمالية إلى الإحتكار المطلق لعملية الإنتاج الإجتماعي يصبح في ظل هذه الشروط غير قابلٍ للتحقيق .

رابعاً : إن عملية تمركز الإنتاج في الفروع الإقتصادية المختلفة لا تتم بصورة متكافئة وإنما مايميزها هو التفاوت في درجة ومستوى التمركز بين الإحتكارات والمشاريع

المختلفة . ان الفروع الإقتصادية التي لاتتوفر فيها درجة كافية من التمركز لاينشأ فيها بالتالي أي شكل من أشكال الإحتكار .

وعدا ذلك فإن الإحتكارات لاتتوجه عادة إلا إلى الفروع التي تتيح لها امكانية تحقيق الربح الأقصى . ومثل هذا الشرط لايتوفر عادة في كل الفروع الإقتصادية . ومثل هذه الفروع الأقل ربحية تبقى بأيدي المشاريع الصغيرة والمتوسطة غير الإحتكارية ومثل هذه المشاريع تبقى تابعة بشكل أو آخر إلى الإحتكارات أو واقعة تحت تأثيرها المباشر وغير المباشر . وأن الإحتكارات تحقق بواسطة علاقة التبعية هذه بعض المزايا الإقتصادية دون أن تستخدم أي جزء من رأسمالها للتوظيف في هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يكون فيها معدل الربح أقل منه في الإحتكارات الكبيرة .

ولكن في بعض الحالات الإستثنائية قد يحتكر مشروع ما كل الإنتاج في فرع اقتصادي ما . فعلى سبيل المثال ، فإن مؤسسة واحدة كانت في مرحلة ماقبل الحرب العالمية وظلت لفترة طويلة تحتكر انتاج كل الألمنيوم في الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن هذه الحالة عرضية ولايمكن لها أن تصبح قاعدة لتشكل الإحتكار المطلق .

وبالنسبة لمفهوم الإحتكار المطلق فقد لاحظنا اختلاف آراء الإقتصاديين حول هذه المسألة . ففي حين نجد بعض الإقتصاديين الرأسماليين ينكر وجود أية علاقة بين التمركز والإحتكار ، فإن البعض الآخر منهم يعترف بوجود سيطرة احتكارية في حال تمركز الإنتاج لفرع اقتصادي معين في مؤسسة واحدة . وينكر وجود مثل الإحتكار إذا تعددت المشاريع الكبيرة في هذا الفرع . أما الإقتصاديون الماركسيون فيربطون بين التمركز وبين الإحتكار . وأن الإحتكار حسب وجهة نظرهم يعني بالإضافة إلى ذلك أسعاراً احتكارية وأرباحاً احتكارية اضافية . ويخالف هذا الرأي الإقتصادي الأمريكي . آ — كابلان الذي لايعترف بأن الأسعار تفوق قيمة السلعة الفعلية في حال تعدد المشاريع الكبيرة في فرع اقتصادي معين ، وبالتالي فإن هذه المشاريع لاتحقق أرباحاً احتكارية اضافية . ويرى الإقتصاديون المار كسيون أن المنافسة بين الإحتكارات الكبيرة لاتمنع من عقد اتفاقات فيما بينها تحدد بموجبها

أسعاراً مرتفعة للسلع تضمن في الوقت نفسه المصالح الإحتكارية لكل المؤسسات الكبيرة المساهمة في عقد مثل هذه الإتفاقات .

٨ ـ السعر الإحتكاري والربح الإحتكاري الإضافي :

لقد رافقت عملية الإنتقال من رأسمالية المنافسة إلى الرأسمالية الإحتكارية تغيرات نوعية وأساسية في مجمل العلاقات الرأسمالية . على الرغم من ذلك ـ وكما ذكرنا ـ فمن الضروري أن يبقى واضحاً في الأذهان أن الإحتكار لايزيل المنافسة . إلا أن نوعاً جديداً من المنافسة يظهر بين الإحتكارات بعد أن تبين لنا استحالة الإحتكار المطلق . كما تبقى المنافسة الحرة التقليدية قائمة بين المشاريع الرأسمالية الصغيرة والمتوسطة ، ولكن في اطار شروط جديدة هي شروط الرأسمالية الإحتكارية. التي أصبحت هي السائدة في مرحلة الإحتكار . وفي شروط هذه المرحلة التي يمتزج فيها الإحتكار مع الأشكال الجديدة للمنافسة الملائمة له ، فإنه يمكن القول بأن تشكل السعر والربح يتحدد في ظروف الإحتكار كمحصلة للتنازع بين مجموعة من الإتجاهات التي تحدد خصائص هذه المرحلة التي ليست بالإحتكار المطلق ولا هي بالمنافسة الحرة . إلا أن هذه المرحلة رغم ذلك تتصف بتفوق الإحتكارات . وهي من خلال موقعها الإحتكاري في عملية الإنتاج والتداول تستطيع إلى حد كبير أن تحدد آلية السوق . وبواسطة فعل وتأثير هذه الآلية يتشكل مايسمى بالربح الإحتكاري الإضافي . ويعرف الربح الإحتكاري الإضافي عادة بأنه الربح الإضافي الذي تحققه الإحتكارات والذي يزيد عن الربح الرأسمالي العادي الذي يتحدد في المنافسة الحرة . ونظراً لأن الربح الإضافي يمثل شكلاً من أشكال الربح الرأسمالي في شروط الإحتكار . فإن التحليل النظري يتوجب النظر إلى الربح الإحتكاري الإضافي باعتباره مقولة خاصة من مقولات الإقتصاد الرأسمالي الإحتكاري .

وحتى تكتسب هذه المقولة الخاصة مزيداً من التوضيح والتحديد العلمي الدقيق . فإنه يكون من المفيد اجراء المقارنة اللازمة بين الأشكال القديمة للربح الرأسمالي التي عرفتها المراحل التي سبقت مرحلة نشوء الرأسمالية الإحتكارية وبين الربح الإحتكاري

الإضافي الذي أصبح القانون والمحرك الأساسي لفعالية ونشاط الإحتكارات الرأسمالية .

أولاً : ظهر شكل من أشكال الربح الإحتكاري الإضافي بمرحلة الإنتاج المانيفكتوري الرأسمالي . وقد تشكل هذا الربح الإضافي من خلال ظهور بعض الإحتكارات في القطاع التجاري والصناعي الحرفي . وحققت هذه الإحتكارات أرباحاً اضافية تزيد عن الأرباح العادية التي حققتها بعض المشاريع الرأسمالية الصغيرة في ذلك الحين إلا أن هذا الربح الإضافي كان يشكل ظاهرة ثانوية واستثنائية . وكان يعبر عن عدم نضوج الرأسمالية وعلاقات الإنتاج الرأسمالي وعدم نضوج مقومات المنافسة الرأسمالية الحرة . وكانت الرأسمالية حينذاك في المراحل الأولى للنشوء والتكـوين .

إلا أن الربح الإحتكازي الإضافي في مرحلة الرأسمالية الإحتكارية يختلف من الناحية الكمية والنوعية عن الربح الإضافي الذي ظهر في تلك المرحلة التي سبقت نشوء الثورة الصناعية وعدا ذلك فإن الربح الإحتكاري الإضافي لايمثل ظاهرة استثنائية وثانوية ، وإنما أصبح هو الشكل السائد في الرأسمالية الإحتكارية التي تعبر تاريخياً عن تمركز الإنتاج ورأس المال .

ثانياً : إن الربح الإحتكاري الإضافي في الرأسمالية الإحتكارية كان نتيجة لانتهاء مرحلة متقدمة عن مرحلة المانيفكتورية ، وهي مرحلة رأسمالية المنافسة الحرة . ومن الوجهة التاريخية فإن الربح الإحتكاري الإضافي في المرحلة الحالية لايمكن اعتباره الشكل المتطور للربح الإضافي الإحتكاري الذي ظهر في رأسمالية المانيفكتورة . بقدر مايمثل شكل الربح الذي حل محل الربح الوسطي الذي ساد مرحلة المنافسة الحرة التي تعد مرحلة متقدمة عن الرأسمالية المانيفكتورية . فقد رأينا في البحث الخاص بتشكل الربح والسعر في المنافسة الحرة إن آلية هذه المنافسة تؤدي بالنتيجة إلى تشكل ما أسميناه بالربح الوسطي . حيث يسود في هذه الحالة مبدأ تساوي الربح للحجوم المتساوية من رؤوس الأموال الذي يتحقق في ظل التوازن النسبي لشروط الإستثمار الرأسمالي . وعلى العكس من ذلك فإن غياب شروط عدم التكافؤ بين رؤوس الأموال في الرأسمالية الإحتكارية تساعد على تحقيق الربح

الإحتكاري الإضافي الذي يفوق في حجمه ومعدله الربح الوسطي في شروط المنافسة . فمن خلال الموقع المتميز للإحتكارات في مجمل الإقتصاد الوطني ظهرت تغيرات جوهرية في تشكل الربح الرأسمالي . والدليل على ذلك هو الهوة العميقة بين معدل الربح الذي تحققه المشاريع الإحتكارية وبين معدل الربح الذي تحققه المشاريع غير الإحتكارية . ففي فروع الإنتاج المختلفة وفي ظل شروط المنافسة غير المتكافئة تختلف معدلات الربح بصورة أساسية . ويستحيل في هذه الحالة تشكل معدل ربح وسطي واحد لجميع المشاريع الرأسمالية .

إن الإحصائيات الرسمية حول معدل الربح الذي حققته الشركات الأمريكية في قطاع الصناعة التحويلية خلال الأعوام ١٩٦٠ — ١٩٧٠ تشير إلى أن معدل الربح للشركات الإحتكارية الكبيرة التي بدأت برأسمال قيمته مائة مليون دولار يعادل ثلاثة إلى أربعة أضعاف معدل الربح في الشركات العاملة في القطاع نفسه والتي لايتجاوز رأس مالها المليون دولار . ومثال آخر على تركز الأرباح العالية في الشركات الإحتكارية الكبيرة هو أن ميزانية شركة جنرال موتورز المعروفة حققت ربحاً يعادل ١,٥ مليار دولار في عام ١٩٦٥ وأن ميزانية شركة آن أظهرت ربحاً قدره ٢,٥ مليار دولار . بينما بلغت أرباح بقية الشركات التي تقارب المليون شركة مايعادل ٧٣ مليار دولار (١) .

وباختصار فإن الشروط الإقتصادية المميزة للإحتكارات تساعدها على تحقيق أرباح اضافية ومنتظمة وهذه لايمكن تحقيقها من قبل الشركات الأخرى غير الإحتكارية . وبهذا المعنى فإن الربح الإحتكاري الإضافي يشكل ضرورة موضوعية واقتصادية لأنه يعبر عن الشروط الوظيفية اللامتكافئة لرؤوس الأموال في الرأسمالية الإحتكاريـــة .

٩ — وسائل ومصادر الربح الإحتكاري الإضافي :

يمكن إذن القول بصورة عامة بأن الربح الإحتكاري الإضافي يتحقق في شروط

(١) المرجع — الاقتصاد السياسي — اساليب الانتاج ما قبل الاشتراكية — الطبعة الالمانية ٩٧٣ — برلين صفحـــة ٥٤٢

زوال المنافسة الحرة ، وفي شروط تمركز الإحتكارات في الفروع الإقتصادية الأساسية . إلا أن هذه المسألة تحتاج إلى المزيد من التوضيح ذلك لأن الربح الذي تحققه المؤسسات يتوقف وفي ظل ظروف معينة ومحددة تاريخياً على مجموعة من الوسائل والمصادر التي يستخدمها أصحاب المشاريع لتحقيق هذا الربح .

ففي ظروف وشروط الرأسمالية الإحتكارية فإن الإحتكارات تستطيع أن تستخدم مجموعة من الوسائل لتحقيق الربح الإحتكاري الإضافي التي لاتتوفر عادة للمشاريع غير الإحتكارية . وفي البحث السابق والمتعلق بدراسة مصدر الربح الرأسمالي (راجع نظريات الربح) تبين لنا وجود اتجاهات عديدة تختلف بعضها عن البعض في تفسير ظاهرة الربح الرأسمالي . وكان للبحث في هذه النظريات إلى حد ماصفة التجريد ومن دون التعرض إلى الشروط الملموسة التي يتشكل فيها الربح الرأسمالي إن الشروط الملموسة والمحددة لتشكل الربح الإحتكاري تختلف عن تلك الشروط التي يتحقق فيها الربح في المنافسة الحرة . لذا فإن التساؤل يدور حول المصادر والوسائل الخاصة التي تستخدمها الإحتكارات الكبيرة لتحقيق الربح الإحتكاري الإضافي وهي :

آ ــ اعادة توزيع الثروة الوطنية :

طالما أن الربح الإحتكاري الإضافي لايتأتى عن طريق تحويل القيمه المضافة الجديدة التي تحققها عملية الإنتاج كما هو الحال في المنافسة الحرة فإن عملية اعادة توزيع الثروة الوطنية ككل تعتبر أحد مصادر الربح الإحتكاري الإضافي . إن سيطرة الإحتكارات لاتظهر فقط من خلال قدرتها على اعادة توزيع الثروة الوطنية داخل البلد الواحد وإنما تتجاوز الحدود المحلية إلى بلدان أخرى حيث ينتقل جزء من ثروة هذه البلدان إلى الإحتكارات الرأسمالية العالمية في صورة ربح . وقد يتخذ انتقال هذه الثروة أشكالاً مختلفة منها على سبيل المثال التبادل التجاري غير المتكافىء على صعيد السوق الرأسمالي العالمي .

وقد لاتقتصر سيطرة الإحتكارات أحياناً على بعض الفروع الإقتصادية ، وإنما

تمتد هذه السيطرة لتشمل مقاطعات ادارية كاملة داخل البلد الواحد . مثال الشركة الأمريكية أناكوندا التي تقوم باستخراج وتحويل فلزات النحاس والتوتياء والرصاص . إن نشاط هذه الشركة لاينحصر فقط في هذا المجال ، وإنما تسيطر على المناطق التي تتمركز فيها مؤسساتها وفروعها . فهي تسيطر على الشبكة التجارية بصورة كاملة وعلى القسم الأكبر من البيوت السكنية . وتستطيع أن تحدد مستوى الأجور وترفع من مستوى الأسعار للسلع الغذائية والألبسة وأجور السكن . كما ترتبط بها كل المشاريع الأخرى بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، كما تقوم الأجهزة الإدارية المحلية على تسهيل خدمات هذه الإحتكارات ، وكل هذه العوامل تساعد الإحتكارات على تحقيق الربح الإحتكاري الإضافي .

ب ـ احتكار المكتشفات العلمية والتقدم التكنولوجي :

إن الإحتكارات الرأسمالية الكبيرة تكون أكثر قدرة على الإستفادة من المكتشفات العلمية والتقدم التكنولوجي ، وذلك بسبب الإمكانيات المتاحة لها عن طريق تمركز الإنتاج وتمركز رأس المال . ومن المعلوم أن استخدام الوسائل الحديثة في عملية الإنتاج يساعد على تخفيض نفقات الإنتاج وبالتالي زيادة الربح عن المستوى العادي والوسطي .

ج ـ اعادة توزيع الربح في شروط الإحتكار :

في رأسمالية المنافسة كان الإختلاف في التركيب الوظيفي والعضوي لرأس المال يشكل الأساس المادي لإعادة توزيع الربح . وفي هذه المرحلة لم يكن هناك أي عائق يحول دون انتقال رؤوس الأموال من الفروع ذات الأرباح المنخفضة إلى الفروع ذات الأرباح المرتفعة . وفي الرأسمالية الإحتكارية لم تنتف كلياً حركة انتقال رؤوس الأموال . ولكن هذه الحركة تتم في شروط مختلفة . إذ نجد بعض الإحتكارات توسع نشاطها إلى فروع أخرى لتحقيق المزيد من الربح . وقد تظهر المنافسة في حركة رؤوس الأموال الإحتكارية الكبيرة . إلا أن المنافسة الناشئة عن حركة رؤوس الأموال هذه لاتشكل الشرط الكافي لتحقيق معدل واحد من الربح

كما كان عليه الأمر في رأسمالية المنافسة الحرة التي كانت تؤدي حركة رؤوس الأموال فيها إلى تشكل معدل الربح الوسطي .

أما في الرأسمالية الإحتكارية فإن احتكار وتمركز الإنتاج ورأس المال يشكلان العامل الأساسي في عملية اعادة توزيع الربح بين المشاريع الرأسمالية وتتم هذه العملية في اتجاه توزيع الربح الذي تحققه المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الأخرى غير الإحتكارية لصالح الإحتكارات الكبيرة التي تمتلك بحكم موقعها الإحتكاري الجزء الأكبر من الربح . ومن هنا ينشأ الفرق بين معدل الربح المرتفع في المشاريع الإحتكارية ومعدل الربح الأقل في المشاريع غير الإحتكارية .

إن عدم التكافؤ في اعادة توزيع الربح يظهر أيضاً داخل رأس المال الإحتكاري . فعندما يجد أي من الإحتكارات نفسه في وضع خاص ومميز عن باقي الإحتكارات يكون باستطاعته أن يجذب إليه جزءاً من ربح الإحتكارات الأخرى مثل الإحتكارات المتخصصة بانتاج الأسلحة . فهي تحقق معدلات من الربح أعلى من معدلات الإحتكارات الأخرى . ولهذا السبب يظهر تنافس حاد بين الإحتكارات حول مجال التسلح تستخدم فيه كل الوسائل الإقتصادية والسياسية .

د — سعر السوق الإحتكاري وسيلة لضمان الربح الإحتكاري الإضافي :

عدا عن الوسائل الآنفة الذكر فإن سعر السوق الإحتكاري يعد من أهم وسائل ضمان الربح الإحتكاري الإضافي . وهو الأداة الفعالة التي تستخدمها الإحتكارات لاعادة توزيع الدخل القومي والثروة الوطنية والدخول الفردية والأرباح التي تحققها المشاريع غير الإحتكارية . ويقصد بالسعر الإحتكاري سعر السوق الذي تستطيع الإحتكارات الكبيرة تحديده بالنسبة للسلعة الخاضعة التبادل في السوق . وحتى يكون بالإمكان فهم طبيعة وخصائص السعر الإحتكاري فمن المفيد مقارنته بسعر السوق في الرأسمالية المنافسة .

إن سعر السوق في رأسمالية المنافسة الذي يتذبذب حول سعر الإنتاج

عوامل العرض والطلب (راجع موضوع السعر في رأسمالية المنافسة) كان يتم بصورة عفوية وبفعل القوانين الإقتصادية العشوائية التي تسود رأسمالية المنافسة . وكان سعر المنافسة يتحددفي النتيجةبمعزل عن إرادة الأفراد وهذا كان يحدد مصير المشاريع الرأسمالية عن طريق الربح الوسطي أو الخسارة والإفلاس . أما السعر الإحتكاري الذي حل محل سعر المنافسة فهو لايخضع إلى آلية عشوائية لأن الإحتكارات بحكم تمركزها في الإنتاج والتداول تستطيع أن تؤثر إلى حد كبير في تحديد السعر . إذن فإن تحديد السعرالإحتكارييتأثر بالأساليب التي تستخدمها الإحتكارات والتي تحد من فعل القوانين الإقتصادية العفوية في السوق . ومن أهم هذه الوسائل التي تستخدمها الإحتكارات في تحديد السعر الإحتكاري الوسائل التالية :

أولاً : التأثير على الطلب في السوق :

تستطيع الإحتكارات بواسطة الدعاية والإعلان أن تحرض الطلب على السلعة حتى يرتفع الطلب الكلي . وهي تحاول أن تقلل من أهمية وسمعة السلع المنافسة . كما باستطاعة الإحتكارات الحد من الإنتاج أو حتى اتلاف بعض السلع حتى تقلل من الكمية المعروضة مقابل التزايد في الطلب الكلي . إلا أن الطلب يخضع هو بحد ذاته إلى تأثير عوامل متعددة وبالتالي فإن تحكم الإحتكارات في تحديد الطلب الكلي يبقى بحدود معينة .

ثانيــاً : درجة الإحتكار في السوق :

إن تحديد السعر الإحتكاري يتوقف على درجة ومستوى الإحتكار في السوق . لذا قد يكون للسلعة الواحدة أسعار مختلفة في الأسواق حسب اختلاف درجة الإحتكار وشدة المنافسة بين الإحتكارات على هذه الأسواق . مثال شركة جنرال موتور التي استطاعت نتيجة مركزها الإحتكاري القوي أن تحافظ على أسعار مرتفعة للمنتجات الالكترونية فترةً طويلة .

ثالثــاً : سعر التبادل بين القطاعات الإقتصادية والبلدان النامية :

تستطيع الإحتكارات الكبيرة أن تؤثر في تحديد أسعار المنتجات المتبادلة مابين

القطاعات الإقتصادية داخل البلد الواحد . فبامكانها أن تبيع المنتجات الصناعية إلى القطاع الزراعي بأسعار مرتفعة ، وأن تشتري المنتجات الزراعية بأسعار منخفضة . وهي تستخدم الإسلوب نفسه للتبادل التجاري مع البلدان الأخرى وخاصة البلدان النامية التي لاتتمتع بمركز احتكاري في السوق العالمي . إن الإحتكارات تبيع منتجاتها الصناعية إلى هذه البلدان بأسعار مرتفعة وتشتري منها المواد الأولية بالأسعار المنخفضة التي تحددها الإحتكارات في السوق العالمية .

إلا أنه لايجوز الإعتقاد بأن الإحتكارات قادرة على الدوام أن تفرض السعر الإحتكاري الذي تريده . إذ يبقى تأثيرها في ذلك مرهوناً بمجموعة من الشروط منها شروط المنافسة الإحتكارية ، ومطالبة النقابات العمالية والمهنية بتخفيض الأسعار . وعندما تجد بعض الإحتكارات نفسها في وضع غير مناسب ، فإنها تستعين بالدولة للمحافظة على مركزها التنافسي في السوق .

١٠ ـ دور الدولة في ضمان الربح الإحتكاري الإضافي :

بسبب التنافس الشديد الذي يظهر بين الإحتكارات حول تصريف الإنتاج الكبير في السوق فإن الإحتكارات الرأسمالية الكبيرة لاتقتصر فقط على استخدام الأساليب الإقتصادية المألوفة . فلابد من اللجوء أيضاً إلى أساليب غير اقتصادية لتدعيم مركزها الإحتكاري في السوق . ومن هنا تبرز أهمية دور وسياسة الدولة في تحديد السعر الإحتكاري وضمان الربح الإحتكاري الإضافي ، فهي أي الإحتكارات تحقق هذه الإستفادة من خلال استغلال الإمكانيات المالية التي تملكها الدولة وبصورة خاصة الميزانية العامة التي يتمركز فيها القسم الأكبر من أموال الدولــة .

إلا أن تحقيق هذا الغرض يفترض توفر وسائل عديدة ومجموعة من الشروط أهمها :

أولاً : قيام الدولة بتلزيم الإحتكارات : وتنفيذ تعهدات ومشاريع الدولة من قبل الاحتكات وخاصة المشاريع التي تحقق معدلاً عالياً من الربح فمن

المعلوم أن احتكارات صناعة التسلح تحقق أرباحاً غير عادية وخاصة في فترات الحروب ، ففي الولايات المتحدة استطاعت الإحتكارات التي قامت بتنفيذ تعهدات وزارة الدفاع الجوي أثناء الحرب الكورية أن تزيد من معدل أرباحها بنسبة ٤٠ — ٦٠ بالمائة . وفي الفترة مابين عام ١٩٤٩ ١٩٥٣ كان معدل الربح في الشركات الأمريكية بصورة عامة ٥٠,٣ بالمائة . باستثناء شركة البيونغ لصناعة الطائرات حيث بلغت نسبة الربح فيها ٦٣٩ بالمائة ، وشركة دوغلاس للطيران ٥٧٢ بالمائة . وهكذا تصبح سياسة التسلح شرطاً هاماً من شروط تحقيق الربح الإحتكاري الإضافي .

ثانياً : سياسة الدولة في اعادة توزيع الثروة الوطنية بضمان الربح الإحتكاري الإضافي مثل الفوائد التي تدفعها الميزانية العامة على القروض المتأتية من الإحتكارات التي تشكل مصدراً اضافياً من مصادر الربح لهذه الإحتكارات. كما قد تلجأ الدولة أحياناً إلى بيع بعض المشاريع الإنتاجية التابعة لها إلى الإحتكارات بأسعار منخفضة .

ثالثاً : سياسة المعونات والتسهيلات المصرفية التي تقدمها الدولة للإحتكارات. وكذلك تسهيلات شراء المواد الأولية وبيع السلع النهائية والتسهيلات الضريبية .

رابعاً : حماية السوق الداخلية من منافسة الإحتكارات الأجنبية وذلك بفرض حماية جمركية وغيرها على استيراد السلع المنافسة من الدول الأخرى . وأخيراً سياسة الدولة تجاه البلدان النامية التي تسهل للإحتكارات تحقيق الأرباح الإحتكارية الإضافية .

١١– خصائص وجوهر رأسمالية الدولة الإحتكارية :

تطور دور الدولة في الحياة الإقتصادية أيضاً مع نشوء وتطور الرأسمالية الإحتكارية . ففي المرحلة ماقبل الرأسمالية الإحتكارية كان دور الدولة في المجال الإقتصادي يهدف بصورة عامة إلى تنشيط رأس المال . وأما المحتوى الوظيفي لهذا الدور في الرأسمالية الإحتكارية فهو أن تضمن وبصورة أساسية مصالح الإحتكارات

التي تعاظم دورها في عملية الإنتاج الإجتماعي وفي عملية التداول بالسوق .

كما حدثت تغيرات جوهرية في طبيعة دور الدولة الإقتصادي فقد كانت الوظيفة الإقتصادية للدولة مقتصرة على مجالات محدودة . أو كانت وظائفها الأساسية تنحصر في فرض الضرائب واستخدام الوسائل المختلفة وتنشيط رأس المال وتقوية مركزه التنافسي في السوق العالمية مثل اجراءات الحماية والتسهيلات المختلفة للبحث عن أسواق عالمية جديدة .

لقد تجاوز دور الدولة الإقتصادي هذه الحدود . فلم يعد يقتصر على جباية الضرائب وتنشيط رأس المال في السوق العالمية . وإنما مايميز هذا الدور في الرأسمالية الإحتكارية هو مساهمة الدولة المباشرة في عمليات الإنتاج والتداول والتوزيع التي أصبحت تشكل السمة الأساسية لدور الدولة الإقتصادي .

وينظر إلى رأسمالية الدولة الإحتكارية عادة على أنها التعبير الفعلي للتنسيق مابين الدولة والإحتكارات في مجال اتخاذ الإجراءات السياسية والإقتصادية . وعلى هذا الأساس فإن الإنتقال من الرأسمالية الإحتكارية إلى رأسمالية الدولة الإحتكارية لايعني وجود مرحلة منفصلة عن التطور الحتمي للرأسمالية الإحتكارية بقدر مايعبر عن مرحلة تعاظم دور وتأثير الدولة في عملية الإنتاج والتداول والتوزيع في الرأسمالية الإحتكارية . إن امكانية تدخل الدولة المباشر والمنظم في الإقتصاد الرأسمالي قد نشأت أساساً من درجة التركز الشديد لعملية الإنتاج ورأس المال وبكلمة أخرى فإن الرأسمالية الإحتكارية شكلت من الناحية الموضوعية الأساس المادي والإجتماعي لظهور رأسمالية الدولة الإحتكارية .

إن عملية نشوء رأسمالية الدولة الإحتكارية تعتبر ضرورة حتمية ، ذلك لان شكل الملكية الخاصة للإحتكارات قد أصبح لايشكل الإطار الكافي لتطور القوى المنتجة في الشروط الحالية للثورة العلمية والتقنية . وهذه الصعوبات الناجمة عن هذا التعارض لايمكن حلها إلا بواسطة الدولة . ومن هنا مثلاً نستطيع تفسير التطور السريع لملكية الدولة التي اصبحت الشرط الضروري لاستغلال التقدم العلمي

والتقني . وبذلك تحولت الدولة إلى قوة اقتصادية ذات فعالية هامة وأساسية في الحياة الإقتصاديـــة .

ومع ذلك فإن الأساس الذي تقوم عليه رأسمالية الدولة الإحتكارية هو استمرار تمركز الموارد الإقتصادية الأساسية في أيدي الإحتكارات . وبالإضافة إلى ذلك توجد هناك احتكارات تابعة للدولة إلى جانب الإحتكارات الخاصة . وأن السمة الأساسية لرأسمالية الدولة الإحتكارية باعتبارها تشكل جزءاً أساسياً من الرأسمالية الإحتكارية تكمن في أن الإحتكارات ولو أنها لاتتصرف بملكية الدولة بصورة مباشرة ، إلا أنها تحقق فوائد كبرى عن طريق سياسة الدولة الإقتصادية . إن الأهمية الخاصة التي تمثلها الدولة في المرحلة الحالية ترجع إلى العوامل التالية :

أ ـــ إن الدولة تملك مجموعة من المؤسسات الإنتاجية الصناعية والتجارية ومؤسسات النقل والمؤسسات المصرفية ومراكز البحث العلمي ، ولم تعد امكانياتها الإقتصادية مقتصرة على التصرف بأموال الميزانية العامة .

ب ـــ قدرة الدولة بواسطة الأجهزة التابعة لها على رسم سياسة داخلية وخارجية تضمن بواسطتها المصالح الإقتصادية لرأس المال ، في حين تعجز الإحتكارات الرأسمالية عن رسم وتنفيذ مثل هذه السياسة .

جـ ـــ زيادة مهام الدولة في قطاع الخدمات الإجتماعية كالصحة والتعليم .

١٢ ـــ أشكال احتكارية الدولة في الإقتصاد الرأسمالي :

لقد أصبح توجيه وتنظيم الدولة للحياة الإقتصادية ظاهرة ثابتة ودائمة ، بينما كان هذا التوجيه يظهر بصورة مؤقتة بفترات الحروب . ويمكن القول بأن الإقتصاد الرأسمالي أصبح بفضل تدخل الدولة اقتصاداً موجهاً .

ويمكن ارجاع هذه الظاهرة إلى مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية .

أولاً : إن السبب الأساسي لتدخل الدولة في الحياة الإقتصادية يعود إلى تفاقم التناقض

الأساسي بين تمركز الملكية الخاصة للإنتاج ورأس المال وبين الطبيعية الإجتماعية للعمل ، إن هذا التمركز قد أدى إلى وجود مجموعة من الشركات المالية والصناعية الإحتكارية التي تجمع فيها القسم الأكبر من القوى العاملةمن الفنيين والتقنيين ، وهي تقوم بإنتاج القسم الأكبر من المنتجات الإجتماعية أو الناتج القومي . ونظراً لاهمية هذه المؤسسات في عملية الإنتاج الإجتماعي فقد تحولت إلى مركز اهتمام ورعاية الدولــة .

ثانيــاً : إنالثورة العلمية ـ التقنية قد زادتمنمهامووظائفالدولة الإقتصادية. ويواجه البحث العلمي مهمات صعبة ومعقدة بخصوص الكيفية التي يتم فيها استخدام نتائج البحث في عملية الإنتاج . إن تمويل البحث العلمي الذي قد لايكون ربحاً على الدوام وحل مشاكل التشغيل والتأهيل التي تتفاقم مع ظهور الثورة العلمية التقنية . كل هذه المهمات تتجاوز امكانيات الإحتكارات الخاصة حتى الكبيرة منها . كما أن التمايز الشديد في عملية الإنتاج الإجتماعي وتشابك آلية الإرتباط بين الفروع الإقتصادية المختلفة تضع النظام الرأسمالي أمام مشاكل جديدة لاتستطيع المشاريع الحرة ايجاد حل لها . بل تحتاج إلى جهاز مركزي يقوم بالإشراف على تنظيم العلاقة بين القطاعات الإقتصادية المختلفة .

ثالثــاً : لاتستطيع الإحتكاراتالخاصة دونتدخلالدولةحلالمعضلات الناجمةعن تزايد الرفاه الإجتماعي مثل تلبية الحاجات الثقافية والإجتماعية والسكنية والمسائل المتعلقة بالنقل والإتصالات وغيرها .

رابعاً: من العوامل الخارجية التي تفرضعلىالدولةالتدخلفيعملية ضبط وتوجيه الحياة الإقتصادية يتمثل في التحولات السياسية التي شهدها ويشهدها العالم في الوقت الحاضر . فقد نشأت منظومة الدولة الإشتراكية ونالت الكثير من الدول النامية استقلالها السياسي ، وهي تبحث حالياً عن طريق لتحقيق استقلالها الإقتصادي وكل هذه التغيرات في العلاقات الدولية تستدعي تدخل الدولة الرأسمالية لمواجهة هذه المتغيرات للحفاظ على مصالح النظام الرأسمالي العالمي .

وبعد توضيح الأسباب الرئيسية التي تتطلب من الدولة في الرأسمالية الإحتكارية التدخل بغية التحكم في آلية النشاط الإقتصادي وتوجيهه لابد من تحديد الأشكال التي يظهر فيها مثل هذا التدخل :

١ ــ ملكية الدولة لبعض المشاريع الإقتصادية الإنتاجية والتجارية .

٢ ــ شراء الدولة للسلع والخدمات من المشاريع الرأسمالية .

٣ ــ التحكم في حجم وتركيب الإستثمارات الخاصة بطريق النظام المصرفي والضريبي .

٤ ــ توجيه الدولة للطلب الإستهلاكي في السوق بواسطة سياسة الأجور والضرائب .

٥ ــ البرمجة الإقتصادية بواسطة أجهزة حكومية متخصصة تقوم بوضع برامج اقتصادية شاملة تهدف إلى تنظيم وتوجيه الإقتصاد الوطني . والخلاصة فإن موضوع رأسمالية الدولة الإحتكارية يحتاج إلى المزيد من التفصيل ، لانه يشكل الظاهرة الحديثة لرأسمالية الإحتكار التي تبرز بتزايد دور الدولة في الحياة الإقتصادية وتوحيد سياستها مع سياسة الإحتكارات الرأسمالية الخاصة . مع الحفاظ على نوع من الإستقلالية الخاصة للدولة التي تقتضيها مجموعة من المتطلبات الإجتماعية والسياسية . وقد اكتفينا فقط بالإشارة إلى تحديد مفهوم وخصائص وأشكال هذه المرحلة الحديدة التي يطلق عليها مرحلة رأسمالية الدولة الإحتكارية .

خلاصة الباب الثالث : رأسمالية المنافسة ــ الرأسمالية الإحتكارية ــ

كانت الرأسمالية المنافسة من الوجهة التاريخية تشكل المرحلة الموضوعية لعملية الإنتقال إلى الرأسمالية الإحتكارية ، وفي الفصل الأول الخاص برأسمالية المنافسة تعرضنا في البدء إلى المفهوم العام للمنافسة دون تحديد أي اطار تاريخي لهذا المفهوم لأن المنافسة تبقى سمة من سمات النظام الرأسمالي سواء أكان في رأسمالية المنافسة أم في الرأسمالية الإحتكارية مع الأخذ بعين الإعتبار اختلاف خصائص وأشكال

المنافسة في كل من المرحلتين ،مرحلة الرأسمالية المنافسة والرأسمالية الإحتكارية .

وبعد أن تعرضنا في الفقرة التالية إلى الأشكال العامة للمنافسة الرأسمالية انتقلنا إلى البحث في المنافسة الحرة والمذهب الحر . والمنافسة الحرة هي التي سادت النظام الرأسمالي قبل انتقاله إلى الرأسمالية الإحتكارية . كما تعرض بحثنا إلى موضوع تشكل السعر والربح في رأسمالية المنافسة الحرة .

أما الفصل الثاني فهو يتضمن دراسة الرأسمالية الإحتكارية . وحتى يمكن فهم خصائص وسمات الرأسمالية الإحتكارية كان لابد أولاً من دراسة رأسمالية المنافسة التي وردت في الفصل الأول .

لقد حددنا أولاً في الفصل الخاص بالرأسمالية الإحتكارية مفهوم الإحتكار الرأسمالي . بينما جاءت الفقرة التالية لتوضيح حتمية الإحتكار وتركز الإنتاج ورأس المال ، وحاولنا أن نوضح كيف أن المنافسة الحرة تؤدي وبصورة حتمية إلى نشوء الإحتكار الذي يمكن فهمه من خلال دراسة خصائصه الجوهرية وأشكاله المختلفـــة .

أما البحث الخاص بالإحتكار والمنافسة فقد كانت الغاية منه توضيح حقيقة أساسية وهي أن الإحتكار وإن كان وليد المنافسة الحرة إلا أن الإحتكار لايلغي المنافسة ، ولكن بدلاً من المنافسة الحرة تظهر أشكالاً جديد للمنافسة في ظل الرأسمالية الإحتكارية ، وهي المنافسة الإحتكارية التي تتصف بخصائص وأشكال معينة تميرها عن المنافسة الحرة أو التامة .

كان من المنطقي أن يقودنا البحث حول المنافسة الإحتكارية إلى استنتاج أساس هو استحالة وجود الإحتكار المطلق ، وقد جرى تحديدها لأسباب متعددة أثناء الحديث عن استحالة الإحتكار المطلق .

وتلي ذلك دراسة السعر الإحتكاري والربح الإحتكاري ، وقد تضمنت هذه الدراسة أولاً تحديد مفهوم وخصائص السعر الإحتكاري والربح الإحتكاري ومن

خلال المقارنة مع السعر والربح في المنافسة الحرة ، ثم ثانياً وسائل ومصادر الربح الإحتكاري الإضافي وبعدها تعرضنا إلى دور الدولة في ضمان وتحقيق الربح الإحتكاري الإضافي .

وفي ختام الفصل الثاني حاولنا تقديم فكرة موجزة عن رأسمالية الدولة الإحتكارية التي تشكل في الوقت الحاضر المرحلة المتقدمة للرأسمالية الإحتكارية . وهي تبرز بأشكال مختلفة لتدخل الدولة ودورها في توجيه الحياة الإقتصادية وتنظيم النشاط الإقتصادي .

أسـئلة نموذجيـة :

س ١ = ماهو المقصود بالمفهوم العام للمنافسة ؟ وذلك بصرف النظر عن المنافسة الحرة أو المنافسة الإحتكارية ؟

س ٢ = ماهي الأشكال العامة لهذه المنافسـة ؟ .

س ٣ = ماهي أبرز ملامح وخصائص المنافسة الحرة ؟ . تكلم عن المذاهب الحرة أو المدرسة الحرة التي تعبر عن مرحلة المنافسـة الحرة ؟ .

س ٤ = إن للسعر والربح آلية خاصة في رأسمالية المنافسة الحرة . تكلم عن الكيفية التي يتم بها تحديد الربح الوسطي وتشكيل سعر الإنتاج وسعر السوق النهائي .

س ٥ = ماهو الإحتكار الرأسمالي ؟ وماهو المقصود بحتمية الإحتكار وتركز الإنتاج ورأس المال ؟

س ٦ = توجد خصائص جوهرية للإحتكار الرأسمالي . ماهي هذه الخصائص التي تحدد طبيعة وآلية الإحتكار الرأسمالي ؟

س ٧ = عدد أشكال الإحتكارات الرأسمالية . ماهو المقصود بالكارتل والسنديكات والتروست والكونسيرن ؟ إن تجميع الإحتكارات وتنوع الإحتكارات

هما احدى السمات الجديدة والهامة من أشكال الأحتكار .تكلم عن هذا الموضوع .؟

س ٨ = إن الإحتكار لايلغي المنافسة وتنشأ في الرأسمالية الإحتكارية المنافسة الإحتكارية . تكلم عن الإحتكار والمنافسة في الرأسمالية الإحتكارية وخصائص هذه المنافســة ؟

س ٩ = للمنافسة الإحتكارية أشكال متعددة . تكلم عن خصائص أشكال المنافسة الإحتكارية ؟

س ١٠ = في حال وجود منافسة احتكارية يستحيل تشكل الإحتكار المطلق . ماهي العوامل التي تحدد استحالة الإحتكار المطلق ؟

س ١١ = إن للسعر والربح خصائص معينة في الرأسمالية الإحتكارية ؟ تكلم عن السعر الإحتكاري والربح الإحتكاري .

س ١٢ = طالما أن للسعر الإحتكاري والربح الإحتكاري آلية خاصة ماهي مصادر ووسائل الربح الإحتكاري الإضافي ؟ .

س ١٣ = إن تحقيق الربح الإحتكاري الإضافي لايعتمد فقط على أساليب اقتصادية ، وإنما أيضاً على أساليب غير اقتصادية . تكلم عن دور الدولة في ضمان الربح الإحتكاري الإضافي .

س ١٤ = في المرحلة الحالية نشأت ماتسمى برأسمالية الدولة الإحتكارية ماهي خصائص وجوهر رأسمالية الدولة الإحتكارية ؟

س ١٥ = ماهي الأشكال التي تتخذها رأسمالية الدولة الإحتكارية في الإقتصاد الوطني ؟ .

القسم الرابع

الاقتصـــاد السياسي للاشتراكية

الباب الأول

السمات والاسس العامة لاسلوب الانتاج الاشتراكي

الفصل الأول

الاسس العامة لنشوء أسلوب الانتاج الاشتراكي

١ ـ الإقتصاد السياسي للإشتراكية : (تمهيد)

١ ـ ١ خصائص موضوع علم الإقتصاد السياسي للإشتراكية :

في القسم الأول من هذا الكتاب (المدخل إلى علم الإقتصاد السياسي)ذكرنا بأن الموضوع العام لعلم الإقتصاد باعتباره أحد العلوم الإجتماعية هو دراسة نوع معين من العلاقات الإجتماعية وهي العلاقات الإقتصادية . وأن علم الإقتصاد السياسي عدا عن ذلك هو علم تاريخي وأن موضوعه لايقتصر على معالجة العلاقات الإقتصادية بصورتها المجردة ، وإنما يشمل أيضاً دراسة العلاقات الإقتصادية الملموسة والمحددة تاريخياً والسائدة في نظام أو مجتمع معين . ولهذا السبب تعرضنا إلى بحث العلاقات الإقتصادية السائدة في المجتمعات التي سبقت ظهور النظام الإشتراكي .

تشكل العلاقات الإقتصادية وخاصة علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع الإشتراكي موضوع علم الإقتصاد السياسي للاشتراكية . إلا أن بنية العلاقات الإقتصادية في

المجتمع الإشتراكي لها طبيعة خاصة تتصف بالترابط والشمولية . ويرجع ذلك إلى الآلية الخاصة بالإقتصاد الإشتراكي .

إن العلاقات الإقتصادية تشمل العلاقة بين المجتمع والفرد ، وبين المجتمع ومجموعات الأفراد العاملين في مؤسسة واحدة وعلاقة الأفراد فيما بينهم داخل المجموعة الواحدة وكذلك العلاقات الإقتصادية القائمة بين مختلف المؤسسات الإقتصادية وغيرها من العلاقات التي تنشأ بين أفراد المجتمع في اطار عمليات انتاج وتبادل وتوزيع واستهلاك المنتجات والخدمات المادية .

وكما هو معلوم فإن عملية الإنتاج تحتل بطبيعة الحال المركز الأول والأهم بين العمليات الإقتصادية ، ونظراً لأن عملية انتاج المنتجات المادية تضم جوانب متعددة منها ماهو ذو طبيعة تقنية أو فنية . فهي أي عملية الإنتاج كعملية تقنية لاتشكل حسب النظرية الماركسية موضوع علم الإقتصاد السياسي . (لأن علم الإقتصاد السياسي لايعالج عملية الإنتاج ، وإنما العلاقات الإنتاجية التي تنشأ بين بني البشر في عملية الإنتاج)(١) .

أو بكلمة أخرى فإن هذا العلم يعالج أذن البنية الإجتماعية لعملية الإنتاج . وتحتل دراسة البنية الإجتماعية لعملية الإنتاج بطبيعة الحال أهمية خاصة في علم الإقتصاد السياسي للإشتراكية بسبب تأثيرها المباشر على علاقات التبادل والتوزيع والإستهلاك .

إنّ الإقتصاد الإشتراكي يختلف في جوهره وخصائصه الأساسية عن الأنظمة الإقتصادية الأخرى . ويتجلى هذا الإختلاف في تباين البنية الإقتصادية ـ الإجتماعية وفي طبيعة العلاقات بين العمل ووسائل الإنتاج وأسس التنظيم الإجتماعي للعمل وموقف الفرد من العمل المنتج وأوجه النشاط الإقتصادي . إذن فإن احدى الخصائص الهامة في موضوع علم الإقتصاد السياسي للإشتراكية هي أن هذا العلم يعالج نموذجاً خاصاً من العلاقات الإقتصادية لم تعرفه الأنظمة الإقتصادية الأخرى التي سبقت ظهور الإشتراكية .

(١) ف لينين « تطور الراسمالية في روسيا » المجلد الثالث ـ الطبعة الالمانية برلين ١٩٥٦ الصفحة ٥١

فعلى سبيل المثال والمقارنة فإن الفروق الأساسية والنوعية بين كل من النظام الرأسمالي والإشتراكي هي نتيجة طبيعة وحتمية لإختلاف طبيعة وجوهر العلاقات الإقتصادية السائدة في كل من النظامين . فبينما تعبر العلاقات الإقتصادية في النظام الرأسمالي بصورة أساسية عن محتوى العلاقة بين رأس المال والعمل ، فإن العلاقات الإقتصادية في النظام الإشتراكي تعبر عن نوع آخر من العلاقات هي العلاقة التي تنشأ بين المنتجين تجمعهم وتوحد فيما بينهم الملكية الإجتماعية لوسائل الإنتاج .

إن كارل ماركس كان قد أشار إلى كل من خصائص موضوع علم الإقتصاد السياسي للرأسمالية وخصائص موضوع علم الإقتصاد السياسي للإشتراكية . وذلك حين عرف علم الإقتصاد السياسي للرأسمالية بأنه (الإقتصاد السياسي لرأس المال) واعتبر أن علم الإقتصاد السياسي للإشتراكية هو (علم الإقتصاد السياسي للعمل)(١).

١ – ٢ – منهج البحث في الإقتصاد السياسي للإشتراكية :

كان كارل ماركس يهدف من وضع مؤلفه رأس المال إلى معرفة القوانين والعلاقات الإقتصادية التي تحدد آلية الإقتصاد الرأسمالي .

إلا أنه في الوقت نفسه قد أوضح منهجه الخاص الذي سلكه في البحث حين استخدم الإسلوب الجدلي المادي والتاريخي في دراسته للإقتصاد الرأسمالي . إن المنهج الجدلي المادي هو طريقة البحث العلمي التي تتبعها الماركسية – اللينينية عندما تتناول العلاقات والقوانين الموضوعية للتطور الإقتصادي في المجتمع الإشتراكي .

وعلى الرغم من أهمية المنطق الجدلي المادي والتاريخي الذي استخدمه كارل ماركس في كتابه (رأس المال) بالنسبة لتطور منهج البحث في علم الإقتصاد السياسي .

إلا أن هذا المنهج كما يقول لينين يشكل (حالة خاصة من الديالكيك)(٢)

(١) كارل ماركس – المؤلفات الكاملة المجلد ١٦ – الطبعة الالمانية برلين ١٩٦٢ صفحة ١١

(٢) ف. إ. لينين – المؤلفات الكاملة – المجلد ٣٨ الطبعة الالمانية – برلين ١٩٦٤ ٣١٦ .

وهو ديالكتيك المجتمع الرأسمالي . وبالتالي لايجوز استخدام المنهج الجدلي نفسه في دراسة تطور الإقتصاد الإشتراكي دون الأخذ بعين الإعتبار الفروق النوعية والجوهرية بين الإقتصاد الرأسمالي والإقتصاد الإشتراكي .

إن الأعمال الفكرية لكل من ماركس وانجلز ولينين لم تقتصر على تطوير النظرية الإقتصادية للإشتراكية فقط وأنما شملت أيضاً تطوير طرائق ومبادىء البحث في علم الإقتصاد السياسي .

فقد ساهمت هذه المبادىء في توضيح كيفية اكتساب المعرفة العلمية عن طريق تحليل الظواهر والعمليات الإقتصادية والاسلوب التدريجي من معالجة المقولات الإقتصادية البسيطة إلى معالجة المقولات الإقتصادية المركبة ، ومن المفاهيم المجردة إلى المفاهيم الملموسة كما يساعد المنهج الجدلي المادي على توضيح طبيعة العلاقات الإقتصادية وبلورتها في منظومة متكاملة ومترابطة من المقولات الإقتصادية . كما يساعد هذا المنهج أيضاً على كشف التناقضات التي تخضع لها آلية العلاقات الإقتصادية وفي العمل على توضيح أساليب حل هذه التناقضات .

إن علم الإقتصاد السياسي للإشتراكية يتمسك بهذه المبادىء في منهج البحث عندما يتناول بالدراسة الإقتصاد الإشتراكي في كل مرحلة من مراحل تطوره وانتقاله من الأشكال الدنيا إلى الأشكال العليا المتطورة من العلاقات الإقتصادية في المجتمع الإشتراكي فهو يتناول على سبيل المثال دراسة مرحلة الإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية التي تبين أسس وطبيعة المرحلة الإنتقالية للمجتمع الإشتراكي .

١ ـ ٣ ـ علم الإقتصاد السياسي بين النظرية والتطبيق :

إن النظرية الإقتصادية للإشتراكية كبقية النظريات تبقى مجرد فرضيات علمية مالم يتم التأكد من مدى التوافق بين الإستنتاجات العلمية وبين الواقع الملموس . إن عملية التحقق هذه تتم من خلال مقارنة ومقابلة القوانين والمقولات والمفاهيم الإقتصادية المجردة مع السير الفعلي للعمليات الإقتصادية الملموسة .

إنّ المعارف المنسقة في علم الإقتصاد السياسي للإشتراكية تشكل الأساس العلمي للنشاط الإقتصادي المنظم والمخطط وللسياسة الإقتصادية . وعلم الإقتصاد السياسي بهذا المعنى يقوم بدور هام في تطور الإقتصاد الإشتراكي عندما يقدم لنا الأسس النظرية لمثل هذا التطور ، ويوضح كيفية استخدام القوانين الإقتصادية بصورة هادفة في ادارة وتخطيط الإقتصاد الوطني .

وعلم الإقتصاد السياسي للإشتراكية بما يقدمه من معارف علمية يرفع من مستوى الوعي الإقتصادي لدى الأفراد ، ويشكل أحد الأسس الهامة في رفع المستوى الثقافي والأيديولوجي عندما يساعد الفرد على ادراك طبيعة الحياة الإقتصادية والسياسية الإقتصادية التي تضعها الدولة .

إن التنظيم الإجتماعي والشامل للإقتصاد الوطني يتيح بصورة أفضل امكانية التحقق من صحة الإستنتاجات العلمية التي توصلت إليها النظرية الإقتصادية للإشتراكية . وعملية التحقق هذه تشكل مرحلة أساسية هامة من مراحل المعرفة العلمية وشرطاً لتهيئة وتطبيق الإجراءات التي تهدف إلى تطوير العلاقات الإقتصادية .

إنّ عملية التحقق من صحة الإستنتاجات العلمية تقتصر في البدء على مجموعة من المؤسسات أو الفروع الإقتصادية . ومن تحليل نتائج عملية التحقق الجزئي بضوء التجربة يمكن التأكد من امكانية تعميم هذه النتائج على مجمل الإقتصاد الوطني . إنّ عملية التحقق تشترط إذن عملاً علمياً شاملاً يشكل اطاراً للتطور النظري عن التغير ات الممكنة في الإقتصاد الوطني ووسائل تحقيقها . كما تشترط خلق شروط اقتصادية في المؤسسات التي تجري فيها التجارب تكون مماثلة لشروط التغيير المرتقب . وباختصار فإن عملية التحقق والإختيار تبين لنا مدى العلاقة بين الفرضيات العلمية وبين التطبيق العملي ، وتؤكد بالتالي مدى صحة الإستنتاجات التي توصل إليها علم الإقتصاد السياسي للإشتراكية .

إنّ الإشارة السابقة والموجزة لبعض خصائص علم الإقتصاد السياسي للإشتراكية كانت بمثابة تمهيد بسيط للإنتقال إلى دراسة الإقتصاد الإشتراكي وفق الأسس المنهجية المادية والتاريخية لهذا العلم ، التي تستوجب البدء في دراسة مرحلة الإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكيـــة .

البحث الاول

مرحلة الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية

١ ـ طبيعة ومحتوى مرحلـة الإنتقـال :

تجتاز عملية نشوء الإقتصاد الإشتراكي مرحلة انتقالية تقصر أو تطول حسب الخصائص والشروط الموضوعية الملموسة . وتتميز هذه المرحلة بإجراء تبدلات أساسية وجوهرية في طبيعة وجوهر العلاقات الإقتصادية السائدة في مرحلة ماقبل اسلوب الإنتاج الإشتراكي . إن هذه المرحلة تبدأ باستسلام السلطة بقيادة الطبقة العاملة وتنتهي بترسيخ أسس المجتمع الإشتراكي .

إن المرحلة الإنتقالية التي يتم خلالها تبلور مقومات الإقتصاد الإشتراكي بشكل منهاجي ومخطط تشكل ضرورة حتمية وسمة خاصة من سمات تكون الإقتصاد الإشتراكي . لأن نشوء التشكيلات الإجتماعية الإقتصادية التي سبقت ظهور الإشتراكية لم يكن يشترط ضرورة المرحلة الإنتقالية . إن بزور الرأسمالية قد نضجت في أحضان النظام الإقطاعي . وتكونت بدايات وأشكال الملكية الرأسمالية قبل انتقال السلطة إلى الطبقة البرجوازية الصاعدة التي فتحت فيما بعد الطريق أمام التطور الرأسمالي .

إلا أن السمة الخاصة بنشوء اسلوب الإنتاج الإشتراكي هي أن هذا الإسلوب لايمكن له أن يتكون في أحضان المجتمع الرأسمالي . لأن الثورة الإشتراكية وخلافاً للثورة البرجوازية تبدأ مع غياب الأشكال الملائمة للإقتصاد الإشتراكي . ولهذا السبب فإن أولى مهام السلطة الإشتراكية هي تحقيق مجموعة من التحولات الإشتراكية الجذرية وإرساء أسس الإقتصاد الإشتراكي الجديد خلال مرحلة الإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية .

إن إحلال علاقات الإنتاج الإشتراكي تشكل إذن المحتوى الإقتصادي والإجتماعي لمرحلة الإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية . فبعد استسلام السلطة بقيادة الطبقة العاملة لابد من اجراء تغيرات هيكلية في الإقتصاد الوطني يمكن تلخيصها بما يلـي :

أولاً : تأميم الملكية الرأسمالية الخاصة لوسائل الإنتاج الأساسية ونقل ملكية المؤسسات والمعامل والمناجم والطاقة ومؤسسات النقل وغيرها إلى المجتمع لإضفاء الطابع الإجتماعي على ملكية وسائل الإنتاج ، وبالرغم من أهمية عملية التأميم ودورها في تغيير بنية العلاقات الإقتصادية إلا أنها لاتشكل شرطاً كافياً لنشوء الإقتصاد الإشتراكي . ذلك لأن مرحلة الإنتقال ترث أحياناً من الرأسمالية بنية اقتصادية معقدة ومتناقصة . لأن العلاقات الرأسمالية لاتقضي في غالب الأحيان على أنماط العلاقات ماقبل الرأسمالية فإلى جانب الإنتاج الرأسمالي تجد هناك الإنتاج الحرفي الصغير عدا عن استمرار بعض أشكال العلاقات الإقطاعية في الريف .

ثانياً : نتيجة لذلك فإن على السلطة الإشتراكية ألا تكتفي بتأميم أهم وسائل الإنتاج في القطاع الصناعي . وإنما يتوجب عليها أيضاً خلال المرحلة الإنتقالية إجراء تغيرات في العلاقات الرأسمالية والإقطاعية السائدة في القطاع الزراعي . إنّ الثورة الزراعية وتغير علاقات ملكية الأرض تشكل الشرط الآخر من شروط التغيير خلال مرحلة الإنتقـال .

ثالثاً : إن بناء القاعدة المادية التقنية وتعميم الإنتاج الآلي الكبير هو من أهم الخطوات لأن بناء هذه القاعدة التي تقوم بها السلطة الاشتراكية خلال المرحلة الانتقالية إلى الاشتراكية يخفف ويقضي تدريجياً على التناقضات الناجمة عن وجود أشكال اقتصادية مختلفة ومتباينة في طبيعتها ومحتواها . ويساعد بالتالي على تشكيل البنية الموحدة للإقتصاد الإشتراكـي .

ألا أن الشروط السياسية والإقتصادية والإجتماعية للثورة الإشتراكية تختلف من بلد إلى آخر باختلاف مستوى التطور الإقتصادي والوعي الإجتماعي ومستوى التنظيم السياسي . ونتيجة لإختلاف هذه الشروط تختلف طبيعة مرحلة الإنتقال وتبرز

الخصائص المميزة لهذه المرحلة بين بلد وآخر . بيد أن هذة الخصوصية لاتنفي القانون العام والسمات العامة لمرحلة الإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية .

٢ ـ العام والخاص في مرحلـــة الإنتقـــال :

إنّ تجارب بناء الإشتراكية في مجموعة من الدول الأوربية والآسيوية تؤكد صحة النظرية القائلة بوجود قانونية عامة خلال مرحلة الإنتقال . ويقصد بالعام وجود بعض القوانين والسمات العامة التي تحدد طبيعة مرحلة الإنتقال إلى الإشتراكية في البلدان التي تختار طريق الإشتراكية . وأهم هذه القوانين العامة هي :

أولاً : انتقال السلطة السياسية إلى جماهير الشغيلة بقيادة الطبقة العاملة .

ثانيـاً : تحقيق التحالف بين الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين والفئات الشغيلة الأخرى .

ثالثـاً : إزالة الملكية الرأسمالية والملكية الخاصة لأهم وسائل الإنتاج وإضفاء الطابع الإجتماعي للملكية على هذه الوسائل .

رابعـاً : اجراء التحولات الإشتراكية في القطاع الزراعي بصورة تدريجية .

خامساً : تطوير الإقتصاد الوطني بصورة منهاجية ــ مخططة بهدف رفع المستوى المعاشي للفرد وتلبية حاجات ومتطلبات التطور الإجتماعي .

سادساً : تحقيق الثورة الثقافية وبناء الكادر العلمي والفني من المثقفين وتوظيفه في خدمة بناء الإشتراكية .

إلا أن الخصائص الوطنية والتاريخية هي التي تحدد الطبيعة الملموسة للقوانين العامة خلال مرحلة الإنتقال وبقدر ماتؤكد تجارب بناء الإشتراكية في البلدان المختلفة على صحة القوانين العـــامة تؤكد في الوقت نفسه على أهمية مراعاة الخصائص الوطنية والتاريخية في اختيـــار الإسلوب المناسب لمرحلة الإنتقال . وقد أكد رواد الفكر الإشتراكي على مكانة الخصائص والشروط المميزة

التي لايجوز تجاهلها أو التقليل من أهميتها في تحديد الملامح الخاصة لمرحلة الإنتقال وفي هذا الصدد يقول لينين (إنَّ الأمم التي تختار طريق الإشتراكية لن تنهج الإسلوب نفسه. لكل منها طريقه الخاص إلى الديمقراطية وسلطة الطبقة العاملة . ولكل منها نهجه الخاص في إجراء التحولات الإشتراكية الشاملة لجميع جوانب ومجالات الحياة الإجتماعية) (١) .

وفي الإتحاد السوفياتي وهو البلد الأول الذي تحققت فيه الثورة الإشتراكية تم بناء الإشتراكية بشروط تاريخية وعالمية خاصة لم تعرفها بعض البلدان الأوربية والآسيوية التي سلكت فيما بعد طريق الإشتراكية . ونتيجة التباين في الشروط الموضوعية اختلفت خصائص مرحلة الإنتقال في كل من هذه البلدان .

وباختصار فإن مرحلة الإنتقال تخضع لقوانين عامة هي التي تحدد السمات والملامح العامة لمرحلة الإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية . ألا أن فعل هذه القوانين العامة بشروط موضوعية خاصة هو الذي يحدد خصائص وطبيعة مرحلة الإنتقال .

٣ ـ دور الدولــة في مرحلــة الإنتقــال :

إن استلام السلطة السياسية يشكل المسألة المركزية لأية ثورة اجتماعية ـ سياسية إن الثورة البرجوازية الأوربية خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر قد انتهت باستلام السلطة السياسية من قبل البرجوازية الصاعدة . كما تهدف الثورة الإشتراكية أيضاً إلى استلام السلطة السياسية بقيادة الطبقة العاملة .

إن استلام السلطة السياسية بقيادة الطبقة العاملة لايشكل هدفاً بحد ذاته بقدر ما هو الوسيلة الأساسية لإجراء التحولات الإشتراكية في مرحلة الإنتقال . لأن الدولة الإشتراكية تجد نفسها خلال هذه المرحلة أمام مهام نوعية جديدة تشمل

(١) ف ـ لينين المؤلفات الكاملة المجلد ٢٣ ـ الطبعة الالمانية برلين ٩٥٧ ص ٦٤

كل التغيرات الجذرية في البنية الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والضرورية لإرساء أسس المجتمع الإشتراكي الجديد .

إن قيادة الدولة والمجتمع من قبل الطبقة العاملة وبالتحالف مع الطبقة الفلاحية والفئات العاملة الأخرى ، تشكل كما أشرنا سابقاً قانوناً عاماً للثورة الإشتراكية . إن ضرورة وحتمية هذا الدور الذي تقوم به السلطة الجديدة تنبعان أساساً من ضرورة حل مهام الثورة الإشتراكية وعلى رأسها القضاء على سلطة رأس المال ورواسب العلاقات الإقطاعية والتصدي لمحاولات الثورة المضادة لاستعادة مركزها ونفوذها السياسي والإقتصادي . والسلطة الإشتراكية تجسد بذلك مصالح الطبقات والفئات المنتجة والعاملة في المجتمع .

ويختلف الإسلوب الذي يتم به انتقال السلطة إلى الطبقات المنتجة العاملة باختلاف علاقات القوى الإجتماعية والسياسية وباختلاف حدة الصراع الإجتماعي وغيرها من العوامل الداخلية والخارجية التي تحدد خصائص الطريق السلمي أو اللاسلمي لإستلام السلطة السياسية .

ولقد اتخذت الثورة الإشتراكية الروسية طابع العنف والصراع الإجتماعي الحاد . واستمرت الحرب الأهلية خمس سنوات . وقد عكس هذا الطابع للثورة الروسية الشروط الموضوعية الوطنية والعالمية التي أحاطت بالثورة الإشتراكية الروسية . وبالمقابل فقد جسد الطريق التي سلكته الثورات الديمقراطية الإشتراكية في الدول الأوربية الأخرى الشروط التاريخية والخصائص الملموسة لهذه البلدان . إنّ الثورة في هذه البلدان قد سلكت خلافاً للثورة الروسية الطريق التدريجي في الإنتقال إلى الإشتراكيــة .

البحث الثاني

الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الاساسية

١ ـ ضرورات الملكية العامة للدولة :

إن الطابع الإجتماعي للملكية وسائل الإنتاج الأساسية يتجسد بصورة أساسية في الملكية العامة للدولة الإشتراكية باعتبارها الممثل الحقيقي للمصالح الأساسية للطبقات والفئات المنتجة والعاملة في المجتمع .

في بدايات الثورة الروسية الإشتراكية دار نقاش حاد حول ضرورات ومبررات الملكية العامة للدولة . فقد برزت في أوساط الطبقة العاملة بعض الإتجاهات التي كانت تنفي وجود أية مبررات موضوعية لنشوء شكل الملكية العامة للدولة . وكانت تنادي عوضاً عن ذلك بصورةٍ نقل ملكية وسائل الإنتاج المؤممة في المصانع والمؤسسات إلى العمال مباشرة ومنح اللجان العمالية حق إدارة وسائل الإنتاج .

إلا أن لينين عارض هذا الإتجاه ونبه إلى الأضرار الناجمة عن تبعثر ملكية وإدارة وسائل الإنتاج بين مجموعات من العمال . واعتبر ذلك بمثابة تحول عن الطابع الإجتماعي للملكية وتشويهاً للمبادىء الأساسية للسلطة السوفيتية المركزية ومنافياً لأسس بناء الإشتراكية . لأن الملكية والإدارة المباشرة لوسائل الإنتاج من قبل لجان عمالية يؤديان إلى اضعاف سلطة الدولة وإعاقة دورها في بناء المجتمع الإشتراكـي(١) .

وترجع أهمية ودور الملكية العامة للدولة كأهم أشكال الملكية الإجتماعية للضرورات والأسباب التالية :

(١) أ ـ ف لينين او الديمقراطية والطبقية الاشتراكية للسلطـة السوفيتية ـ الطبعة الالمانيـة ـ ديتزفيرلاك ـ برلين عام ١٩٦٥ صفحة ١١٨ .

أولاً : عندما تضع الدولة يدها وتحت تصرفها وسائل الإنتاج الأساسية في المجتمع فإن ذلك يتيح لها امكانية التنظيم الإجتماعي لعمليات الإنتاج والتبادل والتوزيع والإستهلاك . لأن تعدد الأنماط الإقتصادية وأشكال الملكية يستلزم وجود ادارة مركزية متمثلة بالدولة . وبدون هذه الإدارة المركزية تصبح عملية التخطيط والتنسيق بين العمليات الإقتصادية وعلى المستوى الإجتماعي أمراً مستحيلاً . ويستمر هذا الدور الذي تقوم به الدولة حتى تصل عملية الإنتاج والتقسيم الإجتماعي للعمل إلى المستوى الذي يختفي فيه التفاوت في الملكية وفي توزيع الثروة الإجتماعية .

ثانيـاً : إن أهمية الدور الذي تقوم به الدولة في الحياة الإجتماعية لا تبرز فقط من خلال شكل الملكية العامة وإنما أيضاً من خلال طبيعتها السياسية . إن السلطة الإشتراكية تلجأ إلى استخدام الأساليب المختلفة بغية القضاء على الأشكال المختلفة لاستغلال الفئات المنتجة في المجتمع . وملكية الدولة تشكل شرطاً أساسياً من شروط تحقيق هذه الغايـة .

ثالثـاً : إن الملكية العامة للدولة تهيء الشروط الوضوعية لنمو وانتشار علاقات الملكية الإشتراكية في القطاعات الإقتصادية المختلفة .

إن خصائص المرحلة الإنتقالية هي التي تحدد مستوى الملكية العامة للدولة ودرجة نمو العلاقات الإشتراكية . ففي دول الديمقراطيات الشعبية الأوربية والآسيوية (مثل ألمانيا الديمقراطية والصين) نشأت الملكية العامة للدولة في المرحلة الديمقراطية عن طريق تأميم رأس المال الأجنبي والإحتكارات الرأسمالية الكبيرة . وفي هذه المرحلة لم تكن علاقات الملكية في المستوى المطلوب لنمو وانتشار علاقات الملكية الإشتراكية . إلا أنها من الناحية الموضوعية قد شكلت الشرط الضروري لتطور العلاقات الإشتراكية في مرحلة التحولات الإشتراكية التي تبدأ عادة بتأميم وسائل الإنتاج الأساسية .

٢ ـــ تأميم وسائل الإنتاج الأساسية :

يشكل تأميم وسائل الإنتاج الأساسية الخطوة الأولى والأساسية في التحولات

الإشتراكية خلال مرحلة الإنتقال . إن عملية التأميم تشمل عادة كافة المؤسسات الصناعية والتجارية الكبيرة ووسائل النقل والإتصال وبعض المؤسسات المتوسطة الهامة . كما تناول التأميم الأرض أو جزءاً منها كذلك الثروة الطبيعية كالمناجم والغابات والمؤسسات العلمية والثقافية والتربوية والصحية . وقد يتم التأميم دون دفع أي مقابل أو مقابل تعويض كلي أو جزئي يدفع لاصحاب المؤسسات المؤممة .

تؤول ملكية وسائل الإنتاج الأساسية بعد التأميم إلى المجتمع وإن الملكية العامة للدولة تجسد كما أشرنا سابقاً الطابع الإجتماعي الأساسي لملكية وسائل الإنتاج . وقد يتم نقل ملكية بعض وسائل الإنتاج الأساسية إلى الدولة بصورة جزئية . ويظهر هذا الشكل من أشكال الملكية بصورة مؤسسات مختلطة سواء كان في مجال الإنتاج أم التبادل . ووفق هذا الشكل يعود جزء من وسائل الإنتاج في هذه المؤسسات إلى الدولة . بينما يبقى الجزء الآخر ملكية رأسمالية خاصة . ويكون هذا الشكل ذا طبيعة انتقالية تتحول بعدها هذه الوسائل إلى ملكية الدولة بصورة كاملة .

وكما هو واضح فإن تأميم وسائل الإنتاج الأساسية يعني أن الدولة لاتضع يدها في المرحلة الأولى على جميع وسائل الإنتاج في المجتمع . بل تبقى الملكية الخاصة سائدة في قسم من المؤسسات المتوسطة وفي معظم المؤسسات الصغيرة . إن السلطة الإشتراكية عندما تقوم بتأميم وسائل الإنتاج الأساسية فذلك لأجل تحقيق الأهداف التاليـــة :

أولاً : ترسيخ أسس علاقات التوزيع الإشتراكي .

ثانيـاً : إن نقل ملكية أهم وسائل الإنتاج إلى الدولة يعد شرطاً أساسياً من شروط نمو العلاقات الإشتراكية وبناء القاعدة المادية والتقنية للإشتراكية .

ثالثـاً : إن الطبيعة الإجتماعية لملكية وسائل الإنتاج الأساسية تفتح الطريق أمام التطور السريع للقوى المنتجة باستخدام اسلوب التخطيط الشامل للإقتصاد الوطني . وتفسح المجال لتحقيق الثورة الثقافية والعلمية – التقنية .

إذن يستحيل بدون تأميم أهم وسائل الإنتاج البدء في بناء المجتمع الإشتراكي . ذلك لأن بناء الإشتراكية يتنافى بصورة جوهرية مع طابع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الأساسية . وتبرهن تجارب البلدان الإشتراكية على صحة هذا القانون العام للثورة الإشتراكية بصرف النظر عن الأشكال التي تأخذها عملية التأميم والملاءمة للشروط والخصائص الوطنية .

وفي هذا الصدد فمن المفيد الإشارة إلى الفارق الجوهري بين التأميم الإشتراكي . وتأميم بعض وسائل الإنتاج في النظام الرأسمالي . فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية انتشرت في البلدان الرأسمالية ظاهرة ملكية الدولة لبعض وسائل الإنتاج مثل ملكية المؤسسات الحربية وبعض المؤسسات الإقتصادية التي تستخدم للتجارب العلمية والتقنية وبعض المنشآت التي تعجز الإحتكارات الرأسمالية عن تأسيسها مثل منشآت الصناعة الذرية . كما قد تكون بعض الفروع الإقتصادية غير رابحة كصناعة استخراج الفحم وصناعة استخراج فلز الحديد وصناعة الطاقة .

وفي هذه الحالة تقوم الدولة الرأسمالية بتأميم المؤسسات الرأسمالية العاملة في هذه الفروع وبموافقة أصحابها ومقابل تعويض كامل يعادل قيمة هذه المؤسسات . وتتحمل الدولة في هذه الحالة خسائر هذه المؤسسات ، وقد تقوم الدولة بإعادة هذه المؤسسات إلى رأس المال الخاص بعد أن تصبح رابحة كما حدث في انكلترا في الستينيات عندما أقدمت الدولة على بيع مؤسسات صناعة التعدين إلى المؤسسات الرأسمالية الخاصة .

إن التأميم ونقل بعض وسائل الإنتاج إلى الدولة في النظام الرأسمالي لايغير من طبيعة ومحتوى العلاقات الرأسمالية طالما ظلت هذه العلاقات هي السائدة في المجتمع . أما التأميم الإشتراكي فإنه يهدف أساساً إلى إزالة العلاقات الرأسمالية عندما يغير من طبيعة الملكية الفردية لوسائل الإنتاج الأساسية .

٣ ــ التأميم والطابع الإجتماعي لعملية الإنتاج :

أشرنا في الأبحاث السابقة الخاصة بالإقتصاد الرأسمالي في أكثر من مكان إلى

طبيعة علاقات الإنتاج الرأسمالي التي تقوم على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج من جهة ، وعلى وجود قوة عمل حرة في السوق من جهة أخرى . ونظراً لأن عملية الإنتاج في المشروع الرأسمالي تعتمد على التعاون والتقسيم في العمل بين مجموعات من العمال . فإن التناقض الأساسي في الإقتصاد الرأسمالي يعود إذن إلى انعدام التوافق بين طابع الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وبين طابع العمل الجماعي . ويصبح هذا التناقض أكثر تفاقماً في الرأسمالية الإحتكارية التي تتصف بتمركز الملكية والإنتاج من جهة والتمركز الشديد لقوة العمل من جهة أخرى في مشاريع رأسمالية كبيرة تقوم بإنتاج القسم الأكبر من الناتج القومي .

ولهذا السبب فإن التأميم الإشتراكي لوسائل الإنتاج الأساسية يؤدي إلى إزالة هذا التناقص ، فبعد أن تحل الملكية الإجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية محل الملكية الخاصة فإن عملية التأميم في هذه الحالة توحد بين الطبيعة الإجتماعية للملكية وبين طابع العمل الجماعي في المؤسسات الإشتراكية .

وكما ذكرنا فإن التأميم عندما يقتصر على وسائل الإنتاج الأساسية فهذا يعني أن قسماً من وسائل الإنتاج في المجتمع تبقى خارج إطار عملية التأميم . ولهذا السبب نجد أشكالاً مختلفة من علاقات الملكية خلال مرحلة الإنتقال . فإلى جانب الملكية العامة للدولة تبقى الملكية الخاصة في المؤسسات الرأسمالية المتوسطة والصغيرة وفي مؤسسات الإنتاج السلعي الصغيرة أو البسيطة .

وبكلمة أخرى فإن تأميم وسائل الإنتاج الأساسية وظهور العلاقات الإشتراكية في القطاعات الأساسية لاتشكل على الرغم من أهميتها شرطاً كافياً لاضفاء الطابع الإجتماعي الشامل على عملية الإنتاج في المجتمع . طالما بقيت هناك أشكال للملكية الخاصة على قسم من وسائل الإنتاج .

ولكن حتى يمكن القضاء على تبعثر عملية الإنتاج الإجتماعي وربط مجالات الإنتاج المختلفة في عملية واحدة متكاملة ، فإن السلطة الإشتراكية تقوم بتنفيذ مجموعة من الإجراءات والسياسات لترسيخ الطابع الإجتماعي لعملية الإنتاج . وأهم هذه الإجراءات والسياسات :

أولاً : التنظيم والتخطيط الشامل لعملية الإنتاج الإجتماعي .

ثانياً : تحقيق الرقابة الشعبية على عمليات الإنتاج وتوزيع المنتجات .

ثالثاً : تحقيق التوازن بين الفروع والقطاعات الإقتصادية والتطابق بين الإنتاج والإستهلاك .

يجب التمييز إذن بين مفهوم تأميم وسائل الإنتاج الأساسية ، وبين زيادة الطابع الإجتماعي لعملية الإنتاج . إنّ تأميم وسائل الإنتاج الأساسية يعني نقل ملكيتها إلى الدولة بينما تشترط زيادة اضفاء الطابع الإجتماعي على عملية الإنتاج قيام الدولة أيضاً بتخطيط ورقابة عملية الإنتاج الإجتماعي .

إن زيادة الطابع الإجتماعي لعملية الإنتاج تتطلب وقتاً طويلاً لجمع المعارف العلمية عن إدارة الإقتصاد الوطني كاكتساب المعرفة عن إدارة وتخطيط عملية الإنتاج ومراقبة وتحديد تكاليف الإنتاج وإدارة توزيع المنتجات والخدمات المادية وغير المادية .

ولتحقيق هذه الغاية تستخدم الدولة الإشتراكية المؤسسات المختلفة التابعة لها ومن أهمها المصارف . نظراً لأن الحسابات المصرفية تعكس عادة حركة الأموال والاصول وكيفية توزيعها بين القطاعات والفروع الإقتصادية المختلفة . لذا كان تأميم المصارف كان أولى الخطوات التي أقدمت عليها السلطة السوفيتية عام — ١٩١٧— وقبل أن تقدم على تأميم القطاعات الإقتصادية الأساسية الأخرى .

وباختصار يجب التمييز إذن بين مفهوم تأميم وسائل الإنتاج الأساسية ، وبين مفهوم زيادة أو تعميق مستوى الطابع الإجتماعي لعملية الإنتاج على صعيد الإقتصاد الإشتراكي الإجمالي .

المبحث الثالث

التحولات الجذرية الديمقراطية
في الزراعــة

١ – ضرورة وأهمية التحولات الزراعية :

تقوم الثورة البرجوازية عادة بتهديم العلاقات الإقطاعية في الريف واحلال اسلوب الإنتاج الرأسمالي في القطاع الزراعي . إلا أن مدى انتشار العلاقات الرأسمالية في الريف يتوقف على درجة نمو وتطور رأس المال وتطور العلاقات الرأسمالية في النظام الرأسمالي .

إن التجربة التاريخية للثورة البرجوازية في معظم الدول الأوربية تشير إلى أن هذه الثورة لم تقض وبصورة نهائية على العلاقات الإقطاعية في الريف . وخاصة في دول أوربية الشرقية التي لم يحقق فيها التطور الرأسمالي المستوى الذي حققه في دول أوربا الغربية . إن استمرار العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية كان أكثر وضوحاً في المستعمرات ، أو شبه المستعمرات التي كانت تابعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة للنظام الرأسمالي العالمي . ففي هذه البلدان ظل استثمار رأس المال الأجنبي مقتصراً على المزارع الرأسمالية الكبيرة المتخصصة بتصدير المواد الأولية إلى البلدان الرأسمالية .وبينما سادت العلاقات الرأسمالية في هذه المزارع كمزارع قصب السكر ومزارع البن ... إلخ فقد بقي القسم الأكبر من الريف خاضعاً لعلاقات الإنتاج الإقطاعي . وعلى هذا فلم يهدف رأس المال الأجنبي في هذه البلدان إلى إزالة العلاقات الإقطاعية بقدر ماكان يسعى إلى تحقيق الربح الأقصى . وبذلك يكون رأس المال الأجنبي قد عمل على عرقلة التطور الإقتصادي في البلدان النـامية .

وسواء أكانت العلاقات الإقطاعية أم الرأسمالية هي السائدة في الريف ، فلابد في جميع الأحوال من اجراء تحولات جذرية في البنية الإقتصادية والإجتماعية للريف بعد انتصار الثورة الإشتراكية . وتشكل هذه التحولات ضرورة حتمية . ذلك لأن نجاح الثورة الإشتراكية في أي بلد يتوقف على مدى نجاح الطبقة العاملة في إقامة التحالف السياسي والإقتصادي مع الطبقة الفلاحية الصغيرة والمتوسطة ، التي تعد الحليف الطبيعي للطبقة العاملة . وتحقيق مثل هذا التحالف يشترط اجراء تحولات جذرية في علاقات الملكية وعلاقات الإنتاج في القطاع الزراعي لصالح الطبقات والفئات المنتجة في الريف .

إن المحتوى الحقيقي لهذه التحولات الجذرية يكمن إذن في القضاء على علاقات الملكية الكبيرة للأرض ، التي تعد من أهم وسائل الإنتاج في المجتمع وفي هذا الخصوص يجب التمييز بين حالتين :

أولاً : إذا كانت العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية هي السائدة في الريف ، فإنَّ القضاء على الملكية الإقطاعية الكبيرة من قبل السلطة الإشتراكية هو من حيث الجوهر ثورة ديمقراطية تقوم بها أيضاً الثورة البرجوازية ، ولكن في حدود معينة يندمج فيها أحياناً شكل الملكية الإقطاعية مع شكل الملكية الرأسمالية .

ولكن عندما تقدم السلطة الإشتراكية على انجاز الثورة الديمقراطية في الريف فإنها تكون أكثر جذرية وفي هذه الحالة تشكل الثورة الديموقراطية مرحلة هامة في الطريق إلى التحولات الإشتراكية في قطاع الرراعة .

ثانيــاً : في البلدان التي دخلت مرحلة الرأسمالية الإحتكارية وانتشرت فيها العلاقات الرأسمالية في الريف بصورة واسعة ، فإنَّ محتوى التحولات الجذرية في الريف خلال مرحلة الإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية يكون في القضاء على الطابع الرأسمالي الإحتكاري للأرض والعلاقات الرأسمالية وبقايا العلاقات الإقطاعية في الزراعة .

والخلاصة فإن مستوى التطور الإقتصادي والإجتماعي هو الذي يحدد الخصائص

الوطنية للتحولات الجذرية في الزراعة خلال المرحلة الإنتقالية إلى الإشتراكية . أن الثورة الروسية لم تشهد المراحل الزراعية التي اختارتها الثورة الإشتراكية في البلاد الأوربية والآسيوية الأخرى . ولهذا السبب اكتسبت الثورة الزراعية في كل من هذه البلدان طابعاً خاصاً ، وسلكت أساليب معينة تتلاءم مع الشروط الخاصة والخصائص الوطنية .

٢ ـ أساليب التحولات الزراعيـــة :

إن اختيار الاسلوب أو الطريقة لحل هذه المسألة يتوقف اذن على الكثير من العوامل والشروط الموضوعية . وحتى الآن فإن تجارب التحولات الزراعية التي تحققت بعد الثورة الاشتراكية في البلدان الاشتراكية تشير إلى وجود اسلوبين أساسيين :

ـ الإســلوب الأول :

لقد تمت التحولات الرراعية وفق هذا الاسلوب بواسطة التأميم شبه الكامل للأرض ففي هذه الحالة يتم نقل ملكية الأرض إلى الدولة ، وتتحول بالتالي إلى ملكية عامة . وبدلاً من توزيع الأرض على الفلاحين الصغار والمتوسطين والعمال الزراعيين ، فإن الدولة تمنحهم حق الإستغلال الإقتصادي للأرض . فمن الناحية الحقوقية تبقى ملكية الأرض ملكية عامة . بينما تتمتع العائلات الفلاحية بحق زراعة الأرض واستغلال الناتج الزراعي .

الإســـلوب الثاني :

تقوم الدولة ـ حسب هذا الإسلوب ـ بمصادرة الملكيات الكبيرة للأرض وتقسيمها وتوزيعها على الفلاحين الصغار والمتوسطين والعمال الزراعيين ،وبذلك يتحول شكل الملكية من الملكية الكبيرة الإقطاعية أو الرأسمالية إلى الملكية الفلاحية الخاصة والصغيرة للأرض . وخلافاً للإسلوب الأول فإن الفلاح يصبح مالكاً ويستغل الأرض في الوقت نفسه . أو بكلمة أخرى يندمج هنا الشكل الحقوقي للملكية الفردية الصغيرة مع الشكل الفردي للإستغلال الإقتصادي .

ويصبح الفارق إذن واضحاً بين أسلوب تأميم الأرض وبين أسلوب تقسيمها ونقل ملكيتها إلى الفلاحين . وأن هذا الفارق يتجلى في شكل ومحتوى علاقات الملكية الجديدة وفي حجم المساحات القابلة للزراعة . ففي حالة تأميم الأرض وفق الإسلوب الأول فإن القسم الأكبر من مساحة الأرض يتحول إلى ملكية عامة للدولة . بينما يتحول في الإسلوب الثاني القسم الضئيل من المساحة القابلة للزراعة إلى ملكية عامة للدولة وينتقل القسم الأكبر من الأرض إلى ملكية الفلاحين الخاصة .

وبصرف النظر عن الشكل الحقوقي أو القانوني للملكية ، فإنّ الأهم من ذلك هو حق الفلاحين في استغلال الأرض . وسواء كان ذلك تأميم أم مصادرة الأرض مقابل تعويض أو بدون بأي مقابل ، فإن التحولات الزراعية تكتسب أهمية خاصة في بداية مرحلة الإنتقال لأنها تحقق الأهداف التالية :

أولاً : إن إزالة الملكية الإقطاعية والرأسمالية الكبيرة للأرض تعني القضاء على الأساس المادي لعلاقات الإستغلال الإقتصادي في الريف . ففي ظل الظروف الناشئة عن تأميم الأرض ومنح الفلاحين حق الإستغلال أو نقل ملكيتها إلى الفلاحين المتوسطين والصغار تنتفي كل العوامل الموضوعية التي كانت تلزم الفلاحين بتسديد ريع الأرض إلى الملاكين الكبار . كما يتحرر الفلاحون من تسديد الديون والفوائد ويحصلون على الأرض في غالب الأحيان دون مقابل أو يلزمون بدفع مقابل جزئي وضئيل .

ثانياً : إن التحولات الزراعية التي تحمل في المرحلة الأولى طابعاً ديمقراطياً تشكل خطوة هامة في الطريق نحو التحولات الإشتراكية في الريف . وكما سنرى فإن التحولات الإشتراكية تشكل المرحلة الثانية في بناء الإشتراكية في القطاع الزراعي . وتجدر الإشارة هنا إلى أن أسلوب تأميم الأرض ونقل ملكيتها إلى الدولة يخلق شروطاً أفضل للتحولات الإشتراكية في الزراعة بينما يتطلب الإسلوب الثاني مراحل انتقالية وتدريجية للوصول إلى الإسلوب الإشتراكي الكامل في الإنتاج الزراعي .

٣ ـ خصائص التحولات الزراعية في البلدان الإشتراكية :

إن تجارب التحولات الزراعية الجذرية في البلدان الإشتراكية قد أكدت صحة

القانون العام لهذه التحولات وهو ضرورة إزالة العلاقات الإقطاعية أو الرأسمالية في الريف ، وإقامة علاقات اقتصادية بنمط جديد تجسد المصالح الحقيقية لجماهير الفلاحين وتحقق التحالف السياسي بين الطبقة العاملة والطبقة الفلاحية .

ومن ناحية أخرى فقد أكدت هذه التجارب في الوقت نفسه أهمية اختيار الإسلوب الملائم للخصائص الوطنية والتقاليد التاريخية للعلاقات الزراعية . أو بكلمة أخرى يمكن القول بأن هناك سمات مشتركة وعامة لهذه التحولات على الرغم من اختلاف الأساليب والوسائل .

إن عدم اختيار الإسلوب المناسب وإهمال الخصائص الوطنية يؤديان إلى فشل التحولات الزراعية في تحقيق الأهداف المرجوة منها . ففي هنغاريا على سبيل المثال أقدمت الحكومة الثورية بقيادة الطبقة العاملة في عام ١٨١٩ على مصادرة وتأميم الأرض التي تزيد مساحتها عن — ٥٧ — هكتاراً ، وقامت الحكومة بنقل ملكية الأرض إلى العمال الزراعيين والعمال المياومين فقط بغية تأسيس التعاونيات الزراعية . ولم تشمل هذه الإجراءات الفلاحين الصغار والمتوسطين وحرمتهم من مزايا توزيع الملكية . وظلت هذه الفئات الفلاحية الواسعة خاضعة للعلاقات الإقطاعية . لذا اتخذت هذه الفئات موقفاً سلبياً من هذه التحولات ولم تنجح السلطة بتحقيق التحالف السياسي والإقتصادي مع طبقة الفلاحين .

إن التجربة السوفيتية والمنغولية قد عمدت إلى اتباع اسلوب تأميم الأرض وأصبح القسم الأكبر منها ملكية عامة . وكان اختيار هذا الإسلوب ملائماً للعلاقات الزراعية التي كانت سائدة في الريف قبل الثورة الإشتراكية . إنّ روسيا القيصرية عرفت أشكالاً مختلفة من علاقات الملكية الزراعية . فإلى جانب العلاقات الرأسمالية وجد هناك نظام متعدد الأشكال من علاقات القنانة والعلاقات الإقطاعية وكانت الملكية الإقطاعية والقيصرية الكبيرة للأرض متمركزة بأيدي فئة قليلة ، بينما بقي القسم الأكبر من الفلاحين محروماً من ملكية الأرض ، وبالتالي لم يكن للملكية الصغيرة والمتوسطة في أوساط الفلاحين تقاليد عميقة الجذور . ولهذا السبب لقيت

قررات عامي – ١٩١٧ – ١٩١٨ – المتعلقة بتأميم الأرض ونقل ملكيتها إلى الدولة والتي تضمنت أيضاً البرنامج الزراعي للسلطة الإشتراكية قبولاً لدى جماهير الفلاحين الذين منحوا حق الإستغلال الإقتصادي في الأرض .

على الرغم من هذا التأييد الذي حظي به تأميم الأرض ، فإن لينين كان ينظر إلى هذا التأميم كخطوة فقط في الطريق نحو الإشتراكية في الريف . وكان قد أشار إلى ذلك في مقال له بعام ١٩١٧ حيث قال (أن تأميم الأرض في هذه المرحلة لايشكل الخطوة الأخيرة بقدر مايشكل خطوة أساسية في الطريق إلى الإشتراكية)(١) .

وفي منغوليا كان للعلاقات الإقطاعية السيادة الكاملة في الريف . فضلاً عن أن الاقتصاد الرعوي كان يشكل حيزاً كبيراً في الاقتصاد الزراعي . ونظراً للغياب المطلق للملكية الخاصة الصغيرة والمتوسطة بين الفلاحين فلم يكن هناك من قبلهم أي مطلب للكية الأرض ، ولذا جاء تأميم الأرض ونقل ملكيتها إلى الدولة ومنح الفلاحين حق الاستغلال الاقتصادي خلال عامي ١٩٢١ – ١٩٢٢ أسلوباً ملائماً لمثل هذه الشروط والخصائص التاريخية . إلا أن العلاقات الإقطاعية ظلت سائدة في الاقتصاد الرعوي حتى عام ١٩٤٠ . حين أقدمت السلطة الأشتراكية على مصادرة الثروة الحيوانية . وأزيل بذلك كل شكل من أشكال العلاقات الأقطاعية في الريف .

لقد اختلفت الشروط الموضوعية والخصائص الوطنية والتاريخية بدول الديموقراطيات الشعبية الأوربية عنها في كل من الاتحاد السوفيتي ومنغوليا .فقد عرف الفلاحون في كل من ألمانيا وبولونيا وبلغاريا ورومانيا وغيرها شكل الملكية الخاصة الصغيرة والمتوسطة قبل قيام الثورة الأشتراكية ولذا فإن تأميم الأرض وخاصة الملكيات الصغيرة والمتوسطة وتحويلها إلى ملكية عامة للدولة لم يكن ينسجم وخصائص وتقاليد هذه البلدان .

وفي هذه البلدان عمدت السلطة الإشتراكية إلى مصادرة الملكيات الكبيرة للأرض مقابل تعويض مادي أحياناً ، ومن ثم إلى تقسيمها وتوزيع الملكية على

---

(١) ف لينين – المؤلفات الكاملة – المجلد ١٣ – الطبعة الالمانية ١٩٦٣ صفحة ٤٣٦ – ٤٣٧ .

الفلاحين الصغار والمتوسطين والعمال الزراعيين والمياومين مقابل قيمة ضئيلة ، ضمن شروط لايحق فيها للفلاح بيع أو تأجير الأرض .

ولقد انتشرت في الريف العلاقات الإقطاعية في الصين وفيتنام وكوريا الشمالية إلى جانب العلاقات الكولونيالية . وفي ظل هذا التشابك من العلاقات نشأ التحالف السياسي والإقتصادي بين الإقطاع المحلي وبين الإستعمار الأجنبي ، وقد شاع في هذه البلدان أسلوب تأجير قطع صغيرة من الأرض إلى الفلاحين مقابل مبالغ مرتفعة . وفي مثل هذه الظروف كان من البديهي أن تلجأ السلطة الجديدة بعد الثورة الإشتراكية إلى مصادرة الأرض من الإقطاعيين المحليين ومن الأجانب دون أي تعويض ، ونقل ملكيتها إلى الفلاحين الصغار والمتوسطين لتدعيم تحالف هذه الطبقة مع السلطة الإشتراكية .

وفي كوبا وقبل الثورة الإشتراكية انتشرت المزارع الرأسمالية الكبيرة التابعة لرأس المال الأجنبي وخاصة مزارع قصب السكر المعروفة . واعتمد الرأسماليون الأجانب على العمل المحلي المأجور وسادت في هذه المزارع علاقات الإنتاج الرأسمالي . وبعد قيام الثورة الإشتراكية كان تأميم الأرض وتحويلها إلى ملكية عامة للدولة اسلوباً ملائماً لمثل هذه الظروف التي لم تترسخ فيها تقاليد الملكية الصغيرة والمتوسطة .

والخلاصة إن التحولات الزراعية الجذرية في بداية مرحلة الإنتقال إلى الإشتراكية تعد من الناحية السياسية والإقتصادية إحدى الخطوات الأساسية التي تقدم عليها السلطة الإشتراكية . وهذه التحولات تعتبر قانوناً عاماً محتواه الأساسي إزالة العلاقات الإقطاعية والرأسمالية في الريف ورفع كل أشكال الإستغلال الإقتصادي عن كاهل الطبقة الفلاحية . إلا أن تطبيق هذا القانون العام يجب أن يجسد أيضاً الخصائص والشروط الوطنية والتاريخية . وباختلاف الأساليب تقصر أو تطول مرحلة التحولات الجذرية الديموقراطية في الريف ، وهي تشكل في بداية مرحلة الإنتقال خطوة إلى التحولات الإشتراكية في الزراعة التي ستكون موضوعاً لأحد الأبحاث القادمة .

البحث الرابع

اشكال التناقضات الاقتصادية في مرحلة الانتقال

١ ـ الأشكال والأنماط الإقتصادية بمرحلة الإنتقال :

إن الأبحاث السابقة أوضحت الإجراءات التي تقوم بها الثورة الاشتراكية بعد استلام السلطة السياسية . وتتمثل هذه الإجراءات بتأميم وسائل الانتاج الأساسية في قطاعات الصناعة والتجارة والنقل والإتصال والمصارف وغيرها ، والإجراءات الأخرى التي تؤدي إلى احداث تبدلات أساسية بعلاقات الملكية في الريف . وهذه الإجراءات تؤدي بطبيعة الحال إلى تغيير في البنية الاقتصادية وإقامة أنماط جديدة من العلاقات الاقتصادية . إنّ السلطة لاتقدم لاعتبارات سياسية واقتصادية على تأميم جميع وسائل الانتاج وإقامة العلاقات الاشتراكية في جميع المجالات الاقتصادية . وبالتالي لايجوز الحديث عن تكون أسلوب الانتاج الاشتراكي بصورته الكاملة في بدايات مرحلة الانتقال .

تظهر أشكال وأنماط اقتصادية بمرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية تختلف في طبيعتها وفي محتوى العلاقات السائدة فيها . وإن تجارب البلدان الاشتراكية التي لم يحقق التطور الرأسمالي في معظمها مستوى عالياً تشير إلى وجود ثلاثة أشكال أو أنماط اقتصادية أساسية في الاقتصاد الوطني خلال مرحلة الانتقال :

أولاً : القطاع الاشتراكي : ويضم هذا القطاع جميع المؤسسات الصناعية والتجارية الكبيرة والمؤسسات المصرفية ومؤسسات النقل والإتصال وغيرها من المؤسسات التي تسود فيها علاقات الانتاج الاشتراكي .

٢ ـ القطاع الرأسمالي : ويتكون هذا القطاع من المؤسسات الصناعية والتجارية أو الزراعية وغيرها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لم تخضع لعملية التأميم .

٣ ـ القطاع السلعي البسيط أو الصغير : ويضم كل المنتجين الفرديين الصغار الفلاحين أو المنتجين الحرفيين الذين شاؤوا الحفاظ على استقلاليتهم الخاصة في ملكية وسائل الانتاج والعمل والذين لم ينضموا إلى التعاونيات الزراعية والحرفية الانتاجية .

في كل شكل من هذه الأشكال الاقتصادية يسود نمط خاص من علاقات الانتاج ففي القطاع الاشتراكي يسود شكل الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج المتمثل بالملكية العامة للدولة ، وتتوحد فيه طبيعة الملكية الاجتماعية مع الطابع الاجتماعي للعمل . وفي هذا القطاع تسود علاقات الانتاج الاشتراكي والقوانين الاشتراكية وتنتفي فيه أشكال الاستغلال الاقتصادي .

وخلافاً لذلك فإن القطاع الرأسمالي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج في المؤسسات الرأسمالية الصغيرة والمتوسطة ، وتعتمد عملية الانتاج فيه على العمل المأجور . ففي هذا القطاع تسود اذن علاقات الانتاج الرأسمالي . إلا أن السلطة الاشتراكية تستطيع بواسطة مجموعة من الاجراءات الاقتصادية والتنظيمية الحد من فعل القوانين الرأسمالية في هذا القطاع .

أما الشكل الثالث وهو شكل الانتاج السلعي البسيط أو الصغير ، فهو يمثل حالة وسطى بين القطاع الاشتراكي والقطاع الرأسمالي . فهو من زاوية علاقات الملكية يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ويتشابه بذلك مع القطاع الرأسمالي . إلا أنه من زاوية العمل أقرب إلى القطاع الاشتراكي ، لأن عملية الانتاج فيه تعتمد على العمل الخاص ولا يستخدم فيها عمل الغير . ونظراً لوجود هذه الطبيعة المزدوجة في هذا القطاع ، فإنه يتحول بظل السلطة الاشتراكية والعلاقات الاشتراكية وبصورة تدريجية إلى قطاعي اشتراكي .

وبالإضافة إلى هذه الأشكال الاقتصادية الثلاثة الأساسية التي تميز مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، فقد ظهرت في بعض الدول الاشتراكية أشكال

اقتصادية أخرى كان دورها ثانوياً في الاقتصاد الوطني . وهذه الأشكال الثانوية هي :

أولاً : رأسمالية الدولة : وهي شكل من الأشكال الاقتصادية الانتقالية الذي يختلف بطبيعة الحال عن رأسمالية الدولة في النظام الرأسمالي . ومنعاً لهذا الالتباس فإن رأسمالية الدولة في مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية يقصد بها وجود مؤسسات رأسمالية تعمل تحت مراقبة وإشراف الدولة ، وذلك وفق عقود تحدد الدولة بموجبها مجال نشاط هذه المؤسسات وطريقة توزيع منتجاتها . (إنّ منح بعض الرأسماليين المحليين أو الأجانب حق إقامة مؤسسات رأسمالية تستخدم العمل المأجور يساعد على ترسيخ وزيادة الطابع الاجتماعي للعمل ويهيء للدولة إمكانية الاستفادة من خبرات أصحاب رؤوس الأموال بإدارة المؤسسات وتنظيم عملية الانتاج) (١) .

إن رأسمالية الدولة هي شكل انتقالي من الأشكال الاقتصادية التي تختفي مع انتهاء مرحلة الانتقال ، حيث تتحول رأسمالية الدولة إلى ملكية اشتراكية وبصورة تدريجية تبدأ بمساهمة الدولة الاشتراكية في رأس المال والإدارة وتنتهي في أن تصبح ملكية عامة للدولة بصورة كاملة ، وقد ظهرت رأسمالية الدولة في الاتحاد السوفيتي خلال مرحلة الانتقال بحدود ضيقة نظراً للموقف السلبي والمعادي الذي اتخذه رأس المال المحلي والأجنبي تجاه الثورة الاشتراكية الروسية . بينما كانت رأسمالية الدولة أكثر انتشاراً في الصين بسبب المرونة التي أبدتها البرجوازية الوطنية تجاه الثورة الصينية

ثانياً : الاقتصاد الطبيعي : وهو ثاني الأشكال الاقتصادية الثانوية الذي وجد بدرجات متفارتة في بعض البلدان الاشتراكية خلال مرحلة الانتقال . وكما هو معلوم فإن هذا الشكل يقوم على وجود منتجين يهدفون من وراء عملية الانتاج إلى اشباع حاجاتهم الشخصية المباشرة . دون أن يكون لهم أية علاقة بعمليات التبادل السلعي في السوق . إلا أن تطور القوى المنتجة والعلاقات الاقتصادية خلال مرحلة الانتقال لاتسمح باستمرار هذا

(١) الاقتصاد السياسي للاشتراكية ـ الطبعة الالمانية عام ١٩٧٢ صفحة ٤٥ .

الشكل البدائي للاقتصاد الطبيعي الذي ينتهي خلال هذه المرحلة إلى الزوال .

إن الخصائص الوطنية والتاريخية لمرحلة الانتقال لكل بلد من البلدان هي التي تحدد تعددية الأشكال الاقتصادية خلال المرحلة الانتقالية إلى الاشتراكية . إذ يتوقف ذلك على مستوى التطور الاقتصادي الذي حققه هذا البلد أو ذاك قبل الثورة الاشتراكية

ففي الاتحاد السوفيتي وجدت الأشكال الاقتصادية الأساسية والثانوية الآنفة الذكر خلال عامي ١٩٢٣ — ١٩٢٤ وتفاوتت أهمية ومكانة كل من هذه الأشكال ودورها في الاقتصاد الوطني . إنّ شكل الاقتصاد السلعي البسيط أو الصغير كان يحقق في هذه الفترة (٥١٪) من الناتج القومي الكلي . بينما كان نصيب القطاع الاشتراكي ٣٨,٥ ٪ من هذا الناتج . وبلغ نصيب كل من الاقتصاد الرأسمالي من الناتج القومي ٨,٩٪ ورأسمالية الدولة ١٪ والاقتصاد الطبيعي ٠,٦٪ . بينما تميزت مرحلة الانتقال في الدول الأوربية الاشتراكية الأخرى بوجود الأشكال الثلاثة الأولى بصورة أساسية . وفي منغوليا والفيتنام كان للاقتصاد الطبيعي مكانة لابأس بها في الاقتصاد الوطني . بينما عرفت الصين الأشكال الاقتصادية الخمسة خلال مرحلة الانتقـــال .

إن وجود هذه الأنماط والأشكال الاقتصادية خلال مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية يرجع إلى أن نمو الرأسمالية في البلدان التي تحققت فيها الثورة الاشتراكية لم يبلغ المستوى الكافي لزيادة الطابع الاجتماعي لعملية الانتاج . إنّ الرأسمالية تهيء بدون شك الأساس المادي والاجتماعي الضروري لبناء الاشتراكية . إن القوى المنتجة تتخذ إلى حد ما طابعاً اجتماعياً بحالة تمركز وسائل الانتاج الرأسمالي بدلاً من تبعثر وسائل الانتاج الصناعي الفردي الصغير .

إلا أن قانون التطور الرأسمالي اللامتكافىء يؤدي إلى نمو القوى المنتجة وتزايد الطابع الاجتماعي لعملية الانتاج بصورة غير متوازنة داخل البلدان الرأسمالية وما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة . ويلاحظ بصورة عامة أن العلاقات ماقبل الرأسمالية تبقى وبحدود متفاوتة في النظام الرأسمالي . فعلى سبيل المثال نجد أن الانتاج الحرفي

الفردي الصغير يبقى في غالب الأحيان ظاهرة مرافقة لتمركز الانتاج في المؤسسات الرأسمالية الكبيرة . لأنّ نشوء الرأسمالية يشترط إزالة كل العوائق التي تحول دون استثمار رأس المال فقط .

إن الانتاج الرأسمالي الذي يعتمد على عمل الغير يشترط وجود قوة عمل حرة في السوق . ولذا تعمل الرأسمالية على إزالة أشكال التبعية الشخصية السائدة في النظام الاقطاعي . إلا أن الرأسمالية تحافظ في الوقت نفسه على بعض العلاقات ماقبل الرأسمالية لهذا السبب فإنّ الانتاج الصناعي البسيط أو الصغير لايشكل عائقاً أمام الاستثمار الرأسمالي . لأنه من الممكن أن يتحول إلى شكل من أشكال الانتاج الرأسمالي . كما أنه يشكل مصدراً من مصادر قوة العمل في حال افلاس المنتجين الحرفيين الصغار عدا أن الانتاج السلعي البسيط يشكل مجالاً من مجالات تصريف المنتجات الرأسمالية سواء أكانت هذه المنتجات مواد أولية ضرورية للإنتاج أم منتجات للاستهلاك الفردي الضرورية للمنتجين الحرفيين .

ومثل هذا التحول يتم أيضاً في شكل الانتاج الاقطاعي والملكية الاقطاعية للأرض إن قسماً من ملكية الأرض يتحول لملكية رأسمالية إلى جانب استمرار علاقات الملكية الاقطاعية ويظهر مثل هذا التحول في تبدل الطبيعة الاجتماعية الاقتصادية لريع الأرض إن ريع الأرض كمقولة من مقولات الانتاج الاقطاعي يتخذ شكلاً آخر ملائماً لعلاقات الانتاج الرأسمالي في الزراعة .

وخلاصة القول إن نشوء الرأسمالية وخاصة عندما تكون في مراحلها الأولى تلغي بصورة كلية وجود الأشكال والأنماط الاقتصادية التي كانت سائدة قبل الرأسمالية . وبذلك يعود إلى وجود بعض الصفات المشتركة مثل الطابع الخاص لملكية وسائل الانتاج . وبالتالي فان وجود أشكال اقتصادية مختلفة خلال مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية هو نتيجة طبيعية للتطور التاريخي للرأسمالية . وحين ترث الاشتراكية هذه الأشكال المتناقضة في طبيعتها ومحتواها ، فإن مرحلة الانتقال تصبح أمراً حتمياً حتى يمكن وبصورة تدريجية القضاء على التناقضات الناجمة عن تعددية الأنماط والأشكال الاقتصادية المختلفة .

وقبل أن نتعرض بالبحث عن التناقضات التي تخلقها الأشكال الاقتصادية المتباينة خلال مرحلة الانتقال ، لابد من الإشارة إلى مسألة أساسية وهي أهمية الدور الخاص والقيادي الذي يقوم به القطاع الاشتراكي في الاقتصاد الوطني خلال هذه المرحلة ويعود هذا الدور للأسباب التالية :

أولاً : إن القطاع الاشتراكي وهو أحد الأشكال الاقتصادية والمتمثل بصورة أساسية بالملكية العاملة للدولة يسيطر عادة على القطاعات ووسائل الانتاج الأساسية في الاقتصاد الوطني .

ثانياً : يضم هذا القطاع القسم الأعظم من الانتاج الآلي الكبير ، الذي تتمركز فيه بالتالي الأكثرية العظمى من الكادر العلمي والتقني كالمهندسين والفنيين ... الخ . مما يهيء له إمكانية تحقيق زيادة في انتاجية العمل ، وشروط النمو الاقتصادي وترسيخ الأسس الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي .

ثالثاً : إن انتشار العلاقات الاشتراكية في هذا القطاع يساعد على تطور القوى المنتجة بوتائر ومعدلات عالية .

رابعاً : الاهتمام الخاص الذي توليه الدولة لهذا القطاع بحيث تهيء له كل الإمكانيات لنموه وتعاظم دوره في الاقتصاد الوطني .

٢ — التناقضات الإقتصادية في مرحلة الإنتقال :

نتيجة لوجود أنماط وأشكال اقتصادية خلال مرحلة الإنتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية تختلف من حيث طابع الملكية وعلاقات الانتاج . فمن البديهي أن تبرز خلال مرحلة الانتقال مجموعة من التناقضات الاقتصادية التي لاتتلاءم مع الطبيعة الموحدة والمترابطة لنمط الانتاج الاشتراكي . ويمكن تلخيص أهم هذه التناقضات بمايلي :

أولاً : التناقض الأساسي بين الاشتراكية والرأسمالية . لأن مجرد استلام السلطة السياسية

لايعني إزالة العلاقات الرأسمالية وبصورة كلية . إذ يبقى تأثير هذه العلاقات قائماً سواء أكان على الصعيد السياسي أم الايديولوجي ، ولذا تتسم مرحلة الانتقال بصراع اجتماعي وسياسي قد يكون حاداً في بعض الأحيان بين القوى الاشتراكية الصاعدة وبين القوى التي تعمل للعودة إلى الرأسمالية .

ثانيــاً : التناقض بين طبيعة السلطة السياسية والبناء الفوقي للمجتمع وبين انخفاض مستوى القاعدة المادية والتقنية وخاصة في البلدان التي لم تشهد في السابق تطوراً عالياً في مستوى التصنيع . ويتفاقم هذا التناقض كلما تعددت الأنماط والأشكال الاقتصادية خلال مرحلة الانتقال مما يزيد من صعوبات التغيير في البنية الاقتصادية وتعميم أسلوب الانتاج الاشتراكي بالإقتصاد الوطني .

ثالثــاً : إن إحدى هذه التناقضات هي التناقض بين الصناعة الاشتراكية المتمركزة في اطار علاقات الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الأساسية وبين تبعثر الانتاج السلعي الفردي البسيط في المجالين الحرفي والزراعي . فاختلاف العلاقات والقوانين الاقتصادية في كلا القطاعين يؤدي إلى ظهور الخلل وفقدان التوازن في الاقتصاد الوطني . وحتى يمكن منع نمو أي شكل من أشكال العلاقات الرأسمالية في مجال الانتاج السلعي البسيط أو الصغير وما ينجم عن ذلك من نتائج ضارة على تطور الاقتصاد الاشتراكي ، فإن الدولة تقوم في سبيل حل هذه المشكلة بإنجاز كل الاجراءات الاقتصادية والسياسية بغية تحويل الانتاج السلعي الفردي البسيط إلى الشكل التعاوني والاشتراكي في الانتاج

والخلاصة : يستحيل التعايش بين أنماط اقتصادية متناقضة في جوهرها وطبيعتها بالنظام الإشتراكي . وذلك خلافاً لما هو عليه في الأنظمة الاقتصادية الأخرى . ويعود ذلك لأسباب عديدة أولاها : إن استمرار انخفاض مستوى القوى المنتجة في بعض الأنماط الاقتصادية كنمط الانتاج السلعي البسيط لايسمح بتطور العلاقات الإشتراكية ثانيهما إن تدعيم البناء الفوقي للمجتمع المتمثل بالسلطة السياسية والمؤسسات الاجتماعية والثقافية يشترط وجود بنية تحتية متمثلة في قاعدة اقتصادية متماسكة ومتطابقة مع البنية الاجتماعية والسياسية .

إن العلاقات الاقتصادية حسب النظرية الماركسية — اللينينية — تجسد المصالح الحقيقية للطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة . إن المصالح الاقتصادية الحقيقية للطبقة العاملة والفئات المنتجة الأخرى في المجتمع الاشتراكي تتجسد في تطوير القوى المنتجة وزيادة انتاجية العمل الاجتماعي . إلا أنه يستحيل تحقيق هذا الهدف دون حل للتناقضات الناجمة عن وجود أنماط اقتصادية مختلفة . فحتى يمكن إزالة شكل الانتاج الرأسمالي وتحويل شكل الانتاج السلعي البسيط لابد من تطوير أسلوب الانتاج الاشتراكي على المستوى الاجتماعي وهو يرتكز أولاً على تطوير القاعدة المادية التقنية للاشتراكية وعلى تجميع وتحديث العمل الزراعي وغير ذلك من قطاعات الاقتصاد الوطني .

البحث الخامس

القاعدة المادية ــ التقنية للاشتراكية

١ ــ الإنتاج الآلي الكبيــر ــ الأساس المادي للاشتراكيــة :

إن الرأسمالية عندما تعتمد أسلوب الانتاج الآلي الكبير ، فإن ذلك يؤدي إلى تغيير البنية الاقتصادية والقاعدة المادية ــ التقنية للمجتمع . إلا أنه لايجوز الخلط بين الأساس المادي ــ التقني الذي يتكون بفعل التطور الرأسمالي ، وبين مفهوم القاعدة المادية التقنية للاشتراكية .

ففي الرأسمالية نجد قانون الربح هو الذي يتحكم في تطور القوى المنتجة وتطور الفروع والقطاعات الاقتصادية . وفي البلدان التي دخلت فيما بعد مرحلة بناء الاشتراكية لم يكن الانتاج الآلي فيها يضم جميع الفروع الاقتصادية ، وكان مستوى التطور الرأسمالي أقل منه في البلدان الرأسمالية الأوربية الغربية ، ولهذه الأسباب كان من الضروري استكمال بناء القاعدة المادية ــ التقنية خلال مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية

ومن حيث المبدأ يقصد بالقاعدة المادية ــ التقنية للاشتراكية تعميم اسلوب الانتاج الآلي الكبير في جميع قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني . أي في الصناعة والزراعة والنقل والبناء وقطاع الخدمات (إن الصناعة الآلية الكبيرة التي تساعد في الوقت نفسه على تنظيم وتحديث الزراعة تشكل الأساس المادي الوحيد للأشتراكية) (١) .

إن بناء القاعدة المادية ــ التقنية للاشتراكية يعتبر من المهام المعقدة التي واجهتها البلدان الاشتراكية خلال مرحلة الانتقال . إذ لايمكن انجاز هذه المهمة خلال فترة

---

(١) لينين ــ المؤلفات الكاملة ــ المجلد ٣٢ برلين ١٩٦١ صفحة ٨١ .

قصيرة ، لأن بناء هذه القاعدة يشترط مستوى عالياً من التقدم التقني والعلمي . وهناك ضرورات عديدة أكدت على أهمية بناء القاعدة المادية — التقنية خلال مرحلة الانتقـــال :

أولاً : أن تأميم وسائل الانتاج الأساسية على الرغم من أهميته فهو لايشكل أساساً كافياً لنشوء أسلوب الانتاج الاشتراكي . وكما أشرنا سابقاً فإن مرحلة الانتقال تتسم بمجموعة من التناقضات الناجمة عن وجود أشكال اقتصادية متباينة من حيث مستوى تطور القوى المنتجة ومن حيث علاقات الانتاج . وأن هذه الأشكال لاتعتمد على مستوى واحد من التقدم المادي — التقني أو نمط واحد من العلاقات الاجتماعية للانتـــاج .

ولذا فإن توسيع نطاق الطابع الإجتماعي لعملية الانتاج يشترط بناء وتوسيع القاعدة المادية — التقنية للأشتراكية . ألا أنه من المؤكد أيضاً أن تحقيق ذلك لايتوقف فقط على تطوير القوى المنتجة ، وإنما أيضاً على تطوير أشكال الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج وتوسيع دائرة العلاقات الاقتصادية الاشتراكية .

ثانيـــاً : إن الاشتراكية حين تعمل وبصورة تدريجية على إزالة الشكل الانتاج السلعي البسيط الذي يتميز بانخفاض انتاجية العمل ، فإن الوسيلة الوحيدة لاستبدال هذه الأنماط الاقتصادية يكون بالاعتماد على إقامة الصناعة الآلية الكبيرة في جميع فروع الاقتصاد الوطني ، وإعادة تنظيم وتقسيم العمل في هذه الفروع وفق أسس جديدة وموحدة تتحقق بواسطتها عقلانية الانتاج الاجتماعي . لأن وجود الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج يساعد على توسيع هذه الأسس ليس بمستوى المؤسسة الاقتصادية الواحدة وإنما بمستوى عملية الانتاج الاجتماعي .

إن انجاز مهمة بناء القاعدة المادية — التقنية للاشتراكية في البلدان التي خطت خطوات كبيرة في مجال التقدم الصناعي يكون أسهل منه في تلك البلدان المتوسطة أو الضعيفة التطور في مجال الصناعة الآلية . وقد واجهت معظم البلدان الاشتراكية هذه المشكلة وخاصة البلدان الآسيوية (الصين ، فيتنام ، كوريا) . وكان التصنيع

الأشتراكي يشكل الشرط الأساسي لبناء القاعدة المادية ــ التقنية للاشتراكية في هذه البلدان .

٢ ـ التصنيع الإشتراكـي ــ القاعـدة المادية ــ التقنيـة للإشتراكية .

٢ ــ ١ ــ خصائص التصنيع الإشتراكـي :

إن التصنيع الاشتراكي يشكل اذن القاعدة المادية التقنية للاشتراكية ، وخاصة في البلدان التي لم يحقق فيها التطور الصناعي الآلي مستوى مرتفعاً خلال المرحلة التي سبقت الثورة الاشتراكية .

أولى خصائص التصنيع الاشتراكي هي اقامة الصناعة الآلية الكبيرة في هذه البلدان على أساس الملكية الإجتماعية لوسائل الانتاج الصناعي ، بغية إعادة تنظيم وتحديث القطاعات الاقتصادية باستخدام التقنية الحديثة وتحويل الاقتصاد الوطني من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي .

لقد تمت أول عملية للتصنيع الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي إذ كان من الضروري إعادة بناء ماهدمته الحرب العالمية الأولى . فضلاً عن ذلك فإن روسيا القيصرية قبل الثورة لم تبلغ المستوى الصناعي الذي حققته الدول الأوربية الغربية المتطورة . ونتيجة للخطوات التي تمت في هذا المجال فقد ارتفع مستوى التصنيع في عام ١٩٤٠ إلى ثمانية أضعاف ما كان عليه في عام ١٩١٣ . وبينما كان الانتاج الصناعي في روسيا القيصرية يشكل ٢,٦٪ من الانتاج الصناعي العالمي ، وكانت روسيا في المرتبة الخامسة بين الدول الصناعية . فإن الانتاج الصناعي في الاتحاد السوفيتي أصبح يشكل في عام ١٩٣٧ عشر الانتاج الصناعي العالمي ، وارتفع الاتحاد السوفيتي إلى المرتبة الثانية بين الدول الصناعية . وفي عام ١٩٦٨ تضاعف الانتاج الصناعي في كل من بولونيا ورومانيا إلى ثلاثة عشر ضعفاً عما كان عليه قبل الحرب العالمية الثانية . وفي هنغاريا ويوغسلافيا تضاعف الانتاج الصناعي ثماني مرات خلال الفترة نفسها (١)

---

(١) الاقتصاد السياسي للاشتراكية ــ الطبعة الالمانية ــ مجموعة من المؤلفين برلين ١٩٧٤ صفحة ٦٨ .

الخاصة الثانية من خصائص التصنيع الأشتراكي هي الاعتماد أولاً على الصناعة الثقيلة إذ بدونها لايمكن إقامة صناعة جديدة في الفروع الصناعية وغيرها من الفروع الاقتصادية الأخرى .

إن الثورة الصناعية في البلدان الرأسمالية قد بدأت بإقامة الصناعة الرأسمالية الخفيفة . لأن هذه الصناعة لم تكن تحتاج إلى رأس مال كبير ، كما أن سرعة دورة رأس المال في الصناعة الخفيفة تزيد من سرعة دورة الربح الرأسمالي ، وهذا مايفسر اقبال رأس المال على الاستثمار في هذه الصناعة خلال تلك المرحلة . ففي الفترة مابين ١٨٠٠ – ١٩٧٥ـ كانت الطاقة الانتاجية لصناعة القطن في انكلترا على سبيل المثال أكبر بنسبة ٣٦,٥٪ من الطاقة الانتاجية للصناعة التعدينية ، وفيما بعد وبصورة تدريجية انتقل قسم من رأس المال المتراكم عن طريق الربح من الصناعة الخفيفة إلى فروع الصناعة الثقيلة .

إلا أن مثل هذا الأسلوب لم يكن ممكناً ومتوافقاً مع المتطلبات الملحة للتصنيع في المجتمعات الأشتراكية . لأن سلوك هذا الطريق يتطلب وقتاً طويلاً لإقامة الصناعة الثقيلة ، وبالتالي فإنه لايساعد على زيادة انتاجية العمل وفق معدلات متسارعة في القطاع الصناعي الاشتراكي . وكانت التجربة على الرغم من صعوباتها وأخطائها مجالاً خصباً لتراكم الخبرات والاستفادة منها في عملية التصنيع في البلدان الاشتراكية الأخرى وخاصة تلك التي تدني فيها مستوى التطور الصناعي قبل الثورة الاشتراكية .

٢ – ٢ – مصادر ووتيرة التصنيع الإشتراكـي :

إن الصناعة الثقيلة خلافاً للصناعة الخفيفة تتطلب اذن استثمار كبيرة . ولم تكن مصادر هذه الاستثمارات في الصناعة الثقيلة في البلدان الرأسمالية تقتصر على الربح المتراكم في الصناعة الخفيفة ، وإنما كان للمصادر الخارجية أهمية كبيرة في تكوين هذه الاستثمارات . فقد ساهمت أرباح التجارة العالمية واستغلال المستعمرات وتعويضات الحروب بصورة فعالة في زيادة تراكم رأس المال الذي استخدم بإقامة الصناعة الثقيلة . إن انكلترا على سبيل المثال قد حصلت على مصادر رأسمالية هائلة

من المستعمرات والتجارة الدولية . كما أن الصناعة في روسيا القيصرية قامت بصورة أساسية بالإعتماد على مصادر القروض الخارجية . فما هي مصادر تمويل استثمار التصنيع ووتيرته في الاقتصاد الاشتراكي ؟

أولاً : إن المصادر الداخلية بصورة عامة تشكل المورد الاساسي للتصنيع الاشتراكي. وإن آلية الاقتصاد الاشتراكي تتيح إمكانية تحقيق هذه المصادر ، وإن تخطيط الاقتصاد الوطني والعمل على زيادة انتاجية العمل وزيادة فعالية المنتجين وايجاد نظام متماسك لتوفير المصادر المادية والمالية ومنع أي شكل من أشكال الهدر والضياع الاقتصادي تشكل جميعها إحدى الأدوات الهامة التي تستخدمها الدولة لتأمين مصادر التصنيع الاشتراكي .

ثانياً : طريقة توزيع الناتج القومي والدخل القومي . إن الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الأساسية تخلق أسساً جديدة للطريقة أو الكيفية التي يتم بها توزيع الناتج القومي والدخل القومي . فمع ازالة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج تزول أشكال الاستهلاك الطفيلي وغير المنتج . إن ريع أو ايجار الأرض على سبيل المثال يزول مع زوال الملكية الكبيرة للأرض . وبهذا الشكل يمكن تحويل القسم الأكبر من الفائض الاقتصادي في المجتمع إلى عملية التصنيع . وحتى بالنسبة للبلدان المتخلفة يمكن لها أن تؤمن مصادر التصنيع عن طريق تعبئة الموارد المحلية المتاحة .

ثالثاً : تأهيل وتدريب الكادر الفني اللازم للتصنيع . إن التصنيع الاشتراكي لبناء القاعدة المادية ـ التقنية للاشتراكية يشترط بداهة زيادة قوة العمل وعدد العمال المؤهلين لاستيعاب التقنية الحديثة وزيادة الكادر العلمي والفني من المثقفين القادرين على إدارة وتنظيم التصنيع الاشتراكي . ولانجاز هذه المهمة لابد من تحقيق الثورة الثقافية والعلمية إن تجارب البلدان الاشتراكية قد أثبتت إمكانية الطبقة العاملة والفئات المنتجة والمثقفة على ادارة الدولة والمجتمع واستيعاب أساليب التقنية الحديثة .

رابعاً : وتيرة التصنيع الاشتراكي . إن السمة العامة للتصنيع الاشتراكي هي تسارع وتيرة ارتفاع معدل التطور الصناعي . إن تخطيط الاقتصاد الوطني وهو أحد قوانين

الاقتصاد الاشتراكي يجنب المجتمع الأضرار الناجمة عن عشوائية الانتاج والمنافسة والأزمات الاقتصادية .

وهكذا تميزت عملية التصنيع في البلدان الاشتراكية بتسارع وتيرة التطور في الانتاج الصناعي . وعلى الرغم من انخفاض هذا التطور في المرحلة التي سبقت الأشتراكية . فقد بلغ معدل النمو السنوي للإنتاج الصناعي بالإتحاد السوفياتي ١٨٪ خلال الفترة مابين ١٩١٧ — ١٩٤٠ (١) إلا أن هذه الوتيرة المرتفعة للتصنيع وخاصة التصنيع الثقيل تطلبت تضحيات كبيرة ، وكانت على حساب تقلص الاستهلاك الفردي . وكان الاتحاد السوفياتي مضطراً لاختيار هذا الطريق لكونه أول دولة اشتراكية . ولم يكن متوجباً على الدول الاشتراكية الأخرى أن تسلك الطريق نفسه لأن عملية التصنيع قد تمت في هذه البلدان بظروف عالية ملائمة إلى حد ما، وكان بالإمكان زيادة معدل الاستهلاك الفردي مع ارتفاع وتيرة التطور الصناعي .

٢ — ٣ — خصائص وتركيب القاعدة المادية — التقنية للإشتراكيــة :

أصبح من المعلوم اذن أن بناء القاعدة المادية — التقنية للاشتراكية يتم بواسطة عملية التصنيع في البلدان الضعيفة أو المتوسطة التطور ، أو بطريق اجراء تغيرات هيكلية بالصناعة القائمة في البلدان المتطورة اقتصادياً . إن القاعدة المادية — التقنية للأشتراكية تختلف عن القاعدة المادية — التقنية للرأسمالية بمجموعة من الخصائص وفي تركيب أو توزيع الصناعات . وأن أوجه الخلاف هذه تتمثل في سيادةالأسلوب الاشتراكي في الانتاج الصناعي ، وفي التناسب والتوازن بين القطاعات الاقتصادية وفي التوزيع الجغرافي أو الاقليمي للقوى المنتجة .

أولاً : الاســلوب الإشتراكي في الإنتــاج الصناعــي :

من الخصائص النوعية الأساسية للقاعدة المادية — التقنية في الاشتراكية وحدة طابعها الاجتماعي ، فبينما تسود علاقات الملكية الخاصة لوسائل الانتاج في الصناعة الرأسمالية ، فإن الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج في الصناعة الاشتراكية تكون هي

(١) المصدر السابق نفسه صفحة ٧١ .

السائدة في هذا القطاع وبصورة شبه كاملة في معظم الدول الاشتراكية .

لقد أصبح الانتاج الصناعي بالقطاع الاشتراكي في بلغاريا خلال الفترة مابين ٩٥٤ ـ ٩٦٥ يشكلا ٩٩,٨٪ من الانتاج الصناعي الإجمالي . وفي هنغاريا كان يشكل في الفترة نفسها ٩٩,١٪ وفي فيتنام وألمانيا الديمقراطية ٨٨٪ وفي بولونيا ٩٩,٦٪ وفي رومانيا ويوغسلافيا وكوريا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا أصبح الانتاج الصناعي في القطاع الأشتراكي يشكل الانتاج الصناعي بمجمله .

إن سيادة الملكية الاجتماعية على وسائل الانتاج في القطاع الصناعي تعني وحدة العلاقة الاقتصادية التي تربط بين المنتجين بوسائل الانتاج ، فبينما يتحقق الارتباط بين وسائل الانتاج الخاصة في النظام الرأسمالي وبين العنصر الذاتي عن طريق شراء قوة العمل . فإن مايميز هذه العلاقة في الصناعة الاشتراكية هي وحدة الطبيعة الأجتماعية للملكية مع الطابع الاجتماعي للعمل . إن المنتجين في الاشتراكية هم في الوقت نفسه مالكو وسائل الانتاج . وإن سيادة الأسلوب الاشتراكي بهذه الصورة في الانتاج الصناعي واستخدام وسائل الانتاج وتطويره في سبيل تحقيق مصالح المنتجين أنفسهم يشكلان الشرط الأساسي لتدعيم القاعدة المادية ـ التقنية للاشتراكية .

ثانياً : تغير التناسب بين قطاعات الإقتصاد الوطني :

من خصائص مستوى وتركيب القاعدة المادية ـ التقنية للأشتراكية هو التغيير الذي تحدثه عملية التصنيع في هيكل الاقتصاد الوطني وفي التناسب بين قطاعاته المختلفة وهذا التغيير يتناول بشكل أساسي العلاقة أو التناسب بين الصناعة والزراعة باعتبارهما أهم القطاعات الاقتصادية . فإذا أخذنا اجمالي الناتج الصناعي والزراعي حيث كان الزراعي في روسيا القيصرية عام ١٦١٣ يشكل نسبة ٥٩,٤٪ وتشكل الصناعة نسبة ٤٠,٦ من اجمالي الناتج . فبعد عملية التصنيع الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي ارتفع نصيب الصناعة بعام ١٩٣٧ إلى نسبة ٧٣,٢٪ بينما أصبحت الزراعة تشكل ٢٦,٨٪ من الناتج الكلي للعام نفسه . وهذا لايعني انخفاض الحجم المطلق للانتاج الزراعي بقدر ما يعكس ذلك التغيير النسبي في تركيب الاقتصاد الوطني بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي .

كما ازداد الطابع الاجتماعي للانتاج الصناعي من خلال زيادة مساهمة القطاع الاشتراكي إن نصيب القطاع العام الاشتراكي من الانتاج الصناعي الكلي قد بلغ في الاتحاد السوفياتي عام ١٩٢٨ نسبة ٨٣,٤٪ وكان نصيب المؤسسات الصناعية الرأسمالية المتوسطة والمؤسسات الصغيرة الخاصة ١٧,٦٪ خلال العام نفسه وفي عام ١٩٣٧ ازدادت حصة القطاع العام الاشتراكي الصناعي إلى ٩٩,٨٪ وبذلك تمت سيطرة القطاع الاشتراكي على الانتاج الصناعي .

وقد حدث الشيء نفسه تقريباً في البلدان الاشتراكية الأخرى التي أنجزت عملية التصنيع الاشتراكي . ففي بلغاريا – على سبيل المثال – ارتفع نصيب القطاع الصناعي من الانتاج الكلي من ٢٤,٨٪ في عام ١٩٣٧ إلى ٧٢,١٪ خلال أعوام ١٩٦٢ – ١٩٦٤ وفي رومانيا ارتفعت حصة الصناعة من الناتج القومي وخلال الفترة نفسها من ٤٠,٥ إلى ٧١,٩٪ وفي بولونيا من ٤٧,٤٪ إلى ٧٢,٣٪ وفي هنغاريا ارتفعت نسبة الناتج الصناعي من ٤٢٪ إلى ٧٨,٨٪ . كما حدثت تغيرات أساسية في تركيب الاقتصاد الوطني للبلدان التي كان يسيطر على اقتصادها الانتاج الاقطاعي والعلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية . ففي جمهورية كوريا كوريا الشعبية الديمقراطية بلغ نصيب الصناعة من الناتج القومي الكلي ٢٨٪ في عام ١٩٤٨ وارتفع بفضل التصنيع الاشتراكي في عام ١٩٥٨ إلى ٦٩٪ من الناتج الكلي .

ثانياً : إن انجاز عملية التصنيع الاشتراكي لايؤدي فقط إلى تغيير مكانة الصناعة في الاقتصاد الوطني ، وفي تناسبها بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى . وإنما أيضاً إلى تغيير في تركيب الصناعة نفسها . فقد ارتفعت حصة الصناعة الثقيلة التي تعتبر أساس كل الصناعات في القطاع الصناعي بمجمله ، وخاصة تلك الصناعات الثقيلة الأساسية مثل صناعة الآلات والمعدات والتجهيزات الآلية الأخرى .

إن حصة وسائل الانتاج (آلات وعدد ومواد أولية) من الانتاج الصناعي الاجمالي قد بلغت في روسية القيصرية نسبة ٤٠,٧٪ خلال عام ١٩١٣ . وكانت حصة وسائل الاستهلاك الفردي ٥٩,٣٪ من الناتج الصناعي الإجمالي . وخلال مرحلة البناء

الاشتراكي حدثت تغيرات جوهرية في هيكل وتركيب الصناعة . ففي عام ١٩٣٧ أصبح نصيب انتاج وسائل الانتاج من الناتج الصناعي الاجمالي في الاتحاد السوفيتي نسبة ٥٧,٨٪ كما ازدادت حصة صناعة الآلات من ٧,٣٪ عام ١٩١٣ إلى ٢٦,٩٪ من اجمالي الصناعة الثقيلة (١) .

والخلاصة إن بناء القاعدة المادية . التقنية للاشتراكية بواسطة التصنيع الاشتراكي يؤدي إلى زيادة مستوى الانتاج الاجتماعي وإلى تغيير التناسب بين قطاعات الاقتصاد الوطني وإلى تغيير في تركيب الصناعة . ويظهر هذا التغيير بصورة خاصة في تلك الفروع التي تحقق الزيادة المثلى في فعالية الانتاج الاجتماعي . ففي الفروع الصناعية التي تعتمد على الوسائل التقنية الحديثة يكون النمو فيها ذا وتيرة أعلى من الفروع الصناعية الأخرى . مثل فرع صناعة الآلات الحديثة والصناعة الألكترونية وصناعة الطاقة والصناعة الكيميائية وغيرها من الصناعات الحديثة المتطورة .

إلا أن تطور فروع الصناعة الثقيلة يؤدي وبصورة تدريجية إلى تغيير المستوى التقني للصناعات الخفيفة ، وخاصة صناعة المواد الغذائية . وفي هذه الصناعات كان الانتاج اليدوي البسيط والانتاج المنزلي سائداً قبل الثورة الاشتراكية الروسية . وفي المراحل الأولى من عملية التصنيع الاشتراكي ظل الفارق في المستوى التقني قائماً بين هذه الفروع وبين فرق الصناعة الثقيلة الحديثة . إلا أنه تم القضاء بصورة تدريجية على تخلف وسائل الانتاج بفروع الصناعة الخفيفة الاستهلاكية ، وأصبحت جميع فروع الصناعة تعتمد أسلوب الانتاج الآلي الكبير .

ثالثاً : المبادىء الحديدة في التوزيع الجغرافي أو الإقليمي للقوى المنتجة :

يعتمد بناء القاعدة المادية ــ التقنية للاشتراكية أيضاً على أسس ومباديء جديدة في انتشار وتوزيع القوى المنتجة بين المناطق الجغرافية أو الإقليمية المختلفة . ففي الرأسمالية وخاصة في المراحل الأولى لنشوئها تتوطن الصناعة في بعض المناطق التي تتوفر فيها الموارد الطبيعية والبشرية ، بحيث يساعد هذا التوطن على تحقيق أعلى لمعدلات

(١) المصدر السابق نفسه الصفحة ٧٢ .

الربح بينما تبقى المناطق الأخرى متخصصة بالإنتاج الزراعي . وكان هذا التطور اللامتكافىء يسود مناطق روسيا القيصرية قبل الثورة الأشتراكية . كما انحصر التطور الصناعي في تشيكوسلوفاكية قبل الثورة في المناطق التشيكية ، وظلت المناطق السلافية الجنوبية مناطق زراعية و يزول بصورة تدريجية بعملية بناء الاشتراكية والقاعدة المادية التقنية خلال مرحلة الانتقال تقسيم البلد الواحد إلى مناطق صناعية متطورة ومناطق زراعية متخلفة . فحتى يأخذ أسلوب الانتاج الاشتراكي أبعاده الاجتماعية لابد من إعادة التكافؤ والتوازن في التطور الاقتصادي بين المناطق المختلفة .

لقد برزت هذه المشكلة بشكلها الحاد في الاتحاد السوفياتي حيث كان التفاوت في التطور الاقتصادي والاجتماعي عميقاً بين المناطق الروسية وبين مناطق آسيا الجنوبية فبينما تضاعف الانتاج الصناعي الاجمالي في الأتحاد السوفياتي لكل ككل خلال الفترة ٩١٣ — ١٩٤٠ أثني عشر مرة فقد تضاعف هذا الانتاج في جمهورية كازاخستان عشرين مرة . وذلك ليتقارب مع الوتيرة المتسارعة للتطور الصناعي في المناطق الأكثر تطوراً وبذلك تشكل عملية إزالة الفروق في مستوى التطور مابين المناطق والأقاليم المختلفة شرطاً أساسياً من شروط بناء القاعدة المادية — التقنية والتطور الشامل للقوى المنتجة .

البحث السادس

التحويل الاشتراكي في الزراعة

١ ـ ضرورة التحويل الإشتراكي في الزراعة :

أشرنا في البحث الخاص بالتناقضات الإقتصادية خلال مرحلة الإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية إلى ضرورة حل هذه التناقضات الناجمة عن تباين محتوى وطبيعة العلاقات الإقتصادية السائدة في الأنماط والأشكال الإقتصادية المختلفة التي تظهر خلال هذه المرحلة . كما تعرضنا في البحث إلى بناء القاعدة المادية ــ التقنية للإشتراكية التصنيع الإشتراكي كأحد الخطوات الأساسية لحل هذه التناقضات . حيث أن هذه الخطوات تزيد من الطابع الإجتماعي لعملية الإنتاج نتيجة تمركز وسائل الإنتاج والعمل ، كما تساعد على التقليل من مكانة الإنتاج الحرفي البسيط وعلى زيادة انتاجية العمل الإجتماعي .

وتعرضنا في بحث سابق إلى طبيعة التحولات الجذرية التي تجربها السلطة الإشتراكية بالزراعة في بداية مرحلة الإنتقال . إن هذه التحولات سواء أكانت قد اتخذت شكل تأميم الأرض ونقل ملكيتها إلى الدولة ومنح الفلاحين بصورة فردية حق الإستغلال الإقتصادي كما حدث في اتحاد السوفياتي ومنغوليا ، أم شكل نقل ملكية القسم الأكبر من مساحة الأرض من الملاكين الكبار إلى الفلاحين الصغار والمتوسطين . فإن هذه الأساليب تؤدي إلى نشوء الإقتصاد الفردي البسيط في الزراعة . كما أن هذه التحولات هي تحولات ديمقراطية في جوهرها وطبيعتها . إلا أنها تشكل خطوة ضرورية في الطريق إلى التحويل الإشتراكي في الزراعة ولابد إذن إلى جانب بناء القاعدة المادية ــ التقنية للإشتراكية من الإنتقال إلى خطوة نوعية في مجال الزراعة حتى تسود فيها علاقات الإنتاج الإشتراكي .

إن شكل الإقتصاد الفردي البسيط في الزراعة يتناقض مع طبيعة الإنتاج الإشتراكي الكبير . وخاصة بعد انجاز عملية بناء القاعدة المادية — التقنية عن طريق تعميم الإنتاج الآلي في القطاع الصناعي الإشتراكي .

مثل هذا التناقض بين الإنتاج الكبير وبين الإنتاج الزراعي الصغير قد يظهر أيضاً في المراحل الأولى من نشوء الرأسمالية . إلا أن توسع الصناعة الرأسمالية وانتشار علاقات الإنتاج الرأسمالي في الزراعة تؤديان إلى تحويل قسم كبير من الإقتصاد الزراعي الصغير إلى اقتصاد رأسمالي يعتمد على الإنتاج الآلي الكبير في الزراعة ، حيث تظهر المؤسسات الكبيرة في الزراعة بمرحلة متقدمة من مراحل التطور الرأسمالي .

ومع ذلك فإن نشوء المؤسسات الرأسمالية في الزراعة على أساس الملكية الخاصة للأرض ووسائل الإنتاج الأخرى لايساعد بسبب طبيعة علاقات الملكية الخاصة على تحويل كل الإنتاج الزراعي إلى مؤسسة رأسمالية واحدة تعتمد اسلوب الإنتاج الآلي الكبير في الزراعة ، لأن استقلالية الملكية الخاصة تعني أيضاً فردية الإنتاج الذي لايمكن أن يتحول إلى عملية موحدة ومتكاملة . وعدا ذلك فإن انتشار المؤسسات الرأسمالية الكبيرة في الزراعة يؤدي وبصورة تدريجية إلى افلاس المؤسسات الزراعية الصغيرة التي تعجز عن منافسة المؤسسات الرأسمالية ويتحول بذلك المالكون الصغار من الفلاحين إلى عمال زراعيين في المؤسسات الزراعية الرأسماليـة .

إن حل التناقض بين الإنتاج الصناعي الكبير وبين الإنتاج الزراعي الفردي البسيط أو الصغير يسلك في الإشتراكية طريقاً آخر يختلف عن الحل الرأسمالي وانتشار علاقات وقوانين الإنتاج الرأسمالي في الزراعة . إن حل هذا التناقض في الإشتراكية خلال مرحلة الإنتقال لابد أن يأخذ بعين الإعتبار المصالح الإقتصادية للفلاحين الصغار والمتوسطين وضرورات التحالف السياسي بين الطبقة العاملة وبين الطبقة الفلاحية .

إذن لابد من حل هذا التناقض وذلك يعود للعوامل والمبررات التالية :

أولاً :إن الإنتاج الزراعي الفردي الصغير لايستطيع بسبب انخفاض انتاجية العمل تلبية حاجات التصنيع الإشتراكي المتنامية من المواد الأولية .

ثانياً : إن الإنتاج الزراعي الفردي الصغير والسبب السابق نفسه لايستطيع تأمين متطلبات السكان المتنامية من المراد الغذائية الضرورية لتجديد قوة العمل .

إن حل هذا التناقض في الإشتراكية لابد أن يكون عن طريق احلال اسلوب الإنتاج الإشتراكي الكبير محل الإنتاج الزراعي الفردي البسيط . إلا أن اسلوب التحويل الإشتراكي يختلف باختلاف العلاقات الإقتصادية وخاصة علاقات الملكية التي كانت تسود القطاع الزراعي قبل الثورة الإشتراكية ، وفي هذا الصدد لابد من التمييز بين أسلوبين . فإذا كان الشكل الرأسمالي هو الطابع الغالب على هذه العلاقات فإن أسلوب تأميم المؤسسات الزراعية الرأسمالية الكبيرة هو الإسلوب المناسب كما هو الحال في تأمين المؤسسات الصناعية الرأسمالية الكبيرة .

أما إذا كان شكل علاقات الإنتاج الصغير وعلاقات الملكية الصغيرة والمتوسطة للأرض هو الشكل السائد كما كان عليه الوضع في معظم الدول الإشتراكية في بداية مرحلة الإنتقال وبعد التحولات الزراعية الأولى ، فإن التعاون الإنتاجي في الزراعة يصبح الإسلوب الملائم لبداية التحويل الإشتراكي في الزراعة .

٢ ـ مفهوم التعاون الإنتاجي الزراعي :

يقصد بالتعاون الإنتاجي الزراعي بمفهومه الواسع أن يقوم الفلاحون بالعمل معاً على استغلال الأرض ووسائل الإنتاج الأخرى بصورة جماعية ، وبواسطة التعاون يحل الإقتصاد الجماعي الكبير محل الإنتاج الزراعي الفردي البسيط . ومن البديهي أن يحقق الإقتصاد الجماعي الكبير مجموعة من المزايا الإقتصادية التي لايوفرها الإنتاج الفردي الصغير .

ومن الطبيعي أن يحدد نظام العلاقات الإجتماعية والإقتصادية السائد في المجتمع

طبيعة ومحتوى التعاون سواء أكان هذا التعاون انتاجياً أم غير انتاجي (تعاون خدمات) ففي النظام الرأسمالي يتخذ التعاون بظل سيادة العلاقات الرأسمالية في المجتمع طابعاً رأسمالياً وتتحكم فيه قوانين الإقتصاد الرأسمالي .

إن التعاون الزراعي الإنتاجي بمرحلة الإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية يتخذ طابعاً أقرب إلى علاقات الإنتاج الإشتراكي . وذلك ضمن الإطار العام للعلاقات الإشتراكية بظل قيادة القطاع الإشتراكي للإقتصاد الوطني وسيادة السلطة الإشتراكية .

وكان كل من كارل ماركس وانجلز قد أشار إلى الأهمية السياسية والضرورة الإقتصادية للتعاون الإنتاجي . فبواسطة التعاون الزراعي الإنتاجي يمكن زيادة الطابع الإجتماعي للعمل وترسيخ الطبيعة الإجتماعية لملكية وسائل الإنتاج . إلا أن لينين كان أول من وضع خطة التعاون في الإتحاد السوفياتي . وفي هذه الخطة حدد الوسائل والمبادىء الأساسية والعامة للتعاون والتحويل الإشتراكي في الريف .

٣ ـ مبادىء التعـاون الزراعـي الإنتاجـي :

يشكل التعاون الزراعي الإنتاجي في أشكاله الأولى مرحلة انتقالية من الإقتصاد الفلاحي الفردي البسيط إلى الإقتصاد التعاوني الإشتراكي . وأن حتمية هذه المرحلة الإنتقالية ترجع إلى الطبيعة المزدوجة للطبقة الفلاحية ، وإلى ضرورات التحالف السياسي بين الطبقة العاملة والطبقة الفلاحية .

إن الفلاح منتج ومالك في الوقت نفسه خلافاً لمفهوم العامل ، أي أنه يجمع بين العمل الفردي وبين الملكية الصغيرة أو المتوسطة للأرض ووسائل الإنتاج الأخرى . ففي بعض الحالات تكون تقاليد الملكية قد ترسخت في وعيه منذ مئات السنين تتناقل خلالها الأجيال هذه التقاليد .

فليس من السهولة بمكان إذن ونتيجة لهذه الطبيعة المزدوجة وهذه التقاليد احلال الملكية الإجتماعية للأرض محل الملكية الفردية الصغيرة والمتوسطة . حتى ولو كان

ذلك مقابل تعويض كامل لقيمة الأرض . فهو أي (الفلاح) ينظر إلى مثل هذا التحول بمثابة نزع الملكية ، ويعتبره إجراء موجهاً ضد مصالحه الخاصة .

كما أن الطبقة العاملة تفقد حليفها الأساسي عندما تقوم دفعة واحدة على نزع الملكية الفردية الصغيرة والمتوسطة للأرض . ولذا فإن تأميم الأرض في حال وجود هذا النوع من الملكية كما يحدث عادة في تأميم وسائل الإنتاج الأساسية في القطاعات الأخرى لايدخل عادة في جدول أعمال السلطة الإشتراكية .

لقد أشرنا في الماضي إلى وجود اسلوبين في التحولات الزراعية الجذرية بعد بعد استلام السلطة . فإما أن تقدم السلطة الإشتراكية في بداية مرحلة الإنتقال على تأميم الأرض ، وتقوم بمنح العائلات الفلاحية حق استغلال قطعة محددة من الأرض . وهذا ماحدث في الإتحاد السوفيتي ومنغوليا بسبب غياب شبه الكامل للتقاليد الملكية الصغيرة والمتوسطة للأرض ، أو أن تقوم السلطة بمصادرة وتقسيم الملكيات الكبيرة للأرض ونقل حق ملكيتها إلى الفلاحين الصغار والمتوسطين وبالتالي حق الإستغلال الإقتصادي . وكما ذكرنا ففي كلتا الحالتين على الرغم من اختلاف الشكل القانوني للملكية فإن الحق في الإستغلال الإقتصادي يؤدي إلى نشوء الإقتصاد الفلاحي الفردي البسيط .

إنّ الإقتصاد الفردي الزراعي البسيط للأسباب المذكورة سابقاً يتناقض مع متطلبات تطور أسلوب الإنتاج الإشتراكي . فلابد إذن من احلال الإنتاج الزراعي التعاوني محل الإنتاج الفردي البسيط . وهذه العملية تتم في الأحيان على مراحل وبصورة تدريجية .

ففي المرحلة الأولى ينمو الوعي لدى الفلاحين الصغار والمتوسطين ، وفي شروط الإقتصاد الإشتراكي السائد تظهر مزايا العمل الجماعي والتعاون في العمل بين عدد من العائلات الفلاحية . وفي المرحلة الثانية ينتقل الوعي إلى مرحلة أعلى حين يدرك الفلاحون مزايا توحيد العمل وتوحيد المساحات المزروعة والمبعثرة في مساحة واحدة . وفي المرحلة الثالثة تتوضح لهم فوائد الإستخدام الجماعي لوسائل الإنتاج

الأخرى (كالعدد والمواد والحيوانات) في عملية انتاج واحدة يسودها التعاون في العمل وتجميع وسائل الإنتاج .

ومن الواضح أن الإنتقال من الإقتصاد الزراعي الفردي الصغير إلى الإقتصاد التعاوني يعد من أعقد المسائل التي تواجهها مرحلة الإنتقال إلى الإشتراكية ، ولهذا السبب فقد صاغ لينين المبادىء الأساسية العامة والضرورية لتحقيق التعاون الزراعي الإنتاجي ، ويمكن تلخيص أهم مبادىء التعاون الزراعي الإنتاجي بما يلي :

أولاً : مبدأ الطوعية والإنضمام الحر إلى العمل التعاوني .

ثانياً : ضمان تحقيق المنافع المتبادلة للفلاحين الصغار والمتوسطين، ومراعاة تحقيق المصالح المادية لكل من الأعضاء التعاونيين .

ثالثاً : الإنتقال التدريجي للتعاون الزراعي الإنتاجي .

رابعاً : مراعاة الخصائص المحلية والإقليمية والوطنية والتقاليد والعادات السائدة في مرحلة تشكيل التعاونيات .

خامساً : تقديم مايستطاع من العون والدعم اللازمين من السلطة الإشتراكية وتشجيع التعاون وذلك لمنح التسهيلات الضرائبية ومنح القروض للتعاونيات وغيرها من الوسائل المتاحة بيد الدولة (١) .

قد يكون من المفيد بل ومن الضروري في بعض الحالات تطبيق التعاون الانتاجي قبل الإنتقال إلى التعاون الزراعي الإنتاجي . ويقصد بالتعاون الانتاجي هو التعاون في مجال الخدمات . إذ تقوم التعاونيات الانتاجية بتقديم خدمات مشتركة لأعضائها . مثل تعاونيات شراء المواد الأولية اللازمة للزراعة أو تعاونيات تسويق المنتجات الزراعية وتعاونيات تسليف القروض والتعاونيات الإستهلاكية

---

(١) مبادىء الاقتصاد السياسي للاشتراكية ـ الطبعة الالمانية ـ برلين ١٩٧١٢ صفحة ٧٨ .

أو تعاونيات تنقية الحبوب وغيرها من أشكال التعاون في مجال الخدمات .

إن أهمية هذا النوع من التعاون لاتنحصر فقط في تحرير الفلاحين من استغلال المرابين والتجار وفي المزايا التي يحققونها من التصريف المباشر لمنتجاتهم الزراعية وشراء المنتجات الصناعية بأسعار مناسبة دون اللجوء إلى الوساطة ، وإنما تقوم أيضاً بتنمية الوعي لدى الفلاحين وادراكهم لضرورة الإنتقال إلى المرحلة الأعلى من التعاون الزراعي الإنتاجي .

٤ ـ التحـويل الإشتراكـي في الزراعـة والتقدم التقني :

إن الإنتقال من الإنتاج الفردي الزراعي البسيط إلى الإنتاج الواسع القائم على أساس التعاون الإنتاجي يحقق مزايا كثيرة من أهمها امكانية استخدام الآلة وادخال أساليب التقدم التقني بالزراعة التي تتطلب كما هو معلوم مساحات شاسعة من الأرض وتقسيماً متنوعاً في العمل ، وذلك مالا يحققه تبعثر ملكية الأرض في مساحات صغيرة يتبعثر فيها العمل الزراعي .

إن الإنتقال إلى التعاون الزراعي الإنتاجي القائم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والعمل الجماعي قد يسبق عملية استخدام التقنية الحديثة في الزراعة . لأن استخدام التقنية يتوقف على مستوى التطور الصناعي . ففي معظم البلدان الإشتراكية لم يكن التطور الصناعي قبل الثورة قد وصل إلى مرحلة متقدمة تسمح بالإستفادة من التقدم التقني في الزراعة .

ومع ذلك فإنه يتوجب على المرء إعارة الإهتمام للعلاقة المتبادلة بين التعاون الزراعي الإنتاجي وبين التقدم التقني في الزراعة ، لأن التعاون الزراعي الإنتاجي حتى ولو إعتمد على أساليب العمل اليدوي فإنه يشكل بحد ذاته قوة منتجة لاتظهر بحالة الإنتاج الفردي البسيط . وهذه القوة المنتجة تساعد بدون أدنى شك على زيادة الإنتاج وتحقيق فائض من التراكم الذي يشكل بحد ذاته أساساً مادياً للتقدم التقني . وبكلمة أخرى فإن التعاون الزراعي الإنتاجي بحد ذاته يتيح امكانية تطور القوى المنتجة وادخال أساليب التقدم التقني إلى الزراعة .

وفي سياق التحولات الإشتراكية في الإتحاد السوفيتي ظهرت بعض الإتجاهات المناوئة لمبدأ التعاون الزراعي الإنتاجي القائم على استخدام أساليب العمل اليدوي . وكانت هذه الإتجاهات ترى أن تطبيق التعاون الزراعي يجب أن يتلازم مع استخدام التقنية الحديثة .

إلا أن الممارسة قد أثبتت صحة خطة لينين حول أهمية التعاون الإنتاجي الزراعي مهما كانت أشكاله ومراحله . فقد كان لينين يعتبر أن التعاون الإنتاجي بحد ذاته يخلق الأساس الإجتماعي والمادي للتقدم التقني في الزراعة في البلدان التي لم ينتشر فيها أسلوب الإنتاج الآلي . وعندما يصبح بالإمكان استخدام التقنية الحديثة فإن ذلك سيساعد من جديد على تحقيق وتائر ومعدلات مرتفعة جديدة في انتاجية العمل الزراعي

إن السلطة الإشتراكية تولي عادة أهمية خاصة للتقدم التقني في التعاون الإنتاجي الزراعي لارتباطه الشديد بتطور الإقتصاد الوطني بجمله . وفي بداية تنفيذ خطة التعاون في الإتحاد السوفيتي لجأت السلطة الإشتراكية بسبب تخلف وتدني مستوى أسلوب الإنتاج الآلي في الزراعة إلى إقامة محطات آلية تقوم بتقديم خدمات إلى التعاونيات بمجال استخدام الآلة في العمل الزراعي والصيانة الفنية لوسائل الإنتاج . وفيما بعد لجأت بعض الدول الإشتراكية إلى تطبيق الإسلوب نفسه . إلا أن ذلك لايمكن أن يشكل قاعدة ثابتة وأسلوباً دائماً فيما إذا سمحت ظروف التعاونيات بمرحلة متقدمة وشروط التطور الإقتصادي العام باستخدام أساليب التقدم من قبل التعاونيات مباشرة دون اللجوء إلى مساعدة الدولة .

٥ ــ أشــكال التعاونيــات الزراعيــة الإنتاجيــة :

إن التعاون الإنتاجي نتيجة للصعوبات التي ذكرناها سابقاً والتي تواجه عملية تشكيل التعاونيات بسبب تمسك الفلاحين بالملكية الخاصة للأرض قد يجتاز مراحل عديدة تدريجية . وهو في كل مرحلة من هذه المراحل يتخذ شكلاً قانونياً واقتصادياً محدداً ، ويمكن التمييز بين ثلاثة أشكال للتعاونيات الزراعية الإنتاجية :

آ ــ الشكل الأولي البسيط :

في هذا الشكل يتم توحيد العمل وينشأ بذلك العمل الجماعي بدلاً من العمل الفردي المستقل . فإما أن يبقى القسم الأكبر من الأرض خاضعاً من الناحية القانونية إلى الملكية العامة للدولة كما حدث في الإتحاد السوفيتي ومنغوليا عندما جرى تأميم الأرض مع منح الفلاحين حق الإستغلال الإقتصادي الفردي ، أو أن تبقى الأرض ملكية فردية خاصة صغيرة أو متوسطة كما حدث في معظم الدول الإشتراكية التي جرت فيها مصادرة الأرض ونقل ملكيتها وتوزيعها إلى قطع صغيرة على الفلاحين الصغار والمتوسطين . وفي كلتا الحالتين وكما ذكرنا سابقاً فإن المهم في الأمر هو أن الإستغلال الفردي الإقتصادي للأرض يبقى هو الشكل السائد على الرغم من اختلاف الشكل القانوني للملكية .

وبالإضافة إلى بقاء الأرض موزعة إلى قطع صغيرة فإن وسائل الإنتاج الأخرى (عدد ، مواد أولية حيوانات ... إلخ) تبقى بصورة ملكية خاصة . وهذا هو أبسط أشكال التعاون . لأن في هذا الشكل يظهر التعاون في العمل فقط ، ولكن دون المساس بملكية وسائل الإنتاج . ولهذا السبب فإن الإقتصاد الفلاحي الفردي لايتحول إلى اقتصاد جماعي بالمفهوم الواسع للكلمة . إلا أن هذا الشكل البسيط يحمل بسبب العمل الجماعي التعاوني بذوراً اشتراكية بسبب وجود سلطة اشتراكية وسيادة علاقات الإنتاج الإشتراكي في القطاعات الإقتصادية الأساسية الأخرى .

ب ــ الشكل الثاني وهو شكل نصف اشتراكي :

في هذا الشكل لايتوحد العمل فقط ، وإنما تتوحد الأرض أيضاً عندما يتحول الإستغلال الفردي للأرض وتتحول الملكية الفردية لها إلى الشكل التعاوني الجماعي . وفي هذا الشكل ينتفي إذن العمل الفردي وتنتفي الملكية الخاصة للأرض وتتحول إلى ملكية تعاونية .

وبحسب هذا الشكل تبقى ملكية وسائل الإنتاج الأخرى ملكية خاصة ، ولهذا السبب فإن هذا الشكل يعبر عن مرحلة وسطى بين المرحلة الدنيا وبين المرحلة العليا

التي يظهر فيها الشكل الإشتراكي الكامل في التعاون الزراعي الإنتاجي . لأن هذا الشكل مازال يحمل في طياته بعض التناقضات التي لاتتوافق وطبيعة العلاقات الإشتراكية .

فحسب هذا الشكل يكون بامكان من يملك أفضل وسائل الإنتاج الأخرى (آلات ، عدد ... إلخ) . استغلال عمل الآخرين واستغلال العمل المأجور . وينجم التناقض في هذا الشكل بين استمرار العلاقات القديمة القائمة على الملكية الخاصة لبعض وسائل الإنتاج وبين ظهور العناصر والمكونات الجديدة لعلاقات الإنتاج الإشتراكي .

جـ ـ الشكل الإشتراكي في التعاونيات الزراعية الإنتاجية :

وفي هذا الشكل تتوحد أيضاً جميع عناصر الانتاج أي العمل والأرض ووسائل الإنتاج الأخرى بعملية انتاج واحدة . كما هو واضح فإن الطابع الاشتراكي يتكون في هذا الشكل حين يتغير الطابع الفردي لجميع عناصر عملية الانتاج وتتخذ طابعاً اجماعيـــاً .

وقد يحدث في هذا الشكل أن يكون لدخول الافراد في التعاونية الواحدة طابعاً مزدوجاً . وذلك حين يوخذ بعين الاعتبار في توزيع الدخول على أعضاء التعاونية عنصر العمل وعنصر مساهمة كل فرد في الملكية التعاونية للأرض . لأن الفلاحين الصغار والمتوسطين عندما يقررون الانضمام إلى هذا الشكل من التعاونيات الزراعية الانتاجيةفإنهم يقدمون العمل وجميع وسائل الانتاج إلى الجمعية التعاونية . إلا أن ملكية كل من الأفراد للأرض ووسائلالانتاج قد تتفاوت قبل الانضمام إلى الجمعية من الناحية الكمية والنوعية . فقد تختلف مساحة وخصوبة الأرض وكمية ونوعية وسائل الانتاج الأخرى . ولكل من الضروري بعد انضمامهم إلى التعاونية ازالة هذه الفروق حتى يتكون الأساس المادي المتكافىء للتعاون . ولتحقيق هذا الغرض وبغية تشجيع الفلاحين للانضمام إلى التعاونية يتوجب ازالة هذا التفاوت الناشىء عن الفارق الكمي والنوعي في ملكية الأرض ووسائل الانتاج الأخرى . وفي هذه

الحالة فإن التعويض المادي الذي يدفع لبعض الفلاحين مقابل مزايا الملكية يكون هو الأسلوب الوحيد لتحقيق المساواة في شروط الانضمام للجمعية التعاونية .

وفي هذه الحالة يسقط عنصر الملكية من حساب الدخول النقدية لكل عضو من أعضاء الجمعية التعاونية ، ويصبح الجهد أو العمل المقياس الوحيد لتحديد وتوزيع الدخول . وحينئذ يمكن القول بأن التعاون الزراعي الانتاجي قد أصبح اشتراكياً خالصاً . لأن هذا الشكل ينسجم تماماً مع طبيعة علاقات التوزيع في النظام الاشتراكي التي تقوم على قانون التوزيع حسب الجهد الفردي .

ليس من المحتم أن يجتاز التعاون كل هذه المراحل أو أن يتخذ جميع هذه الأشكال . ففي الاتحاد السوفياتي وبعض الدول الأوربية الاشتراكية الأخرى اتخذ التعاون الشكل الاشتراكي مباشرة .

أما في بعض البلدان الآسيوية الاشتراكية (الصين ، فيتنام ، كوريا) فقد كان من الضروري أن يجتاز التعاون في البداية شكل التعاون اللا انتاجي والمراحل المختلفة للتعاون . لأن هذه البلدان لم تعرف في الماضي أي شكل من أشكال التعاون كما حدث في الدول الأوربية .

ويفهم من ذلك أن الخصائص الوطنية لكل بلد وتقاليده التاريخية في علاقات الملكية وخبرته في مجال التعاون هي التي تحدد طبيعة أو ضرورة الانتقال من مرحلة إلى أخرى ، أو من شكل إلى آخر من أشكال التعاونيات الزراعية الإنتاجيـــــة .

البحث السابع

مقومات انتصار الاشتراكية واشكال الملكية الاشتراكية

١ — المقومات السياسية — الإقتصادية للإشتراكية :

ان انجاز التحولات الأساسية في مجال علاقات الملكية لوسائل الانتاج الأساسية وبناء القاعدة المادية — التقنية والتحولات الزراعية وفي مجال الحياة السياسية والاجتماعية تؤدي خلال مرحلة الانتقال إلى نشوء أسلوب أو نمط جديد للانتاج الاجتماعي .

إلا أنه على الرغم من قيام السلطة الاشتراكية بقيادة الطبقة العاملة في هذه التحولات الجذرية تبقى امكانية العودة إلى النظام الرأسمالي قائمة خلال مرحلة الانتقال طالما بقي هناك وجود للقوى الاجتماعية القديمة . إذ من الصعوبة بمكان في غالب الأحيان تأميم جميع وسائل الإنتاج وازالة كل العلاقات الرأسمالية وعلاقات الانتاج السلعي البسيط دفعة واحدة . وتظل القوى الرأسمالية فترة طويلة تتمتع ببعض المراكز والمزايا والتي تشكل مصدراً لمحاولات الارتداد عن طريق الإشتراكية .

ان الرأسمالية المحلية الوطنية تحاول استغلال صعوبات بناء الاشتراكية في جميع المجالات . وتسعى إلى استمالة الشغيلة وخاصة الطبقة الفلاحية المتوسطة والحرفية إلى جانبها . فضلاً عن الدعم الخارجي الذي تلقاه من الرأسمالية العالمية . وكان لينين قد أشار إلى هذه المسألة حين قال (ان مرحلة الانتقال مرحلة تاريخية كاملة . وطالما أن هذه المرحلة لم تصل إلى نهايتها فإن الطبقة الرأسمالية تأمل دائماً بالعودة . وهذا الأمل يتجسد عملياً في محاولات العودة إلى الرأسمالية) (١) .

(١) ف — لينين — المؤلفات الكاملة — مجلد ٢٨ برلين ١٩٥٩ / صفحة ٢٥٢ — ٢٥٣ .

إذن فإن عملية تأميم وسائل الانتاج الأساسية لاتحسم وحدها عملية الصراع بين الطبقة العاملة وبين البرجوازية . إذ لابد لأجل تحقيق انتصار الاشتراكية من ترسيخ كل المقومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تضمن تحقيق هذا الهدف والتي كانت الموضوع الأساسي للأبحاث السابقة .

أولاً : لابد من القضاء على الأساس المادي للثورة المضادة ، ولا يمكن تحقيق ذلك الا بالنجاحات التي يجب أن تحققها السلطة الاشتراكية خلال مرحلة الانتقال في مجال بناء القاعدة المادية التقنية للاشتراكية بغية أضعاف المقومات المادية التي تعتمد عليها بعض الفئات الرأسمالية وفي سبيل اتمام السيطرة على الثروة النقدية والممتلكات المتداولة الأخرى .

ثانياً : لابد من اكتساب طبقة الفلاحين إلى جانب الثورة الاشتراكية عن طريق انجاز التحولات الديمقراطية والاشتراكية وصولا إلى التعاون الانتاجي الزراعي الاشتراكي. وكذلك تحقيق مصالح الفئات الشعبية الأخرى كالحرفيين والمثقفين .

ثالثاً : لابد من تحقيق الرقابة الشعبية على الانتاج وتنظيم عملية وعدالة التوزيع وإدارة الاقتصاد الوطني من قبل الطبقة العاملة والطبقة الفلاحية والمثقفين الذين ينتمون إلى إيديولوجية الطبقة العاملة والفكر الاشتراكي .

وباختصار يقصد بانتصار الاشتراكية ترسيخ كل مقومات أسلوب الانتاج — الاشتراكي وأسس العلاقات الاشتراكية بحيث يستحيل بعدها العودة إلى الرأسمالية ويتم ذلك عن ازالة أو تخفيف التناقضات الناجمة عن الأنماط والأشكال المختلفة خلال مرحلة الانتقال . وقد تبقى عناصر البرجوازية الصغيرة فترة طويلة . إلا أن فعاليتها تضعف في الحياة الاجتماعية مع مسيرة التحولات الاشتراكية ، كما لا يجوز أيضاً اهمال خطر الرأسمالية العالمية على الثورة الاشتراكية الوطنية . ومن انتصار الاشتراكية تتحقق سيادة القوانين الاقتصادية الاشتراكية والعلاقات الاشتراكية وبصورة خاصة أشكال الملكية الاشتراكية .

٢ ـ أشكال الملكيـــة الإشتراكيـــة :

تنشأ عن التحولات الإشتراكية علاقات الانتاج الاشتراكي التي تتجسد في ظهور أشكال جديدة للملكية . فبينما يتميز النظام الرأسمالي بصورة عامة بسيادة الملكية الخاصة . فإن علاقات الملكية الاشتراكية تتجسد في وجود ثلاثة أشكال الملكية العامة للدولة ، الملكية التعاونية ، الملكية الشخصية .

٢ ـ ١ ـ الملكيـــة العامـــة للدولـــة :

من النتائج الأساسية لترسيخ أسس أسلوب الانتاج الاشتراكي خلال مرحلة الانتقال أن يصبح القسم الأعظم من وسائل الانتاج ومنتجات عملية الانتاج الاجتماعي موضوعاً لملكية الدولة . وهي تضم بالطبع وسائل الانتاج في القطاعات الأساسية، وما تنتجه المؤسسات التابعة لها من وسائل الانتاج أو وسائل الاستهلاك . كما تضم وسائل ومخصصات الاستهلاك الاجتماعي (أبنية المرافق العامة، المسارح، المستشفيات، المــــــدارس . . . إلخ) .

أولاً : بالنسبة لمفهوم الملكيةالعامةللدولةفيالاشتراكية يعني حقالدولة والأجهزة التابعة لها في الحيازةوالاستغلال والتصرف في الأشياء المادية التي تشكل موضوع الملكية ويفهم من هذا التعريف أنه لا يحق لأي كان أن يحول ملكية هذه الأشياء إلى ملكية خاصة أو أن يستغلها لانتاج ناتج معين (مثل استعمال الآلة لغرض معين أو استعمال المواد الغذائية المنتجة في مؤسسات الدولة لاشباع حاجات شخصية) أو أن يقوم بالتصرف بملكية الدولة (مثل هدر بعض الأشياء أو التنازل عنها من شخص إلى آخر) ، دون معرفة وموافقة الدولة والأجهزة التابعة لها . أن الدولة فقط باعتبارها حامية الملكية تستطيع أن تحدد الشروط والأساليب الكفيلة التي يمكن بها للأفراد استعمال مواضيع الملكية العامة للدولة .

والدولة باعتبارها تمثل السلطة السياسية وحامل الملكية العامة هي التي تنظم إذن علاقات الحيازة والاستغلال والتصرف . ويتم هذا التنظيم بواسطة القوانين والقواعد الحقوقية التي تصدرها الدولة . وبحماية القانون العام الذي يطبق أحياناً

بواسطة القوة إذ لزم الأمر حتى يمكن الحفاظ على مواضيع الملكية العامة للدولة تجاه التصرفات العشوائية من أية جهة كانت . وهذا الشكل القانوني للملكية العامة للدولة يعد إذ شرطاً ضرورياً لاستمرارية عملية الانتاج في المؤسسات العامة وفق القواعد الحقوقية والتعليمات المحددة من قبل الدولة .

ثانيـاً : بالنسبة لنشوء وتطور الملكية العامة للدولة. فمن الناحية التاريخية تتكون الملكية العامة للدولة مباشرة عن طريق نقل ملكية الوسائل والمنتجات التي كانت في حوزة الدولة القديمة إلى السلطة الاشتراكية، وعن طريق الغاء الملكية الخاصة وتأميم وسائل الانتاج الأساسية .

ومن ناحية أخرى فإن ملكية الدولة ليست ابدية لمجرد أن بعض الأشياء والوسائل قد أصبحت في حوزتها . ذلك لأن وسائل الانتاج والاستهلاك التي تملكها الدولة تفقد وبصورة نهائية شكلها المادي ، وتفقد قيمتها الاستعمالية بواسطة الاستهلاك الإنتاجي أو الفردي . وبالتالي فإن استمرارية ملكية الدولة تشترط استمرارية تجديد هذه الوسائل الذي يتم عن طريق اعادة انتاجها . فلا بد اذن على سبيل المثال من تجديد الآلة بعد استهلاكها النهائي في عملية الانتاج .

أو بكلمة أخرى فإن استمرار الملكية العامة للدولة لبعض الوسائل هي نتيجة لاعادة انتاجها . ونظراً لأن اعادة الانتاج في القطاع العام الاشتراكي تتصف بالديناميكية والتوسع عن طريق بناء القاعدة المادية . — التقنية للاشتراكية فإنه من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى توسع في الملكية العامة للدولة . وبالتالي يمكن القول بأن زيادة ملكية الدولة هي محصلة لمجموعات العلاقات الاقتصادية بمجال الانتاج والتوزيع والتبادل في المنتجات المتحققة في مؤسسات الدولة . فمن المعلوم أن التوسيع والتبادل يشكلان شرطاً أساسياً لاعادة الانتاج في هذه المؤسسات . وبدون ذلك لا يمكن تجديد وسائل الانتاج ، وبالتالي الحفاظ على طابع الملكية الاجتماعية لهـذه الوســـائل .

ثالثـاً : بالنسبة للأشكال التي تظهر بها الملكية العامة للدولة فإن الدولة لا تستطيع وبصورة

مباشرة ممارسة الحق في الملكية والاستعمال والتصرف بالأشياء أو الوسائل المادية التابعة لها . فمن البديهي أن توزع وسائل الانتاج على المؤسسات الانتاجية كما توزع وسائل الاستهلاك الاجتماعي (المستشفيات ، المدارس ، . . إلخ) . على مرافق الخدمات العامة .

وبكلمة أخرى فإن استعمال الدولة للوسائل المختلفة التي تملكها يتم بمساهمة المؤسسات والمرافق التابعة للدولة . إن مواضيع الملكية العامة للدولة وهي مجموعة الوسائل المادية تشكل في الواقع ملكية واحدة إلا أنها موزعة إلى أجزاء متخصصة بانجاز عمل معين سواء أكان انتاجياً أم بصورة تقديم خدمات عامة للأفراد . وبالتالي فإن الناتج المتحقق في أية مؤسسة كانت يظهر من ناحية الملكية وكأنه موضوع منفصل عن بقية المنتجات المتحققة في المؤسسات الأخرى .

وفي الواقع فإنه لا يجوز للمؤسسات حيازة وسائل الانتاج والمنتجات المتحققة في المؤسسات واستعمالها أو التصرف بها وفق مقاييسها واعتباراتها الخاصة دون التقيد بتعليمات الدولة الناظمة لذلك التي تقود عملية الانتاج بصورة مركزية . وعندما تلجأ الدولة إلى تحديد كيفية الاستعمال والتصرف بالملكية ، فلن يكون هناك للمؤسسات استقلالية مطلقة وإنما استقلالية نسبية وضمن الاطار العام الذي ترسمه الدولة .

رابعاً : ان الملكية العامة للدولة تشكل ضرورة في النظام الاشتراكي ، فنظراً لإختلاف وتباين المصالح المادية للافراد وللمؤسسات خلال مرحلة بناء الاشتراكية . فلا بد من وجود جهاز مركزي لايتأثر بالمصالح المهنية أو الفرعية والمحلية الضيقة . بقدر ما يجسد المصالح الحقيقية للفئات الواسعة المنتجة والعاملة في المجتمع .

ان الدولة الاشتراكية يجب أن تحقق شعار واجب العمل حتى لايكون باستطاعة أحد أن يحقق دخلا من أي مصدر سوى مصدر العمل . وحتى لاتصبح وسائل الانتاج والوسائل العامة الأخرى تحت استغلال وفي مصلحة أي فرد أو أية مجموعة

من الأفراد أو بعض المهن ، فلا بد من تحقيق الرقابة على الانتاج وتوزيع المنتجات وذلك عن طريق تمركز القسم الأكبر من وسائل الانتاج في يد الأجهزة التي تملك السلطة السياسية والمتمثلة بالتنظيمات السياسية في الدولة . (ويبقى وجود الدولة ضرورة موضوعية إلى الحد الذي تحقق فيه حماية الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وضمان المساواة في التوزيع حسب الجهد والمساواة في توزيع المنتجات) (١) .

٢ ـ ٢ ـ الملكيـــة التعاونيـــة :

ان نشوء الملكية العامة للدولة يشترط تطوراً معيناً من تمركز الطابع الاجتماعي لعملية الانتاج ، كتمركز قسم كبير من قوة العمل وتمركز القوى المنتجة المتطورة في المؤسسات الكبيرة . أما المؤسسات التي يتدنى فيها مستوى تطور القوى المنتجة وبالتالي مستوى تمركز قوة العمل كالمؤسسات الزراعية والحرفية الصغيرة والمتوسطة وبعض فروع الصناعة الخفيفة والخدمات كالمؤسسات التجارية الصغيرة فإنها تشكل المجال المناسب لنشوء الشكل التعاوني للملكية الاجتماعية . وفي بدايات مرحلة الانتقال احتل هذا الشكل في الاتحاد السوفياتي مكانة خاصة بمجال الزراعة والتجارة في الريـــــف .

أولاً : بالنسبة للفارق بين الملكية العامة للدولة والملكية التعاونية فإن الجماعة المنضمة إلى الجمعية التعاونية هي حاملة الملكية . وتعبر عن إرادتها الجماعية في شكل الجمعية العمومية وفي إدراتها . وهذه الجماعة هي التي تحدد من حيث المبدأ مقاييس الحيازة والاستغلال والتصرف بالملكية التعاونية .

ان الدولة باعتبارها غير حاملة للملكية التعاونية فهي لا تملك من الناحية القانونية حق الحيازة والاستعمال أو التصرف بالوسائل التابعة للتعاونية . إلا أن الدولة تقوم بدعم التعاونية لصالح المجتمع ، ولكنها تستطيع أيضاً أن تحدد باللجوء إلى القانون مجال تطور التعاونية ووضع الاطار الذي يحق للتعاونية التحرك فيه وضمن حدود الملكية التابعة لها .

---

(١) ـ ف لينين ـ المؤلفات الكاملة ـ مجلد رقم ٢٥ برلين ١٩٦٠ ص ٤٨١ .

ومن ناحية أخرى فإن كل جمعية تعاونية على الرغم من استقلاليتها لها الحق نفسه تجاه وسائل الانتاج الأساسية التي تملكها الدولة . لأن عمل المؤسسة التعاونية في الواقع هو جزء من العمل الاجتماعي المنظم والمخطط من قبل الدولة ـ لأن الدولة بفضل ملكيتها لأهم وسائل الانتاج في المجتمع تستطيع أن تقوم بالدور القيادي للملكية التعاونيـــة .

وهذا الدور القيادي الذي تقوم به الدولة تجاه التعاونيات لايكون عشوائياً وإنما يتم بواسطة مجموعة من الاجراءات الادارية والاقتصادية .

. ما ترى الدولة من مصلحة المجتمع زيادة انتاج بعض أنواع من المنتجات الزراعية فإنها تقرر شراء هذه المنتجات من التعاونيات بأسعار مرتفعة . وهذا الاجراء لابد أن يؤثر على قرار الجمعية التعاونية الزراعية في اختيار نوع المزروعات التي تحقق لها دخلاً مرتفعاً . أن المؤسسة التعاونية ولو كانت مستقلة إلا أنها لاتستطيع في شروط العلاقات الاشتراكية تحقيق أي تطور بشكل مستقل عن الملكية العامة للدولة التي تعبر عن المرحلة العليا للملكية الاجتماعية . وبدون هذا الترابط لا يمكن أن يصبح تحول التعاونيات قابلاً للتحقيق إلى مؤسسات اشتراكية خالصة تتوحد مصالحها مع مصالح المجتمع . وبإختصار فإن الملكية التعاونية ملكية مستقلة إلا أن تحقيق مصالحها الاقتصادية بشكل تتوافق فيه مع مصالح المجتمع مرهون بالسياسة الاقتصادية الهادفة التي تقررها الدولة .

ثانيـــاً : إن الملكية التعاونية تتكون نتيجة تجميع الملكيات الفردية الصغيرة أو المتوسطة لوسائل الانتاج في ملكية جماعية واحدة . إلا أن استمرار الملكية يتطلب كما هو الحال في الملكية العامة للدولة إعادة أو تجديد انتاج وسائل الانتاج وتحقيق المنتجات في سبيل التبادل . وفي شروط العلاقات الاشتراكية السائدة في المجتمع تحقق الملكية التعاونية تطوراً كمياً ونوعياً بفضل دعم الدولة للتعاون الانتاجي الذي تحول إلى شكل من أشكال الانتاج الاشتراكي .

ثالثــاً : إن احدى خصائص الملكية التعاونية هي تبعثر الملكية التعاونية بين

الجمعيات التعاونية وانفصال العمل الجماعي في كل جمعية تعاونية عن الجمعيات الأخرى . وينجم هذا الوضع عن استقلالية الملكية التعاونية . وبسبب وجود اختلافات كمية ونوعية في ملكية الأرض ووسائل الانتاج الأخرى ، وبالتالي إختلاف حجم ونوعية المنتجات تتكون عوامل اللامساواة الاقتصادية بين أعضاء جمعية تعاونية ما وبين أعضاء جمعية تعاونية أخرى .

ويظهر انعدام المساواة في تفاوت الدخول الفردية بين جمعية وأخرى . ومن وجهة مبدأ تساوي التوزيع حسب الجهد ، فإن هذا التفاوت لاينسجم وعلاقات التوزيع في النظام الاشتراكي ، إذ لابد من إزالة هذا التفاوت وتحقيق المساواة بين أعضاء الجمعيات وتحقيق هذا الهدف يتوقف على سيادة العلاقات الاشتراكية في التعاون الانتاجي .

رابعاً : إن بعض وسائل الانتاج لاتتحول إلى ملكية تعاونية مثل استمرار طابع الملكية العائلية لهذه الوسائل في الريف . وفي هذه الحالة فإن عائلة أحد أعضاء التعاونيات تحتفظ بملكية عدد محدود من الحيوانات ، وتستغل قطعة صغيرة من الأرض بصورة مستقلة . وعلى هذا الأساس يظل شكل من أشكال الاقتصاد الفردي قائماً إلى جانب التعاونية الانتاجية .

إلا أن التعاونية تبقى هي المركز الأساسي لنشاط وعمل الفرد الذي يشكل جزءاً من العمل التعاوني الجماعي . وتبقى التعاونية أيضاً المجال الذي يتحقق فيه القسم الأعظم من المنتجات الزراعية . وبالتالي فإن الاقتصاد الفردي القائم على العمل المنزلي الثانوي يبقى اقتصادياً هامشياً بالمقارنة مع الشكل التعاوني .

وفي شروط سيادة علاقات التعاون الانتاجي في الريف وسيادة الدولة فإن تطور الاقتصاد المنزلي الشخصي يبقى في حدود معينة . ان الدولة الاشتراكية تستطيع بواسطة سياسة الأسعار وأساليب الرقابة أن تحد من تطور الاقتصاد المنزلي في الريف. وبتأثير هذه الشروط فإن الاقتصاد المنزلي لايشكل نمطاً اقتصادياً خاصاً يتمتع بالاستقلالية الكاملة عن الانتاج التعاوني الجماعي . كما هو الحال في الاقتصاد

السلعي الصغير الذي تجده في النظام الرأسمالي . أو خلال مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية وهو يشكل نمطاً أو شكلاً خاصاً من الأشكال الاقتصادية خلال مرحلة الانتقال .

٢ ـ ٣ ـ الملكيـة الشـخصية لوسائل الإسـتهلاك :

ان المنتجات في المجتمع تنقسم عادة إلى وسائل الانتاج أو منتجات انتاجية أو وسائل الاستهلاك أو منتجات للاستهلاك الفردي . ان وسائل الانتاج تبقى كوسائل فاعلة في عملية الانتاج بإطار الملكية العامة للدولة والملكية التعاونية في الاقتصاد الاشتراكي . لأنه لا يمكن استعمال هذه الوسائل من قبل الأفراد إلا في اطار العمل الاجتماعي . كما أن دخول الأفراد في المجتمع الاشتراكي تكون محددة بصورة لا يمكن تحويلها إلى وسائل للإنتاج .

وبالنسبة لوسائل الاستهلاك الاجتماعي (مدارس ، مشافي ، مسارح) لا يمكن تحويلها كما هو الحال بالنسبة لوسائل الانتاج إلى ملكية شخصية أو فردية . إلا أن الجزء الآخر من وسائل الاستهلاك يمكن تحويلها من ملكية الدولة أو الملكية التعاونية إلى ملكية أفراد في المجتمع ، حسب طبيعتها المادية وخصائصها التي تتيح امكانية استخدامها من قبل الأفراد (كالالبسة والمواد الغذائية وغيرها) . ان هذا الجزء من وسائل الاستهلاك الذي يتحول من ناتج عملية الانتاج إلى وسيلة قابلة للاستهلاك الفردي هو الذي يشكل موضوع الملكية الشخصية أو الفردية .

أولاً : إنَّ الملكية الشخصية كشكل اجتماعي خاص من أشكال الملكية تختلف بطبيعة الحال عن الملكية العامة للدولة والملكية التعاونية . لأن حق الحيازة أو الاستعمال والتصرف تتحدد جميعها وفق مقاييس الفرد في المجتمع ، إذ لا يجوز لباقي أفراد المجتمع المساس بهذه الملكية دون موافقة الفرد حامل هذه الملكية . ومن هذه الزاوية فإن الملكية الشخصية تعبر عن علاقة اجتماعية وحقوقية من نوع خاص .

إن الأفراد متساوون بالملكية الشخصية من الناحية الشكلية والحقوقية . إلا أنه من الناحية الواقعية فحيازة الملكية الشخصية تختلف بين فرد وآخر وانعدام المساواة

في الملكية الشخصية هو نتيجة طبيعية وحتمية لتفاوت مساهمة الأفراد في الانتاج الاجتماعي لان الايرادات الفردية عادة تكون مقابل نوع وحجم المساهمة في العمل

ثانياً : فيما يتعلق بدور الدولة تجاه الملكية الشخصية فإنه يختلف عن دورها وعلاقاتها بالملكية العامة . ففي الحالة الأخيرة تظهر الدولة كجهاز للسلطة السياسية وحامل الملكية العامة في آن واحد . أما بالنسبة لحامل الملكية الشخصية فهو المواطن الفرد . وإن تأثير الدولة على سلوكه تجاه الملكية الشخصية لاينجم عن كونها حامل هذه الملكية وإنما عن كونها جهازاً للسلطة السياسية .

إن تأثير الدولة في هذا المجال يتبلور من خلال القواعد القانونية التي تضعها والتي يجب على الأفراد الالتزام بها في سلوكهم وتعاملهم مع الملكية الشخصية . ففي سبيل ضمان ملكية الافراد الشخصية فإن الدولة بقوة القانون تقوم بحماية هذه الملكية ضد أي تصرف عشوائي . إذ لايجوز للفرد على سبيل المثال التصرف بملكيته للمنزل إلا وفق قوانين الدولة ، لأن مثل هذه الأشياء تشكل جزءاً من الثروة الاجتماعية . وفي حالة إمكانية عيش بعض الافراد بدون مساهمتهم في العمل الاجتماعي فإن الدولة تستطيع بواسطة التنظيم القانوني والحقوقي للملكية الشخصية أن تحدد نوع الأشياء التي يمكن أن تكون موضوعاً لملكية هؤلاء الافراد وأن تحد من تحول الملكية الشخصية إلى وسيلة للإثراء على حساب جهد الآخرين .

٣ ــ الشكل الحقوقي والمحتوى الإقتصادي للملكية الإشتراكية :

إن القواعد القانونية والصيغ الحقوقية التي تنص على أن وسائل أو منتجات معينة هي جزء من الملكية العامة للدولة أو الملكية التعاونية أو الملكية الشخصية الفردية تعبر في الواقع عن علاقة اجتماعية في قالب قانوني . إن محتوى الأشكال الحقوقية للملكية الذي تحدده القوانين يعبر عنه عادة بمجموعة من المقولات الحقوقية مثل حق الملكية وحق الاستعمال وحق التصرف وهذه المقولات هي التي تحدد اذن الشكل الحقوقي للملكية .

إلا أن هذه المقولات غير كافية لأن توضح لنا المحتوى الاقتصادي للملكية .

وحتى يمكن معرفة المحتوى الاقتصادي للملكية ، لابد من تحديد ومعرفة طبيعة العلاقات الاقتصادية التي تتولد عن عمليات الانتاج والتوزيع وتبادل المنتجات . ومن خلال ذلك فقط يمكن تحديد المحتوى الاقتصادي لكل من الملكية العامة والملكية التعاونية والملكية الشخصية .

إن الإدعاء على سبيل المثال بأن وسائل الانتاج الأساسية هي ملكية عامة للدولة لايشير إلى دور هذه الوسائل وفعاليتها في عملية الانتاج وتحقيق المنتجات . وإن الإكتفاء بالمقولة الحقوقية في هذه الحالة لايعبر كما يقول الحقوقيون إلا عن سكونية الملكية .

إن تحديد المحتوى الاقتصادي – الاجتماعي لوسائل الانتاج يشترط النظر إليها كوسائل انتاج فاعلة تظهر ديناميكيتها عندما تتوحد مع قوة العمل في عملية انتاج واحدة . ولكن من ناحية أخرى فإن مساهمة الأفراد في عملية الانتاج ترتبط عضوياً مع تجديد مستمر لإنتاج وسائل الاستهلاك الفردي ، اذ بدونها لايمكن تجديد قوة العمل ، وبالتالي لايمكن تحقيق فعالية وسائل الانتاج التي تشكل موضوع ملكية الدولة في شكل الناتج المتحقق من عملية الانتاج . وبكلمة أخرى فإن توحيد أو مزج ملكية الدولة لوسائل الانتاج مع ملكية الأفراد للوسائل الضرورية لتجديد قوة العمل هو الذي يحدد المحتوى الاقتصادي للملكية العامة للدولة .

بالنسبة للملكية التعاونية فإنها من الوجهة الحقوقية تختلف عن الملكية العامة للدولة وفي هذه الحالة فإن الجماعة التعاونية – لا الدولة – هي التي تتمتع بحق الحيازة والاستعمال والتصرف بوسائل الانتاج والمنتجات المتحققة في عملية الانتاج . وأن توضيح حقوقية الملكية التعاونية تشكل موضوعاً من مواضيع العلوم الحقوقية والقانونية أما المحتوى الاقتصادي للملكية التعاونية وهي تعكس مجموعة العلاقات المادية والاقتصادية التي تنشأ من خلال عمليات انتاج وتوزيع وتبادل منتجات المؤسسات التعاونية فهو يشكل موضوعاً من مواضيع علم الاقتصاد السياسي . وعندما يلامس علم الاقتصاد السياسي بعض الجوانب القانونية للملكية التعاونية فهو يهدف من وراء

ذلك إلى معرفة الأشكال المتحولة في الملكية التعاونية ومدى ملاءمتها مع علاقات الملكية الاشتراكيـــة .

وكما هو الأمر بالنسبة للملكية العامة للدولة والملكية التعاونية ، فإن الملكية الشخصية مقولة حقوقية لها أيضاً محتواها الاقتصادي الخاص . وهي تشكل من هذه الزاوية موضوعاً لعلم الاقتصاد السياسي باعتبارها إحدى الصيغ أو الأشكال التي تعبر عن طبيعة علاقات الانتاج والتوزيع والملكية الفردية وبالتالي هي شكل من أشكال العلاقات الأجتماعية .

إلا أن تحديد المحتوى الاقتصادي للملكية الشخصية لايكون ممكناً إلا من خلال دراسة جوانب عملية الانتاج في المؤسسات الأشتراكية وأشكال العلاقة بين قوة العمل ووسائل الانتاج وأشكال توزيع وتبادل المنتجات الاستهلاكية . وأن القول بأن وسائل الاستهلاك هي موضوع الملكية الشخصية هو تأكيد يحدد هذه الملكية كعلاقة حقوقية

إن القول بأن أحد أفراد المجتمع يملك منزلاً أو عدداً ما من سلع استهلاكية ما لايوضح لنا فيما إذا كان هذا الفرد عاملاً أو فلاحاً في تعاونية أو مدرساً في مؤسسة تعليمية . وبالتالي لايمكن الانطلاق من مقولة الملكية الشخصية كمقولة حقوقية حتى يمكن تحديد موقع الفرد الاقتصادي في المجتمع . ولتحديد هذا الموقع يجب البحث عنه في مجال الانتاج أي تحديد طبيعة وشكل مساهمة الفرد في العمل الاجتماعي . وحينئذ يمكن القول بأن بعض الأفراد هم مالكو بعض وسائل الاستهلاك لأنهم يعملون في إحدى المؤسسات ويحصلون على آجر يحولونه إلى شراء بعض السلع الاستهلاكية

وباختصار فإن علاقات الانتاج في الأشتراكية تظهر في أشكال ومقولات حقوقية كملكية الدولة والملكية التعاونية والملكية الشخصية . إلا أن تحديد المحتوى الاقتصادي لهذه الأشكال الحقوقية يشترط تحليل نظام وطبيعة علاقات الانتاج وتوزيع المنتجات في النظام الاشتراكي .

خلاصـــة الفصـــل الســـابق :

لقد بدأ التمهيد لهذا الفصل بعرض موجز لخصائص موضوع علم الاقتصاد السياسي للاشتراكية وخصائص منهج البخث والعلاقة بين النظرية والتطبيق .

تضمن البحث الأول من هذا الفصل دراسة مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية . ونظراً لأن هذه المرحلة ضرورة حتمية لتحقيق بناء المجتمع الاشتراكي الجديد فقد تعرضنا في هذا البحث إلى تحديد طبيعة ومحتوى مرحلة الانتقال وهي تتميز بإجراء تحولات جذرية في البنية الاقتصادية والإجتماعية التي تؤلف مع طبيعة السلطة السياسية ودور الدولة السمات العامة لهذه المرحلة .

من القوانين العامة لمرحلة الانتقال نشوء الملكية الإجتماعية لوسائل الانتاج الأساسية وقد تعرض البحث الثاني إلى ضرورات الملكية العاملة للدولة باعتبارها أهم أشكال الملكية الاجتماعية التي ترظفها الدولة في سبيل تطوير وتوسيع أشكال انتاج العلاقات الأشتراكية على المستوى الاجتماعي . ويتجسد شكل الملكية العامة للدولة في تأميم وسائل الانتاج الأساسية . وعن طريق السيطرة على وسائل الانتاج الأساسية تستطيع الدولة ممارسة تأثيرها على سير الحياة الاقتصادية والتوسع في بناء القاعدةالمادية التقنية للاشتراكية . ومن الواضح أن تأميم وسائل الانتاج الأساسية لايعني سيادة الطبيعة الاجتماعية للملكية على جميع وسائل الانتاج في المجتمع . إلا أن الدولة كونها تمثل السلطة السياسية تستطيع بواسطة مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والسياسية والإدارية زيادة الطابع الإجتماعي لعملية الانتاج في اطار خطة متكاملة لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني . وفي هذا المجال لابد اذن من التمييز بين مفهوم تأميم وسائل الانتاج الأساسية ومفهوم الطابع الاجتماعي للعمل .

وفي البحث الذي يلي ذلك تمت دراسة التحولات الجذرية الديمقراطية في الزراعة التي تقوم بها السلطة السياسية في بداية مرحلة الانتقال . وقد تم التمييز بين أسلوبين : أسلوب تأميم الأرض ، ومنح الفلاحين حق الاستغلال الاقتصادي أو أسلوب مصادرة وتقسيم الأرض وتوزيعها ونقل ملكيتهاإلى الفلاحين الصغار والمتوسطين

كما أشار هذا البحث إلى أهمية مراعاة الخصائص الوطنية والتاريخية في اختيار الاسلوب المناسب للتحولات الزراعية بضوء التجارب في البلدان الاشتراكية المختلفة .

أما البحث الرابع فقد تناول دزاسة الأنماط والأشكال الإقتصادية خلال مرحلة الانتقال . ومن هذه الأشكال ماهو أساسي وهي النمط الأشتراكي والنمط الرأسمالي ونمط الانتاج السلعي البسيط أو الصغير ، وإلى جانب هذه الأنماط توجد أنماط ثانوية هي على وجه التحديد نمط رأسمالية الدولة ونمط الاقتصاد الطبيعي .

ونظراً لاختلاف العلاقات الاقتصادية وتباين القوانين الاقتصادية بين هذه الأشكال فقد تناول هذا البحث أيضاً دراسة التناقضات الاقتصادية الناجمة عن هذه الأشكال الاقتصادية المختلفة ، التي لابد للدولة من أن تجد حلاً لها ، حتى يتحقق في النهاية وجود نمط واحد وهو النمط الاشتراكي . وفي هذا المجال يحتل بناء القاعدة المادية التقنية للاشتراكية والتحويل الاشتراكي في الزراعة أهمية خاصة . وفي سبيل ذلك خصص البحث الخامس لدراسة القاعدة المادية — التقنية للاشتراكية التي تعتمد أسلوب الانتاج الآلي الكبير باعتباره الأساس المادي للاشتراكية . لأن الانتاج الآلي الكبير عدا عن أنه يؤدي إلى زيادة الانتاج إلا أن الانتاج الآلي يؤدي أيضاً إلى توسيع الطبيعة الأجتماعية لملكية وسائل الانتاج الأساسية ويساهم في الوقت نفسه بزيادة الطابع الأجتماعي للعمل الذي يشترط تطوراً ملائماً له في القوى المنتجة . وفي هذا الصدد لابد أيضاً من التمييز بين مفهوم القاعدة المادية — التقنية لكل من الرأسماليةو الاشتراكية.

وبالنسبة للبلدان التي دخلت بناء مرحلة الاشتراكية والتي تفتقر إلى القاعدة المادية التقنية بسبب تخلف مستوى القوى المنتجة ، فإن التصنيع الاشتراكي يعتبر الطريق الوحيد لبناء القاعدة المادية — التقنية للاشتراكية . ومن المؤكد أن للتصنيع الأشتراكي خصائصه ومصادره الخاصة ، كما أنه يتميز بارتفاع وتيرة ومعدل النمو الصناعي وعلى هذا الأساس ينشأ التركيب الخاص بالقاعدة المادية — التقنية للاشتراكية وهو يتميز بسيادة الاسلوب الأشتراكي فيه ، ويؤدي إلى تغيير في التناسب بين قطاعات الأقتصاد الوطني ، وإلى توزيع جغرافي وإقليمي جديد للقوى المنتجة .

كما أفرد بحث خاص للتحول الاشتراكي في الزراعة الذي لاتقل أهميته عن بناء القاعدة المادية – التقنية للأشتراكية اللتين تشكلان معاً الخطوات الأساسية في الطريق إلى الأشتراكية . وتجدر الملاحظة هنا إلى وجود فارق نوعي بين التحولات الجذرية الديمقراطية في الزراعة ، التي تقدم عليها السلطة في بداية مرحلة الانتقال وهي تؤدي إلى نشوء الاقتصاد الفلاحي الفردي وبين التحويل الاشتراكي في الزراعة الذي يهدف إلى تحقيق الأقتصاد الجماعي التعاوني القائم على توحيد العمل والأرض ووسائل الانتاج .

ولهذا السبب احتل موضوع التعاون الانتاجي الزراعي مكاناً هاماً في هذا البحث سواء أكانَ من حيث تحديد مفهومه أم من حيث تحديد المبادىء العامة للتعاون . كما أظهر هذا البحث أهمية العلاقات المتبادلة بين التحويل الأشتراكي في الزراعة وبين التقدم التقني ، ثم تطرق البحث إلى دراسة أشكال التعاونيات الزراعية الانتاجية بدءاً من شكلها البسيط وانتهاء بالشكل الأعلى التعاوني الاشتراكي .

وبعد أن تعرضت الأبحاث السابقة إلى دراسة السمات والقوانين العامة التي تميز مرحلة الأنتقال ، فإن البحث السابع والأخير قد تعرض إلى مقومات وأسس انتصار الاشتراكية . وركز بشكل خاص على أشكال الملكية الاشتراكية نظراً لأهميتها الاقتصادية والحقوقية . وبعد أن توضحت خصائص كل شكل من أشكال الملكية وهي الملكية العامة للدولة والملكية التعاونية والملكية الشخصية كان من الضروري توضيح المحتوى الاقتصادي والحقوقي لكل شكل من أشكال الملكية الأشتراكية .

أسـئلة نموذجيـة :

س ١ : ماهي خصائص موضوع علم الاقتصاد السياسي للأشتراكية ومنهج البحث فيه ؟

س ٢ : للانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية تشكل المرحلة الانتقالية قانوناً عاماً ، وسمة عامة من سمات نشوء أسلوب الانتاج الأشتراكي . ماهي طبيعة ومحتوى هذه المرحلة ؟ ماهو المقصود بالعام والخاص في مرحلة

الأنتقال ؟ ماهي طبيعة السلطة السياسية وماهو دور الدولة في هذه المرحلة؟

س ٣ : هل هناك ضرورات للملكية العامة للدولة . لماذا ؟

س ٤ : ماهو المقصود بتأميم وسائل الانتاج الأساسية ؟

س ٥ : ماهو الفرق بين مفهوم تأميم وسائل الأنتاج الأساسية وبين الطابع الأجتماعي لعملية الأنتاج ؟

س ٦ : ماهي ضرورات وأهمية التحولات الجذرية الديمقراطية في الزراعة ؟

س ٧ : يوجد أسلوبان لأجراء هذه التحولات . ماهي خصائص كل منهما ؟

س ٨ : ماهي أهمية الخصائص الوطنية والتاريخية في اختيار أسلوب التحولات الزراعيـــة ؟

س ٩ : نتيجة للتطور التاريخي السابق للاشتراكية تنشأ عادة خلال مرحلة الانتقال أنماط عديدة وأشكال اقتصادية . ماهي هذه الأشكال وخصائص كل منها ؟

س ١٠ : نتيجة لوجود اختلاف في العلاقات والقوانين الأقتصادية بين هذه الأشكال تنشأ مجموعة من التناقضات الاقتصادية خلال مرحلة الانتقال . ماهي هذه التناقضات ؟

س ١١ : لحل هذه التناقضات لابد أولاً من بناء القاعدة المادية ــ التقنية للاشتراكية ماهي العلاقة بين الانتاج الآلي الكبير وبين القاعدة المادية للأشتراكية ؟

س ١٢ : ماهي العلاقة بين التصنيع الأشتراكي وبين القاعدة المادية ــ التقنية للأشتراكية ؟ ماهي خصائص التصنيع الأشتراكي ؟ ما المقصود بالتصنيع الأشتراكي ؟ ماهي الخصائص الثلاث في تركيب القاعدة المادية ــ التقنية للأشتراكية ؟

س ١٣ : لحل هذه التناقضات لابد من اجراء التحويل الأشتراكي في الزراعة والقضاء على الاقتصاد الفلاحي الفردي البسيط . ماهي ضرورة التحويل الاشتراكي في الزراعة ؟

س ١٤ : ماهو المقصود بالتعاون الانتاجي الزراعي . وما هي مباديء هذا التعاون ؟

س ١٥ : ماالمقصود بالعلاقة المتبادلة بين التحويل الاشتراكي في الزراعة وبين التقدم التقني ؟

س ١٦ : ماهي خصائص كل شكل من أشكال التعاونيات الزراعية الأنتاجية ؟

س ١٧ : لتحقيق انتصار الأشتراكية لابد من بناء مقوماتها . ماالمقصود بذلك ؟

س ١٨ : هناك ثلاثة أشكال للملكية الأشتراكية ؟

١ — ماهي طبيعة الملكية العامة للدولة ؟

٢ — ماهي خصائص وطبيعة الملكية التعاونية ؟

٣ — ماهي خصائص وطبيعة الملكية الشخصية أو الفردية ؟

س ١٩ : ماهو الفرق بين المحتوى الحقوقي للملكية الأشتراكية وبين المحتوى الأقتصادي لهذه الملكية ؟

الفصل الثاني

علاقــات الإنتــاج الإشتراكــي

البحث الاول

المنهاجيــة في تطــور الإقتصــاد الوطني

١ ـ مقدمــــة :

تتصف الإشتراكية وخاصة في المرحلة الأولى من نشوءها وتطورها بوجود أنواع مختلفة من علاقات الإنتاج ، حيث تنشأ عن وجود أنماط وأشكال اقتصادية مختلفة أنماط متعددة من هذه العلاقات التي تتفاوت في درجة ومسترى تطورها وفي مدى ابتعادها أو اقترابها من الشكل الأمثل والمتطور للعلاقات الإشتراكية . وحتى يكون بالإمكان متابعة ديناميكية تطور المجتمع الإشتراكي لابد من اخضاع تحليل علاقات الإنتاج في كل مرحلة من مراحل تطور القوى المنتجة ، وماتحدثه من تغييرات في البنية الإقتصادية والإجتماعية في مجموعة من المقاييس والمقولات والمبادىء التي بنيت على أساسها نظرية الإشتراكية العلمية .

إن عملية تحليل علاقات الإنتاج في الإشتراكية تتصف بالشمولية . فلايجوز أن يقتصر التحليل على المؤسسات والعلاقات فيما بينها ، بل يتوجب على عملية التحليل أن تتناول هذه العلاقات في اطار الإقتصاد الوطني كاقتصاد متكامل يخضع لتوجيه وإدارة المجتمع ولأجل المجتمع ، لإنّ إزالة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الأساسية ونشوء الملكية الإجتماعية المتمثلة بصورة أساسية بالملكية العامة للدولة

تؤدي كما لاحظنا سابقاً إلى تعميق الطبيعة الإجتماعية لعملية الإنتاج ، وتحدد المحتوى العام لدينا ميكية العلاقات والقوانين الإقتصادية . وبصورة خاصة القانون الإقتصادي الأساسي للإشتراكية .

٢ ـ المنهاجيــة ـ الشكل العام للإنتــاج الإشتراكــي :

إن نظرية الإشتراكية العلمية ترى في تأميم وسائل الإنتاج والتداول الشرط الأساسي لنشوء العلاقات الإشتراكية ، وبهذا المعنى فإن عملية التأميم وحدها لاتحدد كل ملامح وأسس النظام الإشتراكي . إذ لابد من استكمال هذه الخطوة الأساسية بواسطة إجراء مجموعة من التحولات حتى تتبلور طبيعة ومحتوى العلاقات الإشتراكية والثورة الإشتراكية عندما تقيم الملكية الإجتماعية على وسائل الإنتاج والتداول الأساسية محل الملكية الخاصة ، فإنَّ على هذه الثورة أن تقوم أيضاً حسب رأي لينين « بقيادة التنظيم المخطط لعملية الإنتاج الإجتماعي لتحقيق مستوى الرفاه والتطور الشامل لأفراد المجتمع » (١) ويفهم من ذلك أن التنظيم المخطط لعملية الإنتاج الإجتماعي هو الإسلوب أو الشكل الأساسي الذي يجسد المحتوى الإقتصادي للملكية الإجتماعية لوسائل الإنتاج في الإشتراكية . وانطلاقاً من هذا التحديد لمحتوى الملكية الإجتماعية كعامل اقتصادي فاعل في إطار عملية الإنتاج الإجتماعي ، فإنَّ تحليل أسس وعلاقات الإنتاج الإشتراكي يبدأ عادة بدراسة مقولة منهاجية الإنتاج الإشتراكي : لأن التطور المنهاجي للإنتاج الإشتراكي يشكل نقطة الإنطلاق المنطقية لنشوء العلاقات الإشتراكية في عملية الإنتاج الإجتماعي .

ومن حيث المبدأ فإن استخدام القوى المنتجة الحديثة (الآلات ووسائل التقنية الحديثة) لايمكن أن يتم إلا بواسطة الجهود المنظمة والفعاليات المتكاملة للأفراد . وفي النظام الإشتراكي بالذات فإنه بقدر ماتتوسع دائرة الملكية الإجتماعية لوسائل الإنتاج يزداد الطابع الإجتماعي لعملية الإنتاج ضمن إطار من التنظيم المخطط لجميع أوجه النشاط الإقتصادي . وبدون هذا التنظيم الإجتماعي ، الذي يقوم به

---

(١) أسس الاقتصاد السياسي للاشتراكية الطبعة الالمانية برلين عام ١٩٧٢ صفحة ١١٨

الأفراد في المجتمع الإشتراكي فإنه يستحيل بلورة الأسس الجديدة لعلاقات الإنتاج الإشتراكي في المؤسسات الإنتاجية والقطاعات الإقتصادية . « إن المجتمع الإشتراكي هو وحدة الأفراد الأحرار الذين يعملون بوسائل الإنتاج الجماعية . ويبذلون جهدهم الفردي بشكل واع كقوة عمل اجتماعية » (١) .

وبعد كل ذلك يمكن تعريف المنهاجية باعتبارها الشكل الذي يجسد طبيعية سير النشاط الإقتصادي في المجتمع الإشتراكي . وهي تعني خضوع عملية الإنتاج الإجتماعي للرقابة المباشرة والإشراف من قبل المجتمع الذي يقود هذه العملية بصورة هادفة وواعية . وحسب هذا المفهوم فإن المنهاجية تشمل :

أولاً : آ — التنظيم المنهاجي لعملية الإنتاج الإجتماعي .

ثانياً : ب— منهاجية تطور وديناميكية عملية الإنتاج الإجتماعي .

ثالثاً : ج — دور الدولة في تحقيق منهاجية عملية المنهاج الإشتراكي .

أولاً : التنظيم المنهاجي لعملية الإنتاج الإجتماعي :

يطلق عادة على شكل الإنتاج القائم على أساس التقسيم الإجتماعي للعمل شكل الإنتاج السلعي . ومن المعلوم أن التقسيم الإجتماعي للعمل يشكل الشرط الضروري للتبادل ، ونشوء الإنتاج السلعي وإن الناتج يخضع في هذه الحالة لعملية التبادل في السـوق .

في الإقتصاد السلعي الصغير أو الرأسمالي القائم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، فإن عملية الإنتاج تأخذ طابعاً فردياً . ويقوم السوق هنا بدور المنظم للعلاقات بين المنتجين الصغار (الحرفيين مثلاً) أو بين المؤسسات والمشاريع الرأسمالية العاملة في الإنتاج الإجتماعي .

أما عملية الإنتاج في الإقتصاد الإشتراكي فهي تخضع مباشرة إلى اسلوب تنظيمي

(١) كارل ماركس — المؤلفات الكاملة مجلد ٢٣ دتيزفيرلاك — برلين ١٩٦٢ صفحة ٩٢ .

آخر يقوم على مبادىء وأسس التخطيط الشامل . أو بكلمة أكثر وضوحاً فإنّ السوق لايقوم في الإقتصاد الإشتراكي ، كما هو الحال في الإقتصاد السلعي الصغير أو الرأسمالي بدور المنظم لعملية الإنتاج الإجتماعي .

وطالما ان عملية الإنتاج الإشتراكي تقوم على أساس الملكية الإجتماعية لوسائل الإنتاج . إذن لايوجد أي أساس موضوعي لنشوء الإنتاج الفردي المستقل . وعلى هذا الأساس فإن عملية الإنتاج تتحول منذ البدء إلى عملية انتاج اجتماعي مباشر . ويرتكز نظام الإنتاج على وحدة المنتجين ، وتحقيق الترابط بين أجزاء عملية الإنتاج الإجتماعي بواسطة خطة الإنتاج الإشتراكي . وهذا الترابط يبرز من خلال الفعل الإقتصادي الواعي للمجتمع ممثلاً بالدولة الإشتراكية .

وبصدد الحديث عن التنظيم المنهاجي لعملية الإنتاج الإجتماعي في الإشتراكية لابد أن تبرز مجموعة من الأسئلة تتعلق بالأساس المادي لتنظيم العمل الإجتماعي وحول ضرورة الإدارة المركزية وأشكال التنظيم المنهاجي في عملية الإنتاج الإشتراكي وهذه التساؤلات ستكون موضوع الفقرات الفرعية التالية .

آ ــ الأساس المادي وشروط تحول العمل إلى عمل اجتماعي مباشر :

إنّ الإنتاج الآلي الكبير في الإشتراكية يقوم بطبيعة الحال على أساس التقسيم الإجتماعي للعمل والملكية العامة لوسائل الإنتاج . كما أن الإنتاج القائم على الملكية التعاونية يعد شكلاً آخر من أشكال العمل الجماعي . وأشكال الإنتاج الأساسية هذه تشكل الأساس المادي والموضوعي لتحول عمل اجتماعي مباشر . ويقصد بذلك وحدة وترابط العمل ضمن الإطار الواسع لعملية الإنتاج الإجتماعي في النظام الإشتراكـي .

ولتوضيح هذه الفكرة لابد مرة أخرى من المقارنة وبمزيد من التفصيل بين طبيعة العمل في الإقتصاد السلعي الصغير والرأسمالي ، وبين طبيعة العمل في الإقتصاد الإشتراكـي .

إن العمل الذي يقوم به المنتج السلعي الصغير (الحرفي مثلاً) هو — بصورة ضمنية — جزء من التقسيم الإجتماعي للعمل . وإن وجود هذا العمل منعزلاً ومستقلاً عن بقية الأعمال التي يقوم بها المنتجون الصغار الآخرون فإنه يظهر بصورة ضمنية أو غير مباشرة كجزء من العمل الإجتماعي . وهذا العمل يظهر كعمل مباشر وجزء من العمل الإجتماعي عندما يتحقق الإعتراف الإجتماعي به من خلال التبادل وتحقيق قيمة السلعة في السوق . وعلى هذا الأساس فإن حركة الأشياء والسلع تبرز العلاقة بين المنتجين والطبيعة المزدوجة الضمنية والمباشرة للعمل الفردي .

إن الأمر يختلف في الإنتاج السلعي الرأسمالي عما هو عليه الحال في الإنتاج السلعي الصغير لأن عمل العامل في المشروع الرأسمالي هو جزء من أعمال متعددة . وعلى هذا الأساس فهو يتخذ طابعاً جماعياً ولكن بحدود ونطاق المشروع الواحد . لأن المشاريع الرأسمالية تقوم على أساس الملكية الخاصة وبالتالي على الإنتاج الخاص والمستقل . وعدا عن ذلك فإن العمل الجماعي في المشروع الواحد يظهر كعمل خاص بمالك المشروع . وإذا لم يتم الإعتراف الإجتماعي بهذا العمل في السوق وتحقق السلعة قيمتها فإن هذا العمل يفقد بسبب عشوائية السوق طبيعته الضمنية كجزء من العمل الإجتماعي .

ومهما ازداد الطابع الجماعي للعمل عن طريق تمركز قوة العمل ووسائل الإنتاج في المؤسسات الرأسمالية الإحتكارية الكبيرة ، فإنه لايمكن توسيع نطاق هذا الطابع على المستوى الإجتماعي ، ولايمكن أن يظهر كعمل اجتماعي مباشر بمفهومه الشامل بسبب الحواجز التي تخلقها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج .

هذه المقارنة تساعدنا على توضيح الطبيعة الإجتماعية للعمل في الإشتراكية . وكيف يتحول معظم الأعمال إلى عمل اجتماعي مباشر .

أولاً : إن إزالة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تفسح المجال لانتشار الطبيعة الإجتماعية المباشرة للعمل ، التي كانت تظهر في الأنظمة الإقتصادية الأخرى فقط من خلال السوق . وبسبب سيادة الملكية الإجتماعية فإن وحدة وترابط عمل المنتجين لاتنحصر

في نطاق المؤسسة الواحدة ، وإنما تأخذ بعداً اجتماعياً بصورة تعاون اجتماعي عام في العمل ، الذي يشترط وجود هدف موحد وعام لعملية الإنتاج الإجتماعي . إن المجتمع ككل هو الذي يحدد كيفية توزيع وسائل الإنتاج وقوة العمل بين المؤسسات والفروع الإقتصادية المختلفة . وهو الذي يحدد العلاقة بين الإنتاج والإستهلاك ويشرف على تأهيل قوة العمل والكادر الفني .

ثانيـاً : كما يظهر العمل الفردي كعمل اجتماعي مباشر ، لأن الناتج المتحقق في عملية الإنتاج يظهر أيضاً كقيمة استعمالية اجتماعية مباشرة . تستخدم لتلبية حاجات المجتمع . لأن الغاية من الإنتاج الإشتراكي ليست تحقيق القيمة لأجل القيمة بحد ذاتها ، وإنما تكمن الغاية الأساسية من الإنتاج في اشباع الحاجات الإنتاجية والفردية .

ثالثـاً : إن سيادة مبدأ التنظيم المنهاجي للعمل وامكانية تخطيط ومراقبة عملية الإنتاج هما أكبر دليل على أن العمل الذي يقوم به الفرد الواحد سواء أكان ذلك في مؤسسة الدولة أم التعاونية الإنتاجية يشكل جزءاً مباشراً من العمل الإجتماعي العام . وإلا استحالت امكانية الإدارة المركزية واستخدام أسس التنظيم المنهاجي لعملية الإنتاج الإشتراكـي .

ب ـ الإدارة المركزية للإنتاج الإجتماعي ـ القانون الموضوعي للإشتراكية :

بعد أن أوضحنا أن العمل في الاشتراكية يتحول موضوعياً إلى عمل اجتماعي مباشر ومترابط ، فإن العمل على هذا الأساس وما يتصف به من علاقات تنسجم وطبيعة الاقتصاد الاشتراكي يشكل المحتوى الحقيقي للتنظيم المنهاجي لعملية الانتاج الاجتماعي . إلا أن العمل الاجتماعي المباشر يشترط « وجود إدارة مركزية تستطيع تحقيق الانسجام والتناسق بين النشاطات الفردية وانجاز المهام الاقتصادية العامة التي تنبثق عن حركة الجسم العام وهذه تختلف عن الحركة المستقلة لأعضائه وأجزائه »(1).

ومن الوجهة التاريخية نلاحظ أن التعاون في العمل يتطلب باستمرار أشكالاً

(1) كارل ماركس ـ المؤلفـات ـ الكاملة ـ المجلد ٢٣ ـ دتيزفيـرلاغبرلين ١٩٦٢ صفحة ٣٥٠ .

معينة من التنظيم . إن ادارة وتنظيم المشروع الرأسمالي تصبحان ضرورة موضوعية لضبط وتوجيه عملية الانتاج فيه . إلا أن العمل التعاوني في المشروع الرأسمالي حين يشترط وجود نوع من التنظيم المنهاجي فإن التناقض يظهر من ناحية أخرى بين هذا هذا التنظيم على مستوى المشروع وبين عشوائية السوق . إلا أن الفارق الجوهري بين الرأسمالية والاشتراكية هو أن ادارة الانتاج الاجتماعي المباشرة لاتقتصر على ادارة المشروع الواحد . بل إن الادارة المركزية للانتاج وعلى المستوى الأجتماعي تصبح بفضل الطبيعة الاجتماعية المباشرة للعمل والملكية الأجتماعية حقيقة واقعة .

وللمزيد من التوضيح يمكن الأشارة إلى أن الرأسمالية الأحتكارية التي تتصف بتمركز شديد في قوة العمل ووسائل الانتاج تزيد من مستوى الطبيعة الاجتماعية للعمل إلا أن الملكية الرأسمالية الكبيرة الخاصة التي تظهر في أشكال مختلفة من الاحتكارات فضلاً عن المنافسة الاحتكارية ، تصبح عوامل معيقة لتحقيق الادارة المركزية الشاملة لعملية الانتاج الاجتماعي . ومهما تزايد دور الدولة في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية فإن الأمكانية تبقى محدودة لضبط وإدارة عملية الانتاج بالمستوى الاجتماعي .

إلا أن الادارة المركزية لعملية الانتاج بالمستوى الاجتماعي في الاشتراكية تتطلب تحقيق عدد من الشروط أهمها :

أولاً : تطور معين في مستوى القوى المنتجة، ذلك لأن امكانية شمولية الادارة المركزية تتوقف على درجة ومستوى تطور القوى المنتجة ، حيث تصعب ادارة وتنظيم عملية الأنتاج الأجتماعي في اقتصاد يسود فيه تبعثر الأنتاج الفردي البسيط القائم على أدوات بدائية في العمل . إن تطور القوى المنتجة (الأنتاج الآلي ، التقدم التقني الخ) هو الشرط الأساسي لأن تصبح عملية الانتاج الاجتماعي الأساس المادي للادارة المركزية . والادارة المركزية لاتعني فقط وضع خطة تقنية للانتاج بقدر ماتعكس آلية وعلاقات الاقتصاد الاشتراكي وخصائصه الموضوعية .

ثانيــاً : من البديهي اذن القول بأن تطور القوى المنتجة لايعد شرطاً كافياً لتحقيق الادارة

مالم تلازمه سيادة الملكية الأجتماعية لوسائل الأنتاج الأساسية .

وعلى هذا الأساس يصبح الشكل المخطط للاقتصاد الاشتراكي ضرورة حتمية وقانوناً موضوعياً . يطلق عبيه قانون التطور المخطط للانتاج الاجتماعي . وهو يعكس العلاقة بين الطبيعة الأجتماعية للعمل وبين الادارة المركزية للإقتصاد الوطني . وهو يوضح أيضاً امكانية تنظيم آلية العلاقات القائمة بين أقسام وفروع الانتاج الاجتماعي عن طريق وجود الجهاز المركزي الذي ينظم ويشرف على اتخاذ القرارات الاقتصادية العامـــة .

جـ ـ مجال وأشكال قانون التطور المنهاجي :

إن قانون التطور المنهاجي يقوم إذن بوظيفة المنظم لعملية الانتاج الاشتراكي . وإن مجال ونطاق فعل هذا القانون يشمل معظم العمليات الاقتصادية أي لانتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك . كما يمارس تأثيره على تحقيق التناسب والتوازن بين قطاعات الانتاج المختلفة وعلى التقدم التقني وريادة انتاجية العمل .

أولاً : يمكن القول اذن بأن أولى خصائص قانون التطور المنهاجي هي شموليته للنشاط الأقتصادي بالمستوى الإجتماعي . ويتبلور تأثيره في الكثير من التغيرات الإقتصادية الكمية والنوعية التي تحدد مسار التطور المقبل لعملية الانتاج في الاقتصاد الإشتراكي .

ثانيــاً : إن عملية التخطيط هي الشكل الملموس الذي يظهر فيه فعل وتأثير قانون التطور المنهاجي . إن الأدارة المركزية والجهاز المركزي التي أشرنا إليها سابقاً هي التي تحدد الاتجاه العام للتطور الاقتصادي في اطار الخطة الاقتصادية العامة . وتقوم المؤسسات والأجهزة المحلية والمنظمات بنشاطها وفق خطط جزئية مرسومة ومحددة ضمن الإطار الخاص بالخطة الاقتصادية العامة .

ثالثــاً : منهاجية تطور وديناميكية عملية الإنتاج الإجتماعي :

إن المنهاجية تعبر عن الشكل العام لعملية الإنتاج الاجتماعي في الاشتراكية

وعملية الانتاج هذه لاتتصف بالثبات والسكون وإنما مايميزها هو الديناميكية المستمرة التي تتجسد في تطوير القوى المنتجة وعلاقات الانتاج الاشتراكي .

ولكن من ناحية أخرى فإن هذه الديناميكية لاتتم بصورة عشوائية في الاشتراكية وإنما تخضع أيضاً إلى أسس التنظيم المنهاجي الذي يعبر عن الجانب النوعي لعملية الانتاج الاشتراكي . وحتى يكون بالإمكان التحكم بعملية التطور الأقتصادي لابد من الاستخدام الواعي والهادف للقوانين الاقتصادية الموضوعية . وبهذا المعنى فإن مجرد معرفة القوانين الأقتصادية الموضوعية لاتغير من الحقائق الموضوعية . لأن عملية التغيير تشترط المعرفة العلمية والممارسة العملية معاً .

وفي صدد الحديث عن القوانين الاقتصادية الموضوعية ، فمن المفيد التأكيد على أنه لايجوز الخلط بين مفهوم القانون الموضوعي والقانون الحقوقي . ففي الماضي ساد الاعتقاد في أوساط علماء الاجتماع والاقتصاد بالاتحاد السوفياتي بأن الدولة هي التي تحدد فعل القوانين الاقتصادية . وكان هذا الاعتقاد بمثابة نفي للضرورة والحقائق الموضوعية . لأن الدولة لاتستطيع بواسطة القوانين التي تصدرها أن تغير من الواقع دون أدراك الحقائق الموضوعية . لأن معرفة القوانين الاقتصادية هي التي تحول الضرورة العمياء إلى ضرورة مدركة « وبواسطة الاستخدام الداعي للقوانين الاقتصادية تتزايد حرية العمل الإقتصادي ولكن دون أي نفي للضرورة الموضوعية » (١) كما أن انجلز أشار إلى طبيعة العلاقة بين حرية الفعل الانساني وبين الواقع الموضوعي عندما قال « إن حرية الفعل الانساني لاتكمن في الأستقلال الوهمي عن قوانين الطبيعة . وإنما في معرفة هذه القوانين وفي إمكانية أن تعمل بصورة مخططة ولأهداف محددة (٢)

وباختصار فإن منهاجية التطور الديناميكي لعملية الانتاج الاجتماعي في الاشتراكية تشترط الاستخدام الواعي والهادف للقوانين الاقتصادية الذي يتحول إلى عمل مادي ينعكس في تطوير القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . وهذا التطور المنهاجي يقتضي

---

(١) علم الاقتصاد السياسي الطبعة الالمانية — برلين ١٩٧٢ صفحة ١٢٧

(٢) الاقتصاد السياسي للاشتراكية — مجلد ٢٠ — دتيزفيرلاك — برلين ١٩٦٢ صفحة ١٠٦

التوزيع الامثل لقوة العمل ووسائل الانتاج والحفاظ على التناسب والتوازن في الاقتصاد الوطني .

آ – التوزيع المنهاجي لقوة العمل ووسائل الإنتاج :

لقد بات من المعلوم أن وحدة وترابط العمل مع وسائل الانتاج تشكل إحدى الخصائص الأساسية لاسلوب الانتاج الاشتراكي . وحسب مؤسسي الاشتراكية العملية فإن « العمل ووسائل الانتاج تبقى باستمرار العوامل التي تحدد الشكل الاجتماعي للانتاج . وإن الاسلوب الخاص الذي يوحد أو يفصل بين العمل ووسائل الانتاج هو الذي يميز مابين المراحل الاقتصادية المختلفة ويحدد التركيب الاجتماعي(١) » .

ويتخذ الشكل الذي تظهر فيه وحدة العمل ووسائل الانتاج في الانتاج الاشتراكي محتوى قانونياً واقتصادياً خاصاً . فمن الناحية الاقتصادية لايجوز النظر إلى الارتباط بين قوة العمل ووسائل الانتاج في الاشتراكية من زاوية العلاقة بين المؤسسة الانتاجية والعاملين فيها فحسب . وإنما من زاوية عملية الانتاج الأجتماعي . وهذا ينجم بطبيعة الحال عن الطبيعة الاجتماعية المباشرة لعملية الانتاج .

إن لكل أسلوب من أساليب الانتاج خصائصه في توزيع قوة العمل ووسائل الانتاج . ففي النظام الرأسمالي ونظراً لانفصال قوة العمل عن وسائل الانتاج . فإن ادخال قوة العمل إلى عملية الانتاج يتم عن طريق شرائها في سوق العمل . وفي الاشتراكية تنتفي مثل هذه الشروط . وبالتالي فإن عملية توزيع قوة العمل ووسائل الانتاج على القطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة تتم بصورة منهاجية ومخططة وفق متطلبات وحاجات الأفراد والمجتمع .

ب – الحفاظ على التناسب :

إن كمية العمل الاجتماعي كما هو الحال في مساحة الأرض والثروات الطبيعية

---

(١) ماركس – انجلز – المؤلفات الطبعة الالمانية صفحة ١٢٩

تكون محدودة في كل مرحلة من المراحل . بينما تتطور حاجات الافراد والمجتمع وتتصف بالتعددية والتنوع . ونظراً لأن العمل والطبيعة هما مصدر تلبية هذه الحاجات فمن الضروري الحفاظ على التوزيع المنهاجي لقوة العمل ووسائل الأنتاج ، حتى يمكن تحقيق التناسب والتوازن في الاقتصاد الوطني .

أولاً : إن الناتج القومي أو الاجتماعي الكلي ينقسم كما هو معروف إلى وسائل الانتاج ووسائل الاستهلاك . ويتوجب بالتالي توزيع قوة العمل ووسائل الانتاج بين القسم المتخصص بإنتاج وسائل الانتاج والقسم الآخر المتخصص بإنتاج وسائل الاستهلاك . ونظراً لوجود علاقات كمية ونوعية بين هذين القسمين فإن زيادة أحدهما يعني انقاص الآخر ، كما تتبلور العلاقة بينهما في نظام من التناسب القطاعي والتناسب بين فروع الانتاج المختلفة .

كما توجد علاقة تبادل بين القطاعات ، لأن الناتج في كل قطاع يخضع للاستهلاك في القطاع الآخر أو داخل القطاع نفسه . إن القطاع الانتاجي ينتج وسائل الانتاج لنفسه وللقطاع الاستهلاكي . كما يقوم القطاع الاستهلاكي بإنتاج وسائل الاستهلاك الفردي لاشباع حاجة كل القطاعات . وحتى يتحقق التوازن في الانتاج الاجتماعي لابد من التطابق بين الانتاج والاستهلاك عن طريق التناسب بين فروع الانتاج المختلفة وفي الناتج الاجتماعي الكلي .

ثانياً : إن تحقيق التناسب بصورة منهاجية هو علاقة مميزة لاسلوب الانتاج الاشتراكي وإن قانون التطور المتوازن للاقتصاد الوطني هو أحد القوانين التي تحدد الطبيعة المنهاجية لصيرورة الانتاج الاشتراكي . إلا أن استخدام التنظيم المنهاجي في تحقيق التناسب في الانتاج الاجتماعي لايعني ازالة مطلقة لكل أشكال الخلل في الاقتصاد الوطني . إذ أن الممارسة العملية تظهر بعض الخلل مابين الصناعة والزراعة وبين ايرادات الأفراد وبين العرض من السلع في السوق .

ويرجع ظهور مثل هذا الخلل إلى أسباب منها ماهو موضوعي ومنها ماهو ذاتي . إن تخلف القوى المنتجة وعدم ارتباط التعاونيات أحياناً بالخطة العامة للدولة

ارتباطاً كلياً تعد من الأسباب الموضوعية التي تعمل على ظهور الخلل . أما الأسباب الذاتية فترجع عادة إلى عجز في إدارة وتخطيط الانتاج . ويمكن التغلب على مثل هذه الأسباب فيما لو تم تحسين أسلوب العمل في إدارة وتخطيط الاقتصاد الوطني .

يستنتج من ذلك أن للخطة العلمية تأثيراً كبيراً على تحقيق التناسب والتوازن الاقتصادي . ويمكن بواسطة التخطيط المركزي اجراء تغيرات مابين الفروع الاقتصادية كإنشاء فروع جديدة وإلغاء فروع قائمة . وإن التخطيط المركزي يضمن تحقيق مثل هذه الديناميكية بهدف تحقيق أفضل النتائج بأقل مايمكن من العمل .

ثالثاً : دور الدولة في تحقيق منهاجية الإنتاج الإجتماعي :

في الاشتراكية تشكل الدولة الجهاز الأساسي في البناء السياسي الفوقي . وبسبب مكانتها الخاصة فهي تمارس دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية وأوجه النشاطات الاقتصادية المختلفة . إن أجهزة الدولة المختلفة هي التي تضع الخطط الأقتصادية وتشرف على تنظيمها وتنفيذها . وعلى هذا الأساس تقوم الدولة بدور المنظم المباشر لعملية الانتاج بوضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية .

آ ــ الدولة تنظيم مباشر لعملية الإنتاج الإجتماعي :

كان للدولة على الدوام دور ما في الحياة الأقتصادية وهي تقوم لأجل تحقيق ذلك بإصدار التشريعات القانونية وبتنفيذ الاجراءات الاقتصادية اللازمة . ولكن في المجتمعات التي سبقت ظهور الاشتراكية لم تقم الدولة بإدارة وتخطيط الاقتصاد بالمستوى الاجتماعي .

في الرأسمالية وخلال مرحلة المنافسة الحرة كان دور الدولة يقتصر على حماية المواطن والملكية وممارسة السياسة المالية والضرائبية والجمركية . إلا أن ذلك كله لايمكن اعتباره تدخلاً مباشراً في الحياة الاقتصادية . وفي مرحلة الرأسمالية الاحتكارية تتخذ الدولة مجموعة من الإجراءات الاقتصادية وتنشيء قطاعاً حكومياً له علاقة

مباشرة مع عملية الانتاج الاجتماعي . إلا أن لهذا التدخل رغم تزايده حدوداً معينة لأن الدولة لاتستطيع مع وجود الاحتكارات الخاصة انشاء جهاز مركزي لإدارة مجمل الاقتصاد الوطني .

ويختلف الأمر في الاشتراكية . لأن الدولة تصبح منظماً مباشراً لعملية الانتاج الاجتماعي والفاعل الأساسي في الحياة الاقتصادية . وهذه الوظيفة تنشأ موضوعياً من زيادة الطابع الاجتماعي للعمل القائم على الملكية الأجتماعية الذي يتطلب جهازاً اقتصادياً مركزياً ممثلاً بالدولة . وبهذه الطريقة يصبح بالإمكان تحقيق التنظيم المنهاجي لعملية الانتاج وضبط آلية الاقتصاد الاشتراكي .

ب – ادارة وتخطيط الإنتاج والسياسة الإقتصادية :

إن المحتوى الحقيقي والموضوعي لإدارة الأنتاج الاشتراكي ينبع بصورة أساسية من طبيعة وآلية العلاقات الاقتصادية في المجتمع الاشتراكي ، إلا أن الشكل الذي يتبلور فيه هذا المحتوى يرتبط مباشرة بالسياسة الاقتصادية ، وتبرز مهام الدولة في تدعيم علاقات الأنتاج الاشتراكي وتقوية علاقاتها الاقتصادية مع الخارج وخاصة مع الدول الأشتراكية الأخرى . وفي هذا الاطار تبرز الطبيعة السياسية لعملية إدارة وتخطيط الاقتصاد الوطني .

إن التخطيط باعتباره الشكل المعبر عن السياسة الاقتصادية لايمكن أن يأخذ موقفاً محايداً . لأن التخطيط بهذا المعنى يخدم عملية بناء الاشتراكية عندما يجسد بصورة ملموسة توجهات القيادة السياسية . وإن الخطة الاقتصادية تصبح قانوناً عندما تنال موافقة وتصديق الأجهزة السياسية ، وتصبح ملزمة لكل الجهات المختصة في تنفيذ جوانب هذه الخطـة .

ومن ناحية أخرى فإن إدارة وتخطيط الانتاج تعكس العلاقة المتبادلة بين السياسة والاقتصاد ، وهي لاتخلو من بعض التناقضات التي تنجم أحياناً عن عدم القدرة في التوفيق بين المتطلبات السياسية والحاجات الاقتصادية .

في الفقرات السابقة كان الحديث يدور عن المنهاجية أو التنظيم المنهاجي لعملية

الأنتاج وتطور هذه العملية ودور الدولة فيها . إلا أن قانون التطور المنهاجي لايعبر عن المحتوى الاجتماعي للاشتراكية . ولا بد إذن من تحديد طبيعة القانون الاقتصادي الأساسي للاشتراكية ، الذي يعبر عن محتوى وهدف الأنتاج الاشتراكي . وبالتالي يمكن القول بأن قانون المنهاجية والتطور المنهاجي لايعكس بحد ذاته محتوى الاقتصاد الاشتراكي وإنما هو أحد القوانين الفاعلة لتحقيق القانون الاقتصادي الأساسي للاشتراكيـــة .

البحث الثاني

القانون الإقتصـــادي الأساســي لاســـلوب الإنتاج الإشتراكي

١ ـ تمهيــد :

إن الفارق الجوهري بين الرأسمالية والإشتراكية يكمن في اختلاف محتوى القوانين الإقتصادية الأساسية التي تحدد الأهداف الخاصة لكل من أسلوب الإنتاج الرأسمالي والإشتراكي . إن القانون الإقتصادي الأساسي للإشتراكية يبرز الخصائص الأساسية لإسلوب الإنتاج الإشتراكي وهي تختلف بصورة جوهرية عن كل الأشكال التاريخية لأساليب الإنتاج ماقبل الإشتراكية . فإذا كان قانون الربح يشكل القانون الإقتصادي الأساسي للرأسمالية . فإن الرفاه الشامل وتطور شخصية الفرد هو القانون الإقتصادي الأساسي للإشتراكية . فماهي أسس وملامح القانون الإقتصادي الأساسي للإشتراكية ؟

٢ ـ الإندماج المباشر بين المنتجين ووسائل الإنتاج :

لقد أشرنا في أكثر من مكان إلى أن الإشتراكية تنفي وجود أية مجموعة من الأفراد تحتكر وسائل الإنتاج الأساسية . وعلى هذا الأساس يصبح للقوى المنتجة طبيعة اجتماعية ويتم استخدامها لزيادة انتاجية العمل ورفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمــع .

إن مثل الإرتباط والإندماج المباشر يبدل من طبيعة الدور الإجتماعي لوسائل الإنتاج . فهي لاتتحول إلى أداة لإستغلال العمل ، وإنما تقوم بوظيفة تطوير شخصية

الفرد . وكلما تطورت وسائل الإنتاج كلما تمكنت من تحقيق هذه الغاية .

ويتبلور هذا الإرتباط المباشر من وسائل الإنتاج وبين العمل في أشكال عديدة أهمها وحدة المصالح الإجتماعية والفردية وتحول العمل إلى نشاط مبدع ، وفي الإشباع الإجماعي المباشر لحاجات الأفراد في المجتمع .

آ – وحدة المصالح الإجتماعية والفردية :

إن المنتجات المتحققة في عملية الإنتاج الإشتراكي تصبح ملكية اجتماعية . وعندما يعمل المجتمع على اشباع حاجات الأفراد المادية والمعنوية فإن مصالح المجتمع تشكل في النتيجة مع مصالح الأفراد وحدة متكاملة . لأن رفع مستوى الفرد من ناحية أخرى يزيد من مساهمته في الإنتاج الإجتماعي .

ومن البديهي أن لاينفي الإرتباط بين المصالح الفردية والإجتماعية ظهور بعض التناقضات ، وخاصة في المراحل الأولى حيث تكون الأفضلية للمصالح الإجتماعية . إلا أن هذه التناقضات تبقى مؤقتة وتزول مع تطور القاعدة المادية – التقنية للإشتراكية . لأن زيادة انتاجية العمل تخلق الشروط المادية لتطور ولتطابق المصالح الفردية مع المصالح الإجتماعية .

ب – تحول العمل إلى نشاط ابداعي :

إن وحدة ووسائل الإنتاج تزيل تبعية قوة العمل وتساعد بالتالي على تحويل العمل إلى نشاط إبداعي . وبدلاً من التنافس بين العمال في سوق العمل فإن المباراة الإشتراكية تظهر بين المنتجين في الإشتراكية . عدا عن أن العمل الآلي وتسهيل الشروط وتحقيق المساواة في العمل تصبح إحدى شروط العمل الإبداعي .

لقد سبق أن ظهر في الماضي العمل الإبداعي في مجال العلم والفن وعمل الحرفيين المستقلين . إلا أن الملكية الخاصة للآلة في المجتمع الرأسمالي يحد عادة من النشاط الإبداعي للمنتجين . بينما يساهم انتماء العامل لوسائل الإنتاج الإجتماعية

في الاشتراكية الى إغناء الفرد وزياد قدراته الذاتية وهذا يساعد بدوره على زيادة انتاجية العمل ويحول العمل تدريجياً إلى حاجة حياتية .

ج ـ اشباع حاجات الأفراد ـ مسألة اجتماعية :

إن عملية إشباع الحاجات في المجتمع الرأسمالي تصبح مسألة تخص الفرد وحده . فإما أن يحصل على عمل في سوق العمل أو يصبح عاطلاً . أما في الإشتراكية فإن إشباع حاجات الفرد تتحول إلى قضية تقع على عاتق المجتمع .

وحاجات الفرد لاتقتصر فقط على حاجاته الفيزيولوجية المعيشية ، وإنما تشمل حاجاته المعنوية الثقافية والإجتماعية باعتباره كائناً اجتماعياً . إن وحدة الحاجات المادية والمعنوية تنجم عن الوحدة العضوية التي تربط مابين الفرد والمجتمع . وباعتبار أن الفرد يكون عادة في المجتمع الإشتراكي منتجاً ومستهلكاً ، فإن حاجاته لاتنحصر في انتاج وسائل الإستهلاك ، وإنما أيضاً بزيادة وتطوير وسائل الإنتاج .

٢ ـ جوهر ومحتوى القانون الإقتصادي للإشتراكية :

سبق أن تحدث الإشتراكيون الخياليون عن مجتمعهم المنشود ، فحسب الإشتراكية الخيالية فإنه يتوجب توزيع الثروة الإجتماعية على جميع أعضاء المجتمع . وقد أوضح روبرت أوين ذلك في قوله . إن العمل الجماعي والإقتصاد الجماعي يجب أن يكون في مصلحة الكادحين . بالإضافة إلى التربية والتأهيل المناسبين ومجمل العلاقات الموجهة لرفاه الجميع . كل ذلك سيحقق اليوم وغداً للمجتمع الطمأنينة والرضا والسعادة الشخصية مع مستوى الحياة المرتفع لأجل الجميع(١) .

إلا أن الإشتراكية الخيالية لم تستطع كما فعلت نظرية الإشتراكية العلمية فيما بعد أن تبرهن علمياً على الضرورة والإمكانية اللتين تتيحان للعلاقات الإقتصادية الجديدة فرصة اشباع الحاجات الفردية المختلفة .

لقد جاءت نظرية الإشتراكية العلمية لتبرهن على أن اسلوب الإنتاج الإشتراكي

(١) روبرت اوين ـ نظرة جديدة للمجتمع ـ «المجلد الثاني الطبعة الالمانية ١٩٠٥ صفحة ٣١٤

يقوم على أسس جديدة لتوزيع المنتجات المادية والمعنوية لصالح المنتجين . ففي الإشتراكية تنتفي الأشكال الأساسية للإستهلاك الطفيلي . كما لايحق لأية فئة أن تتملك المنتجات المادية دون أن تمنح جزءاً منها لصالح تطور المجتمع . وعلى هذا الأساس يتم توزيع الناتج الإجتماعي على الأفراد بعد خصم الجزء المخصص منه للإحتياجات الإجتماعية .

ومن حيث المبدأ فإن علاقات الإنتاج الإشتراكي لاتتيح فقط امكانية اشباع الحاجات الحياتية لجميع أفراد المجتمع ، وإنما أيضاً ضمان مستوى مرتفع من الحياة وتحقيق التقدم الشامل لجميع أفراد المجتمع . وكان لينين قد أوضح جوهر القانون الإقتصادي الأساسي للإشتراكية في نقده لمشروع البرنامج الذي تقدم به بليخانوف لمؤتمر الحزب الإشتراكي الديمقراطي الروسي . فقد كان بليخانوف يرى أن اسلوب الإنتاج الإشتراكي يهدف إلى إشباع حاجات الفرد والمجتمع . إلا أن لينين كان كان يرى أن هذا التعريف لايعد كافياً لتحديد المحتوى الشامل للقانون الإقتصادي الأساسي للإشتراكية . وكان لينين يعتقد بأن التروستات الرأسمالية قد تقوم في النهاية بإنجاز هذه المهمة ، وأن جوهر المسألة حسب اعتقاده ليست إشباع حاجات الأفراد الحياتية ، وإنما العمل على ضمان المستوى الأعلى للحياة وتحقيق التطور الشامل لشخصية الفرد في المجتمع(١) .

ولكن وكما تؤكد الممارسة فإنه لايمكن تحقيق هذه الحاجات الشاملة دفعة واحدة . لأن محدودية الشروط المادية المتاحة في مرحلة معينة لاتسمح بأن تصبح هذه الإمكانية حقيقة واقعة . لأن الإشباع الكامل للحاجات يتوقف على تطور المجتمع الإشتراكي واستكمال بناء القاعدة المادية ــ التقنية للإشتراكية وزيادة انتاجية عمل الأفراد في المجتمع . ومن ناحية أخرى فإن أسلوب وعدالة توزيع المنتجات بين أفراد المجتمع تكون حافزاً لتطور الإقتصاد الإشتراكي .

فإذا تحققت مجموعة من الشروط الموضوعية بفعل التطور الإجتماعي والإقتصادي

---

(١) ف . لينين المؤلفات الكاملة المجلد ٦ دار النشر دتيزفيرلاك برلين ١٩٥٦ ــ صفحة ٤٠ .

تصبح امكانية الإشباع الكامل للحاجات أكثر واقعية . إلا أنه من الجدير بالملاحظة أيضاً أن الحاجات الإنسانية لاتبقى ثابتة . ولهذا يبقى مفهوم الإشباع الكامل للحاجات مفهوماً نسبياً . فيمكن القول بأن نشوء حاجات جديدة باستمرار تشترط تطوراً جديداً في المستوى التقني والإنتاجي . ومن هنا يمكن الإستنتاج بأن الإشباع الكامل لايعني بأي شكل من الأشكال الإشباع المطلق للحاجات الفردية . إن تحقيق الإشباع الكامل يشترط إذن وباستمرار تنمية الإنتاج ووضع السياسة الإقتصادية المناسـبة .

أولاً : تنمية الإنتاج – شرط أساسي لتحقيق القانون الإقتصادي الأساسي :

إن العلاقة بين الإنتاج والإستهلاك في الإشتراكية هي علاقة جدلية متبادلة . فطالما أن الناتج يهدف إلى إشباع حاجات الأفراد ، ففي هذه الحالة تنتفي أوجه التناقض بين الإنتاج والإستهلاك . حيث أن كل نمو في الإنتاج يساعد على رفع مستوى الإستهلاك الفردي . وبالمقابل أيضاً فإن كل تحسن في مستوى الإستهلاك الفردي يشكل حافزاً جديداً لتطوير عملية الإنتاج وزيادة انتاجية العمل . أو بكلمة أخرى فإن الفرد من حيث المبدأ يقوم بالإنتاج لأجل نفسه ولأجل المجتمـع .

وزيادة في الإيضاح فالأفراد عندما يقومون بتطوير القوى المنتجة فهم لايحققون فقط امكانية التشغيل الكامل ، وإنما يعملون في الوقت نفسه على تنمية مقدراتهم ومؤهلاتهم الذاتية . وحتى يمكن تحقيق هذه الغاية فلابد من إشباع حاجات الفرد وتوفير وسائل الإنتاج اللازمة لنشاطه الخلاق . وفي مثل هذه الشروط يمكن تحقيق التوظيف الأمثل لطاقات الفرد في العمل الإجتماعي . وعلى هذا الأساس يمكن اخضاع عملية الإنتاج الإجتماعي وبصورة منهاجية ومنظمة لهدف الرفاه الشامل لأفراد المجتمع وتطوير شخصية الفرد حتى يكون بامكانه من ناحية أخرى المساهمة بتنمية عملية الإنتاج الإجتماعي . وباختصار فإن العلاقة الجدلية والمتبادلة بين مصلحة الفرد والمجتمع هي التي تجسد محتوى علاقات الإنتاج في الإشتراكية وجوهر القانون الإقتصادي الأساسي .

ثانيـاً ـ القانون الإقتصادي الأساسي والسياسة الإقتصادية :

إن تحقيق القانون الإقتصادي الأساسي الذي يشكل هدف الإنتاج الإشتراكي لايتم بصورة عشوائية ، وإنما يشترط الفعل الإجتماعي الهادف والمنظم . وأن التنظيم المنهاجي لعملية الإنتاج الإجتماعي يجب أن يتبلور في سلامة السياسة الإقتصادية للدولة . لأن غياب الرؤية النظرية والعلمية والإدراك الشمولي لطبيعة الحياة الإقتصادية لايساعد بأي حال من الأحوال على تحقيق الهدف من النشاط المنتج في المجتمع الإشتراكـي .

إن السياسة الإقتصادية يجب أن تكون موجهة نحو بناء الإشتراكية والتطوير الشامل لحياة الأفراد . وهذه السياسة هي التي تحدد الأساليب والوسائل اللازمة لإنجار الخطط الضرورية لتطوير الإقتصاد الوطني ، وبقدر ماتتزايد تجارب الأفراد في إدارة وتخطيط الإقتصاد الوطني ساعد ذلك على تحقيق القانون الإقتصادي الأساسي للإشتراكية .

وأخيراً فإن مقياس تحقيق فعالية القانون الإقتصادي الأساسي هو في التطوير السريع للشروط الموضوعية الإجتماعية والإقتصادية . إلا أن بعض الإقتصاديين لايميلون إلى دراسة القانون الإقتصادي الأساسي بمعزل عن مجموعة القوانين الإقتصادية في الإشتراكية . وحجتهم في ذلك بأن أي قانون لايستطيع أن يعبر عن مجمل العلاقات الإقتصادية في المجتمع . إلا أن الرأي السائد بين معظم الإقتصاديين يعتبر أن دراسة القانون الإقتصادي الأساسي للإشتراكية تحتل أهمية خاصة في دراسة القوانين الإقتصادية لأن هذا القانون يعبر عن محتوى وجوهر العلاقات الإقتصادية التي تنشأ بين الأفراد في المجتمع الإشتراكـي .

البحث الثالث

الناتج الضروري والناتج الفائض وقانون التوزيع في الإشتراكيـــة

١ ـ تمهيـــد :

عندما يكون الهدف من عملية الانتاج في الاشتراكية موجهاً نحو العمل على تحقيق الرفاه الشامل وتطوير شخصية الفرد ، فإن ذلك يؤدي بطبيعة الحال وبصورة أساسية إلى تغير المحتوى الأقتصادي للناتج المتحقق من عملية الأنتاج الأجتماعي . إن الطبيعة الاجتماعية للناتج لاتظهر فقط من زاوية عملية انتاجية ، وإنما أيضاً من زاوية توزيعه . حيث تختفي الأشكال الأساسية للتملك من قبل الفئات غير المنتجة وإن الناتج في الاشتراكية ينتج ويوزع لصالح الفئات المنتجة والعاملة في المجتمع .

إن التنظيم المنهاجي لعملية الانتاج الاشتراكي وتطورها لصالح رفاه الفرد يمنحان الناتج المتحقق في عملية الأنتاج الأجتماعي صفة القيمة الاستعمالية الاجتماعية المباشرة فمنذ البدء بعملية الأنتاج يكون من الواضح أن الناتج موجه لاشباع الحاجات الفردية والأجتماعية . والمجتمع هو الذي يحدد قبل البدء بعملية الأنتاج الحاجات الحقيقية ، ويحدد كمية ونوعية المنتجات الضرورية لاشباع هذه الحاجات .

وعلى هذا الأساس فإن عملية الأنتاج الاجتماعي تقوم فقط بإنتاج الكميات الضرورية لاشباع الحاجات الضرورية ، لأن الطبيعة الاجتماعية والشاملة لعملية الأنتاج وتخطيطها بصورة منهاجية لاتسمح بظهور فوضى الانتاج . وبقدر مايسمح مستوى التطور الأقتصادي يتم انتاج القيم الأستعمالية الاجتماعية المباشرة بالشكل الذي يتحقق فيه التطابق بين الانتاج والحاجات الاستهلاكية والانتاجية .

٢ — الأشكال الخاصة للناتج الضروري والناتج الفائض :

٢ — ١ — وحدة الشكل الإقتصادي للناتج :

عندما يصبح الناتج الاجتماعي أداة لتحقيق رفاه أفراد المجتمع ، ينتفي كل أساس موضوعي لظهور التناقض في تقسيم هذا الناتج بين ناتج ضروري وناتج فائض وفي تقسيم العمل الذي يقوم بإنتاجه إلى عمل ضروري وعمل فائض . في أسلوب الانتاج الاشتراكي فإن كلاً من الفرد والمجتمع بحاجة إلى الناتج الأجتماعي الكلي . بصرف النظر عن طبيعته سواء أكان الناتج مخصصاً للاستهلاك الفردي أم مخصصاً للتطور الاجتماعي . وعلى هذا الأساس لايوجد أي تناقض جوهري بين المصالح الفردية والمصالح الأجتماعية .

إذا كان كل فرد من أفراد المجتمع بحاجة إلى منتجات استهلاكية لأشباع حاجاته الشخصية . فعليه أن يقدم عمله الفردي بشكل معين وحسب اختصاصه في العمل ، حتى يكون بإمكانه الحصول على عمل آخر متجسد في شكل من أشكال القيم أو الأشياء الاستعمالية أو في شكل من أشكال الخدمات .

ومن حيث المبدأ فإن الفرد في الاشتراكية لايعنيه فقط الحصول على منتجات الاستهلاك الفردي ، وإنما مايعنيه أيضاً هوزيادة المنتجات المخصصة للانتاج والاستهلاك الأجتماعي (مدارس مستشفيات الخ) وتشكيل الاحتياطي اللازم من المنتجات لمواجهة الطوارىء والمفاجآت . لأن هذه المخصصات الاجتماعية هي التي تشكل الأساس المادي لتطور المجتمع الذي ينعكس من ناحية أخرى على رفاه وتطور الفرد في المستقبل .

وبكلمة أخرى فإن المنتجين الفعليين في المجتمع الاشتراكي بحاجة إذن إلى الناتج الكلي اللازم لاشباع الحاجات الاجتماعية والحاجات الفردية « وبهذا المعنى فإن الناتج الأجتماعي الكلي جميعه هو ناتج ضروري ، وإن العمل اللازم لأنتاجه هو عمل ضروري » (١) .

(١) اسس الاقتصاد السياسي للاشتراكية الطبعة الالمانية عام ١٩٧٢، صفحة ١٤٧

٢ - ٢ - انقسام الناتج والعمل المجسد فيه :

إذا كان الناتج الاجتماعي الكلي حسب هذا المفهوم ومن حيث المحتوى يشكل ناتجاً ضرورياً يجسد العمل الاجتماعي المباشر للمنتجين ، فإن هذا لايجوز أن يقودنا إلى الأستنتاج بعدم وجود الأساس الموضوعي لانقسام العمل والناتج إلى قسمين . يتميز كل قسم منهما عن القسم الآخر بصورة جوهرية .

ففي الأشتراكية لايمكن أن يقتصر وقت العمل على تحقيق الناتج اللازم لأشباع الحاجات الفردية المباشرة للمنتجين . وإنما يجب تحقيق ناتج آخر يفيض عن الناتج الضروري ، من اجل تلبية الحاجات الاجتماعية . وعلى هذا الأساس ينقسم وقت العمل إلى قسمين . الأول يشكل الوقت اللازم لأنتاج الناتج الضروري لأشباع الحاجات الفردية والثاني هو الوقت المخصص لانتاج المنتج اللازم لتلبية الأحتياجات الآجتماعيـــة .

إن الأشتراكية تلغي الأساس المادي لتقسيم العمل والناتج إلى ضروري وفائض كتعبير عن علاقة الاستغلال التي تنجم عن انفصال وسائل الانتاج عن العمل . إن وحدة العمل ووسائل الانتاج في الأشتراكية تغير من محتوى تقسيم العمل والناتج وتخلق أسساً جديدة للتقسيم القائم على العلاقات الأشتراكية للعمل الجماعي والمساهمة الفعالة والموحدة للمنتجين في عملية الأنتاج الاجتماعي . وباختصار فإن الناتج الأجتماعي الكلي هو من حيث الجوهر ناتج ضروري للفرد والمجتمع . الا أن طبيعة وخصائص انقسامه إلى قسمين ضروري وفائض في الاشتراكية تختلف من حيث المحتوى عن خصائص انقسامه في المجتمعات ماقبل الاشتراكية .

٢ - ٣ - خصائص الناتج الضروري والناتج الفائض في الإشتراكية :

إن استخدام مقولات العمل والناتج الضروري أو العمل الفائض والناتج الفائض كمقولات عامة ومجردة عن طبيعة اسلوب الانتاج تثير الالتباس إذا لم تتوضح كمقولات ملموسة ومحددة ضمن اطار أسلوب انتاج معين . وعندما يتم ربط هذه المقولات بأسلوب الأنتاج السائد ، فإن هذه المقولات تأخذ أشكالاً محددة . ففي

أسلوب الانتاج الاقطاعي يظهر العمل الفائض والناتج الفائض بصورة ريع الأرض وفي النظام الرأسمالي في صورة فائض القيمة .

إن العمل الضروري في الرأسمالية يحقق الناتج الضروري لأعادة تجديد قوة العمل باعتبارها سلعة في السوق . بينما يتم استخدام الناتج عن العمل الضروري في الأشتراكية في تطوير المقدرات الجسدية والذهنية للفرد . وإذا كان الناتج المتحقق عن العمل الفائض في الرأسمالية يستخدم في سبيل تراكم رأس المال واشباع الحاجات الشخصية لصاحب رأس المال . فإن مثل هذا الناتج في الاشتراكية يوظف لأجل التطور الشامل للمجتمع وهذا يعني أن العمل الضروري والعمل الفائض في المجتمع الأشتراكي يكونان شكلاً خاصاً من العمل الاجتماعي اللازم لاشباع الحاجات الفردية وتلبية الحاجات الأجتماعية

٢ ـ ٤ ـ الناتج الضروري :

يشكل انتاج وتوزيع الناتج الضروري في النتيجة الهدف الأساسي للانتاج الاشتراكي . والناتج الضروري في الاشتراكية هو عبارة عن كل مايخصص من الناتج الاجتماعي الكلي لتبية حاجات الفرد . وهو يشمل كل المنتجات والخدمات التي تستخدم في سبيل أشباع حاجات الفرد والعائلة . ومن هذه المنتجات كالمنتجات الغذائية تستخدم في عملية اشباع الحاجات الفردية المباشرة . بينما تستهلك الأشياء الأخرى (كالمدارس والمستشفيات والمسارح) بصورة جماعية . والاستهلاك الجماعي يساعد على تحقيق فعالية اشباع الحاجات بصورة أفضل . لأن الاستهلاك الجماعي يساهم عادة في تقليص الوقت الأجتماعي اللازم لهذا الاستهلاك ومن ناحية أخرى فإن الاستهلاك الجماعي لايغير من وظيفة وطبيعة هذه الأشياء التي تخدم في نهاية الأمر عملية الاستهلاك الفردي .

وبهذا الشكل يتحول الانتاج في الاشتراكية إلى أداة بيد الانسان الذي يعمل لامن أجل تجديد قوة عمله فقط ،وإنما للتطوير المستمر لمعارفه العلمية والثقافية واشباع حاجاته الاجتماعية المختلفة .

٢ ـ ٥ ـ حجم ومعدل الناتج الضروري :

إن حجم الناتج الضروري يتأثر بصورة أساسية بمستوى تطور القوى المنتجة . فكلما تطورت القوى المنتجة أدى ذلك إلى زيادة انتاجية العمل ، وبالتالي إلى زيادة حجم الناتج الضروري ومع زيادة انتاجية العمل يصبح من الممكن أيضاً تخفيض ساعات العمل اليومي .

إلا أن المجتمع الاشتراكي قد يرث من المجتمع القديم مستوى منخفضاً في تطور القوى المنتجة . وفي هذه الحالة فإن المجتمع الاشتراكي لايستطيع تطوير القوى المنتجة دفعة واحدة ، حتى يصبح من الممكن تحقيق الزيادة المطلوبة في المنتجات الاستهلاكية اللازمة لتحقيق الاشباع الكامل للحاجات الفردية المادية والمعنوية . وهذا ماحدث فعلاً في معظم البلدان الاشتراكية التي لم تحقق فيها الرأسمالية تقدماً كبيراً في القوى المنتجة . وهذا مايفسر لنا الانخفاض النسبي في مستوى الاستهلاك الفردي في هذه البلدان على الرغم من انتصار الاشتراكية . ولذا لجأت هذه البلدان في المراحل الأولى على الأخص إلى زيادة الناتج الفائض على حساب الناتج الضروري وزيادة وقت العمل لبناء القاعدة الأساسية للتطور المقبل وبهذا المعنى فإن الاشتراكية لاتنفي التناقض الذي يبرز في عملية توزيع الناتج الكلي إلى ناتج ضروري وناتج فائض .

ففي ظل العلاقات الاشتراكية على الرغم من أن الناتج الاجتماعي الكلي يشكل في النتيجة ناتجاً ضرورياً بالنسبة للمنتجين . إلا أنه من الضروري أن تكون الكيفية واضحة في كل مرحلة يتم بها توزيع الناتج الأجتماعي الكلي بين الناتج الضروري والناتج الفائض . وينجم لدينا عن هذه العلاقة تناسب أو معدل معين . فإذا افترضنا أن ساعات العمل سبع ساعات منها خمس ساعات للعمل الضروري وساعتان للعمل لأجل الناتج الفائض فإن المعدل المعبر عنه بالنسبة المئوية لوقت العمل الضروري وبالتالي للناتج الضروري الذي هو :

$$\frac{٥}{٧} \times ١٠٠ = ٧١,٤\%$$

إلا أن أية علاقة بين العمل الضروري والناتج الضروري وبين العمل الفائض والناتج الفائض لاتبقى كما أشرنا ثابية وإنما تتغير مع تغير انتاجية العمل .

٢ ـ ٦ ـ الناتج الفائض :

حسب التعريف المجرد للناتج الفائض يوجد قاسم مشترك بين النواتج الفائضة في المجتمعات المختلفة من حيث كونها تمثل الناتج الذي يفيض عن الناتج المخصص للاستهلاك الفردي .

وفي المجتمعات التي تسود فيها الملكية الخاصة يسعى مالكو وسائل الانتاج كما رأينا في السابق إلى زيادة تملك الناتج الفائض . أما في الاشتراكية فإن الناتج الفائض يشكل فقط حجم الناتج اللازم لتلبية حاجات التطور الاجتماعي . وهو لايخضع لتملك فرد معين أو مجموعة من الافراد ، وإنما يتم توظيفه من قبل المجتمع لرفع مستوى الرفاه الفردي والاجتماعي .

٢ ـ ٧ ـ قانون التوزيع حسب الجهد في الإشتراكية :

إن المحتوى الحقيقي لقانون التوزيع في الإشتراكية يقوم على مبدأ استخدام الناتج الإجتماعي الكلي لتلبية الإحتياجات الإجتماعية باستثناء القسم المخصص منه للأفراد . وباعتبار أن قسماً من الناتج الكلي يخصص للإستهلاك الفردي مقابل العمل فإن المبدأ الذي يسود في الإشتراكية هو مبدأ « من لايعمل لايأكل » .

ويمكن القول إذن انطلاقاً من هذا المبدأ بأن العمل لأجل العمل نفسه لايحتل في الإشتراكية المرتبة الأولى في الحاجات الحياتية . وذلك يرجع إلى أسباب عديدة أهمها أن انتاجية العمل لاتكون في الإشتراكية عالية بحيث يمكن تلبية الحاجات الفردية دون الأخذ بمبدأ التوزيع على أساس الجهد . وفي هذه الشروط يتوجب على المجتمع أن يخصص وقتاً كبيراً لإنتاج وسائل الحياة . (وسائل التغذية ، ألبسة ، مساكن إلخ) وإنتاج وسائل العمل . وبذلك يشكل وقت العمل جزءاً أساسياً من الوقت اليومي للمنتجين وعدا ذلك فإن العمل يتم في المرحلة الإشتراكية بظروف ليست سهلة ، ويكون وقت

الفراغ محدوداً . وعلى هذا الأساس فإن مبدأ التوزيع حسب الجهد يجب أن يحقق التطابق بين مستوى العمل أي كمية ونوعية العمل المبذول وبين مستوى الإستهلاك المتمثل بكمية ونوعية المنتجات الإستهلاكية والخدمات . وهذا يتطلب رقابة شديدة من قبل المجتمع على عمل الأفراد .

وفي شروط سيادة هذا المبدأ فإن الإشتراكية لايمكن أن تحقق المساواة الكاملة بين الأفراد . إنها تحقق المساواة في علاقة الأفراد مع وسائل الإنتاج ، وإن مستوى الإستهلاك يتحدد وفق قدرة الفرد على العمل .

ومن البديهي إذن أن يشكل هذا المبدأ حافزاً للفرد لتطوير مقدرته وكفاءته على العمل . وأن انتصار الإشتراكية يعني من حيث الجوهر خلق الموقف الواعي تجاه العمل ، وتنمية الحافز الأخلاقي للعمل . وطالما أن مستوى تطور القوى المنتجة لايسمح بزيادة الثروة الإجتماعية إلى الحد الأمثل والكافي لتلبية الحاجات المتجددة فإن التوزيع حسب الجهد يجسد المصالح المباشرة للمنتجين في نتائج عملهم . وهذا مايتطلب منهم الإهتمام بالعمل ونتائجه .

في الإشتراكية يبقى مبدأ التوزيع غير المتساوي قائماً بين المنتجين . لأن التوزيع يأخذ بعين الإعتبار اختلاف مقدرات الأفراد ومستوى تأهيلهم واختلاف كمية ونوعية العمل الذي يقدمه كل فرد منهم إلى المجتمع . وبكلمة أخرى فإن التوزيع حسب الجهد يعني أن الحصة الفردية من الناتج تختلف من حيث الكم والنوع بين شخص وآخر ، حتى ولو تساوت كمية ونوعية العمل التي يقدمها المنتجون وتساوت الكمية من المنتجات والخدمات التي يحصلون عليها . فإن اختلاف الوضع الإجتماعي والعائلي لكل فرد في المجتمع لايحقق أيضاً مبدأ المساواة .

وكان مؤسسو نظرية الإشتراكية العلمية قد أشاروا إلى هذا التناقض اللاتناحري في الإشتراكية . واعتبروا أن عدم المساواة بها يشكل ضرورة موضوعية . ويمكن إزالة هذا التناقض وتحقيق مبدأ المساواة بين أفراد المجتمع عندما يتحقق التطور بمستوى القوى المنتجة خلال المرحلة العليا من تطور الإشتراكية .

وعن هذه المرحلة المتقدمة يقول ماركس بعد إزالة خضوع الأفراد إلى ضرورات تقسيم العمل وبعد إزالة التناقض بين العمل الجسدي والذهني . وبعد أن يتحول العمل من وسيلة للحياة إلى حاجة حياتية . وبعد أن يتحقق التطور الشامل لشخصية الأفراد وقواهم المنتجة . وبعد أن تتدفق منابع الثروة الاجتماعية .عندها فقط يمكن تجاوز الأفق البرجوازي الضيق لمفهوم الحق (١) . ويستطيع المجتمع أن يحقق إذن شعار «من كل حسب طاقته ،لكل حسب حاجته » عوضاً عن الشعار السائد في المرحلة الدنيا من تطور الإشتراكية والقائل « من كل حسب طاقته ، لكل حسب عملـه » .

خلاصة الفصـــل الســـابق :

إن نشوء الملكية الإجتماعية في الإشتراكية يعمق من الطبيعة الإجتماعية لعملية الإنتاج . وتبرز بالتالي امكانية التنظيم والتطور المنهاجي للإقتصاد الوطني . وتصبح المنهاجية هي الشكل العام والأساسي للإنتاج الإشتراكي . والتي تعني خضوع عملية الإنتاج الإجتماعي للرقابة والإشراف المباشر من قبل المجتمع الذي يقود هذه العملية بصورة هادفة وواعية .

ويبرز التنظيم المنهاجي من خلال الفعل الإقتصادي الواعي للمجتمع ممثلاً بالدولة وأن الأساس المادي لهذا التنظيم هو إزالة الملكية الخاصة وتحول العمل إلى عمل اجتماعي مباشر ، والناتج إلى قيمة استعمالية اجتماعية . وبهذه الشروط فإن السوق لايكون هو المنظم العفوي لعملية الإنتاج الإجتماعي .

إلا أن هذا التنظيم يشترط توفر الإدارة المركزية التي تشترط تطوراً معيناً في القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج وبصورة خاصة علاقات الملكية الإجتماعية . وعدا ذلك فإن هناك مجالاً للتنظيم المنهاجي يتصف بشموليته للنشاط الإقتصادي في المجتمع وتبلوره في شكل التخطيط الإقتصادي .

ومن ناحية أخرى فإن التنظيم المنهاجي هو الذي يحكم أيضاً تطور وديناميكية

(١) ماركس — انجلز — المؤلفــات الكاملة — المجلد ١٩ دار النشر دتيزفيرلاك برلين ١٩٦٢ صفحة ٢١

عملية الإنتاج الإجتماعي . فهو من ناحية يحقق التوزيع المنهاجي لقوة العمل ووسائل الإنتاج ويحفظ التناسب والتوازن في الإقتصاد الوطني . ونظراً لأهمية الدولة في تحقيق المنهاجية لابد أخيراً من معرفة دور الدولة كمنظم مباشر لعملية الإنتاج الإجتماعي ودورها في إدارة وتخطيط الإنتاج والسياسة الإقتصادية .

إن البحث الثاني يعالج مفهوم القانون الإقتصادي الأساسي لإسلوب الإنتاج الإشتراكي . وهذا القانون يقوم على مجموعة من الأسس الموضوعية أهمها الإندماج المباشر بين المنتجين أو العمل وبين وسائل الإنتاج ووحدة المصالح الإجتماعية والفردية ، وامكانية تحول العمل إلى نشاط ابداعي وتحول عملية اشباع الحاجات الفردية إلى مسألة اجتماعية .

إن جوهر القانون الإقتصادي الأساسي يكمن في هدف الإنتاج الإشتراكي وهو العمل الذي يهدف لاإلى اشباع حاجات الأفراد الحياتية ، وإنما يسعى أيضاً لضمان المستوى الأعلى للحياة وتحقيق التطور الشامل لشخصية الفرد . وتحقيق هذا الهدف يشترط تنمية الإنتاج ورسم السياسة الإقتصادية المناسبة .

أما البحث الثالث من هذا الفصل فقد عالج الناتج الضروري والناتج الفائض الفائض وقانون التوزيع في الإشتراكية . فمن حيث المبدأ فإن الناتج الإجتماعي الكلي مادام يهدف إلى اشباع الحاجات الفردية الإجتماعية فهو ناتج ضروري . إلا أن هذا لايمنع من ضرورة تقسيمه إلى ناتج ضروري لإشباع حاجات الفرد وناتج فائض يستخدم لتلبية حاجات التطور الإجتماعي الذي سينعكس من جديد على تطور الفرد في المجتمع . وبذلك لايجوز الخلط بين محتوى الناتج الضروري والناتج الفائض في مجتمعات ماقبل الإشتراكية وبين محتواه في الإقتصاد الإشتراكي . ولابد بالتالي من تحديد خصائص الناتج الضروري والناتج الفائض والعلاقة الكمية والنوعية بينهما ، والضرورات التي تتحكم في توزيع وتقسيم الناتج الإجتماعي الكلي .

وأخيراً فإن قانون التوزيع حسب الجهد هو القانون السائد في الإقتصاد الإشتراكي ونتيجة لإنخفاض مستوى القوى المنتجة وانقسام العمل إلى عمل ذهني وجسدي

والتفاوت في مستوى التأهيل بين الأفراد لابد أن يسود شعار « من كل حسب طاقته ولكل حسب جهده » . وعلى هذا الأساس فإن العمل لايحتل مرتبة الحاجة الحياتية الأولى إلا في المرحلة العليا من الإشتراكية ، التي تتوفر فيها امكانية زيادة الثروة الإجتماعية ، وتحقيق مبدأ المساواة في التوزيع واشباع الحاجات .

أسـئلة نموذجيـة :

س ١ – ماهو الأساس الموضوعي للمنهاجية . عرف المنهاجية باعتبارها الشكل العام والأساسي للإنتاج الإشتراكي .

س ٢ – ماهو المقصود بالأساس المادي للتنظيم المنهاجي ؟ ماهي ضرورات الإدارة المركزية ؟ ماهو مجال وأشكال التنظيم المنهاجي ؟

س ٣ – إن التنظيم المنهاجي يحدد تطور وديناميكية عملية الإنتاج الإجتماعي ؟ ماهو المقصود بالتوزيع المنهاجي لقوة العمل ووسائل الإنتاج ؟ ماهو المقصود بالحفاظ على التناسب في الإقتصاد الوطني ؟

س ٤ – ماهو المقصود بدور الدولة كمنظم مباشر لعملية الإنتاج الإجتماعي ؟ ماهي العلاقة بين إدارة وتخطيط الإقتصاد والسياسة الإقتصادية ؟

س ٥ – ماهي الأسس الموضوعية للقانون الإقتصادي الأساسي في الإشتراكية ؟

س ٦ – ماهو جوهر ومحتوى القانون الإقتصادي الأساسي للإشتراكية ؟

س ٧ – ماهو المقصود بكون الناتج الإجتماعي الكلي هو ناتج ضروري ؟ ماهي خصائص الناتج الضروري والناتج الفائض في الإشتراكية ؟ ماهو حجم ومعدل الناتج الضروري ؟ ماهو الناتج الفائض ؟

س ٨ – ماهي المبررات الموضوعية لسيادة قانون التوزيع حسب الجهد في الإشتراكيـة ؟

البحث الرابع

ادارة وتخطيط الاقتصاد الوطني

١ ـ ادارة الاقتصاد الوطني

تضمنت الفقرات السابقة اسس منهاجية التطور الاقتصادي في النظام الاشتراكي ومن البديهي القول بان التطور المنهاجي للاقتصاد الوطني يمكن تحقيقه عن طريق ادارة عملية الانتاج الاجتماعي . ويفهم من ذلك ان الادارة تعني التوجيه والتحكم الواعي والهادف لعملية الانتاج الاجتماعي وان الهدف الاساسي من الادارة هي ضبط التأثيرات المتبادلة بين الاجزاء المكونة لعملية الانتاج على المستوى الاجتماعي بحيث يمكن ضمان سير الوظيفة الانتاجية دون اية عوائق تحول دون تحقيق اهدافها الاجتماعية .

وبطبيعة الحال فإن استخدام التكنولوجيا في عملية الانتاج يفترض بالضرورة وجود اشكال واساليب متعددة من تقسيم وتنظيم العمل . الا ان العامل التقني لايكفي بمفرده لتشكيل وخلق العلاقات المتبادلة بين قوة العمل وبين العناصر المادية المستخدمة في عملية الانتاج . لان تحقيق مثل هذه العلاقات يستلزم بالضرورة شكلاً من التنظيم الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية . وعلى هذا الاساس فإن للادارة جانب تقني وجانب آخر اجتماعي تحدده طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع . وكما هو معلوم لدينا فإن الجوانب التقنية لاتدخل في موضوع علم الاقتصاد السياسي بقدر مايقتصر هذا الموضوع على الجوانب الاجتماعية في ادارة عملية الانتاج الاجتماعي

واذا كانت الطبيعةالاجتماعيةالمباشرة للعملتنحصر فياطار المشروع الرأسمالي سواء كان ذلك في مرحلة المنافسة الرأسمالية او المرحلة الاحتكارية . فإن هذه الطبيعة

الاجتماعية المباشرة كنتيجة لسيادة الملكية الاجتماعية على وسائل الانتاج تأخذ في الاقتصاد الاشتراكي بعداً اجتماعياً ويتحول العمل إلى عمل اجتماعي منظم (راجع البحث الخاص بمنهاجية التطور الاقتصادي) وبهذا المعنى فإن عملية الانتاج في النظام الاشتراكي تعكس ترابط ووحدة المنتجين على المستوى الاجتماعي .

من اجل تحقيق هذا الترابط والتكامل لابد من وجود اجهزة مركزية تقوم بلور المنظم الاداري – الاقتصادي لعملية الانتاج الاجتماعي . ومن الطبيعي اذن ان ترتبط المؤسسات الاقتصادية مع الاجهزة المركزية بمجموعة من العلاقات الاقتصادية . ونظراً لان هذه الاجهزة المركزية هي اجهزة حكومية فمن البديهي ايضاً ان يكون لهذه العلاقات جوانب اخرى حقوقية وسياسية .

٢ – وحدة التخطيط والادارة :

ان التطور المنهاجي للاقتصاد الوطني يتطلب وحدة الادارة والتخطيط فمن الناحية العملية لايمكن الفصل بين الادارة والتخطيط . ولكن يجوز ذلك من الناحية النظرية ويقصد عادة بالتخطيط وضع الخطة الانتاجية لفترة مقبلة . والادارة ماهي الا التعبير العملي عن الخطة وتحويلها إلى واقع . حيث تشرف الاجهزة الاقتصادية المركزية على ادارة الفروع الاقتصادية المختلفة والاتحادات الانتاجية داخل كل فرع من هذه الفروع .

كما يعهد بعملية التخطيط إلى نظام متكامل من الاجهزة تبدأ بالجهاز او الهيئة المركزية للتخطيط وتنتهي باقسام التخطيط في كل مؤسسة من المؤسسات الاقتصادية ويشمل التخطيط عادة كل اجزاء عملية الانتاج . وبواسطة عملية التخطيط يمكن تحقيق التناسب والتوازن الضروري لتوزيع الموارد المادية والطاقات البشرية خلال الفترة المحددة لتنفيذ الخطة . وعلى هذا الاساس فإن التخطيط الاقتصادي شكل خاص من اشكال ادارة وقيادة المجتمع الاشتراكي .

٣ – مبادىء ادارة الاقتصاد الاشتراكي :

تظهر في الممارسة والتجربة العملية اشكال متعددة للتنظيم الاجتماعي وادارة

الاقتصاد الوطني . ولكن هناك مجموعة من المبادىء الاساسية والعامة التي تقوم عليها مختلف الاشكال الادارية والتنظيمية . ويمكن ذكر اهمها :

- الواقعية او الطبيعة العملية للادارة التي تعتمد على معرفة القوانين الاقتصادية السائدة وعلى الخبرة واستخدام الاساليب التقنية .

- المركزية الديمقراطية .

- ربط ادارة الفروع الاقتصادية مع الادارة الاقليمية والمحلية .

- وحدة العمل الاقتصادي والسياسي .

لكل من هذه المبادىء مكانته الخاصة في النظام الاداري والاطار التنظيمي للعمليات الاقتصادية . فمن المعلوم ان للممارسة العملية والخبرة تأثير هام في اتخاذ القرار الاداري والاقتصادي . ومن ناحية اخرى اذا كانت الضرورة العملية تقتضي وجود جهاز مركزي فإن ذلك لايتنافى مع مبدأ المركزية الديمقراطية فيما لو تحقق الربط بين الادارة المركزية وبين اطلاق المبادرة للمؤسسات الاقتصادية . فمن اجل استبعاد كل الاشكال البيروقراطية في الهيكل الاداري والتنظيمي « فإن المركزية وان كانت تعكس الضرورة الحتمية لتحقيق التطور الاقتصادي الاجتماعي الشامل فيجب ان لاتعيق ظهور المبادرة الذاتية والوسائل المتنوعة فيما لو كانت جميعها تؤدي إلى تحقيق الاهداف العامة المشتركة » (١) .

وطالما ان العنصر البشري يعد على الدوام العنصر الاساسي في عملية الانتاج فإن موقف الفرد من النظام السياسي له تأثيره المباشر على النشاط الاقتصادي . وان تعارض الموقف السياسي مع السلوك الاقتصادي يترك اثاراً سلبية على الممارسة الادارية والنشاط الاقتصادي .

ومن ناحية اخرى طالما ان التقسيم الاجتماعي للعمل يتخذ شكل التقسيم الاقليمي وتقسيم العمل بين الفروع الاقتصادية فإن التنسيق بين التقسيم الاقليمي المحلي وبين

---

١ - ف . لينين - المؤلفات الكاملة المجلد ٢٧ الطبعة الالمانيـــة صفحـــة ١٩٧ عام ٩٦٠

الفروع الاقتصادية يصبح ضرورة موضوعية لاغنى عنها لضمان سير التطور المنهاجي للاقتصاد الوطني .

٤ ــ التنبؤ والتخطيط الاقتصادي :

تعتمد الخطة الاقتصادية المستقبلية على شمولية المعرفة للوقائع والحقائق الاقتصادية كما تشترط استيعاب المعارف العلمية ــ التقنية . وعندما تؤخذ بعين الاعتبار كل الشروط المحيطة بعملية التخطيط فإن وضع الخطة يجب ان يستند اذن على التحليل العلمي وادراك قانونية تطور الاقتصاد الاشتراكي . وهذه المرحلة هي مايطلق عليها عادة بالتنبؤ الاقتصادي الذي يسبق مرحلة وضع الخطة .

وحتى يكون بالامكان توضيح الاختلاف بين التخطيط والتنبؤ . فإن عملية التخطيط تحدد الاهداف والوسائل لتحقيق التطور المقبل . وان الخطة تشمل عادة مؤشرات الانتاج والاستثمار ومستويات الدخل الفردي . بينما يعبر التنبؤ عادة عن الاتجاهات الممكنة للتطور الاقتصادي . وبهذا المعنى فإن التنبؤ بشكل الرؤيا وهو لايعكس بالتالي اهداف اقتصادية محددة لذا فإن التنبؤ يشترط ادراك القانونية الموضوعية للتطور من اجل استكشاف ملامح واتجاهات التطور الاقتصادي البعيد المدى .

٥ ــ شروط التنبؤ العلمي للتطور الاقتصادي :

تتبلور عملية التنبؤ في نظام متكامل من المقولات الاقتصادية والتي تعبر عن العلاقات والعمليات الاقتصادية في علاقة منطقية بين الاسباب والنتائج . الا ان انجاز عملية التنبؤ يتطلب توفر مجموعة من الشروط :

<u>أولاً</u> : تحديد الطبيعة الوصفية لآلية عملية اعادة الانتاج الاشتراكي اي معرفة العلاقات المتبادلة بين العوامل الاقتصادية المختلفة . علماً بأن عملية الوصف لايمكن ان تحيط بكل الوقائع والحقائق الاقتصادية .

<u>ثانياً</u> : ان تحديد آلية ومحتوى عملية اعادة الانتاج الاجتماعي تتطلب توفر المعلومات

الاقتصادية والبيانات الاحصائية واعتماد مقاييس معينة لمعايرة الجوانب المختلفة للتطور الاقتصادي . ذلك لان مجال الاختبار في الحقل الاقتصادي محدود للغاية . وبالتالي فإن كل المعلومات ماهي الا نتيجة لمتابعة العمليات الاقتصادية الفعلية .

وباختصار فإنه لايمكن الفصل بين التنبؤ وبين الادراك العلمي المسبق للقوانين الموضوعية للتطور الاقتصادي . وبواسطة ادراك هذه الحقيقة يمكن تحديد الرويا المستقبلية . او بمعنى آخر فإن موضوع التنبؤ هو المعرفة المسبقة للعمليات الاقتصادية الكلية والجزئية . وهذه العمليات تعكس عادة استمرارية التطور الاقتصادي من مرحلة زمنية إلى مرحلة اخرى بحيث يتحقق الربط بين الماضي والحاضر والمستقبل في سلسلة زمنية متعاقبة .

٦ — مبادىء واسس التنبؤ الاقتصادي :

بقدر ماتبدو العمليات والظواهر الاقتصادية مجزأة ومنعزلة عن بعضها البعض بقدر ماهي في الواقع عمليات مترابطة . ولهذا السبب فإن التنبؤ الاقتصادي يجب ان ان يحيط بالكل واجزائه . وهذا يشترط تحليل وتصنيف العمليات الاقتصادية بحيث يمكن تحديدها كاجزاء من عملية الانتاج الاجتماعي من ناحية وكوحدة متكاملة ومترابطة من ناحية اخرى . وعلى هذا الاساس فإن التنبؤ يعد عملية مركية بين الكل واجزائه وحتى يمكن للتنبؤ ايجار هذه العملية لابد من الاخذ بالمبادىء والاسس التالية :

اولاً : اختيار او تحديد موضوع التنبؤ . ولهذا الغرض لابد من تجزئة عملية اعادة الانتاج الاجتماعي وتحليل العناصر المكونه لها . وضمن هذا الاطار فإن التنبؤ يتضمن عادة الجوانب التالية :

١ — الموارد الطبيعية الداخلة في دورة الاقتصاد الوطني (الثروات المعدنية ، الارض الغابات ، الثروة الحيوانية ، المياه الخ) . وفي بعض الاحيان قد يكون قسم من هذه الموارد خارج اطار النشاط الانساني الا انها تبقى موضوعاً للعمل وللتأثير الفعال الذي يمارسه الانسان تجاه الطبيعة . وبصورة عامة فإن اكتشاف واستغلال الموارد الطبيعة يتوقفان بصورة اساسية على مستوى التطور الاجتماعي والتطور العلمي والتقني .

٢ – ددیناميكية السكان والتطور السكاني وبصورة خاصة تطور قوة العمل والتشغيل والتأهيل والتدريب .

٣ – الثروة القومية وهي تشمل الاصول الثابتة والمتداولة المنتجة وغير المنتجة وهي تجسد عادة نشاط العديد من الاجيال وتمثل الاساس المادي للتطور الاقتصادي

٤ – تشابك فروع وعناصر عملية الانتاج الاجتماعي والعلاقة المترابطة بين الانتاج والاستهلاك .

٥ – عملية تصريف وبيع السلعة وهي تشكل مرحلة هامة من مراحل عملية الانتاج . ولابد بالتالي من دراسة الاسعار والجوانب المالية الاخرى .

٦ – ديناميكية الاستهلاك وتطور الحاجات الفردية وعلاقة ذلك بالتوزيع والايرادات .

٧ – التطور العلمي والتقني نظراً لأهميته في معرفة قوانين تطور الطبيعة والمجتمع

ثانيـاً : بالاضافة إلى ضرورة تحديد موضوع التنبؤ فإن تحديد الجانب الزمني يعد المبدأ الثاني من مبادىء التنبؤ . وهذا الجانب يرتبط مباشرة بالعمليات الاقتصادية او الدورة الاقتصادية بدأ من الوقت اللازم مثلاً لاستخراج المواد الاولية وحتى بيع وتصريف الناتج . كما يرتبط بالدورة الديمغرافية اي اعادة تجديد السكان وبالدورة الزمنية التي يتطلبها التطور العلمي والتقني .

الا ان فعالية وسلامة تحديد الجانب الزمني ترتبطان من ناحية اخرى بطبيعة الظاهرة او العملية الاقتصادية موضوع التنبؤ . فعلى سبيل المثال لا يمكن التنبؤ بالمواسم الزراعية الا في حدود سنتين . بينما يظهر تأثير الولادات السكانية بعد عشرين عاماً .

ثالثاً : المبدأ الثالث من مبادىء التنبؤ يتضمن تحديد الاولويات . ويقصد بذلك ترتيب العناصر المختلفة حسب افضليتها في عملية اعادة الانتاج الاجتماعي . اذ يوجد على الدوام عناصر اساسية وعناصر اخرى مشتقة عنها . ان التقدم العلمي والتقني يعد من

العناصر الأساسية مثله مثل الموارد الطبيعة والبشرية . الا ان تطور انتاجية العمل على سبيل المثال يعد عنصراً مشتقاً عن العناصر الاساسية .

وباختصار فإن التنبؤ يكون واقعياً عندما يأخذ بعين الاعتبارات الامكانيات المتاحة ذلك لان تحديد طبيعة النشاط الاقتصادي الحالي يصبح ممكناً مع وجود تصورات مستقبلية بعيدة المدى . وبالعكس فإن وضع اية تصورات مستقبلية يستند إلى تحليل اوجه النشاط الاقتصادي الحالي .

٧ ـ وظائف ومبادىء التخطيط :

٧ ـ ١ الزامية الخطة :

للتخطيط في الاقتصاد الاشتراكي طبيعة الزامية . اي التزام جميع مستويات واجهزة الانتاج بمهام واهداف الخطة اي سواء المتعلق منها بالاقتصاد الوطني ككل او المتعلق منها بالفروع والمؤسسات الاقتصادية . وان التزام هذه المستويات باهداف الخطة لايقتصر على تحقيق الانتاج الكمي والنوعي وانما يشمل ايضاً الالتزام باوقات التوريد لضمان استمرارية عملية الانتاج الاجتماعي .

ونظراً لان الخطة الاقتصادية تتحول إلى قانون ملزم . فإن طبيعة التزامات المؤسسات الاقتصادية باعتبارها منتجة وموردة تظهر على شكل عقود بين هذه المؤسسات والتي تتضمن الالتزامات المادية والمالية المتبادلة .

ومن ناحية اخرى فإن التزام المؤسسات بالخطة لايلغي مبادراتها الخاصة . بل يتوجب على هذه المؤسسات استخدام مواردها البشرية والمادية والمالية بشكل عقلاني وفق المعايير والمتطلبات الاجتماعية . وبدون ان تتوفر مثل هذه المرونة لايمكن تصحيح سير الخطة وفق المتطلبات والشروط المستجدة .

واذا كان مفهوم التنبؤ يختلف من الناحية النظرية عن مفهوم الخطة الا انه من الناحية العملية فإن التنبؤ بالموارد الطبيعية والسكانية وبالتقدم العلمي والتقني يعد شرطاً

ضرورياً لرفع مستوى التخطيط وتعليل وثائق الخطة .

ان وثائق الخطة تعد الترجمة الكمية والنوعية للسياسة الإقتصادية وان الالتزام بالخطة واهدافها يعكس اذن الطبيعة السياسة لهذه الخطة وبدون ان يتوفر للسلطة السياسية القدر الكافي من الرؤيا العلمية البعيدة المدى فإن تخطيط الاقتصاد الوطني لايمكن ان يجسد الفعل الواعي للقوانين الموضوعية التي تحكم التطور الاقتصادي المقبل .

٧ ـ ٢ مهام ووظائف التخطيط :

اذن حتى يكون بالامكان تحديد مهام التخطيط فإن مجرد ادراك القوانين الاقتصادية لايكفي لاخضاع التطور الاقتصادي لرقابة المجتمع . « ولابد بالاضافة إلى ذلك من الفعل الاجتماعي الواعي والهادف » (١) . ان للتخطيط مهام ووظائف متعددة يمكن تلخيصها كما يلي :

١ ـ تحقيق الهدف من الانتاج والذي يعبر عن طبيعة ومحتوى القانون الاقتصادي الاساسي للاشتراكية .

٢ ـ تحقيق الفعالية المثلى للانتاج في مختلف المستويات الاقتصادية .

٣ ـ ضمان التناسب والتوازن في تطور الاقتصاد الوطني .

ففي ظروف الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج من الطبيعي ان تنتفي الطبيعة العشوائية للتقسيم الاجتماعي للعمل . وان الخطة الاقتصادية تحقق عادة هذا الترابط بين المنتجين على المستوى الاجتماعي بهدف تحقيق تطابق الانتاج مع الحاجات الفردية والمتطلبات الاجتماعية بأقل حد ممكن من الانفاق في الموارد المادية والطاقات البشرية

ان الانتاج الاجتماعي القائم على اساس تقسيم العمل يتطلب نوعاً ما من التناسب في توزيع العمل بين الانشطة الاقتصادية المختلفة . الا ان هذا التناسب في النظام الاشتراكي يتم بشكل واع ومخطط ويجسد الشكل الظاهري لمنهاجية التطور الاقتصادي

(١) فريدريك انجلس ـ المؤلفات الكاملة رقم ٢٠ سبرلين ٩٦٢ صفحة ٢٩٥ .

وبواسطة عملية التخطيط يتحقق التناسب والتناسق في الاقتصاد الوطني حين تتم عملية التوازن بين الفروع الاقتصادية واجزائها المختلفة . ويمكن تصنيف التناسب الاقتصادي وفق الاشكال التالية :

١ ــ التناسب في مجمل الاقتصاد الوطني (مثل التناسب بين الانتاج والاستهلاك التناسب بين القسم المتخصص بإنتاج السلع الانتاجية والقسم المتخصص بانتاج السلع الاستهلاكية ، التناسب بين التراكم وبين الاستهلاك) .

٢ ــ التناسب بين الفروع الاقتصادية(مثل التناسب بين التعدين وصناعة الآلات ، التناسب بين استخراج فلزات الحديد وبين صناعة صهر الحديد وبين الصناعة التحويلية للقطن وبين صناعة القطن) .

٣ ــ التناسب داخل الفرع الاقتصادي الواحد .

٤ ــ التناسب بين القطاعات الاقتصادية وداخل القطاع الاقتصادي الواحد .

الا ان الاشكال المختلفة للتناسب تشكل وحدة متكاملة وهي ذات تأثير متبادل . اذ ان اي تغيير في اي شكل من اشكال التناسب يؤثر على الآخر ان زيادة انتاج العربات مثلاً يتطلب زيادة انتاج الفولاذ والمطاط والبنزين .

قد يرجع الخلل في التناسب إلى اسباب موضوعية مثل الكوارث والجفاف او إلى اسباب ذاتية مثل الاخطاء المرتبكة في الحسابات والتقديرات الرقمية . وقد يكون من الصعب احياناً التغلب نهائياً على عدم التناسب . لذا لابد من ان تتضمن الخطة الاقتصادية الاجراءات اللازمة لازالة مسبباته قدر الامكان

٧ ــ ٣ مبادىء التخطيط الاقتصادي :

من اجل اعداد الخطة الاقتصادية وضمان تنفيذها لابد من مراعاة المبادىءالتالية :

١ ــمبدأ المركزية الديمقراطية .

٢ ـ مبدأ الحفاظ على استمرارية التخطيط بواسطة تحقيق الربط بين التخطيط الجاري وبين التخطيط البعيد المدى .

٣ ـ مبدأ وحدة وتكامل الخطة سواء في الاعداد او التنفيذ او الرقابة على التنفيذ .

٤ ـ مبدأ مراعاة الاسس العلمية في اعداد الخطة .

ويعد مبدأ المركزية الديمقراطية اهم مبادىء التخطيط الاقتصادي فهو يحقق الربط بين التخطيط المركزي الالزامي وبين الاستقلالية النسبية للمؤسسات الاقتصادية ومبادرتها الفعالة من اجل ضمان الاستغلال الامثل للامكانيات والموارد المتاحة .

وحتى يصبح بالامكان ضمان تحقيق مبدأ المركزية الديمقراطية لابد من تحديد الهيكل الخاص بنظام اجهزة التخطيط بدأ من الهيئات المركزية وانتهاء بالوحدات الاقتصادية مع تحديد المهام والحقوق والواجبات . وعلى هذا الاساس يمكن فقط تحقيق التطابق بين مصلحة المجتمع وبين مصلحة المؤسسات الاقتصادية ومصالح العاملين في هذه المؤسسات .

٨ ـ استمرارية التخطيط ـ الربط بين الخطط الجارية والخطط المستقبلية :

يصنف التخطيط الاقتصادي عادة في نوعين من التخطيط . الاول ويدعى بالتخطيط الجاري ويتمثل بالخطة السنوية او الربع سنوية . والثاني يطلق عليه التخطيط المستقبلي ويتمثل في خطة اقتصادية مدتها خمس سنوات أو اكثر .ويتضمن كل نوع من الخطط مهام واهداف محددة . فبينما تتضمن الخطط المستقبلية والطويلة الاجل مؤشرات مركبة لحجم الناتج والدخل القومي واتجاهات التطور الاقتصادي فإن الخطط الجارية تكون عادة اكثر تفصيلاً للمؤشرات الاقتصادية حتى تصبح اداة صالحة للادارة العملية .

وتبدو ضرورة التخطيط المستقبلي الطويل الاجل اكثر الحاحاً كلما تطورت القوى المنتجة وكلما تنوعت مستويات تقسيم العمل الاجتماعي . ونظراً لارتباط

علاقات الانتاج وغيرها من العلاقات الاجتماعية بتطور عملية الانتاج الاجتماعي فليس هناك اي تخطيط مستقبلي دون ان يأخذ بعين الاعتبار التغيرات المحتملة في العلاقات الاجتماعية . وتؤكد التجارب ان التخطيط المستقبلي للعلاقات الاجتماعية اكثر صعوبة وتعقيداً من تخطيط عملية الانتاج

ان تحديد العلاقة بين التخطيط المستقبلي وبين التخطيط الجاري يضمن استمرارية التخطيط . ان التخطيط المستقبلي الطويل الاجل يتيح الفرصة لرصد تطور الاقتصاد الاجتماعي المقبل . وعلى هذا الاساس فهو يشكل بوصلة التخطيط الجاري . وانطلاقاً من التخطيط المستقبلي يمكن تحديد مهام الخطة الجارية بشكل دقيق إلى حد كبير . كما ان تنفيذ هذه المهام يؤثر مباشرة على تطور عملية الانتاج .

وباختصار فإن تأثير عملية التخطيط لايقتصر على الجوانب الاقتصادية وانما يتعداها إلى جميع نواحي الحياة الاجتماعية . وكان لينين قد اشار إلى اهمية التخطيط في النظام الاشتراكي حين قال « لقد حصلنا على فرصة نادرة في التاريخ وهي امكانية تحديد الآجال البعيدة لاجراء التغيرات الاجتماعية الجذرية . واصبحنا نرى بوضوح مايمكن عمله خلال خمس سنوات وما تتطلبه الآجال الطويلة » (١) .

اسئلة نموذجية :

س ١ — ماهو المقصود بادارة الاقتصاد الوطني في النظام الاشتراكي !

س ٢ — كيف تتحقق وحدة التخطيط والادارة !

س ٣ — اذكر مبادىء ادارة الاقتصاد الاشتراكي ؟ ماهي اهمية مبدأ المركزية الديمقراطية ؟

س ٤ — ماهي العلاقة بين التنبؤ وبين التخطيط الاقتصادي ؟

---

(١) ف . لينين — المؤلفات الكاملة مجلد ٢٣ برلين ١٩٦٢ صفحة ٤٧٠ .

س ٥ — ماهي الشروط الاساسية للتنبؤ الاقتصادي ؟

س ٦ — هناك عدة مبادىء يجب مراعاتها في عملية التنبؤ ، اذكر وعرف اهم هذه المبادىء .

س ٧ — ماهو المقصود بالزامية التخطيط ؟

س ٨ — ماهي الوظائف الاساسية للتخطيط ؟

س ٩ — ماهي مبادىء التخطيط الاقتصادي ؟ تكلم عن مبدأ المركزيةالديمقراطية .

س ١٠ — ان ضمان استمرارية التخطيط يتطلب الربط بين الخطط الجاريةوالخطط المستقبلية ، ماهي العلاقة بين هذه الخطط ؟

القسم الخامس

علم الاقتصاد السياسي والبلدان النامية

(ملاحظات أولية)

علم الاقتصاد السياسي

والبلدان النامية

١ ـ منهجية البحث :

في الوقت الحاضر تحتل اقتصاديات البلدان النامية مكانه خاصة في مجال الدراسات والابحاث الاقتصادية . لان هذه البلدان تشهد حالياً تطورات اقتصادية واجتماعية هامة سيكون لها دون ادنى شك تأثيراً كبيراً على التطورات العالمية في المستقبل .

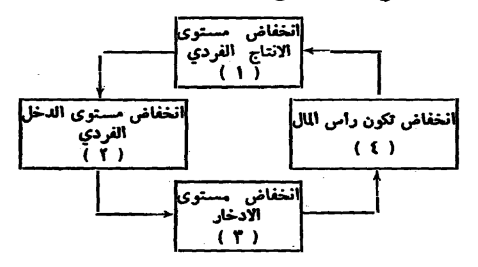
الا ان دراسة اقتصاديات البلدان النامية تضع الباحث الاقتصادي والاجتماعي امام مهام ليست من السهولة بمكان . ويرجع ذلك إلى الطبيعة الخاصة التي تتصف بها اقتصاديات البلدان النامية . فضلاً عن ذلك فإن البحث في هذا المجال مايزال حديث العهد فيما لو قارناه بالمعارف المتراكمة عن الاقتصاد الرأسمالي او الاقتصاد الاشتراكي اذ من المعلوم ان الاهتمام العلمي الجاد بدراسة اقتصاديات البلدان النامية عرف بداياته الاولى في الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية .

وقد برزت اتجاهات متعددة في البحث . اذ يلاحظ من الدراسات التي يقوم بها الباحثون في اقتصاديات البلدان النامية وجود اختلافات جوهرية في منهجته البحث واسلوب معالجة المسائل التي تطرحها التحولات الاقتصادية في هذه البلدان .

بعض الاتجاهات تتجاهل في ابحاثها المنشأ التاريخي لاقتصاديات التخلف وترى في مظاهر التخلف حالة خاصة من خصائص البلدان النامية . بالاضافة إلى ذلك فإن هذه الابحاث تركز في غالب الاحيان على ابراز الجوانب والعلاقات الكمية في اقتصاديات البلدان النامية ولا تعطي اهتماماً كافياً او انها تهمل الجوانب النوعية الكامنة في البنية

الاقتصدية . وماثل هذا التحليل لملامح ومظاهر التخلف يفتقر بطبيعة الحال إلىتو ضيح العلاقات السببية او قد تبدو العلاقات السببية مجرد علاقات ظاهرية .

ان نظرية الحلقة المفرغة على سبيل المثال تعبر بوضوح عن النهج الكمي في دراسة اقتصاديات التخلف(١) وهذه النظرية تربط بين مجموعة من الظواهر الكمية دون ان تبين مدى العلاقة بين هذه الظواهر وبين العوامل التاريخية والموضوعية المكونة لها . وحسب وجهة النظر هذه فإن انخفاض مستوى الانتاج بالنسبة للفرد الواحد يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل . وهذا الاخير يؤدي بدوره إلى انخفاض مستوى الادخارات التي تشكل سبباً لانخفاض مستوى راس المال . وان انخفاض مستوى راس المال لايساعد من جديد على ارتفاع مستوى الانتاج بالنسبة للفرد الواحد . وذلك وفق الشكل التالي:



وفي نفس المنحى يفسر بعض الباحثين الفروق المتنامية في مستوى التطور الاقتصادي بين البلدان المتطورة والبلدان النامية بالاستعانة ببعض الظواهر الاجتماعية . فقد جاء في تقرير لجنة البنك الدولي للتنمية الدولية « لايوجد هناك اية ظاهرة يمكن لها ان تطفي ظلالاً قاتمة على التطور العالمي اكثر من ظاهرة التزايد السكاني . ومن الواضح ان هذه الظاهرة هي من اهم الاسباب الاساسية للفروق الكبيرة في مستوى التطور الاقتصادي بين البلدان المتطورة والبلدان النامية » (٢) .

---

(١) ريتشارد كيل ـ التنميـة الاقتصادية في الماضي والحاضر ـ نيوجرسي صفحة ٢٨ عام ١٩٦٣ .

(٢) تقرير لجنـة البنك الدولي للتنمية الدولية ـ نيويورك عام ١٩٦٠ صفحة ٥٥ .

في دراسات اخرى تختلف منهجية البحث في الاقتصاديات النامية اختلافاً جوهرياً عن المنهجية السابقة . وتعتمد هذه المنهجية في البدء اسلوب التحليل التاريخي لتفسير ظاهرة التخلف الاقتصادي . وحسب وجهة النظر هذه فإن التخلف ليس الا نتيجة طبيعية لتشكل البنية الاقتصادية في البلدان النامية خلال مرحلة طويلة من السيطرة الاقتصادية المباشرة واشكال التبعية والاستغلال الاقتصادي غير المباشر .

وانطلاقاً من هذه الفكرة فإن بعض الباحثين في اقتصاديات البلدان النامية يرى ضرورة تناول « الظروف التي نشأت بها الرأسمالية في كل من الأجزاء المتقدمة والاجزاء المتخلفة في العالم » (١) ويرى باول باران كغيره من الباحثين ان نشوء الرأسمالية وتغلغل راس المال في المستعمرات وغيرها من الاشكال الظاهرة والضمنية لا ستغلال والنهب الاقتصادي اعاقت كلها عملية التطور الطبيعي في البلدان النامية .

« لقد كان هناك في كل مكان اسلوب للانتاج ونظام اجتماعي وسياسي اصطلح على اجمالها اسم الاقطاع الا ان النظام السابق للرأسمالية سواء كان في اوربا ام في آسيا دخل عند مرحلة معينة من التطور حالة من التفكك والتحلل . ولقد كان هذا التفكك عنيفاً بدرجة او اخرى في بعض البلدان كما كانت فترة الانهيار تطول او تقصر . ولكن الاتجاه العام للحركة كان واحداً في كل مكان » (٢) .

وبهذا المعنى فإن البنية الاقتصادية للبلدان المتخلفة هي نتاج مرحلة تاريخية معينة كان للعوامل الخارجية دوراً اساسياً في تكونها ونشوءها . اذ ان تغلغل راس المال الاجنبي في هذه البلدان لم يؤدي إلا إلى تشويه الهيكل الاقتصادي وخلق بنية اقتصادية متباينة الانماط ومتنافرة اشد التنافر . وكان من نتيجة ذلك ان نجد الآن في معظم البلدان النامية اشكالاً متعددة من العلاقات الاقتصادية القديمة والتقليدية إلى جانب علاقات رأسمالية متفاوتة في درجة تطورها . « وهكذا وجدت الشعوب التي سقطت في فلك التوسع الغربي نفسها في مغرب الاقطاع ومشرق الرأسمالية تعاني اسوأ مافي العالمين من قسمات » (٣) .

---

(١) بادل باران ـ الاقتصاد السياسي للتنمية ـ دار الحقيقة ـ بيروت ١٩٧١ .
(٢) نفس المصدر السابق صفحة ٢٠٥ وصفحة ٢١٣ .

اذن فإن دراسة اقتصاديات البلدان النامية تثير امامنا مشكلة المنهج الملائم للبحث والطريقة العلمية التي يمكن بواسطتها تناول المسائل الاقتصادية لمجموعة واسعة من البلدان بينها اختلافات في البنية الاقتصادية وفروق ملموسة في مستوى التطور الاقتصادي وفي مثل هذه الحالة يستحيل ان يكون الهدف من البحث الالمام بكل الخصائص والحالات المختلفة لاقتصاديات البلدان النامية .

وفي هذا المجال وفي مثل هذه الشروط فإن ماهو ممكن واساسي في آن واحد هو معرفة السمات العامة والمشتركة لاقتصاديات كل مجموعة من البلدان النامية متشابهة في الشروط الاقتصادية . ويصبح من الضروري في هذه الحالة استخدام اسلوب التجريد العلمي كأداة هامة في التحليل الاقتصادي . بحيث يصبح تجريد العناصر الأساسية عن العناصر الثانوية امراً لاغنى عنه لفهم القوانين الاساسية والعامة التي تحكم آلية الاقتصاديات النامية .

ضمن شروط البحث هذه يكتسب اذن اسلوب التجريد والافتراضات والتمييز بين اقتصاديات متباينة اهمية خاصة . وبواسطة هذا الاسلوب فقط يصبح بالامكان وضع نموذج يعكس الصورة التحليلية للبنية الاقتصادية والعلاقات المترابطة والمتبادلة بين انماط اقتصادية مختلفة في طبيعتها وقوانينها . الا ان وضع نموذج من هذا النوع يقتضي اختيار مجموعة من البلدان النامية تجتاز مرحلة تاريخية معينة وتشترك فيما بينها في السمات الاقتصادية الاساسية . ولتحقيق هذا الغرض يكون من المفيد بل من الضروري ابداء الملاحظات التالية ·

اولاً : في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية كانت معظم البلدان المتخلفة التي نالت استقلالها السياسي تعيش ظروفاً اقتصادية متشابهة في ملامحها العامة والاساسية وفي هذه المرحلة التي تشكل الاطار الزمني لبدايات البحث نجد كما ذكرنا في كل بلد مستويات مختلفة من علاقات الانتاج التقليدية والرأسمالية الا ان مثل هذا التباين والاختلاف بين انماط الانتاج يجعل من الضروري في المرحلة الاولى من مراحل البحث وضع نماذج جزئية لكل من انماط الانتاج السائدة . وبالرغم من وجود علاقات تربط بين

هذه الأنماط في آلية اقتصادية واحدة . الا ان معالجة الاجزاء المكونة للنموذج الكلي يشكل مرحلة من مراحل البحث لها مايبررها ولا تتناقض مع اسس منهجية البحث بل على العكس فهي تخدم اغراض هذا البحث بصورة عامة « أو حتى يمكن فهم الظواهر الجزئية يجب فصلها ودراستها بمعزل عن العلاقة العامة وبهذا الاسلوب يمكن معرفة التأثيرات المتبادلة بين الظواهر احدها سبباً والاخرى نتيجة لها (١) » .

وفي المرحلة الثانية يمكن دمج هذه النماذج الجزئية في نموذج تركيبي واحد تبرز فيه العلاقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة .

ثانياً : الا ان تحليل البنية الاقتصادية للبلدان النامية في مرحلة معينة تثير امامنا مشكلة اختيار العناصر المكونة الأساسية للنموذج الكلي . ذلك لان اختلاف وتباين البنية الاقتصادية تجعل من هذا الاختيار امراً ليس من السهولة بمكان .

ان دراسة القطاع الصناعي في البلدان النامية لاتثير أية صعوبة امام عملية التحليل ذلك لان هذا القطاع في مرحلة الانطلاق يبقى متشابهاً في خصائصه الاساسية بالرغم من الاختلاف النسبي في درجة تطوره بين البلدان النامية .

الا ان الصعوبة تصادفنا عند تحليل بنية القطاع الزراعي وهذا القطاع ونظراً لأهميته الاقتصادية والاجتماعية سيكون الركيزة الاساسية لاي تحليل اقتصادي ولكن خلافاً للقطاع الصناعي فاننا نجد هنا اختلافات جوهرية في علاقات الانتاج الزراعي السائدة في البلدان النامية . فإلى جانب علاقات الاقتصاد الطبيعي هناك علاقات اقطاعية وعلاقات شبه او نصف اقطاعية(٢) . وفي هذه الحالة من تعددية انماط الانتاج الزراعي سيؤخذ في النموذج نمط الانتاج الزراعي الاكثر شيوعاً في البلدان النامية . فيما يستبعد من النموذج الانماط التي تشكل استثناء عن القاعدة العامة . ففي مرحلة

---

(١) ـ فريدريك انجلس ـ وذياكيلتيك الطبيعة ـ المؤلفات الكاملة ـ المجلد رقم ٢٠ برلين ١٩٦٢ صفحة ٤٩٩ .

(٢) العلاقات شبه أو نصف اقطاعية قد تسبق النظام الاقطاعي أو تصبح هي السائدة في مرحلة متقدمة من النظام الاقطاعي . وقد سبقت هذه العلاقات عملية الانتقال الى الراسمالية في بعض الدول الاوروبية .

الانطلاق نحو التنمية نجد ان العلاقات شبه الاقطاعية تبقى اكثر العلاقات انتشاراً وشيوعاً الا ان بعض البلدان تجاوزت هذا النمط في الانتاج الزراعي حين خطت طريق الاصلاح الزراعي والثورة الزراعية ومثل هذه التغيرات لابد من ان تبحث ضمن نموذج آخر يؤخذ بعين الاعتبار مثل هذه التغيرات .

ثالثاً : اناستخداماسلوبالنموذج (Modell) الجزئي القطاعي اوالكليالذي يبين آلية العلاقات الاقتصادية لاتستند على اسس وعناصر ثابتة وفي هذا الصدد يجب التمييز بين نموذج يعكس البنية الاقتصادية لبلدان ماتزال في المرحلة الاولى للتنمية وبين بلدان قطعت مراحل متقدمة في عملية التنمية . فمن البلدان النامية من يسير على طريق التطور الرأسمالي ومنها من يسير على الطريق نحو الاشتراكية والبعض الآخر لم يتبلور فيه منحى التطور . وهكذا فإن النموذج الاقتصادي الذي يصلح لمجموعة مامن البلدان لايكون صالحاً لمجموعة اخرى .

وباختصار فإن النموذج الاقتصادي الذي يعتمد اسلوب التجريد والافتراضات يساعد على توضيح طبيعة القوانين العامة لعملية الانتاج الاجتماعي في مجموعة مامن البلدان النامية . وبصورة عامة نحن لسنا امام عملية انتاج اجتماعي واحدة في البلدان النامية تبلورت عناصرها واخذت شكلاً نهائياً يمكن ان نطلق عليه اسلوب رأسمالي او اشتراكي في الانتاج . واهم مايميز هذه المرحلة الانتقالية هو التداخل بين عناصر متباينة منها ماهو اساسي وجوهري ومنها ماهو ثانوي . « اما الا يأتي النموذج الناتج عن شيء تمت راسته موفياً حالة ماحقها . او لايأتي موضحاً لكل خصائصها ومميزاتها . فأمر لايهمنا كثيراً . ولا يمثل انتقاداً سليماً للمنهج نفسه او لنتائجه المباشرة فإذا حقق النموذج غرضه ونجح في الاحاطة بالقسمات السائدة للعملية الحقيقية . فسوف يسهم في فهمها اكثر مما تسهم به اية كمية من المعلومات التفصيلية . واي قدر من البيانات الخاصة » (١) .

٢ ــ سمات الاقتصاد النامي ــ البنى الاقتصادية

حتى يمكن فهم التاريخ الاقتصادي المعاصر للبلدان النامية من المفيد بل من الضروري

---

(١) الاقتصاد السياسي للتنمية ــ باول باران ــ صفحة ٢٠٢ .

ان تتخذ من مرحلة التحرر السياسي ونشوء الدول الوطنية اطاراً زمنياً لهذا البحث .

لان ذلك يساعدنا على ادراك المعطيات والشروط الموضوعية المتاحة لانطلاق عملية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان . ففي الظروف العالمية التالية للتطور لم يعد طريق التطور الرأسمالي حتمياً للنمو الاقتصادي الكلاسيكي فقد اثبتت التجربة في بعض البلدان النامية امكانية الانتقال إلى الاشتراكية دون المرور بمرحلة التطور الرأسمالي . وذلك بالرغم من وجود انماط لعلاقات ماقبل الرأسمالية في كثير من المجالات .

ان اول مايمكن ملاحظته عند دراسة البنى الاقتصادية هو تعددية هذه البنى واختلاف طبيعتها والقوانين التي تحكمها . وبهدف تحديد طبيعة هذه البنى فقد عمد احد الاقتصاديين(١) إلى تقسيم الهياكل الاقتصادية في البلدان النامية إلى :

١ — اقتصاد طبيعي مع وجود عناصر السوق

٢ — انتاج بضاعي صغير في القرية

٣ — انتاج بضاعي صغير في المدينة

٤ — اقتصاد اقطاعي

٥ — اقتصاد رأسمال وطني

٦ — اقتصاد رأسمال اجنبي

٧ — اقتصاد تعاوني

٨ — اقتصاد حكومي

وبالرغم من ان هذا التصنيف يتصف بالشمول لكل القطاعات الاقتصادية المختلفة الا انه لايمكن تطبيقه على كل بلد من البلدان النامية . كما ان هذا التصنيف

(١) جيرسي كلير — الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في بلدان العالم الثالث — وارسو عام ١٩٦٥

لم يلحظ وجود قطاع زراعي للتصدير والذي يحتل اهمية كبرى بالنسبة لمجمل عملية الانتاج في البلدان النامية . فضلاً عن ذلك فإن الدراسة التحليلية للاقتصاديات النامية لاتقف فقط عند مرحلة التصنيف الشكلي للبنى والهياكل الاقتصادية وانما يتعدى ذلك إلى ضرورة تحديد العلاقات القائمة داخل كل من الهياكل الاقتصادية والتأثيرات المتبادلة بين القطاعات المختلفة .

ان تحليل علاقات الانتاج القائمة في الدول النامية والتي ترتبط في نفس الوقت بمستوى تطور القوى المنتجة سواء على مستوى القطاع الاقتصادي الواحد او على مستوى القطاعات ككل يشكل نقطة انطلاق افضل من هذا التصنيف وهو يساعد بالاضافة إلى ذلك على فهم آلية الحركة الاقتصادية . وبهذا المنهج يمكن الاحاطة بالعقبات التي تشكلها علاقات الانتاج في طريق التنمية الاقتصادية او بكلمة اخرى لايمكن تفسير تدني مستوى القوى المنتجة الا من خلال تحليل علاقات الانتاج القائمة.

وانطلاقاً من هذا المبدأ يحاول احد الباحثين(١) في كتابه (التخلف الاقتصادي) استخدام اسلوب النماذج في تحليل علاقات الانتاج في البلدان النامية . وهو يرى بهدف التبسيط التركيز اولاً على تحليل القطاعات الاقتصادية الاساسية التي تشترك بها معظم البلدان النامية في مرحلة مابعد الاستقلال السياسي . وهو يستثني من هذه الدراسة بعض القطاعات الثانوية التي وان اغفلت من البحث فهذا لايؤثر على فهم الآلية الاقتصادية العامة . ان هذا التصنيف يرتكز على وجود ثلاث قطاعات اساسية :

اولاً – قطاع رأس مال اجنبي

ثانياً – قطاع رأس مال وطني

ثالثاً – قطاع تسوده علاقات ماقبل الرأسمالية

اولاً : طبيعة وتركيب قطاع رأس المال الاجنبي .

يتمثل هذا القطاع بوجد رأس مال اجنبي في بعض البلدان للاستثمار في انتاج سلعة معينة كالبترول والمطاط والموز والسكر الخ . وبطبيعة الحال فإن علاقات الانتاج

(١) بلرفيتز خالتباري – التخلف الاقتصادي – برلين ١٩٧١ .

الرأسمالي هي التي تسود هذا القطاع . ونظراً لان السلعة الناتجة تصدر في معظمها إلى السوق الرأسمالي العالمي وان القسم الاكبر من الارباح تؤدي إلى زيادة معدلات التراكم الرأسمالي خارج البلدان النامية . فإن مثل هذا القطاع يشكل عنصراً متداخلاً في عملية الانتاج في البلدان الرأسمالية ولا يجوز اعتباره احدى مجالات عملية الانتاج الاجتماعي في البلدان النامية .

وحتى يمكن فهم طبيعة العلاقة القائمة بين هذا القطاع وبين كل من الدول الرأسمالية والدول النامية فمن المعلوم ان الدورة العامة لرأس المال تبدو على الشكل التالي :

نقد — سلعة < وسائل انتاج ... انتاج .. سلعة زائدة .. نقد زائد
قوة عمل

ومن الواضح ان عملية الانتاج الرأسمالي تبدأ عادة بتحويل النقد إلى سلع تشكل عناصر الانتاج ، بعدها تبدأ عملية انتاج سلعة ذات مواصفات مادية معينة وتحمل قيمة زائدة تتحول في عملية التداول إلى نقد زائد . ومن المعلوم ان الفرق بين النقد الزائد والنقد الاساسي المدفوع هو مايسمى عادة بالربح الرأسمالي .

ان جزءاً من رأسمال النقدي في الدول الرأسمالية يتحول للاستثمار (امتيازات عقود الخ) في البلدان النامية ، الا انه يبقى جزءاً من الدورة النقدية الكلية وتشكل السلعة الزائدة الناتجة عنصراً من عناصر عملية الانتاج الرأسمالي خارج البلدان النامية .وهكذا يمكن توضيح هذه العلاقة بين دورة الانتاج الرأسمالي وبين رأس المال المستثمر في البلدان النامية بالشكل التالي :

دورة الانتاج في الدول الرأسمالية	نقد — سلعة ... انتاج — سلعة زائد —نقدزائد
رأس المال المستثمر في الدول النامية	نقد — سلعة ... انتاج ... سلعة زائدة

ويبدو من هذا النموذج العلاقة التي تربط مابين دورة الانتاج الرأسمالي وبين القطاع الأجنبي في البلدان النامية ان راس المال الأجنبي لايستكمل دورته العادية داخل البلدان النامية حين تتحول السلعةالزائدة (النفط مثلاً) إلى الخارج مباشرة وتدخل مباشرة عملية الانتاج في الدول الرأسمالية . ثانياً ان التراكمات الناشئة عن تحقيق النقد الزائد تشكل في غالب الأحيان جزءاً لايستهان به من الارباح المتراكمة خارج البلدان النامية . وفي السابق فإن مايعود على البلدان النامية كان جزءاً من هذه الأرباح او شكلاً من اشكال العائدات والتي لايكفي استخدامها لانجاز خطط التنميةاو أن يستخدم معظمها في عمليات الاستهلاك الطفيلي . ونتيجة لهذا التناقض القائم بين منشأ الارباح وبين مكان استثمارها ليس من المستغرب اذاً أن نجد بعض البلدان النامية تحاول وضع سيطرتها الكاملة على ثروتها الوطنية وان تجني ثمارها الحقيقية في بناء اقتصادها المستقل والقائم على التنوع والغاء المساوىء العديدة للاقتصاد وحيد الجانب .

ثانياً : طبيعة وتركيب قطاع رأس المال الوطني :

كان من المستحيل ان يتطور هذا القطاع في ظروف التبعية التي كانت فيها البلدان النامية خاضعة مباشرة للسيطرة الاستعمارية . ففي اواسط النصف الثاني من القرنالتاسع عشر كان الفشل مصير المحاولات التي قامت في ايران مثلاً لاقامة صناعة وطنية مستقلة وذلك بسبب منافسة الصناعات الاجنبية وتحكم رأس المال الاجنبي في اسعار المواد الاولية فضلاً عن اجراءات السلطة الاجنبية كفرض الضرائب العالية على ارباح الصناعة الوطنية . الا ان الأزمةالعالية فيالثلاثينيات منهذا القرن اتاحت الفرصة لبعض البلدان النامية مثل تركيا وايران والعراق وغيرها ان تبدأ باقامة بعض الصناعاتالمحلية.

وفي جميع الظروف فإن نشوء الصناعة الوطنية في البلدان النامية احيط بجملة من الشروط منعتها من ان تأخذ أبعادها الكاملة . فإذا كانت الصناعةالاوربية قد نشأت في ظروف عالمية مناسبة الا ان نشوءها في البلدان النامية واجه ومايزال وجود منافسة عالمية من صناعة اصبح لها تقاليدها الراسخة وخبراتها المتراكمة وتقدمها التكنولوجي الهائل .

ومع ذلك فإن تطوراً ماحدث في هذا المجال واستطاعت بعض البلدان والمستقلة منها على وجه الخصوص ان تقيم بعض الصناعات الوطنية . ونظراً لان مثل هذه الصناعات نشأت في ظروف متماثلة تقريباً فهي على العموم تحمل نفس السمات الاساسية وبالرغم من الاختلافات الكمية ومستوى تطو هذا القطاع بين بلد وآخر والتي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار عند البحث في خصائص الصناعة لأي بلد كان الا ان هذه السمات الاساسية المشتركة هي التي تجعل من البحث في الصناعة الوطنية امراً ممكناً وبصورة عامة يبدو ان هيكل الصناعة الوطنية يرتكز على انتاج السلع الاستهلاكية . وفي حدود ضيقة يشمل احياناً انتاج بعض السلع الانتاجية الا ان غياب هذا القسم الاساسي المتخصص بانتاج السلع الانتاجية يجعل من الصناعة الاستهلاكية نفسها مرتبطة مباشرة بالسوق العالمي للسلع الانتاجية وتصبح دورة الانتاج فيها خاضعة مباشرة لتقلبات العرض والطلب والاسعار السائدة في السوق العالمي .

ثالثاً – التركيب الهيكلي للقطاع الزراعي :

بصو ة عامة كانت العلاقات التقليدية ماقبل الرأسمالية تسود القطاع الزراعي في البلدان النامية خلال مرحلة تفتت النظام الاستعماري وذلك باستثناء المزارع الواسعة التابعة للقطاع الاجنبي (مزارع السكر او الكاكاو) او بعض المؤسسات الزراعية المبعثرة هنا وهناك والتي سادت فيها علاقات الانتاج الرأسمالي .

ومن المعلوم ان الهدف من النشاط الاقتصادي في القطاع الزراعي التقليدي هو استخدام المنتجات الزراعية في اشباع الحاجات الفردية المباشرة سواء كان الاقتصاد الزراعي اقتصاداً طبيعياً ام اقتصاداً اقطاعياً . كما ان الوسائل المستخدمة لاشباع هذه الحاجات تتصف عادة بتبعثر وسائل العمل وتفتت الارض وتشتت القوى العاملة فضلاً عن انخفاض المستوى التقني لوسائل الانتاج التي يغلب عليها طابع العمل اليدوي كل هذه العوامل هي التي تفسر انخفاض انتاجية العمل الزراعي في البلدان النامية . ان البلدان النامية التي تشكل ٥٠٪ من مساحة العالم كانت تستخدم في١٩٦٠ ٥٪ فقط من التراكتورات الموجودة في العالم. كما ان ٩٩,٩٪ من العائلات الفلاحية في نفس العام

كانت تعتمد على وسائل العمل غير الآلية و ١,٠٪ من هذه العائلات كانت تستخدم في العمل الزراعي الوسائل الآلية الحديثة (١) .

لابد اذن من تحليل طبيعة القطاع في تلك المرحلة وذلك من خلال دراسة العلاقة بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج من المعلوم ان القانون الاقتصادي الأساسي للاقتصاد الطبيعي او الاقطاعي هو العمل فقط على اشباع الحاجات الفردية . وهذا يعني ان تطور الانتاج الزراعي في ظل هذه الشروط التقليدية مرهوناً بتطور الحاجات كما ان لتطور الانتاج في هذه الظروف حدود معينة . ذلك لان تدني مستوى القوى المنتجة لايسمح عادة بالتوسع افقياً كان ام عامودياً في الانتاج الزراعي كما ان تطور وسائل الانتاج في الاقتصاديات التقليدية يتصف عادة بالبطء الشديد وغير الملحوظ احياناً . ونتيجة ذلك فإن الركود يبقى السمة الأساسية للاقتصاد الزراعي التقليدي .

وباختصار فإن جوهر المشكلة الزراعية في الاقتصاديات التقليدية يكمن اساساً في آلية العلاقات الانتاجية السائدة . واليها يعود سبب تدني مستوى وسائل الانتاج وانخفاض انتاجية العمل ومستوى الاستهلاك الفردي .

٣ ــ مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

ان دراسة سمات الاقتصاديات النامية من خلال تحليل البنية الاقتصادية تقودنا بالضرورة إلى تناول مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد شاع استخدام هذا المصطلح في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية . ويدل هذا المصطلح كما هو واضح إلى ضرورة الانتقال من مرحلة التخلف والسير في طريق التقدم الحضاري .

لقد دخل مفهوم التنمية في اطار الجدل النظري . كما تدل الوقائع إلى وجود نماذج متعددة للتنمية في العالم الثالث . ولكن مهما تباينت الآراء فإن مايقصد بالتنمية هو احداث تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية « فمن وجهة النظر العلمية لايوجد مضمون محدد لمفهوم التخلف والتنمية مالم يبحث ضمن سياق

---

(١) فرتيز بارى ـــ السباق لعام ٢٠٠٠ ـ صفحة ٣٢ هامبورغ عام ٩٦٠

عملية الانتقال من تشكيلة اجتماعية إلى تشكيلة اخرى بكل مايشمله هذا الانتقال من خصائص البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية (١) .

اذن ليس المقصود بالتنمية هو فقط تحقيق نمو متزايد في المؤشرات الاقتصادية كزيادة الدخل القومي او زيادة الدخل الفردي وغيرها من المؤشرات الكمية . واذا لم تتخذ عملية التنمية بعدها الاقتصادي والاجتماعي الشامل فقد يصاحب التنمية تفاقم في التناقضات الاجتماعية . وبهذا المعنى فإن ضبط حركة مسار التنمية يجب ان يتداخل في الاطار المتكامل لقيادة حركة المجتمع . ولا بد اذن لاية تنمية متوازنة من ان تأخذ بالمبادىء التالية (٢) .

١ ـ صياغة جديدة للعلاقات مع العالم الخارجي .

٢ ـ الاعتماد على النفس بشكل اساسي في عملية التنمية .

٣ ـ النظر إلى التنمية كعملية مركبة من متغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية

٤ ـ الدور الأساسي للدولة في التخطيط وقيادة المجتمع .

٥ ـ ضمان العدالة في توزيع الثروة الاجتماعية .

ان الحديث عن التنمية ونظريات التنمية يحتاج إلى ابحاث مستفيضة واقتصرت الغاية هنا على تحديد مفهوم مختصر وشائع عن التنمية . ولا زال امام الباحثين مهام علمية كثيرة للبحث عن افضل الحلول لمشاكل التنمية وتحديد النماذج الملائمة والمثلى . ومن المفروض ان يسخر البحث النظري لخدمة السياسة الاقتصادية والاجتماعية ومما يساعد على تحقيق هذه الغاية الخبرة والتجارب التنموية والتراث الفكري الذي تراكم خلال حقبة طويلة من الممارسة النظرية والعملية .

(١) الانتقال من الاقطاع الى الراسمالية ـ ترجمة وتقديم عصام الخفاجي ـ صفحة ٢٠ ـ دار ابن خلدون ١٩٧٩
(٢) راجع دراسات عربية ـ متابعة ايجابية لادبيات التنمية ـ عادل حسين ـ كانون الاول ١٩٧٩ .

المراجع باللغة العربية

اسم المؤلف	عنوان الكتاب	مكان النشر
١ ـ جماعة من المختصين في العلوم الاجتماعية	الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والانسانية	دمشق ـ وزارة التعليم العالي عام ١٩٧٦
٢ ـ مجموعة من المؤلفين السوفييت	الاقتصاد السياسي	دار الجماهير ـ دمشق
٣ ـ ف ـ بروس	الاقتصاد الاشتراكي في مشكلاته العامة	وزارة الثقافة ـ دمشق ١٩٧٣
٤ ـ كارل ماركس	اسهام في نقد الاقتصاد السياسي	وزارة الثقافة ـ دمشق ١٩٧٠
٥ ـ مجموعة من المؤلفين	الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية	دار ابن خلدون ـ بيروت عام ١٩٧٩
٦ ـ الدكتور عزمي رجب	الاقتصاد السياسي	دار العلم للملايين ـ بيروت ١٩٧٩
٧ ـ اوسكار لانجه	الاقتصاد السياسي	دار الطليعة ـ بيروت ١٩٦٧
٨ ـ نيكيتين	اسس الاقتصاد السياسي	دار التقدم ـ موسكو ١٩٧٤
٩ ـ مجموعة من المؤلفين	الاقتصاد السياسي للاشتراكية	دار التقدم ـ موسكو ١٩٧٢
١٠ ـ باول باران	الاقتصاد السياسي للتنمية	دار الحقيقة ـ بيروت ـ ١٩٧١
١١ ـ احمد السمان	موجز الاقتصاد السياسي	دمشق ١٩٦٠
١٢ ـ ن . ب . شميليون	التنمية الاقتصادية في العالم الثالث	دار التقدم العربي دمشق ٩٧٤
١٣ ـ ميشيل تانزر	الاقتصاد السياسي	دار الحقيقة ـ بيروت ١٩٧٤

١٤ ــبيير جاليه	مكانةالعالم الثالثفي الاقتصاد العالمي	دار البعث ــ دمشق٩٧٠
١٥ــ كريستيان باللدا	الاقتصاد الرأسمالي العالمي	دار ابن خلدون بيروت١٩٧٨
١٦ــ بيير جاليه	نهب العالم الثالث	دمشق ــوزارةالثقافة ١٩٦٨
١٧ــ جان مارشال	الاقتصاد السياسي	دمشق ــ ٩٦٥
١٨ــ و. روستو	مراحل النمو الاقتصادي	بيروت ١٩٦٠
١٩ــ عارف رليلة	الاقتصاد السياسي	حلب ــ ٩٧٩
٢٠ــ توماس ستتش	الاقتصاد السياسي للتخلف	دار الفارابي حلب ــ١٩٧٨
٢١ــ الان تورين	انتاج المجتمع	دمشق ١٩٧٧

المراجع باللغات الاجنبية

1 — Autorenkollektiv - Geschichte der Politischen Okoromie Dietz - Verlag - Berlin 1978

2 — Autorenkollekti - Burgerlische Okonomie im modernen Kapitalismus - Diezt Verlag - Berlin 1967.

3 — J. Simonde De Sismondi - Neue Grundsätze der Politischen Okonomie - Akademie - Verlag - Berlin 1971.

4 — A. W. Anikin - Okonomen aus drei Jabrhunderten Verlag die Wirtschaft Berlin 1974.

5 — Oskar Lange Politische Okonomie - Akademie Verlag - Berlin 1969.

6 — Autorenkollektiv - Einführung in die Politische Okonomie des Kapitalismus Dietz Verlag Berlin 1973.

7 — V. S. Dadajan - Okonomische Gesetze des Sosialismus und Optimale Entscheidung - Akademie - Verlag - Berlin 1973.

8 — Autorenkollektiv - Imerialismus heute - Diezt - Verlag - Berlin 1967.

9 — Autorenkollektiv - Geschichte der Okonomischen Lehrmeinungen Verlag die Wirtschaft Berlin 1965.

10 — Rudolf Mqndelaers - Peter Hess - Der Staatsmonopolistische Kapitalismus - Vietz Verlag - Berlin 1972.

11 — Autorenkollektiv - Politische Okonomie des heutigen Monopolkapitalismus Dietz Verlag Berlin 1972.

12 — Autorenkollektiv - Probleme der Politischen Okonomie Akademie - Verlag - Berlin 1968.

13 — Autorenkollektiv - Geschichte der Politischen Okonomie des Sozialismus - Verlag die Wirtschaft Berlin 1973.

14 — Autorenkollektiv - Lehrbuch Politische Okonomie - Sozidialismus Verlag die Wirtschaft Berlin 1972.

15 — Autorenkollektiv - Lehrbuch Politische Okonomie - Vorsozialistiche Produktionsweisen - Verlag die Wirtschaft Berlin 1973.

16 — Tamas Szentes - The Political Economy of Under development Budapest 1973.

17 — Oskar Lange - Theory of Production and Accumulation Warszawa 1973.

18 — W. J. Fabrycky - G.J. Thuesen Economic Decision Analysis New Jersey 1974.

19 — Gesamtredaktion - Politische Okonomie des Sozialismus Verlag die Wirtschaft 1974.

20 — Gesamtredaktion Lehrbuch Volkswirtschaftsplanuny Verlag die Wirtschaft Berlin 1975.

12 — J. Julpanow - Politische Okonomie ünd ihre Anwendung in den Entwichtungsländer - Verlag die Writschaft Berlin 1972.

22 — Parvis khalatbari - Okonomische Uterentwicklung Akademie - Verlag - Berlin 1971.

فهرست الكتاب

—*—



مطبعة جامعة دمشق

صدر بإشراف لجنة الانجاز

سعر المبيع للطالب ١٢٥ ل.س